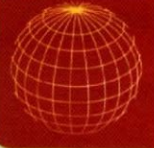


النبييل

تقرير ارتيادي (استراتيجي)
محكم يصدر سنويا عن مجلة



الأمة

في معركة تغيير القيم والمفاهيم



الراعي الرسمي

الإصدار الثامن ١٤٢٢ هـ



فندق نوازي الروضة
Nawazi Al Rawdha Hotel

نوازي للفنادق والاستثمار
Nawazi For Hotels & Investment

المفهوم الجديد لفنادق الحرم
The New Concept of Haram Hotels

Tel: +966 2 5661222
Fax: +966 2 5541031

الأمة

في معركة تغيير القيم والمفاهيم

رئيس التحرير

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

alsowayan@albayan.co.uk

نائب رئيس التحرير

حسن الرشيدى

هيئة التحرير

د. يوسف بن صالح الصغير

د. ضيف الله بن محمد الضعيان

أحمد فهمى

سكرتير التحرير

مصطفى شفيق علام

رئيس الهيئة الاستشارية

أ.د. جعفر شيخ إدريس

السودان

أعضاء الهيئة

أ.د. عبد الستار فتح الله سعيد

مصر

أ.د. محمد أمحزون

المغرب

د. محمد الوهيبى

السعودية

د. عبد الحى يوسف

السودان

د. علي مقبول

اليمن

د. سامي الدلال

البحرين

د. باسم خفاجي

مصر

خدمات بحثية

أحمد بيومي عز العرب

تدقيق لغوي

عبد العزيز مصطفى الشامي

الإخراج الفني

أحمد أبو الفتوح حسين

مجدي الطويل

محمد فهمي إبراهيم

جميع الحقوق محفوظة

لمجلة البيان

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

مجلة البيان : الرياض ١١٤٩٦ - ص . ب : ٢٦٩٧٠
هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - ٠٠٩٦٦١ - فاكس : ٤٥٣٢١٢١ - ٠٠٩٦٦١
www.albayan.co.uk

مكتب قطر : الدوحة : هاتف : ٤٤٠١٤٤٤ - ٤٧٩٠٠
فاكس : ٧٦١٧٢٣٣٤ - ٤٧٩٠٠
مكتب السودان : الخرطوم : هاتف و فاكس : ٦٥٨٧٢٢ - ٣٨١٩٤٢٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأمّة في معركة تغيير القيم والمفاهيم

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده..

ثمّ أما بعد:

فإن قَدَر هذه الأمة أن تكون في خِصَم صراع الاستراتيجيات، ووسط لهيب مشاريع التقسيم؛ لذلك وجدت نفسها في أتون معركة جديدة أرغمت على خوضها ... إنها معركة تغيير القيم والمفاهيم.

تلك المعركة التي يحاول من خلالها أعداء الأمة الإسلامية استبدال الإسلام بإسلام آخر، أو (إسلامات متعددة) بنكهات مختلفة؛ فمن الإسلام الجغرافي الذي قد يكون بمعنى إسلام أمريكي، أو بريطاني، أو فرنسي، أو غير ذلك .. إلى إسلام مطعّم بأفكار غربية، إلى الإسلام الليبرالي، والإسلام الاشتراكي، والإسلام العلماني ... إلخ هذه المسميات في سلسلة لا تنتهي.

إنهم في معارك القيم يحاولون تغيير ثوابت المجتمعات الإسلامية العقيدية والأخلاقية؛ تارة بدعوى تطوير المناهج ومنظومة التعليم، وتارة أخرى بسيل من الفضائيات الكونية أو الافتراضية. بل يحاولون صبغ الإسلام بمفاهيم مذهبية أو طائفية: مثل الإسلام الصوفي، والإسلام الشيعي، وآخر وهابي ... إلخ.

إلى درجة دَس الأنوف في العلاقات الأسرية بين الرجل وزوجته، والوالد وابنه وابنته.. فُتَسَن القوانين لذلك، وتُعقَد المؤتمرات، وتصدر القرارات لتحطيم لَبِنَة المجتمع الإسلامي.

وليت الأمر وقف عند حدّ استصدار القرارات، بل جرى العمل بكل الوسائل سهرًا على تنفيذها؛ حتى وصل الأمر إلى تطبيقهم لها بأنفسهم؛ وعليه فإنه ليس من الغريب أن نجد الكاتب الأمريكي الشهير توماس فريدمان يتحمل مشاق السفر وعناء الترحال؛ ليحضر بنفسه حفل افتتاح مدرسة للفتيات في قرية نائية في جبال هندوكوش في أفغانستان، مؤلّها أحد أثرياء الأمريكان، وليس غريبًا أن نجده يكتب عن ذلك الحفل، وهو يشعر بالسرور فيذكّرنا بماهية جوهر الحرب على الإرهاب، فيقول: «إنها حرب الأفكار داخل الإسلام.. حرب بين متشددين إسلاميين يمجّدون الاستشهاد، ويرغبون في عزل الإسلام عن المدنية والأديان الأخرى، وعدم تمكين النساء من تبوء مناصب، وبين من يرغبون في اللحاق بركب الحداثة، وانفتاح الإسلام على الأفكار الجديدة: كمساواة المرأة بالرجل في تبوء المناصب؛ شأنها في ذلك شأن الرجل».

ويسترسل فيقول: «لقد كان غزو أمريكا لكل من أفغانستان والعراق - في بعضه - محاولة لخلق مساحة للتقدميين الإسلاميين للنضال والفوز؛ حتى يتمكن المحرك الحقيقي للتغيير، وهو أمر يتطلب ٢١ عامًا وتسعة أشهر لإنتاج جيل جديد يمكن تعليمه وتشثته بصورة مختلفة.

ولعل ذلك هو السبب في سفر الجنرال مايك مولن رئيس هيئة الأركان المشتركة نصف يوم؛ كي يصل إلى هذه

المدرسة الجديدة ليقصّ شريط افتتاحها».(1)

وفي حروب المفاهيم وانقلاب المصطلحات أصبح المحتل محرّراً، والمقاوم متمرداً، والمتآمر بطلاً.

وفي تلك الحروب أيضاً صار تقبُّل واقع المسلمين المرير تعايشاً مع الآخر، وأضحى سبُّ النبي -صلى الله عليه وسلم- وقذف الصحابة - رضوان الله عليهم - حرية فكر.

بل بات التمسك بالقرآن معيياً، كما عبّر أعداء الأمة عن ذلك بشكل فجّ وصريح. يقول روبرت سبنسر مدير موقع مراقبة الجهاد (jihad watch)(2): «إنه يجب على النهضة الإسلامية أن تكون إلغاءً واضحاً للحرفية القرآنية، وإن لم تكن كذلك؛ فكيف ستمنع هذه الحرفية من الظهور مجدداً؟»

في معركة القيم والمفاهيم سُنت القوانين لطرد المنتقبات من الأوطان، وعدّلت الدساتير لإزالة المآذن من المساجد، وجرى وسم المسلمين بالإرهاب.

وقد حاولنا في هذا الإصدار من التقرير الارتيادي تجلية أدوات هذه المعركة، ومناهجها وأساليبها، واقتراح حلول، وصياغة آليات؛ تحاول بها الأمة الخروج من هذه المعركة عبر مستويات الوصف والتحليل والتوقع؛ أملاً في تطبيق هدف التقرير، الذي حدّدناه ابتداءً بأنه يتمثل في بحث الخيارات الممكنة والسبل المتاحة؛ لكي تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها في البيئة الدولية، وقدرتها على مواجهة القوى والاستراتيجيات الإقليمية والعالمية، بل وصولها إلى وضع القوة المهيمنة الأولى على الساحة الدولية مستقبلاً في ضوء اللحظة الراهنة، وليس ذلك استكباراً أو تجبراً في الأرض، بل أداء لمهمة الأمة التي كلفها الله بها في الأرض.

ولذلك جاء التقرير هذا العام مقسماً إلى ستة أبواب، جاءت على النحو التالي:

الباب الأول: (وهو الذي يتعلق بالنظرية والفكر): بدأنا بدراسة (العدل شريعة المصلحين)، تلك الدراسة التي تعالج الصراع القيمي لمفهوم العدل بين المنظورين: الإسلامي والغربي، ثم دراسة (حملة للترويج لإسلام جديد)، تسبر أغوار الاستراتيجيات الغربية الهادفة إلى تغيير قيم الإسلام، وتفريغها من مضمونه العقدي والقيمي.

أما الباب الثاني من أبواب التقرير: فقد خصصناه ملف التقرير، وجاء بعنوان (عولمة القيم الغربية) وأولى دراساته تتناول الدور الغربي ومشاريع تطوير مناهج التعليم في العالم الإسلامي، بينما ترصد الدراسة الثانية (حروب القيم بين الإعلام الغربي والإسلامي)، أما الدراسة الثالثة فتتناول (مسارات الحركة النسوية الأوروبية ومآلاتها الراهنة)، أما الدراسة الرابعة فتبحث في (القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة)، والخامسة تبحث في (النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية ... قراءة في المنطلقات الفكرية).

وفي الباب الثالث الخاص بقضايا العالم الإسلامي: فقد اشتمل على عدد من أبرز الدراسات المتعلقة بحروب القيم في العالم الإسلامي، وهي: (مستقبل العراق بعد انتخابات عام ٢٠١٠م)، و(الصوفية بين الاستقطاب السياسي والتوظيف

(1) Teacher, Can We Leave Now? No- Thomas L. Friedman-the new york times- July 18, 2009
http://www.nytimes.com/2009/07/19/opinion/19friedman.html?_r=1

(2) A moderate Muslim renounces the jihad ideology- Robert Spencer -September 16, 2006- jihadwatch
<http://www.jihadwatch.org/2006/09/a-moderate-muslim-renounces-the-jihad-ideology.html>

الخارجي)، و(مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد)، و(أفغانستان ... فرص الحرب والسلام ومفاعيل اللعبة الدولية)، و(انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة)، و(التصير في بنجلاديش بين عجز الداخل وصمت الخارج).

أما الباب الرابع: (وهو المعنوي بقضايا العلاقات الدولية)؛ فقد تضمنت دراستين تتعلقان بالأبعاد القيمية في العلاقات الدولية المعاصرة: الأولى: (الوجود الإسلامي في أوروبا بين معطيات الواقع والرؤى المستقبلية)، والثانية: (القوى الصاعدة في العلاقات الدولية .. دروس للأمة).

وفي الباب الخامس (وهو المخصص لقضايا العمل الإسلامي)؛ فقد تضمن أربع دراسات تتدرج تحت تجليات حروب القيم في أوساط العاملين للإسلام: الأولى حول (مأسسة الجهود الرامية إلى مجابهة التصير)، والثانية تبحث في (التداعيات السلبية لممارسات العنف على العمل الإسلامي)، والثالثة بعنوان (انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر ... الأسباب والتطلعات)، والرابعة حول (التخطيط الاستراتيجي للمقاومة الإعلامية).

وفي الباب السادس (وهو آخر أبواب التقرير)، والمتعلق بالقضايا الاقتصادية: فقد عالجت دراستاه قضيتين اقتصاديتين تتدرجان تحت أبعاد الحروب القيمية التي تواجهها الأمة، الأولى: قضية (الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر)، والثانية: قضية (سلاح المقاطعة الاقتصادية .. الجدوى والآفاق).

والله نسأل التوفيق والسداد

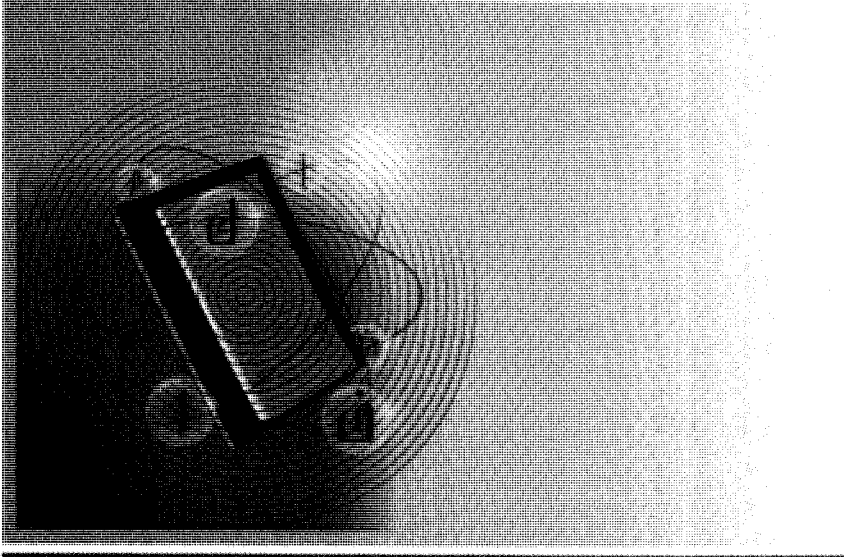
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الأمّة في معركة تغيير القيم والمفاهيم

الفهرس

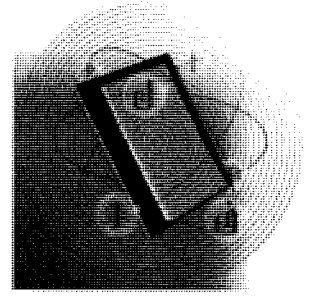
الصفحة	الباحث	اسم الدراسة
٥		المقدمة
٩		الفهرس
١١		الباب الأول: النظرية والفكر
١٣	أحمد بن عبد الرحمن الصويان	العدل شريعة المصلحين
٣١	م. حسن الرشيدى	حملة للترويج لإسلام جديد
٥٣		الباب الثاني: ملف العدد (عولمة القيم الغربية):
٥٥	د. عصام عبد الشافى	الدور الغربى ومشاريع تطوير مناهج التعليم في العالم الإسلامى (مصر نموذجاً)
٧٧	الهيثم زعفان	حروب القيم بين الإعلام الغربى والإسلامى
٩٧	رائدة شبيب	مسارات الحركة النسوية الأوروبية ومآلاتها الراهنة
١١٧	د. نهى قاطرجى	القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة
١٣٩	أحمد عمرو	النسوية من الراديكالية حتى الإسلامى.. قراءة في المنطلقات الفكرية
١٦١		الباب الثالث: العالم الإسلامى
١٦٣	د. حسين الرشيد	مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠م
١٩٥	محمد إبراهيم مبروك	الصوفية بين الاستقطاب السياسى والتوظيف الخارجى
٢١٥	د. عدنان أبو عامر	مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد
٢٣٩	د. أحمد موفق زيدان	أفغانستان.. فرص الحرب والسلام ومفاعيل اللعبة الدولية
٢٥١	أ. د. حسن الحاج على	انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة
٢٧١	محمد شمس الحق صديق	الاجتياح التصيرى لبنجلاديش بين عجز الداخل وصمت الخارج
٢٩١		الباب الرابع: العلاقات الدولية:
٢٩٣	نبيل شبيب	الوجود الإسلامى في أوروبا بين معطيات الواقع والرؤى المستقبلية
٣١٩	مصطفى شفيق علام	القوى الصاعدة في العلاقات الدولية.. دروس مستفادة للأمم
٣٣٩		الباب الخامس: العمل الإسلامى:
٣٤١	عصام زيدان	مأسسة الجهود الرامية إلى مجابهة التصير
٣٦٣	أحمد فهمى	التداعيات السلبية لممارسات العنف على العمل الإسلامى
٣٨٥	يوسف شلى	انحسار العمل السياسى الإسلامى في الجزائر.. الأسباب والتطلعات
٤٠٧	د. عبد الرحمن الرواشدى	التخطيط الاستراتيجى للمقاومة الإعلامية
٤٢٧		الباب السادس: قضايا اقتصادية:
٤٢٩	أ. د. رفعت العوضى	الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامى والاقتصاد المعاصر
٤٥٥	عبد الحافظ الصاوى	سلاح المقاطعة الاقتصادية... الجدوى والآفاق

الباب الأول الانظرية والفكر



- العدل شريعة المصلحين
احمد بن عبد الرحمن الطويان
- حملة للترويج لإسلام جديد
حسن الرشيدى

العدل شريعة المصلحين



أحمد بن عبد الرحمن الصويان

رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي، ورئيس رابطة الصحافة الإسلامية

ملخص الدراسة

العدل ركيزة عظيمة من ركائز هذا الدين، بل هو كلمة الله - تعالى - التي قامت عليها السموات والأرض، قال جل وعلا: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾ (الأنعام: ١١٥)، وقد أمر - تبارك وتعالى - بإقامته ونشره بين الناس، وكانت مهمة الأنبياء والرسل - عليهم الصلاة والسلام - متمركزة في تحقيق العدل وبسط القسط بين الناس.

وعلى العدل بايع النبي ﷺ أصحابه - رضي الله عنهم - قولاً وعملاً، وجميع أحكام الدين مبنية على إقامة العدل ورد الظلم. والعدل في دين الإسلام قيمة ثابتة ومطرودة، لا تتغير بتغير الأحوال أو الأشخاص؛ فهو واجب مع كل أحد: مع القوي والضعيف، والأمير والمأمور، والبرّ والفاجر، والمسلم والكافر. وواجب في كل حال: في السلم والحرب، والعسر واليسر، والرضا والغضب، والبيع والشراء، خلافاً لمبدأ نسبية القيم الأخلاقية، واعتمادها على المتغيرات النفسية في الفلسفات الوضعية المادية.

إن العدل في المنظور الإسلامي هو خلق جامع شامل، يتكامل مع مجموعة القيم والمبادئ الإسلامية الأخرى، وترتكز عليه جميع شؤون العباد في معاشهم ومعادهم، ويؤسس لمجتمع تسوده قيم الإنصاف والرحمة والإخاء، وصيانة الحقوق الخاصة والعامة.

وميادين العدل كثيرة جداً، من أهمها، العدل السياسي الذي به تُصاغ العلاقة في الدولة المسلمة بين الحاكم والمحكوم، وبه تُسأس الرعية، وتُحفظ حقوقها، وتُرعى كرامتها، والعدل الاقتصادي حيث شرع الله - عز وجل - جميع الأحكام المالية في البيع والشراء والقرض والهبة.. ونحوها على العدل.

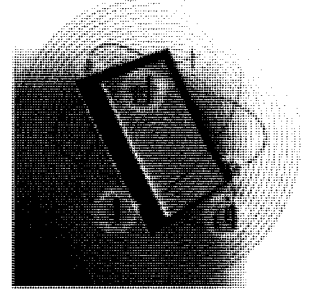
ومن ميادين العدل أيضاً: العدل في القضاء؛ إذ يُعد القضاء الفُرقان الذي يفصل النزاع، ويدراً الخصومة بين الناس، وبه تُردّ الحقوق إلى أهلها، فيأمن الناس على أديانهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم.

أما العدل الاجتماعي فهو الميزان الذي يبني جميع العلاقات الاجتماعية، وهو قاعدة التعامل التي تحكم جميع التصرفات الإنسانية، وميادين العدل الاجتماعي واسعة جداً منها تكريم الإنسان ونبد العنصرية، والعدل الأسري، والعدل مع الأيتام، والعدل مع العمال، والعدل مع الضعفاء.

إن مشروعنا السياسي والفكري يجب أن يتصدى بوعي لمشكلات الأمة، والتحديات التي تواجهها. وعلى المصلحين أن يرفعوا لواء جاداً علمياً وعملياً لتأصيل ثقافة العدل والإنصاف، التي تعزز كرامة الإنسان، وتبني مجتمعاً تسوده قيم الطمأنينة والتلاحم المجتمعي.

العدل

شريعة المصلحين



أحمد بن عبد الرحمن الصويان

رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي، ورئيس رابطة الصحافة الإسلامية

يمكن النظر إلى مفهوم العدل في إطاره المقارن بين المنظور الإسلامي والمنظور الغربي بكافة تفرعاته باعتباره نموذجاً للصراع القيمي ذي البعد العقدي بين الإسلام والفلسفات الغربية الأخرى ذات الصبغة المادية العلمانية؛ فالعدل ركيزة عظيمة من ركائز هذا الدين، بل هو كلمة الله - تعالى - التي قامت عليها السموات والأرض، قال جل وعلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١]، وقد أمر - جل وعلا - بإقامته ونشره بين الناس، قال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، وكانت مهمة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام متمركزة في تحقيق العدل، وبسط القسط بين الناس، قال الله - تعالى -: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. وبالعدل أمر الله - جل في علاه - نبيه ﷺ فقال - عز وجل -: ﴿فَلِذَلِكَ فَادَعُ وَاَسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: ١٥].

وعلى العدل بايع النبي ﷺ أصحابه - رضي الله عنهم - قولاً وعملاً؛ حيث ثبت في الصحيحين عن عبادة ابن الصامت - رضي الله عنه - أنه قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم»^(١). وزاد النسائي: «وعلى أن نقول بالعدل أين كنا»^(٢).

وجميع أحكام الدين مبنية على إقامة العدل ورد الظلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الكتاب والعدل متلازمان، والكتاب هو المبيّن للشرع؛ فالشرع هو العدل، والعدل هو الشرع، ومن حكم بالعدل فقد حكم بالشرع»^(٣).

وفي هذا الباب يقول الإمام ابن القيم: «إن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلها، ورحمةٌ كلها، ومصالحٌ كلها، وحكمةٌ كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل؛ فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق

(١) أخرجه البخاري، في كتاب الأحكام رقم ٧١٩٩ و٧٢٠٠، ومسلم في كتاب الإمارة، رقم ١٧٠٩.

(٢) أخرجه النسائي في كتاب البيعة ١٣٩/٧، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي، رقم ٣٨٧٢.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٣٦٦/٢٥.

رسوله أتم دلالة وأصدقها»^(١).

والعدل في دين الإسلام قيمة ثابتة ومطرودة لا تتغير بتغير الأحوال أو الأشخاص؛ فهو واجب مع كل أحد: مع القوي والضعيف، والأمير والمأمور، والبر والفاجر، والمسلم والكافر. وواجب في كل حال: في السلم والحرب، والعسر واليسر، والرضا والغضب، والبيع والشراء، خلافاً لمبدأ نسبية القيم الأخلاقية، واعتمادها على المتغيرات النفعية في الفلسفات الوضعية المادية.

حيث إن مفهوم العدل في الفكر الغربي على كافة مشاربه وتفريعاته إنما ينطلق أساساً من منظورين اثنين، أولهما: المنظور المثالي الفلسفي والذي يعتبر العدل مفهوماً مطلقاً، وقيمة مثالية ومبدأً ضرورياً، هو قوام الوجود الطبيعي والأخلاقي. وهذا المنظور يعتمد العقل مرجعية أساسية للعدل مفهوماً وتطبيقاً.

وثانيهما: المنظور الوضعي - التجريبي، والذي يعتبر جل القيم الأخلاقية، ومن ضمنها العدل، قيماً نسبية متطورة، تتغير بتغير أنظمة المجتمعات بحسب ما يؤثر فيها من عوامل سياسية واقتصادية وعقدية، ومن ثم يعتمد هذا المنظور الواقع الاجتماعي والتاريخي كمرجعية أساسية يستقي منها المفهوم دلالاته الفكرية والتطبيقية.

وقد كان الفلاسفة اليونانيون يميزون بين القانون المطلق أو الطبيعي وبين القانون الوضعي، أي القوانين الجاري العمل بها في مختلف الميادين. واعتبروا أن القانون بصفة عامة يجب أن يعمل على تحقيق مقتضيات القانون الطبيعي أو المطلق. وبنوا على ذلك التمييز بين القانونين بأن العدل نوعان: عدل طبيعي تقتضيه قوانين الطبيعة، وعدل عرفي أو وضعي يضعه المجتمع لنفسه في صيغ قانونية.

وقد شرح أفلاطون في كتابه «الجمهورية» مفهوم العدل في مستواه الطبيعي، واعتبره تلاؤم الإنسان

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين ١٤/٣.

مع محيطه، ومن ذلك أن بعض الناس يولدون عبيداً بالطبيعة، ومن ثم فهم لا يصلحون إلا للعبودية. وإذا اعتبرنا هذه الفكرة عن العدل الطبيعي إحدى ركائز الفكر الفلسفي الأخلاقي اليوناني أمكننا القول بأن مفهوم العدل عند فلاسفة اليونان لا يستند إلى فكرة المساواة بين الناس التي هي قوام العدل في المنظور الإسلامي.

أما في الفكر الروماني، فالعدل يعني إعطاء كل شخص ما يستحقه. وعندئذ نتساءل: من ذا الذي يحدد حقوق الأفراد، أو يفرضها كمرجعية للحكم والقضاء؟ وهو ما يؤكد على أن العدل إن لم يؤسس على أرضية من القيم والمرجعات الثابتة، فسنكون كمن يتحدث عن عدالة عرضية تتحكم فيها المصالح النافذة، أو عدالة هشة يتفكك بناؤها كلما تطور مفهوم الناس عن الحقوق والواجبات.

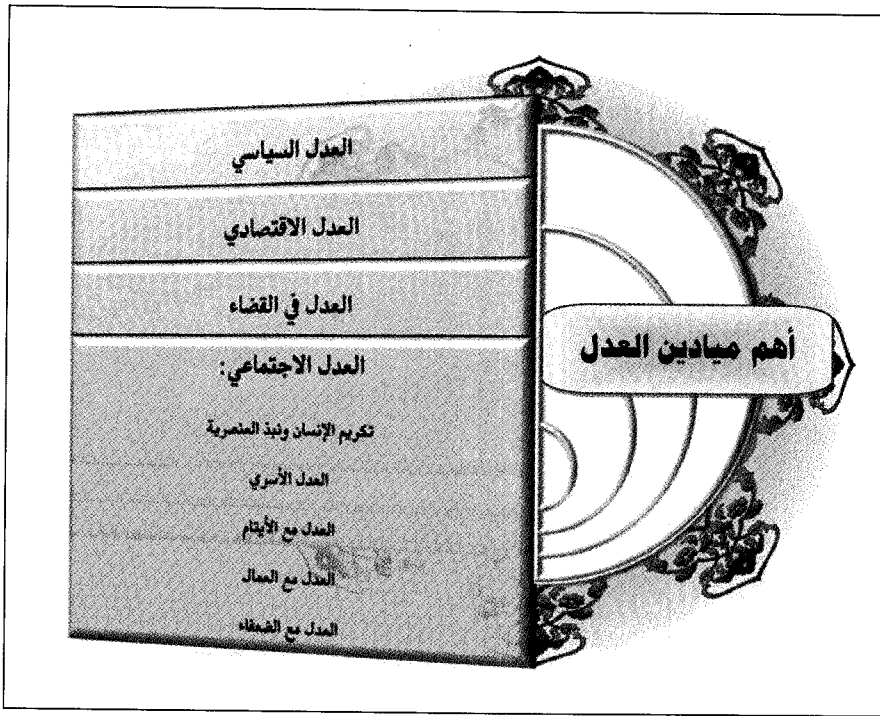
وإذا ما اكتفينا بشكلية التطبيق العام للقانون من أجل تحقيق العدالة، فإننا حينئذ قد نجعل العدل تابعاً لسلطة القانون، بدل أن نجعل القانون تحت سلطان العدل. وهنا تبرز فكرة الإنصاف في المنظور الإسلامي، والتي هي رديفة أيضاً لفكرة العدل، والتي تقوم أساساً على أن العدل لا يتحقق إلا عند إنصاف المظلوم من الظالم.

وعليه فإن العدل في المنظور الإسلامي هو خلق جامع شامل، يتكامل مع مجموعة القيم والمبادئ الإسلامية الأخرى، وترتكز عليه جميع شئون العباد في معاشهم ومعادهم، ويؤسس لمجتمع تسوده قيم الإنصاف والرحمة والإخاء وصيانة الحقوق الخاصة والعامه.

وميادين العدل كثيرة جداً، من أهمها:

أولاً: العدل السياسي:

الذي به تُصاغ العلاقة في الدولة المسلمة بين الحاكم والمحكوم، وبه تُسأس الرعاية، وتحفظ حقوقها، وترعى



من والي أمة قلت أو كثرت لا يعدل فيها؛ إلا كبه الله على وجهه في النار»^(٤).

فالعدل مقوم أساس من مقومات الدولة المسلمة، وهو سبيل الأمن والاستقرار السياسي والاطمئنان بين الناس، كما أن الظلم والبغي من أعظم العوامل التي تمزق الوحدة السياسية في المجتمعات، وتثير فيها القلق والخوف، وتزرع الشقاق والجفوة بين الراعي والرعية، وتقطع بين أفرادها أو اصر التآخي والتماسك الاجتماعي. فإذا غاب العدل تهافت الناس على التظالم تهافت الجراد، وتحولت حياتهم إلى غابة موحشة، المنتصر فيها هو الأقدر على البطش والأجراً على الاعتداء.

إن الظلم السياسي من أشد الأدواء تحطيمًا لشخصية المجتمع، وسحق كرامته، وتعطيل إمكاناته، فالمجتمع المهان يصبح غير قادر على العطاء أو الإبداع، ومن ثم تتوقف عجلة نموه وتطوره، وتراجع مسيرة تميته ويتباطأ تقدمه. قال الماوردي في سياق ذكره

كرامتها، قال الله - تعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء: ٥٨]. وقال - سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة: ٤٢]. وقد تواترت الأحاديث النبوية في تقرير هذا المنهج وحضت على اتباعه، كما جاء في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل.. الحديث»^(١)، وحديث عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل - وكلنا يديه يمين - الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا»^(٢). وحديث عياض المجاشعي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «وأهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط متصدق موفق .. الحديث»^(٣). وحديث معقل ابن يسار - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «ليس

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، رقم ٦٦٠، ومسلم في كتاب الزكاة، رقم ١٠٢١.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، رقم ١٨٢٧.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها، رقم ٧١٣٦.

(٤) أخرجه أحمد ٤١٠/٣٣، رقم ٢٠٢٩٠، وصححه الأرنؤوط.

وأن يقتصر بهم على المستحق من القتال والاسترقاق، وأن المثلة بهم غير جائزة، وإن قتلوا نساءنا وأطفالنا وغمونا بذلك؛ فليس لنا أن نقتلهم بمثله قصدًا لإيصال الغم والحزن إليهم»^(٥).

ومن التطبيقات العملية لهذا ما رواه جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: «أفاء الله عز وجل خير على رسول الله ﷺ، فأقرهم رسول الله ﷺ كما كانوا، وجعلها بينه وبينهم، فبعث عبد الله بن رواحة فخرصها عليهم، ثم قال لهم: يا معشر اليهود أنتم أبغض الخلق إليّ، قتلتم أنبياء الله - عز وجل -، وكذبتهم على الله، وليس يحملني بغضي إياكم على أن أحيي عليكم، قد خرصت عشرين ألف وسق من تمر، فإن شئتم فلکم، وإن أبيتم فلي. فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض، قد أخذنا، فاخرجوا عنا»^(٦).

والمأمل في واقع العالم الإسلامي يجد أن من أعظم أسباب تصدع المجتمعات، وغلبة الضعف والتنازع، والفساد المستشري: غياب العدل، وانتشار البغي والظلم والجور، وهذا مؤذن بسقوط الدول وهلاكها، قال الله - جلا وعلا - : ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ لَأَهْلِكُنَّهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩]، وقال - سبحانه وتعالى - : ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرِيْبٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ (١١) ﴿فَلَمَّا أَحْسَبُوا بِأَسْنَاءِ إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكَبُونَ﴾ (١٢) ﴿لَا تَرْكَبُوا وَأَرْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسْكِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (١٣) ﴿قَالُوا يَا بُولَئِي إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ (١٤) ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِيدِينَ﴾ [الأنبياء: ١١-١٥].

ومن فقه عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - أن بعض عماله كتب إليه: أما بعد، فإن مدينتنا قد خربت، فإن رأى أمير المؤمنين أن يقطع لنا مالا نرملها

للقواعد التي تصلح بها حال الدنيا: «قاعدة العدل الشامل الذي يدعو إلى الألفة، ويبعث على الطاعة، وتعمر به البلاد، وتتمو به الأموال، ويكثر معه النسل، ويأمن به السلطان... وليس شيء أسرع في خراب الأرض، ولا أفسد لضمائر الخلق من الجور؛ لأنه ليس يقف على حد، ولا ينتهي إلى غاية، ولكل جزء منه قسط من الفساد حتى يستكمل»^(١).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدة استقرائية عظيمة، قال فيها:

«إن العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، وإن لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة»^(٢). وقال في موضع آخر: «ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة»^(٣).

ومن كمال هذا الدين أن العدل واجب على المسلمين مع كل أحد، حتى مع العدو الكافر؛ امتثالاً لقول الله - عز وجل - : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]، وقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]. وفي هذا الباب يقول النبي ﷺ: «ألا من ظلم معاهداً، أو انتقصه، أو كلّفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس؛ فأنا حجيجه يوم القيامة»^(٤).

قال القرطبي في تفسير آية المائدة المتقدمة: «دلّت الآية أيضاً على أن كفر الكافر لا يمنع من العدل عليه،

(١) الماوري، أدب الدنيا والدين: ص ١٤١.

(٢) ابن تيمية، الحسبة ص ٩٤.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ١٤٦/٢٨.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والإمارة، رقم ٣٠٥٢. وصححه الألباني

في صحيح سنن أبي داود، رقم ٢٦٢٦، وفي غاية المرام، رقم ٤١٧.

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١١٠/٦.

(٦) أخرجه أحمد ٢٣/٢١٠، رقم ١٤٩٥٢، وقال الأرنؤوط: إسناده قوي على شرط مسلم.

مَنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَ تَكْمُ بِكِنْتَهُ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا
الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ
وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ
لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿الأعراف: ٨٥﴾.

وقبل نزول كثير من شرائع الإسلام على نبينا محمد ﷺ في العهد المكي، واجه عليه الصلاة والسلام جشع المشركين وفسادهم المالي، وتنزلت عليه الآيات في ذم الظلم وبخس الحقوق، قال - سبحانه وتعالى - :
﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ أَلَا يَبْصُرُ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿المطففين: ١-٥﴾.

وقال - جلَّ وعلا - : ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ
وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴿الرحمن: ٩﴾، وقال - سبحانه
وتعالى - : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِاللَّيْلِ ﴿١﴾ فَذَلِكَ
الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴿الماعون: ١-٣﴾.

إن للعامل الاقتصادي تأثيراً كبيراً في حياة الشعوب، لذا كان التطاول على الأموال العامة، أو على أموال الناس، والتسلط على مقدراتهم الاقتصادية من أعظم أنواع البغي والتعدي، وقد اشتد تحذير النبي ﷺ من ذلك، فقال في أوسط أيام التشريق عند اجتماع الحجاج: «اسمعوا مني تعيشوا: ألا لا تظلموا، ألا لا تظلموا، ألا لا تظلموا، إنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه»^(٣).

وقال عليه الصلاة والسلام: «إن رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق، فلهم النار يوم القيامة»^(٤). وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له كركرة فمات، فقال رسول الله ﷺ: «هو في النار»، فذهبوا ينظرون إليه

به. فرد عليه بقوله: «أما بعد، فحصنّها بالعدل، ونقّ طرقها من الظلم، فإنه مرمتها»^(١).

ونحو هذا أن الجراح بن عبد الله كتب إلى عمر ابن عبد العزيز: إن أهل خرسان قوم ساءت رعيتهم، وإنهم لا يصلحهم إلا السيف والسوط، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي في ذلك. فكتب إليه عمر: «أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر أن أهل خرسان قد ساءت رعيتهم، وأنه لا يصلحهم إلا السيف والسوط، فقد كذبت؛ بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم، والسلام»^(٢).

إن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - يؤكد هنا أن بسط العدل وإقامة الحق هو سبيل الأمن والاستقرار السياسي، أما القمع والاستبداد، فلن يصلح الناس، بل سيزيدهم فساداً واضطراباً، وهذه - بلا شك - سنة مطردة في كل زمان ومكان.

ثانياً: العدل الاقتصادي:

حفظ المال مقصد عظيم من مقاصد الشريعة، وقد شرع الله - عز وجل - جميع الأحكام المالية في البيع والشراء والقرض والهبة .. ونحوها على العدل، ولهذا حرم - سبحانه وتعالى - جميع المعاملات التي تقوم على الظلم والجور، كالربا والغش والاحتكار والرشوة، وتطفيف الكيل والميزان .. ونحوها، قال الله - تعالى - : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَتُدْءُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿البقرة: ١٨٨﴾.

ودعوات الأنبياء جميعاً - عليهم الصلاة والسلام - وقفت سداً منيعاً في مواجهة الظلم والتسلط والجشع، قال الله - عز وجل - على لسان نبيه شعيب - عليه الصلاة والسلام - : ﴿قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ

(١) ابن عساکر، تاریخ دمشق ٢٠٢/٤٥، وأبو نعیم الأصفهانی، حلیة الأولیاء ٣٠٥/٥.

(٢) السیوطی، تاریخ الخلفاء ص ٢٤٢.

(٣) أخرجه أحمد ٢٤ / ٢٩٩، رقم ٢٠٦٩٥، وصححه لغيره الأرنؤوط.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، رقم ٣١١٨.

فوجدوا عبادة قد غلبها^(١).

لأستحي من الله أن أشبع حتى أرى العدل قد بسط،
وأرى الحق قد قام»^(٤).

ثالثاً: العدل في القضاء:

يُعد القضاء الفُرْقَان الذي يفصل النزاع، ويدراً
الخصومة بين الناس، وبه تُردّ الحقوق إلى أهلها، فيأمن
الناس على أديانهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم.
قال ابن فرحون المالكي في بيان حكمة القضاء: «وأما
حكيمته: فرفع التهارش، ورد التواثب^(٥)، وقمع المظالم،
ونصرة المظلوم، وقطع الخصومات، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر»^(٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المقصود من القضاء
وصول الحقوق إلى أهلها، وقطع المخاصمة، فوصول
الحقوق هو المصلحة، وقطع المخاصمة إزالة المفسدة.
فالمقصود هو جلب تلك المصلحة وإزالة هذه المفسدة.
ووصول الحقوق هو من العدل الذي تقوم به السماء
والأرض، وقطع الخصومة هو من باب دفع الظلم
والضرر، وكلاهما ينقسم إلى إبقاء موجود ودفع
مفقود»^(٧).

ولا تتحقق هذه الحكم العظيمة إلا بالعدل، قال
الله - عز وجل -: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢]. وقال - سبحانه
وتعالى -: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَأَحْكُم
بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾
[ص: ٢٦]، وقد ثبت في الحديث الصحيح أن رسول
الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يُجْرَ، فَإِذَا
جَارَ: تَخَلَّى اللَّهُ عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ»^(٨).

وعن عدي بن عميرة - رضي الله عنه - قال:
سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من استعملناه منكم على
عمل، فكتمنا مخيطاً فما فوقه، كان غلواً يأتي به يوم
القيامة»، فقام رجل أسود من الأنصار، كأني أنظر
إليه، فقال: يا رسول الله! اقبل عني عملك، قال: «ما
لك؟» قال: سمعتك تقول كذا وكذا، قال: «وأنا أقوله
الآن: من استعملناه على عمل فليجئ بقليله وكثيره،
فما أوتي منه أخذ، وما نهي عنه انتهى»^(٩).

فإذا كان هذا الوعيد الشديد في غلول عبادة
ومخيط، فما بالك فيما هو أعظم من ذلك كالعبث
بالقضايا العامة وحقوق الناس وأموالهم ١٩٠.

ومن تأمل حديث أبي أمامة الحارثي - رضي الله
عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتطع حق امرئ
مسلم بيمينه؛ فقد أوجب الله له النار وحرّم عليه
الجنة»؛ فقال رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله؟
فقال: «وإن كان قضيباً من أراك»^(١٠).. من تأمل هذا
الحديث العظيم أدرك أن ظلم الناس في معاشهم من
أعظم البغي وأبشع العدوان!

وفي ظل التردّي الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر
والبطالة في كثير من دول العالم الإسلامي، يكون أثر
التظالم المالي أشدّ خطراً على الناس، وأقوى تأثيراً
على المجتمعات.

من أجل ذلك كان من واجب المصلحين أن يحفظوا
حقوق الناس، ويدافعوا عنها، وينتصروا لها، ويواجهوا
طغيان الفساد المستشري في الأمة، امتثالاً لقول الله
- عز وجل -: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ
الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السَّحْتِ لَلَّيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة:
٦٣]. وها هو ذا الفضيل بن عياض يضرب لنا مثلاً
عظيماً في رعاية شؤون الناس حين يقول: «إني

(٤) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء: ١٠٨/٨.

(٥) يقال: توثب فلان في ضيعة لي، أي: استولى عليها ظملاً. لسان العرب:
مادة وثب، ٢١٠/١٥.

(٦) ابن فرحون، تبصرة الحكام: ص ١٠.

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٣٥٥/٢٥.

(٨) أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، رقم ١٣٣٠، وابن ماجه في كتاب
الأحكام، رقم ٢٣١٢. وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي،
رقم ١٠٦٩.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، رقم ٣٠٧٤.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، رقم ١٨٢٢.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، رقم ١٢٧.

بانتشار المحاباة ومداهنة ذوي الجاه أو القرابة، وهذا - والعياذ بالله - من أوسع أبواب الانحراف وضياع الحقوق، فإذا فسد القضاء؛ فسد المجتمع، واستبدت المفسدون وأهل الأهواء، وتناول السفهاء على الناس، واستُلبت حقوق الضعفاء، وأحسب أن رسالة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - عندما ولاه القضاء تمثل وثيقة تاريخية جامعة ينبغي لأهل الإسلام أن يفتخروا بها، ومما جاء فيها: «القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة؛ فافهم إذا أدلي إليك؛ فإنه لا ينفع كلمة حق لا نفاذ لها، أس بين الناس في وجهك ومجلسك، وعدلك، حتى لا يطمع شريف في خيفك، ولا يخاف ضعيف من جورك...»^(٢)

لقد كان من أعظم أسباب اختلال الأمن، وانتشار الفساد، والتناول على حقوق الناس، والعبث بمقدرات الأمة العامة: غياب العدل في القضاء، إما بتحكيم القوانين الوضعية والأهواء البشرية، أو بانتشار المحاباة ومداهنة ذوي الجاه أو القرابة

رابعاً: العدل الاجتماعي:

فالعدل هو الميزان الذي يبني جميع العلاقات الاجتماعية، وهو قاعدة التعامل التي تحكم جميع التصرفات الإنسانية، بل حتى العجماوات التي لا تعقل تحاسب على ذلك، فقد قال رسول الله ﷺ: «لتؤدّن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة، حتى يقاد للشاة الجلاء من الشاة القرناء»^(٣).

وميادين العدل الاجتماعي واسعة جداً؛ نكتفي بذكر أمثلة يسيرة منها، لتكون دلالة على غيرها من الميادين:

١- تكريم الإنسان ونبذ العنصرية:

شرف الله - عز وجل - الإنسان وكرّمه على سائر المخلوقات، فقال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾

ومعيار العدل في القضاء: أن يحكم القاضي بين الناس بمقتضى شرع الله - تعالى -، ولا يجيد عنه لهوى في نفسه، أو تقريباً لأحد من الخلق، أو محاباة لقریب أو صديق، بل يجب عليه إجهاد نفسه لإقامة العدل والحكم به؛ امتثالاً لقول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوُا أَوْ تَعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

وإذا أردت أن تقف على مشهد عظيم من مشاهد العدل

والإنصاف والبعد عن المحاباة، أو اتباع أهواء الناس، فتأمل حديث المرأة المخزومية التي سرقت، ففرغ قومها إلى أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - يستشفعون، فلما كلم النبي ﷺ تلوّن وجهه، وقال: «أتكلمني في حد من حدود الله؟». قال أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيباً، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: «أما بعد، فإنما أهلك الناس قبلكم: أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»، ثم ذكر النبي ﷺ قاعدة أرسى فيها أعظم معاني العدل وأجل محددات التجرد قائلاً: «والذي نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»^(١).

لقد كان من أعظم أسباب اختلال الأمن، وانتشار الفساد، والتناول على حقوق الناس، والعبث بمقدرات الأمة العامة: غياب العدل في القضاء، إما بتحكيم القوانين الوضعية والأهواء البشرية، أو

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ١٣٥/١٠، وقال ابن القيم: وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول، إعلام الموقعين: ١/٨٥-٨٦، وصححه

الألباني في إرواء الغليل، رقم ٢٦١٩.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، رقم ٢٥٨٢.

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، رقم ٤٣٠٤، ومسلم في كتاب الحدود، رقم ١٦٨٨.

[الإسراء: ٧٠]، ثم ظهرت الطبقية في المجتمعات، وتمايز الناس بحسب أنسابهم وأموالهم، وتسلبت بعضهم على بعض ظلماً وعلواً.

ومن ذلك ما ساد المجتمع العربي في الجاهلية من تأسيسه على العنصرية والتفاخر بالأنساب، فالقبيلة هي عصب القوة وميزان الشرف، وحين جاء الإسلام أقام بنياناً جديداً يقوم أساسه على العدل، فسوى بين جميع الناس، وجعل معيار التفاضل ميزان التقوى، وليس بالأحساب أو الأنساب أو المنازل المادية أو العنصرية؛ كما قال - سبحانه وتعالى -: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

وذلك هو ما شيد النبي ﷺ بنيان المجتمع الإسلامي عليه؛ إذ أعلی ﷺ يوم فتح مكة على الملأ تلك القيمة الأخلاقية التي تأسست عليها هذه الأمة، فخطب بالناس قائلاً: «يا أيها الناس، إن الله قد أذهب عنكم عبية (١) الجاهلية، وتعاضمها بأبائها،

الناس رجالان: برّ تقي كريم على الله، وفاجر شقي هيّن على الله. والناس بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب، قال الله: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]. (٢)

وفي حجة الوداع؛ حيث اجتمع الناس من كل الأجناس والقبائل، أكد النبي ﷺ ميزان العدل، وأطرح قيم العنصرية والتظالم الاجتماعي، فقال: «إن ربكم واحد، وأباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأسود على أحمر، ولا

أحمر على أسود، إلا بالتقوى» (٣).
٢- العدل الأسري:

فالأسرة هي نواة المجتمع، فإذا أحيطت بنور العدل؛ تحققت الطمأنينة والأمن، وحصل الاستقرار والرضا، وعقد الزوجية إنما تُؤسس أركانه على العشرة بالمعروف، أمثالاً لقوله - تعالى -: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، ومدار ذلك على العدل، كما قال - تعالى -: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وحفظ كرامة المرأة، والعدل في رعاية حقوقها، ممّا تواترت به النصوص الشرعية، واستقرت عليه قواعد الإسلام، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيراً، فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج؛ فاستوصوا بالنساء» (٤).

في حجة الوداع؛ حيث اجتمع الناس من كل الأجناس والقبائل، أكد النبي ﷺ ميزان العدل، وأطرح قيم العنصرية والتظالم الاجتماعي، فقال: «إن ربكم واحد، وأباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأسود على أحمر، ولا أحمر على أسود، إلا بالتقوى»

ومن رعاية الوصية بالنساء أنه لا يجوز أبداً السكوت عن بعض الممارسات الاجتماعية المنحرفة التي قد تؤدي إلى ظلم المرأة، أو استحقارها، أو التطاول على مالها، أو عضلها... ونحو ذلك من العادات البغيضة التي تنتشر في بعض المجتمعات بسبب غياب الرؤية الإسلامية التي تُعلي من شأن المرأة، وتحفظ لها كيانها وكرامتها.

ومن العدل الأسري: العدل بين الزوجات، كما قال - تعالى -: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدَقُّ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [النساء: ٣]. وقال - عز وجل -: ﴿وَلَنْ نَسْطِيعُوا أَنْ نَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا

(٣) أخرجه أحمد ١٤١/٥، رقم ٢٣٥٢٦.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٢٣١. ومسلم في كتاب الرضاع، رقم ١٤٦٨.

(١) العُبيّة: الكبر والفخر. لسان العرب مادة عب: ٨/٩.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن، رقم ٣٢٧٠.

ذَمَّ اللهُ الْمُشْرِكِينَ لظلمهم للأيتام، فقال: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّبِّ ۚ فِذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ۖ وَلَا يَحْصُ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ ۖ﴾ [الماعون: ١-٣]. وحذّر من التناول على أموالهم، فقال - سبحانه -: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتِيمِ ظُلْمًا إِنَّهَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]. وقال: ﴿وَمَا تَأْتُوا بِالْبَنِينَ وَالنِّسَاءِ إِلَّا فِي غَبَابٍ وَلَا تُكَلِّمُوا بِهِمْ شَرًّا وَلَا يَفْقَهُوا قَوْلَ الْكَلْبِ الْبَاسِ ۗ﴾ [النساء: ٢]. وأكد النبي ﷺ ذلك بقوله: «اللهم إنني أحرّج حق الضعيفين: اليتيم والمرأة»^(٤).

٤- العدل مع العمال:

العدل مع العمال من الواجبات المقررة في شريعة الإسلام، ولا يجوز التهاون في حقوقهم أو الجور عليهم، أو استغلال حاجتهم وضعفهم، فهذا من الظلم المنهي عنه.

وقد أسس الإسلام لمنظومة قيمية متكاملة، تحفظ للعمال جميع حقوقهم، وتنصفهم في جميع شئونهم، ومن معالم ذلك:

أ- عدم تكليفهم ما لا يطيقون:

فعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إخوانكم حَوْلُكُمْ، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده؛ فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم؛ فأعينوهم»^(٥).

ب- تعزيز كرامتهم:

تعزيز كرامة العامل، والحذر من تحقيره؛ أو الاستهانة به، أو التعالي عليه بقول أو فعل، ليس من

كُلِّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، والوعيد شديد من النبي ﷺ لمن لا يعدل بين نسائه، فقد جاء في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «من كان له امرأتان، فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل»^(١).

ومن ذلك أيضًا: العدل بين الأولاد، فعن النعمان بن بشير - رضي الله عنهما - قال: «أعطاني أبي عطية، فقالت عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ، فأتى رسول الله ﷺ فقال: إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله، فقال: «أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم». قال: فرجع أبي فرد عطيته»^(٢).

والقاعدة الجامعة في هذا الباب بينها رسول الله ﷺ في الحديث الذي مر آنفًا، وهو قوله: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل - وكلتا يديه يمين - الذي يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولّوا»^(٣).

ومن المحزن حقًا أن يرتدي مسوح الدفاع عن حقوق المرأة والأسرة والطفل بعض أدعياء العلمانيين وأهل الأهواء، الذين يتشدقون بشعارات حقوق الإنسان، ويروجون لمواثيق الأمم المتحدة، ويسوّقون لقيم الغرب في الوقت الذي ينحسر فيه دور المصلحين من العلماء والدعاة ويتركون الميدان لغيرهم!

٢- العدل مع الأيتام:

فاليتيم لضعفه وقلة حيلته مظنة أن يجور عليه من له ولاية عليه ممن لا يخشى الله - عز وجل -، ولهذا

(١) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، رقم ٢١٢٢، والترمذي في كتاب النكاح، رقم ١١٤١، وابن ماجه في كتاب النكاح، رقم ١٩٦٩، والنسائي في كتاب عشرة النساء ١٥٣/٢، وصححه الألباني في إرواء الغليل، رقم ٢٠١٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الهبة، رقم ٢٥٨٧، ومسلم في كتاب الهبات، رقم ١٦٢٢.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، رقم ١٨٢٧.

(٤) أخرجه: أحمد ٤١٦/١٥، رقم ٩٦٦٦، وقوى إسناده الأرنؤوط.

(٥) أخرجه: البخاري في كتاب الإيمان، رقم ٢٠. ومسلم في كتاب الإيمان، رقم ١٦٦١. وخولكم: أي خدمكم. وقيل: حشم الرجل وأتباعه.

لما رجعت مهاجرة الحبشة إلى رسول الله ﷺ قال: «ألا تحدثوني بأعجب ما رأيتم بأرض الحبشة؟»، قال فتية منهم: يا رسول الله! بينما نحن جلوس مررت علينا عجوز من عجائزهم تحمل على رأسها قلة من ماء، فمرت بفتى منهم، فجعل إحدى يديه بين كتفيها، ثم دفعها على ركبتيها، فانكسرت قلة، فلما ارتفعت التفتت إليه، ثم قالت: ستعلم يا غدر إذا وضع الله الكرسي، وجمع الأولين والآخرين، وتكلمت الأيدي والأرجل بما كانوا يكسبون، فسوف تعلم أمري وأمرك عنده غداً. فقال رسول الله ﷺ: «صدقت، ثم صدقت، كيف يُقدِّس الله قوماً لا يؤخذ

لضعيفهم من شديدهم؟»^(٥)

إن التفريط بحقوق الضعفاء، والتهاون في قطع أبواب التظالم والبغي، من أخطر العوامل التي تمرق المجتمع، وتقوض أركانه، وتحيي فيه دواعي الأثرة والبغي. وتأكيداً لحقوق الضعفاء كان

النبي ﷺ يقول: «ابغوني ضعفاءكم، فإنما تُرزقون وتُتصرون بضعفائكم»^(٦).

إن ثمة حقيقة مهمة، وهي أنه مرَّ على العالم الإسلامي سنوات عجاف احتكر الحديث فيها عن قيم العدالة الاجتماعية، وحقوق العمال والفلاحين: الأحزاب الشيوعية، ثم استلم لواء دعاوى حقوق الإنسان الغرب بمدارسه الليبرالية المادية، واغتر بعض المستغفلين بتلك الشعارات، وظنوا أن قوانين الغرب ونظمه الفكرية والقانونية هي معيار العدل!

وقد آن الأوان ليقظة الأمة الإسلامية، وإدراكها لمنظومة القيم العقدية والأخلاقية الشاملة التي

أخلاق أهل المروءة التي شرف الله - تعالى - بها أهل الإسلام، فعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - : أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إنني لي خادماً يسيء ويظلم، أفأضربه؟ قال: «تعفو عنه كل يوم سبعين مرة»^(٧).

ج - إعطاؤهم حقوقهم:

أمر النبي ﷺ بالمبادرة في إعطاء العمال حقوقهم كاملة غير منقوصة، وحذر من مماثلتهم أو بخسهم ما يستحقون، فقال: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»^(٨)، وقال ﷺ: «قال الله:

ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يُعط أجره»^(٩).

وليس من الشرع ولا من العقل أن ينظر المصلحون إلى ذلك الظلم المتجذر في أنحاء بلاد المسلمين، ثم يغفلوا عنه، أو يتهاونوا في إنكاره.

هـ - العدل مع الضعفاء:

فالضعفاء مهما بلغ ضعفهم وعجزهم لا يجوز الجور عليهم، أو التعدي على حقوقهم، بل إن هذا من الظلم المستبين الموجب لسخط الله - عز وجل - وعقابه، وقد ثبت من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «إنه لا قُدُس أمة لا يأخذ الضعيف فيها حقه غير متعتع»^(١٠).

وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال:

(١) أخرجه أحمد ٤٥٣/٩، رقم ٥٦٣٥. وصححه الأرنؤوط.

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الرهون، رقم ٢٤٤٣. وصححه الألباني في إرواء الغليل، رقم ١٤٩٣.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، رقم ٢٢٢٧.

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصدقات، رقم ٢٤٢٦، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم ٢٤١٧.

(٥) أخرجه ابن حبان في كتاب القضاء رقم ٢٠٥٨، وقواه الأرنؤوط بشواهد.

(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الجهاد رقم ١٧٠٢، وقال: حسن صحيح، وأبو داود في كتاب الجهاد، رقم ٢٥٩٤. والنسائي في كتاب الجهاد ٤٥/٦-٤٦. وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، رقم ١٧٠٢.

شَرَّفهما الله - جل وعلا - بها، إن تلك المنظومة لتؤسس لمجتمع تسوده العدالة والإنصاف والمساواة، ويتحرر فيه الإنسان من ربة العبودية والظلم، ويشعر فيه بكرامته وإنسانيته. وما أجمل قول الصديق - رضي الله عنه - لما تولى الخلافة: «الضعيف فيكم قويّ عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله»^(١).

الخاتمة:

إن مشروعنا السياسي والفكري يجب أن يتصدى بوعي لمشكلات الأمة، والتحديات التي تواجهها. وعلى المصلحين أن يرفعوا لواء جاداً علمياً وعملياً لتأصيل ثقافة العدل والإنصاف، التي تعزز كرامة الإنسان، وتبني مجتمعاً تسوده قيم الطمأنينة والتلاحم المجتمعي.

ولا شك أن تأسيس بيئة عادلة يُحكّم فيها بالإنصاف، ويتساوى الناس فيها في الحقوق والواجبات، يحتاج إلى جهد كبير وعمل دءوب؛ فتخلف عقود طويلة في عالمنا الإسلامي لا يمكن أن يُغيّر في وقت قصير، لكن المهم أن نؤسس لهذا البناء.

وليعلم الدعاة والمصلحون أن رفع لواء العدل بكل ميادينه ليس اشتغالاً بأمور ثانوية أو جزئية؛ وإنما هو اهتداء بمنهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وذلك هو طريق الإصلاح والتجديد.

والأمة التي لا تستطيع أن تقيم صروح العدل، وتواجه طغيان الفساد والظلم؛ لن تقوى على النهوض من مستتقع التخلف والتبعية.

اللهم إنا نسألك كلمة الحق والعدل في الغضب والرضا، وصى الله على محمد وآله وسلم.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ٤١٥/٩. والسيوطي، تاريخ الخلفاء: ص ٧٢.

معلومات إضافية

بعض معالم عدالة الإسلام في جانبها العملي وميدانها التطبيقي:

أولاً: عدالة الرسول ﷺ:

(١) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ: «كان لرجل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سنٌّ (١) فجاءه يتقاضاه (٢) وإنه أغلظ له في القول حتى همَّ به بعضُ القوم (٣)، فقال ﷺ: «دَعُوهُ» (٤)؛ فإن لصاحب الحق مقالاً، ثم قَالَ: «أعطوه» فطلبوا سنَّه فلم يجدوا إلا سنناً فوقها (٥) فقال ﷺ: «أعطوه»، فقال الرَّجُل: أوفيتني أوفاك الله تعالى، فقال ﷺ: «إن خيركم أحسنكم قضاءً» (٦).

(٢) عن النعمان بن بشير - رضي الله عنهما - قال: نحلني أبي نحلاً، فقالت أمي عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تُشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فجاءه ليشهده على صدقتي؛ فقال: «أكلُّ ولدك نحلته مثله؟» قال: لا. قال: «اتقوا الله، واعدلوا في أولادكم». وقال: «إني لا أشهد على جور». قال: فرجع أبي فردت تلك الصدقة (٧).

(٣) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (إن لي على قريش حقاً، وإن لقريش عليكم حقاً ما حكموا فعدلوا، وائتمنوا فأدوا، واسترحموا فرحموا) (٨).

(٤) وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (كل سلامي من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس.. يعدل بين الناس صدقة) (٩).

(٥) وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا حكمتم فاعدلوا) (١٠).

ثانياً: عدالة الخلفاء الراشدين ومن بعدهم:

(١) لما تولى أبو بكر - رضي الله عنه - الخلافة خطب في الصحابة - رضي الله عنهم - وكان مما قال: (فإن أحسنت فاعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أزيح علته إن شاء الله. والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمَّهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم) (١١).

(١) أي: دابة ذات سن وعُمر من الإبل.

(٢) أي يطلب منه قضاء حقه ووفاء دينه.

(٣) أي همَّ بعض الصحابة بضربه؛ لما أغلظ على النَّبِيِّ ﷺ في القول.

(٤) أي: اتركوه.

(٥) أي أحسن من السن التي له على الرسول ﷺ.

(٦) رواه البخاري في صحيحه في الاستقراض، باب حسن القضاء، (١/٢-٨٠-٨٢-٨٥-٩٢-٩٢١)، ومسلم في كتاب المساقاة (٣/١٢٢٥).

(٧) أخرجه: البخاري في كتاب الهبة (٢٥٨٦)، ومسلم في كتاب الهبات (١٦٢٣).

(٨) أخرجه أحمد (٩١/١٣) رقم (٧٦٥٢)، وصححه الأرنؤوط في تحقيقه للمسنود، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسنود (٧٢/١٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٢/٥): رجال أحمد رجال الصحيح.

(٩) أخرجه: البخاري في كتاب الصلح (٢٧٠٧)، ومسلم في كتاب الزكاة (١٠٠٩).

(١٠) رواه الطبراني في الأوسط، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٧/٥): رجاله ثقات، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٦٩).

(١١) السيرة النبوية لابن هشام (٢-٦٦١)، وطبقات ابن سعد (١٨٢/٣-٢٨)، والبداية والنهاية (٢٧/٥-٢٨٠)، وقال: هذا إسناده صحيح.

(٢) عن عمرو بن ميمون قال: (رأيت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قبل أن يصاب بأيام بالمدينة، ووقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف، قال: كيف فعلتما؟ أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق؟^(١)) قال: حملناها أمرًا هي له مطيقة، ما فيها كبير فضل، قال: انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق. قال: لا. فقال عمر: لئن سلمني الله لأدعنَّ أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى رجل بعدي أبدًا).^(٢)

(٣) مرَّ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بباب قوم وعليه سائل يسأل؛ شيخ كبير ضريب البصر، فضرب عضده من خلفه، وقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي. قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن. قال: فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله، فرضخ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال، فقال: انظر هذا وضرباه فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) (التوبة: ٦٠)، والفقراء هم: المسلمون، وهذا من المساكين من أهل الكتاب، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه.^(٣)

(٤) عن عبد الرحمن بن شماسه، قال: أتيت عائشة - رضي الله عنها - أسألها عن شيء فقالت: ممن أنت؟ فقلت: رجل من أهل مصر. فقالت: كيف كان صاحبكم لكم في غزاتكم هذه؟ - تعني عمرو بن العاص - فقال: ما تقمنا منه شيئاً، إن كان ليموت للرجل منا البعير فيعطيه البعير والعبد فيعطيه العبد، ويحتاج إلى النفقة فيعطيه النفقة. فقالت: أما إنه لا يمنعي الذي فعل في محمد بن أبي بكر أخي أن أخبرك ما سمعت عن رسول الله ﷺ يقول في بيتي هذا: (اللهم! من ولي من أممي شيئاً فشقَّ عليهم؛ فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أممي شيئاً فرفق بهم؛ فارفق به).^(٤)

(٥) عندما تولى عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - الخلافة أمر مناديه فنادى: ألا من كانت له مظلمة؛ فليرفعها، فقام إليه رجل ذمِّي من أهل حمص، فقال: يا أمير المؤمنين! أسألك كتاب الله قال: ما ذاك؟ قال: العباس بن الوليد بن عبد الملك اغتصبني أرضي، والعباس جالس فقال له عمر: يا عباس! ما تقول؟ قال: نعم، أقطعنيها أمير المؤمنين الوليد، وكتب لي بها سجلاً. فقال عمر: ما تقول يا ذمي؟ قال: يا أمير المؤمنين! أسألك كتاب الله - تعالى -، فقال عمر: نعم، كتاب الله أحق أن يُتبع من كتاب الوليد، قم فاردد عليه ضيعته فردها عليه.^(٥)

(٦) وذكر الإمام الماوردي في الأحكام السلطانية أن الخليفة المأمون بن هارون الرشيد كان يجلس للمظالم في يوم الأحد، فنهض ذات يوم من مجلسه، فلقبته امرأة في ثياب رثة فقالت:

يا خير منتصف يُهدى له الرشدُ ويا إماماً به قد أشرق البلدُ
تشكو إليك عميد الملكِ أرملةً عدا عليها فما تقوى به أسدُ
فابتز منها ضياعاً^(٦) بعد منعتها لما تفرق عنها الأهل والولدُ

(١) قال ابن حجر: (الأرض المشار إليها هي أرض الواد، وكان عمر بعثهما يضربان عليها الخراج وعلى أهلها الجزية)، فتح الباري (٦٢/٧).

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب المناقب، رقم (٣٧٠٠).

(٣) أبو يوسف، في كتاب الخراج ص (١٣٩).

(٤) أخرجه: مسلم في كتاب الإمارة رقم (١٨٢٨).

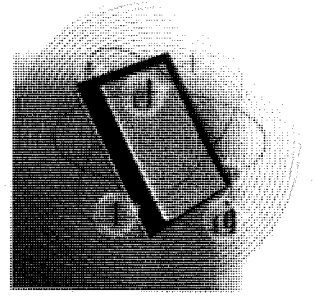
(٥) ابن كثير، في البداية والنهاية: ٢١٣/٩.

(٦) الضيعة: الأرض المغلّة، والعمل النافع المربح، وتُطلق على الرّيح نفسه. المعجم الوسيط، ص (٥٤٧).

فأطرق المأمون يسيرًا، ثم رفع رأسه وطلب منها الصبر حتى أوان مجلسه فأنصرفت، وحضرت يوم الأحد في أول الناس، فقال لها المأمون: «من خصمك؟» فقالت: القائم على رأسك العباس ابن أمير المؤمنين، فقال المأمون لقاضيه يحيى بن أكثم، وقيل لوزيره أحمد بن أبي خالد: «أجلسها معه»، ونظر بينهما بحضرة المأمون، وجعل كلامها يعلو، فنهرها بعض حُجَّابه، فقال له المأمون: «دعها، فإن الحق أنطقها، والباطل أخرسه» وأمر برد ضياعها عليها.^(١)

(١) الماوردى، في الأحكام السلطانية (٨٤-٨٥).

حملة للترويج لإسلام جديد



م. حسن الرشدي

مدير المركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

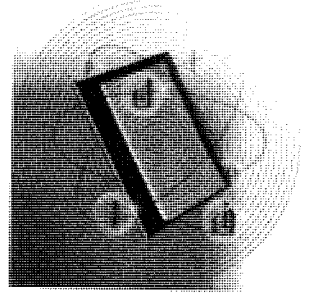
اعتبر الغرب أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر «انتفاضة إسلامية» على مسيرة الحضارة الغربية التي تسود العالم، وتنتشر قيمها في كل بقعة وصقيع، وظنت أنها حسمت منذ فترة طويلة صراعها مع المسلمين أو بدا لها ذلك. وإذا كان السياسيون والعسكريون قد شرعوا في إعداد الاستراتيجيات للرد العسكري والسياسي على تلك الهجمات، فإن المفكرين الاستراتيجيين والباحثين الغربيين وخاصة في الولايات المتحدة أخذوا يفتنون خلفيات وجذور الفكر الذي استقى منه هؤلاء المهاجمون قيمهم وأفكارهم ليصيغوا استراتيجيات جديدة للمواجهة الفكرية مع العالم الإسلامي؛ لتتبلور فيما بعد في شكل سياسات يحاول التنفيذيون تطبيقها في الواقع. وكان أكثر هذه الاستراتيجيات خطورة ما اصطلاح في الأدبيات الأمريكية على تسميته بـ«إعادة بناء الإسلام». فبعد أن كان الغزو الفكري يحاول تقريب اتجاهات الفكر الغربي إلى عقول المسلمين جاءت حرب الأفكار لتتجه إلى الصحوحة الإسلامية في محاولة لتغيير الإسلام نفسه. والإسلام الذي يريده الغرب يتمتع بعدة صفات لا بد لهذا الدين أن يتصف بها منها: العلمانية والديمقراطية والليبرالية والتعايش مع الآخر.

وقد تنوعت استراتيجيات الغرب لتطبيق هذه المبادئ التي يريدها للإسلام الجديد لتأخذ أبعاداً كثيرة من أهمها إيجاد شبكات من المعتدلين - بالمفهوم الأمريكي - الذين ينتمون إلى العالم الإسلامي ليحملوا المفاهيم الجديدة لعامة المسلمين، وانتقاء نموذج إسلامي قابل لتعديل مفاهيمه.

ومن الاستراتيجيات الأخرى التي يعتمد عليها الغرب دعم الديمقراطية المتدرجة؛ فالديمقراطية الكاملة بتطبيق آلياتها سيصل الإسلاميون للحكم، وهؤلاء إن لم يتم تعديل أفكارهم فسيصبحون خطراً على الغرب كما يعتقد. كما يتحدث كثير من المفكرين والمحللين في الغرب عن ضرورة استخدام أدوات ما يعرف بالدبلوماسية العامة لتحقيق الإسلام الجديد الذي يصبو إليه الغرب.

ورغم أن هذه الاستراتيجيات لم تتجح حتى الآن؛ فإن الغرب لن يتوقف عن تلك الحملة، لذا فإن العودة للجوهر الثابت والنظرة الأصيلة للإسلام مطلب تاريخي واقعي، فضلاً عن كونه مطلباً شرعياً، ولنفهم الإسلام على حقيقته يجب الرجوع إلى نبعه الصافي من الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح في خير القرون ومن تبعهم بعد ذلك على ذات المنهج.

حملة للترويج لإسلام جديد



م. حسن الرشدي

مدير المركز العربي للدراسات الإنسانية

«المعركة الكبرى الآن تدور حول روح الإسلام»

هذا النص مقتبس من تقرير لمعهد السلام الأمريكي⁽¹⁾ ليحدد طبيعة المعركة التي يقودها الغرب وطلبعته أمريكا في مواجهة تفسير الإسلام وقيمه ومعانيه.. تلك التفسيرات التي جعلت العالم الإسلامي حتى يومنا هذا يأبى التطويع والدخول في الفلك الغربي.

لم تكن نظرة الغرب لأحداث الحادي عشر من سبتمبر أنه مجرد مجموعة من الشباب العرب المسلمين الغاضبين قد هاجموا بعض المنشآت الاقتصادية السياسية في الولايات المتحدة: طليعة الغرب وزعيمته ونموذجها المبره للعالم كله، ولكن الرؤية لتلك الأحداث كانت أعمق من هذا بكثير، بل كانت ما اعتبروه انتفاضة إسلامية على مسيرة حضارة غربية مظفرة تسود العالم، وتنتشر قيمها في كل بقعة وصقيع، وظنت أنها حسمت منذ فترة طويلة صراعها مع المسلمين أو بدا لها ذلك.

ولذلك جاءت هذه الضربة بمثابة صدمة استدعت ذاكرة تاريخية وعقائدية لمواجهة مع العالم الإسلامي في قرون ماضية؛ فكان أول تعبير يخرج تلقائيًا من فم بوش هو أن الرد على تلك الضربات يستلزم حملة صليبية.

ويقول كبير الباحثين في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، والأستاذ المحاضر في مدرسة الأمن القومي في جامعة الدفاع الوطني بواشنطن وليد فارس: «إن العقل الجماعي الدولي قد فقد القدرة على معرفة ما كان يحدث حقًا في العالم العربي والإسلامي، وتشكيل الرؤية الصحيحة للتاريخ والحقائق والأهداف والمواقف الحقيقية لهذه القوى المتطرفة».⁽²⁾

وإذا كان السياسيون والعسكريون قد شرعوا في إعداد الاستراتيجيات للرد العسكري والسياسي على تلك الهجمات؛ فإن المفكرين الاستراتيجيين والباحثين الغربيين، وخاصة في الولايات المتحدة أخذوا يفندون خلفيات

(1) Special Report by Abdeslam M. Maghraoui - American Foreign Policy and Islamic Renewal-June 2006-The United States Institute of Peace

<http://www.usip.org/resources/american-foreign-policy-and-islamic-renewal>

(2) Raymond Ibrahim, The War of Ideas: Jihadism against Democracy, American Thinker, April 17, 2010

http://www.americanthinker.com/2010/04/the_war_of_ideas_jihadism_agai.html

وجذور الفكر الذي استقى منه هؤلاء المهاجمون قيمهم وأفكارهم؛ ليصيفوا استراتيجيات جديدة للمواجهة الفكرية مع العالم الإسلامي لتتبلور فيما بعد في شكل سياسات يحاول التنفيذيون تطبيقها في الواقع.

وكان أكثر هذه الاستراتيجيات خطورةً ما اصطُح في الأدبيات الأمريكية على تسميته بإعادة بناء الإسلام.

تقول شيريل برنارد واضعة تقرير راند: «إذا كان بناء الأمم مهمة شاقة؛ فإن بناء الدين بما لا يُقاس هو أكثر خطورة وتعقيداً»^(١).

ثم تجددت الجدلية حول طبيعة الإسلام في الفترة الأخيرة بشدة مع صدور تشريعات منع النقاب في أوروبا، والاستفتاء حول حظر بناء المآذن على مساجد سويسرا، وفي الأشهر القليلة الماضية تصاعد الحديث عن الإسلام في أمريكا، مع اكتشاف محاولة تفجير ميدان تايمز سكوير، وبناء مسجد مانهاتن في نيويورك.

وفي هذا السياق يؤكد تقرير أمريكي^(٢) على أن هدف عمليات الإصلاح في العالم الإسلامي ينبغي أن يتركز على تكييف المبادئ والقيم والمؤسسات الإسلامية مع ظروف العالم الحديث.

لذلك تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على إشكالية محاولات الغرب طرح مفاهيم جديدة للإسلام من خلال عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما ماهية هذه الحملة التي تحاول تحريف معاني

المبحث الأول: الجذور والتحويلات

لم يكن المسلمون يتصورون في يوم من الأيام أن تمتد الحملة ضد الإسلام والمسلمين من قبل أعدائهم لتشمل محاولة تغيير مفاهيم الإسلام ذاته.

فحروب الأفكار التي شنتها الغرب، عندما استتب له احتلاله لمناطق العالم الإسلامي منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ كانت حملة لفرض أفكاره وتوجهاته، ولذلك أطلق عليها المفكرون المسلمون في هذه العصور الغزو الفكري، وشرعوا في تسطير الأدبيات في مواجهة الفكر الغربي، وبيان جذوره، وإظهار عواره وضرره على الأمة والإنسانية.

كان ما اصطُح على تسميته الغزو الفكري موجهًا للأمة بعمومها، وهو أخطر من الغزو العسكري؛ لأن الغزو الفكري ينحو إلى السرية وسلوك المسارب الخفية في بادئ الأمر؛ فلا تحس به الأمة المغزوة، ولا تستعد لصدّه والوقوف في وجهه؛ حتى تقع فريسةً له، وتكون نتيجته أن هذه الأمة تصبح مريضة الفكر والإحساس تحب ما يريد لها عدوها وتكره ما يريد منها أن تكرهه.

يقول الشيخ محمود شاكر^(٣): «حاول نابليون في

(١) محمود شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٧م، ص: ١٠٨.

(1) Cheryl Benard-Civil democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies - The RAND Corporation http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716/ MR1716.pdf

(2) American Foreign Policy and Islamic Renewal-op

ويعلل ذلك بأن في مقابل كل إرهابي يعتقله التحالف، حسب قوله، أو يقتله أو يردعه أو يشبه هناك آخرون يتدربون. لذلك لا بد من خوض حرب الأفكار لمنع الجيل الجديد من الإرهابيين من تنظيم صفوفه.

الاتجاه الثاني: عبّر عنه الكاتب الأمريكي توماس فريدمان الذي نشر مجموعة مقالات حاول فيها شرح وتحليل مفهوم، أو مقولة، حرب الأفكار؛ حيث يرى أنها بصورة أساسية ينبغي أن تكون في داخل المجتمعات الإسلامية نفسها، وبإشراك المعتدلين في هذه المعركة؛ فهو يعتقد أن الأكثر أهمية هو إيجاد سبل لجعل المجتمعات التي يأتي منها هؤلاء الأصوليون هي التي تردعهم أولاً؛ فهي -أي هذه المجتمعات- الوحيدة التي تعرف أناسها، وهي الوحيدة أيضاً حسب تقدير فريدمان القادرة على كبح متطرفيها. ودعا الغرب لتبني أساليب وتكتيكات تساهم في تعزيز مكانة ونشاط هؤلاء المعتدلين.

أما الاتجاه الثالث: فقد عبّر عنه الكتاب الصادر في نيويورك عام ٢٠٠٣م بعنوان «النضال من أجل الديمقراطية.. كيف نريح حرب الأفكار في أمريكا والعالم؟» وقد شارك في إعداده مجموعة من الباحثين وبإشراف الكاتب الأمريكي جورج باكير.

ويرى هذا الاتجاه بأن الانتصار في حرب الأفكار يبدأ من أمريكا نفسها، ويمتد على مستوى العالم برمته. يبدأ من أمريكا بإصلاح حضارتها وديمقراطيتها أولاً، وبالنضال من أجل الديمقراطية في العالم ثانياً.

وواضح من الاتجاه الأول الذي مثله رامسفيلد أنه لا يوضح مفهوم هذه الحرب، فقد بيّن الهدف من هذه الحرب، ولم يُظهر حقيقتها، ولكنه بيّن توقيت إعلانها، وأصل منشأها.

أما الاتجاه الثالث الذي مثله الكتاب المذكور أعلاه فهو خلط بينه وبين الغزو الفكري، أي أن أمريكا تغزو العالم بفكرها.. بديمقراطيتها بعد أن تصلحها، ويتبقى الاتجاه الثاني وهو ما شرحه توماس فريدمان؛

غزوه لمصر أن يعزّز غزوه بغسل العقول، وتبديل المبادئ الإسلامية بأفكار ومبادئ غريبة؛ فبعد أن غادر مصر أرسل رسالة إلى خليفته كليبر يخاطبه فيها: كنت قد طلبت مني مراراً جوقة (فرقة) تمثيلية، وسأهتم اهتماماً خاصاً بإرسالها لك؛ لأنها ضرورية للجيش، وللبداء في تغيير تقاليد البلاد.

هكذا كانت البدايات...

كانت مخططات الغزو الفكري منوطاً بتنفيذها بشكل أساسي بعض من أبناء الأمة الإسلامية؛ وذلك بعد أن زرع الغرب بينهم بذور الفساد، وأعد فئة منهم إعداداً جيداً للقيام بما يريد أن يقوم هو به؛ حتى تقل التكلفة عليه، ويحمل المسلمون التكلفة كاملة.

ولكن بمرور الوقت، وتعاقب الأزمان؛ ظهرت الصحة الإسلامية، وتصدت لهذه المحاولات حتى أصبحت هذه الفئة العلمانية معزولة عن الجماهير؛ لا تستطيع التوغل في الأمة بأفكارها ومعتقداتها، وخاب ظن الغرب في شأن هذه الطائفة بتراجع الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط عموماً، ولكن مع تجدد الاستراتيجيات التغريبية بذراعها الأمريكي، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واصطدام الجيوش الغربية بالمقاومة الإسلامية في مناطق عديدة؛ بدأ التفكير من جديد في مرحلة أخرى من الغزو الفكري أصبح يطلق عليها حرب الأفكار.

ويُفسر البعض^(١) ذلك بأن هناك ثلاثة اتجاهات في حرب الأفكار:

الاتجاه الأول: عبّر عنه وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد حينما دعا في أكتوبر ٢٠٠٣م إلى تشكيل وكالة جديدة تساعد على مواجهة ما أسماه حرب الأفكار الخاصة بالإرهاب الدولي، ويقصد بهذه الحرب معركة الفكر مع أولئك الذين تجندهم الشبكات الإرهابية في كافة أنحاء العالم.

(١) زكي ميلاد، الغد الأردنية، ٢٢/١/٢٠٠٥م.

الآراء والمواقف التي تتبناها هذه الشعوب.

كانت البداية بالولايات المتحدة في ممارسة إيجاد شكل جديد للإسلام؛ يحاول تحقيق ما عجز السلاح عن تحقيقه.

بينما يعتقد تقرير راند الشهير «بناء شبكات إسلامية معتدلة» أن الولايات المتحدة اليوم تقود حرباً على الصعيدين الحربي والفكري؛ فهي تقود معركةً بالأسلحة ومعركةً بالأفكار؛ حيث لن تكون الغلبة على الجانب الآخر إلا بتشويه الأيديولوجيات المتطرفة في أعين معتقيها ومؤيديها. (٢)

فهذا هدف جديد لحرب الأفكار: تشويه معتقدات الآخرين.

ثم تدرج الأمر إلى الدول الأوروبية التي بدأت تستشعر أن الخطر الإسلامي يقترب من أراضيها، بل يهدد وجود الثقافة الأوروبية من أساسها، والقائمة على المزج بين العلمانية والمسيحية، فأصبحنا نسمع عن الإسلام البريطاني والإسلام الفرنسي إلى آخر هذه المسميات.

يقول رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون: «إن النقاب الذي تريد حكومته حظره في الأماكن العمومية انحرافٌ عن الرسالة الدينية الإسلامية، وأكد فيون أمام العديد من ممثلي مسلمي فرنسا، المستائين مما دار من نقاشات حول الهوية الوطنية والنقاب، أن حقيقة إسلام فرنسا اليوم تتمثل في إسلام سَلِمَ وحوار، إنه دين اعتدال يُمارَس في ظل احترام مبادئ الجمهورية» (٣).

وفي الوقت نفسه اعتبر أن عدو الرابطة الوطنية هو الانكفاء الطائفي، ومن أخطر أشكاله التطرف الديني.. وفق قوله.

وقال فيون: إنه بتقمصهم صورة حالكة ومتعصبة يمثل

(2) Civil democratic Islam:op.cit.

(٣) الحياة، ٢٨/٦/٢٠١٠م.

حيث ذكر مكان تلك الحرب، وهي مجتمعات العالم الإسلامي، ثم القائمين عليها، وهم المعتدلون في هذه المجتمعات الذين يعتبرهم فريدمان الأجدر على كبح متطرفيها، ولكن لم يوضح فريدمان أيضاً كيفية هذه الحرب ومفاهيمها.

والذي لا شك فيه أن هناك مرحلة جديدة من الحرب الفكرية قد بدأت؛ فبعد أن كان الغزو الفكري موجهاً في أساسه إلى عامة المسلمين؛ يختار منهم الغرب نخبةً يربيههم ويحتضنهم في أراضيه، ثم ينقلوا إلى بلاد المسلمين؛ ليتولوا نشر أفكاره بعد أن يكونوا قد تبوأوا مراكز التوجيه والتأثير، ولكن جاءت حرب الأفكار لتجعل تركيزها الأساسي على نخبة الأمة وتطليعتها وقواها الحية النابضة، والتي شرعت في استنهاض الأمة؛ لتستيقظ من غفوتها، وبعد أن كان الغزو الفكري يحاول تقريب اتجاهات الفكر الغربي إلى عقول المسلمين؛ جاءت حرب الأفكار لتتجه إلى الصحوة الإسلامية في محاولة لتغيير الإسلام نفسه.

يوضح تقرير لمؤسسة بروكنجز الأمريكية ما تريده الولايات المتحدة بالضبط من هذه الحرب فيقول: «ينبغي أن تتجاوز الحكومة الأمريكية مقاربتها للمشكلة على أنها مجرد مسابقة عالمية لتحديد مدى شعبيتها. فنجاح السياسة الخارجية الأمريكية يعتمد على كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الشعوب الأجنبية، ومدى مساعدتها على بلورة الآراء والمواقف التي تتبناها هذه الشعوب. وتشكل طريقة التواصل، بالإضافة إلى الأشخاص الذين تتواصل معهم الولايات المتحدة، البيئة التي إما أن تفرق أو تعوم فيها سياساتها. اليوم وللأسف سياساتنا تفرق» (١).

فالتقرير يؤكد بالحرف: مساعدة الشعوب على بلورة

(1) Hady Amr and P.W. Singer, Engaging the Muslim World: A Communication Strategy to Win the War of Ideas, 11/4/2007.

http://www.brookings.edu/pers/2007/0411islamicworld_singer_Opp08.aspx?sc_lang=ar

ليبراسيون، والتي أبرزت في صدر صفحتها الأولى هذا العنوان: هل الإسلام متوافق مع العلمانية؟⁽⁴⁾
إذن فالإسلام الذي يريده الغرب يتمتع بعدة صفات لا بد لهذا الدين أن يتصف بها منها:

العلمانية، والديمقراطية، والليبرالية، والتعايش مع الآخر.

الإسلام العلماني:

كثيرون يظنون أن العلمانية هي العلم أو صفة العلمية، ولكن بما أن الكلمة أصلها لاتيني، فهي تُفهم

في ذات اللغة، وتعرّف دائرة المعارف البريطانية⁽⁵⁾ العلمانية أو Secularism بأنها حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس عن الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالحياة الدنيا وحدها، وذلك أنه كان لدى الناس في العصور الوسطى رغبة شديدة

في العزوف عن الدنيا، والتأمل في الله واليوم الآخر، ومن أجل مقاومة هذه الرغبة صارت العلمانية تعرض نفسها من خلال تنمية النزعة الإنسانية؛ حيث بدأ الناس في عصر النهضة يُظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية البشرية، وبإمكانية تحقيق طموحاتهم في هذه الحياة القريبة، وظل الاتجاه إلى العلمانية يتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله باعتبارها حركة مضادة للدين ومضادة للمسيحية.

ويعترف الدكتور عدنان حسين أن العلمانية مصطلح غامض في الفكر السياسي والاجتماعي، بل هي من أكثر المصطلحات غموضاً؛ ذلك أنها ليست فقط فصل الدين عن الدولة، ويعتبر أن الغرب قد فشل في

الأشخاص الذين يخفون وجوههم، بدعوى عقيدتهم، هم بوعي أو بدونه أعداء إسلام فرنسا الذي تساهمون في بنائه؛ داعياً المسلمين إلى الوقوف ضد ما أسماه الانحراف في الرسالة الدينية.

وفي سبتمبر ٢٠٠٢م أعلن وزير الداخلية الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي أن إسلام فرنسا مرحب به، إلا أننا لسنا مستعدين للقبول بإسلام في فرنسا مع نظريات متطرفة، ويفسر ساركوزي هذا النوع من الإسلام بقوله: «كل أسبوع أجد نفسي مضطراً لأرفض دخول عدد من الأئمة والدعاة الذين لا

يتكلمون الفرنسية، ويأتون لتغذية عدد معين من الجوامع، وأماكن العبادة بنظريات تتعارض مع قيم الجمهورية الفرنسية»⁽¹⁾.

وبعدها بخمس سنوات وأثناء توليه رئاسة فرنسا وفي حفل إفتار أقامه للمسلمين في فرنسا يطمئن ساركوزي الفرنسيين بقوله: «إن إسلام فرنسا يحرز تقدماً»⁽²⁾.

وتطبيقاً لهذه القاعدة رفضت المحاكم الفرنسية⁽³⁾ إعطاء إحدى السيدات -وهي من أصل مغربي- الجنسية الفرنسية؛ لأنها وكما تبين لم تستوف شروط الاندماج بالمجتمع والدولة في فرنسا، كما أن القرار بُني في جانب آخر منه على أن السيدة المذكورة متشددة دينياً، وبذلك فإن رؤيتها الدينية المتشددة لا تتماشى مع المعايير الضرورية للمجتمع الفرنسي، خاصة مبدأ المساواة بين الجنسين كما ذكر في الصحافة الفرنسية.

وامتد هذا الجدل إلى كبرى الصحف الفرنسية، وهي

(١) الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٩/١١م.

(٢) الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/١٠/٣م.

(٣) موقع شفاف الشرق الأوسط، ٢٠٠٨/٧/١٨م.

(4) <http://www.liberation.fr/vive-la-politique/010117083-l-islam-est-il-compatible-avec-la-laicite>

(5) <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/532006/secularism>

http://www.mettransparent.com/spip.php?page=article&id_article=4167&var_lang=ar&lang=ar

سلطان، وأمير طاهري وغيرهم.

والمثير في الأمر أن هؤلاء الموقعين قد شاركوا قبلها في مؤتمر في فلوريدا بالولايات المتحدة عن الإسلام العلماني بعنوان القمة الإسلامية الإصلاحية، ويهدف المؤتمر كما يقول بيان المنظمين^(٣) إلى إعادة تفسير القرآن، وعلمنة الإسلام، وبحث أسباب تحوّل ثقافات الشرق الأوسط من الانفتاح خلال العصور الوسطى إلى مجتمعات دينية في الوقت الحالي. وقال البيان الصحافي الخاص بمؤتمر الإسلام العلماني: إن المؤتمر ناقش التفسيرات العلمانية للإسلام، وأهمية توسيع مساحة النقد والحاجة لنقد القرآن.

ولكن بعض الباحثين يفرّقون بين نوعين من العلمانية: العلمانية الجزئية، والعلمانية الشاملة؛ فالعلمانية الشاملة تلغي دور الدين في كل شيء بالنسبة للفرد أو الحياة العامة، فلا دين في السياسة أو الاقتصاد، أو حتى

حياة الفرد الشخصية، أما العلمانية الجزئية؛ فهي التي تسمح للدين بأن يمارس دوراً في الحياة الشخصية للفرد، وعلى هذه الهيئة يمكن أن تؤثر بشكل ما في الحياة السياسية.

ويشرح الدكتور رفيق حبيب هذه العلمانية الجزئية فيقول: «لا تكون العلمانية الجزئية في حرب مع الدين، بل يحدث تقسيم نفوذ بين العلمانية والإسلامية، فتصبح العلمانية حاضرة في السياسة والإسلامية حاضرة في المجال الاجتماعي والثقافي والفردية.. وهي لا تتعارض مع كون الدين مكوناً للهوية، ولا تعترض على أن يكون الدين مؤثراً على مصادر التشريع، فالدين يمكن أن يقوم بدور من خلال تأثيره على الأفراد مما يجعله مؤثراً على الرأي العام. وهو

(٣) الأخبار اللبنانية، ٢٦ فبراير ٢٠٠٧م.

تطوير نموذج شامل ومركب عن العلمانية في مفهومها وأبعادها.. نموذج موحد في أهدافه وأساليبه.^(١)

وكي نفهم طبيعة هذا النوع من الإسلام العلماني ننقل ما يُعرف باسم بيان سانت بطرسبرج، وهو بيان أصدرته مجموعة من العلمانيين في أبريل ٢٠٠٧م^(٢) ليشرحوا طبيعة دينهم الذين يؤمنون به وحددوا أهم ما يؤمنون به فيما يلي:

- نحن العلمانيين المسلمين نؤكد على حرمة حرية الضمير الفردي، ونحن نعتقد في المساواة بين جميع البشر، ونحن نُصرّ على فصل الدين عن الدولة، واحترام حقوق الإنسان العالمية.

- نجد تقاليد الحرية والعقلانية والتسامح في تاريخ مجتمعاتنا ما قبل الإسلام والإسلامية.

- هذه القيم لا تنتمي إلى الغرب أو الشرق، بل هي تراث مشترك للأخلاق البشرية الأخلاقية.

- لا نرى أي شبهة استعمار أو عنصرية عندما يتم انتقاد الممارسات الإسلامية، أو إدانة انتهاك حقوق الإنسان بسبب الإسلام.

- ونحن ندعو حكومات العالم إلى رفض الشريعة الإسلامية، والمحاكم الشرعية، وحكم رجال الدين، وربط الدولة بالدين بجميع أشكاله، ومعارضة كافة العقوبات المفروضة بسبب الكفر والردة؛ وفقاً للمادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقام بالتوقيع على هذا الإعلان مجدي علام، ومثال الألويسي، وشاكر النابلسي، ونوني درويش، ووفاء

(١) الدكتور عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي من الاشتراكية إلى الليبرالية الجديدة، دار أمواج، الطبعة الأولى، ص: ١١٣.

(٢) <http://www.secularislam.org/>

إلى تحقيق الحرية والكرامة في سياق ديني»^(٢).

الإسلام الديمقراطي:

بات أصحاب القرار السياسي في الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر يشعرون أنهم دفعوا ثمنًا فادحًا لتأييد الأنظمة السياسية العربية الديكتاتورية.

ففي يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م^(٤) تخلت واشنطن عن اعتقادها السابق بأن الطغاة الودودين يستطيعون صنع السلام مع إسرائيل، وعلى سبيل المثال (مصر أنور السادات، وأردن الملك حسين)، وأن الانتخابات الحرة التي تُعقد قبل الأوان قد تجلب الإسلاميين الراديكاليين المعادين للغرب إلى السلطة.. وهي قراءة معروفة لانتخابات ١٩٩١م في الجزائر.

حاول الغرب أن تكون الديمقراطية هي معيار تقبل المجتمعات الإسلامية لأفكاره؛ فكان البحث عن صيغة تمزج بينه وبين الإسلام، لذلك كان عنوان تقرير راند الشهير الإسلام الديمقراطي.

يقول ريتشارد هاس رئيس فريق تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأسبق في محاضرة له في مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن: «إن تقرير التنمية البشرية أعطى صورة لعالم عربي متخلف في مجالات الحرية الفردية، واحترام المرأة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يعني وجود ظروف اجتماعية متفجرة ومشكلات لا يمكن حلها إلا من خلال نظم سياسية أكثر مرونة وأكثر ديمقراطية، والإدارات الأمريكية المتعاقبة

(٢) نشرت هذه التصريحات هيئة الاستعلامات المصرية، وهي هيئة حكومية في موقعها على الإنترنت على هذا الرابط:

<http://www2.sis.gov.eg/Ar/EgyptOnline/Culture/000001/020300000000000000725.htm>

(4) Patrick Clawson - The State Department>s <No Dominoes> Report and Prospects for Democratization in a Post-Saddam Middle East-The Washington Institute-March 17, 2003

<http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=1604>

ما يفتح الطريق أمام دور معقول للدين؛ فيتم تجنب الصدام بين العلمانية والإسلامية.^(١)

الإسلام الليبرالي:

الليبرالية هي دُرّة الفكر الغربي، وبحسب الغرب أنه قدّم للإنسانية نموذجًا لم يسبق له مثيل؛ فهي في نظره أرقى مستوى الفكر الإنساني، ويتمحور مصطلح الليبرالية حول حقوق الفرد في الحياة والملكية والحرية والمنفعة.

فأركان الليبرالية في الفكر الغربي خمسة هي: الفردية، والحرية، والتعددية، والرأسمالية، والعقلانية.^(٢)

ولذلك؛ فإن مصطلح الإسلام الليبرالي الذي يكثر تداوله هذه الأيام يُراد به فرض هذه المكونات الخمسة على الإسلام بكل أبعادها المتضمنة.

والعجيب أن شخصيات وقيادات رسمية دينية في حواضر العالم الإسلامي أصبحت تتبنى مفهوم الإسلام الليبرالي، ففي مقال كتبه الدكتور علي جمعة -مفتي الديار المصرية- في صحيفة الواشنطن بوست قال فيه: «إنه عندما بدأ بناء مصر الحديثة ظلت القوانين إسلامية الجوهر، وأن ذلك حوّل مصر إلى دولة ليبرالية يحكمها نظام ديمقراطي، ولم يعترض عليه أحد من علماء مصر».

مؤكدًا أن المسلمين يمتلكون مطلق الحرية في اختيار نظام الحكم الذي يرونه أكثر ملائمة لأحوالهم وأوضاعهم، ويضيف الدكتور علي جمعة: «إن مبادئ الحرية والكرامة الإنسانية التي ترمز إليها الديمقراطية الليبرالية جزء من الأساس الذي بُنيت عليه عملية الإسلام، وإن الشريعة الإسلامية تسعى

(١) الدكتور رفيع حبيب، الإسلام الجزئي.. وتقاسم النفوذ بين الإسلام والعلمانية، إسلام أونلاين، ٢٢/٢/٢٠١٠م:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1265890596459&pagename=IslamOnline-Arabic-Mobile%2FWapLayoutA&zzone=MDA

(٢) تطور الفكر السياسي، مصدر سابق، ص: ١٤٥.

مسألة مثل ماذن المساجد؟ وماذا فعلت فرنسا بالثقاب؟ ويكشف محمد أسد هذا التناقض فيقول^(٢): «إن الغرب بات أكثر تسامحاً وتساهلاً نحو الثقافات الأجنبية، ولكنه لم يصبح كذلك مع الإسلام بل نحو ثقافات شرقية معينة، تقدم نوعاً من الجاذبية الروحية المتعشش إليها الغرب، وفي الوقت نفسه بعيدة عن النظرة الغربية العالمية؛ بحيث لا يوجد أي خطر حقيقي على القيم الغربية.

ولكن المثير أن مبدأ التعايش مع الآخر يحاول الغرب فرضه على المسلمين ضمن سلة الأفكار التي تحدثنا عنها سابقاً، والتي يقيس بها الإسلام المعدل الذي يريده.

حتى إن توني بلير يطلق على الهجوم الغربي المضاد للتطرف مسمى التعايش السلمي^(٣).

المبحث الثاني: استراتيجيات التطبيق

تتنوع استراتيجيات تطبيق هذه المبادئ السابقة؛ لتأخذ أبعاداً كثيرة لا تتسع هذه الورقة لسردها، ولكن سوف نأخذ بعضها لتتحدث عنه.

إيجاد شبكات من المعتدلين:

تحاول الدول الغربية، وبالتحديد الولايات المتحدة، تطبيق مفاهيمها للإسلام الجديد من خلال انتقاء مجموعة من الليبراليين أو العلمانيين الذين ينتمون إلى العالم الإسلامي؛ ليحملوا المفاهيم الجديدة لعامة المسلمين.

يقول تقرير راند^(٤): «إن الخطوة الأولى تتعلق بالولايات المتحدة وحلفائها؛ لاتخاذ قرار بإنشاء

لم تضع موضوع إدخال النظم الديمقراطية في الدول الإسلامية في مقدمة الأولويات، وكانت أحياناً تتجنب التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول؛ حرصاً على المصالح الأمريكية، وبهذه السياسة التي يمكن تسميتها الاستثناء الديمقراطي ضيّعت الفرصة لجعل هذه الدول أكثر استقراراً وازدهاراً وسلاماً وأكثر قدرة على التعامل مع ضغوط العولمة»^(١).

ويصل ريتشارد هاس إلى أنه سوف نزهدهر أكثر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات، بدلاً من عالم من الأنظمة الاستبدادية والفضوية. ويشرح هيس أسباب هذه الخطوة فيقول: «العالم الديمقراطي هو عالم مسالم بشكل كبير؛ فمط الديمقراطيات المتأصلة التي لا تتحارب مع بعضها البعض هو أحد أهم النتائج التي أمكن إثباتها في دراسات العلاقات الدولية».

إذن ما تهدف إليه أمريكا هو جعل الشعوب التي تعادي أمريكا شعوباً مسالمة كما ثبت في التجربة الألمانية واليابانية.

التعايش مع الآخر:

يعجّ الفكر الغربي منذ ما يسمى بعصر النهضة بأدبيات تتعلق بضرورة العيش مع الآخر من أصحاب الفكر المخالف، وأن مظهر التقدم الحضاري للمجتمعات والأفراد يُقاس بما يحققونه من تسامح وتعايش مع الآخر، سواء كان هذا الآخر أهل دين أو عرق أو لون أو لغة أخرى.

وبالرغم من أن هذا المبدأ لا يسري على المسلمين؛ فالسويد مثلاً مع أنه بلد أوروبي يستشهد به الغرب دائماً كقمة التسامح والتحضر والليبرالية، فماذا فعل في

(٢) محمد أسد، الطريق إلى الإسلام، دار العلم للملايين، الطبعة التاسعة ١٩٩٧م، ص: ١٦.

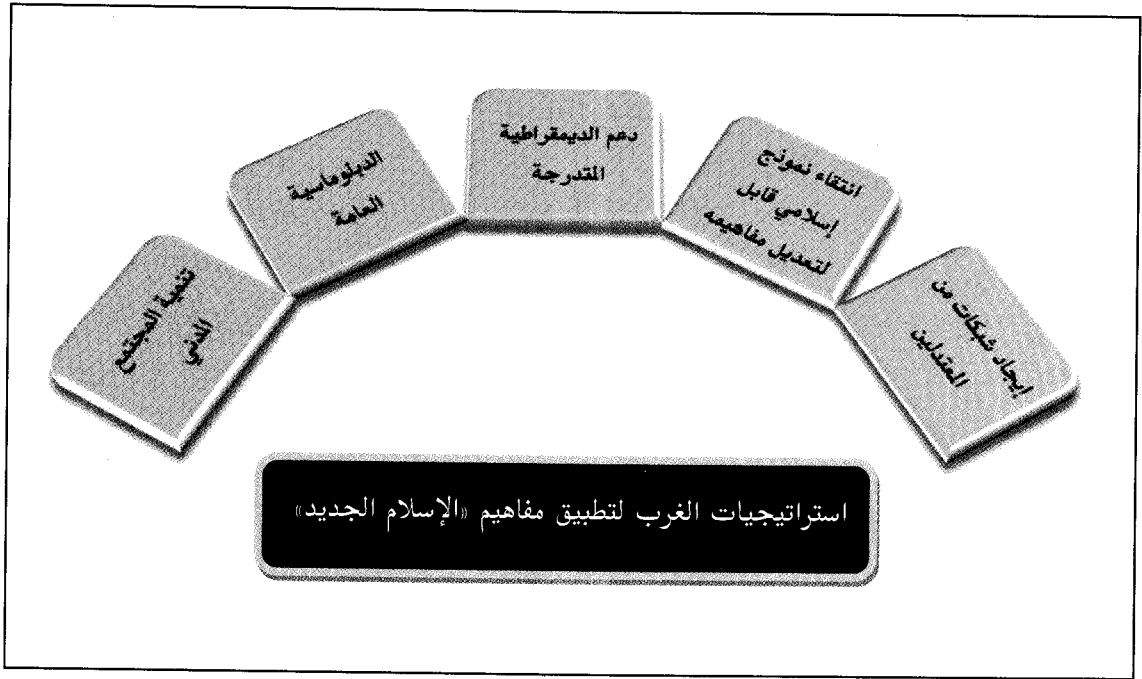
(٣) موقع البي بي سي العربي

http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2010/10/101006_inthepress.shtml

(4) Civil democratic Islam: op.cit.

(1) Richard N. Haass-Towards Greater Democracy in the Muslim World-December 4, 2002- Council on Foreign Relations

http://www.cfr.org/publication/5283/towards_greater_democracy_in_the_muslim_world.html



بيانات، وعمل تصحيحات تأتي من قبل هؤلاء الشركاء الذين تم تحديدهم على أنهم مصادر موثوق فيها.

إن جهود إنشاء الشبكات يركز مبدئيًا على جماعة رئيسة من الشركاء الموثوق فيهم، والمعروف توجهاتهم الفكرية، ويعملون بشكل خارجي في هذا الهدف (مثل اتباع منهج المؤسسات السرية) وبعد التأكد من أيديولوجية المؤسسات الجديدة التي تم استهدافها تقوم الولايات المتحدة بمنح مستويات أعلى من الاستقلالية.

وقد آتت تلك الجهود المتعلقة بالشبكات أكلها، وساعدت على قيام مجموعة العلمانيين المسلمين، مع أن بعضهم قد ارتد على الإسلام نفسه، وعقدوا مؤتمرًا في عام ٢٠٠٧م في ولاية فلوريدا خرجوا فيه ببعض التوصيات التي سبقت معنا في بداية هذه الدراسة.

انتقاء نموذج إسلامي قابل لتعديل مفاهيمه:

هذا النموذج قد يكون حزبًا، أو وقد يكون فردًا، أو داعية، وهذا يختلف عن البند السابق في أن من توجه إليهم هذه الاستراتيجية هم من الإسلاميين الذين

شبكات من المعتدلين، وكذلك عمل علاقة صريحة بين هذا الهدف واستراتيجية الولايات المتحدة وبرامجها بالكامل. إن التطبيق الفعال لهذه الاستراتيجية يتطلب إنشاء هيكل تأسيسي داخل الإدارة الأمريكية لتوجيه هذا الجهد ودعمه وإدارته. وداخل هذا الإطار يتحتم على الولايات المتحدة أن تكتسب خبرة ضرورية وقدرة استيعابية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، والتي تشمل ما يلي:

١- وضع معايير صارمة وحادة لتحديد المعتدلين الحقيقيين في العالم الإسلامي، والتمييز بينهم وبين الانتهازيين والمتطرفين الذين يروجون لأنفسهم على أنهم معتدلون، وتمييز الليبراليين العلمانيين من العلمانيين الاستبداديين. وتحتاج الولايات المتحدة إلى القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة لتحديد ودعم الأفراد خارج هذا النطاق في ظروف محددة.

٢- عمل قاعدة بيانات دولية عن شركائها (الأفراد، الجماعات، المؤسسات، والهيئات والأحزاب ... إلخ).

٣- عمل آليات لإدارة وتنقيح البرامج والمشاريع والقرارات. ويشمل ذلك حلقة استرجاعية لإدخال

يصنّفون غريباً باسم الإسلاميين المعتدلين.

فعلى مستوى الأشخاص يبدو أن الداعية عمرو خالد مرشح بقوة ليكون أحد هؤلاء الذين يحملون هذا المفهوم⁽¹⁾ فقد نشرت صحيفة الصنداى تايمز البريطانية⁽²⁾ أن وزارة الخارجية البريطانية وضعت مذكرة تحت عنوان (عملية المسابقة)، وهي عبارة عن خطة لقمع التطرف الإسلامي من خلال إنشاء ورش عمل إسلامية، واتخاذ خطوات أكثر حدة تجاه الأئمة

الأصوليين، والترويج لأصحاب الخطاب الأكثر مرونة وقابلية للتعامل؛ حيث تتضمن المذكرة اسم عمرو خالد كأحد القيادات الإسلامية التي ينبغي دعمها.

ونشرت واحدة من أهم الصحف الأمريكية، وهي نيويورك تايمز، دراسة مطولة عنه في ملحق الأسبوع الذي تصدرته صورة له

تحت عنوان مد يد العون لمسلم متطوع للأمام⁽³⁾، وتبلور الهدف من الدراسة في توجيه الدعوة لعمرو خالد لإقامة حوار مع الإدارة الأمريكية من خلال مسئول بارز في الخارجية الأمريكية رفض ذكر اسمه.

والدراسة المثيرة للجدل قدمتها كاتبة زائرة على الصحيفة الأمريكية اسمها سامنتا شابيرو وهي يهودية أمريكية، يحرص الأستاذ عمرو خالد على أن تلازمه في رحلاته بأوروبا، كما تقول المجلة، وهي دراسة مكونة من جزئين: الأول يوضح بإسهاب الحجم

(1) بالطبع نحن لسنا بصدد تقييم منهج عمرو خالد، ولكن نقل هنا ماذا يريد الغرب من دعوته.

(2) <http://www.timesonline.co.uk/tol/news/uk/art-cle542420.ecc>

(3) SAMANTHA M. SHAPIRO, Ministering to the Unwarily Mobile Muslim, The New York Times, April 30, 2006.

http://www.nytimes.com/2006/04/30/magazine/30televangelist.html?_r=2

الإعلامي لعمرو خالد، وتأثيره داخل وخارج مصر، والثاني هو بيان الظروف التي ساعدت على انتشاره.

وأكدت الباحثة شابيرو في دراستها على ملازمتها لعمرو خالد نفسه في كل تحركاته على امتداد الأشهر الماضية، كما استتدت أيضاً إلى آراء أتباعه من الشباب ومن العاملين في مؤسساته، واستعانت كذلك بالمقارنة بين عمرو خالد ومعاصريه من الإسلاميين - ليسوا بالضرورة مشايخ أو دعاة- الذين يتبنون

نفس النهج الإسلامي في

مواجهة القرضاوي ومعسكره من الإسلاميين، وفي دراستها التحليلية رصدت شابيرو ما أسمته بالطبعة الجديدة

للإسلام، والتي يروج لها عمرو خالد، وتقول عندما تستمع

لعمرو خالد؛ فإنه يتعذر عليك

غالباً أن تقطع إلى أي الجانبين

يميل، فهو يقول: إن الكفار استولوا على فلسطين، وهو يعني اليهود الإسرائيليين، ولكنه في المقابل يقول: إن الأسلوب الأفضل لتحريرها ليس العنف وإنما من خلال نجاحك في دراستك، ونجاحك في حياتك عموماً، ومساعدة الآخرين على التدين.

وتنتقل سامنتا شابيرو إلى نقطة أكثر خطورة، وهي ما قالت عنه: إن عمرو خالد في النهاية يوظف الانشقاق الحالي داخل الإسلام لصالحه، ونتيجة لذلك فهو يؤدي بالطرفين - المعتدلين والمتطرفين - إلى الخروج عن شعورهما، وتستشهد الكاتبة في ذلك بواقعة مؤتمر الدانمرك التي أثارت عليه رجال الدين المحافظين، وكذلك كتاب الصحف الذين ينتمون لنفس التيار بالشرق الأوسط، ولكنه في المقابل استعدى كذلك الليبراليين والمنتمين للتيار المعتدل.

وتصدر الكاتبة - الزائرة على نيويورك تايمز - مقالها بالإشارة إلى حضورها أحد دروس عمرو بدعوة من فتاة مسلحة في درس مصور

دعم الديمقراطية المتدرجة:

بالديمقراطية الكاملة - عبر تطبيق كافة آلياتها - سيصل الإسلاميون للحكم، وهؤلاء إن لم يتم تعديل أفكارهم فسيصبحون خطراً على الغرب.

يروى أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في جلسة على هامش إحدى الندوات أن حكومة عربية حذرتنا من خطر الإخوان المسلمين؛ رداً على مطلبنا بتطبيق المزيد من الإجراءات الديمقراطية في الحريات والانتخابات، فقلنا لها: حذرتونا من الشيء نفسه قبل عشرين عاماً، ولم يتحسن الوضع، بل ازدادوا عدداً ونفوذاً؟ فاعترف مسئول الحكومة: كنا في الماضي نقولها من قبيل التخويف، أما اليوم فنحن نعنيها؛ لأن الإسلاميين على الأبواب. (1)

ولكن ماذا تفعل أمريكا مع هذا الوضع؟

يقول دانييل بايبس: «لقد حان الوقت لأن تقوم واشنطن بتشجيع التقدم الديمقراطي، ولكن بخطوات تدريجية صغيرة. هذا يعني بناء مجتمعات مدنية يسود فيها حكم القانون، وتحسن فيها حرية الكلام والاجتماع، وتأخذ فيه الانتخابات مجراها وهكذا. ستكون الانتخابات الوطنية ذروة هذه التغييرات.. فإن عكس هذا الترتيب.. أي التحرك بشكل حاد من السلطوية القاسية إلى الانتخابات الوطنية دون بناء مجتمع مدني أولاً.. يثير خطراً تقوم القوى الإسلامية باختطاف الانتخابات، كما حدث في الجزائر». (2)

ولكن في نفس التقرير؛ فإن جراهام فولر -بصفته خبيراً استخبارتياً وملامساً أكثر للواقع- بخلاف بايبس المفكر المتطرف - كان له رأي آخر أكثر عملية بالنسبة لتطبيق الديمقراطية فهو يقول: إن

(1) الشرق الأوسط، ٤/٨/٢٠٠٧م.

(2) Daniel Pipes and Graham Fuller, Combating the Ideology of Radical Islam, The Washington Institute, April 10, 2003

<http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=1624>

تلفزيونياً في الإسكندرية، ولم يفتّ شايبورو أن تبدي ملاحظاتها على لغة عمرو خالد المطعّمة بمصطلحات أوروبية وغربية عصرية منها تمكين المرأة وتخويل السلطة لها.

وإذا كان هذا النموذج هو نموذج فردي يجري تسويقه باعتباره -كما تقول الكاتبة- نموذجاً معدلاً للإسلام؛ فإنه يجري تسويق نموذج مؤسسي يتمثل في أحزاب وتيارات وجماعات مختلفة.

ويعترف تقرير معهد السلام الأمريكي سالف البيان أن الأحزاب الإسلامية في المنطقة برمتها ظهرت كفاعلين رئيسيين وكفائزين محتملين عند السماح لهم بالتنافس بدون قيود ويطبق بعض هذه الأحزاب برامج محافظة، ويعد بتطبيق الشريعة، بينما البعض الآخر أكثر تحرراً وينادي ببرنامج اجتماعي حديث.

ومع ذلك فإن معظمها عملي ولديها استعداد للتوصل إلى حل وسط بشأن الحد الذي يجب الذهاب إليه في تطبيق الشريعة الإسلامية.

ويلاحظ التقرير أن الإفراط في فرض القيود الإجرائية والترتيبات المبرمة مسبقاً يمكن أن تنزع رداء الشرعية عن العملية الديمقراطية، وحينما تقدم الحوافز للإسلاميين المعتدلين؛ فإن ذلك قد يدفع مؤيديهم المحافظين وشعبيتهم إلى التمرد، وهكذا فإن القيود المؤسسية التي تحدّ من نفوذ الإسلاميين أو الحوافز التي تتخذ شكل إجراءات تعاونية؛ قد تأتي في حقيقة الأمر بنتائج عكسية.

فبدلاً من الإكراه أو المناصرة يدعو التقرير الأمريكي إلى استخدام استراتيجية التخاطب المعياري، وهذا يعني أن النقاش مع الإسلاميين يجب أن يحدث حول قضايا جوهرية، مثل الحريات المدنية، وحرية العبادة، والاستقلال الذاتي الشخصي، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، والتعددية السياسية، وحدود سلطات الدولة، وغيرها من القضايا.

ويتحدث كثير من المفكرين والمحللين في الغرب عن ضرورة استخدام أدوات هذه الدبلوماسية لتحقيق الإسلام الجديد الذي يصبو إليه الغرب.

ويريد المفكر الأمريكي مارتن كريمر في محاضرة له أُلقيت في معهد واشنطن⁽³⁾ من الولايات المتحدة أن تتجنب ثلاثة أخطاء دبلوماسية محتملة:

أولاً: لا ينبغي التشويش على الدبلوماسية العامة بقرارات سياسية، ويشرح ذلك المعنى بانتقاده من يقول: بأن أفضل طريقة لمتابعة دبلوماسية عامة ناجحة هي عن طريق تغيير السياسة الأمريكية لجعلها أسهل للتسويق. ويقول: إن هذا الاقتراح يخلط الغايات بالوسائل. فلن تكون هناك حاجة للدبلوماسية العامة إذا كانت السياسات الأمريكية سهلة التسويق. إن هدف الدبلوماسية العامة هو إقناع الأجانب بتأييد أو على الأقل الإذعان للسياسات التي يميلون في العادة إلى عدم تأييدها أو معارضتها، فعمل مسؤولي الدبلوماسية العامة ليس التعويل على نتائج هذه العملية، بل تسويق هذا المنتج.

أما ثاني هذه الأخطاء الدبلوماسية؛ فهي أنه لا ينبغي أن تتحول الدبلوماسية العامة إلى أداة للترويج الداخلي لمثاليات تعدد الثقافات، فالهدف الأول لأي برامج دبلوماسية ينبغي أن يكون تسويق السياسة الأمريكية، لا تعزيز التنوع.

ثالثاً: ينبغي أن تبني الولايات المتحدة حملتها الدبلوماسية العامة على الإقناع، أكثر منه على الاستماع. رغم أن الاستماع مهم؛ إلا أن هناك أجهزة معدة لهذه المهمة، أعني السفارات الأمريكية ووكالات الاستخبارات؛ فإذا عدلت حملة الدبلوماسية العامة الأمريكية ببساطة إلى قناة أخرى لتقديم التقارير عن

الديمقراطية هي الخيار الأفضل للعالم الإسلامي. وإن وضع نهاية لحكم القادة من غير ذوي الشعبية سيكون ذا مصلحة فضلى للولايات المتحدة. فهؤلاء القادة يوجهون العدائية بشكل مستمر ضد الولايات المتحدة، بدلاً من اتخاذ إجراء ضد مشاعر كهذه.. وكنتيجة؛ فإنهم أهداف سهلة للإسلاميين الذين يقارنون ضعف هؤلاء الحكام بتصرفاتهم، هم ينصبون أنفسهم على أنهم الوحيدون الذين يبدو أنهم قادرون على عمل شيء تجاه الإمبريالية الغربية. إن عملية الديمقراطية ستكون عملية طويلة، وهذا هو السبب الذي يتوجب على واشنطن لأجله أن تبدأ العمل عليها من الآن، بدلاً من أن تفعل ذلك في وقتٍ ما نهاية الطريق. لقد حُبست الشعوب الإسلامية لسنوات، وعندما تفتح البوابات؛ فسيكون الطريق وعراً.

سيفوز المسلمون بالانتخابات الأولى، ولكنهم لن يفوزوا بالثانية، وإذا لم يصل المسلمون مرة إلى السلطة؛ فإنهم سيفشلون.

الدبلوماسية العامة:

تعرف وزارة الخارجية البريطانية الدبلوماسية العامة بأنها: المصطلح الذي نستخدمه لكي نحقق أهدافنا السياسية من خلال ما نقوم به من تعاون مع عامة الناس في الخارج.⁽¹⁾

ويصدر مكتب المحاسبة الأمريكي - وهو هيئة أمريكية فيدرالية مستقلة عن الحكومة، وتعمل بالأساس كأداة في يد الكونجرس الأمريكي؛ لتقييم برامج السلطة التنفيذية، لتحديد ما إذا كانت تلك البرامج تصبّ في الأهداف التي صُممت من أجل تحقيقها، وما إذا كانت برامج ناجحة أو غير ذلك- تقريراً سنوياً عن جهود الولايات المتحدة لتحسين صورتها في العالم الإسلامي.⁽²⁾

(3) Martin Kramer, Battling for the «Hearts and Minds» of Middle Easterners, Post-September 11: A Year-End Assessment, The Washington Institute, September 23, 2002 <http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=1540>

(1) <http://www.fco.gov.uk/ar/21654403/about-the-fco/what-we-do/funding-programmes/public-diplomacy/>

(2) موقع التقرير على الإنترنت <http://www.gao.gov>

غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة، وتتهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين؛ استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية، أو سياسية أو علمية، أو دينية أو خيرية.

ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري.

بينما تقرير راند الشهير⁽³⁾ يفسر المجتمع المدني في تعريفه بأنه مجموعة من المؤسسات والقيم التي تعمل كحائط عازل، وفي الوقت ذاته حلقة وصل جوهرية بين الدولة والأفراد والأسر والعشائر، ويتضح دورها عندما تتمكن المنظمات الاجتماعية والمدنية مثل المنظمات غير الحكومية من الوقوف في وجه قوى الدولة.

ولكن هل نجحت هذه الاستراتيجيات؟

يعترف رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليير، والمبعوث الخاص للرباعية الدولية المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط، ومدير مؤسسة للحوار بين الأديان، في كلمة أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ومقره نيويورك بفشل الغرب في حرب الأفكار بقوله: «التطرف الإسلامي العنيف يفوق تحرك الدول الغربية؛ لأن هذه الدول فشلت في مواجهة الأفكار التي يستند إليها». وأضاف بليير: «انظروا إلى حجم التمويل الذي يتلقاه باحثو النظم التعليمية التي يوفرها، ثم قيسوا على مدار سنوات قلة هجومنا المضاد تحت مسمى التعايش السلمي، لقد تفوق علينا في الإنفاق والحركة والاستراتيجية»⁽⁴⁾.

الرأي الأجنبي؛ فإنها ستكون لذلك فرصة مهدرة. ستكون دائرة الدبلوماسية العامة مختلفة فقط إذا أخذت على عاتقها مسئولية القيام بتبليغ لا تواني فيه لرسالة موحدة للعالمين: العربي والإسلامي.

وفي نفس هذا السياق يرى جيمس غلاسمان⁽¹⁾ -وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الدبلوماسية العامة والشؤون العامة في عهد بوش الابن، والذي يصف نفسه بأنه القائد الأعلى في حرب الأفكار من الجانب الأمريكي- أنه من الخطأ استخدام الدبلوماسية العامة لتحسين صورة الولايات المتحدة عند المسلمين، ولكن يجب استخدامها لكي تقول: إن الخطأ عندكم وليس عندنا... فهدفنا يجب أن ينصب على توضيح أن المشكلة هي داخل المجتمعات المسلمة؛ حيث يدور صراع بين المسلمين يتمثل في صورتين: الأولى صورة المتطرفين الذين يقولون: إن الإسلام له مفهوم واسع وشامل، وهؤلاء يجب عزلهم عن بقية المسلمين، وبيان أن الإسلام غير ذلك.

أما الصورة الثانية فتتمثل في صراع هذه المجتمعات على الديمقراطية، وهذا يعالج بمناصرة قيم الديمقراطية، وليس صندوق الانتخابات، وضرب المثل بنماذج إندونيسيا وتركيا.

تنمية المجتمع المدني:

تبنى البنك الدولي تعريفاً للمجتمع المدني أعده عدد من المراكز البحثية الرائدة جاء فيه:⁽²⁾ يشير مصطلح المجتمع المدني إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات

(1) JAMES K. GLASSMAN, How to Win the War of Ideas, MARCH 10, 2010

http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/03/10/how_to_win_the_war_of_ideas?print=yes&hidecomments=yes&page=full

(2) موقع البنك الدولي على الإنترنت:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~menuPK:1410494~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.html>

(3) Civil democratic Islam :op.cit

(4) http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2010/10/101006_inthepress.shtml

عن المستشرق الغربي إرنست جلنر أن الجوهر الأصلي للإسلام أنه دين نصي أخروي يتميز بنزوع طهوري شديد.. وفي الأزمات الاجتماعية أو السياسية، وعندما تصل الأزمة إلى الثقافة، يعود النص للبروز، ويظهر علماء منشقون أو متشددون يتسلحون بالنص من أجل استعادة الطهورية أو البراءة الأولى.^(٣)

ويشرح السيد هذا المعنى أكثر فيقول: إن وجهة نظر جلنر هي أن الإسلام يملك جوهرًا ثابتًا تتوالى عليه الدهور؛ فيتغير المظهر دون الجوهر، ومعنى ذلك أن الأصولية أصيلة فيه، وفي ظروف الأزمات تعود للظهور باعتبارها الجزء الأصيل من ماهيته.^(٤)

وهذا ما يحدث حاليًا على أرض الواقع؛ فالمسلمون يتجهون فعلاً لهذا الفهم من جديد، ويؤكد حسام تمام على هذه الحقيقة، فهو يعتبر أن مؤثر العالم الإسلامي دخل في الزمن السلفي، وأن السلفية ستكون- إن لم تعد بالفعل- سيدة الزمن القادم، لقد صارت السلفية

الدينامية الأقوى والأكثر اشتغالاً في عالمنا الإسلامي، وقدرة على التأثير فيه، وهي تتمدد في كل فراغ تتسحب منه الديناميات الأخرى.

ويقارن تمام بين السلفية وغيرها من المناهج في العالم الإسلامي قائلاً: «قراءة سريعة تقول: إن المشروعات الإصلاحية المختلفة في عالمنا الإسلامي متعثرة، بل ومتراجعة، وإن كل تعثر يمد السلفية بأسباب من القوة لم تكن لها من قبل، وإن كل الطرق التي يسير فيها عالمنا الإسلامي تؤدي به إلى السلفية،

ولكن الغرب لن يتوقف عن تلك الحملة، يقول الدكتور رفيق حبيب: «كل التيارات الغربية تبحث في النهاية عن الإسلام الجزئي، فيصبح المسجد بلا مئذنة، والمسلمة بلا حجاب أو بلا نقاب، والحركة الإسلامية بدون هدف توحيد الأمة، والمشروع الإسلامي بدون الدولة الحضارية العابرة للقوميات، والخطاب الإسلامي بدون تطبيق الشريعة الإسلامية. وهكذا يبحث الغرب عن إسلامي جديد بالقوة الناعمة أحياناً، وبالقوة الخشنة أحياناً، ولكنه لن يتوقف عن المحاولة حتى يحافظ على سيادته الكونية».^(١)

ولا بد من الاعتراف أن هناك تيارات وأفراداً تبنوا

بصورة أو بأخرى بعض المبادئ التي ينادي بها الغرب؛ ليسوقها على أنها الإسلام؛ فأصبح بعض الدعاة يسرف في الحديث عن التعايش مع الآخر، وأضحت تيارات وجماعات تتحدث عن الدولة المدنية، وأولوياتها، وشروطها.

ويؤكد حبيب على أن الغرب يشجع أي توجهات إسلامية تميل للأخذ بفكرة الدولة القومية القطرية، والتي تسمى أحياناً بالدولة الحديثة، أو الدولة المدنية الحديثة. فكلما عملت الحركة الإسلامية داخل حدود فكرة الدولة القومية القطرية؛ كلما أصبحت أقرب لتبني القيم السياسية الغربية المركزية^(٢).

خاتمة: نحو عودة للإسلام الأول:

يكاد رضوان السيد يلامس تلك الحقيقة عندما ينقل

(٣) رضوان السيد، الصراع على الإسلام، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص: ١١٠.

(٤) رضوان السيد، السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين، سلسلة محاضرات حوار الحضارات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، ص: ٨٤.

(١) د. رفيق حبيب، الإسلام المفرغ.. مشروع القرن الجديد، ٢٠١٠/١/١٠م.

http://www.onislam.net/arabic/madarik/politics/122493-2010-01-10-151349

(٢) المرجع السابق.

التراجع لم يعد رهناً بمشروعات الإصلاح العلمانية، إن صح التعبير فحسب؛ هذا ليس خاصاً بالمشروعات العلمانية فحسب، بل ينطبق أكثر على المشروعات الإسلامية التي تصدرت الواجهة حيناً من الدهر»^(١).
فأي محاولة من البعض للوصول إلى السلطة بغير هذا الطريق؛ فإنه سيفقد -بلا جدال- مشروعه وأهدافه.

وفي ذلك الاتجاه ينتقد الدكتور رفيق حبيب الاتجاهات التي تحاول التوفيق بين الإسلام والعلمانية بقوله: «إنها لا تقدم مرونة تطبيقية بقدر ما تغير من طبيعة المشروع الإسلامي، حتى يتكيف مع النظام العلماني المفروض على الدول العربية والإسلامية، وحتى يتم قبول وصولها للسلطة»^(٢).

فالعودة للجوهر الثابت والنظرة الأصيلة للإسلام مطلب تاريخي واقعي، فضلاً عن كونه مطلباً شرعياً؛ ففهم الإسلام على حقيقته يوجب الرجوع إلى نبعه الصافي من الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح في خير القرون، ومن تبعهم بعد ذلك؛ لأنه في خضم تعدد الصور التي يريد كل طرف فيها أن يفهم الإسلام بتصوراته وثقافته؛ فهذا إسلام أمريكي، وآخر إسلام فرنسي، وذاك بريطاني، بل نسمع عن إسلام معتدل، وإسلام متطرف، وإسلام صوفي، وآخر شيعي..

كل ذلك يلزم المسلمين بأن يعودوا إلى المعين النقي للإسلام، الذي يشمل ويغطي جميع مناحي الحياة، من قواعد ومناهج تسير عليها، وحدود تقف عندها، والذي قدمه فهم السلف له بغض النظر عن تصرفات، وأفعال وأقوال من يطلق عليهم الإعلام اليوم وصف «السلفيين»، فهؤلاء قد يحملون أجزاء من الفهم السلفي الشامل لذلك المنهج الصافي العظيم.

(١) حسام تمام، أسئلة الزمن السلفي، ١٨/٥/٢٠٠٧م؛

<http://www.onislam.net/arabic/islamyoon/salafists/110035-2007-05-18%2000-00-00.html>

(٢) د. رفيق حبيب، العلمنة الإسلامية.. تنازل أم مرونة؟ موقع المصريون، ١١/٥/٢٠١٠م؛

<http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=30074>

معلومات إضافية

مراكز الفكر الأمريكية والمعركة الفكرية مع العالم الإسلامي (راند نموذجًا):

تسعى المراكز الفكرية الأمريكية المهتمة بالشرق الأوسط إلى تقديم العديد من التوصيات للإدارة الأمريكية لتوجيه المعركة الفكرية مع العالم الإسلامي. وتبرز مؤسسة راند RAND Corporation، كأحد أهم المؤسسات الفكرية الأمريكية المؤثرة على صناعة القرار في الإدارة الأمريكية الحالية، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.

وقد اهتمت مؤسسة راند بما يسمى بالخطر الإسلامي منذ أكثر من ١٢ عامًا، وصدر عنها العديد من الدراسات والتقارير التي تحدد الأطر الفكرية للمواجهة مع العالم الإسلامي، وخاصة في الفترة التي أعقبت أحداث سبتمبر، وفيما يلي أهم هذه التقارير، وأكثرها تأثيرًا على الإدارة الأمريكية:

- في عام ١٩٩٩م أصدرت مؤسسة راند كتابًا بعنوان (مواجهة الإرهاب الجديد)، وهو من إعداد مجموعة من الخبراء الأمريكيين، وصدر الكتاب في ١٥٣ صفحة، وهو خلاصة أفكار وأبحاث أهم خبراء (الإرهاب) في الولايات المتحدة، سواء في دوائر البحث والأكاديميات، أو دوائر السياسة والاستراتيجيات، من أمثال: إيان ليسر، وبروس هوفمان، وديفيد رونفلت، وجون أركويلا، ومايكل زانيني؛ كما يذكر مركز كمبريدج بوك ريفيو الذي قام بإعداد قراءة متزنة لهذا التقرير.

حاول الكتاب أن يجيب عن سؤال عمّا إذا كان (الإرهاب الجديد) يشكل خطرًا استراتيجيًا على الولايات المتحدة تحديدًا أم لا؟ وأشار الكتاب إلى أن خطر الإرهاب الجديد سيتركز في منطقة الشرق الأوسط، وسيهدد مصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

- بعد أحداث سبتمبر قامت مؤسسة راند في عام ٢٠٠٤م بإصدار تقرير بعنوان (العالم المسلم بعد ٩/١١) في أكثر من ٥٠٠ صفحة لبحث التفاعلات والديناميات المؤدية إلى حدوث التغيرات (الدينية - السياسية) التي يشهدها المسرح الإسلامي الراهن بهدف إمداد صانعي السياسة الأمريكية برؤية شاملة عن الأحداث والتوجهات الواقعة حاليًا في العالم الإسلامي.

قدم البحث في محوره الأول خريطة شاملة للتوجهات الأيديولوجية في المناطق المختلفة في العالم الإسلامي، مشيرًا إلى أن المسلمين لا يختلفون فقط في الرؤى الدينية، بل يختلفون أيضًا في الرؤى السياسية والاجتماعية، مثل: الحكومة، والقانون، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والتعليم.

ويصنع البحث مساواة مفتعلة بين الإسلام (المعتدل) وبين (العلمانية)، ويقسم العالم الإسلامي تقسيمًا قسريًا؛ حيث يتم - مثلاً - تعريف منطقة معينة في العالم المسلم بكونها (سلفية)، وأخرى (راديكالية)، وثالثة (معتدلة).

وتتاول الجزء الثاني من البحث الخلافات القائمة بين المسلمين بعضهم مع بعض، مع تركيزه على خلافين أساسيين هما (الخلاف السني - الشيعي) و (الخلاف العربي - غير العربي)؛ حيث يخلص إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تثبت ولائها للشعبة العراقية لصد المد الشيعي الإيراني رغم صعوبة ذلك.

- في فبراير من عام ٢٠٠٥م أصدرت مؤسسة راند تقريراً بعنوان (الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات)، ويرى التقرير أنه لا يمكن إحداث الإصلاح المطلوب من دون فهم طبيعة الإسلام في المنطقة: الذي يقف سداً منيعاً أمام محاولات التغيير، وأنّ الحل يكمن في النظر إلى المسلمين عبر أربع فئات، هي: مسلمين أصوليين، مسلمين تقليديين، مسلمين حداثيين، ومسلمين علمانيين.

فيما يتعلق بالأصوليين تقول (راند): يجب محاربتهم واستئصالهم والقضاء عليهم، وأفضلهم هو ميتهم؛ لأنهم يعادون الديمقراطية والغرب، ويتمسكون بما يسمى الجهاد وبالتفسير الدقيق للقرآن، وأنهم يريدون أن يعيدوا الخلافة الإسلامية، ويجب الحذر منهم؛ لأنهم لا يعارضون استخدام الوسائل الحديثة والعلم في تحقيق أهدافهم، وهم ذوو تمكّن في الحجّة والمجادلة. ويدخل في هذا الباب السلفيون السنة، وأتباع تنظيم القاعدة والموالون لهم والمتعاطفون معهم، و(الوهابيون)، كما يقول التقرير.

وفيما يتعلق بالتقليديين تقول (راند): يجب عدم إتاحة أي فرصة لهم للتحالف مع الأصوليين ويجب دعمهم وتثقيفهم؛ ليشككوا بمبادئ الأصوليين، وليصلوا إلى مستواهم في الحجّة والمجادلة، وفي هذا الإطار يجب تشجيع الاتجاهات الصوفية، ومن ثم الشيعة (يقول ابن خلدون: لولا التشيع لما كان التصوف)، ويجب دعم ونشر الفتاوى (الحنفية) لتقف في مقابل (الحنبلية) التي تركز عليها (الوهابية) وأفكار القاعدة وغيرها، مع التشديد على دعم الفئة المنفتحة من هؤلاء التقليديين.

وأوصى التقرير بأهمية أن (ندعم التقليديين ضدّ الأصوليين لنظهر لجموع المسلمين والمتدينين وللشباب والنساء من المسلمين في الغرب ما يلي عن الأصوليين: دحض نظريتهم عن الإسلام وعن تفوقه وقدرته، إظهار علاقات واتصالات مشبوهة لهم وغير قانونية، الكشف عن العواقب الوخيمة لأعمال العنف التي يتخذونها، إظهار هشاشة قدرتهم في الحكم وتخلّفهم، تغذية عوامل الفرقة بينهم، دفع الصحفيين للبحث عن جميع المعلومات والوسائل التي تشوه سمعتهم وفسادهم ونفاقهم وسوء أدبهم وقلة إيمانهم، وتجنب إظهار أي بادرة احترام لهم ولأعمالهم أو إظهارهم كأبطال وإنما كجبناء ومخبولين وقتلة ومجرمين؛ كي لا يجتذبوا أحداً للتعاطف معهم).

- في عام ٢٠٠٦م صدر لمؤسسة راند دراسة بعنوان (ما بعد القاعدة)، وهي تقع في مجلدين: الأول حول حركة الجهاد العالمية، والثاني عن الحلقات الخارجية لعالم الإرهاب.

تبحث الدراسة في أربعة مباحث رئيسة، المبحث الأول عن القاعدة: العقيدة، والاستراتيجية، والتكتيك، والتمويل، والعمليات، وتغير الأشخاص، والمستقبل المحتمل.

أما المبحث الثاني فهو عن الجماعات الجهادية التي تبنت نظرة القاعدة العالمية، والتي ليست مرتبطة رسمياً بتنظيم القاعدة.

والمبحث الثالث حول الجماعات الإرهابية الإسلامية وغير الإسلامية، والتي ليس لها أي صلات معروفة بالقاعدة، ولكنها تهدد المصالح الأمريكية والأصدقاء والحلفاء؛ كحماس وحزب الله، وغيرهما. أما المبحث الأخير فهو عن الرابطة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتضمن ذلك طرق استعمال الإرهابيين للمنظمات الإجرامية في تمويل نشاطاتهم.

تدعو الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع الجهود بشكل كبير لتقويض الدعم للقاعدة وخاصة من

داخل الدول الإسلامية.

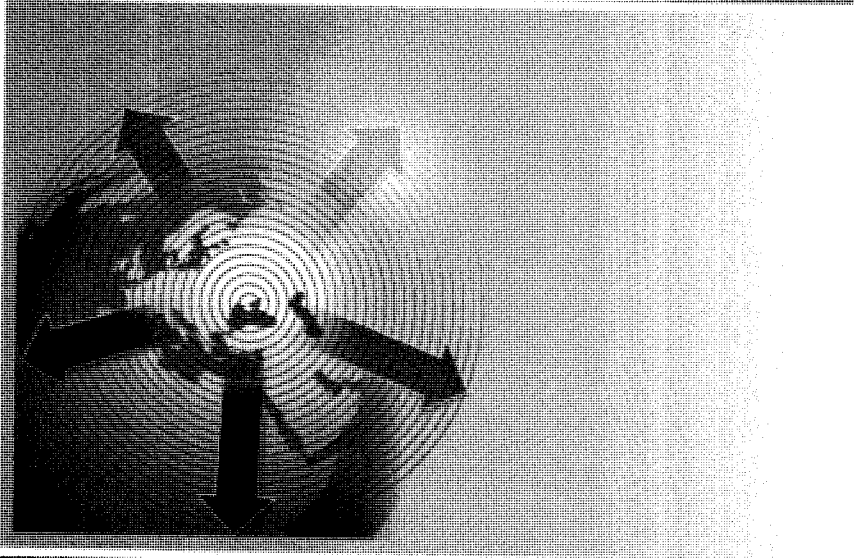
- في نهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٧م أصدرت راند تقريرًا بعنوان (بناء شبكات مسلمة معتدلة)، الجديد في هذا التقرير أنه يقدم توصيات محددة وعملية للحكومة الأمريكية: أن تعتمد على الخبرات السابقة أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشيوعي، وأن تستفيد من تلك الخبرات في مواجهة التيار الإسلامي المعاصر.

كما يوصي التقرير أن تدعم الإدارة الأمريكية قيام شبكات وجماعات تمثل التيار العلماني والليبرالي والعصراني في العالم الإسلامي؛ لكي تتصدى تلك الشبكات والجماعات لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية التي يصنفها التقرير بالمجمل بأنها (تيارات متطرفة). كما يؤكد التقرير على الحاجة لأن يكون مفهوم الاعتدال ومواصفاته مفاهيم أمريكية غربية، وليست مفاهيم إسلامية، وأن يكون هناك اختبار للاعتدال بالمفهوم الأمريكي يتم من خلاله تحديد من تعمل معهم الإدارة الأمريكية وتدعمهم في مقابل من تحاربهم وتحاول تحجيم نجاحاتهم.

يوصي التقرير أن تدعم الإدارة الأمريكية قيام شبكات وجماعات تمثل التيار العلماني والليبرالي والعصراني في العالم الإسلامي؛ لكي تتصدى تلك الشبكات والجماعات لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية التي يصنفها التقرير بالمجمل بأنها (تيارات متطرفة). كما يؤكد التقرير على الحاجة لأن يكون مفهوم الاعتدال ومواصفاته مفاهيم أمريكية غربية، وليست مفاهيم إسلامية، وأن يكون هناك اختبار للاعتدال بالمفهوم الأمريكي يتم من خلاله تحديد من تعمل معهم الإدارة الأمريكية وتدعمهم في مقابل من تحاربهم وتحاول تحجيم نجاحاتهم.

المصدر:

المفهوم الأمريكي للاعتدال الإسلامي.. قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، د. باسم خفاجي، مجلة البيان، العدد ٢٣٦، ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، أبريل ٢٠٠٧م.



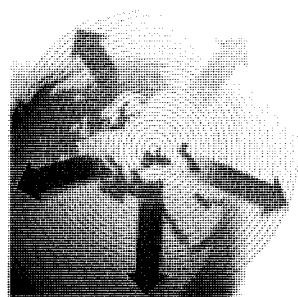
الباب الثاني

ملف العدد

عولمة القيم الغربية

- الدور الغربي ومشاريع تطوير مناهج التعليم في العالم الإسلامي (مصر نموذجاً)
د. عصام عبد الشافي
- حروب القيم بين الإعلام الغربي والإسلامي
الهيثم زعفان
- مسارات الحركة النسوية الأوروبية ومآلاتها الراهنة
رائدة شبيب
- القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة
د. نهى قاطرجي
- النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية.. قراءة في المنطلقات الفكرية
إحمد عمرو

الدور الغربي ومشاريع تطوير مناهج التعليم في العالم الإسلامي (مصر نموذجاً)



د. عصام محمد عبد الشافي

كاتب وباحث - دكتوراه في العلوم السياسية

ملخص الدراسة

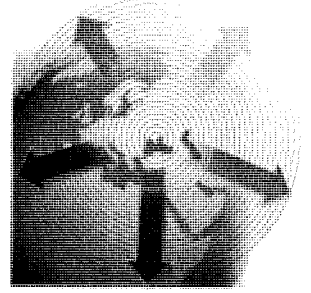
تبنت الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر استراتيجية جديدة تجاه العالم الإسلامي، بهدف إحداث تغييرات سياسية وثقافية جوهرية، تقود إلى إعادة صياغة الإسلام وقيمه بما يتفق والرؤية والمصالح الأمريكية، وإعادة صياغة الشخصية المسلمة وتطويعها بحيث تقبل النموذج الأمريكي في السياسة والاقتصاد ونمط الحياة، واحتواء المسلمين وتوظيفهم ضمن الدائرة المحكمة لحركة المصالح الأمريكية. ومن هنا جاءت الدعوات الغربية، وفي القلب منها الدعوات الأمريكية، لتغيير منظومة القيم في العالم الإسلامي، وهو ما لن يتحقق، في جانب كبير منه، إلا بتغيير المناهج التعليمية في العالم الإسلامي، والتي ترى فيها القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، الداعم الأول لفكر الإرهاب والتطرف المعادي للغرب والمضاد للمصالح الغربية.

وركزت دعوات تغيير هذه المناهج على الدول الفاعلة، أو الرئيسة في منظومة العالم الإسلامي، وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وباكستان، واندونيسيا، وخاصة أمام ما تملكه هذه الدول من تأثير سياسي وفكري وديني واسع في محيطاتها الإقليمية، وفي محيطها الإسلامي الواسع. تسعى هذه الدراسة إلى بيان طبيعة وأبعاد الاستهداف الغربي لمنظومة القيم في العالم الإسلامي، وموقع التعليم من هذا الاستهداف، خاصة مع تعدد المبادرات الأمريكية التي تؤكد على أهمية التحرك نحو «تطوير التعليم» وفق النظرة الأمريكية.

وتحاول الدراسة توضيح آثار هذا الاستهداف الغربي على مشاريع تطوير المناهج التعليمية في العالم الإسلامي، مع التركيز على جمهورية مصر العربية، كحالة دراسية.

تقدم الدراسة في النهاية عدداً من السياسات والإجراءات التي يمكن من خلالها مجابهة الاستهداف الغربي لمنظومة القيم في العالم الإسلامي، مؤكدة على أن مواجهة التحديات التي تفرضها دعوات تغيير، أو تطوير، التعليم في الدول العربية والإسلامية، تفرض أهمية استنهاض الأمة نحو التجديد الذاتي النابع من القيم والمفاهيم والثوابت الدينية والحضارية والثقافية، والتأكيد على أن نظم التعليم في الوطن العربي لن تتخطى أزماتها إلا باعتماد رؤية ذاتية تتخطى المصالح الخارجية من ناحية، وتتجاوز المصالح القطرية من ناحية أخرى، وتتبنى رؤية عربية مشتركة لإصلاح التعليم، بما يتفق والقيم الأصيلة التي تقوم عليها الحضارتان العربية والإسلامية.

الدور الغربي ومشاريع تطوير مناهج التعليم في العالم الإسلامي (مصر نموذجًا)



د. عصام محمد عبد الشافي

كاتب وباحث - دكتوراه في العلوم السياسية

يعد التعليم أحد أبرز الأدوات الفاعلة في تشكيل العقل الجمعي لقيم وثقافات الأمم والشعوب، ومن ثم فقد أخذ ملف التعليم في الدول الإسلامية بُعدًا جديدًا من اهتمام القوى الكبرى، لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، فقد بدأ القادة السياسيون وواضعو السياسات في الغرب بإصدار بيانات تؤكد قناعتهم بأن الإسلام ليس محل اتهام، وأنه قوة إيجابية في العالم وديانة تدعو للسلام والتسامح. وصدرت عنهم عدة خطابات تؤكد هذه المعاني.

وجاء هذه التحرك، وفق بعض الباحثين والمفكرين الغربيين، في محاولة لتفادي حركة ارتدادية قد تتبع أصولها من أعمال العنف والعداء الموجهة ضد الأقليات المسلمة في الدول المختلفة، ودفع الحكومات المسلمة على تقديم الدعم السياسي للجهود التي تبذلها الدول الغربية فيما أسمته «الحرب الدولية على الإرهاب». وحاول الزعماء الغربيون والحكومات المساندة لهم الفصل بين أهداف الإرهابيين والإسلام، للحيلولة دون تحويل النزاع إلى «صراع بين الديانات»، وتكذيب تفسير الراديكاليين للإسلام، والعمل على دعم التيارات الأكثر اعتدالاً داخل الإسلام.

وفي هذا السياق تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة تجاه العالم الإسلامي، بهدف إحداث تغييرات سياسية وثقافية جوهرية، تقود إلى إعادة صياغة الإسلام وقيمه بما يتفق والرؤية والمصالح الأمريكية، وإعادة صياغة الشخصية المسلمة وتطويعها بحيث تقبل النموذج الأمريكي في السياسة والاقتصاد ونمط الحياة، واحتواء المسلمين وتوظيفهم ضمن الدائرة المحكمة لحركة المصالح الأمريكية.

حيث ترى الولايات المتحدة أن «الإسلام» -بما يحمله من قيم روحية وحضارية تسعى لإعادة صياغة الحياة والإنسان- يمثل منافسًا قويًا للنموذج الحضاري الليبرالي الرأسمالي، ويسود اعتقاد أمريكي بتفوق نموذجهم الحضاري كنمط فريد ومتفوق وقادر على تلبية حاجات الإنسان أينما وُجد، كما أن الأمريكيين يمتلكون شعورًا متضخمًا بالرسالة تجاه العالم، وأن عليهم حمل الآخرين على تبني نموذجهم ونمط حياتهم؛ على اعتبار أنه الأفضل للبشرية.

ويدرك الأمريكيون أن العالم الإسلامي قوة متوقعة بسبب الثورة والموارد الضخمة والنمو السكاني، والانتشار الجغرافي الواسع، وسيطرة المسلمين على أهم طرق المواصلات الاستراتيجية في العالم، وبما أن الصراعات الدولية تقوم على الاعتبارات الاستراتيجية والمصلحية؛ فإن ذلك يعزز التحرك الأمريكي للسيطرة على هذه الثروات. ونتيجة لتفاعل هذين العاملين؛ وضع الأمريكيون أنفسهم في مواجهة مع الإسلام والمسلمين؛ سعيًا للتغلب على النموذج الحضاري، عن طريق «أمركة الإسلام» و«أمركة حياة المسلمين»، استنادًا إلى القوة الأمريكية

يمكن أن يهدد الحضارة الغربية، ومن ناحية ثانية، تصاعد تأثير الخارج في الداخل الإسلامي، بكل ما يحمله هذا الداخل من قيم وقضايا، ظلت بعيدة لعقود، بل لقرون، عن إثارتها والتدخل فيها، كقضايا التعليم والمرأة وحقوق الإنسان والحريات الدينية، وتجديد الخطاب الديني، وغيرها من القضايا التي فرضت نفسها على مسرح العلاقات الدولية، لتشكل قضايا جديدة تدور حولها هذه العلاقات، صراعًا وتعاونًا، وخاصة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وفى إطار هذه الأهمية، تسعى الدراسة إلى

تحقيق عدة أهداف، من بينها بيان طبيعة وأبعاد الاستهداف الغربي لمنظومة القيم في العالم الإسلامي، وموقع التعليم من هذا الاستهداف، وآثار هذا الاستهداف على مشاريع تطوير المناهج التعليمية في العالم الإسلامي، مع التركيز على

جمهورية مصر العربية، كحالة دراسية، وكذلك بيان السياسات والإجراءات التي يمكن من خلالها مواجهة هذا الاستهداف.

وأمام طبيعة الظاهرة محل الدراسة يمكن القول: إن المنهج الوصفي هو أحد أكثر مناهج البحث ملائمة، باعتباره خطوة أولية نحو تحقيق الفهم الدقيق، والإحاطة بالأبعاد الواقعية لهذه الظاهرة، وذلك وفقًا **للخطوات التالية:**

١- تحديد أبعاد الظاهرة، والقضايا الفرعية التي تتكون منها (طبيعة القيم الإسلامية، طبيعة الاستهداف الغربي لهذه القيم من حيث أهدافه، ووسائله، وتأثيراته).

٢- جمع المعلومات الدقيقة عن هذه الأبعاد وتلك القضايا لتحقيق الفهم الصحيح لها.

بمفهومها الشامل. في ظل استمرار التهديد الفكري والديني القائم للإسلام، والمسيطر على العقلية الأمريكية.

وترى الإدارة الأمريكية، أن عليها العمل على تطوير عقائد المسلمين ومذاهبهم وقناعاتهم؛ ليكونوا أكثر انسجامًا مع الرؤية والمصالح الأمريكية؛ ومن هنا جاءت الدعوات الغربية، وفي القلب منها الدعوات الأمريكية، لتغيير منظومة القيم في العالم الإسلامي، لخلق جيل جديد من المسلمين يتوافق والتوجهات الأمريكية، وهو ما لن يتحقق، في جانب كبير منه، إلا بتغيير المناهج التعليمية في العالم الإسلامي،

والتي ترى فيها القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، الداعم الأول لفكر الإرهاب والتطرف المعادي للغرب والمضاد للمصالح الغربية.

مع التركيز في إطار دعوات تغيير هذه المناهج على الدول الفاعلة، أو الرئيسة في منظومة

العالم الإسلامي، وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وباكستان، وإندونيسيا، وخاصة أمام ما تملكه هذه الدول من تأثير سياسي وفكري وديني واسع في محيطاتها الإقليمية، وفي محيطها الإسلامي الواسع.

وفي إطار هذه الاعتبارات تأتي هذه الدراسة حول: «الدور الغربي ومشاريع تطوير مناهج التعليم في العالم الإسلامي... مصر نموذجًا».

وتتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، يأتي في مقدمتها: تصاعد أهمية الأبعاد الثقافية والحضارية والقيمية في منظومة العلاقات الدولية، في العقود الثلاثة الأخيرة، وخاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، والاستهداف الغربي للقيم الإسلامية، وتصويرها على أنها مصدر التهديد الأخطر الذي

وسائل الإعلام الأمريكية، التي تطوعت للإجابة عن هذا السؤال بقولها: «لأنهم حاقدون على ما لدينا من حادثة وحرية»، كما أنهم المسؤولون عن تغذية الإرهاب والعنف والتطرف والتسلط.^(١)

وللقضاء على هذه النزعات، دعا التيار الحاكم في الإدارة الأمريكية، والمتمثل في «المحافظين الجدد»، إلى شن «حرب أفكار» على العالمين العربي والإسلامي، بهدف تغيير الثقافة السياسية في هذه المنطقة لتصبح أكثر قابلية لتقبل القيم والأفكار الديمقراطية، فالهدف من الحرب اليوم هو هدف سياسي وليس عسكرياً، نفسي وليس مادياً، فهدف الحرب هو التحكم في الطريقة التي يفكر بها العدو.

وتتمثل حرب الأفكار من وجهة نظرهم في «الصراع بشأن التحديث والعلمنة والتعددية والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية الحقيقية، فهناك الملايين من المسلمين الذين يتوقون إلى الحداثة والحرية والازدهار، والذين هم أنفسهم في الواقع في طليعة صفوف الصراع ضد الإرهاب».^(٢)

وقد عبّر فروم وبييرل، عن جوهر حرب الأفكار والقيم، بأنها «ليست حرب كلمات؛ لأن كلماتنا لا تنفع العالم الإسلامي، ليس فقط لأن شعوب العالم الإسلامي لا يصدقون ما نقوله، ولكن لأننا لا نتفق معهم حول معنى هذه الكلمات التي تحمل وراءها مفاهيم ومصطلحات قيمة.. لذلك، يجب أن تتخلى الولايات المتحدة عن الفكرة الوهمية التي تقوم على إمكانية الانتصار على الشرق الأوسط الإسلامي عن

٣- فحص العوامل المختلفة المحيطة بالظاهرة محل الدراسة، ومحاولة الإحاطة بعدد كبير من الأبعاد والعلاقات للانتقال من مستوى الفهم البسيط إلى المستوى المركب، الذي يمكن أن يساعدنا في صياغة عدد من النتائج والتعميمات والتوصيات حول هذه الظاهرة.

وبجانب المنهج الوصفي التحليلي، سيتم الاعتماد على منهج مساعد هو منهج دراسة الحالة (Case-Study Method)، ومن خلاله سيتم التركيز في إطار الظاهرة محل الدراسة على دراسة حالة الاستهداف الغربي للمناهج التعليمية في جمهورية مصر العربية، لبيان أبعاد وتأثيرات هذا الاستهداف، وكيفية مواجهته.

وفي إطار هذه الاعتبارات، تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: الدور الغربي واستهداف منظومة القيم في العالم الإسلامي.

المحور الثاني: موقع التعليم من الاستهداف الغربي لمنظومة القيم في العالم الإسلامي.

المحور الثالث: آثار التدخل الغربي في مشاريع تطوير المناهج التعليمية في العالم الإسلامي.

المحور الرابع: دراسة حالة مشاريع تطوير مناهج التعليم في مصر.

المحور الخامس: سياسات مجابهة الاستهداف الغربي لمنظومة القيم في العالم الإسلامي.

المحور الأول: الدور الغربي واستهداف منظومة القيم في العالم الإسلامي:

في أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١م كان السؤال الأهم في الولايات المتحدة، هو «لماذا يكرهوننا؟»، وصدر هذا السؤال عن الإدارة الأمريكية، ثم أصبح شعاراً للمثقفين الأمريكيين، وكان المقصود بهذا الخطاب في مرحلته الأولى الشعوب العربية الإسلامية، ثم أصبح هذا المصطلح العنوان الأبرز للعديد من الدراسات والتحليلات والتصريحات الرسمية في

(١) نبال خماش، إمبراطورية الأكاذيب.. مصطلحات الخداع الأمريكي بعد ١١ أيلول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، عرض متاح على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/163786AD-A07B-4-CD6-9DF2B6D89C43DB73.html>.

(٢) إبراهيم غرابية، الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، الجزيرة نت، ٢٠٠٢/٩/٩. النص متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.net/in-depth/America_Laden/2002/9/9-11-1.htm

ويؤكدون أن حل الإشكاليات التي توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والإسلاميين؛ يجب أن يتم عن طريق الإصلاح التعليمي والديني لإعادة صياغة المفاهيم التي تغذي «الإرهاب» بما يتوافق مع مصالحها، وبما يحقق لها الأمن، وبما يستجيب مع عملية الإصلاح السياسي المفترض، والمتعثر بفضل الثقافة الدينية السائدة -وخصوصاً «الجهاد»- التي تغذي بذور الكراهية.^(٣)

وتأكيداً لهذه التوجهات؛ تعددت التصريحات والتحركات الأمريكية الرسمية، المؤيدة لحرب الأفكار، والداعمة لتوجهاتها وآلياتها. ومن مظاهرها ذلك:

- أطلقت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش «برنامج الإصلاح العربي» الذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية ضمن سلسلة البرامج والمشاريع التي تهدف إلى «إعادة تأهيل العالمين العربي والإسلامي، وتربيتها على القيم الديمقراطية وتحسين صورة أمريكا لدى عموم العرب والمسلمين».

- أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية جهازاً لتغيير الوعي لدى العرب والمسلمين تحت اسم مكتب «التأثير الاستراتيجي». وتفيداً لبرنامج «التأهيل» تمت دعوة ٥٠ سيدة عربية في أربعة عشر بلداً إلى أمريكا ليخضعن لحملة تثقيف في «المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي» و«المعهد الجمهوري» الذي يُشرف على الحملات الانتخابية للحزب الحاكم، ونظمت لهن لقاءات مع كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية.

- في مارس ٢٠٠٣م، بدأت الولايات المتحدة حملتها على المنطقة العربية باحتلال العراق، وأعلنت أن هذا الاحتلال يأتي كمقدمة لتحقيق الأهداف الأمريكية بعيدة المدى، والتي على رأسها تغيير معالم المنطقة العربية، وفرض القيم الثقافية الأمريكية الجديدة،

(٣) معتر الخطيب، المشروع الأمريكي: تحديث الإسلام، إسلام أون لاين، ٢٠٠٤/٢/٢٣، النص متاح على الرابط:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/02/article02.shtml>

طريق الاحتكام إلى تعاطفهم مع الحزن والألم الذي عاناه الشعب الأمريكي من جراء هجمات سبتمبر، فتفجير برج التجارة والدفاع يمثل نصراً في أذهان شعوب العالم الإسلامي، وليس نوعاً من الوحشية والتطرف.^(١)

وتتمحور حرب الأفكار أو القيم، وفق رؤية المحافظين، حول ثلاث ركائز أساسية:

الأولى: تحويل صورة الولايات المتحدة من نموذج القوة العدوانية المناوئة للمسلمين، إلى صورة القوة المحررة من الطغيان والاستبداد، والساعية لجلب الأمن والسلم والاستقرار للمنطقة.

الثانية: تشجيع المسلمين على القيام بإصلاح ديني وثقافي عميق، يستأصل جذور الإرهاب الفكرية والعقدية، ويستتبطن قيم التحديث والليبرالية المتصالحة مع القيم الروحية، وإبراز تجربة التحديث الأمريكية نموذجاً للاحتذاء في مقابل التجربة الأوروبية التي ارتبط فيها الإصلاح والتحديث بالعلمانية ومحاربة الدين.

الثالثة: التحالف مع قوى التغيير المحلية من حركات إصلاحية ومجتمع مدني وقوى معارضة، لدفع مسار التحول السياسي والاجتماعي، وحمايته من بطش ومصادرة الأنظمة، باعتبار أن الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على ممارسة الضغوط اللازمة على الحكومات العربية، لتحسين وتأمين ديناميكية الإصلاح.

ويرى المحافظون الجدد أن الحرب الآن لا توجد على أرض المعركة، ولا ينتصر فيها طرف بالقتال فقط، ولا يتحقق النصر العسكري ولا يُقاس بقتل أكبر عدد من قوات العدو، وإنما توجد في عقول الشعوب، لذلك فههدف الحرب هو السيطرة على عقول شعب العدو، ومن ثم الهيمنة على عقول قادة هذه الشعوب.^(٢)

(1) David Frum، Richard Perle، «An End to Evil :How to Win the War on Terror»، p.128.

(2) Michael Novak، «How to Defeat the USA in Future Wars»، *Daily Standard*, November 22, 2006.

باتت تقوم على أساس التفاعل مع الجماهير الأجنبية لتعزيز تفهمهم للقيم والسياسات والمبادرات الأمريكية»^(٢).

- في ديسمبر ٢٠٠٥م، أطلقت وزارة الدفاع الأمريكية، حملة إعلامية لنشر مواد إخبارية مؤيدة للولايات المتحدة في وسائل إعلام خارج البلاد، دون الإشارة إلى الحكومة الأمريكية كمصدر لها. وذلك ضمن عمليات الحرب النفسية التي تهدف لصد أيديولوجية التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى محاولة إقناع الشعوب الأخرى لتدعم السياسات الأمريكية^(٣).

- في ١٧ فبراير ٢٠٠٦م أعلن وزير الدفاع الأمريكي «دونالد رامسفيلد»، أن الولايات المتحدة «متأخرة بصورة خطيرة» عن تنظيم القاعدة وأعداء آخرين فيما أسماه «الحرب الدعائية»، ويتعين عليها تحديث وسائلها «العتيقة» في المجال الإلكتروني. زاعماً أن «التحديث أمر حيوي

لكسب قلوب وعقول المسلمين في أنحاء العالم الذين تمطرهم صور سلبية عن الغرب». وأكد رامسفيلد أن من أسلحة حرب كسب العقول اليوم «استخدام رسائل البريد الإلكتروني، وأجهزة الهاتف المحمول، والكاميرات الرقمية، والمدونات على شبكة الإنترنت»^(٤).

(٢) كلمة باتريشيا هاريسون أمام لجنة الشؤون الدولية في مجلس النواب الأمريكي، يوم ١٩ أغسطس ٢٠٠٤م، نشرة واشنطن العربية، وزارة الخارجية الأمريكية، عدد ٢١/٨/٢٠٠٤م.

(٣) انظر: مات كلي، البنجاحون يرصد ٣٠٠ مليون دولار لدس أخبار في وسائل إعلام أجنبية، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، لندن، عدد ٩٨٧٩، الخميس ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥م. النص متاح على الرابط التالي: <http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=3&article=338467&issue=9879>

(٤) محمد عبد الحليم، البنجاحون تسمى لعسكرة العالم إعلامياً، ٢٠٠٦/٣/١. النص متاح على الرابط التالي:

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/03/article06.shtml>

وتغيير مناهج تفكير العقل العربي والإسلامي؛ حيث يتم تغيير المناهج التعليمية، وإشاعة القيم الأمريكية في المنطقة، ومحاولة إزالة العداء النفسي العربي لكل ما هو أمريكي، وتوسيع نطاق الإعلام الأمريكي الموجه للعرب، في محاولة لتنشئة جيل جديد ليس لديه ما يربطه بثقافته الأصلية^(١).

- في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣م، قال الرئيس بوش: «إن بلاده تعمل على إضعاف الأيديولوجيات في منطقة الشرق الأوسط التي تصدّر الإرهاب». والخطاب مهم؛ لأنه يأتي من رئيس الدولة، كما أنه ألقى الخطاب في

مناسبة دولية مهمة وأمام محفل عالمي وبشكل علني، ولم يُلقَ في مناسبة محدودة أو محلية.

- في السادس من نوفمبر ٢٠٠٣م، وفي خطابه أمام المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي، شنّ الرئيس بوش هجوماً حاداً على «الديكتاتوريات» في منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً سعيه

لنشر الديمقراطية في العالم عمومًا، وفي منطقة الشرق الأوسط على نحو خاص.

- في ١٤ أغسطس ٢٠٠٤م، أعلنت مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون التعليمية والثقافية، أن أحد أبرز أهداف الولايات المتحدة في المنطقة العربية والإسلامية هو تعميق التواصل مع عدد من الفئات والشرائح، يأتي في مقدمتها الشباب، وذلك بهدف إيجاد جيل جديد أقل عداء للسياسات الأمريكية في المنطقة».

وأضافت: أن «استراتيجية الدبلوماسية العامة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

(١) انظر: مأمون الباقر، أمريكا تفتح معركة تغيير الأيديولوجيات، صحيفة البيان الإماراتية، ملحق الملف السياسي، عدد ٦٥٨، الجمعة ٣ ذو القعدة ١٤٢٤هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٣م.

الذي يستدعي إشاعة وتطوير الممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية، والعمل على تغيير خريطة المنطقة من خلال الاحتلال العسكري أو شن حرب استباقية ضد بعض الدول في المنطقة بدعوى امتلاكها لأسلحة دمار شامل كما حدث في العراق، ومن ثم اكتساب أرض جديدة تضاف إلى العراق المحتل كنقطة انطلاق إلى بقية دول المنطقة.

وكذلك تقديم الدعم اللا محدود لدولة الكيان الصهيوني والوقوف إلى جانبها ضد الدول العربية كنوع من الضغط لإحداث تغييرات سياسية واقتصادية وثقافية. والترويج لمفهوم الشرق أوسطية الذي تكامل

فيه الجهود العربية والصهيونية من أجل إقامة منطقة مشتركة للتبادل التجاري، وتشجيع ودعم الأقليات في بعض الدول العربية، بهدف إشعال فتنة عرقية وطائفية يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تمزيق هذه الدول،

وتحويلها إلى كيانات صغيرة، وتعزيز الغزو الثقافي عبر الفضائيات والإذاعات، والاعتماد على الصورة بدلاً عن الموضوع؛ كخطوة لتغيير مفاهيم شعوب المنطقة، خاصة فئة الشباب، هذا بجانب فرض مناهج مدرسية جديدة في دول المنطقة تعمل على تدوير الهوية الثقافية العربية والإسلامية والتراث التاريخي والديني لشعوبها.^(٢)

المحور الثاني: موقع التعليم من الاستهداف الغربي لمنظومة القيم في العالم الإسلامي:

تستند الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بتغيير التعليم في المنطقة العربية إلى عدد من الركائز الأساسية، من أهمها: أن الوقت قد حان لتبني استراتيجية جديدة

(٢) مأمون الباقر، أمريكا تفتح معركة تغيير الأيديولوجيات، صحيفة البيان الإماراتية، ملحق الملف السياسي، عدد ٦٥٨، الجمعة ٢ ذو القعدة ١٤٢٤هـ - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٣م.

- في ٢٤ يونيو ٢٠٠٨م، أعلن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الدبلوماسية العامة والشؤون العامة «أن الانتصار في الحرب على الإرهاب يعني، على المدى الطويل، الانتصار في معركة الأفكار». فالهزيم الباردة كانت «حرب أفكار بنفس القدر الذي كانت فيه قوة عسكرية». ومن المؤسف أننا لم نقم بما فيه الكفاية على هذه الجبهة منذ بروز الإرهاب المتمصم بالإسلام. ولكن الأمر أخذ الآن في التغيير. وتمر حرب الأفكار حاليًا، في جميع الوكالات الحكومية والقطاع الخاص، بحقبة نهضة مبكرة. والمتحمسون لها من الحزبين، ولدينا فرصة ترك إرث فعال للحكومة القادمة.

تمثلت أهم آليات حرب الأفكار أو القيم الأمريكية، في الترويج للديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإصلاحات السياسية من خلال اتهام معظم الأنظمة العربية بالشمولية، وعدم احترام حقوق الإنسان

وأضاف: «إن ما نسعى إليه هو عالم لم يعد يعتبر فيه استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو عسكرية مقبولاً، ولم تعد تتجح فيه محاولات التحويل إلى راديكاليين ثم التجنيد

كأعضاء جدد، ويتم فيه شجب وعزل مقترفي التطرف العنيف. إن النجاح العسكري ضروري، ولكنه ليس كافيًا، وذلك لسبب بسيط هو أننا لا نواجه كعدو دولة واحدة أو حتى تحالفًا، وإنما حركة عالمية لا تنتمي إلى أي دولة. وما لم نشن حرب أفكار فعالة، فإن آخرين سيحلون محل هؤلاء الأعداء كلما قتلناهم».^(١)

وفي إطار هذه التصريحات وتلك الإجراءات، تمثلت أهم آليات حرب الأفكار أو القيم الأمريكية، في الترويج للديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإصلاحات السياسية من خلال اتهام معظم الأنظمة العربية بالشمولية، وعدم احترام حقوق الإنسان، الأمر

(١) جيمس جلاسمان، كيف تنتصر في حرب الأفكار؟ نشرة واشنطن العربية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، عدد ٢٤ يونيو ٢٠٠٨م، النص متاح على الرابط التالي:

<http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2008&m=June&x=20080624181816ssissirdil e0.0457117>

المسؤولين الأمريكيين لمناهج التعليم التي تدرس في الدول الإسلامية؛ باعتبارها مناهج تحض على العنف والتطرف، وتحرض طلابها ضد الآخرين، وتشجع على التعصب، ومن ذلك:

أ- تصريح ريتشارد هاس -مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية- حول أن مناهج التعليم في الدول العربية متخلفة، ولا تواكب نظم التعليم الحديثة، وتتسم بضيق الأفق، والاعتماد على الأفكار الأحادية مما يخلق عقليات مغلقة، تسمح بمزيد من التعصب والتطرف، كما أنها تزرع مفاهيم خاطئة عن النساء والأقليات.^(٤)

ب- انتقادات ريتشارد باوتشر الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، لهذه المناهج: بحجة احتوائها على مفاهيم مثل الجهاد والتكفير ورفض الآخر والتعصب ضد الغرب، وهو ما يخلق عقليات جامدة رافضة للتسامح، ودعا باوتشر الدول العربية، والمملكة العربية السعودية تحديداً، إلى أن تعمل جاهدة مع الولايات المتحدة لإزالة لغة التعصب الموجودة في الكتب المدرسية.^(٥)

ج- تصريحات إلينا رومانسكي -القائمة بأعمال مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط، والمسئولة عن برامج الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية- والتي أكدت على رغبة الولايات المتحدة في حذف بعض النصوص الدينية من المناهج الدراسية في المنطقة العربية من منطلق «أنه ليس من المفيد لأي مجتمع أن ينشئ أجياله وشبابه على مبادئ التحريض والانحياز وعدم التسامح مع الآخرين، وأنه إذا كان هذا ما يتم تدريسه في العديد من المدارس -إشارة إلى الأفكار الجهادية ورؤية الآخر... إلخ- فليس من الصالح أن ينشأ جيل على هذه الأسس والمبادئ، وإن قراءة بعض النصوص المدرسية في هذه الدول يفيد وجود مثل هذه الاتجاهات الانحيازية، وهذا النوع من التعليم، لم

تسعى إلى اكتساب أراضيات ثقافية معرفية جديدة في المنطقة العربية بعيداً عن ثقافة الحروب فيما سمي «معركة كسب العقول والأفئدة»، ويلعب التعليم دوراً محورياً في هذه الاستراتيجية؛ حيث يجب الضغط على الدول العربية والإسلامية لإعادة صياغة نظمها التعليمية بما يتفق مع التوجهات المعرفية الجديدة بالتركيز على إصلاح مناهج التعليم والقضاء على نظم التعليم الدينية المتشددة.^(١)

وكذلك طرح قضايا ومفاهيم جديدة على ساحة النظم التعليمية في الدول العربية بما يسمح بفتح مجال للحوار بين الفرق المتعارضة في هذه الدول، والذي قد يؤدي بدوره إلى تسريب بعض الأفكار التغريبية في نظم التعليم العربية، ووضع أسس نظام تعليمي دولي يسمح باعتبار التعليم شأناً عالمياً، والتخلي عن اعتباره شأناً داخلياً. وبحيث لا تتعلل الدول العربية بأن الدول الغربية تسعى إلى فرض قيمها ونظمها عليها.^(٢) مع التركيز على دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، باعتبارهما أحد أهم أسس إصلاح التعليم مع التركيز على مخاطبة الأفراد، وقطاعات المجتمع المختلفة باعتبارهم النقطة المركزية والمحرك الأساسي لمشروع الإصلاحات المنشودة.^(٣)

وقد أخذت التحركات الأمريكية الرسمية نحو تغيير التعليم في الدول العربية، عدة مستويات، يمكن في إظهارها التمييز بين:

المستوى الأول: التصريحات الرسمية:

وتتمثل في الانتقادات التي وجهها عدد من

(١) جهاد البشير، معالم الخطة الأمريكية لإصلاح التعليم الديني في العالم الإسلامي، مجلة الوحدة الإسلامية، بيروت، تجمع العلماء المسلمين في لبنان، السنة الثانية، العدد ١٦، محرم ١٤٢٤هـ. مارس ٢٠٠٣م. النص متاح على الرابط التالي:

<http://www.alwahdaalislamiya.net/14th/makalat/maalem.htm>

(2) <http://www.washingtoninstitute.org/templateCO7.php?CID=151>

(٣) رياض قهوجي، مايكل كريغ تحرير، الأطر البديلة لأمن الخليج، دبي، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٤، ص ٧٩-٨٠.

(٤) نص خطاب هاس أمام مجلس العلاقات الخارجية، مصدر سابق.

(5) <http://www.state.gov/r/pa/dph/2003>

المستوى الثاني: تقارير الكونجرس:

حيث يتم رفع تقارير إلى الكونجرس الأمريكي تهدف إلى الضغط على حكومات الدول العربية من أجل إعادة النظر في مناهجها التعليمية، وفي هذا الإطار جاء التقرير المقدم من ١٩ عضواً من أعضاء الكونجرس لمناقشة خطة تغيير مناهج التعليم في مصر والعالم العربي، ويرى واضعوه أنه لا بد من إعادة النظر في مناهج التربية الدينية التي تدرس في هذه الدول بحيث يتم التركيز على الفروع المتعلقة بالطقوس الدينية والعبادات، والعمل على أن يظل دور الدين محصوراً في العلاقة بين الفرد وربّه، كما يضع التقرير تصوراً جديداً لتدريس التربية الدينية لتصبح تحت مسمى «الثقافة الدينية»، بحيث تقدم صورة إيجابية عن الفضائل الأساسية للديانات الثلاث، وهو ما أسماه واضعو التقرير بإفراغ الدين من مضمونه من منطلق أن «عملية تغيير محتوى القرآن غير واردة».

وأن تركز اللغة الدينية التي يخاطب بها التلاميذ على العقل والمنطق لا على النقل والتبعية للكتاب المقدس دون تفكير. وفيما يتعلق بالمواد النظرية الأخرى مثل التاريخ واللغة العربية، يتجه واضعو التقرير إلى إعادة كتابتها بحيث تتضمن موضوعات تتسم بالعالمية مثل الثورات العلمية، وتبعد عن كل ما من شأنه غرز الانتماء وحب الوطن في نفوس التلاميذ وإبعاد المسلمين عن أي دور حضاري وسياسي أو نضالي من أجل تربية التلاميذ تربية سليمة بعيدة عن لغة العداوة والرؤى التاريخية غير الصحيحة لطبيعة العلاقات بين الغرب والعرب المسلمين»^(٥).

المستوى الثالث: التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية:

تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام عدد من التقارير التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية

(٥) د. حامد عمار، الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤م، ص ٩٣-١٠٥.

يعد قادراً على أن يخزج أجيالاً قادرة على التعامل مع العالم، ولم يعد هناك وقت للكراهية وعدم التسامح والتحريض، ونحن نحاول أن نعيش معاً، وأي منهاج دراسي لا يسير على هذا المنوال يجب تغييره»^(١).

د- تصريحات إليزابيث تشيني -نائب مساعد وزارة الخارجية الأمريكية-^(٢): والتي أكدت أن الولايات المتحدة ملتزمة بزيادة إمكانية الحصول على التعليم الجيد في الشرق الأوسط وجنوب آسيا بهدف القضاء على انجذاب الشباب نحو التطرف، وصرحت بأن ٥٠% من سكان المنطقة تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً، وظروف الركود الاقتصادي لا توفر للشباب فرص عمل مرضية، وفي الوقت نفسه، فإن النظم السياسية المغلقة والصارمة لا تمنح المواطنين في دول عديدة فرصة التعبير عن الرأي بالنسبة لتحديد مصيرهم أو اختيار قادتهم. كما أن هناك نظاماً تعليمية عديدة في جميع أنحاء المنطقة أخفقت في تعليم التسامح، أو في إكساب الطلبة فيها المهارات اللازمة للتنافس بنجاح في أسواق العالم»^(٣).

هـ - تصريحات وزيرة التعليم الأمريكية: أكدت مارجريت سبيلنجز وزيرة التعليم الأمريكية أن قضية التعليم في المنطقة العربية تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الإدارة الأمريكية، وأن هناك شراكات مختلفة مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية لدعم الملف التعليمي الذي تتبناه الإدارة الأمريكية في المنطقة العربية»^(٤).

(١) إلينا رومانسكي، إصلاح الشرق الأوسط جزء من الحرب على الإرهاب، ١٧ يونيو ٢٠٠٤م. النص متاح على الرابط التالي:

<http://www.islah200.org/index.php2./arabic/morl/176>

(٢) جلسة استماع تحت عنوان «القضاء على الإرهاب من خلال التعليم: تجربة الشرق الأدنى وجنوب آسيا، لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، ١٩ أبريل ٢٠٠٥م.

(٣) إليزابيث تشيني، إصلاح التعليم هو مفتاح محاربة الإرهاب، نشرة واشنطن العربية، وزارة الخارجية الأمريكية، عدد ٢٠ أبريل ٢٠٠٥م.

(٤) انظر: أشرف شهاب، ومنى مدكور، وزيرة التعليم الأمريكية - واشنطن مهمة بالتعليم في الدول العربية.. لكنها لا تتدخل في المناهج، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد ٢٨/٥/٢٠٠٦م.

المحور الثالث: التدخل الغربي ومشاريع تطوير المناهج التعليمية في العالم الإسلامي:

تعددت المبادرات الأمريكية، التي تؤكد على أهمية التحرك نحو «تطوير التعليم»، ومن أبرز الوثائق الرسمية التي تتناول هذه السياسات، وخاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م:

١- مبادرة الشراكة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط ديسمبر ٢٠٠٢م:

استندت المبادرة إلى الإحصائيات الواردة في تقرير

التنمية البشرية العربية، كمبرر

للدعوة لإصلاح وتطوير التعليم

في العالم العربي، فذكرت أن

هناك حوالي ٤٠٪ من العرب

البالغين ٦٥ مليون شخص

أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا

العدد، وأنه في إمكان ٦,١٪

فقط من السكان استخدام

الإنترنت، وهو رقم أقل مما

هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في

ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتستند

مبادرة الشراكة على عدد من المبادرات الفرعية، هي

مبادرة التعليم الأساسي، ومبادرة التعليم في الإنترنت،

ومبادرة تدريس إدارة الأعمال^(٣).

٢- مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يونيو ٢٠٠٤م:

كان التعليم أحد المرتكزات الرئيسة الثلاثة التي نصت عليها المبادرة؛ حيث أكدت على: حق التعليم للجميع، وحرية التعبير، والمساواة بين الرجال والنساء، وأهمية الحصول على تقنيات المعلوماتية العالمية،

وعدد من المنظمات غير الحكومية، من أجل توجيه انتقادات للدول التي تنتهك -من وجهة نظرها- الحقوق الاجتماعية، وقد حظي موضوع التعليم، وخاصة التعليم الديني، باهتمام بالغ في هذه التقارير، وتناولت التقارير باستفاضة مناهج التعليم التي تُدرّس في الدول العربية، متهمة إياها بتسويق أفكار عدائية للغرب واليهود، تحض على الكراهية والتعصب، وطالبت هذه التقارير الدول العربية بتغيير المناهج بما يسمح بقبول الآخر، وحذف الجهاد ونشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان، وتجاوز مفاهيم العنف ضد المرأة.

تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام عدد من التقارير التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية وعدد من المنظمات غير الحكومية، من أجل توجيه انتقادات للدول التي تنتهك -من وجهة نظرها- الحقوق الاجتماعية، وقد حظي موضوع التعليم، وخاصة التعليم الديني، باهتمام بالغ في هذه التقارير

وعرضت هذه التقارير عددًا من الأدلة للبرهنة على احتواء مفاهيم التعليم في المنطقة العربية على قيم ومفاهيم التطرف منها:^(١)

أ- أن الكتب الدينية لا تحتوي إلا على وجهة نظر واحدة فيما يتعلق بالعتيدة الإسلامية، ولا يسمح بتدريس عقائد أخرى. كما لا يُسمح بتدريس مناهج تخرج عن التفسير المذهبي الرسمي للدولة.

ب- تحتوي الكتب المدرسية على تمييز واضح ضد الفئات الدينية الأخرى، كما أن هذه المقررات بها لغة تهجمية قائمة على التمييز وتشجع التعصب.

ج- أن بعض الدول العربية تحتوي مناهجها على تعصب واضح ضد السامية، كما تعضد هذه المناهج مفاهيم الجهاد والدعوة إلى نشر الإسلام، وهو ما يخلق عقليات غير متسامحة مع الآخرين.^(٢)

(١) راجع نصوص تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية، على الرابط التالي:

<http://www.cdhrp.net/text/tt-d/tqareer>

(٢) د. أحلام السعدي فزهود، «التوجهات الغربية وإصلاح التعليم في الوطن العربي: تنوع الاستجابات في المنطقة العربية»، دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية حول «مشروع»

=الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية»، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٦ - ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥م.

(٣) راجع نص المبادرة كما نُشر لأول مرة، صحيفة الحياة السعودية، لندن، عدد ١٣ أبريل ٢٠٠٤م.

الدول العربية، ومن ذلك اهتمامها بقضايا النوع وحقوق الإنسان والأقليات.^(٤)

كما تهتم بعض هذه البرامج، بتدريب العاملين في مجال تصميم المناهج التعليمية من أجل اكتساب خبرة المنهج الأمريكي عند إعادة صياغة مناهج الدولة، ويسعى البعض الآخر إلى إعادة صياغة العقل الثقافي العربي من خلال استقطاب الفئة المميزة من الطلاب للتعرف على القيم والثقافة الأمريكية بحيث تصبح هذه الفئة هي القاطرة لقيادة مجتمعاتهم على أسس ثقافية جديدة تتفق والمعايير الأمريكية.^(٥)

وفي أكتوبر ٢٠٠٤م أعلنت مبادرة شراكة الشرق الأوسط عن تقديم منح جديدة إضافية للدعم المالي الاقتصادي، كجزء أساسي من سياستها الشاملة لدعم الإصلاحات المحلية الأصلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشمل هذه المنح في مجال تطوير التعليم: سبع منح شراكة جامعية في ست دول أو مناطق، ومنحة لبرنامج شراكة المدارس، وبرنامج أساسي لإيجاد وتطبيق برنامج تفاعلي عن طريق الإنترنت في الأردن لتعليم اللغة الإنجليزية كلفة أجنبية، وتعزيز التعليم التمهيدي والابتدائي الشامل.^(٦)

ومن بين البرامج التي أعلنت المبادرات الأمريكية عن تبنيها: برنامج المعاهد الصيفية، وبرنامج المكتبة

باعتبارها ذات أهمية حاسمة للتحديث والرخاء. وأكدت المبادرة على أن وجود عمالة بشرية متعلمة يُعد مفتاحاً للمساهمة في عالم يتسم بالعولمة. وأعلنت تركيز الجهود على خفض الأمية وتوسيع فرص التعليم، وخاصة بين الفتيات والنساء.^(١)

٣- الوثيقة الصادرة عن منتدى المستقبل بالرباط:

أصدر المشاركون في أعمال منتدى المستقبل، الذي عُقد في الحادي عشر من ديسمبر ٢٠٠٤م في العاصمة المغربية الرباط بحضور أكثر من عشرين دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول مجموعة الثماني وممثلين عن منظمات دولية وإقليمية وثيقة أطلقوا عليها «ملخص الرئاسة». نصت، فيما يتعلق بالتعليم وتطويره في دول المنطقة، على تأكيد المشاركين عزمهم على مواصلة الإصلاحات في مجال التربية، وذلك في إطار مجهود شامل ومنسق يهدف إلى وضع أسس تكوين مؤهل يشجّع على التنوير والحدثة والتسامح والمواطنة الصالحة.^(٢)

أما عن الآليات الأمريكية لتطوير التعليم في الدول العربية، فقد تركزت هذه الآليات على تدشين عدد من البرامج المشتركة بين الولايات المتحدة والدول العربية في إطار مبادرة الشرق الأوسط الكبير من أجل تدعيم أسس الثقافة الغربية في العالم الإسلامي، وجعل الأفكار والمبادئ الغربية متاحة ومتوفرة أمام أكبر عدد من طلاب هذه الدول.^(٣)

وتشمل هذه البرامج، كافة الأقطار العربية، وتغطي مراحل التعليم بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة حتى مرحلة التعليم الجامعي، كما أنها لا تركز فقط على تقديم المهارات اللازمة لتطوير العملية التعليمية، وإنما تتعداها إلى نشر قيم وثقافات المجتمعات الغربية في

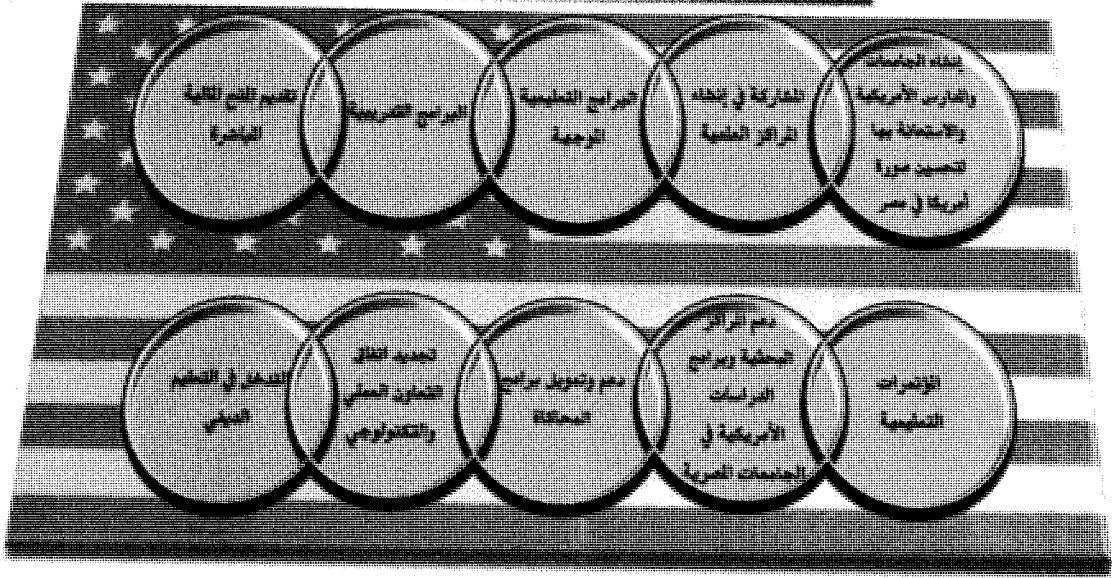
(٤) بيان حقائق، وزارة الخارجية توزع الأموال المرصودة لشراكة الشرق الأوسط على أكثر من ١٠٠ برنامج، نشرة واشنطن العربية، وزارة الخارجية الأمريكية، عدد ١٠ مارس ٢٠٠٥م.
(٥) انظر: البيت الأبيض، ملاحظات الرئيس بوش أمام طلبة من برنامج شراكات لتحصيل العلم وتبادل الشباب والدراسة، مكتب السكرتير الصحفي، ١٣/٦/٢٠٠٥م. نشرة واشنطن العربية، عدد ١٤/٦/٢٠٠٥م.
وانظر كذلك: Middle East Partnership Initiative Funds 225 Reform Initiatives. State Department. fact Sheet outlines MEPI Programs. U.S. Department of State. Bureau of Public Affairs. June 28, 2005
(٦) آدم إريلي، بيان حول «مبادرة شراكة الشرق الأوسط تخصص نحو ٢٠ مليون دولار لتمويل برامج الإصلاح الإضافية، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤م، وزارة خارجية الولايات المتحدة، مكتب المتحدث الرسمي، نشرة واشنطن العربية، عدد ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤م.

(١) نص مسودة خطة الإصلاح المقترحة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد ٣/٦/٢٠٠٤م.

(٢) مريم التيجي، الوثيقة الصادرة عن منتدى المستقبل بالرباط، إسلام أون لاين. نت ١٢-١٢-٢٠٠٤م.

(3) <http://mebi.state.gov/10172.htm>

مظاهر النشاط الأمريكي في المجال التعليمي في مصر



التعليمي عددًا من المظاهر:

١- إنشاء الجامعات والمدارس الأمريكية، والاستعانة بها لتحسين صورة الولايات المتحدة في مصر: وتأتي الجامعة الأمريكية في مقدمة هذا النشاط؛ حيث تعددت خطوات الإدارة الأمريكية للاستفادة من الجامعة، ومن بين هذه الخطوات:

- إطلاق برنامج جديد بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومركز الوليد بن طلال لدعم التقارب بين العرب وأمريكا، ويقضي بتقديم منح للطلاب العرب للدراسة بالجامعات الأمريكية وطلاب من أمريكا للدراسة بالقاهرة.

- قيام هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة بعمل برنامج أمريكي جديد يهدف إلى منح مزيد من الطلاب المصريين والعرب منحة للدراسة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بمعدل اثنين من كل محافظة شريطة أن يكونوا من خريجي المدارس الحكومية، ومن جميع المحافظات المصرية، وذلك من أجل التواصل مع الشعب المصري.

العربية^(١)، وبرنامج التعليم المدني العربي^(٢)، وبرنامج إصلاح التعليم باللغة الإنجليزية، وبرنامج إنشاء مدارس للأطفال، وبرنامج الربط بين الجامعات الأمريكية وجامعات الشرق الأوسط^(٣)، والدورات التدريبية المشتركة، والترجمة، وبرنامج التبادل التعليمي مع الدول العربية.^(٤)

المحور الرابع: دراسة حالة مشاريع تطوير مناهج التعليم في مصر:

أخذ النشاط الأمريكي في مصر، في المجال

(١) انظر: إليزابيث تشيني، إصلاح التعليم هو مفتاح محاربة الإرهاب، نشرة واشنطن العربية، وزارة الخارجية الأمريكية، عدد ٢٠ أبريل ٢٠٠٥م.

(٢) وزارة الخارجية الأمريكية، «مواصفات برنامج الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط للسنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، نشرة واشنطن العربية، وزارة الخارجية الأمريكية، أغسطس ٢٠٠٢م.

(٣) وزارة الخارجية الأمريكية، «مواصفات برنامج الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط للسنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣»، نشرة واشنطن العربية، وزارة الخارجية الأمريكية أغسطس ٢٠٠٢م.

(٤) انظر: منى جبال، أمريكا وبرنامج التبادل التعليمي مع الدول العربية: نوايا حسنة أم مصالح، تقرير واشنطن، عدد ٦٢، ١٠ يونيو ٢٠٠٦م، النص متاح على الرابط التالي:

<http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=379>

برنامج عالم سمس التعليمي، بمساعدة دعم واشتراك من التعليم المصري والإعلام والتلفزيون والمجتمعات الفنية، بالإضافة إلى تعاون وزارتي التعليم والإعلام، وبمنحة مقدمة من هيئة المعونة الأمريكية.

٦- **المؤتمرات التعليمية:** عقدت هيئة المعونة الأمريكية مؤتمراً تعليمياً بمدينة الإسكندرية ٧ و٨ أغسطس ٢٠٠٥م تحت شعار «نحو تجويد التعليم المصري»^(٥).

٧- **دعم المراكز البحثية وبرامج الدراسات الأمريكية في الجامعات المصرية:** من خلال المساهمة في تمويل وحضور نشاطاتها وفعاليتها، كمركز الدراسات الأمريكية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وبرنامج الدراسات الأمريكية بجامعة أسيوط.

٨- **دعم وتمويل برامج المحاكاة:** التي تعدها أقسام العلوم السياسية في الجامعات المصرية، للمؤسسات الأمريكية والدولية، كنموذج الكونجرس ونموذج الجامعة العربية، ونموذج الأمم المتحدة.

٩- **تجديد اتفاق التعاون العملي والتكنولوجي:** وقد تم التوقيع على تجديد اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين لمدة خمس سنوات أخرى وقع للمرة الأولى عام ١٩٩٥م، وتم التوقيع على تجديد الاتفاق بمكتبة الإسكندرية ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٥م. وتتمثل الأهداف الرئيسية لاتفاق التعاون العلمي، وفق ما تم الإعلان عنه، في تعزيز القدرات العلمية وتوسيع نطاق العلاقات بين العلماء في كل من الولايات المتحدة ومصر، وتشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي بينهما، ويتلقى مجلس إدارة الاتفاقية الدعم المالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تشرف على تنفيذ الاتفاق، ويدعم الاتفاق عدداً من البرامج، منها:

أ- **برنامج المنح:** ويتم خلاله اختيار الأبحاث المشتركة ومراجعتها، وتوجيه الدعوة للقطاعين العام والخاص

- توسيع دور الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ووضع خطة لجعلها واحدة من أهم مراكز التفكير والثقافة في العالم العربي من خلال التوسع في مبنى الجامعة، وافتتاح كليات جديدة، واستضافة العديد من رموز الفكر في مصر والعالم لإلقاء محاضرات بها.^(١)

٢- **المشاركة في إنشاء المراكز العلمية:** ومن ذلك المركز الدولي للتعليم عن بُعد بالقاهرة، والذي يُعد نقطة اتصال بالشبكة العالمية للتنمية، والتي أنشأها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالتعاون بين هيئة المعونة الأمريكية، للربط بين ٥٠ دولة بإفريقيا وأمريكا وأوروبا وآسيا؛ بهدف تبادل الخبرات بين هذه الدول، من خلال ندوات وورش عمل تخطيية باستخدام الفيديو كونفرانس، وتبادل الخبرات في مختلف قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير البنية التكنولوجية اللازمة لتعريف المشاركين بمكونات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ودعم أنشطة نقل المعرفة من الدول المتقدمة إلى المنطقة العربية.^(٢)

٣- **تقديم المنح المالية المباشرة:** وفي هذا الإطار تم تقديم ١٢ مليون دولار أمريكي لتطوير كليات التربية خلال خطة التنمية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧م.^(٣)

٤- **البرامج التدريبية:** ومن صورها برنامج إعداد القادة بالشركة المصرية للاتصالات؛ والذي يتم بالتعاون بين مركز إعداد القادة بالشركة المصرية للاتصالات، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمعهد الدولي للتعليم بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم الاحتفال بتخريج أول دفعة من المستفيدين من البرنامج في ٢٧ يونيو ٢٠٠٤م.^(٤)

٥- **البرامج التعليمية الموجهة:** ومن أهم هذه البرامج

(١) جمال شاهين، أمريكا تستعين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لتحسين صورتها في مصر، الشرق الأوسط، لندن، ١٥/١٠/٢٠٠٤م.
(٢) صحيفة الأخبار المصرية، عدد ١٥٩٨١، ١٥/٧/٢٠٠٣م.
(٣) موقع جامعة الزقازيق.

<http://www.zu.edu.eg/upmu/HEEPF.htm>

(٤) http://www.mcit.gov.eg/ar/display_press.asp?id=903

(٥) صحيفة آفاق عربية، القاهرة، عدد ٧٢١، ١١ أغسطس ٢٠٠٥م.

المؤسسات التعليمية الأزهرية بأكثر من ٢,٥ مليون طالب من جنسيات عدة يدرسون في أكثر من ستة آلاف معهد، إضافة إلى نحو ٣٠٠ ألف طالب يدرسون تخصصات مختلفة، ليست كلها دينية، في ٢١ كلية ٢٠ للبنين و١١ للبنات، ويلتزم طلاب الكليات غير الدينية دراسة نسبة معينة من المقررات الشرعية.

وقد أشارت لجنة الحريات الدينية التابعة للكونجرس الأمريكي التي زارت مصر عام ٢٠٠٤ في تقريرها إلى التعليم الأزهرى باعتباره «أداة لتكريس مبدأ الانفصال بين المسلمين والمسيحيين، وتفتيت المجتمع المصري»، وطالبت بمراجعة مقرراته الدراسية وحذف «ما يثير الغالبية الدينية على الأقليات»، وإضافة مقرر «الحريات الدينية»

الذي يقرب بين الطوائف، فتمط التفكير الإسلامي النقلي لم يعد صالحاً لمواجهة تحديات العصر، مما يتوجب معه تطويراً مدرسوياً لهذه المناهج.^(٢)

ويرى المحافظون الجدد أن هذه النوعية من التعليم قد أفرزت العديد من الجماعات الأصولية المتشددة، مثل جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس، والجماعات المتشددة الأخرى.^(٣)

وآتت الضغوط الأمريكية على الأزهر أكلها، لتنفيذ عدد من التعديلات في المناهج الدراسية منها: حذف مادة الفقه المذهبي من المرحلة الإعدادية، واستبدالها بمقالات صحفية تحت عنوان: الفقه الميسر، وإلغاء أبواب الجهاد من المرحلة الإعدادية، وإضافة مادة الحديث والتفسير في الصف الثالث الإعدادي إلى

في الدولتين للمشاركة فيها، وعقد مجموعة من ورش العمل سنوياً.

ب- برنامج تبادل العلماء الجدد يقوم خلاله العلماء في كلا البلدين الذين استكملوا دراسة الدكتوراه خلال السنوات العشر السابقة بإجراء أبحاث في إحدى المؤسسات العلمية بالبلد الآخر، وخاصة في مجالات التكنولوجيا الحيوية، والمعايير والمواصفات القياسية، وعمليات التصنيع غير الضارة

بالبيئة، تكنولوجيا المعلومات والطاقة النظيفة. وخلال السنوات العشر الماضية تم وضع ٣٠٠ برنامج للشراكة في إطار اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي عبر برنامج المنح، لترتبط بين ٦٠٠ عالم مصري وأمريكي من الجامعات والمختبرات الحكومية وشركات القطاع الخاص.

ج- توسيع نطاق الشراكة في مجال البحث العلمي، وخاصة في مجالات التكنولوجيا الحيوية، وهندسة البيئة، وعوامل الخطر الجينية والبيئية والفيروسية.

د- تمويل برنامج زيارة لأكثر من ٦٠ عالماً من العلماء الجدد لتحديث معلوماتهم.

هـ- تنظيم أكثر من ٤٠ ورشة عمل، حول أساليب التنبؤ بالكوارث العالمية الناجمة عن الأحوال الجوية، والبنية الأساسية للمعلومات الرقمية بالشرق الأوسط، وتطورات البحث العلمي والتكنولوجي، والجسيمات المتناهية الصغر.^(١)

١٠- التعليم الديني: يتمثل التعليم الديني في مصر، بالدرجة الأولى في التعليم الأزهرى، ويقدر عدد طلاب

(٢) محمد محمود، التعليم الأزهرى بعد المطالبة الأمريكية بتعديله يخوض معركة الإصلاح بقليل من التطوير وكثير من التجاهل، الحياة، ٨/١٠/٢٠٠٤م.

(3) Joshua Muravchik «Jihad or Ballot -Box ?» wall street journal، December 13، 2005، www.aei.org.

(١) شيريل بليرين، تجديد اتفاق التعاون العملي والتكنولوجي بين الولايات المتحدة ومصر، الاتفاق موقع منذ عام ١٩٩٥م، ويشمل الأبحاث ونقل التكنولوجيا بين البلدين، نشرة واشنطن العربية، عدد ٢٠ تشرين الثاني- نوفمبر، ٢٠٠٥م.

التطرف التي تفرضها القيم الإسلامية.

- إن التوجهات الغربية نحو تغيير مناهج التعليم تركز بالأساس على المناهج الدينية دون النظر إلى المناهج الخاصة بالعلوم الأخرى، وهو ما يتضح في محاولات الدول الغربية للضغط على الدول العربية لإعادة النظر في قيم ومفاهيم متضمنة في المناهج النظرية دون العملية.

- إن الدول الغربية ماضية قُدماً في محاولتها لتغيير مناهج التعليم في المنطقة العربية، بغض النظر عن موافقة أو رفض الدول العربية لهذا التوجه، وتستخدم في ذلك كافة ما لديها من وسائل أو إمكانيات.

- إن الدول التي تسيطر عليها الولايات المتحدة

الآن، كأفغانستان والعراق، تشكّل المرحلة الأولى في محاولات التغيير من منطلق أن هذه الدول ماضية في إعادة صياغة مناهجها بما يتفق مع التوجهات العالمية الجديدة القائمة على أساس نشر ثقافة السلام والتسامح وقيم الديمقراطية والحرية، بحيث

تشكّل هذه الدول نقطة البداية للتعامل مع القيم والتقاليد العربية الجامدة، وتكون قاعدة انطلاق لتحرير باقي الدول العربية.

- إن التوجهات الغربية نحو تعديل مناهج التعليم في المنطقة العربية، وإن كانت تمثل جزءاً من منظومة متكاملة هدفها إصلاح التعليم ككل، بما يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في هذا الجزء من العالم الذي لم يصبه بعدُ الدور في التنمية، إلا أن التوجه الأكبر لهذه المنظومة يتعلق بتشويه المفاهيم التربوية والدينية والثقافية التي تزخر بها ثقافتنا الإسلامية، وإعادة صياغة القيم والمفاهيم الدينية والثقافية، بما يؤدي إلى إنتاج أجيال أكثر قدرة على

مادة المطالعة والنصوص، وحذف ١٢ جزءاً من القرآن الكريم في المرحلة الابتدائية، مع إلغاء السنة الرابعة بالثانوية الأزهرية، وإضافة اللغة الفرنسية لمنهج الصف الثالث الثانوي مع اللغة الإنجليزية، دون تحديد ساعات دراسية لها، بما يعني أنها وُضعت لمزاحمة المواد الشرعية التي تم إبتسارها بالفعل، واختزال مادة التفسير للصف الأول الثانوي، وحذف «تفسير النسفي» للقرآن الكريم، وهو الذي يعتمد المنهج العلمي في تفسير القرآن بالمرحلة الثانوية^(١).

المحور الخامس: سياسات مجابهة الاستهداف الغربي لمنظومة القيم في العالم الإسلامي:

من تحليل الأفكار التي تضمنتها الدعوات الغربية لتطوير مناهج التعليم العربية، يمكن الوقوف على عدد من الملاحظات:

- إن هناك اتجاهاً داخل الدول الغربية يهدف إلى إعادة صياغة الإسلام بما يسمح بحذف كثير من الأحكام الإسلامية، مثل أحكام الجهاد والقتال، والدعوة إلى نشر دين الإسلام، والموقف من الآخر، كالمسلم من ذوي المذاهب الآخر، وغير المسلم، وإن هذا الاتجاه يصل إلى حد المطالبة الصريحة بتغيير مفاهيم الدين وتبني مفاهيم جديدة لا تستفز مشاعر الغرب.

كالمسلم من ذوي المذاهب الآخر، وغير المسلم، وإن هذا الاتجاه يصل إلى حد المطالبة الصريحة بتغيير مفاهيم الدين وتبني مفاهيم جديدة لا تستفز مشاعر الغرب.

- إن الهدف الأساسي للسياسة الغربية من تغيير مناهج التعليم يرتبط بمحاولة إحلال مجموعة من القيم الغربية مثل قيم التسامح، حقوق المرأة، تقدير حرية الأديان وغيرهما، محل القيم الإسلامية، من منطلق أن هذه القيم كفيلة بحماية العالم من مظاهر

(١) انظر: المخطط الأمريكي لتغيير مناهج التعليم في العالم الإسلامي، النص متاح على الرابط التالي:

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc05.asp?DocID=62489&TypeID=5&TabIndex=3>

التواؤم مع متطلبات الحضارة العربية، وأكثر اغتراباً عن قيمهم الدينية الإسلامية.

إلا أنه في المقابل، ورغم هذه الاعتبارات يمكن القول: إنه رغم كل الاستلاب الفكري والضياع الثقافي، والتفكك السياسي، والتخلف الاجتماعي، والتهميش الحضاري الذي تعيشه الأمة العربية والإسلامية، فما يزال هناك من يخطط لإبادتها تراثاً وحضارة وفكرًا وعتيدة وثقافة، والسبب يكمن في خوفهم من مصدر قوة هذه الأمة وعزتها، ألا وهو الإسلام، الإسلام الحضاري الذي لا ينفي الأديان الأخرى، بل يحتويها كجزء من منظومة الإسلام نفسه.

وهنا تأتي أهمية التأكيد على أن مواجهة التحديات التي تفرضها دعوات تغيير، أو تطوير، التعليم في الدول العربية والإسلامية، تفرض أهمية استنهاض الأمة نحو التجديد الذاتي النابع من القيم والمفاهيم والثوابت الدينية والحضارية والثقافية، والتأكيد على نظم التعليم في الوطن العربي لن تتخطى أزماتها إلا باعتماد رؤية ذاتية تتخطى المصالح الخارجية من ناحية، وتتجاوز المصالح القطرية من ناحية أخرى، وتتبنى رؤية عربية مشتركة لإصلاح التعليم، بما يتفق والقيم الأصيلة التي تقوم عليها الحضارتين العربية والإسلامية.

معلومات إضافية

مخاطر المدارس الأجنبية:

في تقرير لروبرت ساتلوف مدير قسم السياسة والتخطيط في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى قال: «المدارس الأمريكية في البلاد العربية والإسلامية ليست مجرد صروح تعليمية رفيعة المستوى، بل هي سلاحنا السري في معركة أمريكا الأيديولوجية لأمركة المجتمعات العربية والإسلامية».

وتخضع المدارس الأمريكية المنتشرة في ١٣٢ دولة، مباشرة لإشراف وزارة الخارجية الأمريكية من خلال مكتب خاص يسمى مكتب المدارس الأمريكية عبر البحار!

ويشير ساتلوف إلى اعتماد المدارس الأمريكية على مبدأ الاختلاط بين الذكور والإناث في جميع المراحل الدراسية، وعلى الدور الذي تقوم به في فرض نمط الحياة الأمريكية على طلابها من العرب والمسلمين من خلال الترويج للثقافة الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكية بين طلابها وطالباتها العرب والمسلمين.

ويعد الخبراء المخاطر الكبيرة للتعليم الأجنبي في البلدان العربية والإسلامية، فيقول د. إبراهيم الرئيس أستاذ مناهج التربية: إن خطورة المناهج الأجنبية التي تدرس في المدارس الأجنبية في البلدان العربية أنها تحمل لنا وسائل وأدوات ومعاني مسمومة ومضامين ذات أبعاد أيديولوجية وسياسية تخالف تقاليدنا ومعلوماتنا ومعارفنا.

هذه المناهج الأجنبية تعمل على تكريس وترسيخ معنى ذهني خطير في عقول الأجيال وهو ضرورة فصل الدين عن الدولة بمعانٍ مختلفة ومتداخلة وخفية، والاتجاه بفكر هذه الأجيال إلى نهج الدولة العلمانية، وغالبية هذه المدارس والجامعات الأجنبية لا تخضع مناهجها للمراقبة من قبل وزارات التعليم في الدول العربية، وقد نتج عن ذلك حالات غريبة لتدريس كتب ومواد تخالف تاريخ وتقاليد وعادات المجتمعات العربية.

يذهب د. محمدي سلامة أستاذ التاريخ إلى أن المدارس الغربية في البلاد العربية والإسلامية مأوى للتبشير والاستعمار معاً، وهي تجعل من نفسها داعية لدين غير دين البلاد، كما تجعل من نفسها حكومة داخل حكومة البلاد، وفي ذلك إهدار للاستقلال، ومدعاة للفساد.

يؤكد الأستاذ الدكتور يونس الحملوي - الأستاذ في جامعة الأزهر والأمين العام للجمعية المصرية لتعريب العلوم -: أن التعليم باللغات الأجنبية للأطفال دون سن الثانية عشرة يؤدي إلى حدوث التشويش اللغوي لديهم فتختلف عليهم الحروف العربية والحروف الأجنبية، وتوجد دراسات أخرى حول قضية ازدواج اللغوي، وخطورة هذا الازدواج على هوية الطفل وانتماؤه الحضاري؛ لأن فرجة اللسان قد يستتبعها فرجة العقل والسلوك، وهنا مكمّن الخطورة.

المدارس الأجنبية في مصر:

تشير التقديرات الآن إلى أن في مصر ٥٧ مدرسة أجنبية: منها ٣٢ مدرسة أمريكية، و١١ مدرسة إنجليزية، و٩ مدارس فرنسية و٢ مدارس كندية ومدريستان ألمانيان.

تقدم هذه المدارس - كنوع من الإغراء للالتحاق بها - قائمة بأكثر من ٥٠ جامعة عالمية يمكن أن يلتحق بها الطالب بجانب الجامعة الأمريكية في مصر، وفي المقابل لا توجد جامعة مصرية واحدة في قائمة جامعات هذه السلسلة الأجنبية من الجامعات التي تفتح أبوابها لخريجي المدارس الأجنبية.

المدارس الأجنبية في مصر عبارة عن مجموعة من الجزر التي لا يعرف أحد عنها شيئاً، حتى وزارة التربية والتعليم - وهي المسؤولة عن التعليم في مصر - لا تستطيع التدخل في شئون هذه المدارس من حيث المصروفات أو المناهج أو تدريس اللغات، وحتى الجوانب السلوكية التي تروّج لها هذه المدارس، كما أن هذه المدارس لا تلتزم بتدريس اللغة العربية وفي أحيان كثيرة لا تقوم بتدريسها على الإطلاق.

تضع المدارس الأجنبية في مصر مادة التاريخ في آخر القائمة، وتقوم بتدريس تاريخ الدولة صاحبة المدرسة، حيث يحتل التاريخ الأمريكي الدرجة الأولى في مناهج ٣٢ مدرسة أمريكية تنتشر في مصر ابتداء بحرب الاستقلال وانتهاء بالحروب الأهلية، والتاريخ الإنجليزي كذلك له الصدارة في المدارس الإنجليزية، حتى أصبح روزفلت وتشرشل هما الرمز أمام التلاميذ المصريين، وفي المدارس الفرنسية أو الألمانية أو الكندية نجد نفس المناهج التي تفوح في تاريخ هذه الدول وتحثي برموزها دون ذكر لرمز مصري أو عربي أو إسلامي باستثناء تاريخ الفراعنة الذي تدرسه كل مناهج الدراسة في العالم.

هيئة التدريس من المدرسين والمشرفين والإداريين في هذه المدارس من الأجانب، ورغم أن هناك قراراً وزارياً مصرياً يقضي بآلا تزيد نسبة الأجانب في المدرسة على ١٠٪ من أعضاء هيئة التدريس إلا أن عددًا كبيراً من هذه المدارس لا يستعين إلا بالمدرسين الأجانب، ويرفض المدرسين المصريين تماماً.

وكشفت دراسة أجرتها الباحثة «بثينة عبد الرؤوف» بمعهد البحوث التربوية بجامعة القاهرة عن «مخاطر التعليم الأجنبي في مصر على هويتنا الثقافية» عن النتائج التالية:

- المدارس الأمريكية في مصر لها نشاط تنصيري، وتهدف لنشر المذهب البروتستانتي.
- تعمل تلك المدارس بشكل منفصل تماماً عن المجتمع المصري، ولا تقع تحت طائلة أي قانون مصري، كما أن مرحلة التعليم الأساسي من الصف الأول حضانة حتى الثالث الإعدادي لا تخضع لأي إشراف وزارتي أو إداري، وإن كان هناك إشراف على المرحلة الثانوية فهو إشراف صوري، وإن هذه المدارس تخضع لإشراف هيئات أمريكية تطبق عليها مقاييسها وأهدافها.
- تقييم كتب تلك المدارس في مصر من قبل إدارة المعادلات المصرية هو تقييم ذاتي؛ حيث لا توجد معايير أو مقاييس مكتوبة يمكن الرجوع إليها، بل يعتمد في المقام الأول على «ثقافة وضمير الخبير المراجع للكتب»، وأنه لا تتم أي متابعة من قبل وزارة التربية والتعليم لدى التزام هذه المدارس بما تم حذفه أو ما طلب من تغيير.
- وبتحليل محتوى بعض مناهج المدارس الأمريكية في مصر كشفت الدراسة أن هذه المناهج تعمل على تحقير العرب، وترغم أن الإبلى أفضل منهم كما جاء في إحدى القصص المقررة على تلاميذ المرحلة الابتدائية، والتي توضح تفوق الإبلى على العرب، وكيف أن قيادة الإبلى للعرب أفضل من قيادة العرب لأنفسهم، وأن العرب إذا ساروا خلف الإبلى فسيصلون إلى نتائج أفضل من التي يُخططون لها.

كما كشفت الدراسة أن كتاب مادة الاجتماع الذي يدرس على طلاب المرحلة الثانوية يتعرض لقضية الحرية الشخصية والجنسية، واحترام طبيعة كل شخصية ورغبتها في اختياراتها، وفي ضوء ذلك يعرض الكتاب بعض النماذج الأمريكية التي استطاعت أن تحصل على ما وصفه الكتاب التربوي الأمريكي بأنه حقوقها في المجتمع الأمريكي، ومن هذه النماذج (جمعية أنصار نادي العراة)؛ حيث يتناول الكتاب فكر جمعية أنصار العراة هذه وفلسفتهم، ويعرض صورة لهم، كما يتناول الكتاب الشواذ جنسياً؛ حيث يعرض صور وقصة أول زوجين شاذين من الرجال، وهذه المادة وما تحويه من شذوذ جنسي يتم تدريسها في ظل مناخ اختلاطي مراهق ومن قبل مدرسين ومدرسات أجنبي قد يكونوا مؤمنين ومبشرين بالمثلثة الجنسية».

المصادر:

- د. ليلي بيومي، المدارس الأجنبية في بلادنا.. غزو آن له أن ينتهي، موقع المسلم، بتاريخ ٢٧/٨/١٤٢٧ هـ: انظر الرابط:
<http://www.almoslim.com/node/83514>

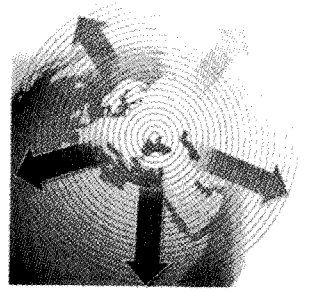
- فاروق جويده، ماذا بعد طوفان المدارس الأجنبية في مصر؟، جريدة الشروق، ٨ أغسطس ٢٠١٠م، انظر الرابط:
<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=279754>

- دراسة علمية تؤكد: المدارس الأمريكية في مصر تدعو إلى التبشير وطمس الهوية الثقافية ومحو التاريخ المصري، جريدة شباب مصر، العدد ١٥٥، ٢٨ أبريل ٢٠٠٩م على الرابط:

<http://www.shbabmisr.net/XPage.asp?browser=View&EgyxpID=13134&xp1=%C7%E1%D1%C7%C8%D1%A%C9&xp2=155&xp3=%C7%E1%CB%E1%C7%CB%C7%C1&xp4=2&xp5=%CC%E3%C7%CF%EC%20%C7%E6%E1&xp6=28&xp7=%C7%C8%D1%ED%E1&xp8=20090428>

- الهيثم زعفان، المثلية الجنسية في مناهج المدارس الأجنبية، ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م، أنظر الرابط:
<http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=2484>

حروب القيم بين الإعلام الغربي والإسلامي



الهيثم زعفان

كاتب وباحث اجتماعي - ماجستير في التخطيط الاجتماعي - جامعة الأزهر

ملخص الدراسة

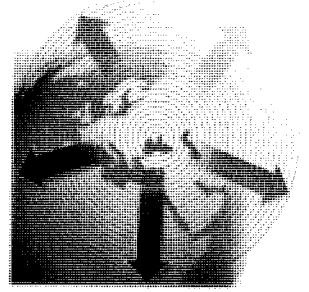
تعد أزمة تفسخ القيم لدى قطاع عريض من أبناء الأمة الإسلامية من أكثر الأزمات التي توترق علماء الأمة وحاملي همها، ويلعب الإعلام الغربي والمتغرب دوراً رئيساً في تعظيم هذه الأزمة، وقد حاول الإعلام الإسلامي بحضوره اللافت أن يعظّم سُنّة المدافعة قبالة هذا السيل الانحلالي الذي يستهدف الإعلام الغربي والمتغرب من خلاله قيم الأمة وثوابتها، من هنا جاءت هذه الدراسة التي حاولت تلمس معالم معركة القيم التي يحركها الإعلام الهابط في صفوف المسلمين، فبينت الدراسة أن الغرب يحاول عوامة نموذجة التحريري دونما التفات لخصوصيات الأمم في بنائها القيمي ومرجعيتها الشرعية الضابطة لهذا البناء. وقد ساعد على ذلك وجود كوادر بشرية من أوساط المسلمين، تسير على درب الغرب في توجيهها لوسائل الإعلام الخاضعة لإشرافها.

وأوضحت الدراسة الراهنة أن توظيف الغرب لوسائل الإعلام بما يهدم المنظومة القيمية يسير على ثلاثة مسارات: حيث يعبر المسار الأول عن الواقع الفعلي للمجتمعات الغربية، بما فيها من تفسخ وانحلال، بينما يعبر المسار الثاني عن الطمع المالي لصنّاع الإعلام، أما المسار الثالث فيعبر عن الصراع بين الغرب والإسلام، واحتلال الغرب لديار الإسلام وانعكاسات ذلك على القطاع الإعلامي. وقد قدمت الدراسة في ضوء ذلك العديد من الشواهد الإحصائية التي تبين مدى خطورة التأثير الإعلامي الموجّه على وعي الشعوب وقيمتهم.

كما تناولت الدراسة أثر الإعلام الغربي والمتغرب على منظومة القيم في المجتمعات الإسلامية، وذلك من خلال جملة من الدراسات الأكاديمية الموثقة، والتي تطلق صرخات نذير إحصائية حول مسئولية الإعلام الهابط في خلخلة منظومة القيم، وتناولت الدراسة في ضوء ذلك انعكاسات الإعلام الغربي والمتغرب على أطفال الأمة، وخاصة على شبابها ونسائها، وبينت الدراسة واقع الإعلام الإسلامي من الاستهداف الغربي لقيم الأمة وثوابتها؛ حيث وضعت الدراسة يدها على نقاط القوة والضعف في مدافعة الإعلام الإسلامي للإعلام الغربي والتغريبي؛ وذلك على مستوى الأطفال والشباب والمرأة المسلمة.

وقد انتهت الدراسة بجملة من التوصيات والمقترحات بلغت عشرين توصية ومقترحاً يمكن في ضوئها -ياذن الله تعالى- الحفاظ على هوية الأمة الإسلامية إزاء سيل السماوات المفتوحة وعصر المعلومات، وإحداث نوع من التوازن، وكسب الجولات في معركة القيم بين الإعلام الغربي والمتغرب من ناحية والإعلام الإسلامي من ناحية أخرى.

حروب القيم بين الإعلام الغربي والإسلامي



الهيثم زعفان

كاتب وباحث اجتماعي - ماجستير في التخطيط الاجتماعي - جامعة الأزهر

مقدمة:

لا ينكر أحد الآن الدور التأثيري الممتد لوسائل الإعلام في تشكيل وعي الشعوب، ومن ثم توجيه تلك الشعوب صوب قيم بعينها، سواء كانت سلبية أو إيجابية. والغرب بتركيبته المعقدة، وتشكيلاته العقدية المتعددة، وكذلك ليبراليته المتحررة من الضوابط العقدية والشرعية، يقدم منظومة قيمية تميل إلى الأهواء وإشباع الرغبات، ويرافها هو مناسبة لواقعه المجتمعي، لكنه نظرًا لاعتبارات عديدة، منها: ما هو مرتبط بقضايا الصراع العقدي بين الغرب والإسلام، ومنها ما هو مرتبط بمحاولات بسط النفوذ الغربي على وجه البسيطة، يحاول الغرب عولمة نموذجته التحريري هذا دونما التفات لخصوصيات الأمم في بنائها القيمي، ومرجعيتها الشرعية الضابطة لهذا البناء.

وفي ضوء ذلك كانت وسائل الإعلام ميدانًا خصبًا للترويج لمنظومة القيم الغربية التحررية داخل المجتمعات الإسلامية، وقد ساعد على هذا الترويج وجود كوادر بشرية من أوساط المسلمين تأثرت بالغرب وأنبهرت به، ورأت في نقل كل ما ينضح به الغرب هو من باب «المدنية الحديثة»، فصبغوا ووجهوا الوسائل الإعلامية التي يملكونها أو يديرونها أو يعملون في قطاعاتها المتعددة وفق ما يطرحه الغرب من قيم تحررية، فكانوا بذلك أحد أدوات الصراع القيمي في المنطقة الإسلامية بما يخدم الأهداف الغربية في إبعاد المسلمين عن قيمهم الإسلامية الراسخة.

تلك القيم الإسلامية التي حملت وسائل الإعلام الإسلامية على عاتقها مسئولية ترسيخها في المجتمعات الإسلامية، وفي ذات الوقت محاولة إحداث عملية التوازن قبالة الهجمة التغريبية في وسائل الإعلام المروجة للقيم الغربية في المجتمعات الإسلامية.

من هذا المنطلق سعت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على حروب القيم بين الإعلام الغربي، وكذلك الإعلام العربي المتغرب من ناحية، والإعلام الإسلامي من ناحية أخرى.

ولمعالجة هذه القضية سيتم استخدام المنهج التحليلي، والذي في ضوئه سيتم تفكيك وتحليل آليات ومحتويات معركة الغرب والتغربين القيمية في الميدان الإعلامي، وطبيعة مدافعة وسائل الإعلام الإسلامية لتلك المعركة التغريبية، وذلك بهدف الخروج بمؤشرات توجيهية تقيّم المكاسب والخسائر في تلك المعركة الساخنة والمعقدة، وتقدم جملة من النصائح البحثية والتوصيات العملية بما يخدم عملية التوازن ومدافعة ما يضرّ بالأمة الإسلامية في هذا الميدان.

١- أهمية وسائل الإعلام في تشكيل بنية القيم والمعتقدات في المجتمعات الحديثة، وأثرها في تكوين الرأي العام والعقل الجمعي للأمم والشعوب:

للناس في الثقافة المعينة^(١). إذن فإشباع الاحتياجات وتحقيق الغايات، وفق الأهواء، هو المعيار الأساس في تشكيل المنظومة القيمية الغربية، فمعنى المفردة القيمية في الغرب إذن ليس حميداً كما هو في ديار الإسلام، بل هو يضم الخبيث والحسن، والمحزن أن الخبيث يغلب هناك على الحسن؛ بشهادة علماءهم هم، وهذا الخبيث ينعكس على كافة القطاعات الغربية، وعلى رأسها الإعلام.

وبنظرنا؛ فإن توظيف الغرب لوسائل الإعلام بما يهدم المنظومة القيمية؛ يسير على ثلاثة مسارات: حيث يعبر المسار الأول عن الواقع الفعلي للمجتمعات الغربية، بما فيها من تفسخ وانحلال، وبالتالي ينعكس هذا الواقع على الإعلام وصناعته، ومن ثم تخرج المواد الإعلامية لتكون بمثابة مرآة لتفاعلات الحياة الغربية اليومية.

بينما يعبر المسار الثاني عن الطمع المالي لصنّاع الإعلام، فيصنعون مواد إعلامية انحلالية، تحقّق لهم الأرباح الخيالية، غير مَعْنِيّين في ذلك بأنهار المجتمعات ومنظومتها القيمية بناءً على هذه التجارة الخبيثة.

أما المسار الثالث، والذي يمكننا تسكيته في زاوية الصراع بين الغرب والإسلام، واحتلال الغرب لديار الإسلام؛ حيث يضع قادة الصراع في الغرب هدفاً أساسياً نُصِبَ أعينهم يتمثل في محاولة خلخلة المنظومة القيمية الإسلامية، ومزاحمتها بقيم هوائية تفسد على المسلمين تقربهم إلى الله بمنظومتهم القيمية المنضبطة بالضوابط الشرعية.

وحالة الحرب القيمية السائدة الآن على مستوى الميدان الإعلامي تسير في مسارين: الأول على مستوى الشبهات، والدفع بما يشكك العوام في منظومتهم الإسلامية الراسخة، بينما يأتي المسار

لكل مجتمع معتقده وثقافته، ومن ثم منظومته القيمية المنبثقة من هذا المعتقد وتلك الثقافة، وعلى ذلك فإن هناك خصوصيات تميّز كل مجتمع عن الآخر على وجه الأرض. وفي ضوء ذلك تسعى المجتمعات بكافة أطرافها إلى استثمار وسائل الإعلام المتاحة لديها من أجل تكريس وتثبيت معتقداتها وثقافتها وقيمها في أوساط شعوبها.

وعند الحديث عن القيم بين الإسلام والغرب ينبغي التأكيد على أننا نتحدث عن حق وباطل، عن أوامر إلهية وضوابط شرعية تضبط سياق القيم في المجتمع الإسلامي، وعلى النقيض في الغرب؛ فإن هناك أدياناً محرّفة، وأهواءً تحررية تحررت من أية ضوابط عقدية تضبط سياق المجتمع، ومن ثم قيمة السائدة فيه. فالقيم الإسلامية إذن وكما ذهب علماء الإسلام تضم شمول الدين الإسلامي بأوامره ونواهيه، والتي تربط بين دنيا المسلم وآخرته، وتحقق لديه معنى العبودية لله في كافة تحركاته وسكناته؛ وفقاً لمراد الله سبحانه وتعالى الذي يقول في كتابه العزيز: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلرَّبِّ الْعَلِيِّنِ ﴿١٣٦﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ۚ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٣٧﴾﴾. [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

وحيث إن القيم في الغرب -كما يوضح علماء الغرب أنفسهم- هوائية؛ فإنها تضم الحق والباطل، الإيجابي والسلبي، الشهوات والشبهات، وهي تتصف بالنسبية؛ حيث تمتد وتكتمش بحسب مصالح الشعوب وأهوائها وشهواتها، فكل ما تصطلح الثقافة في الغرب على أنه خير يخضع دائماً في اختياره إلى مبلغ فائدته الاجتماعية لهذه الثقافة بالذات؛ فالقيم تكون صالحة أو فاسدة تبعاً لدرجة قدرتها، أو عدم قدرتها، على إشباع الحاجات الأساسية، البيولوجية والاجتماعية

(١) فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة

ومن وراء كل ذلك قادة صراع يستثمرون هذا المناخ الفاسد لخلخلة المنظومة القيمية في العالم الإسلامي.

وحتى نستبين حجم تأثير الوسائل الإعلامية على مسار المنظومة القيمية في المجتمع، سنحاول تقديم بعض الصور الإحصائية في المجال الإعلامي، تكشف بجلاء خطورة التأثير الإعلامي الموجه على وعي الشعوب وقيمهم.

المواقع الإباحية على الإنترنت:

يبلغ عدد المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت حوالي ٢, ٤ مليون موقع، بينما يبلغ إجمالي عدد الصفحات الإباحية على الإنترنت حوالي ٤٢٠ مليون صفحة؛ حيث تأتي الولايات المتحدة في مقدمة قائمة أكثر البلدان امتلاكاً لصفحات جنسية بنصيب يتعدى ٢٤٤, ٥ مليون صفحة، تليها ألمانيا بنصيب يبلغ أكثر من ١٠ ملايين صفحة، ثم بريطانيا بنصيب ٨, ٥ مليون صفحة ثم أستراليا، اليابان، هولندا، روسيا، بولندا وإسبانيا.

مستخدمو شبكة الإنترنت عبر العالم^(٥)

المنطقة	عدد السكان م٢٠١٠	مستخدمو الإنترنت ديسمبر ٢٠٠٠	مستخدمو الإنترنت يوليو ٢٠١٠	النسبة
إفريقيا	١.٠١٣.٧٧٩.٠٥٠	٤.٥١٤.٤٠٠	١١.٠٩٦١.٧٠٠	١٠.٩
آسيا	٣.٨٢٤.٧٩٢.٨٥٢	١١٤.٣٠٤.٠٠٠	٨٢٥.٠٩٤.٢٩٦	٢١.٥
أوروبا	٨١٣.٣١٩.٥١١	١٠٥.٠٩٦.٠٩٣	٤٧٥.٠٦٩.٤٤٨	٥٨.٤
الشرق الأوسط	٢١٢.٣٣٦.٩٢٤	٣.٢٨٤.٨٠٠	٦٣.٢٤٠.٩٤٦	٢٩.٨
أمريكا الشمالية	٣٤٤.١٢٤.٤٥٠	١٠٨.٠٩٦.٨٠٠	٣٦٦.٢٢٤.٥٠٠	٧٧.٤
أمريكا اللاتينية-الكاريبي	٥٩٢.٥٥٦.٩٧٢	١٨.٠٦٨.٩١٩	٢٠٤.٦٨٩.٨٣٦	٣٤.٥
أستراليا	٢٤.٧٠٠.٢٠١	٧.٦٣٠.٤٨٠	٢١.٢٦٣.٩٩٠	٦١.٣
المجموع	٦.٨٤٥.٦٠٩.٩٦٠	٣٦٠.٩٨٥.٤٩٢	١.٩٦٦.٥١٤.٨١٦	

(*) Internet World Stats: Internet Usage Statistics, The Internet Big Picture, World Internet Users and Population

Stats. <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>

الثاني على مستوى الشهوات، وبما يفرق الأمة في المذات، ويصرفها عن تحقيق مراد الله في الأرض.

والإعلام بكافة وسائله وتقنياته يُعد ميداناً خصباً لإدارة هذه الحرب القيمية، وقد زادت أهمية وتأثير وسائل الإعلام بعد ثورات التقنيات والأقمار الصناعية والإنترنت، ونجاح الوسيلة الإعلامية في كسر كافة الحواجز، وبالتالي يزداد تأثير الوسيلة الإعلامية في تشكيل وعي الشعوب وتوجيهها صوب قيم بعينها.

ويكفي للتدليل على جدية هذه الحرب من قبل الغرب ما كشفت عنه مؤسسة راند القريبة من دائرة صنع القرار الأمريكي من أن الميزانية السنوية التي ترصدها الولايات المتحدة الأمريكية لقناة الحرة الأمريكية والناطقة باللغة العربية هي ٦٧١, ٩ مليون دولار إضافة إلى ٥٠ مليون دولار أخرى كاحتياطي للأزمات^(١). وعلى ذات الدرب يأتي الدعم المالي والمعنوي للإعلام التغريبي في العالم العربي.

وعلى ذلك؛ فإننا أمام إشكالات عدة تواجهها الأمة الإسلامية ومنظومة القيم الإسلامية فيها على مستوى

الميدان الإعلامي؛ حيث المادة الإعلامية التغرية متفسخة، والمستثمر الإعلامي الغربي هدفه ربحي؛ حيث يدفع كل يوم بعشرات المنتجات الإعلامية الانحلالية، ومتغربون عندنا يسيرون على درب الغرب في الاتجاهين سواء بالتقليد الانحلالي أو الاستثمار الإعلامي الخبيث.

(١) د. باسم خفاجي: استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، السنة الأولى، العدد رقم ٤، مايو ٢٠٠٧م، ص ٢٦.

صناعة السينما الأمريكية:

يوضح تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية عن صناعة السينما في أمريكا أن أكثر من ٥٠٪ من إيرادات هوليوود على شبكات التذاكر تأتي عادة من مبيعات التذاكر خارج الولايات المتحدة. وكثيراً ما تكون الإيرادات الإجمالية الأجنبية أكثر من ٧٠٪ في حالة الأفلام الضخمة.

كما كشف التقرير عن أن الإيرادات الإجمالية لشبكات تذاكر بلغت ١٦,٩٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١م جاء نصفها تقريباً، أي ٨,٤١ مليار دولار من دور السينما داخل الولايات المتحدة، والباقي من دور السينما الأجنبية. بينما بلغت في عام ٢٠٠٦م حوالي ٢٥,٨٢ مليار دولار ثلثها تقريباً من داخل الولايات المتحدة والباقي من الخارج. وتعقيماً على هذه الأرقام يقول تقرير الخارجية الأمريكية:

«وهذا يعني أن الحركات المضحكة للأشخاص المغفلين، وحبكات القصص الغبية، والتفجيرات الضخمة، التي تشكل في أعين المنتقدين الأجانب أسوأ الصادرات من الأفلام الأمريكية، تتجم عن استجابة هوليوود لجمهور عالمي وليس لجمهور محلي»^(٢).

٢- أثر الإعلام الغربي والمتغرب على منظومة القيم في المجتمعات الإسلامية في إطار حروب الثقافات والهويات وصراع الحضارات:

يلمس كل حلیم حجم المآسي التي يتسبب فيها الإعلام الغربي والإعلام المتغرب في العالم الإسلامي، جراء المسلسلات والأفلام الساقطة، والبرامج الشبابية

(٢) توماس دوهرتي: ما الذي يجعل الأفلام الأمريكية أمريكية؟، تقرير صناعة السينما في الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٧م.

الموقع الإلكتروني للمكتب: <http://www.america.gov/ar/>

وتبلغ نسبة زوار المواقع الإباحية من مستخدمي الإنترنت ٤٢,٧٪ من إجمالي زوار الشبكة. بينما تبلغ نسبة تحميل المواد الإباحية عبر الإنترنت ٣٥٪ من إجمالي المواد المحملة، أما عدد المواقع الإباحية التي تحتوي على مواد إباحية لأطفال فتبلغ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ موقع.

كما يبلغ عدد مرات البحث عن المواقع الإباحية بمحركات البحث ٦٨ مليون طلب يوميًا؛ وعدد الرسائل الإلكترونية الإباحية ٢,٥ مليار رسالة يوميًا.

يوضح تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية عن صناعة السينما في أمريكا أن أكثر من ٥٠٪ من إيرادات هوليوود على شبكات التذاكر تأتي عادة من مبيعات التذاكر خارج الولايات المتحدة. وكثيراً ما تكون الإيرادات الإجمالية الأجنبية أكثر من ٧٠٪ في حالة الأفلام الضخمة.

كما توضح الإحصائيات أن ٨٩٪ من زوار غرف الدردشة يخوضون في موضوعات جنسية. وأن ٢٠٪ من زوار الإنترنت اعترفوا بدخولهم إلى المواقع الإباحية أثناء وقت العمل.

وعلى ذلك يفوق الدخل السنوي لصناعة الإباحية عبر الإنترنت ١٢ مليار دولار أمريكي.

وعلى مستوى الأطفال والإنترنت الانحلالي؛ توضّح الإحصائيات أن متوسط عمر الأطفال الذين يتعرضون للمواد الإباحية لأول مرة على الإنترنت يبلغ ١١ عاماً.

ومتوسط عمر الأطفال الأكثر اعتياداً على الدخول إلى تلك المواقع الانحلالية من سن ١٥ إلى سن ١٧. وأن ما يقرب من ٢٦ شخصية كارتونية محببة إلى الأطفال تُستغل لاصطيادهم إلى المواقع الجنسية.

وعلى ذلك يبلغ الربح السنوي التقديري لاستغلال الأطفال جنسياً عبر الإنترنت ٣ مليارات دولار أمريكي.^(١)

(١) تقرير نشرته جريدة القبس الكويتية عن المواقع الإباحية على الإنترنت:

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=339286>

خفية عن أسرهم.^(٢)

في الوقت نفسه أظهر بحث بعنوان «الهوية العربية كما تعكسها أغاني الفيديو كليب وانعكاساتها على قيم الشباب»، أنه بتحليل ٣٦٤ أغنية بثتها بعض القنوات العربية والرسمية بلغت نسبة اللقطات المثيرة ٧٧٪، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن عينة الأغاني تعكس البيئة الغربية بنسبة ٧٠٪، والبيئة العربية بنسبة ٣٠٪. وبلغت نسبة الرسائل بين الجنسين على قناة روتانا ٧٦٪، وغلبت القيم السلبية على القيم الواردة في الأغاني بنسبة ٨٥٪، منها نسبة ٣٣٪ لقيم الخيانة، و٢٥٪ للغدر، و٢٢٪ للتجاهل وعدم التقدير، و٥٪ للكراهية.^(٣)

وكشف الدكتور محمد مراد عبد الله مدير مركز دعم اتخاذ القرار في شرطة دبي، عن وجود أكثر من ٣٠ محطة فضائية غنائية تبث ما يقارب ١٥ مليون رسالة يوميًا، وأن متوسط عدد المكالمات والرسائل النصية لقصيرة «إس إم إس» التي تلقاها المحطة الواحدة يبلغ ٣٣ ألف مكالمات ورسالة في الساعة الواحدة، وإن المحطة تحقق دخلاً يزيد عن ٢٠ مليون درهم شهريًا.^(٤)

انعكاسات الإعلام الغربي والمتغرب على أطفال الأمة:

يعد تشكيل وعي أطفال المسلمين وفق قيم تغريبية معينة هدفًا مباشرًا لوسائل الإعلام الغربية والتغريبية،

(٢) الدكتور حسن علي، استخدامات الشباب الجامعي للقنوات الفضائية، أبحاث مؤتمر الإعلام المعاصر والهوية الوطنية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

(٣) الدكتور أشرف جلال، الهوية العربية كما تعكسها أغاني الفيديو كليب، وانعكاساتها على قيم الشباب، أبحاث مؤتمر الإعلام المعاصر والهوية الوطنية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.

(٤) الدكتور محمد مراد عبد الله مدير مركز دعم اتخاذ القرار في شرطة دبي: على هامش الحملة الرابعة لجمعية توعية ورعاية الأحداث في دولة الإمارات للتصدي للقنوات الفضائية الهابطة، الموقع الإلكتروني لجمعية توعية ورعاية الأحداث في دولة الإمارات:

المختلطة والفارغة، والأغاني والكليبات المقززة، والمقالات والحوارات والصور بالصحف والمجلات الفارغة والفاضحة، والمواقع الإلكترونية الانحلالية، والبرامج والإذاعات الشبابية المتغربة، فكل حلیم وكل متمسك بالقيم الإسلامية يحمل الإعلام المنفلت مسؤولية تفشي العديد من الأمراض المجتمعية من قبيل الدياثة، العري، الزنا، الشذوذ، الاغتصاب، الخيانة، الإدمان، الكذب، السرقة، السخرية من الغير، عدم توقير الكبار، التمرد على الوالدين، التمرد على الأرزاق، ثم التمرد على كافة الأحكام الشرعية، وغير ذلك من الأمراض الاجتماعية المهلكة التي تستوجب غضب الله سبحانه وتعالى.

وهناك عدة مؤشرات من خلالها يمكن معرفة حجم هذا الزخم الإعلامي المنفلت، فعلى سبيل المثال بتحليلنا لمحتوى قنوات القمر الصناعي النابلسات تبين وجود ٨٨ قناة للأغاني، و٦٠ قناة للأفلام والمسلسلات، فضلاً عن ٥٠ قناة رياضية، والأعداد تزداد يوماً بعد يوم، وهذه القنوات وخاصة قنوات الأغاني والأفلام تجذب قطاعاً عريضاً من المشاهدين العرب، وتتنافس فيما بينها على تقديم أحدث ما يتم إنتاجه من أفلام وكليبات، وتحرص على ترويج هذه المنتجات بمساحات ممتدة من المقتطفات الانحلالية.

كما كشف مؤتمر عقده كلية الإعلام جامعة القاهرة^(١) عن وجود علاقة كبيرة بين أغاني الفيديو كليب ومحاولات العولمة التي ترّوج لنمط الحياة الغربية بشكل متعمد، وأظهر المؤتمر ارتفاع معدلات مشاهدة الشباب لأغاني الفيديو كليب؛ حيث كشفت إحدى الدراسات المقدمة للمؤتمر أن ١٠٠٪ من الشباب الذين شملتهم عينة الدراسة يشاهدون مطربات مشهورات بالتعري، في الوقت الذي كشفت فيه الدراسة عن أن ٤٠٪ ممن شملتهم العينة يتابعون أغاني الفيديو كليب

(١) مؤتمر «الإعلام المعاصر والهوية الوطنية»: مؤتمر نظمه كلية الإعلام جامعة القاهرة في الفترة من ٤-٦ مايو ٢٠٠٤م.

وذلك بتكثيف مشاهد الإعجاب بين الفتى والفتاة، وضرورة أن يكون للبننت صديق تحبه ويعجبها، وجميعها علاقات تعرضها القناة في أحيان كثيرة مصحوبة بقبلات وأحضان وتجريد من معظم الملابس- إحاطة الطفل بمناخ انحلالي مثل الرقص الخليع، القبلات، شرب الخمر، لعب القمار، الكذب، القتل، السرقة، واحتراف المكائد، وكلها أخلاقيات فاسدة يخشى من ورائها فساد أخلاق الطفل المتلقي لتلك المحتويات- ترسيخ الكذب، التزييف، الغدر، الخيانة، الانتقام، السخرية من الآخرين، وغير ذلك من الصفات غير الشرعية وذلك وفقاً لما تقدمه سيناريوهات مواد الأطفال الإعلامية من محتويات تعزز تلك الصفات، وأبرز مثال على ذلك كرتون « توم وجيري » القائم في مجمله على السخرية والانتقام والكيد للآخرين.

انعكاسات الإعلام الغربي والمتغرب على شباب الأمة:

وسائل الإعلام ساهمت مساهمة فعالة في إثارة غرائز الشباب عن طريق المواقع الإلكترونية الانحلالية، الأفلام، المسلسلات، الأغاني المصورة، الصور الخليعة والماجنة، وعن طريق القصص الغرامية، وهي أمور تدفع أحياناً بعض الشباب للبحث عن منافذ، وجميعها منافذ تصبّ في دوائر محرمة تغيب معها كافة الاعتبارات القيمة في المجتمع الإسلامي. ولعل الخطورة ندرتها من إحدى الدراسات المقدمة لكلية الملك فهد الأمنية؛ حيث كشفت الدراسة التي حللت محتوى الهواتف المحمولة التي ضبطتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أنه من بين ١٤٧٠ ملفاً بذاكرة الهواتف المحمولة كان هناك ٧٠٪ منها عبارة عن ملفات إباحية، كما كشفت الدراسة عن أن ٨٨٪ من البنات في عينة الدراسة يقلن: «إنهن ضحية للتحرش باستخدام البلوتوث»^(١).

(٢) الدكتور عبد الله بن محمد الرشيد: الاحتساب على جرائم تقنية البلوتوث، ندوة المجتمع والأمن الجرائم الإلكترونية: الملامح والأبعاد، كلية الملك فهد الأمنية، الدورة الخامسة، الرياض، ١٤٢٧هـ.

ويُعد ذلك استثماراً لجلوس الطفل فترة طويلة أمام الوسيلة الإعلامية، سواء كانت تلفزيوناً أو إنترنت^(١) لمشاهدة قنوات ومواقع الأطفال الإلكترونية بما تحويه من مواد إعلامية مسلية للطفل.

والخطورة تكمن في أن معظم قنوات الأطفال العربية تعيد عرض منتجات الأطفال الإعلامية الغربية من كرتون، مسلسلات، أغان، مسابقات، ألعاب سحرية، وبرامج أطفال إرشادية، سواء كانت علمية أو تربوية غربية، بدون التحفظ على ما بها من تجاوزات أخلاقية وعقدية، وهذه القنوات تقوم بعملية الدبلجة إلى العربية، وفي أحيان كثيرة يتم عرض المنتج الإعلامي كما هو وبلغته الأصلية.

كما أن هناك قنوات أطفال عربية أخرى تحاول تقديم مواد إعلامية من إنتاجها، لكن إشكالياتها تكمن في أن العقول الصائغة لهذه المواد والمشرقة على عملية إعدادها؛ إما أنها غربية تمت الاستعانة بها كخبرة غربية جاهزة، وبالتالي تخرج المواد الإعلامية بصياغة وروح غربية، أو عقول شرقية، ولكنها تتحرك بمنطلقات علمانية متغربة فتجرد المنتج الإعلامي من أية هوية إسلامية.

والخطورة في ذلك -فضلاً عن المخاطر العقدية- أن هذه المواد الإعلامية الغربية والمتغربة تقوم بنقل الثقافة الغربية بكل ما تحويه من انحلال وفساد عقدي، بصورة تليفزيونية تبهر الطفل المتلقي، وهذه أمور من شأنها تكريس ثقافة الاختلاط بين الفتى والفتاة في وجدان الطفل- نشر ثقافة العري بين الأطفال، خاصة وأن هناك كمية كبيرة من مشاهد الأفلام الكارتونية في قنوات الأطفال تكون البطالات فيها شبه عاريات- إشاعة الفاحشة بين الأطفال،

(١) إذا كان متوسط قضاء الطفل أمام التلفزيون والإنترنت يومياً أربع ساعات، فإن عدد الساعات في الشهر سيكون ١٢٠ ساعة، وفي السنة ١٤٤٠ ساعة، أي شهرين في العام بالتمام والكمال يتلقى الطفل فيهما جملة من الموجهات التربوية المباشرة عبر التلفزيون والإنترنت، بمعنى أنه بعد مرور عشر سنوات من عمر الطفل سيكون قد قضى ما متوسطه عشرون شهراً أمام محتويات قنوات الأطفال، أي ما يقارب العامين.

كما ساهمت أفلام العصابات والإجرام في أكثر من ٧٠ مليون اتصال^(١).

انحرف الكثير من المراهقين، وتدريبهم على اقتراف الجريمة، وكل ذلك يعمل على خلخلة المنظومة القيمية لشباب الأمة، ومن ثم انسلاخهم عن الضوابط والأحكام الشرعية الضابطة لحركاتهم وسكناتهم في المجتمع الإسلامي؛ الأمر الذي يفقد المجتمع اتزانه.

ساهمت أفلام العصابات والإجرام في انحراف الكثير من المراهقين وتدريبهم على اقتراف الجريمة، وكل ذلك يعمل على خلخلة المنظومة القيمية لشباب الأمة ومن ثم انسلاخهم عن الضوابط والأحكام الشرعية الضابطة لحركاتهم وسكناتهم في المجتمع الإسلامي

انعكاسات الإعلام الغربي والمتغرب على المرأة والأسرة المسلمة:

وسائل الإعلام الغربية والمتغربة، بما تعرضه من أنماط حياة شاذة عن المجتمعات الإسلامية، تُعد من أكثر الوسائل المفسدة لحياة المرأة المسلمة المستترة في المنزل، فهي تحيط المرأة المسلمة بصورة ذهنية عن ملابس المرأة، وآليات تفاعلها مع كافة المحيطين بها، وجميعها آليات مستمدة من نظرة المرأة الغربية للحرية

كما نلاحظ أن هناك تأثيراً فعالاً لما يُعرف بـ«تلفزيون الواقع» Real TV، والتي تزعم أنها تعتمد على الواقعية في التصوير وتسلسل الأحداث، وهي برامج غربية في الأساس، تم تقليدها في منطقتنا العربية مثل برنامج «ستار أكاديمي»، وهو برنامج ترفيهي مهتم باستقطاب روافد شابة جديدة للقطاع الفني؛ حيث يتم اختيار مجموعة من الفتيات والفتيان ويعيشون معاً في مكان واحد، ويراقب الجمهور عبر التلفاز كل حركاتهم وتفاعلاتهم التي تتم في مناخ اختلاطي خالٍ من أية ضوابط عقديّة، ويميل بالكلية إلى تقليد الغرب في عمليات التفاعل بين الشباب.

(١) الموقع الإلكتروني لبرنامج ستار أكاديمي

<http://www.staracademy-lbc.net/vb>

(٢) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى ظاهرة استثمار التقنية الحديثة في نشر الفضيحة الواقعية؛ والهاتكة لستر الأعراض في مختلف المجالات، وخصوصاً للنساء المسلمات، وكثيراً ما تصيب الفضيحة نساءً تواجدن في الفنادق والأعراس أو الحمامات العامة أو غرف تبديل الملابس بالتاجر أو ما شابه، وأحياناً في الطرقات؛ ليصورن خلصة وتكون الفضيحة.

فعلى سبيل المثال يوجد بمكان التعايش حمام السباحة، مزود بأربع كاميرات تعمل تحت الماء وذلك لمراقبة تحركات الشباب والفتيات داخل الحمام؛ حيث تشترط إدارة البرنامج شرطاً يطلب من الفتيات المتقدمات للاختبار عدم الاعتراض على ارتداء المايوه أثناء عرض البرنامج على الهواء، ويعتبر المراقبون أن هذه الفقرة تهدف إلى زيادة نسبة مشاهدة البرنامج، ومن ثم زيادة حصيلته عبر الاتصالات التلفزيونية، حتى يصل لأكبر شريحة ممكنة من الشباب العربي، الذي يصوّت على اختيار نجمه المفضل.

وهذه النوعية من البرامج تجتذب قطاعاً عريضاً من شباب الأمة؛ حيث تشير التقارير إلى أن برنامج ستار أكاديمي تلقى في موسم واحد

ويعد أن كان البحث الانحلالي بين المراهقين منصباً على الأفلام والصور الانحلالية، ويتم التعامل مع المشكلة باعتبار أن الإشكالية تكمن في محاربة «التلقي»، وأن هذه المواد مصدرة إلينا كعالم إسلامي ضمن روافد الانحلال الغربي؛ فإذا حاولنا منع «التلقي» نجحنا ولو جزئياً في تضييق الخناق على الأبناء، ليتجاوزوا تلك المرحلة الحرجة بسلا، ويدخلوا مرحلة جديدة مصحوبة بالزواج، لكن الأمر الآن اختلف، فقد صار بنو جلدتسا وأبناء جبرتنا وفي أحيان فلدات أكبادنا هم المصدرون، ويصدرون سلعة واقعية نادرة تنافس التمثيل والفيديو كليب، وهذه الظاهرة تأخذ صوراً وأشكالاً عديدة، وهي كما تطالعنا صفحات المشكلات الاجتماعية والحوادث بالصحف والمواقع الإلكترونية تدور جميعها حول نشر صورة واقعية أو مقطعاً مرئياً لامرأة أو فتاة مسلمة، عفيفة أو فاسقة، صُورت عورتها برغبتها أو خلصة منها في مكان ما. لذا فمحاربة «التلقي» ينبغي أن يكون مصاحباً له محاربة «التصدير»؛ وذلك حتى يتم تحجيم تلك الظاهرة والسيطرة عليها.

وتحرض عليها، وتشوّه صورتها.

والإعلام الإسلامي، سواء كان صحفًا ومجلات أو مواقع إلكترونية، أو قنوات فضائية، وباختلاف مشاربه وتوجهاته الفكرية؛ نجده قد يختلف في عمليات البناء وتشكيل وعي الأمة، إلا أن الغالب على الإعلام الإسلامي هو اتفاهه في عملية المدافعة، ومن ثم رفضه للقيم الغربية الانحلالية، ومحاولة كشف سلبيات الإعلام الغربي والمتغرب، وأثره على بنيان الأمة ومنظومتها القيمية.

لكن التساؤلات المعقدة التي تفرض نفسها الآن هي: هل تعاطي الإعلام الإسلامي مع الاستهداف الغربي والتغريبي لثوابت الأمة وقيمهها يعادل، على الأقل على المستوى الكمي، حجم المكاسب التي يحققها الإعلام الغربي والمتغرب؟

لقد رأينا تفاعلات الأطفال والشباب المسلم مع البرامج التفريلية، والأغاني والأفلام الانحلالية، فهل المقبلون من الأطفال والشباب والنساء على الإعلام الإسلامي يعادل كميًا المقبلين من الطرف الآخر؟

وهل تحذير الإعلام الإسلامي من عواقب التفاعل مع تلك المواد الغربية والتغريبية كافٍ لمدافعة الاستهداف الغربي والمتغرب؟

إن الواقع الإحصائي ابتداءً يحتاج إلى دراسات إحصائية موسعة تعتمد على نسب المشاهدات والتفاعلات، وهذه الدراسات يمكن لمراكز استطلاعات الرأي أن تقوم بها، لكن المؤشرات الملموسة تشير إلى أن حجم التغيب في صفوف الأمة جراء الإعلام الغربي والمتغرب كثيف، وله عوامل كثيرة تدعمه لا يحظى بها الإعلام الإسلامي. والمبشّر في الأمر أنه بنظرة تحليلية سريعة على الإعلام الإسلامي في ذات الميادين التي يكتفّ فيها الإعلام الغربي والمتغرب حضوره نجد أن هناك نسبية في المدافعة والتعاطي، وسنحاول استكشاف تلك النسبية، وذلك عبر الصورة التالية:

المنفلتة، وأن المرأة رئيسة نفسها في كافة تحركاتها وسكناتها، وليس لأحد سلطان عليها حتى ولو كان الدين، كما أن وسائل الإعلام بهذه الصورة تعد من أكثر الوسائل المخيبة للزوجة على زوجها وأسرته، وتجعلها، بما تبته من أنماط وسلوكيات حياة كاذبة، تتمرد على معيشتها مع زوجها ووالديها، ويؤدي ذلك في النهاية لانتشار عقوق الوالدين والانفصال بين الزوجين.

٢- واقع الإعلام الإسلامي من الاستهداف الغربي لقيم الأمة وثوابتها، وكيف تعاطى الإعلام الإسلامي مع ذلك الاستهداف؟

على الرغم من هذا الزخم الإعلامي الغربي والمتغرب بإمكانياته الضخمة وداعميه المؤثرين، مقارنة بإمكانيات الإعلام الإسلامي المتواضعة والصعوبات التي يواجهها، إلا أن الإعلام الإسلامي نجح نسبيًا في وضع سُنّة المدافعة على طاولة المنازلة، ومن ثم محاولة إحداث نوع من التوازن الإعلامي قبالة هذا السيل الانحلالي المستهدف لقيم الأمة وثوابتها.

وبغض النظر عن الدراسات الناقدة للإعلام الإسلامي، وتركيزها على ضعف الخبرات الإعلامية وحاجته إلى مزيد من الاحتراف والتخصصية والتمكن؛ فإن صدى الإعلام الإسلامي، سواء كان مقروءًا أو مسموعًا أو مرئيًا، ملموسٌ في صفوف المسلمين، وذلك بعودة مظاهر عديدة للتدين كانت قليلة نسبيًا في العقود المنصرمة على مستوى العامة، فالمساجد صارت أكثر امتلاءً، والنساء صرن أكثر احتشامًا والتزامًا بالزي الشرعي، وتفاعلات الجمهور مع الإعلام الإسلامي بالاتصالات والتساؤلات واستطلاعات الرأي تعبر عن إقبال فئات مغيبّة من المجتمع على الدين الإسلامي وعلماء الإسلام.

وأحسب أن هذه الأمور قد أزعجت التيارات العلمانية في المجتمعات الإسلامية كثيرًا، فصارت تمارس ضغوطها كي تغلق المنابر الإعلامية الإسلامية،

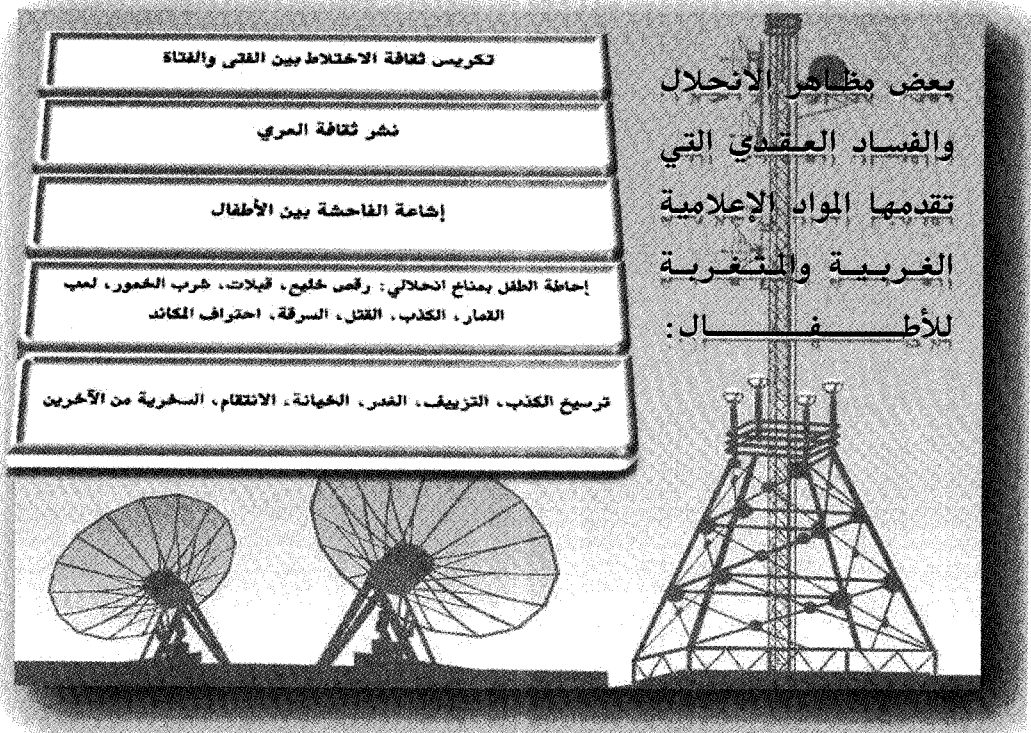
أولاً.. على مستوى الأطفال:

غنائية، قد يكون بها نوع من المكونات التربوية المناهضة للمكونات التربوية الهادمة الموجودة في الطرف الغربي والتغريبي الآخر، لكنها تركز معظم الوقت الإعلامي لثقافة الغناء والمرح، وهذا لا ينشئ جيلاً متزناً يحمل همّ الأمة الإسلامية، خاصة وأن هناك قطاعاً عريضاً من الأطفال منجذب إلى هذا النوع من الإعلام المحافظ، ويحفظ أغانيه عن ظهر قلب، وأحسب أن هذه المنابر الإعلامية لو تعاقدت مع مجموعة من العلماء والمستشارين التربويين ذوي الانطلاقات العقدية المنضبطة، لخرجت ببرامج ومواد إعلامية للأطفال ستثري كثيراً وتؤثر في التشكيل الصحيح لوعي أطفال الأمة الإسلامية.

٢- منابر إعلامية للأطفال ذات توجهات إسلامية سُنّية، لها أهداف تربوية ملموسة للمتابع، وإن كان ينقصها التنوع والحنكة الإعلامية والتربوية في إنتاج مواد الأطفال، ويأخذ عليها البعض أن القطاع التليفزيوني منها مشقّر، ويحتاج إلى اشتراكات مالية شهرية في وقت تبث فيه باقي قنوات الأطفال مجاناً.

يُعد ميدان الأطفال من أكثر الميادين التي يشكّل الإعلام الإسلامي فيها حضوراً متميزاً، ربما لأن توفير البديل الشرعي من كارتون وبرامج أطفال لا يحتاج إلى إمكانيات ضخمة، أو مصحوب بمحاذير شرعية، مثل الدراما وبرامج الشباب التفاعلية، علاوة على تشجيع الأسر لانتقاء مواد إعلامية هادفة لأبنائهم الخاضعين للرقابة النسبية، بخلاف المراهقين والشباب، وبالعوم فإن هناك قائمة طويلة من شركات إنتاج المواد الإعلامية للأطفال وقنوات الأطفال، ومجلات وقصص الأطفال، والتي تتحرك جميعها بالصبغة الإسلامية، ولكن هذا القطاع يُلاحظ عليه ملاحظتان جوهريتان، وهما:

١- هناك منابر إعلامية للأطفال ذات منطلقات يمكن أن يطلق عليها محافظة، ويمكن أيضاً وصف أصحابها بأنهم من ذوي النوايا الطيبة نحسبهم كذلك، لكن الإشكالية تكمن في أن غالب ما يقومون بعرضه عبارة عن أغانٍ إيقاعية وأناشيد وحفلات



التغريبي والعكس، وليس أيضاً بذات الدرجة المؤثرة الملموسة في ميدان الأطفال.

ثالثاً .. على مستوى المرأة المسلمة:

أكثر ما يجذب المرأة في الإعلام الغربي والمتغرب هو الدراما، سواء مسلسلات أو أفلام، والإعلام الإسلامي في غالبه له موقف شرعي حازم في قضايا التمثيل، ومن ثم فإن مدافعة الإعلام الإسلامي في هذا الميدان مقتصرة على التحذير من المخالفات الشرعية، مع محاولة جذب أكبر قدر ممكن من النساء إلى نور الدين والالتزام الشرعي.

فميزان الجماهيرية هنا يميل أكثر لصالح الإعلام الغربي والمتغرب بسبب الدراما المتمثلة في المسلسلات والأفلام، وهنا تفرض إشكالية الدراما بين الإعلام الغربي والإعلام الإسلامي نفسها على طاولة البحث الشرعي والضبط الفقهي للمسألة الدرامية، ومدى القبول الشرعي، والحدود والسقف الشرعي لولوج الإعلام الإسلامي في الدراما.

التوصيات والمقترحات

٤- كيف يمكن للأمة الإسلامية الحفاظ على هويتها
إزاء سيل السماوات المفتوحة وعصر المعلومات؟

١- ينبغي أولاً الوقوف على حجم الأزمة الإعلامية الانحلالية، وذلك بمحاولة إجراء دراسة إحصائية موسعة، ترسم من خلالها خريطة ممتدة للإعلام الانحلالي المؤثر في صفوف الأمة الإسلامية، ومن خلال هذه الخريطة يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في هذا الإعلام، ومن ثم تحديد أنسب الآليات التي بها يتم تحجيم نفوذ هذا الإعلام.

٢- دعم المؤسسات التقنية الرسمية الساعية

لكن بالعموم فإن حضور الإعلام الإسلامي في ميدان الأطفال ممتد ومؤثر، ويعد مدافعاً قوياً لما يقدمه الإعلام المنفلت، وهذه نقطة قوة لدى الإعلام الإسلامي ينبغي رعايتها والاهتمام بها؛ فيميل الميزان فيها لصالح الإعلام الإسلامي بصورة متقدمة.

ثانياً.. على مستوى الشباب:

هناك إشكالية مهمة في موضوع الشباب، وهي خطورة المرحلة العمرية التي يمرون بها، وتحررهم النسبي من الرقابة الأسرية، ودندنة الإعلام الانحلالي بكثافة على الوتر الجسدي الذي يؤرق هذه المرحلة العمرية، مع سهولة وصول الشاب لغاياته، سواء من خلال الإنترنت أو الفضائيات، وهنا الإعلام الإسلامي يحاول التواجد على عدة أصعدة منها:

١- تحذير الشباب من مخاطر التعاطي مع الإعلام الانحلالي، لكن الإشكالية تكمن في كيفية وصول هذا الخطاب الإعلامي للشباب المنجرف نحو الإعلام الآخر، ولا يكاد يشاهد أو يتابع الإعلام الإسلامي.

٢- تحذير أولياء الأمور من مغبة، ومخاطر الإعلام الانحلالي على الأبناء، ودفعهم لتفعيل الرقابة عليهم من أجل تعسير سبل الوصول إلى مصادر الإعلام الانحلالي، أو المشاركة في فعالياته، مع مطالبتهم بتيسير سبل الزواج للأبناء.

٣- محاولة تقديم بعض المواد الإعلامية التي تجتذب الشباب، ويتفاعلون معها التفاعل الإيجابي، مثل برامج ضع بصمتك أو الطريق إلى مكة، أو فعاليات مهرجانات الصيف، وهكذا.

لكن الملموس أن درجة تعاطي الإعلام الإسلامي مع ميدان الشباب ليس بذات الدرجة الكمية المكثفة التي نلاحظها في عمليات التفاعل بين الشباب والإعلام

صدي كبير على الساحة الإعلامية.

٨- هناك دعاة وفقهم الله إلى دعوة بعض أهل الفن ونجوم الإعلام التغريبي، ومنهم من تاب وترك هذه المهنة بالكلية، وأحسب أن تكثيف الدعوة في هذا القطاع وبصفة خاصة مع من يتمتع بجماهيرية شبابية عالية قد يحدث بإذن الله تحولاً في مسار كثير من الشباب، فضلاً عن توقف رافد من روافد التغريب في هذا القطاع.

٩- يُقترح إنشاء منظمة غير حكومية يكون هدفها مدافعة الإعلام الهابط والهادم لقيم الأمة، وهذه المنظمة يمكنها تحقيق كثير من المقترحات السابقة، سواء بكشف حجم المعركة، أو مناصحة أولي الأمر والمسؤولين، أو برفع قضايا في حالات محددة، وعلى كل؛ فإن وجود هذه المنظمة على الساحة الإسلامية من شأنه جعل القضية حية على الساحة الإسلامية، ومن ثم يتحقق العديد من المكاسب بإذن الله.

١٠- ينبغي الوضع في الحسبان أن هناك شقاً كبيراً من معركة القيم عبر الإعلام، له أهداف تجارية تسعى إلى امتصاص أموال المسلمين من خلال التفاعل مع مواد إعلامية تعتمد على الإثارة والعري، وأغلب هذا التفاعل الربحي يأتي من خلال الاتصالات والرسائل النصية بالقنوات، لذلك فإن التركيز على تحجيم تلك الاتصالات من شأنه إحداث ارتباك في أوراق الإعلام المتغرب، فعلى سبيل المثال برامج تليفزيون الواقع، والتي وصل حجم الاتصال بها لأكثر من ٧٠ مليون اتصال في موسم واحد كما بينا من قبل، لو تم إقناع وزارات الاتصالات بإلزام شركات الاتصالات بقطع الاتصالات عن هذه البرامج، ولو في دولة عربية واحدة، لعدلت القنوات من سياستها في مثل هذه البرامج.

وبالعموم فإنني أوصي في هذا الشأن بعقد ورشة عمل تضم خبراء اقتصاد متدينين لتحديد أنسب الآليات لمواجهة هذه الإشكالية.

لحجب المنابر الإعلامية الانحلالية، وتسييل الضوء إعلامياً على مجهوداتها داخل المجتمعات المطبقة لهذه النظم، مع الترغيب في تعميمها في كافة الدول العربية والإسلامية.

٣- فتح قنوات اتصال مباشرة مع المسؤولين عن الأقمار الصناعية والاتصالات الإلكترونية داخل الدول الإسلامية، وإطلاعهم مباشرة على الحجم الكلي للمفاسد في الوسائل الإعلامية، ودفعهم بالمبررات المنطقية، والشواهد والإحصاءات الموثقة إلى اتخاذ موقف رسمي حازم من هذه الوسائل التغريبية.

٤- تكثيف مخاطبة أولي الأمر من قبل العلماء الثقات بمخاطر ومفاسد الإعلام الغربي والتغريبي على الأمة وقيمها وثوابتها، ومحاولة ترغيبهم في اتخاذ قرارات صارمة حيال هذا الإعلام.

٥- هناك أحكام قضائية صدرت ضد وزارات الاتصالات في بعض البلدان العربية تلزمها بحجب المواقع الإلكترونية الانحلالية، فيمكن تفعيل هذه الأحكام، ووضعها على طاولة التداول الإعلامي، كما يمكن رفع قضايا مماثلة، على القنوات الفضائية التي تعرض برامج ومواد إعلامية فيها خطورة على القيم الإسلامية.

٦- عمل أرشفة لكل منبر إعلامي يقدم مواد إعلامية تؤثر على قيم الأمة وثوابتها، بحيث تكون بمثابة قاعدة معلوماتية للعلماء، والقانونيين الساعين لغلق هذه المنابر، سواء بمناصحة المسؤولين، أو برفع قضايا على الجهات الحاضنة لهذه المنابر الإعلامية.

٧- محاولة فتح قنوات اتصال مع أصحاب القنوات الفضائية والمنابر الإعلامية الهادمة، وذلك بدعوتهم بالحسنى لتعديل مسار منابريهم الإعلامية، فتغيير المنكر من جهة المصدر أخف وطأة، وأكثر تركيزاً من تغييره من ناحية المستقبل، وهناك تجارب مع قنوات فضائية كانت في بدايتها غنائية وهزلية، ثم تحولت إلى إسلامية، ولها الآن

المواد على كافة المنابر الإعلامية الإسلامية بتكلفة أقل من إنتاج المنبر الإعلامي للمواد الإعلامية.

١٥- الإعلام الإسلامي وفي ظل التنافس والتدافع الإعلامي قبالة الإعلام المتغرب بحاجة إلى تسويق جيد، خاصة في مجال الفضائيات الإسلامية، وذلك من أجل تحقيق أعلى نسبة مشاهدة، ويمكن أن تتم العملية التسويقية هذه من خلال إنشاء شركات إسلامية للتسويق الإعلامي، أو التعاقد مع القائم منها- الدعاية المكثفة من خلال المواقع الإلكترونية للقنوات - البث المباشر للقنوات على الإنترنت- الترويج للفضائيات ومحتوياتها في المواقع الإلكترونية

الكبرى- الإعلانات في الصحف والمجلات.

١٦- تواجه الإعلام الإسلامي إشكالية الجماهيرية والحضور الميداني، والذي يتميز في الإعلام المتغرب بصورة لافتة، فنجد مثلاً برنامجاً اجتماعياً في إحدى القنوات التغريبية

يحقق جماهيرية عالية بتواجهه في أوساط الجماهير، وحمله لهمومهم، والسعي لحل مشكلاتهم، وفي ذات الحلقة يستضيف مقدم البرنامج أحد نجوم الفن ويتعرض لسيرته الشخصية كفخر وقدوة للجماهير ينبغي الاقتداء بها، وهي شخصية تمتلئ الشاشة بمشاهد البذاءة له.

وفي هذا الصدد يجد الإعلام الإسلامي نفسه مطالباً بالإجابة عن تساؤلات من قبيل أين يقع الجمهور من الفضائيات الإسلامية؟ وما هي ردود أفعاله عليها وملاحظاته وطموحاته منها؟ وهل هناك آلية فنية في مدينة الإنتاج تسمح بقياس أعداد المترددين على البرامج المتنوعة؟ وإن كان فما هي الخريطة الإحصائية لاستجابات الجماهير؟

والهدف من كل ذلك هو تفعيل البرامج الجماهيرية

١١- بالنسبة لبرامج تليفزيون الواقع التغريبية، والتي تجتذب قطاعاً عريضاً من شباب المسلمين، فإن لها سقطات مدوية في الآونة الأخيرة تمثلت في الكشف عن وجود كاميرات سرية تراقب الفتيات المشاركات في هذه البرامج، وهن يغيّرن ملابسهن، وكذلك وهن في دورات المياه، وأحسب أن تعظيم هذه السقطات وتبني الإعلام الإسلامي لإطلاق صيحات نذير لنساء المسلمين على دربها، أمرٌ من شأنه أن يخلخل أداء هذه البرامج ويفقدها شعبيتها.

١٢- في الاتحاد قوة، ولو أن هناك عشرة منابر إعلامية إسلامية خصصت

أسبوعاً مشتركاً لمداخلة العري والبذاءة في الإعلام المتغرب، من الممكن أن يكون في مثل هذه الحملة كثير من النتائج الإيجابية، وفي هذا الصدد أيضاً يُقترح إنشاء اتحاد للقنوات الإسلامية، ووضع إطار تنسيقي تكاملي يمنع تكرار المواد الإعلامية، مع وضع

خريطة هيكلية إعلامية تضع في حساباتها مدافعة الإعلام المستهدف لقيم الأمة، وذلك بصورة تحقق الفاعلية والتركيز في المواجهة والمدافعة.

١٣- الإعلام الغربي والتغربي يهتم كثيراً بإعداد كوادره، وهذه جزئية ضعيفة نسبياً في الإعلام الإسلامي، لذا فإنه يُقترح استحداث معهد تدريبي لإعداد وتدريب الكوادر الإعلامية العاملة في ميدان الإعلام الإسلامي، ويمكن الاستعانة بالخبراء والعلماء لوضع أدبيات الدورات التدريبية التي من شأنها دعم عملية مدافعة الإعلام الإسلامي للإعلام التغربي على مستوى القيم.

١٤- يُقترح إنشاء شركات مستقلة لإنتاج المواد الإعلامية الإسلامية، بحيث تكون مركزة على عملية مدافعة الإعلام الغربي والمتغرب، وتقديم البدائل برؤية خبراء متخصصين في هذا الشأن، ويتم تسويق هذه

الله بتحسين أطفال اليوم شباب الغد ضد أية مواد إعلامية تغريبية.

١٩- على الآباء دور عظيم في مدافعة الإعلام الغربي والمتغرب، فوجود أجهزة الاستقبال في بيوتهم، سواء كان تليفزيوناً أو كمبيوتر ينبغي أن يكون تحت إشرافهم المباشر، فالغاؤهم للقنوات وحجبهم للمواقع الإلكترونية باستخدام البرامج الخاصة بالحجب، مع وضع الأجهزة في أماكن مكشوفة داخل المنزل سيخفف كثيراً من وطأة تواجد الإعلام البذيء في المنزل، لكن سياسة المنع هذه ينبغي أن تسيير بالتوازي مع التحصين التربوي للأبناء ضد الإعلام الغربي والمتغرب، والتحصين الجسدي للأبناء، بتيسير الزواج، وتفصيل الزواج المبكر والوعد به في صفوف الأبناء.

٢٠- هناك ظاهرة مهمة تم المرور عليها سريعاً أثناء الدراسة، وهي متعلقة «بتصدير» شباب الأمة لمواد إعلامية تعتمد على الفضيحة، ووضعها على المواقع الإلكترونية، ليستثمرها الخبيثاء شر استخدام، وهذه الظاهرة ينبغي أن تحظى إعلامياً من قبل الإعلام الإسلامي بمزيد من الاهتمام؛ لأن مدافعة «تصدير الانحلال» وترويجه من قبل أبناء الأمة لا يقل أهمية عن مدافعة «تصدير الانحلال» من قبل أعداء الأمة.

وتحسين مسار المرفوض جماهيرياً، مع وضع آليات للتعرف على آراء الجماهير في القنوات، ومن ثم الاقتراب أكثر من الجمهور الذي يفتسه الإعلام الغربي والمتغرب قيمياً بصورة موحشة.

١٧- على مستوى معركة القيم بين الإعلام الغربي والمتغرب من جهة والإعلام الإسلامي من جهة أخرى تطراً على الساحة إشكالية شديدة التعقيد، وهي إشكالية الدراما، والتي تجتذب قطاعاً عريضاً من المشاهدين، وتأثير هذه الدراما، وما تحويه من هدم للقيم، ملموس في صفوف المجتمع، والتعقيد في هذه الإشكالية يتطلب حسمه من خلال الضبط الشرعي للمسألة، ومدى إمكانية إنتاج دراما إسلامية متميزة على غرار فيلم عمر المختار، ولكن هذه المسألة المعقدة تحتاج إلى ضبطها شرعاً من قبل علماء الشريعة الثقات.

١٨- تبين من الدراسة تميز الإعلام الإسلامي في قطاع الأطفال، وسحبه للبساط بصورة لافتة من الإعلام الغربي والتغريب في هذا الميدان، لذا فإن تركيز اهتمام الإعلام الإسلامي في قطاع الأطفال، واستحداث شركات متعددة تخضع للإشراف الشرعي والتربوي من قبل علماء الأمة الثقات، سيسمح بإذن

معلومات إضافية

نماذج لسلبيات أفلام الكرتون وخطورتها على الأطفال:

خطورة أفلام الرسوم المتحركة وسلبياتها على الأطفال كثيرة، ويمكن أن نذكر أهمها:

١- تقليد الطفل لما يراه أمامه: صورة وفكرة وصوتاً، وكثير من المسلسلات يشتمل على أفكار خطيرة سلبية لا تلائم بيئتنا العربية، مثل مسلسل (توم سوير) الذي يقوي في ذهن الطفل بعض القيم والأفكار الخاطئة، ولعل أخطرهما أن (هاك) البطل الثاني يقوي في نفس البطل الأول (توم) كره المدرسة، ويحبب إليه فكرة الهروب منها، ولذلك يبتدع بعض المواقف السيئة مع المدرسين فيها والقائمين عليها، والأخطر من ذلك أنه يحرض على الهروب من المنزل، واللجوء إلى الغابة على الطريقة الأمريكية التي تحرض على فك الروابط بين الأسرة، وإعلاء مفهوم (الاستقلالية).

- وقد تشتمل بعض الأعمال الكرتونية على أفكار من نوع آخر، فبعضها يدور حول الفضاء، والقتال الدائر فيه، والخيال العلمي، وحب الطبيعة.. وبعضها الآخر يعرض للأطفال قصصاً اجتماعية فيها حب وغرام وإثارة للغرائز في سن مبكرة، كما هي الحال في مسلسل (توم وجيري)؛ حيث نرى القطة على أعلى مستوى من الأناقة، تتزين برموش طويلة، وعيون جذابة جميلة، وكعب عالٍ، تتمايل لتخطف قلب القط.. ثم يركز بعد ذلك على مجموعة من القطط الذكور يقتتلون من أجلها.. كل هذا والأطفال يشاهدون ويتعلمون ويتمثلون.

- وقد نرى في هذه الأفلام قصة بطل نشأ صغيراً، ثم تغلب على ما يواجهه من مصاعب الحياة ومؤامرات الأعداء.. وأعطى من القوى الخارقة ما يجعل الطفل المشاهد يحلم بمثلها، ولا يخفى ما في هذا من آثار سيئة في نفسية الطفل، ومن أهها: العيش في أحلام اليقظة، والاتكالية التي يحاربها التربويون.

٢- على الصعيد الاجتماعي تركز هذه الأفلام في الطفل الغلظة في المشاعر، والبلادة في الأحاسيس، وهذا ينعكس على الأسرة كلها سلبياً، فالأم إذا طلبت من ابنها أمراً وهو يشاهد أفلامه المفضلة؛ تعلم أنه سيتلصق كثيراً في إجابتها إلى طلبها، وكذلك الحال مع الأب أو الإخوة الكبار.

والمشكلة أن هذه الأفلام صارت تربي الطفل على هواها، وقد تسلمت زمام التربية حتى صار دور الوالدين ثانوياً، وبعضها يغالط في التربية فيصور الكذب والخدع والمراوغة ذكاء ومهارة وخفة، ومثال ذلك الفأر الفضائي (سوسان) الذي يتغلب على القط الشرير (ميغالو) عن طريق الخدع والكذب.

وفي مسلسل (مدينة النخيل) يضرب الابن والده، ثم يهجر المنزل لينام عند صديقه أو صديقه (على الطريقة الأمريكية)، ثم يعرض ذلك على أنه سلوك اجتماعي مقبول.. والأشد من ذلك أن الوالد يسترضي ابنه في نهاية الحلقة، ويقدم له ما يريد، ويرضخ لمطالبه!!

٣- ومن آثارها الاجتماعية السلبية أنها تؤد الإهمال واللامبالاة عند الأطفال، مثال ذلك (علاء الدين) في الفيلم الذي أنتجته شركة ديزني، وفيه يصور علاء الدين ابناً لخياط فقير تطلب منه أمه أن يساعدها فيرفض، ويفضل اللعب مع أصدقائه في ساحة الحي، وحين يموت والده لا يبالي بالأمر، فيأتي الساحر ويحتال عليه، ويدعي أنه عمه ويأخذه إلى الكهف ليحضر له المصباح السحري.. وبعد أن يدخل يفاجئه بريق اللآلئ والجواهر فيركع أمامها، ثم يتجه نحوها ليملاً جيوبه، لقد تحول عن مهمته بعد أن بهر منظر الحلبي والذهب، وكأنه قد

خضع إلى سلطة المال الذي أخذ عقله، وملك عليه حواسه.

بعد ذلك يطلب علاء الدين من مراد المصباح أن يطعمه، ويزوجه، ويحضر له المال.. وهذا مما يكرّس العجز والاتكالية عند الطفل حتى تصيبه أحلام اليقظة، فيتخيل أن مراد المصباح سيكتب له واجباته، وسيحفظ عنه دروسه، ويقدم إليه الإجابة في الامتحان.

٤- ومن آثارها الاجتماعية السلبية أنها تجعل الطفل عدوانياً مهياً لمعالجة أمور حياته بعنف وعداء، كما تجعله منحرفاً عن السلوك الإنساني السوي يقول الطبيب ستيفن بانا: «إذا كان السجن هو جامعة الجريمة؛ فإن التلغاف هو المدرسة الإعدادية لانحراف الأحداث..».

وتأتي العدوانية بسبب المعارك والأسلحة المتطورة التي تُستخدم فيها الأقنعة المخيفة.. مما يشيع جوّاً من القتل والدماء والصدام والحرائق والموت الذي يخيف الأطفال، ويروّعهم، ويخلق في أنفسهم عدوانية ورغبة في ممارسة العنف.

٥- ومن آثارها السلبية أنها في كثير من الأحيان تثير في النفس الغرائز البهيمية في وقت مبكر.. وفي إحصاء عن الأفلام التي تُعرض على الأطفال عالمياً، وُجد أن:

- ٦, ٢٩٪ منها يتناول موضوعات جنسية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

- ٤, ٢٧٪ منها يعالج الجريمة والعنف والمعارك والقتال الضاري.

- ١٥, ٠٠٪ منها يدور حول الحب بمعناه الشهبواني العصري المكشوف، ومثال ذلك فيلم (علاء الدين) وفيلم (حورية البحر)؛ حيث تعرض البطلة فيهما شبه عارية تقوم بحركات مختلفة فيها الفنج والدلال والرقص والإثارة الجنسية.

٦- ومن آثارها السلبية أنها تحارب في نفس الطفل الفطرة السليمة؛ إذ تقوم على قطبي الدراما: (الخير والشر)، ومن الأفضل تربوياً أن تكون شخصيات الخير جميلة محبة، وأن تكون شخصيات الشر قبيحة مكروهة؛ لأن الطفل يربط بين الخير والجمال، وبين الشر والقبح، ولكن بطل الخير في كثير من أفلام الرسوم المتحركة مقنع من مثل (سر المقنع - النمر المقنع- الضربة المزدوجة - غريندايزر..) أما بطل الشر فجميل في أفلام ومسلسلات أخرى، وهو قوي صارم ذكي.. وهذا اعتداء على الفطرة السليمة عند الأطفال.

٧- ومن آثارها السلبية أن بعضها يؤثر في مشاعر الأطفال نحو دينهم، ويوجه الطفل إلى التسليم ببعض الأفكار المغلوطة، ففي مقدمة فيلم (علاء الدين) يبدأ الساحر (في النسخة الأجنبية) بالفناء، ويقول: «أتيت من أرض بعيدة (الصحراء العربية) التي يقطعون فيها أذنيك إذا لم يعجبهم وجهك، إنه مجتمع وحشي،..»

وفي الفيلم ذاته يعرض الخليفة العربي بصورة تدعو إلى الضحك، فهو مشغول بجمع الجواهر النفيسة، ومستعد لبيع ابنته وتزويجها برجل شرير مقابل خاتم نادر، ثم هو مشغول بجواربه وطعامه.. وقد رُسم بصورة رجل لا يستطيع القيام إذا جلس؛ لأن بطنه ضخمة إلى درجة تمنعه من القيام.. وهذا كله طعن بتاريخنا العربي، وتسفيه لشخصية الخليفة العربي المسلم في أذهان الأطفال.

وفي الفيلم ذاته يهرب علاء الدين من الشرطة، وفي بضع ثوان، وبطريقة جذابة مثيرة يدخل إلى كثير من

البيوت من خلال النوافذ، ويصطدم بنساء عربيات، وهن يجتهدن في تزيين أنفسهن، ويتسابقن لتقبيل هذا الهارب، ثم يقعن في الخيبة والإخفاق، ثم يتشاجرن بعضهن مع بعض؛ لأن إحداهن لم تحظ بهذا الهارب.. وهذا فيه ما فيه من توجيه الطعنات إلى الأسرة العربية المسلمة المحافظة.

وفي مسلسل أبطال الليزر كانت مساعدة زعيم الأشرار (ليالي) امرأة تستغل جمالها وجاذبيتها وإغراءها في سبيل الشر، وفي إحدى الحلقات يأتي «تاجر أسلحة إرهابي عربي خليجي» ليعقد مع مدير الشركة صفقة، ويجد في استقباله إضافة للمدير السيدة (ليالي) يمدُّ المدير يده ليصافحه فيُعرض عنه العربي، ويتحول إلى المرأة، ويقبل يدها مع إحياءات غرائزية، ويقول: أنا سعيد جداً لأنني قبلت يدك سيدة (ليالي)، ثم يتوجه بالخطاب إلى مدير الشركة، ويقول: دكتور غضبان أنا عربي، ولا أقبَل إلا يد فتاة جميلة مثيرة، أما أنت فقبيح جداً!!

٨- ومن آثارها الفكرية السلبية أن بعضها يمجد اليهود، وينثر الشفقة عليهم، ففي مسلسل (كريستوفر كولومبوس) في النسخة الأصلية يصوّر للأطفال أن الذين عُذبوا في محاكم التفتيش هم اليهود، ويصوّر العرب عملاء للإسبان يتآمرون معهم ضد اليهود.. وهذا تشويه مقصود لحقائق التاريخ.

٩- ومن آثارها السلبية إدمان الأطفال عليها حتى إنهم لا يقدرّون على العيش بدونها.

المصادر:

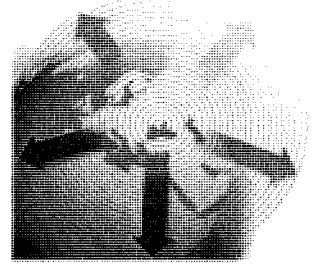
عماد الدين الرشيد، أثر أفلام الكارتون في تربية الطفل، دار "نحو القمة" للطباعة والنشر، سوريا، الطبعة الأولى،.

٢٠٠٧م

د. أحمد نتوف، الغزو الفكري في أفلام الكارتون، دار "نحو القمة" للطباعة والنشر، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

مسارات الحركة النسوية الأوروبية

ومآلاتها الراهنة



رائدة شبيب

باحثة متخصصة في الشؤون الأوروبية

ملخص الدراسة

ليس سهلاً عرض الواقع الراهن للمرأة الأوروبية، والمرأة المسلمة في أوروبا، عرضاً موضوعياً في بحث موجز، دون الخروج أولاً من مفعول ردود الفعل على الأجواء المثيرة التي تصنعها الأحداث أو يصنعها التعميم في متابعة ما أسفرت عنه حركات «تحرير المرأة» أوروبياً على صعيد تفكيك الأسرة والتي باتت إحدى الأدوات المهمة التي توظفها الاستراتيجيات الغربية لتغيير قيم ومفاهيم الأمة وأبنيتها الاجتماعية والمجتمعية المتعددة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء أولاً على المسار التاريخي الذي اتخذته الحركات النسوية الأوروبية، وأين وصلت الآن بدءاً من الثورة الفرنسية التي اعتبرت منطلقاً للصراع من أجل حقوق النساء مروراً بالثورات التي ظهرت في دول أوروبية أخرى خلال النصف الأول من القرن الميلادي التاسع عشر، وظهور الحركات النسوية الأولى في أوروبا التي تتبنى بشكل أساسي المساواة بين الجنسين.

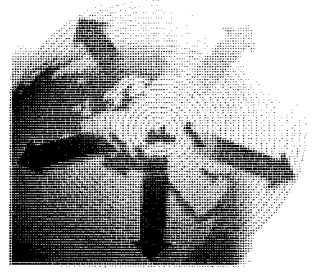
وكان من أمثلة ذلك الحركات النسوية التي نشأت في ألمانيا وكانت منقسمة على نفسها، شأنها شأن الانقسام ما بين مجتمع مدني وطبقة عمالية، فنشأت حركتان نسويتان، مدنية وعمالية، واتبعتا في السعي من أجل حقوق المرأة أسلوبين مختلفين، كما ركّزتا على نقاط ثقل متباينة.

ولم تتراجع النساء في أوروبا عن مطالبهنّ ومواقفهن خلال العقود العديدة الماضية، واختلفت الفترة الزمنية اللازمة بين دولة أوروبية وأخرى على حسب الظروف السائدة وما طرحت الحركات النسوية من مبادرات ومطالب، إنّما أمكن خلال القرن الميلادي العشرين الوصول إلى الهدف النهائي من حيث المساواة القانونية، وتحرير المرأة من ارتباطها بالرجل في مختلف الدول الأوروبية.

وفي الوقت الحاضر تبدو صورة المرأة الأوروبية، أو الغربية عموماً، لكثير من أهل البلدان العربية، صورة جذابة، صورة كائن حر يعتمد على نفسه، بين يديه مختلف الإمكانيات، ولا تعترضه حواجز ما. هل هذا صحيح فعلاً؟! وكيف وصلت النساء الغربيات إلى حقوقهنّ؟ وما أحوالهنّ في العصر الحاضر مع ما تحقق من حقوق وحرّيات؟.. وكيف نقوّم وضع النساء في أوروبا على ضوء الظروف الحالية؟

تركّز الدراسة على وضع المرأة نفسها، وما أصبح يعنيه «تحريرها» أوروبياً، وهو ما يحدّد معالم خلفية التصرفات والمواقف الرسمية وغير الرسمية إزاء المرأة المسلمة في الدول الأوروبية، كما يمهدّ لبيان المدخل الأفضل من أجل التعامل إسلامياً مع هذه القضية بمختلف جوانبها.

مسارات الحركة النسوية الأوروبية ومآلاتها الراهنة



رائدة شبيب

باحثة متخصصة في الشؤون الأوروبية

ليس سهلاً عرض الواقع الراهن للمرأة الأوروبية، والمرأة المسلمة في أوروبا، عرضاً موضوعياً في بحث موجز، دون الخروج أولاً من مفعول ردود الفعل على الأجواء المثيرة التي تصنعها الأحداث، مثل قوانين حظر الحجاب، أو يصنعها التعميم في متابعة ما أسفرت عنه حركات «تحرير المرأة» أوروبياً على صعيد تفكيك الأسرة، والتي باتت إحدى الأدوات المهمة التي توظفها الاستراتيجيات الغربية لتغيير قيم ومفاهيم الأمة وأبنيتها الاجتماعية والمجتمعية المتعددة.

لهذا تعتمد الفقرات التالية إلى تسليط الضوء أولاً على المسار التاريخي الذي اتخذته الحركات النسوية الأوروبية، وأين وصلت الآن؛ لاستيعاب ما يظهر بالمنظور الإسلامي من تناقضات راهنة، من الأمثلة عليها تقنين أشكال أخرى للعلاقات بين الجنسين تزيد من تغييب الأسرة بصيغتها المعروفة، وتضاعف ما يترتب على ذلك بالنسبة إلى الجيل القادم.. من أطفال الجيل الحاضر.

وهذه النتائج بالذات غير مطروحة في هذا البحث الذي يركّز على وضع المرأة نفسها، وما أصبح يعنيه «تحريرها» أوروبياً، وهو ما يحدّد معالم خلفية التصرفات والمواقف الرسمية وغير الرسمية إزاء المرأة المسلمة في الدول الأوروبية، كما يمهد لبيان المدخل الأفضل من أجل التعامل إسلامياً مع هذه القضية بمختلف جوانبها.

وفي الوقت الحاضر تبدو صورة المرأة الأوروبية، أو الغربية عموماً، لكثير من أهل البلدان العربية، صورة جذابة، صورة كائن حر يعتمد على نفسه، بين يديه مختلف الإمكانيات، ولا تعترضه حواجز ما. هل هذا صحيح فعلاً؟.. وكيف وصلت النساء الغربيات إلى حقوقهن؟ وما أحوالهنّ في العصر الحاضر مع ما تحقق من حقوق وحرّيات؟.. وكيف نقوّم وضع النساء المسلمات في أوروبا على ضوء الظروف الحالية؟..

لم تكن أوضاع النساء الغربيات سائرة لزمان طويل، لم يتمتّعنّ بالتعليم، أو الملكية، أو الإرث. تعرض الكاتبة الأمريكية دونًا وولفولك كروس في روايتها التاريخية بعنوان «البابا الأنثى» الصادرة عام ١٩٩٦م، الظروف التي سادت في القرن الميلادي التاسع وسط أوروبا عرضاً معبّراً، وكيف عاشت النساء ككائنات حيّة دون حقوق ولا كرامة، ويشير المسلمون بسرور إلى ذلك العصر الوسيط الأسود والغني في الوقت نفسه بما ساد فيه من مظاهر، كلما أرادوا إبراز حصول المرأة المسلمة على حقوقها كما وهبها الله تعالى لها دون أن تبذل شيئاً بنفسها من أجل ذلك، فساد في البلدان العربية الاعتقاد عموماً أنّ المرأة الغربية خاضت جولات نضال طويلة لتحصيل حقوقها، بينما نالت النساء المسلمات حقوقهنّ، هكذا دون مقدمات.

الثورة الفرنسية، منطلقاً للصراع من أجل حقوق النساء:

في الواقع لم ينطلق تحصيل حقوق النساء في أوروبا من العودة إلى الدين، إلى الصورة التي اعتمدها المسيحية عن المرأة، بل ارتبط ذلك بحركات التمرد المدنية ضد ما ساد من مظالم، وبالتالي بجولات الصراع في ميادين عديدة من أجل الحريات والعدالة. وصنعت هذه الاحتجاجات الإطار الذي بدأت النساء بالتحرك الهادف داخل نطاقه للسؤال عن أوضاعهنّ والمطالبة بتحرّرهنّ، وما كان بمقدورهنّ الاستناد في ذلك إلى حقوق دينية مسيحية. وكانت الكنيسة الكاثوليكية أو البروتستانتية - على حسب البلد المعني- هي التي تملك سلطة «تعريف» الحقوق والواجبات الدينية للمرأة.

كان تعرّض المرأة للتمييز هو النظرة السائدة لنوعية التعامل مع المرأة سواء في البنية الهيكلية التنظيمية للكنيسة، أو في اللغة الدينية المستخدمة

بما في ذلك لغة الإنجيل⁽¹⁾، وبالتالي كانت المطالب بالمساواة موجّهة ابتداءً إلى المؤسسات الدينية.

وهكذا لم تتلقّ مساعي التحرّر النسوية في وسط أوروبا ما يغذيها من مصادر أو دوافع دينية. ويمكن بالمقابل العودة بالمنابع الأولى للحركة النسوية في أوروبا إلى الثورة الفرنسية في نهاية القرن الميلادي الثامن عشر.⁽²⁾

كان الصراع ضد التمييز والظلم على حساب المواطنين من جانب السادة الإقطاعيين وسلطة رجال الكنيسة وطبقة النبلاء في فرنسا، يحمل ثلاثة أهداف في الدرجة الأولى: المساواة والحرية وضمن حقّ التملك. كان الفرد وحقوقه الثابتة في محور بيان

حقوق الإنسان والمواطنة الصادر في فرنسا، وهو ما اعتُبر أهمّ إنجاز للثورة فيها.⁽³⁾ كما في صياغة البيان الأمريكي لحقوق الإنسان عام 1776م، جاء في وثيقة صياغة مبادئ الحقوق الفرنسية أيضاً: كلّ إنسان يولد حرّاً وعلى قدم المساواة مع سواه، وله حق الحياة، والتمكّن، والسعي لتحقيق السعادة لنفسه، وتتطوي مهمة الدولة على أساس عقد اجتماعي على حماية هذا الحق.⁽⁴⁾

حقوق الإنسان.. ولكن دون النساء:

صحيح أنّ النساء شاركن في تحريك التمرد الثوري بدافع من ضغوط المجاعات المنتشرة، ضدّ الاضطهاد والتمييز على حساب الطبقة الثالثة في المجتمع⁽⁵⁾، ولكنّ الحقوق التي وُلدت بذلك

لم تكن حقوقاً للنساء في الوقت نفسه.⁽⁶⁾

تعود فكرة العقد الاجتماعي إلى الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، وكان هو نفسه -كسواه من معاصريه- يعتبر تقسيم الوظائف الاجتماعية بين الجنسين والوصاية الحقوقية على الإناث من السكان، أمراً طبيعياً.⁽⁷⁾

وأشار جون لوك، أحد الآباء الفكريين لـ«التنوير» الأوروبي، منذ 1689م إلى حق حرية الإنسان، ووضع مبدأ التعاقد في مواجهة مبدأ «الأبوية» (المقصود بالتعبير: التسلّط الذكوري)، ولكنّه أضاف بصدد مسألة الجنسين الفصل ما بين المجتمع المدني والأسرة، وقال بسرّيان مفعول قواعد متبانية فيهما. ورغم أنّ لوك اعتبر الزواج عقداً، تمسّك به «واجب كلّ امرأة الخضوع لزوجها»، وبأنّه واجب طبيعي وليس

في الواقع لم ينطلق تحصيل حقوق النساء في أوروبا من العودة إلى الدين، إلى الصورة التي اعتمدها المسيحية عن المرأة، بل ارتبط ذلك بحركات التمرد المدنية ضدّ ما ساد من مظالم

(3) Herrmann 2007

(4) Helwig 1997

(5) Majer 2008: 22

(6) Zetkin 1976

(7) Helwig 1997

(1) Klein 1995:168; Filip 2005: 2

(2) Zetkin 1976

جميع الحقوق»^(٦). تأسست تدريجياً النوادي النسائية والروابط العمالية النسائية الثورية في المدن الفرنسية^(٧)، وطرحت مطالبها، وسرعان ما تعرّضت للملاحقة والحظر، بينما تركّزت تلك المطالب على سريان مفعول «الحرية والمساواة والأخوة» على النساء أيضاً^(٨)، بل من أجل الطرح العلني لتلك المطالب أُعدم عقب نهاية الثورة الفرنسية ١٧٨٩م كثيرٌ من النساء اللاتي تزعمن الحديث عنها.^(٩)

بالمجموع لم تحقّق الجهود المبذولة عبر الثورة الفرنسية سياسياً شيئاً من النجاح بصدد حقوق النساء، بل أدّى حق «الشفيرة الاجتماعية» الذي سنّه نابليون إلى مزيد من التمييز على حساب النساء في قضايا الطلاق. وبقي النقص في إمكانية التعليم، وافتقاد الحقوق السياسية، وارتباط المرأة بزوجها. وهكذا كان للنساء دور يجد التقدير عمومًا في واقع المجتمع، كزوجات، وعشيقات، وأمّهات، وكذلك في ميادين ثقافية وفنية، أمّا المكانة الاجتماعية فسقطت مع الوصاية القانونية الكاملة على النساء، ووقع الفصام التام بين المجالات العامة والخاصة عبر التناقضات بين المبادئ والوقائع الاجتماعية في فرنسا خلال القرن الميلادي التاسع عشر.^(١٠)

تشير ناشطات الحركة النسوية الفرنسية إلى تغييب الحقوق عن المرأة، فلا يريّن فيه ميولاً صادرة عنها، بل تحويلاً للمرأة إلى قطاع الحياة الثقافية؛ حيث لا تتعرّض السلطة السياسية للسيطرة «الأبوية» للخطر، أي تُحال إلى قطاعات، تشارك المرأة فيها، ولكن لا تكون «شريكة».^(١١)

سياسياً، ويعطي إدارة الحياة الزوجية للرجل باعتباره «الجزء الأقوى والأقدر وفق مقتضيات الطبيعة».^(١)

لهذا يُعتبر موقف القيادات من رجال الثورة ومَن حملها من مفكري التنوير موقفاً ازدواجياً تجاه النساء ومطالبهنّ، فمن جهة اعترف للنساء بمزيد من الحقوق، ووجدت مشاركتهنّ في حركات التمرد القبول، ومن جهة أخرى استمرّ إقصاؤهنّ من الحياة السياسية، ولم يُعترف لهنّ بحقوق المواطنة.^(٢)

استمر إقصاء النساء في المجتمعات الأوروبية عن اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وحتى الخاصة، رغم الانتشار السريع لحقوق الإنسان وحقوق المواطنة. وكانت إمكانات التعليم أمامهنّ محدودة، ولم يحصلن على حقّ التصرف بما يملكن، ولم يستطعن توقيع العقود، أمّا مزاولة العمل فكانت مشروطة بموافقة الرجل، وتعرّضن للتمييز الشديد بصدد حق رعاية الأطفال في حالة الطلاق، وكانت أجور العاملات منهنّ متدنية للغاية، فكُنّ بذلك موضع الاستغلال.

العدالة من أجل النساء:

لهذه الأسباب لم يوصل نجاح الثورات غالباً إلى نهاية النضال ضدّ ظلم النساء، بل على النقيض من ذلك، فمن هنا انطلقت بدايات الحركة النسوية المنظمة، وارتبطت بتاريخ مطالب المواطنة بالمساواة.^(٣)

وتوضيح «محدودية مصطلح المساواة ذكورياً»^(٤) ومواجهتها، وضعت الكاتبة الفرنسية أولومب دي جوج عام ١٧٩١م ما سمي بيان حقوق النساء.^(٥) وفي المادة الأولى من هذا البيان الذي استند إلى بيان حقوق الإنسان في عصر التنوير، ورد المبدأ الأساسي القائل: «تولد المرأة حرة، ومتكافئة مع الرجل في

(6) Majer 2008: 51

(7) Majer 2008: 37

(8) Wiggershaus 1979:9 ; Majer 2008: 40ff

(9) Majer 2008:44

(10) Majer 2008:90

(11) Fraisse 1995

(1) Planert 2005: 427

(2) Majer 2008: 60

(3) Gerhard 1988

(4) Gerhard 1988

(5) Gerhard 1988; Zetkin 1976

الحركات النسوية الأولى في أوروبا:

مع الثورات التي ظهرت في دول أوروبية أخرى خلال النصف الأول من القرن الميلادي التاسع عشر بعد الثورة الفرنسية، ظهر أيضًا رجال ونساء يتبنون بشكل أساسي المساواة بين الجنسين، وتشكّلت مجموعات نسائية عديدة منفصلة بعضها عن البعض الآخر، طرحت هذه المطالب.⁽¹⁾

وتعتبر ماري فولستونكرافت في إنجلترا الرائدة التالية للحركة النسائية، وكانت قد لفت الأنظار إليها في أواخر القرن الميلادي الثامن عشر، عبر ظهورها العلني في الدعوة إلى المساواة لإنهاء التمييز على حساب النساء. صحيح أن هذا البلد لم يتعرّض خلال القرنين الميلاديين الثامن عشر والتاسع عشر لانقلاب دستوري، إلا أن الأحداث الثورية في اليابسة الأوروبية تركت مفعولها في التطور التقني في إنجلترا بقوة.⁽²⁾

ورغم أن إنجلترا شهدت أيضًا روح التنوير الذي صبغ -نظريًا- مبدأ المساواة، فإن التصوّر العام عن حق الحرية كان مزدوجًا، للرجال من جهة وللنساء من جهة أخرى. وكانت نساء إنجلترا من الطبقة الوسطى في الدرجة الأولى، وسعين آنذاك بنشاط من أجل تحسين مستوى تعليم المرأة، والعودة إلى فتح الفروع المهنية أمامها، وسبقت ذلك مطالب انفرادية من جانب النساء الإنجليزيات من الطبقة العليا للحصول على المشاركة في الحياة السياسية، ولكن دون جدوى.⁽³⁾

الحركات النسوية المدنية والعمالية في ألمانيا:

عانت النساء في ألمانيا خلال القرن الميلادي التاسع عشر معاناة خاصة من التدني الشديد للأجور، وما صنعه من الظروف البائسة للعمال معيشيًا وفي نطاق العمل، وكانت عاملات المصانع موضع الاستغلال،

يحصلن على أجور منخفضة، ويعملن يوميًا ما بين ٩ ساعات و١٢ ساعة، ولم يجد أطفالهن ما يكفي من الرعاية، فلم تكن توجد حماية للأمومة أو في حالات المرض، وركزت مطالب النساء على تحسين هذه الظروف وكذلك على المساواة الاجتماعية.⁽⁴⁾

ولكنّ الحركة النسائية في ألمانيا بقيت منقسمة على نفسها، شأنها شأن الانقسام ما بين مجتمع مدني وطبقة عمالية، فنشأت حركتان نسويتان، مدنية وعمالية، واتبعتا في السعي من أجل حقوق المرأة أسلوبين مختلفين، كما ركّزتا على نقاط ثقل متباينة. وكان على النساء العاملات السعي للمساواة مع زملائهنّ العمال من الرجال داخل نطاق الحزب (العمالي) الواحد، كما كان عليهنّ من جهة أخرى العمل للمساواة في ميادين التعليم والتأهيل مع النساء الأخريات من المجتمع المدني. وكُنّ في الوقت نفسه يحاولنّ تحصيل حقوقهن لدى أرباب العمل، ومن أجل الحصول على إمكانيات العمل أصلاً. وقد ساد في نطاق المنظمة العمالية الاتفاق على مسألة عمل المرأة؛ لأنّ المؤسّسين الأولين لها، كارل ماركس وفريدريك إنجلس، أكّدا بوضوح أن ذلك شرط أولي من أجل تحرير المرأة⁽⁵⁾، وكانت قضية المرأة محورًا أساسيًا في الصراع الطبقي لدى كلارا تسيتكين، أهمّ الشخصيات في إطار النساء العاملات.

إلا أن الحركة النسائية المدنية لم تجد حلفاء لها ولا فكرًا ثوريًا يحركها، وكان عليها أن تناضل ضدّ الصورة العامة القديمة حول المرأة، حيث لا مكان للتعليم أو مزاوله مهنة، وأن تناضل أيضًا ضدّ البنية الهيكلية السياسية، التي رفضت الإصلاحات التقنية وأبقت النساء في نطاق المجالات الاجتماعية والخيرية.⁽⁶⁾

(4) (Otto 1976: 25)

(5) Majer 2008: 201

(6) Zetkin; Majer 2008

(1) Zetkin 1976

(2) Majer 2008: 330

(3) Planert 2005: 437

مطالب الحركات النسوية:

- وختاماً أرادت النساء تخفيف قوانين الزواج والأسرة بما يحسّن أوضاع النساء؛ إذ لم يحقّ للمرأة أن تتعلم، أو تزاوّل عملاً، أو أن تتنزّه أو أن تسافر بمفردها دون إذن الرجل، ولم يكن سهلاً تخفيف تلك القوانين؛ إذ افتقرت الحركة النسائية بجناحيها المدني والعمالي إلى من يتحالف معها.

كانت نواة المطالب الرئيسة للحركة النسائية المدنية -والتي تحقّق مصلحة نساء الطبقة العمالية أيضاً- تتركز على:

- المساواة في قوانين عقد الزواج، وهيكلته، وثورية، فألى جانب المطالبة بتحسين ظروف العمل، والطلاق.

- شمول حق رعاية الأطفال للنساء والرجال.

- قيم جنسية واحدة للجنسين.

- حق حرية تصرّف النساء بما يمكن وبدخلهنّ وأجورهنّ.

- حرية التعليم والتأهيل المهني ومزاولة العمل.
- الحقوق المتساوية في كافة مجالات الحياة الاجتماعية.

- المساواة السياسية التامة في الدولة وأجهزتها.⁽²⁾ بذلك تعتبر فترة النضال النسائية الأولى في مختلف البلدان الأوروبية لتحصيل الحقوق، فترة مقاومة تعرّض النساء فيها لسلبات التمييز في معظم مجالات الحياة في المجتمع (لاسيما التعليم والعمل والأسرة والسياسة). والحل المطروح هو -بالتوافق مع فكر التمرد المدني- المساواة في هذه الميادين مع الفريق الذي يتمتع بالتمييز من السكان، وهو بنظرهنّ فريق الرجال.

في نطاق ما عرفته ثورات التمرد من حركات نسائية متباينة (مثل المدنية والعمالية، ولاحقاً الاشتراكية)

رغم الاختلاف القائم تلاقى قطبا الحركة النسوية الألمانية على نواة مشتركة بشأن قضية المرأة وتحسين أوضاعها:

- مطالب اجتماعية صدرت عن نساء الحركة المدنية في الدرجة الأولى، ولم تقتصر فقط على المطالبة بتحسين ظروف المرأة، بل شملت الفقراء والمحترجين، ووجدت بذلك قبولاً إيجابياً.

- مطالب التعليم والعمل التي انطوت على معالم ثورية، فألى جانب المطالبة بتحسين ظروف العمل، طالبت نساء الحركة المدنية

بتثبيت الحق العام لمزاولته، بحيث لا يقتصر على مهن بمعطيات سيئة تُترك للمرأة، مثل الحياكة، والخدمة، والعمل في المصانع، بل يشمل المهن ذات القيمة الأعلى، التي تحتاج إلى التعليم، وبالتالي كُنّ يطالبن بوضوح بتأمين إمكانات التعليم والتأهيل للنساء.

- أما المطالبة بالمشاركة السياسية فلم تكن موضع اتفاق، فقد ساد الخلاف في وجهات النظر بصدها آنذاك داخل نطاق الحركات النسائية. ولهذا اقتصرت المطالبة بحق الانتخاب وسواه من الحقوق السياسية على أقلية من النساء في الحركة المدنية، واعتُبرت أقلية متطرفة في حينه. لذا بقيت الحركة النسائية المدنية بغالبيتها في إطار الصورة التقليدية عن المرأة، وتركّزت مطالبها على قطاعات التعليم وتحسين الأوضاع الاجتماعية. أمّا ما وُصف بالحركة النسائية المتطرّفة فدعت لذات الحقوق التي كانت للرجال، بما يشمل الحقوق السياسية أيضاً⁽¹⁾، ويكمن السبب في اختلاف التصوّرات ما بين الناشطات في الحركة النسائية عن المرأة نفسها وماهيتها.

(2) Zetkin 1976: 46

(1) Majer 2008



واختلفت الفترة الزمنية اللازمة بين دولة أوروبية وأخرى على حسب الظروف السائدة وما طرحت الحركات النسوية من مبادرات ومطالب، إنَّما أمكن خلال القرن الميلادي العشرين الوصول إلى الهدف النهائي من حيث المساواة القانونية، وتحرير المرأة من ارتباطها بالرجل في مختلف الدول الأوروبية. أما الصيغة التطبيقية لهذا الهدف فتؤخذ هنا من مثال مسار تحرير المرأة في ألمانيا، التي قسّمتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى دولتين، سادت فيهما تطوّرات مختلفة عن بعضها البعض فيما يتعلّق بحقوق النساء.

تُبنت المساواة بين الرجل والمرأة في جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) وفي الجمهورية الألمانية الديمقراطية (الشرقية) على السواء بعد الحرب العالمية الثانية، كما تُبنت حماية العلاقة الزوجية والأسرة كحقوق دستورية، ولكن اختلاف نظام الحكم بين الدولتين أعطى الصيغ التطبيقية

وُجد أيضاً نساء متديّبات ينوّهن للحرية الممنوحة من الإله للبشر، وبالتالي للنساء أيضاً، ولكن لم يكن يوجد دور يُذكر للأفكار الدينية ولحقوق النساء في نطاق المسيحية داخل إطار المساعي من أجل المساواة.

بهذا انطلقت الحركات النسوية في أنحاء أوروبا خلال القرن الميلادي التاسع عشر، من دعوة التحرّر من غياب الأرضية القانونية ومن الارتباط بالغير، ليتطابق وضع المرأة مع أوضاع الرجال، وتلك هي الفكرة الأساسية التي حدّدت لدى الحركات النسوية مسار مساعي التحرر في القرن الميلادي العشرين.

إنّ التطلع للحرية والاستقلالية والمساواة مع الرجل هو العنصر الموجّه الذي أعطى المطالب نوعيتها وكثافتها.

تثبيت حقوق النساء في القرن الميلادي العشرين:
لم تتراجع النساء عن مطالبهنّ وصلابة مواقفهنّ،

لذلك أشكالاً مختلفة تمامًا⁽¹⁾.

علنيًا، ولم تكن قيمه السياسية مشابهة لما في ألمانيا الشرقية، بل انطلق من جانب الحركات والمنظمات النسوية، وتلكأت خطوات التطبيق في الأنظمة السياسية والقانونية.⁽⁴⁾

ولهذا كانت سجلات التشريعات القانونية المدنية تحتوي حتى عام ١٩٧٧م على قوانين توجب على المرأة طلب الإذن من زوجها إذا أرادت مزاولة مهنة ما. وحتى عام ١٩٥٨م كان باستطاعة الزوج أن ينهي من جانبه علاقة عمل زوجته في مكان ما بصورة فورية، كما كان يملك إلى ذلك الحين حق الكلمة النهائية في مختلف شئون العلاقة الزوجية، ويدير هو ما تجلبه المرأة معها من ثروة تملكها إلى الحياة الزوجية، ويملك حق التصرف بما تحصل عليه من مال عبر مزاولتها عملاً ما.

لم يسر مفعول إصلاح قوانين الزواج والأسرة في ألمانيا الاتحادية إصلاحًا شاملًا إلا عام ١٩٧٧م، بإيعاز من المحكمة الدستورية العليا آنذاك؛ إذ ألغت الانطلاق من صيغة «المرأة ربة البيت في العلاقة الزوجية»، وبدلاً من ذلك ثبت القانون الجديد أن إدارة الشئون المنزلية الأسرية تتم بالتوافق بين الطرفين. ومنذ ذلك الحين أصبح لكل من الزوجين «حق ممارسة العمل»، وعليه «عند اختيار مهنته ومزاولتها أن يراعي احتياجات الطرف الآخر في الأسرة بصورة مناسبة».

لم تقترن التعديلات القانونية باتجاه مساواة النساء بتبديل توزيع الأدوار التقليدي في الحياة المعيشية.

ارتبط التغيير في ألمانيا الشرقية بتخفيف عبء تربية الأولاد على الأمهات العاملات بصورة مباشرة هادفة، عن طريق توسيع إنشاء دور الحضانه، ورياض الأطفال، ومنشآت الرعاية المدرسية. هنا كان للعوامل العقائدية والاقتصادية دورها أيضًا، ليكون الأطفال أنفسهم تحت تأثير الرعاية المباشرة على مدار اليوم «بما يتفق مع الرؤى التربوية الشيوعية»⁽⁵⁾.

في الدولة الشرقية ذات التوجه الشيوعي شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن الميلادي العشرين عملية دمج عدد كبير من النساء في العالم المهني؛ إذ توافقت الأهداف العقائدية والاقتصادية على المطالبة الماركسية التقليدية بتحرير جنس النساء عبر اندماجهن في عملية الإنتاج، والضرورات الاقتصادية الناجمة عن الحاجة إلى أيدي عاملة غير متوافرة بما يكفي، أمّا تخفيف الأعباء المنزلية عن النساء عبر إيجاد منشآت عامة وتابعة للمصانع من أجل رعاية الأولاد وتوسيع شبكة الخدمات الاجتماعية، فقد استهدف تجنب الاضطرار إلى حلول وسطية غير مرغوب فيها، لا سيما التركيز (الوقتي) على المهام الأسرية.⁽²⁾

تحرير المرأة.. عملية فوقية أم من القاعدة؟!

هذا ما جعل الحديث عن «تحرير المرأة من رأس الهرم» هدفًا للمجتمع الاشتراكي، وبهذا حملت مساواة النساء صبغة عملية توجيهية وقومية علوية؛ لأنها خضعت لتوجيه الرجال، ولم تُطرح للنقاش عبر الرأي العام. كانت دوافع تحرير المرأة بذلك عقائدية وسياسية واقتصادية، فمن الناحية العقائدية اتخذت صورة المساواة بين المرأة والرجل مكانها في الصورة النموذجية للمجتمع الشيوعي، وسياسيًا استهدفت عملية إزالة التمييز على حساب النساء اكتساب تأييدهن للنظام القائم، وعلى الصعيد الاقتصادي كانت النساء طاقةً عاملة مهمة⁽³⁾. لهذا وضع السجل القانوني للأسرة من عام ١٩٦٦م في ألمانيا الشرقية على عاتق الزوجين، أن ينظما علاقتهما بحيث «تستطيع المرأة الجمع بين نشاطها المهني والاجتماعي وأمومتها».

ويبدو الحديث عن «تحرير المرأة من قاعدة المجتمع» بالنسبة إلى ألمانيا الغربية؛ لاتخاذها مسارًا ديمقراطيًا

(1) Helwig 1997

(2) Helwig 1997

(3) Demnitz 2003

(4) Demnitz 2003: 9

(5) Demnitz 2003:13

من الناحية القانونية أصبح للنساء في أوروبا مع نهاية القرن الميلادي العشرين وضعٌ أفضل مما كان عليه في أي وقت مضى، كما أن المساواة بين الجنسين أصبحت أمرًا مقبولاً اجتماعيًا بصفة عامة، ولكن بقيت العراقيل في بعض ميادين التطبيق العملي. وكان هدف الحركة النسائية على الدوام أن تشمل المساواة مع الرجال مركز المرأة، وحقوقها، والفرص المتوافرة لها، ولا يمكن تحقيق ذلك دون تغيير جذري في التصورات السائدة حول توزيع الأدوار بين الجنسين، وحول المرأة منذ القدم، ولا يكفي بلوغ ذلك تعديل الوضع القانوني وحده. لهذا تحوّلت نقاط الثقل في أنشطة الحركات النسائية من مواجهة الخلل في الوضع القانوني، إلى مواجهة افتقاد التوازن بين الجنسين في مختلف الميادين الأخرى.

تيار «الجندر/ النوع البشري»:

نتيجة لما سبق فُتح في أوروبا فصلٌ جديد بظهور تيار فكري محوره «الجندر»، ويوصف من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على السواء بأنه «استراتيجية» مطروحة للتطبيق «لضمان شمولية تحقيق المساواة باعتبارها مهمة الدولة، لا سيما من خلال العناصر الفاعلة في إدارتها العامة».

يعني ذلك أن «حق» المساواة بين الرجل والمرأة، المثبت في دساتير دول الاتحاد الأوروبي، يُستكمل بإضافة «واجب» تطبيقه، ويكون تنفيذ ذلك عبر هذه «الاستراتيجية»، التي تنطلق من المستويات الإدارية. ويقال بهذا الصدد: إن على فكر «الجندر» المحوري إحداث تغييرات في العلاقة ما بين الجنسين، لمنع وقوع التمييز، كما ذكرت الوزارة الاتحادية الألمانية لشؤون الأسرة.^(٤)

ويرد في التفاصيل لشرح هذا المصطلح المركب، أن «الجندر/ النوع البشري» لا يُؤخذ بمعنى نوعية ما، كأن يوصف بالنساء أو بالرجال، بل بمعنى «مراعاة

رغم ذلك ظهر للعيان أن أغراض الدولة من وراء تشغيل النساء بصورة كاملة لم تكن قابلة للتحقيق تمامًا بسبب تناقضها مع إرادة النساء أنفسهن؛ إذ سرعان ما ظهر الميل إلى عمل النساء لفترات محدودة من اليوم، إضافة إلى انخفاض معدلات الولادة.^(١)

أما هدف مشاركة النساء على قدم المساواة في قطاع التعليم، فأمكن تحقيقه سريعاً، وظهرت في ألمانيا الشرقية في الستينيات الميلادية مؤشرات تحقيق المساواة في المدارس السياسية/ التقنية العليا، التي تؤهل للدراسة الجامعية؛ إذ بلغت نسبة الإناث في العام الدراسي ١٩٦٣-١٩٦٤م ٤٨٪، ووصلت في العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦م إلى ٥٣٪، أما في ألمانيا الغربية فلم تلحق نسبة الإناث بالذكور إلا بعد خمسة عشر عاماً، في مطالع الثمانينيات الميلادية.^(٢)

ارتفعت نسبة النساء في المعاهد العليا أيضاً، وكانت الدراسة الجامعية عام ١٩٦٥م تعادل ثلاثة أرباع الطلبة بالمجموع في الدولتين الألمانيتين، وارتفعت في ألمانيا الشرقية خلال عقدٍ واحد فرض بلوغ الإناث المرحلة الجامعية إلى ما يعادل فرص الذكور، مما يعود إلى إجراءات الدولة لتثبيت نظام الدراسة الجامعية، وإلى إيجاد شروط دراسة ملائمة للنساء. أما في ألمانيا الغربية فارتفعت نسبة الإناث من ٢٧٪ (١٩٦٥م) إلى ٣٦٪ عام ١٩٧٥م وإلى ٤٠٪ في الثمانينيات الميلادية، ولكن ساد التفاوت بين الجنسين على صعيد الإقبال على فروع دراسية بعينها.^(٣)

بعد الصراع القانوني: مساواة النساء:

بهذا تحقّق تحسين الوضع القانوني للنساء خلال النصف الثاني من القرن الميلادي الماضي في ألمانيا بمجموعها كما تحقّق في الدول الأخرى وسط أوروبا، وحصل هدف المساواة على دفعات نحو الأمام.

(1) Helwig 1997

(2) Demnitz 2003:10

(3) Demnitz 2003:10

(٤) انظر في موقع: <www.gender-mainstreaming.net>

«إعادة دراسة المراسيم القانونية الحالية للاتحاد الأوروبي، التي لم يتم تعديلها حتى ٢٠٠٥م، من حيث تحقيقها لهدف تطبيق المساواة، بغرض تطويرها وتحديثها وإعادة صياغتها إذا اقتضت الضرورة».

ويستند هذا المخطط إلى الاستراتيجية العامة السابقة للفترة الزمنية بين ٢٠٠١ و٢٠٠٥م لتطبيق المساواة بين النساء والرجال.

إنّ استراتيجية الفكر الجندري، كما أرادتها الناشطات في الحركة النسوية والسلطات السياسية، تعطي للوهلة الأولى للناظر إليها من المستوى الوسطي

العام في المجتمع، انطباعاً عاماً بأنّ الغرض يقتصر على تحسين العملية التنفيذية لحق المساواة وتطبيقه ما بين الرجل والمرأة، وبالتالي إزالة نقاط الخلل على حساب النساء.. وهنا تتركز الحجج على الحقيقة الثابتة بالدراسة التحليلية والأدلة بشأن وجود تمييز على حساب المرأة في العمل والأجور.

مواطن الخلل البنوية تجاه النساء في أوروبا:

لا تزال مواطن الخلل على حساب النساء قائمة وكبيرة، كما تذكر التقارير الصادرة بصدد تطبيق المساواة، على مستوى الاتحاد الأوروبي وعلى مستوى الدول الأعضاء فيه. وتظهر مواطن الخلل في جميع الميادين الاجتماعية ذات الأهمية مثل: ضعف نسبة وجود النساء في القطاع السياسي، لاسيما في المناصب ذات المكانة الاجتماعية العالية والمرتبطة بصلاحيات السلطة، وتحصل النساء وسطياً على أجور أدنى من متوسط ما يحصل الرجال عليه، وتعيش النساء مع التعرّض لمخاطر أكبر على صعيد احتمالات الفقر والمعاناة الفعلية منه، كما تحمل المرأة العاملة القسط الأكبر من أعباء الأعمال المنزلية، وتربية

البشر على اختلافاتهم وتنوّعهم»، بينما تعني كلمة «تيار محوري» أنّه ينبغي في مختلف ميادين القرار، من حيث المنتجات، والعرض، والعاملين، والتنظيم، أن يؤخذ بعين الاعتبار دوماً وجود نساء ورجال في أوضاع معيشية متباينة، وعند مراعاة هذا التباين فقط يمكن تجنّب وقوع التمييز (ليس المقصود: التباين بين نساء ورجال في تلك الأوضاع، بل بين عنصر بشري وآخر، بغض النظر عن الجنس).

سياسة الاتحاد الأوروبي لتطبيق المساواة:

تستند سياسة الاتحاد الأوروبي لتطبيق مبدأ المساواة

إلى «الخطوط العامة للمعاملة على قدم المساواة» الصادرة عام ١٩٧٦م عن المجلس النيابي الأوروبي و«مجلس تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية بين الرجال والنساء». وتستند هذه الخطوط العامة إلى المادة السادسة من الحقوق الأساسية، التي تم تشيبتها لاحقاً في معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت).

وختاماً لهذه المسيرة التزم الاتحاد الأوروبي في أواخر التسعينيات الميلادية عبر معاهدة أمستردام، بأن يسعى في كافة المجالات السياسية للقضاء على مختلف أشكال التمييز بين الجنسين، ولدعم تطبيق المساواة بينهما، أي الأخذ بالتيار الفكري الجندري. وتبعاً للقرارات المعنية في اتفاقية الرابطة الأوروبية (المواد ٢، ٣، ١٤١) وُضع في هذه الأثناء بضعة عشر خطأ من الخطوط العامة لدفع تطبيق المساواة قدماً^(١).

من الخطوات المحددة على هذا الصعيد المخطط التنفيذي لأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠م، الذي أخذت به مفوضية الاتحاد الأوروبي في آذار/ مارس ٢٠٠٦م، لتطبيق المساواة بين الرجال والنساء، وجاء بصدده

(1) Holzleithner 2005

- وهذا ما يؤدي إلى معاناة النساء من الفقر الشديد،
- وإلى ارتفاع نسبة وجود ما يسمى «المهن النسائية» نوعياً، المتميزة بانخفاض الأجور وانخفاض المكانة الاجتماعية.

ترى مفوضية الاتحاد الأوروبي ضرورة التصرف في ميدانين، هما التوافق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، ونظام العمل الجزئي للنساء، ففي هذين المجالين لا تتوافر بعد الشروط العامة لإزالة عدم المساواة بين النساء والرجال في البلدان المعنية.⁽³⁾

بينما تبدو الإرادة الكامنة من وراء إزالة هذه المعطيات الموضوعية التي تُعرض كعواقب، وتبدو بالتالي مكافحة التمييز، هي الدافع الرئيس من وراء تيار الفكر الجندي بوصفه الصيغة الرسمية لسياسة المساواة في الاتحاد الأوروبي، بل سبقت المساعي في مؤتمر بكين الدولي الرابع حول المرأة، ليسري مفعول هذه الصيغة على مستوى عالمي شامل.

انتقاد الفكر الجندي: اضمحلال الجنسين:

تطلق الانتقادات الرئيسية في ألمانيا من جانب الكنيسة الإنجيلية تجاه تيار الفكر الجندي، ولا تجد صدًى عبر وسائل الإعلام إلا نادراً. وترى هذه الانتقادات أن السبعينيات الميلادية شهدت نشوء حركة نسوية متطرفة، فنشأت عقيدة «الرؤية الجندية»، ومصطلح «الجندر» الجديد هو بذلك المصطلح المركزي الموجه لها.

لم تعد توجد صلة ما بين العلاقة الجنسية و«الجندر»/ الجنس أو النوع البشري، فُصل ما بينهما، بل نشأت علاقة معارضة تجاه بعضهما البعض. ويرى الناقدون أن العلاقة الجنسية بمعنى «الجنس

الأطفال والرعاية في حالة المرض وتقدم السن.⁽¹⁾

تعتمد التقارير الأوروبية الصادرة سنوياً منذ ٢٠٠٣م حول تطبيق المساواة بين النساء والرجال، إلى عرض التطور الحاصل في مختلف المجالات من خلال الأرقام. ويذكر تقرير سنة ٢٠٠٨م مثلاً أن الفارق بين نسب تشغيل الرجال والنساء في أوروبا كان يعادل ١٤,٤% عام ٢٠٠٦م، رغم تحسّن المستوى العلمي للنساء، وارتفاع نسبة الدراسة الجامعية إلى ٥٩%.

وتشكو التقارير بانتظام من تفاوت الدخل المالي بين الرجال والنساء، حيث بلغ الفارق في الدولة الألمانية ذات المكانة المحورية أوروبياً نسبة ٢٢% سنة ٢٠٠٦م، وهو قريب من أدنى معدلاته على مستوى بلدان الاتحاد، وهو ٢٥%.

ويشير التقرير إلى أنّ واقع التصنيف التمييزي في القطاعين العام والمهني تبعاً للجنس، بما يشمل تعداد النساء في المواقع التوجيهية في الاتحاد الأوروبي، «يسبب صداماً للمفوضية الأوروبية». لم يعد يتحقّق تقدّم ما في هذين القطاعين، بل يمكن رصد انتكاسة في التطور، وبالتالي زيادة هذا التصنيف التمييزي في سوق العمالة في عدد من البلدان الأوروبية.⁽²⁾

إنّ مختلف التقارير المعنية تشخّص بذلك مرة بعد أخرى وجود التمييز على حساب النساء في دول الاتحاد الأوروبي، لاسيما في الحياة المهنية، على أساس:

- انخفاض معدّل أجور المرأة (وسطيّاً حوالي ١٥ في المائة بالمقارنة مع الرجل)،
- وزيادة تشغيل النساء في القطاعات المهنية ذات الأجور المتدنية (ثلث النساء تقريباً)،
- والظروف الأسوأ في مكان العمل،

(1) Holzleithner 2005

(2) انظر تقرير الاتحاد الأوروبي حول تطبيق المساواة من عام ٢٠٠٨م.

(3) Gleichstellungsbericht 2008

هذا ما يعطي تطبيق المساواة مفهوماً جديداً. ويتضح من خلاله أن الرؤية الجندرية لا تعطي تعريفاً جديداً لكلمة المساواة فقط، بل تعطي ذلك أيضاً لكلمات «الزواج والأسرة»، ومن هنا توجب المساواة ما بين علاقة جنسية مثلية وعلاقة زوجية.

يجري تنفيذ رؤية «قابلية التبادل» هذه بصورة مبرمجة عن طريق تحقيق المساواة بصورة ملزمة من الناحية الإحصائية، أي بنسبة ٥٠ إلى ٥٠٪ (بين الرجال والنساء)، فهذا التساوي الرقمي مطلوب في جميع ميادين الحياة والعمل. لتحقيق ذلك يجب تمكين النساء بعد الإنجاب مباشرة من مزاولة العمل بصورة كاملة، وترك تربية الأطفال للدولة إلى أقصى حدّ ممكن، أو ينبغي أن يوزّع الرجل والمرأة الأعمال المهنية والأعمال المنزلية بنسبة ٥٠٪ لكل منهما^(٥).

علاوة على هذا النقد الجذري الصادر عن الدوائر المسيحية الإنجيلية، توجد دراسات ناقدة أخرى تجاه موضع الفكر الجندري، تقول: إنّ القطاع السياسي انتزع موضوع السياسة النسوية من الحركات النسوية، وجعلها تابعة له، دون تحقيق نجاح يُذكر. كما أنّ الفكر الجندري ركّز على القطاع الإداري، واستثنى القطاع الاقتصادي الخاص^(٦). إلا أنّ مجلس النساء الألماني الذي يجمع معظم الروابط والمنظمات النسائية، ويجري تمويله من الخزينة العامة في الدرجة الأولى، يدعم مبدأ الفكر الجندري^(٧).

بعد الحركة النسوية: الحرية وحتمياتها المفروضة:

تبنت هذه السياسة بوضوح دعم النساء وتطبيق مساواتهنّ، وحصلت نساء أوروبا على حقوقهنّ إلى حدّ بعيد، وتبدّلت صورة المرأة في المجتمع، ونجم عن ذلك سكون الحركات الاجتماعية النسوية الأوروبية. أصبحت الإمكانيات المفتوحة أمام النساء في أوروبا

العضوي/ البيولوجي» متوافر بالمنظور الطبيعي، ولكن أصبحت الأهمية الأكبر للجندر/ النوع البشري، وليس هذا سوى «دور للجنس البشري جرى تصميمه بصورة اصطناعية للمجتمع»، لا يستند إلى ثوابت عضوية مسبقة، وبالتالي هو قابل للتغيير باستمرار^(١).

تبعاً لذلك لم يعد الوصول إلى تحرير المرأة يكتفي بالتخلّص من الميزات الذكورية، بل ينبغي تحرير الإنسان نفسه من حيث الأساس من «طبقة الجنس» أي من التصنيف رجلاً ونساءً؛ إذ اعتبرت الفوارق بين المرأة والرجل هي المصدر لجميع حالات الظلم، لا يمكن وفق نظرية الجندر التوصل إلى هدف المساواة إلا من خلال إزالة جميع الفوارق (لو أمكن ذلك)^(٢). لقد تبنت عقيدة الجندر بذلك -كما يقول نقّادها- الصيغة التي وضعها الماركسيون من قبل: وجود فروق يعني انعدام المساواة، وغياب المساواة يعني الظلم^(٣).

محور ما تريده الرؤية الجندرية إذن هو تليين «تصنيف الجنس البشري»، لـ«تفريغ الكلمة من أهميتها» بالنسبة إلى جميع الفوارق ما بين المرأة والرجل. فهذا وحده ما يوصل إلى المساواة (المطلقة). يعني هذا تبدّل معنى مصطلح المساواة نفسه: «المساواة الآن هي قابلية التبادل المطلقة بين المرأة والرجل»^(٤).

بتعبير آخر: بدلاً من وجود جنسين مختلفين تجاه بعضهما البعض، أصبح الموجود عبارة عن عدد كبير من عناصر الجندر/ النوع البشري على قدم المساواة.

(1) Vonholdt 2009

(2) هذه إشارة إلى مقولة صدرت عن أوكين، التي تُعتبر الفيلسوفة السياسية للحركة النسوية، انظر:

Justice, Gender and the Family, New York 1989, S. 171.

(3) Vonholdt 2009

(4) Vonholdt 2009: ٢٠٠٩. فونهلدت طبيبة أطفال ومؤلفة، معروفة لدى الرأي العام الألماني بصورة خاصة من خلال موقفها تجاه العلاقات الجنسية المثلية المختلف عليها؛ إذ كان من مواقفها معارضة ما صدر عن الجمعية الأمريكية للطب النفساني، وألفت بموجبه تلك العلاقات من قائمة الأمراض النفسانية، وعارضت فونهلدت في جلسة استماع إليها في المجلس النيابي الاتحادي الألماني مشروع قانون لتثبيت مساواة أصحاب العلاقات الجنسية المثلية بسواهم، وتطرقت رؤيتها بذلك من زاوية اختصاصها العلمي ومن حيث كونها مسيحية إنجيلية.

(5) Vonholdt 2009

(6) Heister 2007

(7) انظر موقع مجلس النساء الألماني:

<http://www.frauenrat.de/deutsch/frauenrat.html >

وأوموتها⁽¹⁾، وهذا من المواقف المتهمة بالسعي لإعادة الظروف القديمة إلى ما كانت عليه، أي «هبوط» المرأة بنفسها إلى وضع حدود لنفسها في صيغة «كائن أُسْرِيٍّ وأُمِّ». وتعرّضت هيرمان بسبب أطروحاتها إلى النقد الحاد من جانب السياسيين ومشاهير الحركة النسوية، وهُوجمت علناً من جانب دور نشر إعلامية، بل فصلت من وظيفتها في مؤسسة الإذاعة والتلفزة شمال ألمانيا؛ إذ إنها تعرّضت بذلك لهزّ ما تمّ تشبّيته في هذه الأثناء من توافق اجتماعي على التخلّص نهائياً من أدوار نسائية قديمة.

ولكن كيف يمكن تفسير الرفض الحاد لمثل هذه المواقف؟

إنّ التوجّه العام حالياً في ألمانيا وفي الدول الأوروبية الحديثة الأخرى يمضي نحو الترخيص بأشكال متعددة لعلاقات المعاشرة الجنسية، واعتبارها نماذج مستقرة اجتماعياً. يعني ذلك أنّ الأسرة القائمة على علاقة زوجية بين المرأة والرجل مع إنجاب الأطفال لم تعد موضع الترويج كحالة نموذجية. فالمطلوب هو أن تتخذ إلى جانب صيغة «الأسرة التقليدية»، وعلى قدم المساواة معها صيغة أخرى للمعاشرة دون زواج بين المرأة والرجل، وللمعاشرة فيما يسمّى العلاقة الجنسية المثلية، مع اعتبار ذلك زواجاً أو دون ذلك، بالإضافة إلى «أسر فردية» بمعنى وجود أمّ تتفرد بتربية أطفالها أو أب ينفرد بتربية أطفاله.

لا يُطرح ذلك في المدارس باعتباره «واقعاً اجتماعياً قائماً» فحسب، بل يجري تلقين الأطفال أنّ هذا وضع طبيعي، بحيث تتقبّل الفتيات ويتقبّل الفتيان جميع أشكال المعيشة المشتركة، ويتدرّبون على التسامح إزاءها، ويتمّ إعدادهم من أجل اختيار شكل من هذه الأشكال لأنفسهم، فلا ينبغي أن يقتصر استعدادهم على صيغة الزواج التقليدي.

خلال سنوات معدودة أصبح الترخيص بكافة أشكال

هي ذات الإمكانيات المفتوحة أمام الرجال. أصبحن يملكن حريتهنّ وتقرير مصيرهنّ بأنفسهنّ.

بذلك يكون قد تمّ تحرير النساء، بمعنى تحريرهنّ من الارتباط بالرجل، وتحقق هدف الحركة النسوية، من حيث تمكين النساء على الصعيد الاجتماعي وعلى الصعيد القانوني-السياسي من تحقيق وجودهنّ ذاتياً، وبلوغ ما يتطلّعن إليه دون حواجز. لا غرابة إذن في ألاّ تجد النساء ما يدفع إلى التجمّع المنظم بهدف تحسين أوضاعهنّ. وما يسمعه المرء اليوم في فرنسا أو ألمانيا من مواقف علنية تمثّل الحركة النسوية، إنّما هي أصوات نساء من الحركة النسوية في السبعينيات الميلادية، أي من جيل الأمّهات والجدّات بالنسبة إلى جيل النساء من ذوات الأعمار المتوسطة حالياً. السؤال المطروح حالياً هو ما إذا استطعن بمواقفهنّ القديمة أن يستجبن لاحتياجات جيل النساء الحالي.

تجدّد النقاش في المجتمع حالياً حول دور المرأة، وظهرت مواقف مختلفة يواجه بعضها بعضاً، منها دعم المرأة في الحياة المهنية وتمكينها من التألّق المهني، مثلها في ذلك مثل الرجل، وهو ما يتبنّاه بوضوح السياسيون والإعلاميون. أمّا عندما يدور الأمر حول المرأة كأمّ، فيحتدّ النقاش العام بصدد إمكانية الجمع بين ذلك وبين مزاولة المهنة. استقرت وسط المجتمع عموماً صورة المرأة النموذجية كسيدة ناجحة مهنيّاً وكائن جذاب، تقرّر أمورها بنفسها. وتُطرح الأسئلة أحياناً من جهة أخرى تجاه هذه الصورة النموذجية، فتظهر في النقاش الدائر مواقف تضع الأمومة في مكانة مركزية، وتضع إشارة استفهام أمام مساعي النجاح المهني على حساب الأسرة وعلى حساب النساء أنفسهنّ، ولكن وسائل الإعلام تتعامل مع هذا الطرح بوصفه رجعيّاً متخلّفاً، لا يتفق مع المواقف الاجتماعية العامة، ويوصم بمعارضة الحداثة.

إيفاً هيرمان المشهورة كمذيعة أخبار ومقدمة برامج تلفازية اتخذت موقف التشكيك تجاه الصورة النموذجية المفروضة، ودعت المرأة للعودة إلى أوتوتها

(1) Hermann 2006

الأسر المتعددة الأفراد، تعتمد على عمل المرأة وحدها، وكان هذه الرقم في حدود ١٥٪ عام ١٩٩١م، وأن ثلاثة أرباع النساء القائمت على هذه المسئولية المالية يصنعن ذلك مكهرات، والنصف لا يشعر بالسعادة لهذا الدور، لاسيما وأن الغالبية تعمل في قطاعات مهنية ذات أجور متدنية، وفي الوقت نفسه يتحملن عبء العمل الأسري والمنزلي، ممّا يصل إلى أقصى درجات الإرهاق.^(١)

بدأ إدراك هذه الإشكالية وبدأ النقاش حولها، ولكن ليس في اتجاه يؤدي إلى التشكيك في تطوّر المجتمع باتجاه القبول بذلك التنوع في الأشكال المعيشية الاجتماعية، أو إلى معالجة ناقدة للصيغ النمذجية الحالية حول المرأة. إنّما يدور

النقاش العام والسياسي حول مسائل من قبيل كيفية تخفيف عبء رعاية الأطفال عن النساء العاملات، وكيفية تخفيف الأعباء المالية الواقعة على الأسر عبر إنجاب الأطفال، وكيفية تمكين النساء من الوصول إلى مهن أفضل. بهذا لا تجري معالجة الأوضاع السيئة من جذورها، بل عن طريق مزيد من إجراءات انتزاع المرأة من إطار الأسرة بدعوى الحرية، وهذا ما تراه الحركة النسوية تحريراً مزعوماً للمرأة.

لقد أدركت المرأة الأوروبية، بعد طول جهد وعناء، أنها لم تتحرر حقيقة بل ازدادت أوضاعها سوءاً وتعاسةً، فبدأت أصوات نسوية أوروبية عدة تعيد النظر في ادعاءات وهم الحرية، مطالبةً بضرورة التوائم مع فطرة المرأة الأنثى الزوجة والأم وليس المرأة الجندر مشوشة النوع والوظيفة. ولكن ما يشير العجب

(١) انظر: نساء منفردات في تحصيل الدخل، تحرير المرأة القهري، ٢٠١٠، في الموقع الشبكي لصحيفة دي تسايت الأسبوعية:

Frauen als Alleinverdienerinnen. Unfreiwillige Emanzipation, 2010 in: Die Zeit online: <<http://www.zeit.de/gesellschaft/familie/2010-07/ernaehrerinnen>>

المعاشرة المعيشية هذه، وبمؤدج الجنس البشري على هذا النحو، أمرًا مقبولاً على وجه التعميم في المجتمع. لم تعد الأسرة من زوجين، رجل وامرأة، ومواليد شرعيين، هي الوضع الطبيعي كوحدة أساسية في المجتمع، بل حل مكانها التنوع في «النماذج الأسرية» التي يُراد أن تكون جميعاً متساوية من حيث قيمتها، وقابلة للممارسة في الحياة الفعلية.

بهذا المعنى تكون المرأة على استعداد لجميع النماذج

عن طريق تحقيق هدف تأمين متطلباتها المعيشية المادية بنفسها، فهذا ما يمكنها من أن تعيش دون شريك حياة أو «شريكة» حياة، أو أن تتخبط في علاقة خارج إطار الحياة الزوجية، وجميع ذلك ممّا أصبح واسع الانتشار، ومن وراء ذلك كله صار أمرًا ممكنًا من الناحية الاقتصادية.

آلام حرية الاختيار:

أصبحت المرأة في الدول الأوروبية قادرة على الاختيار اليوم، نموذج المعاشرة في حياتها، وطريق تعليمها، ومهنة تزاولها، وهو ما لا يبسر الحياة عليها، ولا يسهّل قطعاً اتخاذ قرار بشأن إنجاب الأطفال. وتُظهر التطوّرات في السنوات الماضية أن تعدد الفرص أمام النساء بدعوى التحرر والحرية أصبح عبئاً ثقيلاً عليهنّ. أصبحن مرغّمات على مزاولته العمل في معظم الحالات، ليس في مهن تحقّق التلقّ والنجاح، وبالتالي المكانة الاجتماعية، بل لمجرّد تأمين المتطلبات الأساسية للمعيشة، أي في مهن عسيرة الأداء متدنية الأجر تحقيقاً للتحرر «الزائف» عن قيد الأسرة والرجل.

في نطاق دراسة بعنوان «المرأة المسئولة عن طعام أسرتها» جرت بتكليف الاتحاد الألماني للنقابات، أسفر استطلاع أجري عام ٢٠١٠م في ألمانيا، أنّ ٢١٪ من

حقاً أن يبقى النموذج الغربي للمرأة المتحررة - مع ما يعتره من نواقص وعورات - ملهماً لبعض الحركات النسوية في عالمنا الإسلامي، وكأنه قد أصبح لزاماً على أمتنا أن تجتث نفايات الأفكار والمفاهيم التي لفظها أهلها وباتت عندهم جزءاً من الماضي وحقبة من حقب التاريخ في حين يراد بها أن تظل حاضرننا الواقع ومستقبلنا المأمول.

معلومات إضافية

الأوضاع المتردية للمرأة في الغرب:

يتحدث الدكتور (سايمونز مور) عن وضع المرأة في الغرب فيؤكد على أن العلاقة الشائنة مع المرأة لم يتولد معها غير الخراب الاجتماعي.

ويقول: تؤكد آخر الإحصائيات عن أحوال المرأة في العالم الغربي بأنها تعيش أتعس فترات حياتها المعنوية، رغم البهجة المحاطة بحياة المرأة الغربية التي يعتقد البعض أنها نالت حريتها، والمقصود من ذلك هو النجاح الذي حققه الرجل في دفعها إلى مهاوي ممارسة الجنس معه دون عقد زواج يتوّج مشاعرها ببناء أسرة فاضلة.

ويضيف أن هناك اعترافاً اجتماعياً عاماً بأن المرأة الغربية ليست هي المرأة النموذجية ولا تصلح أن تكون كذلك، وهي تعيش حالة انفلات مع الرجال.

والحقائق والأرقام تكشف الواقع المؤلم لحال المرأة الغربية المظلومة:

وفي بريطانيا :

- أكثر من ٥٠٪ من القتلات كن ضحايا الزوج أو الشريك.

- ٥٠ ألف باحثة بريطانية تقدمت باحتجاجات شديدة على التمييز ضد المرأة في بريطانيا.

وفي إسبانيا :

- سجلت الشرطة في إسبانيا أكثر من ٥٠٠ ألف بلاغ اعتداء جسدي على المرأة في عام واحد، وأكثر من حالة قتل واحدة كل يوم.

وفي أمريكا :

- يُغتصب يومياً في أمريكا ١٩٠٠ فتاة ، ٢٠٪ منهن يفتصبن من قِبَل آبائهن.

- ٨٠٪ من المتزوجات منذ ١٥ عشرة سنة أصبحن مطلقات في سنة ١٩٨٢م.

- ٨ ملايين امرأة في أمريكا يعيشن وحيدات مع أطفالهن دون أي مساعدات خارجية في سنة ١٩٨٤م.

بعض مظاهر استغلال المرأة في الغرب:

١- استخدام المرأة في الدعاية والإعلان:

المرأة تبتز بشكل بشع في المجتمعات الغربية تقول الباحثة جيهان البيطار «حول أخلاقيات الإعلان»: إن ٩٣٪ من الاعلانات التجارية تستخدم السيدات. و ٧٣٪ منها يتم تقديمها من خلال حركة المرأة. وأكثر من النصف يحتوي إثارة في المضمون.

٢- فتح مجالات عمل لا تتناسب مع طبيعة المرأة:

فبناء على نظرية المساواة المزعومة في العالم الغربي؛ فإن المرأة تعمل كما يعمل الرجل، في المناجم وصناعة المواد الثقيلة، وتظيف الشوارع، وقيادة الشاحنات، وغيرها من الأعمال التي لا تتناسب مع طبيعتها الجسمية.

٢- العنف والاعتداء على المرأة:

صور الاعتداء على المرأة بالضرب أو التحرشات الجنسية أو الاغتصاب والقتل ليست في الواقع أقل سوءاً مما هي عليه في كل مكان آخر. فقد كشف مسح استطلاعي أعدته وزارة الداخلية البريطانية أن ٨٠٪ من ضابطات الشرطة، أي بنسبة أربعة إلى خمسة، يتعرضن للمضايقات الجنسية خلال نوبات العمل الرسمية. شارك في الاستطلاع ١٨٠٠ ضابطة في عشر مديريات أمن في إنكلترا وويلز، وأشرفت عليه الدكتور هـ جنيفر بروان وهي باحثة اجتماعية في الوحدة الملحقة في مديرية أمن «نيوهامبشاير».

ويقول مركز الضحايا الوطني الذي يناصر حقوق ضحايا جرائم العنف: إن معدل الاغتصاب في الولايات المتحدة أصبح يبلغ ١,٣ امرأة بالغة في الدقيقة الواحدة؛ أي ٦٨٠٠٠ امرأة في العام.

وأضاف المركز أن واحدة من كل ثماني بالغات في الولايات المتحدة تعرضت للاغتصاب ليكون إجمالي من اغتصبن اثني عشر مليوناً ومائة ألف امرأة على الأقل.

ويشير المسح إلى أن ٦١٪ من حالات الاغتصاب تمت لفتيات تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً، وأن ٢٩٪ من كل حالات الاغتصاب تمت ضد أطفال تقل أعمارهم عن ١١ عاماً. وأظهرت الأرقام زيادة معدل الاغتصاب عن العام الذي سبقه بنسبة ٥٩٪.

وتبين بعض الإحصاءات الأوروبية أن هناك امرأتين تعيشان دون زواج؛ مقابل كل رجل أعزب، وهذا يعني أن جيلاً من النساء يتعرضن لخطر العنوسة. وتذكر الإحصائيات العلمية أن المرأة التي يتراوح عمرها ما بين ٢٥-٢٩ عاماً لا تتوفر لها فرص الزواج إلا بنسبة ٢٨٪ فقط.

المرأة وتجارة الرقيق الأبيض:

يؤكد تقرير لمنظمة الهجرة الدولية أنه يجري سنوياً بيع نصف مليون امرأة إلى شبكات الدعارة في العالم، وأن النساء من دول أوروبا الشرقية يشكلن ثلثي هذا العدد، أما أعمارهن فتتراوح بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين.

وتعترف منظمة الشرطة الأوروبية «أوروبول» بأن تجارة الرقيق الأبيض منظمة بشكل جيد، أما المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذه المسألة وبعض الأجهزة الأمنية في أوروبا الشرقية فتؤكد أن الكثير من النساء يقعن في فخ الاستدراج الذي يجري عادة عن طريق نشر إعلانات مكثفة في مختلف الصحف في دول أوروبا الشرقية عن الحاجة إلى مربيات أو نادلات في المطاعم، أو مغنيات أو راقصات، أو عارضات أزياء للعمل في الغرب أو في بعض الدول البلقانية بعروض مغرية.

وتؤكد العديد من المصادر المتابعة لتجارة الرقيق الأبيض في أوروبا أن العديد من الدول والمناطق في البلقان غدت مفترق طرق بالنسبة للكثير من النساء، ولاسيما اللاتي يُستدرجن من جمهوريات رابطة الدول المستقلة كأوكرانيا أو ملدوفيا وروسيا البيضاء.

وفي دليل على الحجم الخطير الذي وصلت إليه هذه التجارة، يقول تقرير للمجلس الأوروبي: إن أرباح القوادين ومجموعات المافيا التي تعمل في هذا المجال في دول الاتحاد الأوروبي ارتفعت في الأعوام العشرة الماضية بنسبة ٤٠٪، وإن شبكات الدعارة هذه تعرض الآن نصف مليون امرأة للبيع، يبلغ الدخل الذي تحققه النساء فيها للقوادين ومزوري الوثائق ومهربي البشر وغيرهم ١٣ مليار يورو سنوياً.

وتقول إحصائية صادرة عن وزارة الداخلية الأوكرانية: إن حوالي ٤٠٠ ألف امرأة وفتاة دون سن الثلاثين غادرن أوكرانيا خلال السنوات العشر الماضية عن طريق عصابات المافيا. ومن وسائل العصابات المنظمة استخدام الفتيات أنفسهن في استدراج بنات جنسهن لمستمتع الدعارة من خلال تزيين ذلك العمل وإظهار محاسنه المادية، مقابل حياة الضنك الاقتصادي والاجتماعي في البلد الأصلي للضحايا.

الحدائثة «الغربية» تهدد الأسرة:

يوماً بعد آخر، تتوالى التقارير والدراسات التي تؤكد أنّ (مؤسسة الزواج في أوروبا تنهار)، وأنّ انهيار هذه المؤسسة يهدد شعوب عدّة دول بالانقراض.

ففي تقرير نشره البرلمان الأوروبي (١٩٩٩/١١/٢٤م)، يؤكّد أنّ مؤسسة الزواج في أوروبا تتجه نحو مزيد من التراجع، لم تشهده أوروبا من قبل؛ حيث يشير التقرير إلى أنّ عدد حالات الزواج تراجعت في كل دول أوروبا الـ٤٦، عدا فرنسا وألمانيا وأيسلندا والبرتغال؛ حيث سجّلت زيادات طفيفة - ربّما يعود إلى ارتفاع نسبة المهاجرين في بعض هذه الدول - وأنّ نصف النساء أجريّن عقوداً رسمية مقابل نسبة كانت تصل إلى ٩٠٪ سابقاً.. وكذلك تزداد نسبة الولادات خارج إطار الزوجية، حيث تصل إلى نسبة الثلثين في ايسلندا، و٥٠٪ في الدانمارك، و٤٠٪ في فرنسا.. كما أنّ نسبة الخصوبة أيضاً قليلة، حيث تبلغ ١,٢ طفل للمرأة في كل أوروبا.

وبسبب هذه الأوضاع، فقد أثارت مؤشرات النموّ السكّاني في ألمانيا (عام ١٩٩٩م)، إلى المزيد من دواعي القلق من مغبّة انقراض الأمة الألمانية في غضون عقود من الزمن؛ حيث زاد عدد الوفيات عن الولادات بمقدار ٧٦٠٠٠ حالة وفاة، مما ينذر - حسب قول الخبراء - بأنّ هذا المعدّل كفيّل بأن تخسر ألمانيا ما يعادل سدس سكّانها حتى عام ٢٠٣٠م.

المصادر:

المرأة في ظل الحضارة الغربية.. الحضور والتجليات، موقع مسلم أون لاين، ١٥ أبريل ٢٠٠٩م، انظر الرابط:

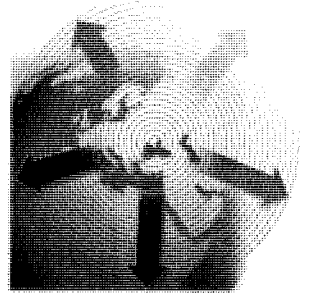
<http://moslimonline.net/index.php?page=artical&id=537>

من يرفع الظلم عن المرأة الغربية ٩، د. محمد بن عبدالله الهيدان، ٢١ صفر ١٤٢٩ هـ انظر الرابط:

<http://akhawat.islamway.com/modules.php?name=News&file=article&sid=836>.

مستقبل الأسرة في العالم، د. إحسان الأمين، موقع www.balagh.com

القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة



د. نهى قاطرجي

أستاذ بجامعة الإمام الأوزاعي - بيروت

ملخص الدراسة

تعارفت المجتمعات الإنسانية منذ ظهور الرسائل السماوية والفلسفات الأرضية، على أن الأسرة تخضع في تأسيسها ووظائفها إلى القيم والتشريعات الدينية. إلا أن هذا المفهوم بدأ يتغير تدريجياً منذ مطلع القرن الماضي بعد التحولات العلمية والفكرية التي طرأت على هذه المجتمعات. وقد أدت تلك التحولات إلى تغيير كبير في تكوين وخصائص وقيم الأسرة في الغرب. تجلّى ذلك في عزوف الشباب عن الزواج، وفي زواج الشاذين جنسياً، وفي تغيير مفهوم الزنا، وفي إنجاب الأطفال خارج إطار الزواج.

لقد كان من نتائج هذا الواقع أن بدأت المجتمعات الغربية تشهد تراجعاً في القيم الأخلاقية، لصالح قيم جديدة على رأسها: الفردية، والمنافسة، ومبدأ المنفعة، وحب المادة، وإهمال الجانب الروحي والمعنوي للعلاقة بين أفراد الأسرة. وهو ما أدى إلى تفكك الأسر داخل هذه المجتمعات، وانتشار الأمراض الجنسية، وتعاطي المخدرات، وارتكاب الجرائم.

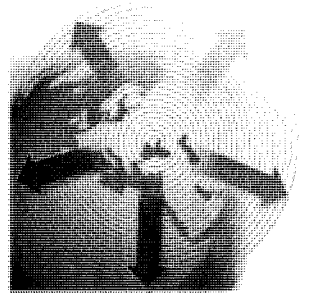
لقد كان من نتائج الانفتاح الإعلامي، وانتشار بعض المفاهيم الخاطئة حول الأسرة لدى بعض المسلمين، وضعف الرقابة الذاتية والعامّة، أن بدأت القيم الغربية تنتقل تدريجياً إلى المجتمعات الإسلامية. فضعفت العلاقات الأسرية، وازداد عزوف الشباب عن الزواج، وتراجعت علاقة المودة والتراحم والاحترام المتبادل داخل هذه الأسرة.

ومن أهم العوامل الخارجية التي كان لها دور في بروز هذا الواقع الجديد، نظام العولة الذي استخدم وسائل الإعلام من أجل نقل ثقافة المادة والعنف والإثارة الرخيصة.

أما العوامل الداخلية فتكمن في سوء فهم الدين الإسلامي ومقاصده الشرعية عند بعض أبناء المسلمين. إضافة إلى بعض الممارسات القضائية المنحازة في كثير من الأحيان لصالح الرجل، وإلى انتشار بعض الأعراف الموروثة الخاطئة والبعيدة عن ثوابت الشرع الحنيف.

أخيراً، فإن إصلاح أي خلل قد يطرأ على الأسرة المسلمة ينبغي أن يتم في إطار مرجعيتها الأولى: كتاب الله وسنة نبيه، وبالتعاون بين الأفراد والدول وأجهزة التعليم، وأجهزة الإعلام، ومؤسسات المجتمع بأنواعها كافة. وعلى عاتق هذه المرجعيات تقع مهمة التثقيف وتبوير الرأي العام الداخلي والخارجي لمواجهة الأعداء وفضح أهدافهم.

القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة



د. نهى قاطرجي

أستاذ بجامعة الإمام الأوزاعي - بيروت

تعد الأسرة المسلمة بخصوصيتها الثقافية القيمة وباعتبارها لبنة المجتمع المسلم وركيزته الرئيسة، تعد في صدارة مشهد الحروب القيمة التي تستهدف ثوابت الأمة وبنيتها الأساسية. ولم ترد لفظة الأسرة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، بل استُخدمت ألفاظ أخرى للتعبير عنها، منها لفظ الأهل، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا هَلَكًا بِالصَّلَاةِ وَالصَّطْرِ عَلَيَّهَا﴾ [طه: ١٣٢]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ آبِيَّ مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥]. ووردت أيضًا بلفظ العشيرة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. كذلك ركز على معاني الزواج والتزويج للإشارة والدلالة إلى معنى الأسرة والعائلة.

أما في اللغة فقد ورد تعريف الأسرة بأنها الدرْعُ الحصينة، والعشيرة، ومن الرجل الرهط الأدنون^(١)؛ لأنه يتقوى بهم.

تتأسس الأسرة في الإسلام إثر عقد شرعي يوقّع بين رجل وامرأة، ويترتب عليه وظيفتهما الأساسية وهي إنجاب الأطفال. وتحدّد بنتيجته مسؤوليتهما في تربية الأبناء، وتشثنتهم على قواعد الإيمان وفضائل الأخلاق.

هذا المفهوم للأسرة لا يقتصر على الإسلام، بل إنه مفهوم تعارفت عليه المجتمعات منذ بدء التاريخ؛ حيث اتفقت الرسائل الثلاث الكبرى على أن الأسرة مؤسسة تخضع في تأسيسها ووظائفها ومسئولياتها إلى التشريع الديني.

وهذا التعريف لا يتعلق بالدين واللغة فقط، بل إن علماء الاجتماع عرّفوا الأسرة بأنها «جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية، تتكون من رجل وامرأة، تقوم بينهما رابطة زوجية مقررّة. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة: إشباع الحاجات العاطفية، والقيام بالأدوار التربوية، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي اللائم لرعاية وتشثنة وتوجيه الأبناء»^(٢).

لقد اختلف مفهوم الأسرة المعاصر عما اتفقت عليه الرسائل والشرائع والعلماء عبر التاريخ؛ حيث صار يلحظ ابتداء من مطلع التسعينيات من القرن الماضي بعض التعريفات المختلفة للأسرة التي بدأت تأخذ بالاعتبار التحولات العالمية التي طرأت على نظام الأسرة في العالم. فجاء في موسوعة «لاروس الكبرى» الطبعة الجديدة التعريف التالي: «الأسرة مجموعة شخصين أو أكثر بينهما علاقة قرابة، سواء ضاقت أو اتسعت». وهذا التعريف اهتم بإدماج أنواع الأسر، كما راعى وجود أنواع أخرى في المدى المنظور. وهو تعريف محايد لا يهتم بتحديد

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م ج٢، ص ٦.

(٢) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولة المرأة المسلمة.. الآليات وطرق المواجهة، مركز باحثا لدراسة المرأة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص ٣٤٩.

والبرجماتيون؛ حسب ما أجمع عليه أغلب مؤرخي الفلسفة»^(٥).

ويعتبر الفلاسفة أن القيم ثلاثة هي: الجمال والخير والحق. والبعض الآخر أضاف إليها قيمة رابعة أسموها القيمة الدينية. إلا أنهم لم يعطوا للدين دوراً سوى حماية القيم الثلاث الأولى.

ويختلف دور القيم في الإسلام عنه عند فلاسفة الغرب في أمور عدة منها:

١- مصدر القيم في الإسلام هو الوحي الإلهي، بينما مصدر الشرائع الوضعية هو البشر، ولهذا فالقيمة هنا نسبية.^(٦)

٢- للقيمة في الإسلام خصائص ومميزات عامة، فهي مطلقة؛ لأنها من عند الله عز وجل، وهي معايير مسلمة بين جميع أفراد المجتمع أو غالبيتهم، لا تتغير بتغير الزمان والمكان. وهي تجمع بين حق الفرد وحق الجماعة، وبين السعادة الدنيوية والسعادة في الآخرة.

٣- دور المجتمع المسلم في حماية قيمه. وعليه أن «يتخذ في سبيل حمايتها عدداً من الإجراءات التي قد يكون منها معاقبة المخالف عقاباً بدنياً أو عقاباً معنوياً كالإهمال والاحتقار»^(٧).

أولاً: القيم الغربية وأثرها على الأسرة الغربية:

تعتبر الأسرة في الغرب من أهم المؤسسات التي تضررت بعد الثورة الصناعية في مطلع القرن الماضي. ومن المعروف أن هذه الثورة كان لها السبق في إخراج المرأة من بيتها وأسررتها، وإقناعها بأهمية

مسئوليات الأسرة ووظائفها، ولا بالأخلاقيات التي تقوم عليها الأسرة التقليدية.^(١)

وهذا التعريف يتفق مع الدعوات الدولية إلى تغيير أشكال الأسرة ووظائفها. فقد دعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى التغيير «في الدور التقليدي للرجل ودور المرأة والأسرة والمجتمع».

بينما أكدت وثيقة مؤتمر بكين على «أن للأسرة أنواعاً وأنماطاً تختلف حسب المجتمع»^(٢).

من هنا تأتي أهمية هذا البحث والذي هو تحت عنوان «القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة» في هذا الوقت

بالذات بعد أن بدأت تظهر على الأسرة المسلمة بعض التغيرات والتأثيرات الغربية على تكوينها ووظائفها ومسئوليات أفرادها.

تمهيد:

لم يُعرف عن أحد من العلماء العرب استعماله لكلمة «القيم» بالمعنى الذي يُستعمل اليوم، والمترجمة حرفياً من كلمة Value الإنجليزية^(٣). أما الكلمة التي تقابل لفظة القيم في اللغة العربية؛ فهي ما يُعرف بالأخلاق. وهي تسمية تكررت عند الحديث عن الجانب الفلسفي وتداخلت مع لفظتي «القيم» و«المثل العليا»^(٤).

وتعتبر دراسة القيم باباً من أبواب علم الفلسفة، أو ما يُعرف بـ «علم القيم» axiology، وأول من تحدث عن هذا العلم هو «الفيلسوف الألماني نيتشه،

(١) عبد الهادي بو طالب، مفهوم الأسرة ومسئوليتها في الديانات والإعلانات العالمية ومواثيق الأمم المتحدة، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ٢٠٠١م، ص ١٥٩.

(٢) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولمة المرأة المسلمة، ص ٣٥٠.

(٣) ناصر الدين الأسد، نظرات في لغة المصطلح وفي مضمونه، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، ص ٤٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٢.

(٥) ثريا التركي، تغير القيم في العائلة العربية، الأسكوا، ١٩٩٥م، ص ١٦.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٨.

(٧) عبد الله بن ناصر الصبيح، التغير الاجتماعي وصراع القيم، ملحق مجلة البيان، عدد ٢٧١، ربيع الأول ١٤٢١هـ، ص ١٩.

جميع الأشياء.

٣- مبدأ الدنيوية الذي يدعو إلى التمتع بالدنيا دون التفكير بالآخرة، على اعتبار أن الحياة الدنيا هي مستقر الإنسان ومآله^(٢).

وقد كان لهذه المبادئ الأثر الكبير على نظرة المجتمع الغربي إلى الحياة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية، وخاصة على مفهوم الأسرة في الغرب.

ب- واقع الأسرة الغربية المعاصرة:

يشهد العالم الغربي اليوم تغيراً كبيراً في تكوين وخصائص وقيم الأسرة التي تشكل الخلية الأولى للمجتمعات الإنسانية، وأبرز مظاهر هذا التغيير يمكن لمسه فيما يلي:

١- العزوف عن الزواج:

نتيجة سيطرة الرغبة الجامحة بالإشباع المادي لدى الإنسان الغربي، وقوانين الطلاق المجعفة بحق الرجل، وخروج المرأة إلى العمل، والدعوات المتطرفة إلى الحرية الفردية والإباحية الجنسية؛ فقد ازداد عزوف الشبان والشابات عن الزواج، هرباً من مسئولية الحياة الزوجية. وقد نشرت في هذا المجال صحيفة «بردفيل» النمساوية تقريراً يظهر فيه أن الشعب النمساوي تحول إلى شعب من العازبين. فالإحصاءات التي نُشرت في شهر أبريل (نيسان) من عام ٢٠٠٠م أشارت إلى أن في النمسا اليوم حوالي ٩٧٦ ألف عازب (من مجموع السكان البالغ ٧.٩ مليون)، وأن عددهم سيرتفع عام ٢٠٣٠ إلى ١.٢٧ مليون عازب.

وهذه الأرقام الخاصة بالنمسا لا تختلف كثيراً عن باقي الدول الغربية، فقد أشارت دراسات حديثة قامت بها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أنه من الآن وحتى عام ٢٠٥٠ سينقص عدد السكان في إيطاليا ١٦

دورها الإنتاجي في المجتمع. كان ذلك بسبب التوسع الاستعماري، وحاجة المصانع إلى الكثير من الأيدي العاملة، وذهاب الرجال إلى الحروب وموتهم فيها بأعداد كبيرة، وخاصة أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م). كذلك فإن إشراك النساء بالعمل هدف إلى تخفيض راتب الرجل وإجباره على الخضوع لشروط أصحاب المصانع.

أ- مصادر القيم الغربية:

بعد انتصار الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، وبداية ظهور الاكتشافات العلمية وما تلاها من بوادر الثورة الصناعية، دعا الفكر الفلسفي الغربي إلى تقديس العقل البشري تقديساً مطلقاً، وإلى فصل الدين عن الدولة.

وظهرت؛ نتيجة لهذا الواقع الجديد، بعض الدعوات الفلسفية المناهضة للدين، مثل المذهب النسبي القائم على الشك في الحقائق المطلقة، والنزعة البرجماتية أي النفعية. كما كثرت الدعوات «إلى تحرير الأخلاق من سلطة المعتقدات الدينية، حتى لا تقوم على الخوف من عذاب جهنم، ولا على الطمع في نعيم الجنة، فضلاً عن تحريرها من سلطة رجال الكنيسة»^(١).

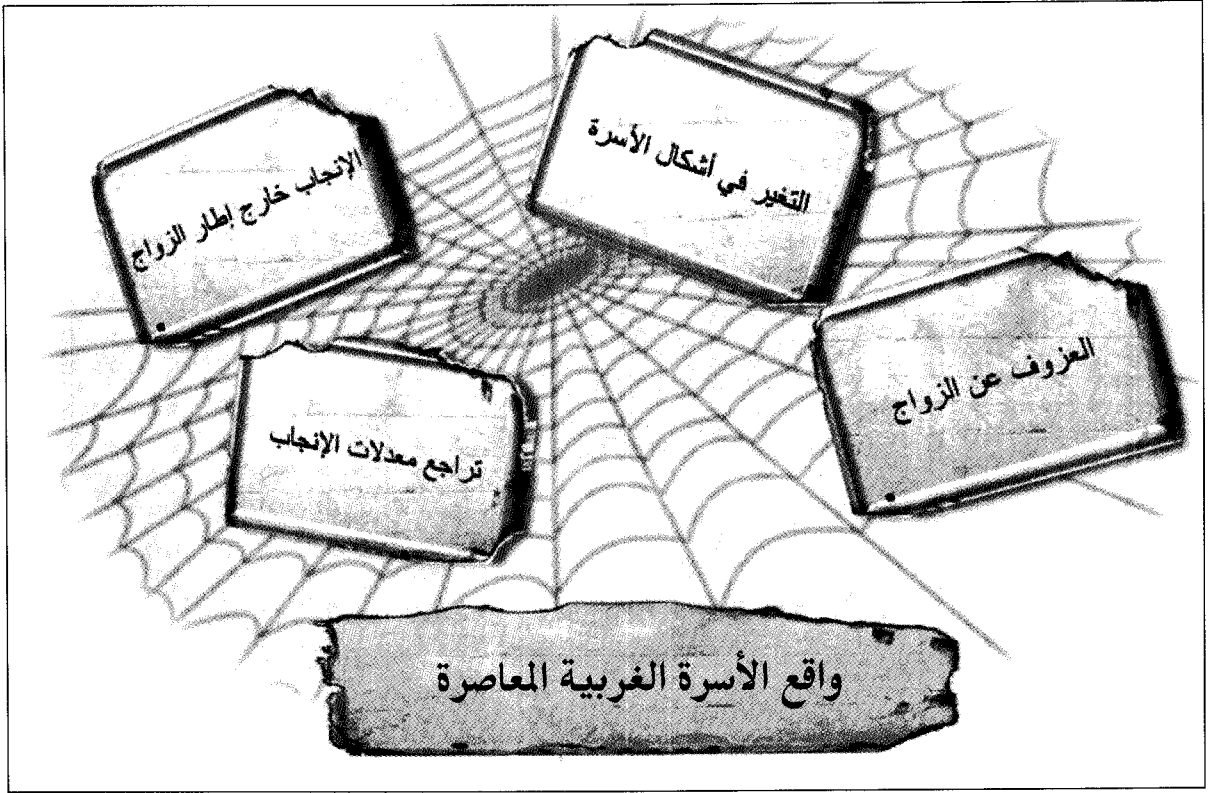
لقد تجلت مساعي أهل الحداثة الغربيين عند دعوتهم إلى فصل الأخلاق عن الدين في اعتماد ثلاثة مبادئ هي:

١- مبدأ الإنسانية الذي يقضي بأن الإنسان قادر على أن يأخذ زمامه بيده، ويحدد مصيره بنفسه من دون حاجة إلى الاستعانة بقوة غيبية أو التوكل على موجود متعال.

٢- مبدأ العقلانية الذي يعتبر أن العقل هو السلطان الداخلي الذي يستطيع لوحده أن يصدر أحكامه على

(٢) سعيد بن سعيد العلوي، الأسرة والقيم في عالم اليوم، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(١) طه عبد الرحمن، ما بعد الأسرة وما بعد الأخلاق، انقلاب قيم الحداثة، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص ٢١٥.



جنسيًا في ستة بلدان في العالم، هي: النرويج، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، كندا، وولاية ماساتشوستس الأمريكية.^(٣)

٢- الإنجاب خارج إطار الزواج :

وفي هذا الإطار نشرت صحيفة U.S.A. TO DAY الأمريكية في عددها الصادر في ٢٨ يناير عام ١٩٩٧م، تقريرًا حول تضاعف عدت الأمهات من دون زواج في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٠-١٩٩٢م، ويذكر بأن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة السادسة في قائمة البلدان في هذا المجال.^(٤)

وفي دراسة عن أوروبا نشرت مجلة NEWSWEEK الأمريكية في عددها الصادر في ٢٠ يناير ١٩٩٧م^(٥) نتائج أحد التقارير الرسمية الصادرة في عام ١٩٩٤م

مليوناً، وفي كل من ألمانيا وإسبانيا ٩ ملايين، وروسيا ٢٦ مليوناً، واليابان ٢٢ مليوناً، وكذلك سيحدث تناقص في أمريكا وبريطانيا وكوريا الجنوبية.^(١)

ويأتي العزوف عن الزواج نتيجة انتشار ما يُعرف في تلك المجتمعات بالمساكنة، فقد وصف تقرير للمعهد القومي للدراسات الديموجرافية في فرنسا الزواج بأنه «عادة روتينية أُلغ عنها الكثيرون، وأنه في عام ١٩٩٧م على سبيل المثال، فإن ٣٠٪ من علاقات التعايش بين رجل وامرأة تتم بدون زواج».^(٢)

٢- التغير في أشكال الأسرة :

حيث بدأت تظهر أشكال جديدة للأسرة لم تكن معروفة من قبل، على رأسها الأسر المكونة من زوجين متماثلين في الجنس؛ حيث تم إقرار زواج الشواذ

(٣) النرويج تسمح بزواج الشاذين جنسيًا، صحيفة الوثام الإلكترونية.
(٤) أحمد منصور، سقوط الحضارة الغربية، رؤية من الداخل، دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م، ص ٦٤.
(٥) المرجع السابق، ص ٤٦.

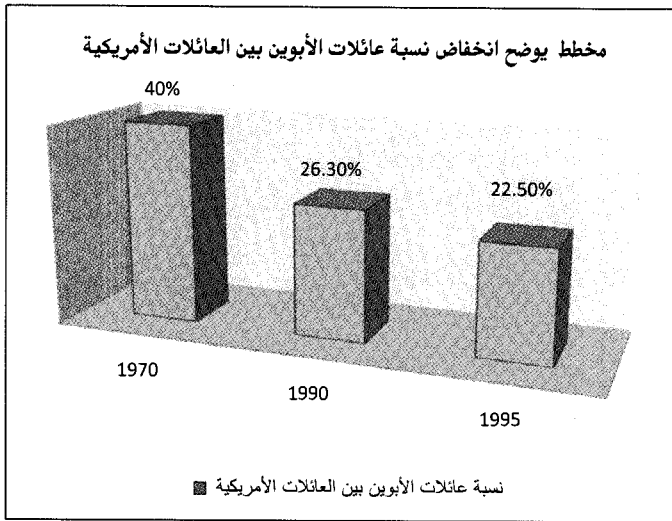
(١) جاسم محمد المطوع، التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسرة، مؤتمر الأسرة العربية في وجه التحديات، أغسطس ٢٠٠٢م، ص ٢٢٣.
(٢) مازن بن صالح مطبقاني، الغرب من الداخل، الأسرة في بعض المجتمعات الغربية المعاصرة، ص ١١.

نسبة العائلات الأمريكية في عام ١٩٧٠م، وبحلول عام ١٩٩٠م انخفضت هذه النسبة إلى ٢٦,٣٪، ووصلت في عام ١٩٩٥م إلى ٢٢,٥٪^(٤).

وقد عمد هؤلاء من أجل إيجاد حل لمشكلاتهم، إلى اتخاذ خطوات عدة، منها:

أ- فتح باب الهجرة للشباب من أجل العلم والعمل، وفي هذا المجال يشير التقرير المذكور أعلاه إلى أن الأسر البريطانية من أصل هندي أو باكستاني أكبر حجماً من الأسرة البريطانية الأصلية.^(٥)

أدى هذا التزايد في عدد المهاجرين إلى ارتفاع الأصوات المنددة بهذا التزايد، خاصة تجاه الهجرة الإسلامية التي يعتبرونها تشكل خطراً على وجود وكيان وسياسة هذه الدول. وهذا الأمر هو الذي دفع بالسياسي «جان ماري لوبان»^(٦) في إطار حملاته للانتخابات الفرنسية إلى القول: «قريباً سيغلب على مارسيليا سكانها المسلمون، فهذه الهجرة هي أشبه بحركة استعمارية».^(٧)



(٤) المرجع السابق، ص ١٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٩.

(٦) سياسي فرنسي، رئيس ومؤسس حزب الجبهة الوطنية المنتمي إلى أقصى اليمين.

(٧) عفاف عنيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، ص ٦-٧.

حول نسبة الولادة لأطفال خارج إطار الزواج، وجاءت النتائج على الشكل التالي: السويد ٥٠٪، الدانمارك ٤٦,٨٪، النرويج ٤٥,٩٪، فرنسا ٣٤,٩٪، المملكة المتحدة ٣٢٪، فنلندا ٣١,٣٪، هولندا ٣١,١٪، النمسا ٢٦٪، أيرلندا ١٩,٧٪، البرتغال ١٧٪، ألمانيا ١٥,٤٪، لوكسمبورج ١٢,٩٪، بلجيكا ١٢,٦٪، إيطاليا ٧,٣٪، اليونان ٢,٩٪^(١).

علمًا بأن هذه الأرقام في ارتفاع متزايد. ففي فرنسا تشير الإحصاءات الصادرة عام ٢٠٠٨ إلى أن نسبة الولادات غير الشرعية فاقت تلك الشرعية.^(٢)

٤- تراجع معدلات الإنجاب:

وتشكل هذه القضية أبرز تحدٍ يواجه الأسرة الغربية اليوم مما دفع ببعض المسؤولين إلى دق ناقوس الخطر، خوفًا على دولهم من التلاشي؛ نتيجة تراجع عدد المواليد وزيادة نسبة الشيوخ.

وتؤكد الإحصائيات الرسمية هذه القضية؛ حيث ذكر التقرير السنوي للحكومة البريطانية عام ١٩٩٣م أن حجم الأسرة البريطانية انخفض من ٢,٩ فرد عام ١٩٧١م إلى ٢,٤ فرد عام ١٩٩٣م.^(٣)

وينطبق الأمر نفسه على الأسرة الأمريكية؛ حيث نشرت صحيفة أمريكية أن نسبة العائلات المكونة من أبوين في الولايات المتحدة قد انخفض انخفاضًا ملحوظًا بحيث أصبحت عائلة واحدة فقط من بين كل أربع عائلات أمريكية يعيش بينهما الأب والأم في منزل واحد. وتقول الإحصائيات: إن نسبة عائلات الأبوين كانت تشكل ٤٠٪ من

(١) المرجع السابق، ص ٦٩.

(٢) عفاف عنيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، ص ٣.

(٣) مازن بن صالح مطبقاني، الغرب من الداخل، الأسرة في بعض المجتمعات الغربية المعاصرة، ص ٩.

التزاماتهم الأسرية وبين حاجاتهم إلى تحقيق النجاح المنشود في مجال عملهم، الأمر الذي يلقي بظلاله على علاقة هؤلاء بأطفالهم». وأشار التقرير إلى أن «ظاهرة ذهاب الأمهات إلى العمل، وبقاء الآباء في المنزل تشكل تهديداً خطيراً على حياة الأسر الأمريكية»^(٥).

وكان من نتائج هذه الفردية أن بدأت الدول تتدخل في عملية تربية الأولاد، والاهتمام بهم وتعليمهم ما تراه مناسباً لسياساتها واتجاهاتها، حتى ولو كانت هذه السياسات لا تتناسب مع عقيدة الأب ورغبته في تعليم أولاده. علماً بأن هذا التدخل من قِبَل الدول

لا يقتصر على النظام التعليمي خارج المنزل، بل يطال أيضاً تربية الأولاد داخل المنزل؛ حيث كان للالتزام الدول بالاتفاقيات الدولية أثره في فرض القوانين التي تمنع الأب من استخدام الوسائل التربوية التي تنتقص من حقوق الطفل. ففي إنجلترا مثلاً يتعرض الأب للمحاكمة

بتهمة القسوة فيما لو عامل أطفاله عين المعاملة التي كان الأب منذ مائة سنة فقط خليقاً أن يراها كفيلاً لحسن تشبثهم.

ومن نماذج هذا التدخل نشر التعليم الجنسي داخل المدارس، ومنع الأهل من التدخل في خصوصية أبنائهم المتعلقة بأمورهم الجنسية والتاسلية. ليس ذلك فحسب، بل إن بعض الدول تؤمن للفتاة القاصر الحامل المسكن لها ولطفلها.

٢- انشغال الأهل عن وظيفتهم التربوية التي كلفوا بها، فباتت كثرة أعمال الآباء لا تسمح لهم برؤية أبنائهم وقتاً كافياً. أما الأمهات اللاتي يشكّلن مع أبنائهن النسبة الكبيرة من عائلات

ب- تشجيع النساء على الإنجاب بدون زواج. فبعد أن شهدت أوروبا انخفاضاً حاداً في معدلات الولادة، بدأت الحكومات الأوروبية تشجع على الإنجاب، وتدفع الأموال للنساء مقابل ذلك؛ حيث تتقاضى الأمهات غير المتزوجات شهرياً إعانات اجتماعية بمبلغ يتراوح ما بين ٤٠٠-٥٠٠ دولار أمريكي عن الطفل الواحد^(١).

ج- بزوغ دعوات إلى التمسك بالقيم العائلية، كما هو الحال في بريطانيا؛ حيث خطف حزب العمال بزعامه توني بليز هذه الفكرة من حزب المحافظين^(٢).

ج- أهم القيم التي تبنى عليها العلاقات في الأسرة الغربية:

إن القوانين الوضعية الغربية التي تمنح المرأة المساعدات الاجتماعية، تشترط ألا يكون في بيتها رجل^(٣). وكان من نتائج هذا الواقع أن بدأت المجتمعات الغربية تشهد تراجعاً في القيم الأخلاقية، على حساب قيم جديدة، من بينها:

١- الفردية التي تحكم العلاقات الأسرية؛ حيث أخذ «التنافس بين الأفراد يتنامى على حساب الترابط الأسري، وأصبح وجود (خيارات) هو ديدن الجميع، وليس بقاء (الأواصر) الأسرية. وحسب المنطق الرأسمالي فإن الأولاد لم يعودوا يمثلون (محور الربح) بل أصبحوا (محور التكليف)»^(٤).

وفي هذا المجال أكدت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) الأمريكية في تقرير نشرته في شهر ديسمبر ١٩٩٦م، أن «أرباب الأسر الأمريكية من العاملين في مختلف المهن يعانون من عدم تمكنهم من التوفيق بين

(١) أحمد منصور، سقوط الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص ٦٩-٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩-٧٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٨.

وكان من بين القيم الأسرية التي أوجدها الإسلام قيم التعاون والعمل بروح الجماعة، والتضامن والتكافل، والعطف على الصغير واليتيم، واحترام الكبير وطاعة الأبوين، والدفاع عن الحرمات، والعفة وغض البصر، والنظافة والطهارة.. إلى غير ذلك من القيم التي توارثها أبناء الأمة الإسلامية من جيل إلى جيل، واحتكموا إليها في سلوكياتهم وتصرفاتهم.

إنّ تحلي أبناء الإسلام بهذه القيم هي التي حفظتهم حتى اليوم من التفكك والتشردم الذي أصاب غيرهم من الأمم. وهذه الخصوصية وهذا التميز على سائر الأمم، هو الذي دفع بأعدائهم أن يعملوا بجهد وكد لتفكيك الأسرة الإسلامية، مستخدمين لذلك وسائلهم الاقتصادية والثقافية والإعلامية من أجل ضمان نجاحهم في مهمتهم.

٢- أهم المتغيرات التي طرأت على الأسرة المسلمة:

إن من أول الآثار التي بدأت تظهر على الأسرة المسلمة نتيجة تأثرها بالغرب، هو التغير في شكل الأسرة، ففيما كانت الأسرة الممتدة التي تضم الأجداد والزوجين والأبناء وزوجاتهم، والأحفاد والأصهار والأعمام، ترتبط فيما بينها برباط أبدي، قائم على التعاون والتآزر من أجل توفير العمل والمسكن والزواج والحماية لكل أفرادها منذ الميلاد وحتى الممات، تحول شكل هذه الأسرة إلى الأسرة النووية المؤلفة من الزوج والزوجة وأولادهما، لتضعف بذلك صلة الرحم التي دعا الإسلام إلى المحافظة عليها، ولتقضي على «الجماعية التي كانت سمة قيمية مميزة للعائلة الممتدة»^(٢).

هذا ولا يقتصر التغيير على الشكل فقط، وإنما طال أيضاً الوظائف والمسئوليات.

ومن المتغيرات التي يمكن ملاحظتها:

١- تأخر سن الزواج، بل والعزوف عنه نهائياً في بعض الحالات. وذلك نتيجة للضائقة الاقتصادية والبطالة

«الوالد المنفرد»؛ فإنهن بدورهن يتن يركضن من أجل تأمين متطلبات معيشة الأسرة المتزايدة والتي من بينها كلفة حاضنة الأولاد.

٣- فقدان قيمة الترابط بين أفراد العائلة؛ نتيجة تطبيق مفهوم الحرية الشخصية، فكان لانفصال الولد عن أهله عندما يبلغ سن النضوج، وخروجه من دائرة الأسرة للعيش وفق مفهومه للتححرر والاعتماد على الذات، أثره في إضعاف مكانة العائلة والعلاقة بين الآباء والأبناء «الذين وجدوا أنفسهم ضمن نسق حضاري مادي لا يولي أي اهتمام لقيم التكافل والتراحم والتعاقد. فعوامل التقدم الاقتصادي وسيطرة الفلسفة المادية التي تؤمن فقط بالأثر المادي للجهد الإنساني، وتحقر من شأن الروح وتعادي دور الدين كان لها تأثير كبير وكبير جداً على البنية الاجتماعية في الغرب»^(١).

ثانياً: القيم الغربية وأثرها على الأسرة المسلمة:

تتمتع الأسرة في الإسلام بالقدسية، وقد أوضح القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وكتب الفقه الإسلامي الأحكام الخاصة بالأسرة، وكيفية المحافظة عليها، والمسئولية الملقاة على عاتق كل من الرجل والمرأة في هذا المجال.

١- مصادر القيم الإسلامية التي تحكم الأسرة:

لا يعد الإسلام المصدر الوحيد للقيم التي تحكم المجتمعات الإسلامية؛ فإن كثيراً من هذه القيم وُجدت في العصر الجاهلي، ولما جاء الإسلام أقر بعضها وثبّتها، ومنها: قيم الجود والكرم والشجاعة والنخوة، وإغاثة الملهوف، وحماية الجار... إلخ. وقد أضاف الإسلام إليها قيماً جديدة أصيلة تتناول كل نواحي الحياة الفردية، والأسرية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.

(١) عفاف عنيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) تغير القيم في العائلة العربية، ص ٢٦.

رأسها ضعف قوامة الرجل على بيته؛ حيث كان لخروج المرأة إلى العمل، واستقلالها الاقتصادي عن الرجل أثره في نشوء نوع من الاستقلالية لديها جعلها تتعالى على الرجل. ومما زكى هذا الأمر تكاسل بعض الرجال وتخليهم عن مسؤولياتهم التي فرضها الله عز وجل عليهم.

وقد كان من نتائج غياب أو ضعف القوامة أيضاً أن بدأت تظهر بعض عوامل التمرد على مبدأ الطاعة المرتبط بالقوامة. وفي ذلك تشير دراسة أنثروبولوجية لمجتمع النخبة في مدينة جدة إلى أن مفهوم الطاعة عند المرأة قد بدأ في التغيير، «فالأزوجة الآن تخرج من البيت للزيارات والتسوق بدون أن ترجع في ذلك إلى زوجها، كما كانت تفعل أمها. ومع ذلك فإن استقلاليتها في الحركة خارج المنزل تظل في التحليل الأخير مقيدة من جانب زوجها»^(٥).

٣- سوء تربية الأطفال، وخاصة من الناحية الصحية والنفسية. وذلك بسبب غلبة النظرة المادية الاستهلاكية؛ حيث لا يقوم أحد بعمل إلا بأجر، وخاصة النساء، اللاتي تأثرن بالنظرة الغربية التي تطالب باعتبار وظيفة المرأة وظيفة اجتماعية تستحق الأجر المادي عليها، مما حول العلاقة بين الزوجين كما وصفها الدكتور عبد الوهاب المسيري إلى «علاقة تعاقدية مادية، وليست علاقة تراحمية تعاطفية»^(٦).

لقد أذنت كل هذه التغيرات ببداية تحول من القيم الجماعية إلى القيم الفردية. فغاب مفهوم التضامن الذي كان موجوداً داخل الأسرة الكبيرة، وتخلّى كثير من الأبناء عن القيام بواجباتهم الأساسية في رعاية ذويهم عند الكبر أو العجز أو المرض. ولعل «الزيادة في عدد الدور التي ترعى الآن كبار السن بعد أن كان مكانهم ضمن العائلة الممتدة من المؤشرات المهمة جداً

وغلاء المهور، مما تسبب في وجود كثير من المشكلات الاجتماعية، أولها عنوسة الشبان والشابات. ففي مصر مثلاً، ذكرت إحدى الدراسات، الصادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مؤخراً أن نسبة غير المتزوجين من الشبان والشابات بلغت بشكل عام حوالي ٣٠٪، وبالتحديد ٢٩,٧٪ للذكور و٢٨,٤٪. وكذلك فإن هذه العنوسة تسببت وفق دراسة أجراها المركز القومي للسموم في القاهرة بانتحار ٢٧٠٠ فتاة خلال عام واحد^(٧).

وقد عمد بعض الشباب من أجل إشباع غريزتهم الجنسية إلى طرق عديدة، منها ما يُعرف بالزواج العرفي، أو زواج المسيار، ومنها ما يُعرف بالمساكنة التي بدأت تأخذ طريقها إلى بعض المجتمعات العربية المنفتحة نوعاً ما، مثل لبنان وتونس وسوريا وغيرها. ففي سوريا مثلاً يعزو بعض الخبراء الاجتماعيين بروز هذه الظاهرة المحدودة إلى انتشار البطالة بين الشباب وعدم قدرتهم على تحمل مسؤوليات الزواج^(٨).

أما في لبنان فقد ذكر الدكتور أسامة طيارة أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية أن «التماهي بالغرب والتقليد الأعمى لنمط وأسلوب الحياة الغربية هو أحد الأسباب الرئيسية في تمسك هؤلاء بالمساكنة»^(٩).

٢- تحول العلاقات بين المرأة والرجل من علاقات سكن ومودة ورحمة، وتضحية وتوازن في العلاقات والحقوق والواجبات، «النابعة من التمسك بشرع الله العظيم، إلى نوع من الثنائية المتناقضة التي تؤذن بالصراع بين شقي النفس الواحدة، وبين الأبناء والبنات، والصغار والكبار»^(١٠).

وقد نتج عن هذه التحولات أمور خطيرة، على

(١) العربية. نت.

(٢) شاتي يرفض اعتبارها مرحلة ما قبل الارتباط الدائم، العربية. نت، ٧ يونيو ٢٠٠٦م.

(٣) المساكنة، انتصار الرغبة على التقاليد ٢٣ آذار ٢٠١٠م، موقع لبنان الآن.

(٤) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولة المرأة المسلمة، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٥) ثريا التركي، تغير القيم في العائلة العربية، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٦) جاسم محمد المطوع، التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسرة، مؤتمر الأسرة العربية في وجه التحديات، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

الأمريكية إلى السيطرة على العالم، دفع بكثير من المفكرين إلى عدم التمييز بين العولمة والأمركة.

وتشكل العولمة الثقافية إحدى الوسائل المهمة في اختراق ثقافات الشعوب واستعمار عقولهم وأفكارهم وتوجهاتهم، وبالتالي إلغاء تأثير

الدين على حياتهم، واستبداله بالفكر العلماني الغربي الذي يدعو إلى الفصل بين الدين والحياة، كما يدعو إلى التمتع بمباهج الحياة وفق ثقافة استهلاكية تبحث عن الرفاهيات المادية والمعنوية،

وتقديم المصالح الفردية والمنافع الشخصية على المصالح الجماعية.

وللعولمة الثقافية أدوات عديدة تستخدمها في سبيل إحكام سيطرتها على الشعوب وضمان نجاح مهمتها، ومن بين هذه الأدوات:

منظمة الأمم المتحدة وأدواتها:

تسعى الأمم المتحدة من خلال منظماتها ومؤتمراتها^(٤)، إلى تعميم النظرة الغربية لقضايا المرأة والأسرة، والضغط على الحكومات العربية والإسلامية من أجل تطبيق توصياتها المخالفة في كثير من بنودها للشريعة الإسلامية. ومن الأمور التي تسعى إلى فرضها أو تعديلها فيما يتعلق بالأسرة: «السماح بزواج المسلمة بغير المسلم، إلغاء المهر، وإلغاء ولاية الأب على البنت البكر، وكذلك إلغاء طاعة الزوجة للزوج، وتجريم وطء الزوجة بغير كامل رضاها، واستحداث جريمة اسمها (الاغتصاب الزوجي) لتحتطيم العلاقة بين الزوجين، وتجريم تأديب الأبناء، وبالتالي رفع ولاية الأب عن الأبناء»^(٥).

(٤) أبرز هذه المؤتمرات الخاصة بالمرأة، مؤتمر المكسيك ١٩٧٥م، ومؤتمر كوبنهاجن ١٩٨٠م، ومؤتمر نيروبي ١٩٨٥م، ومؤتمر بكين ١٩٩٥م وتوابعه ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ و ٢٠١٠م.

(٥) عفاف عنيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، مرجع سابق.

على تغير العلاقة بين الكبار والصغار»^(١).

٤- تعديل كثير من القوانين العربية حتى تتناسب مع الدعوات الغربية، ومن هذه القوانين، قوانين الأحوال الشخصية، المتعلقة بالزواج والطلاق، والإرث والحضانة، ورفع سن الزواج وغير ذلك من القضايا التي تحتكم إلى الشريعة الإسلامية. هذا إضافة إلى الدعوات لإقرار قانون الزواج المدني الذي ينزع عن الزواج صفته الشرعية الدينية ليحمله بيد الدولة تحت حجة رفع التمييز عن المرأة ومساواتها بالرجل.

ومن هذه القوانين التي يطالب بتعديلها قوانين العقوبات التي تتعلق بجرائم الزنا، وخاصة زنا الزوجة، والإجهاض، والتحرش الجنسي. إضافة إلى القوانين التي تجرم العنف الأسري. وقد أقر مجلس الوزراء اللبناني في جلسته المنعقدة في ٦ أبريل ٢٠١٠م قانوناً للعنف الأسري، ومن بين بنوده معاقبة «كل من أكره زوجته بالعنف والتهديد على الجماع بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين»^(٢).

العوامل التي ساهمت في تغيير واقع الأسرة المسلمة:

أولاً: العوامل الخارجية:

تعرف العولمة Globalization بأنها القوة بمفهومها الشامل الاقتصادي والسياسي والعسكري والإعلامي والثقافي، وهي نتاج داخلي محض للرأسمالية المعاصرة يتجسد في الشركات المتعددة الجنسية التي كان للولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد فيها^(٣).

هذا التعريف الذي يظهر فيه سعي الولايات المتحدة

(١) ثريا التركي، تغير القيم في العائلة العربية، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) النجار يحيل مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري، إلى مجلس الوزراء، موقع بوابة لبنان للتنمية والمعرفة.

(٣) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولمة المرأة المسلمة، مرجع سابق، ص ٢٨.

الأسرة إلى البحث عن مصادر جديدة للمال، وإلى زيادة ساعات العمل، مما أدى إلى التخفيف من قدرة الوالدين والأم خصوصاً على التوجيه والإعداد. كما أنه يقلل فرص اللقاء بين أفراد الأسرة، وينتج عن ذلك ضعف الروابط والأواصر بين أفراد الأسرة»^(٢).

تعميم قيم العولمة عبر وسائل الإعلام:

يتيح الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة (الحاسوب، ألعاب الفيديو، الإنترنت، الهاتف النقال) لأفراد الأسرة العربية فرصاً عديدة للتعرف على العالم الخارجي، والتعلم، واكتساب خبرات جديدة، وحتى الدعوة إلى الله عز وجل. إلا أن هناك في المقابل عدداً من المخاطر والتحديات التي تفوق في خطورتها الإيجابيات المذكورة، ومن بينها :

أ- نقل ثقافة العنف والإثارة والجريمة عبر هذه الوسائل. فقد لخصت منظمة اليونسكو نتائج الأبحاث التي تتعلق بأثر وسائل الإعلام على الشباب، ومدى أثر أفلام العصابات على المراهقين، وخطرها الدائم على نفوس الشباب والياافعين، بالعبارة التالية: (إن أفلام العصابات هي السبب في العقد النفسية الخطيرة. ولا يرجع ذلك إلى أنها تحبذ الجرائم فحسب، وإنما إلى ما تورثه من اضطرابات أخلاقية تكمن وراء الجرائم المختلفة).

ب- نشر القيم الغربية عبر البرامج الإعلامية المستوردة. ومن هذه القيم المتعلقة بالأسرة قيم الفردية والاستهلاكية. وهذا الأمر لا يقتصر على البرامج المخصصة للكبار، بل إن بعض البرامج الكرتونية الموجهة للأطفال تعرض في منتجاتها بعض هذه القيم. وعلى سبيل المثال؛ فإن أبطال برامج «والد

كان من نتائج تحول العالم إلى سوق استهلاكية كبيرة لتصريف المنتجات الغربية، أثره على الأسرة العربية والمسلمة التي كان لتأثرها بهذه الفلسفة دوره في بروز قيم جديدة، وعلى رأسها قيمتان: «قيمة الرغبة الجامحة في الاستكثار من المال، وتقييم كل شيء على أساس (قيمه) المادية، وهي رغبة لا سقف لها، ولا حدّ يحدّها».

إضافة إلى ذلك استعانت هذه المنظمة، من أجل ضمان نجاح مهمتها، بالحركات النسائية المحلية الداعية إلى تحرير المرأة، والتي كان لها دور في تحويل العلاقة بين الرجل والمرأة إلى علاقة تصادمية، وذلك عبر تسليط الأضواء على قضية المرأة بشكل منفصل عن قضايا الأسرة، وعبر الدعوة إلى «التخلص من أعباء الأسرة، بدعوى أن النظام الأسري ضد طباع البشر، وأن القيود الاجتماعية هي التي فرضته في إطار الضغوط المستمرة من جانب الرجل لاستعباد المرأة والسيطرة عليها، وتكبيرها بأعباء رعاية الأطفال والواجبات المنزلية»^(١).

نشر القيم المادية الاستهلاكية:

لقد كان من نتائج تحول العالم إلى سوق استهلاكية كبيرة لتصريف المنتجات الغربية، أثره على الأسرة العربية والمسلمة التي كان لتأثرها بهذه الفلسفة دوره في بروز قيم جديدة، وعلى رأسها قيمتان: «قيمة الرغبة الجامحة في الاستكثار من المال، وتقييم كل شيء على أساس (قيمه) المادية، وهي رغبة لا سقف لها، ولا حدّ يحدّها. والقيمة الثانية هي قيمة المنافسة التي تتحول إلى صراع، واستعداد عقلي ونفسي لاستبعاد الآخر وتصفية وجوده»^(٢).

وكان من أبرز نتائج انتشار هذه القيم، غلبة الاعتبارات المادية عند الإقدام على الزواج، وأثناء اختيار الزوج أو الزوجة. إضافة إلى انتشار ظاهرة العزوف عن الزواج، هرباً من التزامات ومسئوليات الزواج. وكذلك كان من بين هذه النتائج «سعي أفراد

(١) مازن بن صالح مطبقاني، الغرب من الداخل، الأسرة في بعض المجتمعات الغربية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٢.
(٢) أسعد السحمراني، الأسرة العربية والتحديات الفكرية، مؤتمر الأسرة العربية في وجه التحديات، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩.

الغربية في التغلغل إلى مجتمعاتنا الإسلامية هو جهل كثير من أبناء الإسلام بالأحكام الشرعية، وخاصة تلك التي تتعلق بالأسرة وبالعلاقات الزوجية، مما سهّل الطريق أمام الغربيين وأتباعهم من الداخل في بث دعواهم الهدامة، ومن بين هذه الأمور التي **تحدث ما يلي:**

١- سوء فهم الدين ومقاصده الشرعية فيما يتعلق بالعلاقة الزوجية، واستغلال هذا الدين من أجل تحقيق بعض المآرب الشخصية. ومنها حرمان المرأة من حقوقها التي ضمنها لها الإسلام، وبخاصة فيما يتعلق بموافقته على العريس، وبالطلاق والخلع، والتفريق، والإرث، وممارسة سلطة القوامة التي كثيراً ما تُستخدم كوسيلة للاستبداد وممارسة العنف والظلم تجاه المرأة خاصة والأسرة عامة.

٢- جمود قوانين الأسرة عن فهم متطلبات التطور الاجتماعي، إضافة إلى أن بعض الممارسات القضائية السيئة والمنحازة في كثير من الأحيان لصالح الرجل؛ جعلت دعاة تحرير المرأة من الداخل والخارج يستغلون هذا الواقع من أجل شن هجماتهم ضد الأسرة في المجتمعات الإسلامية متهمين «الإسلام بإذلال المرأة، وإنكار حقوقها الإنسانية في الزواج والإرث والشهادة، مما يشعر المرأة بالظلم والقهر والكبت والاضطهاد».^(٤)

٣- انتشار بعض الأعراف الموروثة الخاطئة البعيدة عن ثوابت الشرع، منها التمييز بين الذكر والأنثى، وحرمان النساء من الإرث، وحبس المرأة عن الزواج إلا من أحد أقاربها، وحرمان المرأة من الزواج من غير طبقته، والنظرة الدونية إلى المرأة المطلقة وإلى المرأة بشكل عام باعتبارها «ناقصة عقل ودين، ومن ثم فلا يمكن الاعتماد عليها فيما يحتاج إلى أعمال العقل والفكر».^(٥)

ديزني» لا يتزوجون، ولكن يقومون بعلاقات حب حرة، فيمكي ماوس يحب ميمي، ولكنه لا يتزوجها أبداً، وعم ذهب لا زوجة له، وعم بندق لا زوجة له، وكذلك عبقرينو وبطوط، ففكرة الأسرة غير موجودة في كل هذا الفيض من الإنتاج الذي يغزو العالم بأسره».^(١)

ج- إضعاف التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة، وميل أفرادها، وخاصة الأطفال والمراهقين إلى العزلة عن بقية أفراد الأسرة. لقد أدت هذه الوسائل «بالإنسان لأن يتواجد جسدياً في مكان وفكرياً وعاطفياً واجتماعياً في مكان آخر. لقد فصلت الحيز المادي للإنسان عن الحيز الخاص بالمشاعر».^(٢)

د- نقل المشكلات الأسرية المنتشرة في الغرب عبر الأقمار الاصطناعية والقنوات الفضائية، الأمر الذي يؤثر على نظرة الطفل لمعنى الأسرة، ولمفهومها الحقيقي في كيان المجتمع والأمة، وكذلك يشوش ذهنه بالصور الزائفة لتلك المجتمعات المتحررة: من اختلاط دون ضوابط شرعية، ومعاشرة محرمة، وشذوذ جنسي، وعادات غريبة دخيلة، ومفاهيم معكوسة مغالط فيها.^(٣)

هـ- نسخ كثير من البرامج الغربية إلى العربية، مع ما فيها من مساوئ. ومن هذه البرامج ما يعرف ببرامج تلفزيون الواقع، مثل برنامج ستار أكاديمي الذي يجمع بين الشباب والشابات في منزل واحد لمدة تزيد عن أربعة أشهر، مع ما يحدث في داخل هذا المنزل من اختلاط وإباحية، وما إلى ذلك من تصرفات تنقل مباشرة على الهواء.

ثانياً : العوامل الداخلية:

إن من بين العوامل التي ساهمت في نجاح القوى

- (١) نجلد القليوبي، الإعلام والأسرة، دراسة قدمت في الملتقى الدوري الثاني للمفكرات المسلمات في طهران، موقع الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي، ص ٨.
- (٢) نايف كريم، متغيرات التكنولوجيا ووسائل الاتصال، مؤتمر الأسرة العربية في وجه التحديات، ص ١٥٦ .
- (٣) منير سعد الدين، التناقض في تربية الطفل بين الأسرة ووسائل الإعلام، مؤتمر الأسرة العربية.. ص ١٨٤ .

(٤) محمد فاروق النبهان، أثر القيم الدينية في استقرار الأسرة، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة ص ٢١١-٢١٢ .

(٥) أمة السلام أحمد رجاء، المرأة بين ثوابت الإسلام وأعراف المجتمعات، من كتاب مؤتمر المرأة العربية في مواجهة التحديات، ص ٤٢-٤٣ .

ثالثاً : الوسائل الكفيلة بتحسين الأسرة المسلمة:

إن ما ورد سابقاً من مخاطر تهدد قيم الأسرة المسلمة؛ نتيجة تداخلات العوامل الخارجية والداخلية؛ لا يعني بحال من الأحوال استيراد الحلول البعيدة عن قيم وتقاليد المجتمع، بل إن إصلاح أوضاع الأسرة المسلمة يكون من خلال الشريعة الإسلامية التي سمحت لهذه الأسرة بالوجود، فالدين هو الذي يحدد لأفراد الأسرة حقوقهم وواجباتهم والأدوار المنوطة بهم.

من هنا فإن أي إصلاح لأي خلل يطراً على هذه الأسرة؛ ينبغي أن يتم في إطار مرجعيتها الأولى، أي الإسلام، وبالتعاون بين الأفراد المكونين للأسرة، وبين مؤسسات المجتمع كلها. فلهذا المجتمع بأجهزته المتعددة أدوار عديدة في نجاح الأسرة، لا تقل أهمية عن دور الأسرة نفسها. بل ربما تتجاوزها أحياناً؛ نظراً لتعدد الإمكانيات التي يمتلكها المجتمع، وقد لا تملكها الأسرة. وكون الفرد لا يعيش وحيداً، بل هو ابن مجتمعه وابن بيئته، مما يجعل التأثير عبر المحاكاة والتقليد أمراً كثير الفائدة.

١- دور الأفراد في التمسك بالقيم الإسلامية:

يتحدد دور الإنسان في الحفاظ على كيان الأسرة بدءاً بمسئوليياته الفردية التي حددها له الإسلام من ناحية تقويم نفسه وحفظ جوارحه من ارتكاب السيئات والمعاصي، وهذه المسؤولية حددها الله عز وجل بقوله: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقد بيّنها الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل فيه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه»^(١). وصولاً لمسئوليته تجاه أهله، فهو المكلف بالإنفاق عليهم والعطف عليهم ورعاية شؤونهم، وهو

يُحاسب على إهماله لهذه المسؤولية، وفي هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»^(٢).

وهذه المسؤولية تستوجب أن يراعي كل من الرجل والمرأة حقوق الله في التعامل مع بعضهم، ومع باقي أفراد الأسرة، وأن يقوموا بواجباتهم في تربية أبنائهم التربية الإيمانية التي تقيهم، وتحصنهم داخلياً من أية مغريات خارجية يمكن أن يتعرضوا لها.

ولا يجب أن تقتصر التربية الإيمانية على جانب العبادات وتأدية الشعائر فقط، بل يدخل في هذه التربية زرع القيم والأخلاق والفضائل، وعلى رأسها قيم التكافل والتعاون والعدالة، وما إلى ذلك من قيم أسرية.

وتأتي أهمية التركيز على دور الأفراد في التمسك بالقيم الأسرية، نتيجة للدور الذي يوليه نظام العلمنة الغربي لهؤلاء الأفراد؛ حيث إنه لا ينظر إلى الأسرة على أنها كيان خاص له واجبات على الأفراد المنتمين له، بل إنه يتجاهل دور الأسرة وحقوقها ليركز على أدوار الأفراد وحقوقهم، ويتم تحديد حقوق كل طرف من قبل القانون، الذي يصبح هو الحامي لحقوق كل طرف، ولينتهي بذلك الدور الجماعي للأسرة، ولتنتهي الشخصية الاجتماعية الاعتبارية للأسرة.^(٣)

٢- دور الأسرة في التحسين الداخلي:

تقوم الأسرة المسلمة بدور كبير في الحفاظ على الهوية الإسلامية، وحماية أبنائها من الاغتراب الثقافي والاجتماعي الذي بدأ يتسلل إليها بقصد أحياناً، وبغير قصد أحياناً أخرى.

ومن الأمور الإيجابية المهمة التي يمكن أن يكون للأسرة دور كبير فيها، هو تنشئة الأبناء على القيم الإسلامية، وتعزيز انتمائهم للغتهم ودينهم وثقافتهم وتاريخهم؛ ليأخذوا من هذا الانتماء منطلقاً لتقييم

(٢) رواه أبو داود ١٦٩٢ وحسنه الألباني.

(٣) رفيق حبيب، الأسرة المستهدفة الأول للعلمنة، موقع إخوان أون لاين.

(١) رواه الترمذي وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم

تظهر في كثير من الدول العربية التي أخذت تعدل من قوانينها الداخلية، تماشيًا مع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها.

٢- أجهزة التعليم بمراحلها كافة؛ حيث ينبغي أن تشمل المناهج المقترحة على تبيان لقيمة الأسرة، «ومكانة المرأة في الإسلام، والمفهوم الشرعي للعلاقة بين الرجل والمرأة، والحقوق الزوجية، والوسائل الفاعلة في تربية الأولاد، وبيان الأفكار المتضاربة مع الفطرة. ويشمل هذا المنهج أيضًا: عرضًا تاريخيًا للجهود الدولية في إفساد المرأة والأسرة المسلمة، وعولمة الحياة الاجتماعية عمومًا، عن طريق المؤتمرات العالمية، وبيان أهدافها الخبيثة الحالية والمستقبلية»^(١).

٣- أجهزة الإعلام التي حلت مكان الأم والأب في التربية، وبات لها تأثير كبير على الأطفال، خاصة مع سرعة الاكتشافات العلمية التي ساهمت في وجود هوة علمية وثقافية بين الأبناء والآباء في هذه المجالات، حتى أصبح الولد هو الذي يعلم أهله بدل أن يكون العكس، وكذلك ساهمت هذه الأدوات المستحدثة من تلفزيون وفيديو، وألعاب حاسوب، وإنترنت، في زيادة الهوة الاجتماعية بين الطرفين، حتى إن الدكتور أحمد عكاشة رئيس جمعية الصحة النفسية العالمية نقل واقع الأطفال اليوم مع هذه التكنولوجيات الحديثة، فقال: «أتحدى أن يمضي أيّ منا أكثر من نصف ساعة مع ابنه أو ابنته في الحديث بعيدًا عن وسائل الاتصال والترفيه الحديثة وأهمها التلفزيون»^(٢).

وإذا أخذ بعين الاعتبار المواد الفاسدة والهابطة التي

(١) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولمة المرأة المسلمة، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٢) نجلاء القليوبي، الإعلام والأسرة، مرجع سابق، ص ٩.

كل ما هو وافد من الغرب، وعلى رأسه ما يعرض في وسائل الاتصال من قيم تشجّع على الاستهلاك والعنف والفردية.

وكذلك فإن للأسرة دور مهم في تنمية مشاعر أفرادها في إطار من التوافق والانسجام، وعدم تحويل العلاقة بينهم إلى صراع وصدام، بل إلى تكافل وتراحم وتكامل في إطار المرجعية الإسلامية التي حفظت لكل منهم حقوقه وحددت واجباته.

٣- دور الدول ومؤسسات المجتمع في كبح جماح التغريب:

يحتاج أمر المحافظة على قيم الأسرة المسلمة إلى تضافر جهود قوى المجتمع المتعددة من أجل وضع

الخطط والاستراتيجيات البعيدة الأمد التي تضمن حماية مؤسسة الأسرة من الاختراق، ومن هذه المؤسسات التي لها دور فعال ما يلي:

١- الدولة ومؤسساتها الحكومية التي لها دور كبير في

حماية الأسرة المسلمة. وذلك عبر عدم سن القوانين المخالفة لطبيعتها وأصل وجودها، وعلى رأس هذه القوانين تلك التي تدعو إليها المؤتمرات الدولية، مثل إباحة الإجهاض، ومنع الزواج المبكر، ورفع سن الزواج، وما إلى ذلك من مطالب تجاهر بها الحركات النسائية ومن وراءها من جهات دولية.

وتأتي أهمية الانتباه لخطورة هذا الأمر مع استخدام الجهات الدولية للترغيب والترهيب، من أجل إرغام حكومات هذه الدول على التوقيع على اتفاقياتها، وتعديل قوانينها الداخلية حتى تتناسب مع التوجهات الدولية، حتى ولو كانت هذه التوجهات تتعارض مع الشرائع والأعراف والتقاليد والمبادئ الأخلاقية التي تؤمن بها هذه الدول. علمًا بأن بذور هذا التغيير بدأت

الخاتمة:

إن التغيير في وظيفة الأسرة ومسئولياتها ومكوناتها التي ظهرت آثاره واضحة على الأسرة الغربية، بدأت للأسف تظهر على الأسرة المسلمة. ومن نماذجها: تخلي المرأة عن وظيفتها الأساسية وهي الأمومة، وتأخر سن الزواج، وغياب بعض المبادئ والقيم الأخلاقية التي كانت تحتكم إليها الأسرة المسلمة مثل قيم التعاون والرحمة والتعاقد والتعاون. وما إلى ذلك من قيم ساهمت في حفظ الأسرة المسلمة طوال القرون الماضية، في وجه التحديات الخارجية والداخلية التي كانت تواجهها.

إن موجة العولمة التي اكتسحت العالم بشكل كبير، وما تركته من أثر على القيم الأخلاقية والأسرية، يمكن ملاحظته عند الاطلاع على الجهود الضخمة التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل خوض «حرب القيم». فقد خصصت هذه الدولة مبلغ ٢١ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م، لوسائل الإعلام العربية ومؤسسات البحث؛ بهدف ضمان نجاح تبني المسلمين لقيم الغرب، «وقد أطلقوا على تلك المنظومة القيمية الجديدة اسم «الإسلام المعتدل»، وإنصافاً لهذه التسمية يمكن إطلاق «الإسلام المعدل» عليها»^(٢).

إن واقع انهيار الأسرة الغربية أمر اعترف به عقلاء الغرب، فقال ألكسيس كاريل في مؤلفه الشهير «الإنسان ذلك المجهول»: «أصبح الرجل والمرأة على السواء، ومن الصعب أن نحدد جنسهما: لتداخل وظائفهما، وبسبب مساواة لم تحترم الاختلاف الجوهري الذي أقره الرب في خلقه لكليهما»^(٣).

كما أن هذا الواقع هو الذي دفع بأخريين إلى تحذير باقي المجتمعات من أن يصيبها ما أصاب المجتمعات الغربية. وفي هذا المجال حذرت الأمريكية «دالي

تُبث عبر هذه الوسائل، والتي يتلقاها الأطفال عادة بالقبول؛ لعدم وجود ملكة النقد والتحليل لديهم، يمكن عندئذ إدراك الدور الكبير المنوط بالإعلام الإسلامي من أجل العمل على إنتاج الأفلام والمسلسلات والبرامج السينمائية والإذاعية والتلفزيونية الهادفة التي تتسجم ومبادئ ديننا الحنيف من جهة، وكذلك العمل على كشف زيف الغرب وأنظمتها الإعلامية المعادية والمُضِلَّة أمام الشعوب الإسلامية المستضعفة من جهة أخرى»^(١).

٤- مؤسسات المجتمع بأنواعها كافة: الدعوية والاجتماعية والثقافية، التي يقع على عاتقها، وغياب الدور الفاعل للدول والحكومات في بعض الأحيان، مهمة الحفاظ على الأسرة وقيمها. ومن بين النشاطات التي يمكن أن تقوم بها هذه المؤسسات: «التشجيع على الزواج وتيسيره، التوعية بالأحكام الشرعية المتعلقة بالأسرة وبالدراسات الاجتماعية والنفسية المتعلقة بها، رعاية الأمومة والطفولة والمسنين والزوجات في الخلافات الزوجية، ومشكلات الشباب مع الآباء والأمهات، إقامة مجالس الصلح بين أفراد الأسرة، العناية بدور الحضانة والمدارس ووسائل الإعلام والمساجد التي تمثل التربية الخارجية التي تشكل أفراد الأسرة من داخل نفوسهم»^(٢).

كما أن لهذه المؤسسات دوراً كبيراً في التعريف والتصدي ومواجهة وبيان الأهداف الحقيقية غير المعلنة التي ترمي إليها بعض المؤتمرات الدولية، والتعاون معاً من أجل فضح تلك الأهداف، وبيان شناعة وخبث تلك المقررات، والوقوف في وجه أي تغيير أو تعديل في القوانين المحلية وقوانين الأحوال الشخصية، لا يتناسب مع توجهات الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بأحكام الأسرة والمرأة والطفل.

(٢) الد زروان، قيم الغرب كخيار في مواجهة أفكار الإسلام، ص ٢.

(٤) عفاف عتيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٧.

(١) فائزة النوري، مخاطر إعلامية تواجه الناشئة المسلمة، ص ٢.

(٢) عبد الله بن وكيل الشيخ، الأسرة المسلمة وصيانتها من أخطار العولمة، ملحق مجلة البيان عدد ٢٧١، ص ٢١.

أدلياري»، رئيسة جمعية الأمهات الصغيرات، المسلمين من الانزلاق وراء الدعوات الهدامة التي تروج لها منظمة الأمم المتحدة قائلة: «لقد دمروا المجتمع الأمريكي، وجاءوا الآن بأفكارهم للمجتمعات الإسلامية حتى يدمروها ويدمروا المرأة ودورها فيها».^(١)

(١) أحمد منصور، سقوط الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص ٦٢.

معلومات إضافية

الأمم المتحدة والمؤتمرات الخاصة بالمرأة:

عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر عالمي خاص بالمرأة وهو: (مؤتمر مكسيكو لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام)، وذلك في عام ١٩٧٥م في المكسيك؛ حيث حضرته ١٢٢ دولة، واعتمد فيه أول خطة عالمية متعلقة بوضع المرأة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في المجالات السياسية والاجتماعية والتدريب والعمل على حماية الأسرة.

كما اعتمدت خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، للأعوام (١٩٧٦ - ١٩٨٥م).

في عام ١٩٧٩م عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمراً تحت شعار: (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، وخرج المؤتمر باتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وجاءت هذه الاتفاقية لأول مرة بصيغة ملزمة قانونياً للدول التي توافق عليها، إما بتصديقها أو بالانضمام إليها. وقد بلغ عدد الدول التي انضمت إلى هذه الاتفاقية مائة وثلاث وثلاثون دولة، إلى ما قبل مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م.

في عام ١٩٨٠م عقدت الأمم المتحدة (المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام) في (كوبنهاجن) بالدانمارك وهو المؤتمر الثاني الخاص بالمرأة؛ وذلك لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول للسنة الدولية للمرأة، ولتعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني من العقد الأممي للمرأة.

في عام ١٩٨٥م عقد (المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام) في (نيروبي) وهو المؤتمر الثالث الخاص بالمرأة والذي عرف باسم: (استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة)، وذلك من عام ١٩٨٦م حتى عام ٢٠٠٠م، وقد شارك فيه سبع وخمسون ومائة دولة.

في عام ١٩٩٥م عقدت الأمم المتحدة (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة) في (بكين)، وقد دعت فيه إلى مضاعفة الجهود والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة بنهاية القرن الحالي.

ويعتبر هذا المؤتمر متميزاً عن المؤتمرات الأخرى التي تبنتها الأمم المتحدة؛ حيث دعت فيه بصراحة وبوضوح إلى العديد من الأمور التي فيها مخالفة للشريعة الإسلامية، بل فيها مخالفة للفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها، مثل:

الدعوة إلى الحرية والمساواة - بمفهومهما المخالف للإسلام- والقضاء التام على أي فوارق بين الرجل والمرأة، دون النظر فيما قررت الشرائع السماوية، واقتضته الفطرة، وحثته طبيعة المرأة وتكوينها.

الدعوة إلى فتح باب العلاقات الجنسية المحرمة شرعاً؛ ومن ذلك:

السماح بحرية الجنس، والتفكير من الزواج المبكر، والعمل على نشر وسائل منع الحمل، والحد من خصوبة الرجال، وتحديد النسل، والسماح بالإجهاض المأمون، والتركيز على التعليم المختلط بين الجنسين وتطويره، وكذلك التركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنسين في مبكرة، وتسخير الإعلام لتحقيق هذه الأهداف. كما أن في هذا المؤتمر إعلاناً للإباحية، وسلباً لقوامة الإسلام على العباد، وسلباً لولاية الآباء على الأبناء، وقوامة الرجال على النساء.

مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالسكان والتي ناقشت قضايا متعلقة بالمرأة:

بالإضافة إلى هذه المؤتمرات الخاصة بالمرأة فهناك مؤتمرات أقامتها الأمم المتحدة خاصة بالسكان، إلا أنها ناقشت في وثائقها قضايا متعلقة بالمرأة وبالعقد الأممي الخاص بالمرأة، وهي:

١- (المؤتمر العالمي الأول للسكان) في رومانيا عام ١٩٧٤م.

٢- (المؤتمر الدولي المعني بالسكان) في المكسيك عام ١٩٨٤م.

٣- (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية) في القاهرة عام ١٩٩٤م، وقد نوقشت في هذا المؤتمر قضايا شبيهة تماماً بالقضايا التي سبق ذكرها في المؤتمر الرابع للمرأة ببيكين، ويعد هذا المؤتمر من المؤتمرات التي أثارت وثيقته ضجة واسعة في العالم الإسلامي وغير الإسلامي؛ بسبب مخالفتها للشرائع السماوية وللفطرة السليمة.

مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة نوقشت فيها بعض قضايا المرأة:

١- (المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع) المنعقد في (جومتان - تايلاند) عام ١٩٩٠م.

٢- (مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل) المنعقد في (نيويورك) عام ١٩٩٠م الذي أكد فيه ما ورد في اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩م، ومن ذلك: حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين، والدعوة إلى سلب ولاية الآباء على الأبناء.

٣- (المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية) المنعقد في (ريودي جانيرو البرازيل) عام ١٩٩٢م الذي أشير فيه إلى حقوق النساء في التحكم في قدرتهن على الإنجاب، والدعوة إلى إنشاء مرافق صحية وقائية وعلاجية للرعاية الصحية التناسلية تكون مأمونة وفعالة، وكذلك الدعوة إلى تحديد النسل.

٤- (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان) في النمسا، عام ١٩٩٣م، وطالب هذا المؤتمر بالتصديق العالمي من قبل جميع الدول على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحلول عام ٢٠٠٠م.

٥- (إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد النساء)، وذلك في عام ١٩٩٣م.

٦- (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية) الذي أقيم في كوبنهاجن عام ١٩٩٥م الذي تم فيه الإقرار بأشكال الأسرة المختلفة، والدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل، ومن ذلك إسقاط قوامة الرجل على المرأة داخل الأسرة، ودعوة الرجل لتحمل الأعباء المنزلية، ودعوة المرأة للخروج للمساهمة في سوق العمل، وكذلك إزالة

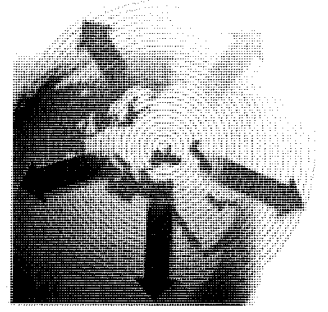
القيود المفروضة على المرأة في وراثة الممتلكات.

- ٧- مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) (الموئل الثاني) الذي انعقد في (تركيا) عام ١٩٩٦م.
- ٨- مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠٠٠م المساواة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين) الذي انعقد في (نيويورك)، وقد تضمنت وثيقة هذا المؤتمر التحضيرية ما يلي:
 - الدعوة إلى الحرية الجنسية والإباحية للمراهقين والمراهقات والتبكير بها مع تأخير سن الزواج، وتشجيع جميع أنواع العلاقات الجنسية خارج إطار الأسرة الشرعية (رجل وامرأة) ، وتهميش دور الزواج في بناء الأسرة.
 - إباحة الإجهاض.
 - تكريس المفهوم الغربي للأسرة، وأنها تتكون من شخصين يمكن أن يكونا من نوع واحد (رجل + رجل، أو امرأة + امرأة) .
 - تشجيع المرأة على رفض الأعمال المنزلية، بحجة أنها أعمال ليست ذات أجر.
 - المطالبة بإنشاء محاكم أسرية من أجل محاكمة الزوج بتهمة اغتصاب زوجته.
 - إباحة الشذوذ الجنسي (اللواط والسحاق)، والدعوة إلى مراجعة ونقض القوانين التي تعتبر الشذوذ الجنسي جريمة.
 - فرض مفهوم المساواة الشكلي المطلق، والتماثل التام بين الرجل والمرأة في كل شيء بما في ذلك الواجبات: كالعمل، وحضانة الأطفال، والأعمال المنزلية، وفي الحقوق: كالميراث.
 - المطالبة بإلغاء التحفظات التي أبدتها بعض الدول الإسلامية على وثيقة مؤتمر بكين ١٩٩٥م.

المصدر:

العولة الاجتماعية للمرأة والأسرة، د. فؤاد بن عبدالكريم، موقع لها أون لاين:

<http://www.lahaonline.com/index.php?option=content&task=view&id=6063>



النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية.. قراءة في المنطلقات الفكرية

أحمد عمرو

مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

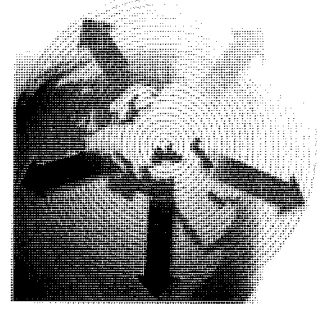
ملخص الدراسة

شكلت قضية المرأة -وما زالت- وسيلة من وسائل الحرب على الإسلام، تلونت فيها تلك القضية بموجات الاستعمار التي اجتاحت العالم الإسلامي والعربي، فبعد الاستقلال من نير الاحتلال الغربي العسكري وظهور الموجة الثانية من الاستعمار، وهو ما اصطلح على تسميته بالغزو الفكري أو الثقافي تعبيراً عن تلك الحالة من التبعية الفكرية والثقافية للغرب؛ ظهرت الحركة النسوية بمفهومها التحرري من كل قيم والمفاهيم الإسلامية كأنموذج صارخ لعملية الغزو الفكري؛ حيث انصب اهتمام النسوية حول قضايا المساواة الاجتماعية والقانونية في التعليم والتوظيف وقوانين الزواج.

كان الفكر النسوي وقتها صدى لما توارثته الذاكرة الجمعية والفردية في أوروبا من أفكار سلبية عن المرأة من خلال صورتها في التراث اليهودي والمسيحي - المرأة أصل الخطيئة-، وصورة المرأة في أعمال ومواقف العديد من المفكرين والفلاسفة الغربيين تجاه المرأة من (أفلاطون) و(ديكارت) و(كانط) وغيرهم.

أعقب ذلك موجة جديدة من الحرب على الإسلام، وهي حرب تستهدف تطويع الإسلام وقيمه ومفاهيمه بحيث يتلاءم ومفاهيم وقيم الحضارة الغربية، بدأت هذه الموجة بشكل جلي بعد وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م؛ حيث أدارت النخبة السياسية ووسائل الإعلام الغربية بعدها حرباً على الإسلام انصبت على محاولة التدخل في البنى العقيدية والفكرية والقيمية، من أجل تغييرها وتطويعها للمفاهيم والأهداف الغربية؛ فظهر في الغرب ما يعرف بالنسوية الإسلامية، والتي ترى أن الرسالة الروحية للإسلام قد طُغنت. فبدلاً من المساواة التي كان الدين ينادي بها، حوّل النظام الذكوري، الأبوي، هذه الرسالة إلى أداة لاضطهاد النساء. وبينما دعا الإسلام إلى تحرر النساء قامت «التقاليد الأبوية التمييزية» بمصادرته. ودعت إلى قراءة جديدة للفقه من منظور نسوي وتفسير جديد للقرآن أيضاً من وجهة نظر نسوية.

وتحاول الدراسة تسليط الضوء على الموجات المختلفة من النسوية في محاولة لتحذير المسلمين من سمومها، والتي تحاول أن تدخل على خط تغيير القيم الإسلامية حتى لو من تحت عباءة الإسلام نفسه. ففكرة قراءة الإسلام من وجهة نظر عرقية أو إثنية أو نوعية؛ تتناقض مع نظرة الإسلام الكلية. فالرؤية الإسلامية تراعي الطبيعة التي فطر الله خلقه عليها، أيًا كان خلقه سبحانه مع اختلاف أجناسهم وعرقياتهم وألوانهم سواء كانوا رجالاً أم نساءً.



النسوية من الراديكالية حتى الإسلامية.. قراءة في المنطلقات الفكرية

أحمد عمرو

مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

لقد مرت معظم بلداننا الإسلامية بفترة ليست بالقصيرة من العهود الاستعمارية الغربية، كانت لها تأثيراتها ليس على صعيد العسكري أو المادي فقط، بل تجاوزت تلك التأثيرات إلى مجالات القيم والهوية الثقافية بتفرعاتها التاريخية واللغوية، ومجالات الاقتصاد والاجتماع. ثم بعد الاستقلال من نير الاحتلال الغربي العسكري ظهرت الموجة الثانية من الاستعمار، وهو ما اصطُح على تسميته بالغزو الفكري أو الثقافي؛ تعبيراً عن تلك الحالة من التبعية الفكرية والثقافية للغرب، رغم التخلص الظاهر من الوجود العسكري.

أعقب ذلك موجة ثالثة من الحرب على الإسلام، وهي حرب تستهدف تطويع الإسلام وقيمه ومفاهيمه بحيث يتلاءم ومفاهيم وقيم الحضارة الغربية، بدأت هذه الموجة بشكل جلي بعد وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م؛ حيث أدارت النخبة السياسية ووسائل الإعلام الغربية بعدها حرباً متعددة المستويات والأهداف والوسائل.

وإذا كان هدف هذه الحرب المعلن هو القضاء على «الإرهاب»، إلا أنها ومن الناحية الواقعية كانت حرباً مباشرة على الإسلام انصبت على محاولة التدخل في البنى العقيدية والفكرية والقيمية، من أجل تغييرها وتطويعها للمفاهيم والقيم والأهداف الغربية.

الصورة تكرر الفكرة:

«أنا أصوم طبعاً، وهذا جزء من ديانتي؛ لأنني أريد أن أكون محترمة». كانت هذه هي إجابة سؤال وُجّه لريما الفقيه، طرحه عليها الصحفي نيراج واريكو، من موقع «فري برس» الأمريكي الإخباري، عبر الهاتف.

ريما فقيه، اللبنانية الأصل التي فازت بلقب ملكة جمال الولايات المتحدة ووصف شقيقها «ربيع» صيامها بأنه من باب الواجب الديني، ولا يتناقض مع مشاركتها بالمسابقة، «كما أن الصيام يُضفي على الإنسان جمالاً روحياً»^(١).

تلك المسابقة التي تتطلب أن تتعري المتسابقات فيها أمام فريق التحكيم بشكل شبه كامل.

(١) خبر على العربية نت بعنوان «اللبنانية الأصل ريما فقيه: أريد أن أكون محترمة».

الفرد المستقل عن أي مجموع أو كيان جماعي، «المواصفة الأساسية المطلوبة من الخطاب الإسلامي المعتمد غريباً، هو أن يجعل الإسلام ديناً فردياً، ليس له علاقة بالمجال العام، أو النظام العام، أو الدولة أو الدستور أو القانون. وبهذا يصبح الخطاب الإسلامي الجديد قابلاً للتعايش مع الهيمنة الغربية»^(١).

إذا كانت هذه هي الوصفة الغربية الجديدة في حربه على الإسلام، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى تلعب الحركة النسوية وتفريعاتها الفكرية والثقافية، دورها في تغيير القيم الإسلامية؟

وسنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال عرض وصفي للمنطلقات الفكرية للحركة النسوية، من خلال موجات النسوية المختلفة، منتهين بالمحاولة الغربية بطرح ما يُعرف بنسوية منسوبة للإسلام، في محاولتهم لخلخلة القيم الإسلامية.

النسوية.. موجات وتيارات:

يُعرف بعضهم النسوية بأنها «منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن» أما معجم ويبستر فيعرّفها على أنها «النظرية التي تتادي بمساواة الجنسين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتسمى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة، وتعرّف الكندية «لويز تزيان» النسوية بأنها «انتزاع وعي فردي في البداية، ومن ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظات تاريخية معينة»^(٢).

(١) دكتور رفيق حبيب: الإسلام الجزئي.. شعار إسلامي ومضمون علماني، موقع «إسلام أون لاين» ٠٨-٧-٢٠١٠ م:

http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1277898721272&pagename=Zone-Arabic-MDarik/MDALayout

(٢) نادية ليلي عيساوي، تيارات الحركة النسوية ومذاهبها، الحوار المتمدن - العدد: ٨٥ - ٣ / ٩ / ٢٠٠٢ م:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1065>

هذا المشهد شديد الرمزية؛ حيث يجمع بين المتناقضات، يشير بدلالة مركزة إلى نموذج المسلم المتعايش مع الحضارة الغربية - بالمفهوم الغربي - بكل قيمها ومفاهيمها.

فعندما تقول ربما فقيه: إنها متمسكة بدينها، وتقوم بواجب الصوم الذي يزيد بها بهاءً وجمالاً، فمن الواجب أن نصدقها؛ لأننا في نهاية المطاف أمام مجرد صورة. وليس مطلوباً منا سبر أعماق تلك الصورة أو الكشف عن نواياها. وربما فقيه ليست بعيدة في قناعتها عن أفكار أمينة داوود ذات الأصول الإفريقية، والتي أصبحت الآن أمريكية، تلك السيدة التي دعت لإمامة المرأة للصلاة في المساجد، وأمّت فعلاً الصلاة منذ بضع سنوات في كنيسة سان جونز في واشنطن.

إذن فربما الفقيه تمثل الطبعة الجديدة من الإسلام الذي تريده أمريكا، الإسلام الجديد الذي تستطيع من خلاله المسلمة أن توائم في ضميرها، بين إسلامها وشبه عُريها أمام المصورين.

مثلها مثل أمينة داود والكثير من المحجبات اللاتي يتبرجن ويلبسن البنطلون الضيق. أو محجبات أخريات يخضن معارك رجالية في العمل أو السياسة.

والقضية هنا ليست قضية انحراف سلوكي يقع فيه بعض المسلمين، لكن القضية الأهم هو أن يُدعى أن هذا الانحراف السلوكي لا يتناقض مع الإسلام، وأن بوسع المسلم أن يتماهى مع المجتمع الغربي ومفاهيمه، والتي تحترم الشذوذ، وتقصد العري دون أن يفقد إسلامه أو حتى يشعر بتأنيب الضمير.

وليس المستهدف بالإسلام الجديد عقول المسلمين العاديين فقط، بل أيضاً هناك محاولة لاختراق الخطاب الدعوي الإسلامي نفسه، فالمتابع لواقع المواقف والأطروحات الغربية في تعاملها مع الإسلاميين يستطيع أن يرصد سعيها نحو تطوير خطاب إسلامي يكون مطابقاً للمواصفات الغربية، بأن يؤيد الديمقراطية الليبرالية بوصفها معياراً أعلى، ويؤيد قيم الحرية الفردية، وحقوق الإنسان

التي تقوم على العقل والمادة: فيربط العقل بالذكر ويربط المادة بالمرأة، مروراً بـ(كانط) الذي يصف المرأة بأنها ضعيفة في تكوينها ككل، وبخاصة في قدراتها العقلية، وفيلسوف الثورة الفرنسية (جان جاك رسو) الذي يقول: إن المرأة وُجدت من أجل الجنس، ومن أجل الإنجاب فقط. و(فرويد) رائد مدرسة التحليل النفسي، الذي يُرجع كل مشاكل المرأة إلى معاناتها من عقدة النقص تجاه العضو المذكور.^(٢)

الموجة النسوية الثانية:

ارتبط ظهور الموجة الثانية من النسوية بصدور كتاب كيت ميليت عن السياسات الجنسية (Kate Millett, Sexual Politics, 1970)؛ إلا أن العديد من الأفكار التي أثمرت على الموجة الثانية من الحركة النسوية، وكذلك العديد من الأفكار التي سعت بعض النسويات لمواجهتها وتحديدها، يمكن تتبع أصولها إلى:

- كتاب «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» لفريدريك انجلز^(٣)، وكذلك دراساته هو

وماركس في هذا الإطار، التي تبرز بشكل واضح أن النظام الأبوي البطريركي الذي قام على سيطرة وتفوق واضطهاد الرجل للمرأة ليس من الصفات المميزة للطبيعة البشرية، وليست السمة الوحيدة التي ستمت المجتمعات منذ بدء الخليقة، بل إن البشرية عاشت العصر الأمومي، الذي كانت فيه القرابة تُحسب وفقاً لخط الأم، وكانت فيه الملكية جماعية،

(٢) د. مية الرحب، الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي، موقع مجلة الثرى الإلكترونية:

<http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=1517>.

(٣) فريدريك انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، النص مترجم على موقع الحوار المتمدن - العدد: ٢٩٢٨ - ٢ / ٨ / ٢٠١٠م، الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=197088>

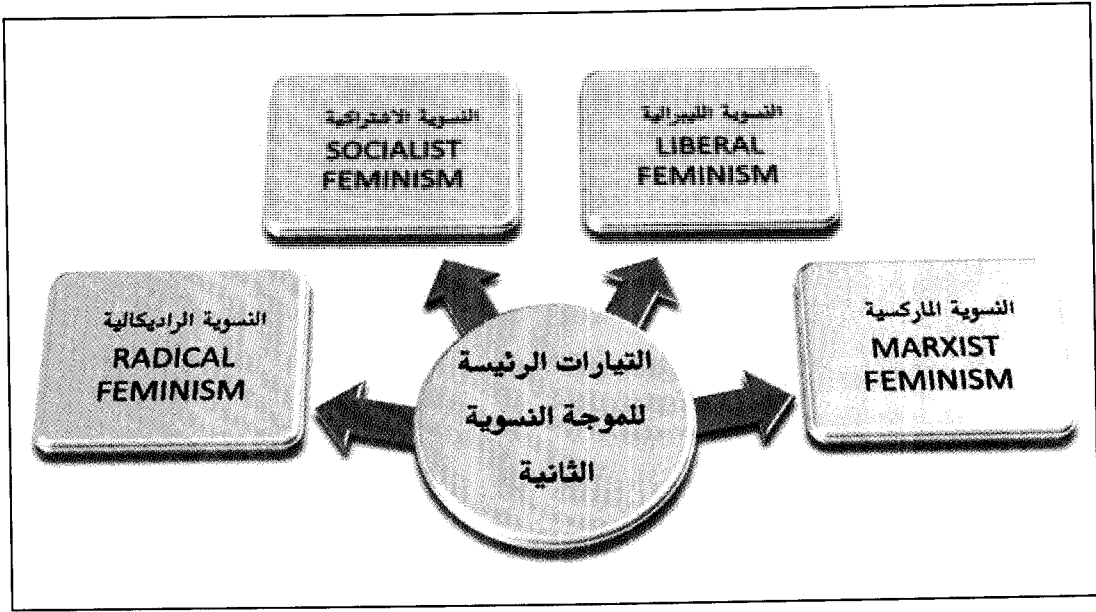
أما سارة جامبل فقد أوردت تعريفاً أكثر شمولية؛ حيث ترى أن النسوية مصطلح يشير إلى كل من يعتقد أن المرأة تأخذ مكانة أدنى من الرجل في المجتمعات التي تضع الرجال والنساء في تصانيف اقتصادية أو ثقافية مختلفة، وتصر النسوية على أن هذا الظلم ليس ثابتاً أو محتوماً، وأن المرأة تستطيع أن تغيّر النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن طريق العمل الجماعي.^(١)

الموجة النسوية الأولى:

انشغلت الموجة النسوية الأولى والتي ظهرت من أجل معالجة عدم المساواة الاجتماعية والقانونية التي كانت تعاني منها المرأة في القرن ١٩ في أوروبا، بقضايا التعليم والتوظيف وقوانين الزواج، ولم تكن الداعيات إليها يعتبرن أنفسهن نسويات أو يسمين أنفسهن بهذا الاسم؛ حيث انصبّت مطالبهن على زيادة فرص الالتحاق بالوظائف العليا في المجتمع، وإقرار حق المرأة في الملكية الخاصة إلى جانب بعض التعديلات القانونية الأخرى التي أدخلت على حقوق حضانة الأطفال وحق الاقتراع.

تصدت مفكرات النسوية الأولى إلى ما توارثته الذاكرة الجمعية والفردية من أفكار سلبية عن المرأة من خلال صورة المرأة في التراث اليهودي والمسيحي - المرأة أصل الخطيئة-، وصورة المرأة في أعمال ومواقف العديد من المفكرين والفلاسفة الغربيين تجاه المرأة من (أفلاطون) الذي يصنّف المرأة في درجة دنيا مع العبيد والأشرار والمرضى، إلى الفلاسفة المتأخرين مثل (ديكارت) من خلال فلسفته الثنائية

(١) سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة أحمد الشامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، المجلس الأعلى للثقافة، ص ٣٣٧.



انطلقت جميع الدراسات النسوية اللاحقة من هذه النقطة؛ لأن جميع الدراسات اللاحقة اعتبرت العصر الأمومي، الذي تلاه العصر البطريركي الأبوي هو من المسلمات التي لا تحتاج إلى نقاش.⁽¹⁾

ثم انقسمت الحركة النسوية في هذه الموجة إلى تيارات ومناهج عدة، تشير أغلب الأبحاث إلى أربعة رئيسة منها هي:

1- النسوية الماركسية MARXIST FEMINISM:

يعتبر نسويو هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة. فنقل الملكية بالإرث سبب مأسسة للعلاقات غير المتوازنة وتوزيعاً للمهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي. وقد شيدت الرأسمالية نظاماً للعمل يميّز ما بين المجالين الخاص والعام: فالرجل العمل المنتج والمدفوع، والمرأة الأعمال المنزلية المجانية غير المصنفة ضمن الإنتاج. واستندوا إلى اعتبار إنجلز أن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي.⁽²⁾

والمقولة الماركسية الشهيرة التي تتحدث عن هذا

فكل ما تملكه القبيلة مَلِك لجميع أفرادها، قبل أن يتم الانقلاب الكبير الذي سيطر فيه المجتمع الأبوي البطريركي على مقاليد الأمور بظهور الملكية الخاصة، وتم إسقاط الحق الأمومي، وتلك كانت الهزيمة التاريخية العالمية لجنس النساء؛ إذ ظهر شكل العائلة البطريركية، بشكل الزواج الأحادي، والذي كما يقول إنجلز كان أحاديًا للمرأة فقط، التي فرضت عليها قيود العفة، وفرضت عليها رقابة صارمة بلغت حدود حبسها في البيت، أو مراقبتها بشكل دائم كي يضمن الرجل أن من تلدهم هم أولاده، وأن ملكيته ستتقل لمن هم بالتأكيد من صلبه، وتدرجياً تدنت قيمة المرأة داخل الأسرة لتتحول إلى وعاء لتأمين متعة الرجل ووسيلة لإنجاب الأولاد، ومن ثم عبدة للرجل، «وعليه لا يدخل الزواج الأحادي إطلاقاً في التاريخ بوصفه اتحاداً اختياريًا بين المرأة والرجل، ولا بوصفه الشكل الأعلى لهذا الاتحاد، بل بالعكس، فهو يظهر كاستعباد جنس من قبل جنس آخر». كما رأت النسويات أن عصر اضطهاد المرأة بدأ مترافقاً مع كافة أشكال قهر الإنسان لأخيه الإنسان، فالسيطرة الذكورية ارتبطت بسيطرة القوة، واستغلال الأقوى للأضعف، ذلك الاستغلال الذي تحول إلى سياسة ثابتة حكمت جميع المجتمعات البشرية، ولا زالت تحكمها حتى اليوم. وقد

(1) د. مية الرحبي، الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي، مصدر سابق.

(2) د. نادية ليلي عيسوي، تيارات الحركة النسوية ومذاهبها، مصدر سابق.

الملكيات الخاصة في التاريخ مع قمع المرأة، فتورث الملكييات الخاصة عمل على زج العلاقات الإنسانية ضمن مؤسسات اجتماعية، وعلى توزيع المهام اعتماداً على أساس التمييز الجنسي. فأضحى الرجل مالكاً والمرأة تابعة مملوكة. ويرى هذا التيار أن نظام العمل الرأسمالي يعتمد على ثنائية الرجل العامل: المنتج، والمرأة: الأعمال المنزلية المجانية التي لا تعتبر من ضمن الإنتاج؛ حيث اعتمد ذلك التيار على مقولة «إنجلز» بأن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي.^(٣)

تعتمد هذه النظرية على مبدأ أن المجتمع يتضمن بنيتين مسيطرتين، هما: النظام الرأسمالي والنظام الأبوي، وكلا النظامين يستغل النساء ويضطهدهن، وطالبت هذه النظرية بحرية الإنجاب، والمسئولية الوالدية المشتركة، وتطوير مختلف أشكال المشاركة بالإنتاج الاجتماعي، وتقويم العمل المنزلي اقتصادياً، والانتباه إلى الخصوصية المعرفية النسائية، وإعادة كتابة التاريخ وتقييم مساهمة النساء في صنع الحضارة، وربط الخاص بالعام.^(٤)

٤- النسوية الراديكالية: FEMINISM RADICAL

من الموضوعات التي كثيراً ما يهتم بها هذا الفرع من النسوية: تأثير النظام الأبوي على القمع الذي تتعرض له المرأة، فعلى العكس من حركة تحرير المرأة، تؤمن النسوية الراديكالية بأن السلطة الذكورية هي أصل البناء الاجتماعي لفكرة النوع (رجلاً أو امرأة)، وترى أن هذا النظام لا يمكن إصلاحه، ولذلك يجب القضاء عليه -لا على المستوى السياسي والقانوني وحسب- ولكن على المستوى الاجتماعي والثقافي أيضاً.

الوضع هي مقولة إنجلز في كتابه «أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة» عام ١٨٤٥م؛ حيث يرى إنجلز أن الأسرة البورجوازية تقوم على ركيزة مادية هي عدم المساواة بين الزوج والزوجة، وأن الزوجة في إطار الأسرة هي كالعاهرة التي لا تتقاضى أجراً، وأنها تتجرب الورثة الذين ستؤول إليهم الملكية، ولا تحصل على شيء في مقابل ذلك سوى على المآكل والمشرب والمأوى، وانطلاقاً من هذا الموقف جاءت دعوة المانيفستو الشيوعي ١٨٤٨م إلى إلغاء الأسرة البورجوازية.

٢- النسوية الليبرالية FEMINISM LIBERAL :

ينتسب هذا التيار إلى خط الثورة الفرنسية وامتداداته الفكرية، ويستند إلى مبادئ المساواة والحرية للمطالبة بحقوق للمرأة مساوية لحقوق الرجل في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية. ويتميز هذا التيار بإيمانه بقدرة النظام الرأسمالي على ملاسمة الكمال والتكيف مع المتغيرات. ويعمل المنتمون إليه من أجل أن يوفر النظام القائم نفس الفرص والحقوق للنساء والرجال، من خلال التركيز على التربية وتغيير القوانين المميزة بين الجنسين وتكوين لوبيات الضغط وتغيير الذهنيات على المدى البعيد.^(١)

وقد انتقدت النسوية الليبرالية انتقاداً شديداً من جانب من يعتقدون أنها لا تركز إلا على الجوانب السطحية للتحيز للرجل، وأنها لا تفعل شيئاً لتفكيك التراكيب الأيديولوجية العميقة التي تخضع النساء للرجال، كما هوجمت بسبب انحيازها لنساء الطبقة الوسطى البيضاء، وتجاهلها للاحتياجات الخاصة بالأقليات.^(٢)

٣- النسوية الاشتراكية FEMINISM SOCIALIST :

أما تيار النسوية الاشتراكية فيعتقد بارتباط ظهور

(٣) روزا ياسين حسن، الفكر النسوي ورؤاه المتباينة في محاولة تغيير العالم، موقع جريدة الثورة السياسية اليومية، ٢٩/٩/٢٠٠٩م:

http://hawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=20345626720090929104138

(٤) د. مية الرجبي، الموجات النسوية في الفكر النسوي الغربي، مصدر سابق.

(١) المصدر السابق.

(٢) سارة جاميل النسوية وما بعد النسوية، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

الموجة النسوية الثالثة:

مصطلح يصف تجدد الاهتمام بالدعوة النسوية من جانب الجيل الشاب من النساء اللاتي لا يردن أن يوصفن بتسمية ما بعد النسوية، وتتميز الموجة النسوية الثالثة بالرغبة في معالجة صور الخلل الاقتصادي والعنصري إلى جانب «قضايا المرأة»، لم تحقق الموجة النسوية الثالثة الشهرة الواسعة، ولم تتجح حتى الآن في كسب التأييد الحماسي الذي تحقق للموجة النسوية الثانية في أوجها.

قراءة في النظريات النسوية الجديدة:

تقول ساندر هاردنج في كتابها «سؤال العلم في النسوية»: «إن استبعاد المركزية الذكورية من العلم هو استبعاد للعنصرية والاستعمارية والرأسمالية، وإذا كان الكفاح ضد هذا بدا للكثيرين والكثيرات أهم من الكفاح النسوي ضد السيطرة الذكورية»، وتعلق الدكتور يمني طريف الخولي أستاذة فلسفة العلوم ومناهج البحث في كلية الآداب جامعة القاهرة على عبارة هاردنج الآتية قائلة: «يمكن اعتبار كاتبة هذه

السطور أول هؤلاء الكثيرين -أو بالأحرى الكثيرات- كنت أرى صراعنا مع الصهيونية والإمبريالية يجعل الانشغال بأي صراع آخر لغوًا، وبالتالي لم تكن الصراعات النسوية لتستوقفني ألبتة، حتى ذهبت إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦م، ووجدت الاهتمام المستجد بفلسفة علم النسوية، بدأت أتعرف عليها وأدرسها لأنبهر وأنا أرى نسويات الغرب يواجهن الاستعمارية الغربية بهذه البسالة الفلسفية. بدأ اشتباكي الحميم بفلسفة علم النسوية التي تضطلع دونًا عن كل فلسفات العلم بمواجهة الإمبريالية»^(١)

(٢) د. يمني طريف الخولي، النسوية وفلسفة العلم، موقع معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، ١٥/١٠/٢٠٠٨ م:

<http://www.alhadhariya.net/dataarch/dr-falsafyyah/index32.htm>

وترى بعض النسويات مثل تاي جريس أتكينسون في كتابها «أوديسة الأمازون» أن النسوية الليبرالية ليست عديمة الفائدة فحسب، ولكنها أسوأ من ذلك، وأن المواجهة من خلال إعلان الحرب ضد الرجال والمجتمع هي الطريق الوحيد لإحراز المكاسب في هذا الصدد. واستعاد هذا المذهب قول المفكرة والنسوية الفرنسية سيمون دو بوفوار: «لا تولد المرأة امرأة، ولكن المجتمع هو الذي يعلمها أن تكون امرأة» جاعلاً منه أبرز شعاراته.

وفي فترة السبعينيات رأى التيار النسوي أن التمييز بين الرجل والمرأة يتطور بشكل أساسي في العلاقات الجنسية بينهما، ولمحاربة هذا التمييز ينبغي اجتثاث الجذر، وهو العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، وخلق علاقات مثلية يكون الطرفان فيها متساويين.

تقول: شولاميث فايرستون في كتابها جدلية الجنس: إن القضاء على الأدوار المرتبطة بالجنسين لن يتحقق إلا بالقضاء على الأدوار الثابتة التي يقوم بها الرجل والمرأة في عملية الإنجاب. ومن هنا فإن منع الحمل والتعقيم

والإجهاض، ثم التلقيح الصناعي منذ ذلك الحين كلها وسائل تساعد على تقليل التمييز البيولوجي، ومن ثم الحد من التمييز بين الجنسين في مجال السلطة.^(١)

هكذا ركزت الموجة النسوية الثانية على الأطر الفلسفية، وهب وإن لاقت انتشاراً داخل المجتمعات الغربية إلا أنها لم تخطر بنفس القدر من القبول داخل المجتمعات الإسلامية إلا من بعض المظاهر السلوكية وهو الأمر الذي دفع بتلك الحركات النسوية للاندماج مع بعض التيارات الفكرية الأقوى من أجل إيجاد أرضية جديدة تستطيع من خلالها التغلغل داخل المجتمعات الإسلامية.

(١) سارة جاميل، النسوية وما بعد النسوية، مرجع سابق ص ٤٥٨.

(l'écologie) غايتها الدفاع عن البيئة ومقاومة التلوث. ونشأت هذه الحركات الإيكولوجية نتيجة الوعي بالمخاطر التي تعرّضت إليها البيئة في الحضارات المصنّعة. ثمّ تحوّلت هذه الحركات إلى جمعيات وأحزاب سياسيّة في أوروبا في ثمانينيّات القرن الماضي^(٢)، وانتقلت منها إلى كثير من دول وبلاد العالم.

أول من صكّ مصطلح «النسوية البيئية» هي فرانسواز دويون في كتابها النسوية أو الموت في عام ١٩٧٤م، ويتفق أنصار هذا التيار على وجود روابط مهمة بين السيطرة على النساء والسيطرة على الطبيعة، وعلى أن فهم هذه الروابط ضروري للمذهب النسوي، والغرض من وجود التيار النسوي المهتم بالبيئة هو إبراز وجود السيطرة المزدوجة على المرأة والطبيعة، وتوضيح طرق هذه السيطرة، وإجراء التحليلات والممارسات التصحيحية متى كان ذلك ضرورياً^(٣).

وقد بدأت الايكوفمزم كحركة اجتماعية معنية بقضايا اضطهاد المرأة والطبيعة في آنٍ، لتتحول إثر ذلك الربط الموضوعي بين الحركتين إلى حركة تحررية كبرى، كما بات منظورها أميل إلى استدماج وسائط الجنسانية بالحاضن الطبيعي كقيمة مهيمنة، بما في ذلك حقوق الحيوان، وهكذا دخل البيئيون النسويون في قضايا التمييز العنصري والاجتماعي، حتى صارت الحركة تعني مناهضة كل ما يشي بالتفرقة أو الاضطهاد العرقي أو الطبقي أو البيئي، وعليه تم تأوين ذلك المنطلق الحقوقي من التفكير المفرق في النسوية، وترحيله إلى آفاق الثقافة والفن واللغة والعلوم والدين^(٤).

وترى النسوية الجديدة أن هناك ثلاث مقهورات «المرأة والطبيعة وشعوب العالم الثالث»، وربطت النسوية بين تلك الثلاث بسلطة الرجل الأبيض المركزية، وترى أنه لا بد من ظهور فلسفة جديدة تنقض تلك المركزية الجائرة، وتقر بقيمة تلك الأطراف وحقوقها؛ بالتالي تصون الحقوق التي أهدرت للمرأة وللطبيعة ولشعوب العالم الثالث.

فإن كان من الممكن فهم تلك المقهورات الثلاث من وجهة نظر المرأة في الدول التي استُعمرت من قبل، لكن كيف يتم فهم تلك النظرية من قبل المرأة الغربية التي لم تخضع للاستعمار؟ ترى بريندا ميهتا: أن النسوية الغربية قد التقت مع المجتمعات التي تحررت من الاستعمار في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، التقت في الخلاص من قهر الرجل الأبيض، كلاهما كان آخر بالنسبة إليها^(١).

تلك الأطروحات التي أصّلتها النسوية الجديدة تحتاج إلى محاولة تفكيكية حتى نقف على المضمون الحقيقي للترويج لتلك الأفكار.

النسوية البيئية، Ecofeminism:

ارتبط مفهوم الأيكولوجيا في بداية نشأته بعلم البيولوجيا. وسرعان ما نما هذا العلم وتطوّر ليكتسح مجالات وحقولاً جديدة، وينفتح على اختصاصات علمية وطبيعية كثيرة. فمجال هذا العلم واسع جداً. وهو يشمل اختصاصات متنوّعة مثل علم المناخ وعلم المياه، وعلم المحيطات والكيمياء والجيولوجيا أو علم الأرض والبيدولوجيا، أو علم التربة، إضافة إلى الرياضيات والفيزيولوجيا (علم يدرس عوامل تكاثر الكائنات أو انقراضها أو تزاوجها)، وعلم الوراثة والإيتولوجيا (علم يدرس سلوك الحيوانات).

وقد ظهرت في العالم حركات يسمّي الناشطون فيها أنفسهم أصدقاء الإيكولوجيا (les partisans de

(١) د. يمني طريف الخولي، المصدر السابق.

(٢) مصطفى القلمي، البيئة والأيدولوجيا، موقع الأوان، ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٩
http://www.alawan.org/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9.html

(٣) سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٤) مصطلحات نسوية: الإيكولوجيا النسائية.. المرأة أرض.. الأرض امرأة)، شبكة النبا المعلوماتية، ٢٨/٦/٢٠٠٧م:

http://www.annabaa.org/nbanews/64/185.htm

المنطلقات الفكرية للنسوية البيئية:

نستطيع أن نقول: إن النسوية البيئية أو (الايكوفمينزم) حركة لا تدعو إلى التماهي مع الطبيعة فقط، بل تذهب إلى أبعد من ذلك، ومن وجهة نظر حقوقية، إلى محاربة كل المؤشرات والمظاهر «الأبوية» التي تستهدف - في رأيهم- الطبيعة والنساء على حد سواء، من خلال ربط «الجنس» بكافة أشكال الاضطهاد، فالمشكلة بتصور الإيكولوجيين النسويين لا تكمن في عدوان البشر على الطبيعة، ولكن تكمن بشكل أساس في مركزية السلطة الذكورية، وعدم إقرارها بأهمية وجود المرأة.

شهدت بضعة العقود المنصرمة اهتماماً هائلاً بكل من حركة النساء والحركة البيئية. وقد حاجج كثير من مفكري النسوية بأن أهداف هاتين الحركتين مترابطة ومتبادلة التآزر. ففي المآل، كلاهما يتضمن تطوير نظرات إلى العالم وممارسات خالية من نماذج الهيمنة المنحازة ذكورياً.

وقد عبرت روزماري رادفورد رويثر عن ذلك في كتابها «امرأة جديدة.. أرض جديدة» الصادر عام 1975م قائلة: «ينبغي أن تدرك النساء أنه ليس بالمستطاع تحريرهن ولا حل الأزمة البيئية في سياق مجتمع ما يزال النموذج الأساسي لعلاقاته هو الهيمنة. فيجب عليهن توحيد مطالب حركة النساء مع مطالب الحركة البيئية بغية تصوّر إعادة تشكيل جذرية للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والقيم المبطنة في هذا المجتمع [الصناعي الحديث].⁽¹⁾

ومنذ أوائل السبعينيات دافع الكثير من النسويين، وعلى الأخص النسويون الإيكولوجيون، عن الموقف الأساسي، ألا وهو أن (البيئة قضية نسوية).

وفي الثمانينيات، ومع تصاعد الكوارث البيئية، دخل

(1) كارين ج. وارين، مدخل إلى النسوية الإيكولوجية، موقع معابر:

http://www.maaber.org/issue_november09/deep_ecology1.htm

النسويون في الموضوع البيئي بقوة أكثر. وتصدرت النسوية الهندية فاندانا شيفا تياراً نسوياً بيئياً ارتفعت شعبيته في دول العالم الثالث، ومفاد مقولتها: أن المرأة تتعرض لنفس أنماط الاستغلال التي تتعرض لها الموارد الطبيعية على يد النظام الرأسمالي ورجاله. وبالتالي، لا يمكن لغير ثقافة سلمية، معادية للرأسمالية ومحترمة للشعوب والطبيعة أن تلغي الاستغلال والتمييز اللذين تتعرض لهما نساء الكون.⁽²⁾

وهذا الذي تبنته عالمة الفيزياء الهندية فاندانا شيفا ساهم في صياغة النسوية البيئية؛ حيث رأت أن العلم الغربي والتطور الرأسمالي، كلاهما يشتركان في الاستغلال، العلم يستغل الطبيعة ويحيلها إلى طرف سلبي، والرأسمالية تستغل المرأة وتحيلها إلى طرف سلبي.

وترى فاندانا أن المجتمع الأمومي كان موجوداً في مواطن شتى من الثقافات البدائية، قبل أن يقضي عليه المد الاستعماري، واستبدل به المجتمع البطريركي؛ لأنه الشكل الذي اتخذته الحضارة الغربية الغازية، مثلما قضى على مساحات شاسعة من الغابات الإفريقية بزعم التحديث بالزراعة الميكنة، وفرض أشكالاً أخرى من تكنولوجيات غير ملائمة تتال من التوازن البيئي بغير داع. ومن أجل إنقاذ البيئة، دافعت عن أنطولوجيا نسوية يترابط فيها المجتمع بالطبيعة، كمقابلة لأنطولوجيا الذكورية الغربية القائمة على الانفصال عن الطبيعة كآخر، فكان ما كان من كوارث استعمارية وبيئية.⁽³⁾

إذن مريط الفرس هنا هو الربط بين السيطرة على النساء من قبل الرجال، والسيطرة الذكورية على الطبيعة الذي أدى إلى مشكلة البيئة، بحيث إن اقتلاع هذا الجذر - أي اقتلاع مركزية العقل الذكوري - هو

(2) نادية عيساوي، التيارات الرئيسية في الحركة النسوية: موقع الرأي:

<http://www.arrace.com/modules.php?name=News&file=print&sid=31299>

(3) د. د. يمنى طريف الخولي، النسوية وفلسفة العلم. مصدر سابق.

ووسّع مباحثه. لاسيما في كتابه (الاستشراق) والذي شغفه بكتاب آخر هو (الثقافة والإمبريالية)، ولعله هو المؤسس الحقيقي لهذا الموضوع، وهو من لفت النظر إلى هذا المصطلح.

إن ولادة مصطلح (ما بعد الاستعمارية) يشير إلى ولادة مصطلح جيد ينطلق من فرضية نهاية الاستعمار التقليدي، وإيجاد مرحلة جديدة من الهيمنة تمثلت بـ(الإمبريالية)، و(الاستعمارية Colonialism)، وتوجه نقداً متصلاً للتحيزات الكامنة في المركزية الغربية، لذلك نهض خطاب ما بعد الاستعمارية ضد مفاهيم (العالمية Universality)، التي حاولت المركزية الغربية تعميمها على جميع المحطات في العالم، بوصفها -أي المفاهيم- مظاهر كونية تمتلك

رؤى إجمالية للمحافظة على هذا الكون.

ويرى إدوارد سعيد بأن مبادئ الغرب، التي تبدو كونية، هي في الحقيقة بُنى أيديولوجية، وإن حضارة واحدة -والمقصود بها

الحضارة الغربية- لا يمكن أن تدين حضارة أخرى، ولا بد من قدر كبير من النسبية.

ومصطلح ما بعد الكولونيالية مصطلح جديد دخل في الثقافة المعاصرة، فالشمولية التي تحتوي المصطلح تكمن في أسلوب الطرح والتعامل مع قضايا متفرعة ومتنوعة لا تقف عند حد معين، ومن ضمنها الصراع الحضاري والتعالي في استخدام مصطلح الشمال في مواجهة الجنوب، والنظرة الفوقية والمركزية الأوروبية أو الغربية.

كل تلك المجالات أنتجت أدب ما بعد الكولونيالية، وهي مجالات يشترك فيها التاريخ بكل صوره، وبكل ما يحمل من طرفي الصراع والوجود والجانب السياسي والاقتصادي، والذي هو من الركائز الحيوية والمهمة في عملية بدء الصراع والاحتلال لمنابع الثروات، بما

تحرير المرأة من حيث هو الحفاظ على البيئة^(١).

نسوية ما بعد الاستعمارية أو (ما بعد الكولونيالية post colonialism) :

الكولونيالية أو الاستعمارية تعني احتلال دولة لدولة أخرى خارج حدودها سياسياً واقتصادياً، بالاعتماد على القوة العسكرية، وهي أقرب إلى مفهوم الاستعمار المتداول في كتب التاريخ.

أما مصطلح (ما بعد الكولونيالية) أو (ما بعد الاستعمار) فهو من المصطلحات الشائعة في الساحة الثقافية، وإن كان فيه من الشمولية والاتساع ما يجعله يُستخدم في أكثر من مجال.

ويقصد به إجمالاً ما بعد الموجة الاستعمارية أو الاحتلال العسكري للبلدان أو الشعوب التي استُعمرت وسُلبت ثرواتها، ونُهبت خيراتها من لدن الدول الكبرى.

ويُعرّف الباحث كريس دوهمان في قاموسه (أفكار ومفكرون) نظرية ما بعد الكولونيالية بأنها: (حركة في النقد الاجتماعي والأدبي ترد على آثار الإمبريالية الأوروبية على الشعوب المستعمرة)، ويضيف: (إن دلالة مصطلح ما بعد الكولونيالية لا تتضمن فقط بعد المرحلة الاستعمارية، بل إنها مقاربة نقدية أيضاً، والتي تبرز من الاستعمار لتصارع أسسه)^(٢).

ومن أشهر من تحدث عن مصطلح ما بعد الاستعمارية من الكتاب الغربيين: (لبيل اشكرونت، وآلان لوسون، وجاريت جريفيت، وهيلين تيفين، وباتريك ويليامز، ولاورا كريسمان)، فضلاً عن الكاتب الأمريكي من أصل فلسطيني (إدوارد سعيد)، الذي طوّر هذا المصطلح

(١) المصدر السابق.

(٢) أزراج عمر، نظرية ما بعد الكولونيالية: المقاومة والنقد، موقع البلاغ: <http://www.balagh.com/malafat/y11chzmr.htm>

في ذلك الصراع المزعوم بين الرجل والمرأة.

المنطلقات الفكرية لنسوية «ما بعد الكولونيالية»:

ترى النسوية (Feminism) أن نظرية ما بعد الكولونيالية (Post-colonialism) تمثل الإطار النظري في نضالها، فهي ترى أولاً: أن كلا الخطابين (النسوية وما بعد الكولونيالية) يهتمان بالصراع ضد القمع والظلم، إضافة إلى أن كليهما يرفض النظام المؤسسي البطريركي (الأبوي) الذي تغلب عليه السيطرة الذكورية البيضاء، ويرفض بصورة شديدة التفوق المفترض للقوة الذكورية وسلطانها. وترى النسوية أن الإمبريالية، مثل البطريركية، هي رغم كل شيء أيديولوجية تستعبد موضوعها وتهيمن عليه.

وبهذا المعنى تكون المرأة التي تتعرض للقمع مماثلة للموضوع المستعمر بفتح الميم.

وتربط النسوية بين النساء و«السكان الأصليين» باعتبارهم

جماعات أقلية محددة بشكل جائر بوساطة كل من البطريركية والكولونيالية. وتستجيب دراسات ما بعد الكولونيالية حالياً لوجهة النظر هذه، وبالتالي تتخرط بنفسها في قضية الجنوسة (الجندر Gender).

ويؤكد هذا الاتجاه أنه بينما كانت الممارسة التقليدية للسلطة الأبوية موجودة ومحصورة في أيدي رجال محددين (الأب، والزوج، ورجال الأسرة الآخرين)، فإن انتقال السلطة للمجال الاجتماعي، وخاصة عندما تدعم الدولة القوى المحافظة والدينية، قد حولت الحق في السيطرة إلى كل الرجال.

وهناك عدد مهم من النصوص الأدبية التي كتبت من وجهة نظر نسوية وما بعد كولونيالية، وغالباً ما تتقاسم هذه النصوص الآراء حول الفردية والتفاوت للموضوع، إضافة إلى القبول باستراتيجيات مشتركة

للمقاومة ضد القوى الخارجية المستبدة، والتي هي عند النسوية سلطة الأب أو الزوج أو المجتمع الذي يحد من حريتها المطلقة.

فعلى سبيل المثال تشبه الكاتبة «بيل آشكروفت»، في مفاهيمها الرئيسية في دراسات ما بعد الكولونيالية «دراسات الجسد» في نسوية «ما بعد الكولونيالية». وهذا يوحي بأن الفضاء المستعمر في خطاب النسوية هو جسد الأنثى الضعيف.

وتعتبر النسوية البارزة روبين مورغان Robin Mo-gan عما تراه من قهر عالمي للنساء بوصفها النساء بأنهن شعب خاضع للاستعمار،

وقد تم استعمار أرضهن النفيسة -أي أجسادهن- من قبل المجتمع البطريركي. أما الأمر الأكثر أهمية فهو أن تلك الأرض بما فيها من موارد يتم استغلالها: حيث يتم إجبار النساء على الإنجاب دون أي ضمانات من قبل الرجال تؤكد التزامهم بدعم أو رعاية أو تحمل

أي مسئولية على الإطلاق تجاه الطفل. كما أن النساء قد استوعبن تماماً الأفكار المعادية للنساء عن أجساد النساء باعتبارها «نجسة»، وهي دائماً موضوعة في الخدمة لتحقيق الرغبات الإنجابية للرجال»⁽¹⁾.

بعد أن وقفنا على المنطلقات الفكرية والمفاهيمية للمقهورات الثلاث: المرأة، والبيئة وشعوب العالم الثالث. بقي الحديث عن النسوية الإسلامية، وإن كان لا يمكن عدها من صور النسوية الجديدة، كما هي في الغرب، إلا أنها تمثل أحد مشاريع اختراق الخطاب الدعوي الإسلامي، فالنسوية الإسلامية، وإن كانت ليست ذات ثقل واضح في العالم العربي والإسلامي، إلا أن بواكير ذلك المشروع بدأت تطل برأسها على استحياء في العالم الإسلامي، وبشكل أكبر لدى

(1) د. مية الرحبي، الموجات النسوية في الفكر الغربي. مصدر سابق.

ولا بد هنا من الإشارة إلى مقارنة ثالثة لحقوق المرأة في العالم الإسلامي، تختلف عن كل من مقارنة الغرب التقليدية، ومحاولة الإسلاميين إنشاء مفهوم مختلف لحقوق المرأة مشتق من المبادئ الإسلامية، وهي تكمن في محاولة بعض منظمات المسلمات إظهار موافقة المفهوم الغربي لحقوق المرأة مع الإسلام، علماً بأن العديد من هذه المنظمات نشأت في الغرب وتتلقى تمويلاً منه، وهي غالباً ما توجه نقدًا لاذعًا للتاريخ الإسلامي وتفسيره السائد.. كما تعتبر هذه المجموعات التوفيق بين المفهوم الغربي لحقوق المرأة وبين الإسلام مهمًا لأسباب عملية «فأي نسوية لا تبرر نفسها ضمن الإسلام محكومة بأن يرفضها باقي المجتمع، وهي بالتالي تهزم نفسها بنفسها»^(١).

في هذا السياق ظهر في بداية التسعينيات ما اصطلح على تسميته بالنسوية الإسلامية. كبديل عن النموذج الغربي، يصبغ نفسه بالصبغة الإسلامية، بدعوى (ذاتية مشكلات العالم الإسلامي والجدور الثقافية التي تتبثق عنها، بالإضافة إلى غلبة الاتجاهات النسوية الراديكالية على مجمل الحركة النسوية)^(٢).

ولا يُعرف على وجه التحديد متى نشأ مصطلح «النسوية الإسلامية» لكن هناك إشارات إلى أنه ظهر في بداية التسعينيات في تركيا، مع كتاب نوليفير غول «الحدثة الممنوعة» عام ١٩٩١م.^(٣)

فمع بداية ظهور مصطلح تحرير المرأة الذي هيمن عليه في البداية قضايا؛ مثل الحجاب، وتعدد الزوجات، والعمل خارج المنزل، وما أعقبه من تطورات داخل الحركة النسوية من تبنيها لأيديولوجيات ذات مرجعية

(٢) المصدر السابق، ص ١١.

(٣) د.أماني صالح، نحو منظور إسلامي للمعرفة النسوية، ضمن كتاب المرأة والحضارة، ط ١، ٢٠٠٠م. على الرابط:

<http://www.aswic.org/Content/Periodicals/DR.AMANI-3.pdf>

(٤) دلال البزري، النسوية الإسلامية، موقع «مركز دراسات الظاهرة الإسلامية»: <http://islamismscope.org/index.php?art/id:285>

المسلمين في الغرب، لذا فتناولها في الدراسة يوضح بشكل جلي أن ثغرة جديدة فُتحت على مصراعها أمام الهجمة الغربية على الإسلام.

نسوية (المقاربة الثالثة) أو نسوية الحدثة الإسلامية:

تنظر الحركات الإسلامية والناشطات والداعيات الإسلاميات بوجه عام إلى مفهوم النسوية نظرة استهجان وازدراء؛ لأنهم ينظرون إلى النسويين كعلمانيين، بينما يعتقدون في المقابل بضرورة متابعة قضية حقوق المرأة عبر تطبيق الشرع الإسلامي بشكل كامل وشامل لكافة قضايا المجتمع، بما فيها قضية المرأة.

ففي دراسة أجراها مركز كارنيجي حول المرأة في الحركات الإسلامية، تبين أن الناشطات في التيارات الإسلامية يتبنين رأياً يؤكد على تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة، ويرفضن رفضاً تاماً فكرة اعتبارهن رأس الحرية في حركة نسوية تُوصف بالإسلامية، ويرين أن «الإسلام والنسوية مصطلحان متناقضان»، وكشفت تلك المقابلات عن رفض وازدراء لمفهوم النسوية الغربية التي يفسرنها كحركة لتحرير النساء من كل القيود الاجتماعية، والواجبات تجاه الأسرة والمجتمع؛ ما يؤدي إلى الفردية المفرطة والخروج عن تعاليم الإسلام.

تقول الباحثتان أميمة عبد اللطيف ومارينا أوتاوي: «والجدير بالذكر أن كل النساء اللاتي أجرينا معهن المقابلات هن ناشطات اكتسبن مراكز وشرعية واحتراماً ضمن الحركات التي ينتمين إليها، ومن هنا شعورهن بالقوة والثقة، بيد أنهن رفضن رفضاً تاماً فكرة اعتبارهن رأس الحرية في حركة نسوية إسلامية»^(١).

(١) أميمة عبد اللطيف، ومارينا أوتاوي، المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة، سلسلة الشرق الأوسط، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، رقم ٢، يونيو ٢٠٠٧م، ص ٩.

المنطقات الفكرفة لنسوفة الحداثفة الإسلامفة:

ترف النسوفة الإسلامفة أن الرسالة الروحفة للإسلام قد طُعت. فبدلاً من المساواة الفف كان الففن فنادف بها، حوّل النظام الذكورف، الأبوف، هذف الرسالة إلى أداة لاضطهاد النساء. وففنما دعا الإسلام إلى فحرر النساء قامت «الفقالف الأبوفة الفمفرزة» بمصادرفه. والفنسوفة الإسلامفة ترف أن «الخطاب الفظرف» الإسلامف الفذف فرف أن الإسلام أعطى المرأة حقوقها ورفق قدرها هو خطاب «ضعف فف فففة مسألة «الفندام»، و«أخطار الفففة النسائفة»، ومفاصل ووظائف وفتوات الففسد النسائف.

وترف النسوفات الإسلامففات أن القراءة الأبوفة، الفف سمحت بالفنف والفمفرز ضفدن ولفس الإسلام، بل القراءة الذكورفة للإسلام هف الفف فضطهدفن».

فقول زفنب أنور الفمفررة الفففذفة لجماعة أخوات فف الإسلام، هف منظمة مالفرزة فعمل من أجل حقوق المرأة فف إطار العمل الإسلامف: «فف مجمعاتنا الرجال فمفلكون السلطفة، وهم فقرررون ما فنبف أن ففنفه الإسلام، وفف فمكنا أن فطفع هذاف المفهوم الفف فف الإسلام». وفقالف: «لا أسطفف أن أعمش مع إله ظالم. القانون نفسه ففدمف فكن أولفك الرجال الفذف فسفطرون ففله ففسوا كذلك»^(٤).

بل إن البعض طالب فف ورشفة عمل «النساء العربففات بفن الإفمان الففنف والفعدالة الففماففة»، الفف انعقدت فف القاهرة فف عام ٢٠٠٥م، بضرورة بلورة خطاب نسوفف ففنف ففسى إلى «أسلمة الفمفكن»

= أون لافن ٣/٧/٢٠٠٥م:

http://www.islamonline.net/Servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173694771369&pagename=Zone-Arabic-AdamEve%2FAEALayout

(٤) ففر على العربفة فف بفنوفان: قلن: إنهن «رففصن الففش مع إله ظالم»:

www.alarabiya.net/articles/2006/11/20/29233.html

فلسفة ففرعت منه قضافا عففة مثل الففندرة، والفمفكن، والففسوة وففرها من المفصلفات، إضافة إلى ارتباط الففركة النسوففة فف العالم الإسلامف بمبادئ ورفؤف النسوففة الغربفة. فجفها فف مرفى ففران الوصف بالففبفة الففماففة والففرفة للفرف، أو أنها مشرف «كولونفالف» ففب «مقاومته».

فقول زهراء عف^(١): «أعتقد أن النسوففة هف فطبفق للفمساواة بفن الأفناس، وأداة لمفهوم فهدف إلى ففسفر وملائمة الففسفة والفظم ضف المرأة، هف ارتباط وعمل فساسف. وككل الففائفق السفسافة عندما تُفهم بطرففة فازمة أو دوغمائفة، فملك الفزعة لفصبف أداة أففولوجفة. عرفناها هكذا خلال الففرفة الاسفعمارفة عندما كانت النسوففة تُسفخدم لفساعد الفهدف الاسفعمارف والفسفطرة الغربفة على الأفراضف الإسلامفة»^(٢).

وهذا الأففاه فرف الإسلامفون فطورفه فف فونه «لفس مجرد ففرفة حول الفقوق الففماففة للمرأة بقدر ما أنه ففور حول ففرفة الفهوف نفسها». بمفنى أن «الفهوف الإسلامفة مهفدة هنا». وبالفقابل ففلق النسوففات العربففات؛ إذ ففنى فراجع العلمائفة واللفبرالففة والفسار أمام الإففائففن لفصبف الإسلام هو الخطاب السائف .. فقول «فلال الفزرف»: «ورثت النسوففة الإسلامفة كل مفاعلف اندفاعة النسوففة الغربفة لكنها ففكّرت لها، وفقالف: إنه الإسلام»^(٣).

(١) فففر زهراء عف الففرنسفة من أصل عراقف ففمفة الففدى، هف ففمفة للنساء المسلمات فف فرنسا، فسعى من خلالها إلى إفبات أن ففالفم الففن الإسلامف لم ففعارض فوفاً مع العقل والعلم، وإنما الففسفرات الففطرففة هف الفف دفعت به ففو هذف الففود الضففة، وطبففه بطابع الففمود والانفزال وعدم الفقابلفة للفطور ومفارة الففسر. لها العففد من الفدراسات والمقالات الفهمة حول الإسلام والمرأة، أراوت من خلالها إظهار الوفه الففقفف للإسلام وموقفه من المرأة على فف زعمها.

(٢) مجلة الفرفى- العدد ٢٤١ فافرف ١٠-٧-٢٠١٠م السنة السافسة. الإسلام النسوفف (فطبفق فف الفاضر)، حوار مع زهراء عف:

<http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=1658>

(٣) مفعز الفطفبف، النسوففة الإسلامفة والفففرات الذكورفة، موقع إسلام=

تتقل سابرا عن تلك المجموعة أنها تقوم بواسطة عدد من النساء، وكذلك الرجال المهتمين، بفحص القرآن الكريم؛ بحثاً عن احتمالات المساواة فيه، تأسيساً على أن التعاليم الإسلامية تتعاطف مع المرأة إلى حدود أبعد بكثير مما يُعترف به بشكل عام.

وتضم المجموعة كذلك الحقوقية رشيدة آية حميش،

وهي عضوة في حزب يساري علماني، وهي علمانية ومسلمة، وهو أمر لا يشكل تناقضاً بالنسبة لآية حميش، وتقول: إنها تستطيع تحقيق النواحي المختلفة لهويتها في المجموعة. تستطيع أن تكون المرأة مسلمة، وأن تشعر بالحرية في الوقت نفسه. تستطيع اعتناق القيم الإنسانية العالمية التي أنزلها الإسلام ورؤيتها كحالة من حالات إعادة قراءة القرآن الكريم.⁽³⁾

ووفقاً لمنظور النسوية الإسلامية؛ فإن المرأة تعاني من وضع قائم في كل الدول الإسلامية والعربية، وإن هناك حاجة لمزيد من التقدير للمرأة في الإسلام. وهذا يعني إعادة قراءة النصوص وتحديد تفسيرات سابقة على حقيقتها بعيداً عن الذكورية والمجتمع الأبوي.

وترى أماني صالح⁽⁴⁾ أن إنصاف المرأة يتمحور حول تفكيك التاريخ البشري عن النصوص الإسلامية التأسيسية.⁽⁵⁾

أما مؤسّسات «المبادرة النسائية الإسلامية للروحانية والمساواة» المعروفة اختصاراً بـ«وايز» فقد دفعتهم تلك الفكرة إلى الدعوة لإنشاء مجلس نسائي لتفسير القرآن

و«أسلمة الجندر» وغيرها من مصطلحات الحركات النسائية التي تستخدمها للتعبير عن حقوق المرأة.⁽¹⁾ ولتأكيد فكرتهن حول المساواة المطلقة بين الجنسين ترجع النسويات الإسلاميات إلى مفهومي «العدالة» و«الخلافة» في القرآن، والمطلوبين من الجنسين.

تذكر الكاتبة «مارتينا سابرا»⁽²⁾

في مقال لها بعنوان «مطلوب قراءة معاصرة للإسلام تقر بكينونة المرأة»: «أن الطيبة والكاتبة المغربية أسماء المرابط قامت في عام ٢٠٠٤م بتأسيس مجموعة عمل لقضايا المرأة والحوار عبر الثقافات في الرباط، وقد أصبحت المبادرة الآن معروفة عبر العالم، إضافة إلى بعض الدول الغربية».

(١) أقامت مؤسسة المرأة والذاكرة الورشة بالتعاون مع مؤسسة هاينريخ بول Heinrich Böll Foundation الألمانية على مدى يومين بمشاركة ناشطات وباحثات من داخل وخارج مصر، في محاولة لتحديد خطاب «ديني نسائي للراغبات في التعبير عن هوية دينية، والالتزام بمرجعية قيمية دينية، وبالتالي توحيد النساء العربيات (المسيحيات والمسلمات) في مواجهة إشكاليات متشابهة. وقد أقيمت الورشة بفندق بيراميزا في القاهرة في ١٦ - ١٧ مايو ٢٠٠٥م.

وفي هذا السياق تم تحديد أهداف مثل صياغة منظور ديني ينأى عن التعصب ضد المرأة، وإنتاج خطاب تحرري يعتمد على المساواة، ورفع الوعي بقضايا الخطاب الديني التي تخص المرأة، والنظر إلى الاستراتيجيات المستقبلية للتواصل مع المؤسسات الدينية الرسمية ورجال الدين، وإقناعهم بالمشاكل التي تعانيها المرأة والتعامل معها بشكل عملي.

شارك في الورشة: عدد كبير من المثقفين منهم: أ. زينب عفيفي (مصر) رئيس مجلس إدارة جمعية الخدمات الاجتماعية العامة، د. ماري أسعد (مصر) أستاذة الأنثروبولوجي بالجامعة الأمريكية سابقاً، د. أمنة نصير (مصر) أستاذة العقيدة والفلسفة الإسلامية بجامعة الأزهر.

<http://www.wmf.org.ar/node/566>

(٢) مارتينا سابرا مراسلة في موقع www.qantara.de. موقع قطر دي، هو مشروع يقوم على شراكة كل من المركز الاتحادي للتعليم السياسي، وإذاعة صوت ألمانيا، ومعهد غوته، ومعهد العلاقات الخارجية. كما تقوم وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية بدعمه.

(3) http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-471/_nr-622/i.html

(٤) دكتوراه في العلوم السياسية، نائبة رئيس جمعية دراسات المرأة والحضارة.

(٥) أماني صالح، نحو منظور إسلامي للمعرفة النسوية، مصدر سابق.

شبه كامل مع الرؤية الإسلامية. فالنظرة الدونية للمرأة كانت هي المسيطرة على الغرب؛ نظرًا لتأثرها بالمسيحية واليهودية، فضلاً عن انسحاب تلك النظرة إلى الفلسفات القديمة والمعاصرة، وكان لاحتضان تلك الفلسفات الغربية للفكر النسوي مردوده السلبي؛ حيث لم تجد التربة الخصبة في المجتمعات الإسلامية.

ثالثاً: يمكن أن نعد الموجة النسوية الثانية، وتوابعها في العالم الإسلامي، من أهم وسائل الهجمة الاستعمارية الثانية، والتي عُرفت بالغزو الفكري الذي اجتاح العالم الإسلامي في أواخر القرن العشرين.

رابعاً: الملاحظة الجديرة هنا أيضاً: أن هناك تطابقاً شبه كامل مع قرارات المؤتمرات والاتفاقيات الدولية -مثل مؤتمرات بكين واتفاقية السيداو- مع الأطروحات النسوية، خاصة فيما يتعلق بحرية المرأة في جسدها، وشكل الأسرة التي لم تعد تتكون من رجل وامرأة فقط، وحرية الإجهاض، وبمراجعة بسيطة بين ما ذكرناه من أطروحات الحركات النسوية وقرارات المؤتمرات الدولية سنجد تطابقاً عجيبيًا.

خامساً: سعت النسوية الغربية للاندماج مع بعض التيارات الفكرية مثل: ما بعد الكولونيالية، والإيكولوجيا، لكي تصبح في النهاية ذات دلالة تؤثر إلى تحرير المرأة من سلطة المجتمع الأبوي المستبد الظالم، الذي احتل جسدها وعقلها، وأصبحت تتاضل من أجل الاستقلال عنه، هكذا تم التلاعب بالمصطلحات ومدلولاتها الفكرية، لتعطي في نهاية نتائج توافقية مع ما يريده الغرب من مضامين وثقافة يريد زرعها في عقولنا.

من هنا يحذر الأستاذ (محمد بن شاكر الشريف) في مقال له في مجلة البيان من خطر المصطلحات الوافدة يقول: «وعلى ذلك؛ فإن التحذير من ضرر استخدام المصطلحات الغربية على شريعتنا وثقافتنا لا يمثل موقفاً انعزالياً أو تقوقفاً وانكفاءً على الذات، ويُعدّ عن التفاعل مع العالم من حولنا، وإنما يمثل

الكريم، معتبرات أن هذا التفسير النسوي خطوة على طريق تحسين صورة الإسلام في الغرب! حيث يرين أن «أحكام الشريعة الصارمة ليست سماوية؛ لأن الرجال هم الذين صاغوها، وينبغي تغييرها لكي تشمل حقوق المرأة»⁽¹⁾.

وترى النسويات الإسلاميات أن الدين، أي دين، ليس كما هو شائع، مصدر اضطهاد للنساء، ودليلهن على ذلك استمرار اضطهاد المرأة الغربية. فمع أن المرأة الغربية تحلت من النظم الدينية المسيحية، مصدر الاضطهاد، أو أرادت لنفسها أن تتحرر ومع ذلك ما يزال هناك اضطهاد للنساء في الغرب، وإلى الآن لم تحل مسألة المساواة بين الجنسين. ولم تبلغ المرأة الغربية بعدُ تحررها النموذجي الذي انصبت عليه وانتظرته.

فالمشكلة تكمن في سيطرة السلطة الذكورية على فهم النصوص الدينية وتطبيقها في الواقع، واستمداد السلطة في السيطرة على المرأة وهضم حقوقها من الرؤية الذكورية للدين، وليس من الدين نفسه.

خاتمة:

هذا السرد التاريخي للمحتوى الفكري واستمداداته الفلسفية للحركات النسوية الغربية، يؤشر لعدد من النقاط المهمة:

أولاً: إن الفكرة المركزية التي انطلقت منها جميع المذاهب النسوية هي الحد من/ أو القضاء على السيطرة الذكورية بجميع تجلياتها، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.. وتم تفسير التاريخ البشري كله على أنه صراع بين الذكر والأنثى، أو بين العصر الأمومي والعصر الأبوي.

ثانياً: الحركات النسوية بجميع أشكالها هي فرز طبيعي للفلسفات والرؤى الغربية والتي تتناقض بشكل

(1) خبر على العربية نت (مدافعات مسلمات عن حقوق المرأة يردن تشكيل مجلس لتفسير القرآن)

موقفًا محافظًا على مقومات الأمة وخصائصها ألا تذوب في غيرها؛ فإن تلك المصطلحات محمّلة بدلالاتها الخاصة بها التي تكونت عبر أجيال عدة، وخبرات متطاولة في بيئة غير إسلامية، وهي بالطبع بيئة مناقضة لبيئتنا.. وهي تمثل اعترافًا بعجز ثقافتنا أن يكون لديها المصطلحات الخاصة بها التي تدل على المضمون الذي نريده، ثم إن هذا التصرف سينتهي - ولا بد- إلى قبول المصطلح بكل شروحه وحواشيه...»⁽¹⁾

وهذا ما حدث تمامًا مع مصطلح ما بعد الكولونيالية أو الإيكولوجيا؛ فدلالتهما الأولية لا تشي بتأثيرات سلبية، إلا أن الشروح والحواشي قادتنا إلى النسوية، والحديث عن المفاهيم الغربية عن الحرية المزعومة للمرأة.

سادسًا: شكلت نسوية الحدائة الإسلامية رأس الحرية في الحرب الغربية على المفاهيم الإسلامية وهي تمثل تجليًا شديد الوضوح للهدف من تلك الحرب.

إذ نسعى نسوية الحدائة الإسلامية في الأخير إلى التماهي مع مسلمات الحضارة الغربية من خلال ما يُدعى أنه تفسير نسوي جديد للإسلام.

سابعًا: هناك تناقض أيديولوجي بين مطلق فكرة النسوية، والإسلام، فمصطلح «النسوية» يحمل مضامين أيديولوجية مركزية، أبرزها المساواة التامة التي تقود إلى فضح التحيزات الذكورية الكامنة في الخطاب والوعي، ومن ثم يفترض أن هناك صراعًا أو نزاعًا.

إن الإسلام لا يعرف الصراع بين الرجل والمرأة، فالإسلام كعقيدة وشريعة، لا يميّز نوعًا على نوع ولا عرقًا على عرق، ولا شعبًا على شعب، ففكرة قراءة الإسلام من وجهة نظر عرقية أو إثنية أو نوعية تتناقض مع نظرة الإسلام الكلية. فالإسلام يعبر عن رؤية شاملة لكل مجتمعات المسلمين عبر كل الأزمنة والأمكنة؛ رؤية تراعي الطبيعة التي فطر الله خلقه عليها، أيًا كان خلقه سبحانه من حيوانات أعاجم أو من البشر مع اختلاف أجناسهم وعرقياتهم وألوانهم، سواء كانوا رجالاً أم نساء.

(1) محمد بن شاكر الشريف، دعوة إلى تأصيل المصطلحات السياسية، مجلة البيان، السنة العشرون، العدد ٢١٢، جمادى الأولى ١٤٢٦هـ. يونيو/ يوليو ٢٠٠٥م، ص ٢٢.

معلومات إضافية

مصطلحات نسوية:

فيما يلي بعض المصطلحات شائعة الاستخدام لدى الحركات النسوية ومدلولات هذه المصطلحات وفقاً للتعريفات التي تقدمها وتعتقها الحركات النسوية:

تحرير المرأة Women's Liberation:

استخدم هذا المصطلح على ما يبدو لأول مرة عام ١٩٦٩م على الرغم من أن هذه الفكرة كانت موجودة ضمناً في ما قالته ماري أستيل من أن النساء مثلهن مثل العبيد. وبعدها تحدثت سوجورنر تروث عن عدم المساواة بين الرجل الأسود والمرأة السوداء على الرغم من تحرير العبيد في عام ١٨٦٧م، وبعد مرور قرن من الزمان كانت المرأة السوداء والبيضاء لا تزال تعتبر تابعة في سياق الحركات السياسية الراديكالية المناهضة لحرب فيتنام والداعية لتحرير السود.

وأصبح من الواضح أن المرأة ستضطر لتحرير نفسها، ففي عام ١٩٦٩م أعلنت مجموعة من الراديكاليات النسويات في نيويورك المواجهة المستمرة مع الرجال لإدراكهن أن «تحرير المرأة» لن يلقى الترحاب بدون نضال. وفي نفس العام أعدت جماعة «الجوارب الحمراء» بنيويورك أول مانيفستو لتحرير المرأة، وتم إنشاء منظمة تحرير المرأة في بريستول بالمملكة المتحدة.

وقبل هذا التاريخ بثلاثة أعوام كانت جوليت ميتشيل قد كتبت عن الحاجة إلى التحرر، وسار على نهجها عدد من الشخصيات ذات الأصوات المؤثرة مثل شيلا روبرثام.

وفي عام ١٩٧٠م انعقد أول مؤتمر وطني حول تحرير المرأة في كلية راسكن بأكسفورد. وبعد ذلك اختصر المصطلح إلى الصيغة Women's Lib في وسائل الإعلام التي يهيمن عليها الرجل بقصد السخرية والتهوين من شأن الحركة. ومازالت الصيغة المختصرة تستعمل حتى اليوم في سياق الاستهانة بالحركة.

الأسرة Family:

تمثل الأسرة محور البحث والمناظرات الحامية في الحركات النسوية واحدة بعد أخرى، وتوصف بأنها موطن قمع المرأة وموضع الحياة الشخصية ذات القيمة، كما أنها مصدر سلطة الرجل وأداة إدخال الأطفال في العلاقات الاجتماعية.

وتعتبر الأسرة في المجتمعات التي تجاوزت مرحلة الصناعية هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ولكن محاولات الدفاع عن الأسرة النووية (أي الأب والأم المتزوجين اللذين يعيشان معاً ومع أطفالهما) باعتبارها بنية «طبيعية» وحتمية موجودة منذ بدء الخليقة تتعرض للتحدي بدعوى أنها زائفة.

والأسرة عند اشتراكيي القرن التاسع عشر اليوتوبيين (المثاليين) مثل أوين وفورييه وسان - سيمون (وكلهم رجال) هي معقل الفردية الأنانية التي لا تتوافق مع أسلوب الحياة التعاوني، لكن هذه النظرية لم تقترن بممارسات موازية لها في المجتمعات الاشتراكية التي قامت في الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا.

وثنية Paganism:

تروق الوثنية بصورة واضحة للحركة النسوية التي تعتقد في جوهرية الاختلاف بين الرجل والمرأة، والنسوية المهتمة بالبيئة؛ لأنها في هذه السياقات تمثل العودة إلى الاتحاد بالأرض الأم أو مبدأ الإلهة (Goddess) (تهدف ثقافة الريات أو الآلهة المؤنثة عند النسوية إلى الاحتفاء بالقدرات الكامنة في نفس المرأة منذ قديم، وإبرازها في مقابل السلطان والقانون المتمركز حول الذكور)، والعودة إلى القيم الأموية مثل احترام العالم الطبيعي والقيم «الأنثوية» مثل نزعة المسالمة ورعاية الصغار.

ومن الشخصيات البارزة في هذا المزيج من الوثنية والنسوية والاهتمامات البيئية الكاتبة الأمريكية ستارهوك التي تدعو إلى ديانة تتركز حول عبادة إلهة مؤنثة، وتجعل المقدس هو النفس والعالم الطبيعي، وذلك في عدد من مؤلفاتها، مثل «الرقصة الحلزونية: الميلاد الجديد لدين الإلهة الكبرى القديم» (١٩٧٩م).

النظام الأمومي (النظام القائم على سلطة الأم) Matriarchy:

المجتمع الأموي هو المجتمع الذي تسوسه المرأة وينتقل نسبه من الأمهات إلى الجدات، لا من الآباء إلى الأجداد، وهناك عدد من عالمات الأنثروبولوجيا النسويات مثل هيلين داينر وإليزابيث جولد ديفيز وإيفيلين ريد يفترضن أن هناك عشائر أمومية كانت موجودة قبل نشأة النظام الأبوي.

ولا ترجع أهمية هذه البنية الاجتماعية عند من يقولون بالنظم الأمومية إلى أنها دفاع عن سلطان المرأة وحسب، ولكن إلى أنها تخلق أيضاً إطاراً اجتماعياً قائماً على الفضائل «النسائية» مثل رعاية الصغار والتعاون السلمي واحترام البيئة.

فتقول مارلين فرينش مثلاً في كتابها «الحرب ضد المرأة» (١٩٩٢م): إن التجمعات السكنية البشرية الأولى كانت «مجتمعات تعبد آلهة مؤنثة، وتعيش في تناغم قائم على التساوي وتعمم بالرخاء المادي»؛ حيث كانت المرأة تتمتع بمكانة أعلى من مكانة الرجل وباحترام أكثر منه، ثم جاء «النظام الأبوي» ليحل محل هذه المجتمعات وعلى رأسه «الملوك الكهنة» الذين خلقوا نظاماً طبقياً يُخضع المرأة.

النظام الأبوي Patriarchy:

نظام يسوده الرجل وتفرض فيه السلطة من خلال المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية.

ويلاحظ أن كل النسويات يعارضن النظام الأبوي وإن اختلفن في تصوراتهن له، فالتيار النسوي الراديكالي يميل إلى اعتبار النظام الأبوي نظاماً متغلغلاً في كل شيء ولا علاقة له بالتاريخ، وهو الموقف الذي يتلخص في مقدمة مارلين فرينش لكتابها «الحرب ضد المرأة» (١٩٩٢م) الذي تستجلي فيه أول النظام الأبوي التي ترجع إلى عصور ما قبل التاريخ، وترى أن النظام الأبوي يتميز في جوهره بالعدوانية وبالبنية الهرمية وبالوجود المستقل عن التغيرات الاجتماعية، فتقول مثلاً: إن التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية لم يحدث اختلافاً يذكر في وضع المرأة الخاضع للرجل.

لكن هذه النظرة تتعرض للانتقاد من جانب التيار النسوي الماركسي والاشتراكي كما في كتابات كريستين دلفي وهايدي هارتمان اللتين تحاولان تحديد وضع النظام الأبوي في إطار العلاقات المادية.

فترى دلفي أن النظام الأبوي موجود جنباً إلى جنب مع الرأسمالية، وأنه ينبع من استغلال الرجل لدور المرأة في القيام بأعمال المنزل.

كما تعتبر هارتمان أيضاً أن النظام الأبوي ينبع على وجه التحديد من سيطرة الرجل على عمل المرأة.

وتستعين منظرات النسوية المنتميات لتيار ما بعد الحداثة بمفاهيم التحليل النفسي والتفكيك وما بعد البنيوية لإظهار أن النظام الأبوي أيديولوجية تتخلل كل جوانب الثقافة.

النظام الأبوي الرأسمالي Capital Patriarchy:

يدور الجدل منذ وقت طويل بين النسوية الراديكالية والنسوية الماركسية حول ما إذا كان النظام الأبوي أو الرأسمالي هو السبب في قمع المرأة. فيذهب تيار النسوية الراديكالية إلى القول بأن الأيديولوجية الأبوية موجودة بصورة منفصلة عن الهياكل الرأسمالية، وبأن تقويض أركان هذه الهياكل لن يؤثر إلا تأثيراً محدوداً على الأيديولوجية الأبوية.

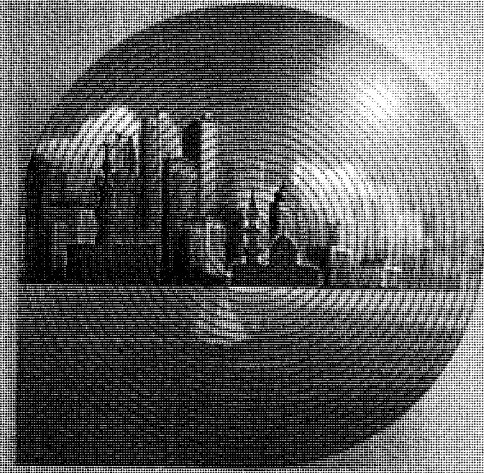
أما تيار النسوية الماركسية فيؤكد أن قمع المرأة له جذور ضاربة في النظام الطبقي، وأن المساواة الحقيقية لا يمكن تحقيقها في ظل النظام الرأسمالي، وهو الرأي الذي تلخصه ميشيل بارت في كتابها «قمع المرأة اليوم: بعض المشاكل في التحليل النسوي الماركسي» (١٩٨٠م) بقولها: «إن قمع المرأة مترسخ في البنية الرأسمالية».

ومن الأعلام في مجال تحليل العلاقة بين النظام الأبوي والرأسمالية الماركسية هايدي هارتمان النسوية الأمريكية، التي نشرت مقالاً بالغ التأثير بعنوان «الزواج التعس بين الماركسية والنسوية: نحو وحدة أكثر تقدمية» في عام ١٩٧٩، ذهبت فيه إلى القول بأن النظام الأبوي يقوم أساساً على سيطرة الرجل على قدرة المرأة على العمل، وتتأكد هذه السيطرة من خلال مجموعة من المؤسسات المختلفة مثل الميل للجنس الآخر، والزواج بزواج واحد، والحمل وتربية الأطفال، والأعباء المنزلية، وتدعو هارتمان إلى استراتيجية للمقاومة ذات طابع اشتراكي ونسوي «تنظم طبيعة الجهود التي تناضل ضد النظام الأبوي، وضد الرأسمالية في آن واحد».

المصدر:

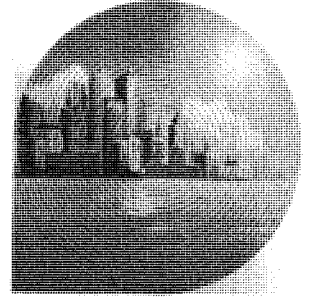
سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية (دراسات ومعجم نقدي)، ترجمة أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م

الباب الثالث العالم الإسلامي



- مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠ م
د. حسين الرشيد
- الصوفية بين الاستقطاب السياسي
والتوظيف الخارجي
محمد إبراهيم مبروك
- مستقبل مدينة القدس في ظل
التهويد
د. عدنان ابو عامر
- أفغانستان.. فرص الحرب والسلام
ومفاعيل اللعبة الدولية
د. احمد موفق زيدان
- انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب
السودان على مستقبل المنطقة
د. حسن الحاج علي
- الاجتياح التنصيري لبنجلاديش
بين عجز الداخل وصمت الخارج
محمد شمس الحق صديق

مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠م



د. حسين الرشيد

كاتب وباحث عراقي

ملخص الدراسة

شهدت انتخابات العراق التشريعية عام (٢٠١٠م) تهاوي وتصدُّع تحالفات كثيرة، حتى لم يكد تكثُل ينجو من التشرذم، ليخسر من رصيده بعض عناصره، على حين حاولت جميع القوى رسم مسارات جديدة لنفسها دون التخلي عما تعتبره ثوابت مقدسة، لاسيما الأحزاب الدينية ذات البرامج الطائفية. وتبدو الصورة أكثر وضوحاً من خلال إلقاء نظرة على أهم القوائم المشاركة في الانتخابات، ما يمثل مدخلاً مهماً لإدراك حقيقة الصراع الذي دار بين القوى السياسية ومن يناصر مشاريعها المتنوعة في داخل العراق وخارجه.

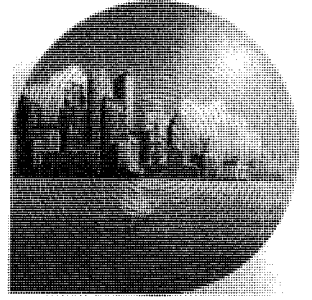
وقد كشف تنوع القوائم والتكتلات الانتخابية، وما أفرزته من تنوع في المشاريع والتوجهات والأهداف الاستراتيجية، أنَّ جهات عديدة تقف وراء بعض تلك التكتلات والقوائم، وهذه الجهات تتصارع بشدة تبعاً لمصالحها وأهدافها، حتى صار العراق ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات السياسية والاقتصادية، لاسيما بين أهم خصمين في العراق: أمريكا وإيران.

ورغم التركيز على الموقفين الأمريكي والإيراني باعتبارهما فاعلين رئيسيين، ليس فقط في الانتخابات ولكن في العملية السياسية العراقية ككل، تظل مواقف قوى دولية أخرى جديدة بمعرفة موقفها من قضية العراق، وما يمكن للعراق أن يقدمه لها من مصالح وأثر الانتخابات في تحقيقها. وأهمها الموقفين الأوروبي، والروسي. من جانب آخر ثمة عدد من الملفات الداخلية والخارجية تملك تأثيراً كبيراً وفاعلاً في تحديد مستقبل العراق، وتتمثل داخلياً في: المصالحة الوطنية، ومشكلة الاجتثاث، تبني منهج التقسيم المسمى (الفيدرالية)، والصراع على الثروات الطبيعية كما يظل مستقبل العراق مرتهاً بعوامل خارجية في ظل علاقاته مع دول الجوار والإقليم مثل إيران وتركيا ودول الخليج العربي.

وبدورها فإن المفاجآت التي أفرزتها الانتخابات العراقية مثل صعود المشروع العلماني، وتراجع نفوذ الإسلاميين، وتراجع النفوذ الكردي ستشكل مفرقاً مهماً لتحديد مستقبل العراق.

إنَّ الفترة القادمة التي سيمر بها العراق ستكون الأصبغ والأكثر خطورة، ما لم تحقق الأحزاب والتكتلات جملة من الأولويات، التي تبدأ من الإيمان بوحدة العراق أرضاً وشعباً، وتبذ التخذق العرقي والطائفي، وتحارب الفساد المالي والاداري، وتعتمد خطاً جديدة لإعادة إصلاح وتأهيل مؤسسات الدولة، وتطهيرها من آثار المحاصصة الطائفية والحزبية، وإعادة الحقوق المهضومة لشرائع عريضة من الشعب العراقي، والحد من ثقافة العنف والانتقام والاعتقالات العشوائية التي ملئت فيها المعتقلات بعشرات الألوف.

مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠م



د. حسين الرشيد

كاتب وباحث عراقي

المحور الأول

الانتخابات العراقية.. ولعبة الديمقراطية

تمهيد:

يمكن النظر إلى الحالة العراقية باعتبارها أحد تجليات حروب القيم التي تسعى واشنطن لفرضها على مفردات العالم الإسلامي؛ حيث كانت تهدف باحتلالها للعراق إلى جعلها رأس حربة لما يسمى «دمقرطة» الدول الإسلامية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير؛ لتحويل دول المنطقة إلى واحة للديمقراطية المزعومة على غرار نموذجي اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

لم تكن قواعد اللعبة السياسية في العراق وليدة مرحلة ما بعد الاحتلال، وإنما أسست في محطات مبكرة سبقت الغزو، عندما اتفقت الولايات المتحدة في حينها مع أحزاب ما يسمى (المعارضة العراقية) على إقرار مبدأ، تمحورت عليه فيما بعد كافة قواعد اللعبة السياسية، ألا وهو مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية؛ حيث يتم النظر إلى العراق من خلال الطائفة والمذهب والقومية وليس العكس، ويُدار هذا المبدأ أو أية خلافات تنشأ عبر آلية عقد الصفقات.

تم ترسيخ هذا المبدأ في كافة مفاصل ما يسمى بالعملية السياسية، سواء في مجلس الحكم، أو في الدستور، أو في طبيعة عمل البرلمان، وتوزيع الوزارات. وأخطر من ذلك كله في القوات المسلحة؛ حيث تنص المادة تسعاً (أولاً) في الدستور (الجديد)^(١) على: أن تتكون القوات المسلحة العراقية من مكونات الشعب العراقي بما يُراعي توازنها وتمائلها.

ولم تسلم من هذه القواعد الطائفية حتى الانتخابات العراقية، التي تشهد في كل مرة شحناً طائفيًا حثيثاً، ناهيك عن العقبات الأخرى التي تشوب هذه المسيرة الانتخابية، من خلال افتقار العراق (مثلاً) إلى قانون للأحزاب؛ ينظّم عملها، ويضبط مصادر تمويل الأحزاب المتنافسة، والتأكد من مصادرها، ومدى إمكانية مجيئها من خارج الحدود لتنفيذ أجنداث إقليمية.

(١) للاطلاع على النص الكامل للدستور الحالي، يُنظر الرابط: <http://www.pmo.iq/index/10-01.htm>

(٢٠٠٥م)، أفرزت ظاهرتين بدتا غير منسجمتين مع بعضهما ومع حقيقة المشهد السياسي السائد في العراق:

الأولى: سيطرة الائتلاف الشيعي المدعوم من إيران على مركز صنع القرار الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية عمومًا والأمنية خصوصًا.

الثانية: استعادة الخلافات القديمة بين الأطراف المكونة لقائمة الائتلاف العراقي الموحد لعاقبتها في رسم صورة العلاقة فيما بينها، تضاف إليها خلافات ناشئة عن ممارسة السلطة

وما تفرضه من دور ووجاهة وامتيازات تثير الكثير من ردود الفعل الصامتة حينًا والمعلنة في أحيان أخرى.^(١)

والحقيقة القائمة هنا أن ثمة تقلص كبير في عدد الكيانات السياسية التي شاركت في

انتخابات (٢٠١٠م) مقارنة مع انتخابات (٢٠٠٥م)؛ فإن عدد الكيانات السياسية التي شاركت في الانتخابات الأخيرة بلغ (٨٦) كيانًا سياسيًا، مقارنة مع (٢٢٨) في انتخابات عام (٢٠٠٥م)، وهو ما أسهم في تشتيت الأصوات بشكل أقل مما حدث في انتخابات عام (٢٠٠٥م)، وفي الانتخابات المحلية التي جرت عام (٢٠٠٩م).^(٢)

لكن الملاحظ في انتخابات عام (٢٠١٠م) التشريعية أن تحالفات كثيرة قد تهاوت وتصدعت، حتى لم يكد تكتل ينجو من التشرذم، ليخسر من رصيده بعض عناصره، على حين حاولت جميع القوى رسم مسارات جديدة لنفسها دون التخلي عما تعتبره ثوابت مقدسة.

(٢) ينظر: الأستاذ نزار السامرائي، في دراسة له بعنوان (استشراف مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠)، منشورة في مجلة شؤون عراقية، عدد خاص، كانون الثاني، عام ٢٠١٠م.
(٣) جريدة العرب اليوم الأردنية، بعدها الصادر يوم السبت، الموافق (٢٠١٠/٤/١٠م).

ولا شك أن غياب هذا القانون الذي يشرف على طبيعة البرامج السياسية ومدى مطابقتها للمعايير الوطنية يعطي الفرصة للأحزاب والكتل المسككة بالسلطة منذ سبع سنين في الاستمرار في عملية الشحن الطائفي والعرقي، ويفسر الفوضى في تنافس عشرات - بل مئات - الأحزاب والكيانات.

وأيضًا بقاء قانون (بريمر) الانتخابي الذي ينص على صيغة «القاسم المشترك» بمعنى أن الأحزاب الصغيرة؛ إذا لم تحظ بعد أدنى من الأصوات يؤهلها للاشتراك في الانتخابات؛ فإن أصواتها ستذهب طبقًا

لهذا القانون إلى حصة الأحزاب والكتل الكبيرة.^(١) ويعد هذا الأمر مفارقة في النظام الديمقراطي؛ حيث تحاول بعض الأحزاب دخول حلبة المنافسة من أجل التغيير، وإذا بأصواتها تذهب في نهاية المطاف لتعزز الأحزاب الطائفية والعرقية المهيمنة.

ولا شك أن القصد من هذه الخلطة في القوانين واضح، ويكمن في تعمد إبقاء الأحزاب التي تعاونت مع الاحتلال إلى أطول فترة لضمان تمرير مصالح الاحتلال أو المصالح الضيقة لهذه الأحزاب.

وإذا اتضح أساس لعبة الديمقراطية السياسية (بما فيها الانتخابية)؛ فإن من المهم الوقوف على القوائم المشاركة وبرامجها، وحقيقة الصراع القائم فيها، وأثر الدور الخارجي في تلك المعادلة، وذلك من خلال ما سيأتي من صفحات قادمة إن شاء الله.

أولاً: القوائم الانتخابية (البرامج والتوجهات):

إن الانتخابات البرلمانية الماضية التي جرت في عام

(١) وقد انعكس هذا سلبًا على القوائم الصغيرة، التي صارت فريسة للأحزاب والقوائم الكبيرة، فعلى سبيل المثال تقدّر عدد الأصوات التي أضيفت إلى رصيد القوائم الكبيرة في انتخابات المجالس البلدية وحدها ما يقرب من (مليون وأربعمائة ألف صوت انتخابي).

(٢) قائمة ائتلاف دولة القانون:

هو ائتلاف يضم عدداً من الأحزاب والحركات السياسية، إلى جانب عدد من الشخصيات العشائرية والمستقلة، تشكّل حول رئيس الوزراء نوري المالكي. وعلى الرغم من أنّ المكون الأساس في هذا الائتلاف هو حزب الدعوة (الجناح الذي يقوده المالكي) وهو حزب ذو صبغة دينية شيعية، إلا أنّ الائتلاف حرص على أن يخوض الانتخابات تحت شعار وطني عام، عابر للطائفية وضم بين أعضائه تمثيلاً نسبياً لبعض المكونات الأخرى كالسنة والأكراد والتركمان، كما ضم عدداً من الوزراء في حكومة المالكي الحالية.

(٣) قائمة الائتلاف الوطني العراقي:

هي تحالف شيعي في غالبيه، يضم عدداً من القوى والأحزاب الشيعية الرئيسية يتقدمها المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، ومنظمة بدر، وانضم إليها أيضاً التيار الصدري، وحزب الفضيلة، وتيار الإصلاح الذي يرأسه إبراهيم الجعفري، وحزب الدعوة- تنظيم العراق (جناح عبد الكريم العنزي)، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة حزب الله في العراق، فضلاً عن الشخصيات الشيعية الأخرى، أمثال أحمد الجلبي (المؤتمر الوطني)، وموفق الربيعي، وغيرهم.^(١)

(٤) قائمة التحالف الكردستاني:

هو تحالف تقليدي بين الحزبين الكرديين الرئيسيين: الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، إلى جانب عدد من الأحزاب الكردية الصغيرة. والسمة الأساسية للتحالف هي انطلاقه من أرضية قومية كردية، تجمع أطراف التحالف التي تختلف أيديولوجياً في قضايا كثيرة.

لاسيما الأحزاب الدينية ذات البرامج الطائفية، وبقيت الأحزاب الكردية وحدها تبدو وكأنها فوق أي تصدع أو اختلاف، مع أنها تختزن في جوفها الكثير من عناصر التشرذم، ولكنها أرادت الظهور بمظهر موحد^(١)؛ كي لا تضيق عليها الفرصة التاريخية في تكريس المكاسب التي حصلت عليها بدعم أمريكي منذ عام ١٩٩١م، أو تلك التي تم تثبيتها في قانون إدارة الدولة، والدستور الجديد الذي كُتب في ظل الاحتلال.^(٢)

وإذا اتضحت هذه الحقيقة؛ فإنّ الصورة تبدو واضحة من خلال إلقاء نظرة على أهم القوائم المشاركة في الانتخابات، حتى تكون مدخلاً مهماً لإدراك حقيقة الصراع الذي دار بين القوى السياسية، ومن يناصر مشاريعها المتنوعة في داخل العراق وخارجه، وذلك من خلال الآتي:

(١) القائمة العراقية:

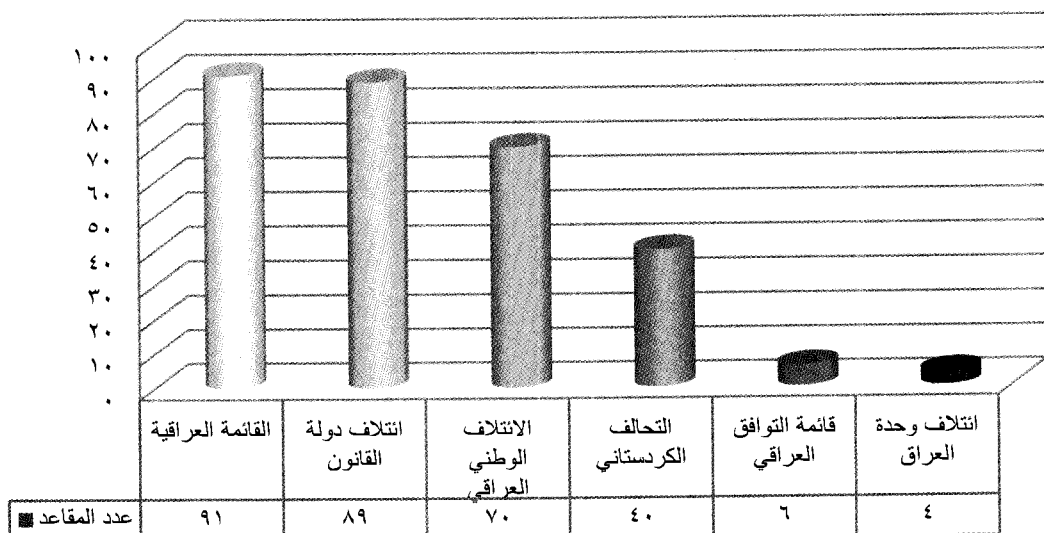
هي تحالف سياسي، قومي، علماني، يضم أحزاباً متنوعة بقيادة إياد علاوي. وتتميز هذه الكتلة بأنها جمعت مختلف شرائح المجتمع العراقي من المتدين، إلى القومي، والليبرالي. ومن شخصياتها البارزة طارق الهاشمي المنشق عن الحزب الإسلامي، وصالح المطلك، ورافع العيساوي، وأسامة النجيفي، وعدنان الباجه جي. وقد حرصت الكتلة العراقية على أن تطرح شعاراً وطنياً وقومياً عاماً، وأن تبدو في تشكيلتها بعيدة عن أي أساس طائفي، وأن تبدو على الطرف المقابل للائتلافات والأحزاب الدينية. هذا وقد وُصفت بالعلمانية على خلفية تعارضها مع هيمنة الأحزاب الدينية.

(١) بدا على واقع القوائم الكردستانية تصدعاً ملحوظاً، ويتضح هذا بجلاء في التصدع الحاصل في (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) الذي يقوده الرئيس الحالي جلال طالباني، فقد انشقت عنه (قائمة التغيير) بقيادة نيشروان مصطفى، بسبب خلافات داخل الحزب، مع ملاحظة أنّ قائمة التغيير حققت نتائج مرضية في انتخابات (٢٠١٠م).

(٢) ينظر: الأستاذ نزار السامرائي، في دراسة له بعنوان (استشراف مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠)، مصدر سابق.

(٣) حرص الائتلاف على ضم عدد من الشخصيات السنية، ولكن أحداً منهم لم يحصل على أي مقعد في البرلمان.

عدد مقاعد القوائم العراقية المشاركة في انتخابات ٢٠١٠م



العراق بحاجة إلى الألفة والتسامح ودرء المخاطر التي يتعرض لها الشعب العراقي».

وغيرها من القوائم الأخرى.^(١) ولعلّ القارئ يلاحظ التنوع في القوائم، فضلاً عن الأشخاص الذين لُوْحظ تحولهم من قوائم طالما عُرفوا بها، وعُرفت بهم^(٢)، وتحولوا إلى قوائم أخرى، ربما كانوا يعدون الانتماء إليها في يوم من الأيام تراجعاً عن المنهج والمبدأ!! فما هي العوامل التي ساعدت على ذلك التنوع والتقلّب؟ هي أمور عديدة أهمها ما يأتي:

١- محاولة مغادرة المشروع الطائفي، وارتداء اللباس الوطني، والتسويق له عبر وسائل الإعلام، في مسعى لاستقطاب الناخبين، والحصول على أصواتهم. فضلاً

(٥) قائمة التوافق العراقي:

هي كتلة سنية إسلامية في عمومها، ويشكّل الحزب الإسلامي العراقي المكوّن الأساس فيها. وتتركز شعبيتها في المحافظات ذات الغالبية السنية، وهي الأنبار وبعثاء وبنين وصلاح الدين ومحافظة التأميم.

وأبرز مكونات هذه الجبهة: الحزب الإسلامي العراقي، والتجمع الوطني العشائري المستقل، وحزب العدالة التركماني العراقي، والتجمع الوطني لأهل العراق.

(٦) قائمة ائتلاف وحدة العراق:

هو ائتلاف ضمّ عددًا من الكيانات، وقد شكّله وزير الداخلية جواد البولاني (شيعي)، ويحاول أن يرفع فيه شعارًا وطنيًا عامًا عابراً للطائفية. وانضم إلى البولاني فيه عدد من الشخصيات السنية أمثال أحمد أبو ريشة رئيس صحوة العراق، وأحمد عبد الغفور السامرائي رئيس ديوان الوقف السني، وغيرهم. ويصف الائتلاف نفسه بأنه «مشروع وطني يؤمن بأنّ

(١) لمزيد من التفاصيل عن القوائم العراقية المختلفة في تلك الانتخابات يراجع:

http://www.bbc.co.uk/arabic/lg/middleeast/2010/03/100305_sj_iraq_coalitions_tc2.shtml

(٢) على سبيل المثال: (طارق الهاشمي) وبعض من كان معه في قائمة التوافق العراقي، أمثال: رافع العيسوي، وعبد الكريم السامرائي، وعمر الكربولي، فإنهم غادروا قائمتهم التي اشتهروا بها وكانت تصطبغ بصبغة الإسلاميين (السنيين)، وركبوا مركب القائمة العلمانية، بقيادة إياد علاوي.

معتمداً على نظريته الشهيرة، التي لا يفتأ يكررها في كل مناسبة: «إنَّ من حق الإنجازات الأولى، عليه هو وحده أن يكملها!».

ثانياً: الانتخابات.. والصراع بالنيابة:

في ظل ما تقدّم من تنوّع في القوائم والتكتلات الانتخابية، وما أفرزته من تنوّع في المشاريع والتوجهات والأهداف الاستراتيجية؛ يتم التأكيد هنا على أنّ جهات عديدة تقف وراء بعض تلك التكتلات والقوائم، وهذه الجهات تتصارع بشدة تبعاً لمصالحها وأهدافها، حتى صار العراق ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات السياسية والاقتصادية، لاسيما بين أهم خصمين، هما: أمريكا وإيران.

ومعلومٌ أنه عشية الانتخابات العراقية في مارس/ آذار الماضي لم تعد قراءة تضاريس الساحة السياسية أمراً مستعصياً، فالعراق وقف مع تدشين تلك الانتخابات على أعتاب مرحلة شديدة الانعطاف، فهي تأتي في ظل ظروف يرتبط فيها الحراك السياسي الداخلي [بشدة ودون مقدمات] بالتنافس والصراع الإقليمي والدولي، والذي بدوره يجعل من العراق مجرد ساحة وخط مواجهة أمامياً لتصفية الحسابات بالنيابة.

ففي الوقت الذي تعدُّ فيه الولايات المتحدة نفسها للانسحاب من العراق جراء خسائرها المادية والبشرية الباهظة التي تكبدتها فيه وفي أفغانستان، تقف إيران عازمة دون إبطاء على توظيف المأزق الأمريكي لصالحها، لتملأ الفراغ وتجعل من الحقبة القادمة في العراق حقبة إيرانية بامتياز، لاسيما بعد نجاحها فعلياً -عبر المناورة داخل العملية السياسية وخارجها- في التغلغل ومد نفوذها في جميع مفاصل الحكم، السياسية والأمنية.

وهذه الورقة التي تلوح بها إيران في وجه أمريكا، ولا تفتأ تستخدمها في أي وقت شاءت، تتزامن مع

عن مفادرة القوائم المصبوغة بالصبغة الطائفية منذ الاحتلال، وهو ما ساعد على تكوين قوائم انتخابية متعددة.

٢- إقرار مبدأ القائمة المفتوحة التي يتضح معها إقصاء الأشخاص الطائفيين غير المرغوب بهم من قبل فئات الشعب العراقي، واعتماد (القائمة المفتوحة وتعدد الدوائر الانتخابية) جعل المنافسة مقتصرة على مرشحي المحافظات، وبالتالي صار سبباً في إنتاج تحالفات تختلف من محافظة لأخرى، مما أسهم بشكل واضح في تعدد وتنوع القوائم الانتخابية.

٣- ظهور بعض الأشخاص بمظهر القوة، بعد انتصاراتهم التي حققوها في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت قبل شهور من الانتخابات التشريعية، بما زاد من غرورهم، وصار سبباً في انشقاقهم عن القوائم الكبيرة التي كانوا يلتفون حولها. وهذا ما جعل المالكي (على سبيل المثال) ينشق عن الائتلاف الوطني الموحد منذ انتخابات مجالس المحافظات، وتعرّز انشقاقه في انتخابات عام (٢٠١٠م) وحصل على (٨٩ مقعداً)^(١)، وهو ما صار سبباً في تمسك المالكي بالسلطة وتشبثه بها،

(١) من أهم أسباب صعود نوري المالكي، وحصوله على أعداد غفيرة من المقاعد في انتخابات مجالس المحافظات، فضلاً عن الانتخابات النيابية التي جرت في (آذار/ عام ٢٠١٠م)، ما يأتي:

- اعتماد الخطاب الوطني، ودعوته لنبذ الطائفية والعرقية والمحاصصة.
- دعوته لتعديل الدستور، بما يؤمّن للحكومة المركزية أداء مهامها بصورة انسيابية.
- الدعوة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

ولكن السؤال هنا: هل استطاع المالكي وحزبه تحقيق تلك الشعارات التي كانت سبباً في صعوده على أرض الواقع؟ لعل الممارسات اللاحقة التي طبعت على سلوك المالكي خير جواب على هذا السؤال. فإنَّ سلوك الرجل لم يتطابق مع تلك الشعارات المرفوعة، فهو لم يستطع أن يفاد السلوك الطائفي، ما جعله أسيراً لجملة من التصورات التي مارسها فعلياً في التصديق على المعارضين له في الفكر والمنهج، بما فيهم المشاركون معه في العملية السياسية، فضلاً عن إيذاء القوى الوطنية المناهضة للاحتلال ومشاريعه. وهذا صار معروفاً لكل المتابعين لشأن العراق.

عموماً. وهذه الحكومة تشكلها كتلة إياد علاوي.

(٢) المعسكر الإيراني:

وهذا المعسكر وضع كل ثقله خلف القوائم الشيعية، من أجل فوزها وتوحيدها لغرض تشكيل الحكومة، حتى استطاعت بناء التفكك الشيعي بين العديد من القوى المتناحرة، بحيث أجبرت الخارجيين عن بيت الطاعة للعودة إليه، كما حصل مع التيار الصدري (الخصم التاريخي للمجلس الأعلى) وحزب الفضيلة، وغيرهم^(٢).

لقد سبقت الانتخابات التشريعية العراقية الأخيرة، أياماً كانت إيران عازمة فيها بقوة [من خلال حشد كافة طاقاتها سواء بالترغيب أو التهيب] على ضمان فوز قائمة الائتلاف الطائفي الموالي لها لتكريس وجودها ونفوذها الاستراتيجي في العراق. أما خروج المالكي عن قائمة الائتلاف الطائفي فهو من باب التكتيك الذي يتعلق بمن يرأس الوزارة ولا يمس جوهر توجهاتها وولائها لإيران، وإذا لم يتحالف مع الائتلاف الطائفي قبل الانتخابات فمن المرجح أنه سيتحالف معه بعدها.

في حين كانت الولايات المتحدة تدفع وتحشد باتجاه ما يسمى بقائمة الحركة الوطنية، الموالية لها، والتي تقف ضد القائمة الإيرانية، وترفع شعارات وطنية وعلمانية تدغدغ تطلعات الشارع العراقي، الذي يرغب في الخلاص من الحكومة الحالية العاجزة، والتي أخفقت على كافة المسارات: الأمنية، والخدمية، والاقتصادية، وهذه القائمة المدعومة من أمريكا، مرشحها لرئاسة الوزراء إياد علاوي، وتحظى بدعم من دول عربية تحاول إدارة صراعها مع إيران بالنيابة في العراق من خلال البوابة الأمريكية، ومن المتوقع قيام الولايات المتحدة بترتيب منضدة الرمل السياسية، وتقليم أظافر إيران العسكرية في العراق استعداداً لأية مواجهة قادمة معها، أو عند التفكير فيمن سيملاً الفراغ إذا غادرت قواتها العراق.

(٢) المصدر السابق.

جو انتخابات عام (٢٠١٠م) مع ما يرافقه من تفاقم الضغط الأمريكي والدولي على إيران التي تعيش حالة من العزلة والحصار الاقتصادي الخانق على المستوى الخارجي، وقد تتطور إلى مواجهة عسكرية. وهي تشهد على المستوى الداخلي حالة من التصدع الذي بدأ يتسع ليشمل مستويات شعبية وسياسية ودينية. لذا تحاول طهران بشدة عبر ورقة العراق تصدير أزمته إلى الخارج وتحسين شروطها في التفاوض بخصوص ملفها النووي^(١).

في نفس الوقت فإن الولايات المتحدة -كإرادة محكمة في العراق- ليست في وضع أفضل من إيران، سواء على المستوى الداخلي؛ حيث لا تزال تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة تعصف بها، بينما تحاول جاهدة على المستوى الخارجي تقليص كلفتها الباهظة المادية والبشرية جراء حماقات الإدارة الجمهورية السابقة في العراق وأفغانستان.

وعلى مستوى ما أفرزته الانتخابات التشريعية من تقارب النتائج بين القائمة التي تُحسب على الولايات المتحدة الأمريكية، وبين القوائم المحسوبة على إيران، وهو ما يؤكد أن السلطة والثروة في الحكومة القادمة ستشكل معالم المستقبل السياسي للعراق، والمنتقن منه أن تكون من نصيب المعسكرين اللذين خاضا الانتخابات المنتهية بكل شراسة، وهما:

(١) المعسكر الأمريكي:

وهذا المعسكر يرغب بتقليص نفوذ إيران في العراق، وتقليم أظفار الميليشيات التابعة لها، وترك حكومة موالية لأمريكا؛ لتأمين انسحاب قواتها، وضمان مصالحها في العراق خصوصاً، والمنطقة العربية

(١) ينظر: الدكتور خالد المعيني، في دراسة له بعنوان (الانتخابات العراقية والمخاض العسير) منشورة على شبكة الإنترنت (المعرفة نت) يوم الجمعة بتاريخ ١٤٣١/٣/٥هـ - الموافق ٢٠١٠/٢/١٩م، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/11853598-7040-4E5D-AD69-187ED25B53B2.htm>

ولطالما حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل إيران في الانتخابات العراقية. وفق معلومات استخباراتية، توضح جهود طهران للتأثير على سير الانتخابات لصالح مشروعها في العراق^(٧).

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة

الأيدي تجاه التدخلات الإيرانية

التي طالما استفزتها، من

خلال الإشراف المباشر لقائد

الحرس الثوري الإيراني (قاسم

سليمان) على جملة من أهم

مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها الحكومية. وهذا

الأمر صار متواتراً للجميع، واعترف به حتى الموالون

لإيران من أرباب العمل السياسي. وما تصريحات

موفق الربيعي (مستشار الأمن الوطني السابق) ببعيدة

عنا، فقد أثارَت تصريحاته تلك جدلاً كبيراً عندما

اعترف للمرة الأولى بأنَّ إيران تتدخل بشكل سلبي في

العراق، وأنَّ لسليمان القول الفصل في أمر العراق.

ولكن المتوقع أن تُبقي أمريكا العصا بيدها، تلوح

[وقد تضرب] بها الجسد الإيراني التوسعي في

العراق. وطريقة العصا والجزرة الأمريكية هذه ليست

(٢) صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (١١٤١٩) الصادرة يوم

الخميس، بتاريخ ٢٠١٠/٣/٤م الموافق ١٨ ربيع الأول ١٤٣١هـ. وقد

رصدت تلك الوثيقة التحركات الإيرانية الأخيرة، بما فيها احتلال حقل

الفكة النفطي على الحدود العراقية - الإيرانية، التي «تضر بالسيادة

العراقية» بموجب الوثيقة. وأضافت الوثيقة أنه بعد انسحاب القوات

الإيرانية من الأراضي العراقية ظهر أنَّ «أدوات حفر أقيمت على

الطرف الإيراني من الحدود، مما يظهر أنَّ إيران كانت تقوم بعمليات

حفر». وترصد الوثيقة أيضاً إمكانية طلب إيران تعويضات حرب

من العراق بعد تشكل الحكومة المقبلة، من جراء الحرب العراقية-

الإيرانية. وأفادت الوثيقة بأنَّ «المسؤولين الإيرانيين يشيرون إلى أنَّ

طهران ستطالب بتعويضات حرب بعد الانتخابات العراقية الوطنية».

وخلال لقاء مع مجموعة من الصحفيين في واشنطن يوم ١٦

فبراير (شباط) ٢٠١٠م، قال الجنرال أوديرنو: إنَّ جهود أحمد

الجلبي، وعلي اللامي (المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة) لمنع

مشاركة بعض المرشحين في الانتخابات تأتي بتأثير إيراني. وقال

أوديرنو: «من الواضح أنَّ اللامي والجلبي متأثران بـ إيران.. لدينا

معلومات استخباراتية مباشرة تقول ذلك لنا، ولقد أجريا لقاءات

واتصالات في إيران». وأضاف: «نحن نؤمن بأنهما بالتأكيد يؤثران

حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل إيراني في الانتخابات العراقية، وفق معلومات استخباراتية.

ولكن، أمام النتائج التي أُعلن عنها، واتضح من خلالها انتصار المشروع الأمريكي المتخفي خلف ظهر القائمة العراقية؛ فإنَّ المتوقع أن تلعب إيران دوراً استثنائياً مضاعفاً في سبيل تبديد هذا الانتصار، وجعله فارغ المضمون، من خلال جملة من الألاعيب المنظمة التي

تسهم بها بعض الجهات العراقية

التي غادرت حيادها. ولعل هذا

يتضح أكثر من خلال معرفة ما

يلي:

(١) ابتداء ما تسمى (الكتلة

الأكبر) ومحاولة التفاف القوائم الشيعية على الحق

الدستوري للقائمة العراقية.

(٢) دعم المحكمة الاتحادية العراقية لبدعة (الكتلة

الأكبر)، من خلال إعطائها رأياً يدعم التوجه الشيعي

في تكوين تلك الكتلة، بما يحقّق رغبتها في تشكيل

حكومة ترأسها شخصية طائفية (شيعية).

(٣) القيام بجملة من المضايقات ضد القائمة

الفائزة، من خلال حملة من الاعتقالات التي طالمت

صفوف بعض أعضاء تلك القائمة، بل تعرض بعض

أنصارها للتصفية الجسدية، في وقت فسّره المحللون

بمحاولة إخافة القائمة العراقية، وإجبارها على

الإذعان لشروط من يتشبث بالسلطة.

(٤) الاجتماع في طهران، والتواصل الجاد بين

القادة الإيرانيين وحلفائهم في العراق؛ للعمل على

سحب البساط من القائمة العراقية.

(٥) تعزيز ذلك التواصل بذهاب (علي لاريجاني)

إلى العراق؛ للاطمئنان على ما يدور في الساحة

العراقية، فضلاً عن قيام الإدارة الإيرانية باستبدال

سفيرها في العراق، وتعيين بديل له ممن لهم علاقة

وثيقة بالحرس الثوري^(١).

(١) للمزيد من التفصيل يراجع: وكالة الأخبار العراقية، الخميس، ٢٢/

٢٠١٠م، على الرابط التالي:

<http://www.iraq4all.org/news/14854-----q--q----.html>

وليدة اليوم؛ فلطالما استخدمتها منذ سنين طويلة.

يقول آلان شوارتز^(١): «ستعتمد واشنطن على استغلال سياسة العصا والجزرة تجاه طهران؛ لتثبيطها عن خوض أي مغامرات فيما يخص العراق، علاوة على إعادة نشر قواتها وإعادة بعضها إلى الوطن، وتمركز بعض القوات المتبقية في المناطق الكردية والكويت، وستعمل واشنطن وبغداد على ضمان مساعدة كل من تركيا والكويت والسعودية للحيلولة دون انزلاق المنطقة إلى هوة الحرب».

إنَّ المستقبل المتوقع في ظل هذه التجاذبات (الأمريكية-الإيرانية) وما أفرزته الانتخابات من نتائج قد يبدو مثيراً ومقلقاً للغاية، ويزداد القلق كلما اقتربت القائمة العراقية من إقناع الآخرين بحقها الدستوري في تشكيل الحكومة، وإمكانية تشكيلها الفعلي لتلك الحكومة.

ولا يمكن للمتابع هنا نسيان الاستراتيجية الأمريكية الظاهرة في تصميمها على الانسحاب العسكري من العراق، وهو ما يشغل إدارة الرئيس «بارك أوباما» مما قد يضعف من قوتها وتهاوي مشروعها، مع مكابرتها التي لا تنقطع عن تأكيدات المتواصلة بأنَّ (العراق لن يكون تابعاً لإيران)!!

ولذا فإنَّ المعركة التي تنتظر العراق في حالة الانسحاب الأمريكي منه، هو مقاومة النفوذ الإيراني، ومحاولتها إثارة وخلق المشاكل التي قد لا تنقطع،

(١) هو كاتب أمريكي متخصص في دراسة السياسات المستقبلية، وجاء قوله ضمن موجز لدراسة نشرها معهد الولايات المتحدة للسلام، تحت عنوان «السيناريوهات المستقبلية لحركة التمرد بالعراق»، تقرير رقم (١٧٤)، وقد صدر منذ شهر أكتوبر عام (٢٠٠٦م). على الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265573076&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#ixzz0psSmQ5dH

خاصة في حالة عدم رضاها على ما حققته من نتائج مؤلمة، عادت بالفشل على القوائم والتكتلات التابعة لها، والمناصرة لمشروعها.

المحور الثاني

مستقبل العراق في ظل الملفات الداخلية

أولاً: المصالحة الوطنية.. ومشكلة الاجتثاث:

أسهم الاحتلال الأمريكي بشكل مثير في إثارة (النهج

الطائفي والعراقي) في العراق،

منذ فترة مبكرة من عمره.

مستغلاً جملة من الأحزاب

الطائفية الساعية لإطالة عمرها

السياسي. وصارت الميليشيات

الطائفية، والتنظيمات المسلحة

التابعة لتلك الأحزاب أداة

لتصفية المعارضين، بما صار

معه المواطن ضحية تلك الخطة

الرهيبية التي رعاها الاحتلال على عينه.

وقد وُلد هذا النهج الطائفي ما يشبه القطيعة بين أبناء الشعب، ما جعل الحديث عن (المصالحة الوطنية) أمراً ضرورياً ومهماً؛ لإصلاح الخلل المتراكم في الساحة العراقية.

وإذا كانت المصالحة بهذه الأهمية، فأين تكمن مشكلتها!! ولماذا لم تتحقق منذ سنين طويلة!! إنَّ مفهوم المصالحة عند المشاركين في العملية السياسية تعني (توبة كل المعارضين أو المناهضين لمشروعهم). والحق: أنَّ جملة من المشاكل تقف عائقاً أمام تحقق هذا المشروع، أهمها:

(١) إنَّ التعامل مع هذا الملف من قبل الأطراف الحكومية يكون مع الإفرازات وليس مع النتائج، ولم تقترب من تلامس الأسباب والحقائق التي تقف وراء عدم استقرار العراق. وبالتالي فإنهم لا يجيبون على

أسهم الاحتلال الأمريكي بشكل مثير في إثارة (النهج الطائفي والعراقي) في العراق، منذ فترة مبكرة من عمره. مستغلاً جملة من الأحزاب الطائفية الساعية لإطالة عمرها السياسي. وصارت الميليشيات الطائفية، والتنظيمات المسلحة التابعة لتلك الأحزاب أداة لتصفية المعارضين.

أن أعلن عن اجتهات جملة من المشاركين في العمل السياسي، ومنعهم من المشاركة في الانتخابات، صار التساؤل قائماً حول مصداقية الشعارات التي تدعو لتوسيع المشاركة في العمل السياسي، من خلال دعم مسيرة المصالحة الوطنية.

إنَّ الانتخابات التي جرت في ظل استعدادات أمريكية للانسحاب من العراق، لا بد أن تطرح بقوة سؤالاً محدداً، عما إذا كانت قادرة على طرح البديل عن الأخطاء التي رافقت تجربة الحكم منذ عام (٢٠٠٣م) وحتى الآن، ورافقت محاولات البعض للاستفراد بالحكم، وفرض وجهات نظره عن طريق تشكيل قوى مسلحة مرتبطة بها، فضلاً عن إقصاء الآخرين واجتهاتهم، إن لم نقل تصفيتهم أو تهجيرهم خارج العراق.

لقد كان قانون الاجتهات أقرب إلى عقوبات جماعية ذات طبيعة انتقامية؛ لاعتبارات سياسية، ومذهبية، وفكرية، وتقف خلفه تداعيات إدارية وافية^(٤) شملت شرائح لا يستهان بها من شعب العراق. ومن هنا فإنَّ مستقبل العراق في ظل غياب المصالحة، والإصرار على تفعيل قانون الاجتهات والإقصاء سيكون خطيراً ومثيراً، وقد يوئد مزيداً من الاحتقان والتباعد. فالأمر بحاجة إلى وقفة قانونية وسياسية تبت بصلاحيات الهيئات التي أسست لإقصاء مكوّن معين من مؤسسات صنع القرار في العراق.

ولا يمكن بحال تحقيق مصالحة في ظل سيف العزل والإقصاء والاتهام. فالأمر بحاجة إلى أجواء سياسية مناسبة، وأوضاع أمنية مستقرة، وظروف اقتصادية وخدمية طبيعية، فذلك وحده الذي سيضع

أهم سؤاليين: ما هي أطراف المصالحة؟ وعلى أية قاعدة يتم حوار تلك المصالحة؟^(١)

(٢) إنَّ مشروع المصالحة الآن مقيد ومحدد بإطار يتم من خلاله الإقرار، بل الاعتراف بالصفحات السياسية لمشروع الاحتلال، وما أفرزه من دستور، وتقسيم، وطائفية، وهدر للثروة.

ومشروع المصالحة المبطن بالاعتراف بمشروع الاحتلال السياسي، وما أفرزه من حكومات متعاقبة، تأصل في عهد المالكي، فيوم أن أطلق مبادرته في (٢٥/حزيران/٢٠٠٦م) قرن العفو عن المعتقلين والذين لم يرتكبوا الجرائم والإرهاب، بدعم الحكومة والعملية السياسية^(٣).

تفعيل قانون المساءلة والعدالة:

وإذا أردنا الانتقال إلى موضوع «انتخابات عام ٢٠١٠م» وتأثير موضوع المصالحة عليها، فإنَّ ما فاجأ الجميع هو تفعيل (قانون المساءلة والعدالة) المترجم عما يسمى (قانون اجتهات البعث)^(٣) الذي يتضح معه روح الجفاء والبعد عن التصالح، مما وئد أزمة كبيرة، كادت أن تطيح بالعملية الانتخابية آنذاك. فيوم

(١) إنَّ الإجابة عن هذين السؤالين يكمن من خلال معرفة حقيقتين، الأولى: أنَّ المشاركين في العملية السياسية يطلقون وصف (الإرهاب والتطرف) على كل المناوئين لهم، وبالتالي فليس من موجبات المصالحة عندهم التصالح أو الاقتراب من هؤلاء. والحقيقة الثانية: أنَّ اختلاف الأيديولوجيات والتفكير يختلف اختلافاً جذرياً بين المشاركين في مشروع الاحتلال، والمناهضين له. فمن يسهم في خدمة الاحتلال ومشروعه يُسمى (على سبيل المثال) مقاومة الاحتلال إرهابياً، بينما يسميه المناهضون مقاومة جهاداً. والسؤال هنا: كيف يمكن لهؤلاء أن يجلسوا للتعاور، فضلاً عن التصالح؟!

(٢) لمزيد من التفصيل، ينظر: الدكتور خالد المعيني، دراسة مختصرة له بعنوان (وهم المصالحة.. وحقائق العراق السبع)، الخميس ٢٩/٣/٤٣٠هـ- الموافق ٢٦/٣/٢٠٠٩م، (المعرفة نت) على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DDCB9361-226E-44BD-B8A9-B4F2A4E0C592.htm>

(٣) للوقوف على موضوع البعث ومن يقف وراء قانون الاجتهات، يراجع ما كتبه الأخ علي حسين باكير، في التقرير الاستراتيجي الخامس لمجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، بعنوان (العراق والتراجع الأمريكي) ص ١٨٤.

(٤) معلوم أنَّ حزب البعث كان يحتكر أغلب المناصب العليا والمواقع الإدارية الرفيعة المستوى والمسئوليات الأساسية في الإدارة المدنية والسياسية في الدولة آنذاك، مما يعني إحداث فراغات خطيرة في الجهاز التنفيذي والإداري والفني للدولة العراقية بمجملها، ولعل هذا الأمر هو الأسوأ، إذا ما تراقق مع حل المؤسسة العسكرية والأمنية وبعض الأجهزة الأخرى الحساسة، وهو القرار الثاني الذي اتخذته بريرم باسم سلطة الائتلاف المؤقتة.

الجنوب (العربية) (واحدة أو متعددة)، في إطار تقاسم وظيفي «طائفي- إثني».

(٣) الاتجاه الثالث:

الموافقة على الفيدرالية الكردية كحقيقة قائمة وأمر واقع، وجزء من توازن القوى الحالي المختل، لكنه يرفض بشدة الفيدراليات الجنوبية. وبعض أصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى تأييد الفيدرالية الكردية باعتباره تكتيكاً للوقوف ضد الفيدرالية الجنوبية. ومن أصحاب هذا الاتجاه جبهة التوافق، وقائمة التجديد برئاسة طارق الهاشمي، وقائمة صالح المطلك، وقائمة الوفاق برئاسة إياد علاوي، وغيرها.

(٤) الاتجاه الرابع:

يؤيد الفيدرالية كمبادئ وقواعد دستورية وإدارية، لكنه يفترق عنها في التطبيق. وبعض أصحاب هذا الاتجاه من الماركسيين واليساريين والديمقراطيين والليبراليين، الذين يؤيدون الفيدرالية كنظام إداري متطور يتم فيه تقاسم السلطات بين المركز والأطراف بحيث يمكن إحالة كل ما يتعلق بالتعليم والصحة والبلديات والبيئة والخدمات ولواحقها للأقاليم واستقلالها في إطار الحكومة والبرلمانات الإقليمية، بعيداً عن المركزية الصارمة.

(٥) الاتجاه الخامس:

يعارض الفيدرالية بشدة كمبادئ وتطبيقات، ويعتبرها دعوة مبطنّة ومقدمة خطيرة للتقسيم والانفصال. ويؤيد هذا الاتجاه القوى المناهضة للاحتلال، وتعتبر هيئة علماء المسلمين التي يرأسها الدكتور حارث الضاري، من أشد المعارضين لمبدأ الفيدرالية. (٣)

(٣) إنَّ الاتجاه الغالب لدى معارضي الفكرة الفيدرالية يقوم على أنها جاءت مع الاحتلال، ويعتبرها جزءاً من مشروع «إسرائيلي» قديم. فيما تعدُّ بعض الفصائل المسلحة مشروع الفيدرالية فكرة صليبية تهدف إلى تقسيم وحدة العراق والأمة الإسلامية، رغم اختلافهما في المنطلقات وفي التقييم.

مسألة التعايش والاعتراف بالآخر وفق عقد سياسي واجتماعي جديد. (١)

ثانياً: الفيدرالية (أداة التقسيم):

قبل الخوض في تحديد مستقبل العراق في ظل تبني منهج التقسيم المسمى (الفيدرالية) (٢)؛ فإنَّ من المهم إلقاء نظرة على الاتجاهات الأساسية التي تحدد موقف القوى العراقية المختلفة من الفيدرالية في العراق، وذلك من خلال حصره بخمسة اتجاهات، هي:

(١) الاتجاه الأول:

أبرز القوى المؤيدة للفيدرالية كما جاءت بحذافيرها في الدستور العراقي الدائم، والتزاماً بأحكامه وسعيًا لتأكيد سلطاته من خلاله وبواسطته، هي القوى الكردية. ومن القوى المؤيدة إلى حد ما لهذا التوجه، أو أنها لا تعارضه أو تتحفظ عليه، الحزب الشيوعي العراقي وبعض المحسوبين عليه والقريبين من العملية السياسية.

(٢) الاتجاه الثاني:

قوى مؤيدة للفيدرالية من داخل العملية السياسية، لكنها تنظر إليها باعتبارها جزءاً من صفقة تاريخية، لا اعتقادها أن الموافقة على الفيدرالية الكردية تجعل الحركة الكردية توافق على فيدرالية أو فيدراليات

(١) للمزيد، ينظر: الدكتور عبد الحسين شعبان، أكاديمي عراقي، في دراسة له بعنوان (ماراثون الانتخابات العراقية.. من العزل إلى العزل)، الثلاثاء ٢٤/٢/١٤٣١هـ - الموافق ٩/٢/٢٠١٠م، (المعرفة نت) على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CA8E7451-3A63-4237-AF9F-22EF4CF4D5AE.htm>

(٢) من أفضل وأشمل ما كتب في هذا الموضوع كتاب الأستاذ عصام سليم بعنوان (الفيدرالية الخطر الداهم) وقد قام بطباعته مركز الأمة للدراسات والتطوير، ضمن سلسلة قضايا العراق المصيرية. وينظر: دراسة (الفيدرالية العراقية.. المؤلف والمختلف)، منشورة على شبكة الإنترنت، الأربعاء ٣٠/١١/١٤٢٠هـ - الموافق ١٨/١١/٢٠٠٩م، (المعرفة نت) على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CC81DEA2-3E08-42B0-AC01-59BC16B077F2.htm>

ثالثاً: الصراع على الثروات الطبيعية (النفط كإنموذج):

قبل ما يزيد على سنتين نشرت كتابي المسمى «قانون النفط والغاز- حقائق وملاحظات»؛ أوضحت فيه المؤامرة التي تتعرض لها الثروة النفطية، في ظل الصراع القائم على بحيرة النفط التي يطفو عليها العراق.

وبعد فترة وجيزة كتبت بحثاً نُشر ضمن التقرير الاستراتيجي الارتيادي لمجلة البيان بعدده السادس، الصادر عام (٢٠٠٩م) تحت عنوان (الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية)، ولخصت فيه جملة من الأفكار بما لا يمكن ذكرها هنا.

والحقيقة المتفق عليها أنَّ النفط كان من الدوافع الأساسية وراء الاحتلال الأمريكي للعراق؛ إذ سعى الساسة الأمريكيون لاحتلال العراق لتحقيق مصالح الولايات المتحدة، وتمثله في مساهماتهم في الشركات العاملة في مجال النفط. وقد سوغت الولايات المتحدة احتلالها للعراق للرأي العام الأمريكي من خلال الإعلان عن أنَّ عائدات النفط العراقي ستُستخدم لتغطية النفقات العسكرية لجيش الاحتلال، وهو ما تحقق بالفعل؛ إذ تمت السيطرة على النفط العراقي ووضعت الولايات المتحدة يدها عليه بشكل كامل متذرة بعدم وجود حكومة ديمقراطية منتخبة.

ثم تنوعت المؤامرة على تلك الثروة من خلال محاولة سنِّ ما يسمى (قانون النفط والغاز)، والذي باء بالفشل بعد أن انتهت الدورة البرلمانية السابقة دون إقراره. ولو قُدِّر له أن يُقر لشكَّل ذلك تحولاً مفرعاً نحو خصخصة النفط العراقي على المدى الطويل، وهو ما يعني عودة الشركات الاحتكارية إلى العراق، من خلال

وإزاء هذا التنوع الذي تتضح معه صور الائتلاف والاختلاف في الرؤى والتوجهات، فما هو مستقبل العراق في ظل هذا التفكير المضطرب لأصحاب القرار في العراق اليوم؟! وهل للشعب دور يمكن من خلاله إيضاح الرؤية التي يتم بموجبها قراره من فدرلة العراق وتقسيمه؟

ولعل الجواب يتضح من خلال النتائج التي حصدها القوائم الانتخابية وفق استحقاقات البرامج التي أعلنت عنها، فالقائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي أوضحت بشكل لا لبس فيه أنَّ وحدة العراق

خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو القفز عليه. بل إنَّ الأعمدة التي تقف عليها القائمة يُصنّفون بأنهم من أشد الناس رفضاً ومعارضة لفكرة الفيدرالية التي يختبئ خلفها مبدأ التقسيم.

وقائمة المالكي أيضاً لم تخف

شعارها الداعي لوحدة العراق، والحفاظ على المنجزات السياسية والأمنية التي يزعم المالكي تحقيقها أثناء فترة ولايته، بل إنَّ المالكي يُصنّف ضمن الرفضين لفدرلة العراق. والمالكي الذي يرأس (قائمة دولة القانون) التي حصدت (٨٩) مقعداً برلمانياً يتلخص رأيه من الفيدرالية بأنه كان ممن وافق على الفيدرالية الكردية وأبدى مرونة في الأسابيع بل الأشهر الأولى من ترؤسه الحكومة التي انتهت ولايتها، غير أنه عاد وتمسك على نحو شديد بـ(مركزية الدولة)، وسعى لتوسيع صلاحياتها الاتحادية على حساب الأقاليم، وقد عبّر عن موقفه هذا وترجمه بدعوته للمرة الأولى لإعادة النظر في الدستور الذي كُتب على عجل في ظل وإشراف الاحتلال، معترفاً بوجود جملة من الخروقات في هذا الدستور، الذي كان المالكي ضمن اللجنة التي صاغت قوانينه وعباراته.^(١)

(١) ينظر: دراسة (الفيدرالية العراقية.. المؤتلف والمختلف) منشورة على الشبكة العنكبوتية، مصدر سابق.

توقيع العقود طويلة الأجل معها.

وموضوع (التراخيص النفطية) هو الآخر أسهم بشكل مريب في إهدار الثروة النفطية العراقية، فضلاً عن التصرفات غير المركزية في تلك الثروة، ويتجلى هذا في الإشكال المزمّن بين الحكومة المركزية وحكومة ما يسمى إقليم كردستان، حول صلاحية إبرام العقود مع شركات أجنبية، خارج إشراف أو موافقة وزارة النفط المركزية، في وقت هدّدت فيه وزارة النفط بعدم التعامل مع الشركات الأجنبية فيما لو وقعت عقوداً مع سلطات كردستان.

ولا أريد الاسترسال في هذا الموضوع، ولكن الواجب هنا الإشارة إلى أنّ المستقبل العراقي في ظل هذه الثروة سيكون خطيراً ومثيراً؛ لأنّ العراق يطفو على بحيرة من النفط، وهو الاحتياطي الثاني أو الثالث عالمياً، والقوى الكبرى وأجهزة مخابراتها تتصارع للاستفادة من هذه الثروة الهائلة.

يقول آلان شوارتز^(١): «ستبقى واشنطن على قدراتها على الوصول إلى النفط العراقي من خلال تشجيع المنافسة التجارية المفتوحة، كما ستضغط على الحكومتين العراقية والإيرانية للسماح للشركات الدولية بتحديث صناعة النفط العراقية، وشراء النفط الخام العراقي».

ومن هنا تأتي ضرورة أن تقف حكومة وطنية (نزيفة) على تلك الثروة، تحفظ للشعب حقوقه، بما يمكن الاستفادة منه في تحقيق الأمن، ورفي الاقتصاد، وانتشال الوضع الخدمي المتردي الذي يعيشه المواطن العراقي.

(١) هو كاتب أمريكي متخصص في دراسة السياسات المستقبلية، موجز لدراسة نشرها معهد الولايات المتحدة للسلام، ضمن التقارير الخاصة، برقم (١٧٤) أكتوبر، عام ٢٠٠٦م.

إنّ تجار الحروب والمستعمرين لن يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه هذه الثروة، وهم يحاولون الاستيلاء على خيرات الشعوب من خلال القوانين التي تضمن مصالحهم. وتاريخ النفط في المنطقة العربية - كما هو معلوم - تاريخ حروب ودماء ومحاولات لفرض الهيمنة على شعوبها وتكبيها، حيث استحكمت الشركات الاحتكارية ومن ورائها القوى المتنفذة لوضع اليد عليه عبر عقود واتفاقيات مجحفة، ويكشف تاريخ القرن الماضي كله أنه كان سبباً أساسياً للصراع السياسي والاجتماعي الدائر في المنطقة.

تاريخ النفط في المنطقة العربية - كما هو معلوم - تاريخ حروب ودماء ومحاولات لفرض الهيمنة على شعوبها وتكبيها.

وما لم يتم استغلال موارده على نحو صحيح وعقلاني ومتوازن للدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة؛ فإنّ المزيد من الدماء سيسيل في المنطقة ومعها يتبدد النفط وتضيع فرص التنمية والديمقراطية، ومقابل كل قطرة نفط سيكون هناك ضحايا ودم نازف.

إننا ننتقد التصرفات غير المسؤولة من قبل بعض المسؤولين العراقيين؛ حيث يتم تهريب بترول العراق بطرق غير شرعية إلى دول الجوار للاستفادة منها بشكل شخصي.

وأدعو إلى إعادة هيكلة قطاع النفط ليؤدي دوره في بناء العراق من جديد، وإصلاح شركاته وهيئاته العراقية، وفصائل المقاومة والشعب العراقي مطالبون (على حدّ سواء) بالمحافظة على الثروة النفطية العراقية، فإنها خزين الأجيال، وفيها ضمان مستقبلهم ومستقبل بلادهم، ورفيها وتقدمها وازدهارها.^(٢)

(٢) لمزيد من التفصيل، يراجع ما كتبه في التقرير الاستراتيجي السادس، الصادر عن مجلة البيان، عام (٢٠١٠م) تحت عنوان (الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية).

المحور الثالث

مستقبل العراق في ظل الجوار والإقليم

أولاً: مستقبل العراق في ظل العلاقة مع إيران:

حققت إيران كسبًا لا قبل لها به في العراق؛ بزوال النظام السابق على أيدي الاحتلال الأمريكي، وعملت على بسط نفوذها تدريجيًا، وتوعدت أساليب تدخلاتها وتأثيرها على مجريات الأمور وفقًا لما يقتضيه الحال. وأمام ما يشهده العراق من تطورات واتفاقيات (لا نعلم مدى مصداقيتها) لاسيما الانسحاب الأمريكي العسكري. فما هو حال العراق في ظل الوجود الإيراني العامل على الساحة العراقية بكثافة؟

المتوقع أنَّ الساحة ستفتتح بالمزيد أمام إيران في أرض الرافدين. فإيران التي تتأرجح مصلحتها بين أن تبقى القوات العسكرية الأمريكية في حالة استنزاف دائم في العراق حتى إضعافها وعجزها عن القيام بأي دور عسكري آخر قد يطالها، وبين أن تغادر العراق مهزومة فتضمن بذلك عدم التطاول أو الاعتداء عليها بأسهل الطرق؛ إذا ما وقعت الواقعة واندلع القتال.

ولكن أمام ما أفرزته الانتخابات من نتائج لا تسر القيادة الإيرانية، فإنَّ التدخل الإيراني ربما سينحسر إذا ما أدارت القائمة العراقية معركتها ككتلة حقيقية وليس كرموز أو مجموعات صغيرة لكل منها حساباتها الخاصة، لكنَّ المراقبين يرون أنَّ التغيير الفعلي في حسم موضوع التدخل الإيراني لن يحدث من دون تفاهم عربي إيراني تركي على تحرير حقيقي للعراق وجعله محطة لتفاهم شيعي سني بشكل عام، وتعايش معقول يلغي حالة الحشد الطائفي التي تسود المنطقة.

ويبدو أنَّ هذا التفاهم بعيد المنال في الوقت الراهن، بسبب ما يعيشه الوضع العربي من حالة البؤس الاستثنائي بسبب التراجع المزري أمام الإملاءات الأمريكية، وما يرافقه من تمني بعض البلدان العربية

بتحجيم الدور الإيراني من خلال ضربة عسكرية أمريكية، وأقله عقوبات من النوع الصارم. هناك بالطبع حالة الغرور الإيرانية التي لا تخطؤها العين، والتي تتجلى قولاً في كثير من الأحيان، بينما تبدو واقعًا معاشًا في العراق على وجه التحديد.

والمتوقع في النهج الإيراني هو استمرارها في الدفع باتجاه النهج الطائفي الذي عملت على إذكائه منذ اليوم الأول للاحتلال، وسيظل هذا النهج قائمًا ومتزايدًا، خاصة في حالة عدم حسم ملفها النووي، وسيظل الصراع قائمًا بين أمريكا وإيران على ساحة العراق المفتوحة، لاسيما وأنَّ الاحتلال الأمريكي لا يزال جاثمًا على أرض العراق، ولا أحد باستطاعته الجزم بانسحابهم بالفعل، أم أنهم سيعيدون النظر في وجودهم واستراتيجيتهم على نحو يجعلهم شركاء في صنع القرار الداخلي العراقي، بصرف النظر عن مدى قوتهم وحضورهم مقارنة بإيران وحلفائها.

إننا إذا أردنا التركيز على مستقبل العراق بعد الانتخابات في ظل التدخل الإيراني المتواصل فإنه لا بد من التمعن بما سبق الانتخابات من دعم مستمر للقوائم الطائفية بالأموال والدعم المعنوي الإيراني المتواصل. وإذا كانت إيران قد فشلت ربما باستخدام المرجعية الشيعية في النجف في تحقيق مآربها في صعود حلفائها في الائتلاف الوطني بقيادة عمار الحكيم، الذي حقق نتائج غير مرضية قياسًا بإنجازات علاوي والمالكي، فإنها عملت بشكل مثير بما تلا المشهد الانتخابي في استحقاقات الفوز الذي من المفترض أن تثبقت عنه حكومة وفق الاستحقاق الانتخابي.

لعل المتابعين لاحظوا توجهه (جلال طلباني) ومعه قادة الكتل الطائفية الشيعية إلى إيران بعد إعلان نتائج الانتخابات، وهو ما دعا البعض إلى القول بأنَّ الحكومة ستشكل في طهران على مرأى ومسمع العالم كله بما فيهم الأمريكان.

وأمریکا وإن بررت هذا الذهاب الذي ضم

ثانياً: مستقبل العراق في ظل العلاقة مع تركيا:

اكتسبت السياسة الخارجية التركية^(٢) حيال منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وما يتعلق بالملف العراقي خصوصًا، حيوية وفاعلية في مناسبات وإشارات عديدة. كانت الإشارة الأولى لهذه السياسة عندما صرَّح رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان بأنَّ بلاده لن تقف متفرجة إزاء التطورات التي تجري على الساحة العراقية، وأنَّ العراق تحول إلى أولوية خاصة بالنسبة لتركيا متقدمًا على ملف الاتحاد الأوروبي. بينما جاءت الإشارة الأخرى من رئيس الاستخبارات التركية، إيمني تانير، والتي حذر فيها من استمرار سياسة التفرج تجاه ما يجري في المنطقة، ودعا تركيا إلى أن تكون شريكًا مؤسسًا في اللعبة الإقليمية.

المحللون السياسيون يرون بأنَّ أسباب التوجه التركي نحو الشرق الأوسط من جديد تعود إلى التطورات الخطيرة التي تشهدها الساحة العراقية، واحتمالات تفتت بلاد الرافدين مذهبياً وعنصرياً، الأمر الذي فرض على أنقرة النظر في سُلَّم أولوياتها الاستراتيجية من جديد؛ إذ إنَّ قيام دولة كردية في شمال العراق يشكل في حد ذاته خطرًا كبيرًا على الأمن القومي التركي.^(٣)

ومن هنا يرى المتابعون أنَّ تركيا الآن تمثل العامل الأكثر احتمالاً لوراثة الدور الأمريكي في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، وذلك بسبب ما تتمتع به تركيا من التأثير على بعض الأحزاب العراقية.

وأمام هذه الحقائق، وفي ظل التغيير المنشود الذي ترتبه القوى الإقليمية (بما فيها تركيا) لتحسين

(٢) لمعرفة جملة من التفصيلات المهمة عن تركيا وأثرها في الساحة الدولية، ينظر ما كتبه الدكتور كمال حبيب، في بحثه المنشور في التقرير الاستراتيجي الخامس لمجلة البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، ص ٢١٩ وما بعدها. وما كتبه أيضًا في مجلة (حضارة العراقية)، العدد الثاني، عام ٢٠٠٩م.

(٣) الدور التركي الجديد في العراق، دراسة للأستاذ طه عودة، منشورة على موقع المسلم الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، بتاريخ ١/٣/١٤٢٨هـ، على الرابط التالي:

<http://almoslim.net/node/85887>

شخصيات شيعية عن ائتلاف الحكيم ودولة القانون بأنه جاء تلبية دعوة لحضور الاحتفال بعيد النيروز؛ فإنه لا يمكن تغافل ما نتج عنه من تحالف موحد بين الائتلافين الشيعيين (الحكيم والمالكي)، وما رافقه من تصريحٍ مثير لجلال طلباني بأنَّ التحالف الكردستاني سينضم إلى هذا التحالف عند الإعلان عنه لغرض تشكيل الحكومة!!

لقد جرت المفاوضات بين جناحي هذا التكتل بما لا تشتهه الإدارة الإيرانية في ظل حالة الشد المتصارع من الحليفين، بما صعب معه الإعلان عن شخصية متفق عليها لتشكيل الحكومة، وهو ما دعا قادة إيران لتوجيه طلب لمرشد الثورة الإسلامية بأن يتولى (علي لاريجاني) ملف العراق، لضمان تشكيل حكومة موالية لهم في طهران.^(١)

الأمر الذي لم يطل كثيرًا حتى حطت طائرة (لاريجاني) في بغداد للتدخل المباشر في عملية المفاوضات الجارية بين ائتلاف المالكي والحكيم!!

وأمام هذه الحقيقة التي تسعى إيران من خلالها لمصادرة الحق الدستوري في تشكيل الحكومة، فهل ينتظر العراق حالة من الفوضى في ظل الدفع المتواصل لسحب البساط من تحت إياد علاوي والمتحالفين معه؟

وأختم هنا بحقيقة لا مفر منها، مفادها: أنَّ الاحتلال وعملاءه الذين جاءوا معه هم سبب التدخل الإيراني، وبالتالي فإنَّ زوال الاحتلال هو زوال لكل المشاريع التي جاءت معه، بما فيها المشروع الإيراني التوسعي. فالضرورة قائمة هنا على التكتاف والتعاون والتآزر لإفشال مشروع الاحتلال، ودحر قواته الغازية في العراق.

(١) للمزيد، يراجع (السومرية نيوز)، الثلاثاء، الموافق ١٣/٧/٢٠١٠م، على الرابط التالي: <http://www.alsumarianews.com/ar/1/8835/news-details-.html>

news-details-.html

إنّ ثمة أسباب يراها المتابعون وجيهة تقف وراء اهتمام تركيا بالملف العراقي، فإنّ مسألة الحفاظ على الأوضاع الأمنية في العراق أحد الشواغل الرئيسية للسياسة الخارجية التركية لاسيما الحفاظ على وحدة الأرض والإقليم؛ وذلك خوفاً من انتقال النزعة الاستقلالية للأكراد في تركيا في حالة ما إذا حصل أكراد العراق على الاستقلال الرسمي.

ومن هنا تتبع طريقة الإدارة بين التعامل مع الأكراد في ظل الخط السياسي الحذر، في وقت تتعامل فيه مع حزب العمال الكردستاني الذي يقوم بهجمات داخل الأراضي التركية من خلال القوة العسكرية، لاسيما بعد التصريحات المتعددة من قادة الأكراد بأنه مجموعة مسلحة محظورة.

وعلى هذا النهج تفسر زيارة (مسعود برزاني) رئيس ما يسمى إقليم كردستان لتركيا، وما عالجته من ملفات متعددة، يقف في مقدمتها (قضية حزب العمال) حينما جدد بارزاني موقف القيادة الكردستانية بمنع استخدام الأراضي الكردستانية منطلقاً لشن الهجمات ضد دول الجوار ومنها (تركيا).

أما فيما يتعلق بـ(محافظة كركوك) الغنية بالنفط، فقد أكد البرزاني أنه يدعم حلاً مقبولاً من جميع الأطراف وفقاً لمبادئ الدستور.

إنّ الوجود التركي على الخط السياسي العراقي يمثل حالة التوازي التي يرى فيها السياسيون والخبراء ضرورة؛ لخلق التوازن التركي- الإيراني، خاصة في ظل التدخل الإيراني المتصاعد، بما لم يعد يخفى على أحد من المتابعين للشأن العراقي.

هذا فضلاً عن الأهمية الاقتصادية والتجارية للعراق بالنسبة لتركيا، وعلى هذا المنوال يؤكد الخبراء على

الصورة العراقية وفق التوجهات التي تخدمها، كان لتركيا أثر بالغ في دعم بعض القوائم التي ترى في دعمها خدمة لمشروعها في العراق، لاسيما (القائمة العراقية) التي يتزعمها إياد علاوي، يعاونه بعض القادة الذين تربطهم علاقة طيبة بأنقرة، أمثال طارق الهاشمي وصالح المطلق وآخرون.

ومن الإنصاف هنا القول: إنّ التدخل التركي في العراق (غير المنظور) لا ينطلق من منطلق المصالح التوسعية، مثلما تقوم به إيران (مثلاً)، بل هو دعم لأطراف تراها تركيا صمام أمان للحفاظ على وحدة العراق وعدم تشتيته وفدرلة أرضه على أساس طائفي أو قومي.

ولا يمكن أن ننسى الموقف التركي النبيل الذي عارض الحرب على العراق، ومنع أمريكا من استخدام الأراضي التركية لشن الهجمات على العراق في عام (٢٠٠٣م)^(١). وقد قرأتُ تصريحاً للشيخ حارث الضاري في حوار نشرته مجلة البيان في عددها الصادر في شهر شعبان (١٤٣١هـ)، بعد أن سئل عن التدخل التركي فقال: «إنّ موقف تركيا في العراق لا يختلف كثيراً عن مواقف الدول العربية؛ لأنها مؤيدة للعملية السياسية كما العرب مؤيدون لها؛ على الرغم من أنّ هذه العملية السياسية هي التي جلبت إلينا كل المشاكل والمصائب التي يعاني منها الشعب العراقي، ومع هذا نأمل من الموقف التركي أن يكون عامل توازن بين التجاذبات الإقليمية والاحتلالية؛ ولاسيما أن أغلب العراقيين يعتقدون -فيما نعلم- أنه ليس لتركيا أطماع جغرافية في العراق ولا نوايا للهيمنة السياسية أو غيرها».

(١) للمزيد، يراجع ما كتبه الدكتور مهند العزاوي، في مقالة له بعنوان (تركيا وتحديات الدور المقبل) منشورة على شبكة المنصور العراقية، السبت، ٢٤/شعبان/١٤٣٠هـ، الموافق ١٥/أغسطس/٢٠٠٩م، على الرابط التالي: <http://www.almansore.com/MakalatL/MK->

ثالثاً: مستقبل العراق في ظل العلاقة مع دول الخليج:

في ربيع عام (٢٠٠٣م) تعرض العراق للاحتلال الأمريكي، وعلى الرغم من حالة الارتياح الواضحة وتنافس الصعداء في منطقة الخليج العربي؛ نتيجة التخلص من النظام الحاكم في العراق، وحالة التهديد التي كانت تشعر بها الكويت خاصة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة السابقة. إلا أنَّ السنوات التالية أثبتت أنَّ حالة عدم الاستقرار استمرت بشكل أكثر خطراً على المنطقة، مع حالة عدم توازن القوى التي أصابت النظام الإقليمي الخليجي بضعف العراق، ورجحان كفة إيران، وتفوقها وتوسع أحلامها، بما يمكن تسميته (عصر الإمبراطورية الفارسية) بإقامة قوة عظمى إيرانية تسود على الشرق الأوسط من طهران إلى لبنان، مروراً بالخليج العربي، والعراق، وسوريا، وفلسطين، وحتى اليمن.

لا يمكن التغافل (بطبيعة الحال) عن المخاوف المتزايدة لدى دول الخليج العربي نتيجة حالة عدم الاستقرار والعنف والفوضى، المصاحبة لظهور أغلبية حاكمة شيوعية وصلت إلى السلطة بين (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وقد تتحكم بمفاصل مهمة في الحكومة القادمة، فضلاً عن الطموحات المتنامية التي برزت لدى شيعة الكويت والبحرين والسعودية، وعدم الاستقرار والعنف المتصاعد بين القوى المتنافسة في العراق مما أربك المشهد الخليجي، وتحول حالة الارتياح بالتخلص من النظام السابق إلى صدام أمني وسياسي.

لقد جاءت الانتخابات العراقية في مارس عام (٢٠١٠م) وفق ما أُعلن من نتائج، وتقدم القائمة

أنَّ أنقرة في السنوات القليلة الماضية قد اتخذت عدداً من الخطوات الحثيثة التي تسهم بشكل أو بآخر في تحقيق تلك الأهداف سائلة الذكر، لعل من أبرزها:

(١) قيام تركيا بدور إيجابي ونشط في العراق من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين. وإنَّ تركيا تعتبر حليفاً وشريكاً سياسياً قادراً على إعادة بناء الاقتصاد العراقي لاسيما البنية التحتية، فضلاً عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط ومسارات تصدير الطاقة. وفي هذا

السياق تجدر الإشارة إلى أن التجارة والاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد أهم عوامل الاستقرار^(١).

(٢) تقديم اقتراحات مؤقتة لإدماج أكراد العراق في النظام السياسي العراقي، وتفعيل دورهم ضمن السلطة المركزية، التي تضمن من خلالها عدم تفكيرهم في الانفصال^(٢).

وأختم هنا بما أصدره معهد السلام الأمريكي في نهاية شهر مايو / آيار، من تقرير خاص في عشرين صفحة عن العلاقات التركية مع العراق عامة وإقليم كردستان خاصة، تم التوصل فيه إلى أنَّ الدور التركي له «أهمية كبيرة في استقرار المنطقة» لاسيما مع استعداد القوات الأمريكية لمغادرة العراق.

(١) تحدثت مصادر محلية عراقية في مطلع شهر تموز من هذا العام (٢٠١٠م) عن محاولات تركية عراقية؛ لتوسيع مجالات التعاون التجاري بين تركيا وما يسمى إقليم كردستان. حسبما نقلت قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢٠١٠/٧/١م.

(٢) رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط، دراسة للأستاذ أحمد زكريا الباسوسي، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية- لندن، على الرابط التالي:

<http://www.asharqalarabi.org.uk/ruiah/b-taqarir-30.htm>

المحور الرابع مستقبل العراق في ظل المفاجآت التي أفرزتها الانتخابات

أولاً: صعود المشروع العلماني.. أثر الدور
الخارجي في المعادلة:

ابتداءً من الصحيح القول بأن صعود المشروع العلماني جاء نتيجة الصراع الأمريكي- الإيراني. الذي رغبت الولايات المتحدة أن تخوضه هذه المرة عبر اللعبة السياسية الجارية على الساحة العراقية.

ومن هنا نستطيع التأكيد على أن السيناريو الأمريكي الذي كان مرتقباً قبل الانتخابات ويحظى بدعم من الدول العربية وتركيا يتمثل في السعي الحثيث باتجاه فوز كتلة من السياسيين الموالين للمشروع الأمريكي ممن يرفعون شعارات وطنية، وينأون بأنفسهم عن الشعارات الطائفية. الأمر الذي تأمل أمريكا أن ينتج عنه انفراج نسبي في الوضع السياسي والأمني المحتقن، فضلاً عن العمل من خلاله على إبعاد شبح السيطرة الإيرانية المباشرة على مقدرات العراق، ويقدم فرصاً أكبر لتحقيق (المصالحة الوطنية)، وعودة الكفاءات إلى العراق.^(١)

فالمؤكد إذن أن أمريكا يعاونها بعض حلفائها من الدول العربية وتركيا على صعود التيار العلماني، الذي لا يبتعد كثيراً عن الإسلام، مما يسمى (العلمانية الجزئية) إن صح التعبير، ولعل الإدارة الأمريكية كانت عازمة على إقصاء الإسلاميين عن الفوز هذه المرة نتيجة تحكمها بجملته من الملفات. يقول غراهام فولر (منذ وقت مبكر)^(٢): «إن الإدارة الأمريكية ستتمنع أي تيار راديكالي إسلامي حتى لو جاء عبر الانتخابات».

(١) ينظر: الدكتور خالد المعيني، في دراسة له بعنوان (الانتخابات العراقية والمخاض العسير)، مصدر سابق.

(٢) هو باحث في الشؤون الاستراتيجية الأمريكية، شغل منصب نائب رئيس الاستخبارات القومي في المخابرات الأمريكية. وقد جاء قوله المنقول ضمن حوار أجرته معه «مجلة شؤون الأوساط»، في عددها المرقم (١١١) ص ١٤٧.

العراقية بأغلبية الأصوات، بما يمكنها دستورياً من تشكيل الحكومة باعتبارها القائمة الفائزة، وهو ما ولد حالة من الارتياح لدى دول الخليج، يرافقه ترقب أن يكون زعيم القائمة العراقية (إياد علاوي) سداً نبيعاً للتمدد الإيراني بالمنطقة.

وأمام هذه الصورة، لم يكن لدول الخليج إخفاء حقيقة الارتياح الذي تحقق لها، وأذكر هنا أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون قد عقدوا دورتهم الـ (١١٤) في الرياض في التاسع من مارس عام ٢٠١٠م، وأصدروا بياناً بخصوص الشأن العراقي أكدوا فيه احترامهم لوحدة العراق، واستقلاله، وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وتحقيق الأمن والاستقرار والإسراع في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية العراقية، والتي يجب أن تستوعب كل أطراف الشعب العراقي من دون استثناء أو تمييز أو إقصاء.

إن دول الخليج تسعى لتحقيق التوازن في العراق من خلال وجود العلمانيين السنة (القائمة العراقية)، والخشية هنا قائمة من نفوذ إيراني مع ظهور قلق خليجي ينطلق من فكرة أن العراق المتشردم الطائفي يسهل اختراقه من القوى الإقليمية، وخاصة إيران، القوة الأكبر في النظام الإقليمي الخليجي، عبر تدخلها في شئون العراق الداخلية، وأن الأمر بات يؤرق دول مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة العربية السعودية.

ووفقاً لهذه المعطيات والدلائل المتقدمة؛ فإن مستقبل العلاقة الخليجية- العراقية ستتضح ملامحها بصورة أجلى كلما وضحت صورة التشكيلة الحكومية القادمة، ومن يقف على رأسها.

تقدم العداء لإيران على أي شيء آخر في وعي أكثر العرب السنة؛ لاعتبارات التطهير الطائفي الذي شكوا منه بمرارة، ويعتقدون أن إيران قد دعمته أو سكتت عليه في أقل تقدير.

وفي ذات السياق المتعلق بدوافع ناخبي القائمة العراقية، تحضر بشكل أساسي طبيعة القائمة من حيث التشكيل. ذلك أن تزعم علاوي (الشيوعي صاحب التاريخ الإشكالي) للقائمة لم يكن يعني الكثير بالنسبة للناخبين في كثير من مناطق السنة؛ إذ تتقدم في وعيهم الثقة بخيارات الرموز السنة الذين انضموا إليها، وعلى رأسهم -بل أهمهم- أسامة النجيفي الذي يحظى بشعبية كبيرة في الموصل ظهرت على نحو واضح في انتخابات المحليات قبل عام ونصف؛ حيث حصدت قائمته «الحدباء» معظم مقاعد المحافظة، كما تأكدت في هذه الانتخابات؛ حيث منحت الموصل للقائمة العراقية النسبة الثانية من المقاعد بعد بغداد. وإلى جانب النجيفي، هناك صالح المطلق الذي حصلت مجموعته على شعبية أكبر إثر استبعاده من الترشيح بدعوى انتمائه لحزب البعث، وكذلك حال الخارجين من الحزب الإسلامي مثل طارق الهاشمي الذي ارتفعت شعبيته بعد تصديه لمسألة المهجرين في قانون الانتخاب، ومعه رافع العيسوي وآخرون.^(٣)

ثانياً: تراجع نفوذ الإسلاميين:

من أهم ما ميّز هذه الانتخابات تراجع نفوذ الإسلاميين وانحسار المقاعد البرلمانية التي حصلوا عليها من قبل. وبنظرة سريعة على ما كسبه الحزب الإسلامي (السنّي) والمجلس الأعلى (الشيوعي) تتضح صحة هذه الجزئية. فالحزب الإسلامي لم يحصل إلا على ستة مقاعد في عموم العراق، بينما لم يحصل المجلس الأعلى إلا على سبعة عشر مقعداً.

لقد بدأ خطاب إعلامي جديد يفرض نفسه على الشارع السياسي الحكومي في ضوء نتائج انتخابات

(٢) ينظر: المصدر السابق.

وإذا اتضح هذه الصورة؛ فإنّ واقع هذا الصعود يمكن قراءته من خلال البيئة التي انتصرت له، وعملت بشكل حثيث على صعوده ونصره!! لجملة من الأسباب التي أسهمت في ذلك. فعلى الرغم من تصويت العرب السنة الواسع النطاق لقائمة علاوي (الشيوعي العلماني)، والنتيجة السيئة لـ(قائمة التوافق= الحزب الإسلامي) لم تكن مفاجئة بحال، فإنّ التفسيرات المتعلقة بأسبابها قد تباينت وستتباين بين المراقبين والمعنيين بالوضع في العراق.

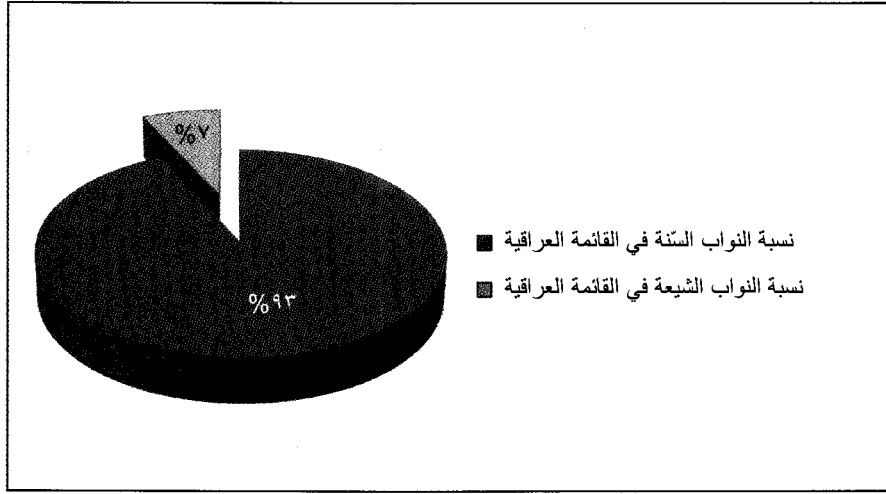
فقد ذهب البعض إلى القول: إنّ ذلك كان تعبيراً عن انحياز العرب السنة إلى العلمانية ورفضهم للمنطق الطائفي في حكم العراق. بينما ذهب آخرون إلى أنّ ذلك عائد إلى فشل تجربة الحزب الإسلامي في ميدان السياسة منذ مجيء الاحتلال من جهة، وتوفر عدد من الرموز الأكثر قبولاً في قائمة علاوي، والشعور العام بأنها مدعومة من الأطراف المعادية للنفوذ الإيراني في العراق من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك أنّ خيارات السنة الراغبين في التصويت لم تكن كبيرة؛ فقد حشرت بين أهم خيارين، بين قائمة التوافق وهي عملياً الحزب الإسلامي كما تقدم، وبين قائمة علاوي، فكانوا أن اختاروا الثانية، وساعد على هذا الاختيار بالطبع التجربة الفاشلة للحزب الإسلامي خلال السنوات الماضية، وهو الذي ما برح يفرض بورقة العرب السنة في معظم المحطات بثمانٍ بخس، يقف في مقدمة ذلك تمرير الدستور البائس، الذي يعدّ سبب المشاكل في العراق اليوم.^(١)

ولا شك أنّ الدعم التركي والعربي للقائمة قد منحها زخمًا أكبر في وعي الناخبين، بحيث ظهرت بوصفها قائمة التصدي للنفوذ الإيراني، في وقت

(١) ينظر: الأستاذ ياسر الزعاترة، في دراسة له بعنوان (السنة والعلمانية و«الإسلامي» في انتخابات العراق)، منشورة على الشبكة العنكبوتية، الاثنين ١٣/٤/٢٠١٤هـ - الموافق ٢٩/٢/٢٠١٠م، (المعرفة نت)، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4122947A-DCB1-4731-83D0-FC71321927F0.htm>



كانت مؤتلفة، ثم تعزز انشقاقها في انتخابات البرلمان عام (٢٠١٠م)، ناهيك عن دور الشعارات التي رفعها المنشقون، مما يدغدغ عواطف ومشاعر الجماهير، التي تعشق الوحدة والاستقلال.

والتساؤل وارداً هنا عن المشروع (الطائفي) الذي تبنته الأحزاب الدينية في الانتخابات، ومصيره ومستقبله؟ ولتوضيح ذلك لا بد من التأكيد هنا على أن من أهم مميزات هذه الانتخابات أن الاستقطاب كان فيها سياسياً (شكلياً) أكثر مما هو ديني وطائفي، وإذا كانت أول انتخابات تشريعية في العراق بعد الاحتلال عام (٢٠٠٣م)، قد تميزت بالاستقطاب الطائفي العلني والقومي الحاد، فإن هذه الانتخابات تجري في ظل انقسام داخل المكونات الكبرى في البلاد. فالشيعة منقسمون، والسنة منقسمون، والأكراد منقسمون أيضاً.

ولعل المتابع يدرك في انتخابات عام (٢٠١٠م) حالة الوعي التي فصلت بين اختيار الناخبين والتوجهات الدينية التي كانت تتبناها بعض الأحزاب، بما جاءت معه نتائج هذه الأحزاب الدينية متواضعة، ومن هنا فإن تصور الدين نقطة يحتكر الوقوف عليها هذا الحزب أو ذاك، بدل كونه مرجعية فكرية وقيمية وتشريعية؛ ألقى بظلاله السلبية على عملية التصويت.

مجالس المحافظات في كانون الثاني ٢٠٠٩م، فقد أخذت شعارات معلنة جديدة تشق طريقها، كشعار (وحدة العراق) و(عروبة العراق) و(سيادة العراق)، باعتبارها خطوطاً حمراء. وهذا ما صرح به المالكي^(١) (على سبيل المثال)، وكأنه يرد به على دعوات المجلس الإسلامي الأعلى لإقامة الفيدرالية، مع أنه حليفه اللدود في انتخابات (٢٠٠٥م)، وخصمه العنيد في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، وخاصة بعد سقوط شعار فيدرالية الوسط والجنوب، وهو الحلم الذي مات عبد العزيز الحكيم ولم يتمكن من رؤيته، بعد أن خذل أهل الوسط والجنوب تحالفه، وصوتوا لمرشحين منافسين، من ضمنهم قائمة رئيس الوزراء (ائتلاف دولة القانون)، كما أن الحديث المتكرر للمالكي عن ضرورة إعادة النظر بالدستور لجهة ترجيح صلاحيات المركز على الأطراف لمست مشاعر الكثيرين ممن يتطلعون إلى فرض هيبة الدولة المركزية.

فحصل من الكلام المتقدم أن الخطاب الوطني (الشكلي) سبب من أسباب تراجع نفوذ الأحزاب الدينية، التي طالما تبنت النهج الطائفي، ولم تستطع بحال التخلي عنه!!

وثمة سبب آخر شجّع على ذلك التراجع الكبير، يتمثل بالانشقاقات التي طالما حصلت في كبرى القوائم التي

(١) كان هذا التصريح بتاريخ (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩م)

المنفلق إلى المستوى الإسلامي المفتوح على كل مكونات مجتمعاتنا المذهبية والدينية والعرقية، على أساس مبدأ المواطنة والاشتراك في برنامج وطني لحل مشكلاتنا منبثق من اجتهاد يستند إلى مرجعية أمتنا الإسلامية الحضارية التي تشترك فيها كل مكونات الجماعة الوطنية، فكلها مسلمة بالعقيدة أو بالحضارة.^(٤)

ثالثاً: تراجع النفوذ الكردي:

من المفاجآت الأخرى التي شهدتها انتخابات عام (٢٠١٠م) هو: التشرذم الكردي، الذي صار واضحاً للمتابعين مع حرص الكرد على الظهور بمظهر الوحدة والقوة-، وكأنها تريد بذلك

الظهور عدم إضاعة الفرصة التاريخية والحلم الذي صار حقيقة، في ظل ما تمّ جنيته من مكاسب-بفضل الدعم الأمريكي- منذ عام (١٩٩١م)، أو تلك التي تمّ تثبيتها في قانون إدارة الدولة، وفي الدستور الجديد، الذي كُتب تحت رعاية الاحتلال، ويلقى الآن جدلاً واسعاً بين الأوساط السياسية والشعبية في العراق.

لقد طفت على السطح أخيراً حركة يسميها قاداتها بأنها «حركة تصحيح» داخل الاتحاد الوطني الكردستاني (الذي يتزعمه جلال طالباني)، وحتى بفرض عدم وجود صلة بين هذه الحركة والخصم التاريخي اللدود لجلال الطالباني وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني وحصراً عائلة البرزاني، فإنّ ظهور «حركة التغيير» بقيادة نوشيروان مصطفى، وبقدر ما يحمله من مشاعر التملل داخل الاتحاد، فإنه ودون أدنى شك سيحظى بترحيب صامت من جانب العدو الذي ما من صداقته بُدّ (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، أما عموم الأكراد فإنّ حالة التملل التي يعانون منها، ويتعرضون فيها لقمع تحت لافتة الدفاع عن مكاسب الشعب الكردي

(٤) ينظر: الأستاذ راشد الفوشني، في دراسة له بعنوان (في العراق اليوم... العلمانية أم الإسلام؟)، منشورة على الشبكة العنكبوتية.

غير أنه (مع كل هذا) جاءت محددات التصويت لتعزز العامل الإثني والعامل الطائفي في جمهور غفير بين أبناء الطوائف جميعاً، وإن كان في بعضه أخف من بعض، ومن هنا فإنّ المؤكد أنّ العامل العشائري (ومنها مجالس الصحوة) سقط بشكل كبير في انتخابات (٢٠١٠م)، ولم يستطع أحدهم الفوز إلا بشكل محدود^(١)، فيما كان العامل الديني (الطائفي) طاغياً على سلوك الناخب الشيعي في المناطق الشيعية (جنوب العراق)، بينما اتجه عموم السنة إلى دعم المشروع العلماني، وهذا سرّ فوز القائمة العراقية^(٢)، وهو السرّ في أن يكون أغلب أعضاء هذه القائمة من السنّة.

إنّ حشر البعد الديني بشكل واسع في ميدان الحكم في بلد (متعدد الأعراق والأديان والطوائف) كالعراق، ستكون له تبعاته المدمّرة على النسيج الوطني، ولنتخيل أي مناهج تعليمية في الدين والتاريخ يمكن الاتفاق عليها بين السنة والشيعية، مع علمنا بأنّ قراءتهما للتاريخ أكثر

من متناقضة، فضلاً عن الفقه الذي يتبنيانه، ناهيك عن التناقضات الأخرى مع الأكراد. وفي حالة من هذا النوع التعددي لا مكان لحكم طائفي^(٣).

ومن هنا يرى جملة كبيرة من الكتّاب والمحللين (بما فيهم الإسلاميون) أنّ التكوينات العلمانية المنفتحة ستظل أصلح لحكم العراق، إلى أن تتجج الأحزاب الدينية (الطائفية) في الارتقاء بفكرها من المستوى الطائفي

(١) على سبيل المثال لم يستطع الشيخ أحمد أبو ريشة رئيس صحوة العراق (الذي تحالف مع وزير الداخلية جواد البولاني) تحقيق انتصار يُذكر في محافظة الأنبار التي تعد موطناً لنفوذ، ولم يحقق سوى مقعد واحد من مجموع (١٤) مقعداً، بينما حصد إياد علاوي ومن تحالف معه في تلك المحافظة ما مجموعه (١١) مقعداً.

(٢) جريدة العرب اليوم الأردنية، بعددها الصادر يوم السبت، الموافق (٢٠١٠/٤/١٠م).

(٣) ينظر: الأستاذ ياسر الزعاطرة، في دراسة له بعنوان (السنة والعلمانية و«الإسلامي» في انتخابات العراق)، مصدر سابق.

وبرزاني) موحدين في قائمة واحدة، تحت مسمى (التحالف الكردستاني).

إنَّ هناك إجماعاً كردياً على بعض القضايا بغض النظر عن الخلافات الداخلية في إقليم كردستان. غير أنَّ العامل المحلي لعب دوراً في تقرير نتائج الانتخابات في إقليم كردستان، خاصة فيما يتعلق بالبعد اللغوي والثقافي، فمناطق السليمانية وكركوك وإلى حد ما محافظة ديالى صوتت للاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامه طلباني)، وقائمة التغيير، في حين كان التصويت الرئيس للحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامه برزاني) في أربيل ودهوك ونيوى.^(٢)

فهل هذا الانقسام دليل تعافي العمل الديمقراطي الذي تشهده ساحة العراق؟ أم أنه يعكس واقع الخلاف بين مكونات تتمتع بقومية ولغة واحدة؟ هناك أنصار لكل من هاتين الفرضيتين، في الوقت الذي يرى فيه بعض المحللين أنَّ هذا دليل على حالة الضعف التي يعاني منها الأكراد، وهو سبب في تراجع نفوذهم في مركز العراق في بغداد، بينما يرى آخرون أنَّ ذلك التشرذم قد يكون صالحاً للعملية السياسية، كون الخلافات الحاصلة هذه المرة على البرامج وليست على القوميات!!

لكنَّ السؤال الوجيه هنا، أن يقال: في ظل الواقع الكردي، وتدني نسبة المقاعد التي حصلوا عليها أمام ما حصلت عليه القوائم الأخرى (كالعراقية، ودولة القانون، والائتلاف الشيعي) هل من الممكن أن يبقى الشدَّ الكردي في ظل المطالبة بمنصب رئاسة جمهورية العراق.

إنني أتوقع أنَّ ما أفرزته تلك الانتخابات من نتائج قد تلقي بظلالها مستقبلاً على تولي الأكراد لمنصب رئاسة الدولة، خاصة وأنَّ هناك تناقضاً حقيقياً لنيل

وحقوقه القومية، إضافة إلى تنفُّس حالة الفساد المالي والإداري وملاحقة الناشطين الأكراد الذين يسلطون الأضواء عليها، كلها من دواعي التذمر المتزايد في المنطقة الشمالية من العراق.^(١)

ولكن، أمام هذا التشرذم الكردي، فهل سيكون ذلك سبباً في إقصائهم عن العملية السياسية؟ إنَّ من حقائق الواقع السياسي الجديد لعراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، أنَّ التحالف الكردستاني رقم لا يمكن استبعاده من معادلة أية حكومة يتم تشكيلها في بغداد؛ لأنَّ الحكومة ستسير في هذه الحالة على قدم واحدة أو في أحسن أحوالها ستكون بحاجة إلى عكازة خارجية لفرض واقع آخر، فأَيُّ استبعاد للتحالف الكردستاني من أية تشكيلة وزارية سيدق ناقوس الخطر الذي يهدد وحدة العراق، ويعد الأراضية المناسبة لتحويل الأمر الواقع في شمال العراق إلى حقيقة قانونية، أو أن يحصل تغيير في توجُّه زعامة الحزبين الكرديين لجهة التعاطي مع الملف العراقي بطريقة جديدة، أما إذا دخل التحالف الكردستاني الحوار مع القائمة أو القوائم المهيأة لتشكيل الحكومة، فإنه سينتزع أكبر قدر من التنازلات بشأن الملفات المرخلة من البرلمان الحالي إلى البرلمان المقبل، وربما يقع في المقدمة منها موضوع كركوك بالدرجة الأولى، والمناطق التي يطلق عليها وصف (المناطق المتنازع عليها) وبخاصة إذا ما دخل بائتلاف مع قائمة الائتلاف الوطني العراقي، التي تعد العدة للمضي بصفقة مع التحالف الكردستاني: كركوك مقابل فيدرالية الوسط والجنوب.

إنَّ المتابع للشأن الانتخابي يرى أنَّ الأكراد قد دخلوا انتخابات عام (٢٠١٠م) بأربع قوائم، وليس بقائمة واحدة، كما كانت الحال عام (٢٠٠٥م) حينما كان الحزبان الكرديان الرئيسيان (حزب طلباني

(٢) لمزيد من التفصيل، ينظر: جريدة العرب اليوم الأردنية، بعددها الصادر يوم السبت، الموافق (١٠/٤/٢٠١٠م).

(١) ينظر: الأستاذ نزار السامرائي، في دراسة له بعنوان (استشراف مستقبل العراق بعد انتخابات ٢٠١٠)، مصدر سابق.

الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، حتى بدأ وكأنَّ الولايات المتحدة حرصت على معاينة العراقيين مرتين، مرة حينما غزت بلدهم ودمرت بنية الدولة ومؤسساتها، ومرة أخرى عندما فرضت عليه حكماً يحملون منطقتاً ثأرياً من جهة، ويجهلون طبيعة المجتمع العراقي من جهة أخرى.

(٢) إنَّ أية قائمة انتخابية لم تستطع بلوغ الرقم الذي تستطيع من خلاله تشكيل الحكومة؛ وإذ لم تحقق أية قائمة انتخابية ذلك، فإنَّ باب التفاوض سيكون مفتوحاً على مصراعيه، وطبعاً تحكم هذا التفاوض جملة من الأولويات، التي تتلاعب بها مشاعر الطائفية والعرقية.

وقد قلت سابقاً: إنَّ التحالف الكردستاني رقم لا يمكن استبعاده من معادلة أية حكومة يتم تشكيلها في بغداد؛ لأنَّ الحكومة ستسير في هذه الحالة على قدم واحدة أو في أحسن أحوالها ستكون بحاجة إلى عكازة خارجية لفرض واقع آخر.

وأمام ذلك، فإنَّ ثمة رأيين متناقضين يحددان المستقبل الذي ينتظره الشعب العراقي، فمن قائل: إنَّ العراق مقبل على تغيير شامل، من خلال حكومة وطنية منتظرة، تسعى لتحقيق التوافق، واقتلاع المشروع الطائفي والعراقي، ورفض التقسيم (الفيدرالية)، والعمل على تقديم الخدمات المتنوعة للشعب العراقي.

في حين يرى آخرون: أنَّ الوضع لا يختلف عن سابقه، وأنَّ العراقيين ينتظرون أياماً سوداً لا تختلف عن سابقتها في عهود الحكومات المتعاقبة في ظل الاحتلال. خاصة وأنَّ من فاز بمقاعد البرلمان، ويتوقع تبوءهم للمناصب الحكومية والسياسية المختلفة هي ذات الوجوه القديمة، التي خبرها الشعب وعرفها عن قرب على مدى سنين، من أمثال إياد علاوي، والجعفري، والمالكي، والجلبي، والهاشمي، والطلباني، والبرزاني، وغيرهم.

كرسي رئاسة الوزراء بين التحالف القائم بين المالكي والحكيم من جهة، وبين الكتلة العراقية من جهة أخرى، وبالطبع فإنَّ حصول إحدى القائمتين على كرسي الوزارة سيحتم حصول القائمة المتنافسة على كرسي الرئاسة.

ويبدو لي أنَّ الكرد باتوا مقتنعين (في دواخل نفوسهم على الأقل) بهذا؛ لأنَّ الاستحقاقات الانتخابية تتحكم هذه المرة في اعتلاء المناصب، ومن هنا فإنَّ ما يطلقه ساسة الكرد من تصريحات هنا وهناك عن تفكيرهم بالانسحاب من العملية السياسية في حالة الوقوف بوجههم في الحصول على الرئاسة، ما هي إلا مفرقات فارغة، تأتي من فراغ دستوري.

ويزيد الأمر تأكيداً ما أعلن عنه بُعيد زيارة نائب الرئيس الأمريكي «جون بايدن» الذي التقى بطلباني والمالكي والهاشمي وعلاوي والحكيم، في ظل ما أعلن عنه من تسريبات بأنَّ «بايدن» أخبر الكرد بأنَّ كرسي الرئاسة ربما لم يعد من نصيبهم^(١) في ظل نتائج الانتخابات، وما تفرزه الكتل من تفاهات.

المحور الخامس

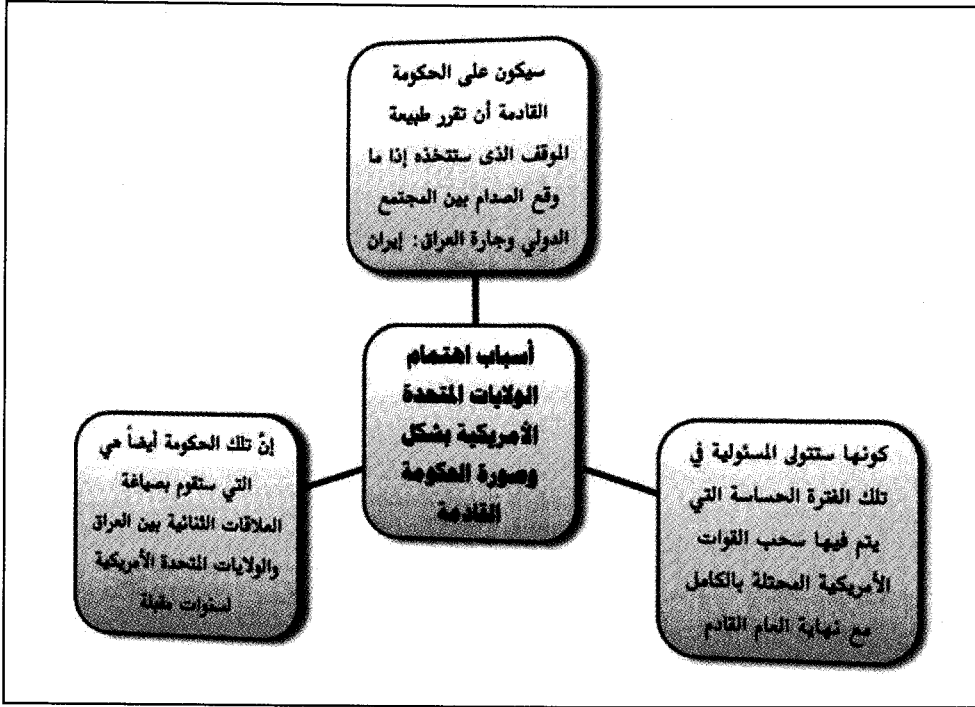
العراق.. واستحقاقات المرحلة القادمة

ملامح المرحلة القادمة:

لا بد من معرفة بعض الحقائق التي يتضح معها هذا الموضوع بجلاء، ومن أهمها ما يلي:

(١) إنَّ عراق اليوم يضم مجموعة من الكتل المتناحرة، على كل شيء، من منطلقات عرقية وطائفية وحزبية داخل كل طائفة أو عرق، فمن حكم العراق منذ نيسان ٢٠٠٣ وحتى الآن، هم من الذين عاشوا في الخارج لسنوات طويلة حصلت فيها تغييرات جوهرية على

(١) وقد أشاع جلال طلباني عقيب لقائه جون بايدن بأنَّ بايدن يؤيد تجديد رئاسته لولاية ثانية، الأمر الذي نفاه الأمريكيون. للمزيد، ينظر: وكالة عراق الغد، بتاريخ ١٣/تموز/٢٠١٠م، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.iraqoftomorrow.org/index/84383.html>



أغلب الأطراف للجدية والمصداقية والحكمة، وتعويلها على الجمل الخطابية ذات الاستخدام المزدوج، في محاولة منها لتحويل المشهد السياسي إلى ساحة مساومات أساسها المكاسب مقابل الشعارات.^(١)

وأيضاً لا يمكن بحال من الأحوال تجاهل ضبابية المرحلة القادمة في ظل الوعود الأمريكية بالانسحاب من العراق نهائياً بحلول نهاية عام (٢٠١١م)، وما سيفرز ذلك من آثار على المستويين الأمني والسياسي.

فأما استحقاق المستوى الأمني؛ فإن واقع القوات العسكرية يؤكد بأنها مشتتة الولاء، وعمودها الفقري من الميليشيات، وتفتقر إلى التجهيز، وإلى عقيدة عسكرية وطنية.

أما المستوى السياسي فلم تكن الأمور بأفضل حال مما تقدم؛ إذ إضافة للتصدع والصراع بين حلفاء أمس على السلطة والثروة، ناهيك عن الشلل الذي أصاب معظم مفاصل هذه العملية، وفشل الحكومات المتعاقبة وآخرها حكومة المالكي في إنجاز ما اتفقت عليه مع

وهذا ما يقودنا بفضول إلى معرفة خطورة المرحلة القادمة، ونسبة التفاؤل أو التشاؤم في مستقبل العراق، وما يمكن فعله من أجل استعادة عافية بلاد الرافدين.

خطورة المرحلة القادمة:

إنَّ الفترة القادمة التي سيمر بها العراق ستكون الأصعب والأكثر خطورة، ما لم تحقق الأحزاب والتكتلات جملة من الأولويات، التي تبدأ من الإيمان بوحدة العراق أرضاً وشعباً، وتبذ التخندق العرقي والطائفي، وتحارب الفساد المالي والإداري، وتعتمد خططاً جديدة لإعادة إصلاح وتأهيل مؤسسات الدولة، وتطهيرها من آثار المحاصصة الطائفية والحزبية، وخاصة القوات المسلحة بمؤسساتها الدفاعية والأمنية، وإعادة الحقوق المهضومة لشرائح عريضة من الشعب العراقي، والحدّ من ثقافة العنف والانتقام والاعتقالات العشوائية، التي ملأت بها المعتقلات بعشرات الألوف.

وستكون الخطورة مضاعفة في حال عدم وجود إرادة سياسية صلبة تتجاوز المحاصصة المقيتة لافتقار

(١) ينظر: سارة وليد، دراسة بعنوان (خطورة الانتخابات النيابية القادمة على مستقبل العراق) منشورة بتاريخ ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٩م.

تجيب مستشارة الأمن القومي الأمريكي في عهد جورج بوش، ومستشارة سلطة الاحتلال في العراق (ميجان أوسوليفان) على هذا التساؤل من خلال تحديد بعض الأولويات الأمريكية فتقول: «إن أهمية الحكومة العراقية الجديدة بالنسبة للولايات المتحدة تكمن في أنها ستتولى المسؤولية في تلك الفترة الحساسة التي يتم فيها سحب القوات الأمريكية بالكامل مع نهاية العام القادم. وتشير إلى أن هذه الحكومة أيضاً هي التي ستقوم بصياغة العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة لسنوات مقبلة. وسيكون على هذه الحكومة أن تقرر طبيعة الموقف الذي ستتخذه إذا ما وقع الصدام بين المجتمع الدولي والجارا إيران»^(٢).

وفي حوار أجرته مجلة البيان بعدها الصادر في شهر شعبان (١٤٣١هـ) مع سماحة الشيخ حارث الضاري (الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق) يستشرف فيه مستقبل العراق من خلال ما أفرزته وتفرزه العملية السياسية في العراق، فهو يؤكد أن نتائج الانتخابات تمخضت عن أربع كتل رئيسة متقاربة في العدد، أو متقاربة في النفوذ، ولا تستطيع أي كتلة أن تشكل بمفردها الحكومة القادمة (كما بينت سابقاً)، ولا يبدو أيضاً أن ائتلاًفاً بين كتلتين أو ثلاث قد يؤدي لتشكيل الحكومة لأسباب وضعتها العملية السياسية أساساً؛ ولذلك -في أقرب التقديرات- فإن الحكومة ستؤلف في النهاية من أربع كتل هي: (دولة القانون) و(الائتلاف الوطني) و(التحالف الكردستاني) و(القائمة العراقية).

وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا الائتلاف الرباعي سيكون ضعيفاً، ولن يأتي بحكومة قوية يمكن أن تسهم في إخراج العراق من المشاكل التي هو فيها، وجلب الأمن والاستقرار لأبنائه، أو على الأقل التخفيف من مشاكله ومعاناة أبنائه؛ وذلك للأسباب الآتية:

إدارة الاحتلال لتسوية ملفات كان من المقرر في حال إنجازها تهيئة أرضية مناسبة ومستقرة للانسحاب الأمريكي، ومنها: ملف إعادة النظر في الدستور، وكذلك إصدار عفو عام لإطلاق سراح عشرات الآلاف من الأبرياء، وإجراء مصالحة وطنية حقيقية، وضمان عودة الملايين من المهجرين العراقيين.

لقد أصدرت (مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group)^(١) تقريراً عن الوضع الانتخابي في العراق، وما يمكن أن يفرزه من تداعيات، فقالت: «إذا كان الطريق إلى الانتخابات شاقاً، فإن الطريق ما بعد الانتخابات سيكون أكثر مشقة؛ فحتى البرلمان الجديد سيجد صعوبة في معالجة العدد الكبير من الصراعات غير المحسومة في مسعاه لتشكيل حكومة جديدة».

وعلى مستوى العلاقة بين العراق وأمريكا في المرحلة القادمة؛ فمعلوم أن حكومة المالكي وقّعت مع الولايات المتحدة اتفاقيتين في يوم واحد في (١٧/١١/٢٠٠٨م)؛ حيث تتناول الاتفاقية الأولى وضع وأنشطة القوات الأمريكية المحتلة حتى موعد انسحابها في أواخر شهر ديسمبر عام ٢٠١١م. فيما حملت الاتفاقية الثانية عنواناً طناناً، فقد أطلق عليها (اتفاق الإطار الاستراتيجي للعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق). وتشمل هذه الاتفاقية بنوداً تتناول التعاون بين البلدين في الأمور الاقتصادية والاستثمارية والعلمية والثقافية ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى الجوانب الدفاعية والأمنية.

فإذا كانت الولايات المتحدة قد وقّعت بالفعل اتفاقيات مع العراق تضمنت تعاونه ربما لعقود طويلة، فما هو سر اهتمام أمريكا بمستقبل وشكل الحكومة الجديدة في العراق؟

(٢) جاءت هذه الإجابة عن هذا التساؤل في مقال لها بجريدة (الواشنطن بوست) بتاريخ ٢٠١٠/٢/٧م.

(١) مجموعة الأزمات، مقرها في بروكسل، وقد أصدرت التقرير بتاريخ (٢٠١٠/٢/٢٥).

(١) آلية اتخاذ القرار فيها ستكون في الغالب بالتوافق، وهذا التوافق غالبًا ما سيكون على حساب مصلحة البلد وأهله.

(٢) قرارات الحكومة ستكون خاضعة للتدخلات الخارجية؛ لأن هذه الحكومة ستعترضها عقبات كثيرة ستضطرها إلى الرجوع إلى الجهتين المهيمنتين على الشأن العراقي في هذه المرحلة، وهما: أمريكا وإيران.

(٣) لا يستطيع أي طرف يدعي أنه وطني، وأنه جاء من أجل حل مشاكل العراق، وتأمين الأمن والاستقرار والعيش المناسب لأبناء الشعب العراقي.. لا يستطيع تقديم شيء يُذكر؛ لأنه سيصطدم بتوجهات الآخرين الذين لا يريدون للعراق أمنًا واستقرارًا وتعايشًا سلميًا حقيقيًا.

وخلاصة القول: إنَّ الانتخابات وما سيسفر عنها من حكومة لا يمكن أن تؤدي إلى تغيير الأوضاع في العراق، بل ستسهم في تأزيمها وتعميقها أكثر من أي وقت مضى.

معلومات إضافية

بقية القوائم والائتلافات المشاركة في الانتخابات العراقية ٢٠١٠م

اتحاد الشعب:

يلتف هذا الائتلاف - الذي يرأسه حميد مجيد موسى - حول الحزب الشيوعي العراقي، وينضم إليه عدد من الكيانات والأحزاب الصغيرة مثل الحزب الوطني الديمقراطي الأول جناح هديب الحاج حمود، وقائمة كلدو آشور الديمقراطية بجانب عدد من الشخصيات المستقلة.

قدم الائتلاف قائمة انتخابية تضم ٢٧٥ مرشحاً. وتضم في عضويتها شيوعيين وديمقراطيين يساريين ومستقلين وشخصيات اجتماعية وأدبية ورؤساء عشائر.

ائتلاف العمل والإنقاذ الوطني الحر:

ينشط هذا الائتلاف في المحافظات الجنوبية، وهو تجمع لعدد من الأحزاب والحركات والشخصيات (جميعها غير ممثلة في البرلمان السابق)، ويرأسه كاظم البديري. يشير برنامجه السياسي إلى أن أول أهدافه «العمل من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية والاستقلال التام بإجراء المصالحة الوطنية بين جميع أبناء الشعب، وإبراز دور العناصر العراقية المخلصة. فضلاً عن إبعاد تأثير الجهات الضاغطة على مصادر صنع القرار السياسي والإداري مثل (المؤسسات الدينية - الجهات الحزبية - الرأسمالية).

ومن أبرز مكوناته: تجمع كفاءات أكاديمية، العمل والإنقاذ الوطني، حزب الولاء الإسلامي.

ائتلاف عشتار الديمقراطي:

ائتلاف يضم عدداً من الكيانات والأحزاب التي تمثل نصارى العراق ويرأسه عمانوئيل خوشابا، يركز الائتلاف في برنامجه على وحدة (الشعب الكلداني السرياني الآشوري)، أبرز مكوناته: المنبر الديمقراطي الكلداني، حزب بيت النهرين الديمقراطي، الحزب الوطني الآشوري.

ائتلاف الإرادة والتغيير:

ائتلاف شكله الشيخ محمود دحام مجحم، وهو شخصية عشائرية من محافظة الأنبار، يرفع الائتلاف شعارات وحدة العراق وسيادته الكاملة، وإعادة صياغة الدستور ليكون معبراً عن إرادة ووحدة العراقيين كافة، ومعالجة آثار المحاصصة الطائفية والعرقية.

وتشير أدبيات الائتلاف إلى أنه يمثل نخبة من قوى وكيانات وشخصيات شبابية وعشائرية واجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني، ومنظمات لحقوق الإنسان، وتجمعات نسوية وطلائعية، ويقدر عددها بـ ٥٠ كياناً، وأبرز مكوناته: تجمع الإرادة والبناء، تجمع أمل العراق المستقل، تجمع العراق الجديد.

تحالف الوحدة الوطنية:

نشأ التحالف من اتفاق «تجمع الوحدة الوطنية» الذي يتزعمه نهرود عبد الكريم، وهو ابن أحد شيوخ الطرق

الصوفية في العراق (الطريقة الكسنزانية) و«مجلس الحوار الوطني» الذي يتزعمه خلف العليان، وعدد من الكيانات السياسية مثل: الكتلة الوطنية الأصيلة / أصلاء، منظمة أنصار الرسالة، جبهة الولاء للعراق، بجانب عدد من الشخصيات العشائرية. يشير البيان التأسيسي للتحالف إلى أنه: «يشمل شرائح وأطرافاً واسعة من الشعب العراقي، ويتعد عن كل التوجهات والمحاصصات الطائفية التي بنيت في المرحلة الماضية.»

تحالف القوى العراقية:

تحالف من شخصيات عشائرية ورجال أعمال أنشأه «مصدق ريكان الكعود» وهو شخصية عشائرية في محافظة الأنبار، يرفع شعارات عامة عن تجنب المحاصصة الطائفية والمذهبية.

أبرز المكونات: تجمع القوى العراقية، جبهة الاعتدال الوطني، المجلس السياسي الوطني، حركة صحوة بلاد الرافدين.

المصدر: خارطة الائتلافات والتحالفات في الانتخابات العراقية، هيئة الإذاعة البريطانية BBC، على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/lg/middleeast/2010/03/100305_sj_iraq_coalitions_tc2.shtml

الأهداف التي تسعى دول الخليج إلى تحقيقها في العراق:

إن المشهد السياسي العراقي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٠م وظهور النتائج النهائية يطرح أمام دول مجلس التعاون الخليجي متطلبات تسعى إلى تحقيقها في العراق، وتأمل أن تتوافق مع مصالحها وسياساتها في المنطقة عامة وفي العراق خاصة وهي بالشكل الآتي:

(١) تشكيل حكومة عراقية وطنية شاملة، لا تستثي فئة أو طائفة، بغض النظر عن التوجهات. والذي يبدو أن الكتلة السياسية الأقرب لهذا الطرح بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي هي القائمة العراقية.

(٢) الانفتاح من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للحوار مع مختلف القوى العراقية السياسية الفائزة في الانتخابات ٢٠١٠م ومنها ما جرى مع أعضاء من الهيئة السياسية للتيار الصدري في الرياض مع الأمير سعود الفيصل. وكذلك استقبال العاهل السعودي لعمار الحكيم، وجلال طلباني، ومسعود برزاني. ثم زيارات قيادات القائمة العراقية طارق الهاشمي ورافع العيساوي وإياد علاوي الى الدوحة، والمنامة، وأبوظبي، والرياض، وزيارة قيادة الائتلاف الوطني العراقي برئاسة عادل عبد المهدي إلى الكويت.

(٣) تشدد دول مجلس التعاون الخليجي على أن تكون (المصالحة الوطنية) أساس برنامج الحكومة العراقية المقبلة من أجل تخفيف الاحتقان السياسي والطائفي، وإعطاء الفرصة للعرب السنة في استعادة دورهم في العملية السياسية والمؤسسات الحكومية والرسمية.

(٤) تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدم السماح للنفوذ الإيراني بأن يزداد ويتوسع في العراق، داخل أجهزة الحكومة العراقية المقبلة الأمنية، والسياسية، وأن تكون علاقات العراق مع إيران قائمة على أساس المصالح والاحترام المتبادل.

(٥) تهدف دول الخليج إلى الاطمئنان على وضع الحكومة العراقية خلال السنوات الأربع المقبلة، مع تأكيد إدارة الرئيس الأمريكي أوباما على موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق منتصف عام ٢٠١١م، وضرورة الاطمئنان على عدم حصول فراغ سياسي وأمني في العراق يولد حالة الفوضى والعنف الطائفي، مما يؤثر على الاستقرار والأمن الخليجي.

(٦) ترسيخ مبدأ الديمقراطية في العملية السياسية في العراق، والتحوّل من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الديمقراطية، خوفاً من عودة شبح الدكتاتورية من جديد، مما يهدد استقرار دول المنطقة عمومًا، ومنطقة الخليج خصوصًا.

(٧) التعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في إقامة حكومة عراقية منفتحة على العرب والعالم في السياسة الخارجية، وتؤدي الالتزامات الدولية للعراق تجاه الكويت؛ لاستكمال غلق هذا الملف بأبعاده المالية والسياسية والإنسانية، وخاصة البند السابع من الميثاق الدولي.

المصدر: مفيد الزيدي، دول مجلس التعاون الخليجي وعراق ما بعد انتخابات ٢٠١٠م، ٩ مايو ٢٠١٠م على الرابط:

<http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=araa&id=2740&lang=ar&PHPSESSID=062>

حقائق استعادة عافية العراق:

ثمة جملة من الحقائق التي تسهم بشكل ملحوظ في نهضة العراق، مما يصلح أن يكون خطأ للشروع في مدّ جسور الثقة بين العراقيين، ومعرفة من يقف مع شعبه واستقلاله وسيادته، ومن يسير في مشروع آخر. وهي كما يلي:

(١) إنّ العلة الأساسية في قضية العراق تكمن في الاحتلال ومشروعه السياسي، واتفاق جميع العراقيين المخلصين على هذه الحقيقة بدون موارد هو مفتاح الحل، والآلية في تفعيل إنهاء ملف الاحتلال هي الشروع في الاتفاق مع فصائل المقاومة والقوى السياسية الأخرى المناهضة للاحتلال على جدولته انسحابه ضمن حزمة المطالب السياسية الأخرى.

(٢) المقاومة العراقية الوطنية رد فعل طبيعي مشروع على فعل غير مشروع، وهي لا تنشأ إلا حين يحتل ويفزو أجنبي إقليم شعب أو جزءاً منه، ولولا الاحتلال ما عرفنا المقاومة. فهي تمثل شرف وإرادة الشعب العراقي وتمدّد حقاً مكفولاً قانوناً وشرعاً وأخلاقاً، ويجب على جميع الأطراف الاعتراف بها صراحة وتمييزها عن الإرهاب الذي يستهدف العراقيين الأبرياء.

(٣) تشكيل لجنة عراقية مستقلة ومحايدة بإشراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لإعادة النظر في الدستور الذي جرى إعداده في ظل وإشراف قوات الاحتلال خلافاً لقواعد القانون.

(٤) حلّت قوات الاحتلال الغازية -بقرارها المرقم (٢) يوم (٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٣م) الساري المفعول- الجيش الوطني العراقي، واستعانت عوضاً عنه بقوات غير رسمية شكلت امتداداً للميليشيات والعصابات التي قدمت مع قوات الاحتلال وتعمل تحت إشرافه. كما أنها تدين بالولاء لأحزابها وطوائفها وقومياتها وليس للعراق. لذا

يتطلب إعادة تنظيم وتشكيل الجيش العراقي ابتداء بقياداته الوطنية بعد استبعاد العناصر المسيئة، وإلغاء كافة الميليشيات المسلحة الطائفية والعرقية واعتبارها خارجة عن القانون، ودعوة المواليد لكل عراقي أتم الثامنة عشر لخدمة العلم لمدة سنة واحدة بغض النظر عن الدين أو المذهب أو القومية.

(٥) الإقرار بالحقوق القومية والثقافية لكافة مكونات الشعب العراقي، وبضرورة التوزيع العادل للثروات وفق خطط مدروسة للمشاريع الخدمية والاستراتيجية بما يضمن نموًا وازدهارًا اقتصاديًا وحضاريًا متوازنًا في عموم العراق دون تمييز، كذلك تقاسم الصلاحيات بين المركز والمحافظات بما لا يجزئ سيادة العراق أو يمس وحدته أرضًا وشعبًا، والتأكيد على أن العراقيين مواطنون متساوون أمام القانون بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين.

(٦) إطلاق سراح عشرات الآلاف من الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال وسجون السلطة، وتشكيل لجان دولية بإشراف الأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحقهم، ومحاكمة المسؤولين عنها، وتعويضهم ماديًا ومعنويًا.

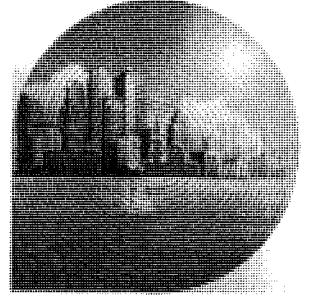
(٧) تشكيل لجنة قضائية عراقية دولية لمطالبة دول العدوان التي شاركت في غزو واحتلال العراق بدفع تعويضات عن كافة الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالشعب العراقي، وتقديم هذه الدول الاعتذار إلى الشعب العراقي، وملاحقة مجرمي الحرب الذين قادوها وقاموا بتأجيلها تحت حجج باطلة بوصفهم مجرمي حرب.

المصدر:

د. خالد المعيني، وهم المصالحة.. وحقائق العراق السبع، ٢٦ مارس ٢٠٠٩م، الجزيرة نت، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DDCB9361-226E-44BD-B8A9-B4F2A4E0C592.htm>

الصوفية بين الاستقطاب السياسي والتوظيف الخارجي



محمد مبروك

مفكر إسلامي

ملخص الدراسة

انتبه الغرب منذ بداية صدامه مع الإسلام في العصر الحديث إلى الدور الصوفي في تخريب العالم الإسلامي، وعلى وجه التحديد منذ الحملة الفرنسية على مصر وجيش الاستشراق الذي صاحبها، واستمر التعاون بين قوى الاستعمار والطرق الصوفية في كل مكان تقريباً محلاً لاستهداف الإسلام، حيث أدرك الغرب أن ذخيرته في الصراع الدائم مع الإسلام تتمثل في الإعلاء من شأن الصوفية.

وقد كان للصوفية دائماً موقفاً يميل للغزاة والمستعمرين، فهم دائماً يميلون إلى الانعزال عن الواقع السياسي، كما شهدت عدة مواقف على مدار التاريخ توظيف الغزاة والحكام للصوفية لإرضاخ الشعوب.

وقد سيطرت الصوفية لفترات طويلة على بقاع عديدة من العالم الإسلامي، وكانت تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الانحراف والشطط عن منهج أهل السنة والجماعة؛ ولذلك كانت أداة في يد الغزاة، ولم تعمل على مجاهدتهم؛ إلا الفئات القليلة من الصوفية المنتمية للتصوف اسماً فقط، ولكنها كانت عاملة وملتزمة بمنهج أهل السنة والجماعة، كحركة الإمام شامل، والحركة السنوسية الليبية، والمجاهدين الديوبنديين الأفغان.

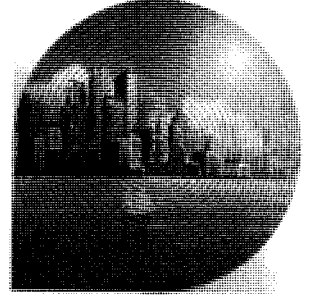
كما يلاحظ وجود علاقة بين الصوفية والنظم الحاكمة، وقد قامت الكثير من النظم الحاكمة بتوظيف أئمة الصوفية لدفع مريديهم إلى الانصياع الكامل للحكام، مهما بدا في سلوكهم من مظالم ومخالفات، ومن ثم فقد وجد الحكام على امتداد التاريخ في الصوفية خير معين لهم على تخدير الشعوب والاستبداد.

ولأن الإسلام الحقيقي هو الإسلام الشمولي فلا بد أن ذلك يمثل خطراً على الغرب وعلى الصوفية على السواء، وذلك هو ما فطن إليه الفريقان، وأشارا إليه بكل وضوح؛ ما دفعهما إلى التحالف سوياً في مواجهة ما يسمى بالإسلام السياسي.

ولأن التصوف ينزع إلى البعد عن الدنيا، والإغراق في الغيبات؛ فإنه يتناقض بذلك مع الإسلام السني الشمولي الذي يربط الدنيا بالأخرة، ويوجه الحياة عامة بقواعده وأحكامه، ومن ثم فإن الصوفية تمثل حليفاً فكرياً للغرب مضاداً للإسلام السني المجاهد، فضلاً عن كونها حليفاً سياسياً.

وقد تم عقد كثير من المؤتمرات وإعداد المخططات والتقارير، والانتهاه من كل ذلك إلى برامج محددة ومعلنة يتم العمل بها لدعم الصوفية، والعمل على نشرها في أرجاء العالم الإسلامي.

الصوفية بين الاستقطاب السياسي والتوظيف الخارجي



محمد مبروك

مفكر إسلامي

تمهيد:

مما لا شك فيه أن الصراع بين الغرب والإسلام هو صراع قديم، وإن أقصى ما فعله الحادي عشر من سبتمبر هو تأجيج الصراع وليس استحداثه^(١)، ومن ثم فقد انتبه الغربيون منذ بداية الصدام في العصر الحديث إلى الدور الصوفي في تخريب منظومة القيم والمفاهيم في العالم الإسلامي، وعلى وجه التحديد منذ الحملة الفرنسية على مصر وجيش الاستشراق الذي صاحبها، بل إن نابليون نفسه كان أول من احتفى بالمتصوفة، وشارك في موالدهم، واستمر التعاون بين قوى الاستعمار والطرق الصوفية في كل مكان تقريباً محلاً لاستهداف الإسلام؛ حيث أدرك الغرب أن ذخيرته في الصراع الدائم مع الإسلام تتمثل في الإعلاء من شأن الصوفية، ومن ثم نتج عن كل ما سبق كما يقول الدكتور عبد الوهاب المسيري: «أنه من أكثر الكتب انتشاراً الآن في الغرب مؤلفات محيي الدين ابن عربي وأشعار جلال الدين الرومي»^(٢).

إلا أن الأمر بعد الحادي عشر من سبتمبر غداً أكثر وضوحاً وتحديداً؛ فقد كان الانحياز الغربي السابق هو انحياز لأحد التيارات المنسوبة للإسلام، دون أن يعني ذلك العداء السافر لمختلف التيارات الأخرى، أما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وانسجاماً مع اختزال بوش للصراع بين الغرب والإسلام «إما معنا أو علينا»؛ فقد غدا الانحياز الغربي للصوفية ليس مجرد انحياز، وإنما تحالف استراتيجي في مقابل الإسلام السنّي تحديداً بكافة تياراته التي يتم اختزالها جميعاً في كلمة «الوهابية»، والتي يتم استخدامها كمرادف لكلمة «الإرهاب».

أولاً: الصوفية وتطورها التاريخي:

ما هي الصوفية؟

اختلفت الآراء في أصل اشتقاق كلمة التصوف اختلافاً كبيراً بما في ذلك آراء أئمة التصوف أنفسهم، وأشهر الآراء أنها تنسب إلى الصفاء، أو لبس الصوف، أو أهل الصُفّة، أو كلمة (صوفيا) اليونانية بمعنى الحقيقة.

«ولا يقل اختلاف الصوفية في تعريف التصوف عن اختلافهم في أصله واشتقاقه، بل ازدادوا تعارضاً وتناقضاً فيه كثيراً، ولقد ذكر الصوفي الفارسي قطب الدين أبو المظفر منصور بن أردشير السنجي المروزي المتوفى سنة ٤٩١هـ أكثر من عشرين تعريفاً.. أما القشيري فقد نقل في رسالته أكثر من خمسين تعريفاً

(١) راجع محمد إبراهيم مبروك: الإسلام والغرب الأمريكي: نظرية في تفسير الصراع.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢.

لنفسه دون الله عُدَّةً ومتعلِّقاً، فُوِّكِلَ إلى ما أعده لنفسه وتعلق به»^(٢) انظر هذا في مقابل قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وكأنه يوجه اللوم على نفس الأمور التي يوجه الله تعالى عليها ثناءه.

وبعد أن بلغ الشطح الصوفي مداه مع أمثال الحلاج والسهورودي، وادعاء الفناء والحلول والاتحاد؛ تهيأ الأمر لطور حديد من الانحراف الصوفي يمثل انعتاقاً كاملاً من كل عقائد الإسلام، بل وبناء تصور اعتقادي جديد لا علاقة له بالإسلام، وذلك مع المدعو محيي

الدين ابن عربي صاحب نظرية وحدة الوجود بين الله والعالم؛ حيث يقول في كتابه (فصوص الحكم): «ولولا سريان الحق في الموجودات بالصورة ما كان للعالم وجود». (٤)

لا شك أن التصوف منهج نشأ قبل الإسلام فكراً وسلوكاً وعقيدة، وأنه كان في كل الأمم والديانات، وخاصة في البرهمية الهندوسية والفلسفة الإشراقية اليونانية والمجوسية والفارسية.

والذي بعد أن ادعى أنه خاتم الأولياء، زعم أن مكانة خاتم الأولياء أعلى من مكانة خاتم الأنبياء؛ وذلك «لأن الرسالة والنبوة -أعني نبوة التشريع ورسالته- تتقطعان، والولاية لا تتقطع أبداً». (٥)

وتلقف من بعده هذا الهذيان كل مجنون زنديق، اتخذ إلهه هواه؛ فذهب إلى وحدة الوجود، وادعى أنه هو أو غيره خاتم الأولياء، وقطب الأقطاب، مثل ابن سبعين والتلمساني أو ادعى له مثل المزعوم السيد البدوي.

أما الطور الأخير من أطوار الصوفية فهو طور الدجالين -أو الدجاجلة على حد وصف بعض أئمة أهل السنة والجماعة المعاصرين لهم- وهم أولئك الذين استغلوا جهل الناس بالدين في العصور المتأخرة لبلاد الإسلام التي دهمها الغزاة من كل جانب؛ فاستعبدوا الناس وركبوا رقابهم، ونهبوا أموالهم، وأعانوا غزاة

عن الصوفية المتقدمين.. كما ذكر المستشرق نيكلسون ثمانية وسبعين تعريفاً». (١)

وأياً ما كان الخلاف حول اشتقاق التصوف أو تعريفه «فلا شك أن التصوف منهج نشأ قبل الإسلام فكراً وسلوكاً وعقيدة، وأنه كان في كل الأمم والديانات، وخاصة في البرهمية الهندوسية، والفلسفة الإشراقية اليونانية، والمجوسية والفارسية». (٢)

التطور الفكري والتاريخي للتصوف:

لقد أدرك أئمة الإسلام الأوائل أن من أسس الإيمان: العلم واليقين بأن الهدى هو هدى الله الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ولا أحد سواه، وأنه مهما بدا الأمر أمر تقوى وشدة خوف من الله، ولا يتبع في ذلك طريق محمد صلى الله عليه وسلم؛ فذلك باب من أبواب الضلال لا شك فيه.

ولقد كانت الشطحات الصوفية تمضي دونما اتجاه، ولا ينتظمها منهج معين؛ حتى جاء الحكيم الترمذي فقعد لها القواعد، ووضع لها التصور النظري الشامل الذي يستمد مقوماته من المبالغة: المبالغة في مفهوم الحب.. المبالغة في مفهوم الزهد في الدنيا.. المبالغة في مفهوم الولاية بوجه عام، ماضياً في كل ذلك على غير طريق محمد صلى الله عليه وسلم، ومستعيناً في تبرير منهجه بالعديد من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي كثيراً ما تشتمل عليها كتبه. انظر مثلاً قول الحكيم: «فكل عامل قصد بعمله إلى أن يكتسب لنفسه ثواباً مما أعده الله له في الجنة، أو يعده لنفسه جنة مما أوعده الله من عقابه؛ فقد اتخذ

(١) إحسان إلهي ظهير، التصوف: المنشأ والمصادر، إدارة ترجمان السنّة، لاهور، باكستان، ص ٥٣.

(٢) د. عبد الرحمن عبد الخالق، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، ص ٢٢.

(٣) مكر النفس: نقلاً عن عبد الفتاح بركة، الحكيم الترمذي: ص ٨٢.

(٤) فصوص الحكم بشرح القاشاني: ص ٢٩، ط. الحلبي.

(٥) المرجع السابق: ص ٢٩٥.

كلاهما واحد، ولكن الأهم من ذلك أنه يقدم كذلك تبريراً نظرياً لمداهنة الأقوى بشكل مستمر، ويقول عبد الوهاب الشعراني في البحر المورود: «أخذ علينا العهد لا نذري من رفعه الله علينا من الأكابر في دين ودينا؛ أدباً مع الله تعالى، وما رفعهم علينا إلا لحكمة بالغة»^(٤).

فأين ما يقوله هنا من الأدب مع الله، وإنما هو مجرد تسويق زائف لنفاق الأقوى على الدوام.

ويقول أيضاً في لطائف المنن: «مما من الله تبارك وتعالى به عليّ: حظي للأدب مع السلطان ونوابه؛ فلا أعترض عليهم في فعل ما هو من ملازمهم عادة، بل أبتكر لهم المحامل الحسنة في الشريعة والأجوبة المسكنة، فحتي لو جاء ملوك الفرنج إلى بلادنا، فقام ممالك السلطان بخدمتهم وأركبهم الخيل، وطرقوا لهم الطريق؛ لا أعترض، بل أحمل ذلك على محامل صحيحة في الشرع.. فإن الولاة أتم نظراً منا بيقين، ولذلك ملكهم الله تعالى وحكمهم فينا»^(٥).

فهل رأيتم نفاقاً وتصريحاً باللعب بالشرعية أكثر من هذا؟

ويقول التيجاني في رسالة إلى أهل فاس: «وسلموا للعامّة وولاة الأمر ما أقامهم الله فيه من غير تعرض لمنافرة أو تبغيض أو تنكير، فإن الله هو الذي أقام خلقه فيما أراد، ولا قدرة لأحد أن يخرج أحد الخلق عما أقامه الله فيه»^(٦).

توظيف الغزاة والحكام للصوفية لإرضاخ الشعوب:

لعل أفضل ما يستهل به الحديث عن العلاقة بين الصوفية والغزاة بوجه عام، هو ما حكاه الزعيم مصطفى كامل عن رجل فرنسي ادعى الإسلام في

البلاد، ولعل الطريقة التيجانية خير مثل يُضرب في هذا الصدد؛ حيث يزعم مريدو التيجاني أن فضل قراءة ورده (صلاة الفاتح لما أغلق) أن «المرّة الواحدة من صلاة الفاتح تعدل كل تسبيح وقع في الكون، وكل ذكر، وكل دعاء كبير أو صغير، وتعدّل تلاوة القرآن ستة آلاف مرّة»^(١).

والخلاصة في هؤلاء هي ما قاله فيهم المجاهد الكبير والإمام المجدد البشير الإبراهيمي: «وبالجملة.. فهذا الطراز الطرقيّ الذي أدركناه من آباء وأبناء يجمعهم قولك: (طلاب دنيا وعباد شهوات)»^(٢).

ثانياً: موقف الصوفية التاريخي من الغزاة والاستعمار

الانعزال عن الواقع السياسي كموقف مبدئي للصوفية:

بدأت الصوفية كما أشرنا كتوجه حقيقي مبالغ فيه في الانعزال عن الدنيا، ثم ادعاءات ابن عربي ومن تلاه، المهم أنها في الحالتين بدت بعيدة عن الاهتمام بالأمور الدنيوية، والسياسية منها على وجه الخصوص، يقول ابن عربي في فتوحاته: «ومن اتسع في علم التوحيد ولم يلزم الأدب الشرعي فلن يغضب لله ولا لنفسه، فإن التوحيد يمنعه من الغضب؛ لأنه في نظره ما ثم من يغضب عليه لأحدية العين عنده في جميع الأفعال المنسوبة إلى العالم؛ إذ لو كان عنده مغضوب عليه لم يكن توحيداً، فإن موجب الغضب إنما هو الفعل، ولا فاعل إلا الله»^(٣).

وحقاً ما يقوله ابن عربي مع مذهب وحدة الوجود؛ فليس ثم معتدي ومعتدى عليه؛ لأن المعتدي والمعتدى عليه

(١) نقلاً عن الإمام محمد بن تقي المغربي، الهدية الهادية إلى الطريقة التيجانية: ص ٣٧.

(٢) البشير الإبراهيمي، الطرق الصوفية، مكتبة الرضوان، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص ٥٨.

(٣) نقلاً عن: محمد بن عبد الله المقدي، التصوف بين التمكين والمواجهة، موقع الصوفية، ٢٠٠٨م، ص ٨٢.

(٤) المرجع السابق: نفس الصفحة.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق: ص ٨٢ - ٨٣.

وذكرت أن أحمد التيجاني قد تزوجها على يد الكردينال «لافيجري» على حسب الطقوس المسيحية، وبقيت أوريلي على كاثوليكيته، ولما توفي عنها زوجها خلفه عليها وعلى السادة التيجانية أخوه علي، فأطلق عليها لقب (زوجة السيدين)». (٥)

وقد كافأتها السلطات الفرنسية مقابل ما قدمته من خدمات بوسام جوقة الشرف، وقالت عنها في براءة التوجيه: «إن هذه السيدة قد أدارت الزاوية التيجانية إدارة حسنة كما تحب فرنسا وترضى، وسأقت إلينا جنوداً مجندة من أحباب هذه الطريقة ومريديها، يجاهدون في سبيل فرنسا كأنهم بنيان مرصوص». (٦)

يقول محمد كرد علي في مذكراته: «العجيب ألا يطلع بسر الطرق الصوفية ولا يفهم كتب القوم إلا الجهلة المتعبدون على نحو ما نرى في الطريقتين اللتين جاءت إحداهما - وهى القادرية - من الشرق، وكانت اختراعاً إنجليزياً صرفاً، وجاءت الأخرى من الغرب وهى بضاعة فرنسية محضنة». (٧)

وقد نقل الكلام عبد الرحمن الجيلالي صاحب كتاب تاريخ الجزائر العام مستكراً - وهو صوفي المشرب- ثم علق قائلاً: «ولعل كرد يقصد من قوله: أولئك المعروفين، بمن جاءوا أخيراً من مدعي المشيخة الذين تزعموا هاتين الطريقتين اللتين أشار إليهما كرد علي، وكانوا فعلاً عملاء متعاونين لمصلحة الإنكليزي والفرنسي، فإن كان هكذا فنعم إذن».

ويقول محمد فخر شقفة: «ونرى واجبنا؛ خدمة للحقيقة والتاريخ، أن نذكر أن الحكومة الفرنسية في زمن الانتداب على سورية حاولت نشر هذه الطريقة - التيجانية -، واستأجرت بعض الشيوخ لهذه المهمة، فقدمت لهم المال والمكان لتنتشئة جيل يميل إلى فرنسا؛ لكن مجاهدي المغرب لفتوا انتباه المخلصين من أهل

تونس، ثم جاور أحد الأضرحة، وظل يتقرب منه حتى صار سادنه؛ ولما أرادت فرنسا غزو تونس واحتلالها؛ استعد أهلها للقتال، وذهبوا إلى ذلك الضريح ليستمدوا منه البركة، وهنا قال السادن: «دعوني حتى أستشير الشيخ؛ فدخل ثم خرج فقال: «إن مولانا يقول لكم: إن الفرنسيين قضاء وقدر، ويجب عليكم التسليم للقضاء والقدر» فصدّ الناس عن الجهاد، واحتلت فرنسا تونس» (١)، فالموقف الصوفي الذي ذكرناه سابقاً من الغزاة والحكام - وهو الذي يتلاءم مع حقيقة الفكر الصوفي ذاته - يصنع هذه العلاقة الطردية بين معدل التعمق في الفكر الصوفي ومعدل الاستسلام للغزاة والمستعمرين، ولهذا يقول الحاكم الفرنسي في الجزائر: «إن الحكومة الفرنسية تعظم زاوية من زوايا الطرق، أكثر من تعظيمها لثكنة جنودها وقوادها، وإن الذي يحارب الطرق إنما يحارب فرنسا!». (٢)

ويقول الشيخ إحسان إلهي ظهير -رحمه الله- في كتابه البريلوية وهى إحدى الطرق الصوفية بالهند: «إن الباحث والقارئ يندهش ويتحير عندما يرى أنه لم تقم حركة في شبه القارة لمواجهة الاستعمار إلا وخالفها البريلوي، وكفر زعماءها». (٣)

وفى عام (١٨٧٠م) حمل أحمد التيجاني شكر الجزائريين للفرنسيين! وبرهن على ارتباطه بفرنسا، فتزوج أوريلي بيكار، وبفضلها تحولت منطقة كوردان من أرض صحراوية إلى قصر منيف رائع، وهو أول مسلم جزائري يتزوج بأجنبية. (٤)

ومما يذكر أن مدام أوريلي بيكار قد أصدرت كتاباً بعنوان (أميرة الرمال)، تعني نفسها، ملأته بالمثالب والمطاعن على الزاوية التيجانية، ومسلمي الجزائر،

(١) د. أحمد شكري، الدعم الأمريكي للصوفية، موقع صوت السلف، انظر الرابط: <http://www.yasserborhami.com/article.php?a=1625>

(٢) أنور الجندي، الفكر والثقافة في شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م، (ص: ٥١، ٥٢).

(٣) نقلاً عن محمد بن عبد الله المقدي، مرجع سابق: ص ٩١.

(٤) الفكر والثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا (ص: ٥٢).

(٥) المصدر السابق (ص: ٥٢).

(٦) التيجانية (ص: ٦١).

(٧) التيجانية (ص: ٦٢).

مصلاه، بل كان كثر اللحية متبعاً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، أما أنه سمى مقاتليه بالمريدين؛ فإنما فعل ذلك بغية اختراع اسم يجمعهم حوله كما يجتمع مريدو الصوفية حول شيخهم؛ تشبيهاً لتنظيمه وحركته بالتنظيم الصوفي»^(٢).

أما بالنسبة للحركة السنوسية فيقول عنها الدكتور صلاح العقبي: «الطريقة السنوسية طريقة إصلاحية تجديدية تأثر مؤسسها بالحركة الوهابية لصاحبها محمد بن عبد الوهاب قدس الله روحه، وتهدف السنوسية -فيما تهدف إليه- إلى نشر الإسلام وإصلاح عقيدته مما علق به من أنواع البدع والضلالات»^(٣).

أما الديوبندية فقد نشأت كمدرسة مستقلة عن السيطرة الاستعمارية على التعليم في ربوع الهند أواخر القرن التاسع عشر، وكان الفكر الصوفي مازال هو الفكر السائد هناك منذ عصر التدهور الحضاري الإسلامي، ولكن الكثير من علماء هذه المدرسة أخذوا على عاتقهم تخليص هذه المدرسة من الضلالات والبدع، والالتزام بالكتاب والسنة، وهو الأمر الجاري العمل به حتى الآن، والخلاصة مما سبق أن الصوفية سيطرت لفترات طويلة على بقاع عديدة في أنحاء العالم الإسلامي، وكانت تختلف اختلافاً كبيراً من حيث الانحراف والشطط أو الاقتراب من منهج السنة النبوية، ولأن أغلب حالها الشطط فقد كانت غالباً ما تكون أداة في يد الغزاة ولم تعمل على مجاهدتهم إلا الفئات التي اقتربت كثيراً من منهج أهل السنة والجماعة.

(٢) الفروق بين أهل السنة والصوفية: ص ٤٩٩.

(٣) د. صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية بالجزائر... تاريخها ونشاطها، دار البراق، ٢٠٠٢م: ص ١٩٤.

البلاد إلى خطر الطريقة التيجانية، وأنها فرنسية استعمارية تتستر بالدين، فهبت دمشق عن بكرة أبيها في مظاهرات صاخبة»^(١).

بعض الاستثناءات التاريخية في قيام الصوفية بجهاد الغزاة، وتفسير ذلك:

إقراراً للحق فلا بد من الاعتراف بأنه مع هذا الموقف الصوفي المخزي من العمالة مع الغزاة على امتداد التاريخ؛ فإن هناك بعض الحالات الاستثنائية التي وقف فيها بعض قادة الصوفية في مواجهة الغزاة، وقاموا بمحاربتهم، والمثال على ذلك حركة الإمام شامل، عندما قاد الجهاد القوقازي ضد

القيصرية الروسية في الربع الثالث من القرن التاسع عشر.

وكذلك الحركة السنوسية الليبية في أوائل القرن العشرين، وخصوصاً المجاهد الكبير الشيخ عمر المختار وكذلك المجاهدين الديوبنديين الأفغان في مواجهة الإنجليز أواخر القرن التاسع عشر، والروس أواخر القرن العشرين والأمريكان في أوائل القرن الحالي.

ولكي تتضح الصورة لا بد أن نذكر أنه بالرغم من انتماء الإمام شامل للطريقة النقشبندية، وأنه كان يسمى أتباعه بالمريدين؛ فإن ذلك يكاد يكون صورة تقليدية للتدين في بقاع عديدة من العالم الإسلامي في ذلك العصر، كما أنه «لم يرقم بالأوراد الصوفية المبتدعة المعروفة اليوم، ولم يكن يؤدي رابطة شركية يدعو فيها غير الله، ويتصور فيها صور الشيخ، ولم تكن صورة الشيخ في جيبه - كما تفعل الصوفية اليوم - ولا يعلقها على جداره في

(١) محمد فخر شقفة، التصوف بين الحق والخلق: ص ٢١٧.

ثالثاً: الصوفية والنظم الحاكمة:

حقيقة توظيف النظم الحاكمة للصوفية:

ذكرنا من قبل كيف يوجّه أئمة الصوفية مريدتهم بالانصياع الكامل للحكام مهما بدا في سلوكهم من مظالم ومخالفات، ومن ثم فقد وجد الحكام على امتداد التاريخ في الصوفية خير معين لهم على تخدير الشعوب والاستبداد.

وبحسب د. عمار حسن فالصوفية «تعيش في ركاب السلطة، وعلى هذا الأساس فهي ربما تكون جزءاً من الاستبداد؛ بالإضافة لكونها أحد تجليات الدين في التحول إلى فلكلور»^(١).

وفي دراسة بعنوان (عولة الحركة الإسلامية الراديكالية الحالة المصرية) يذهب الدكتور جهاد عودة والدكتور عمار حسن إلى أن «هناك تياراً دينياً واسع الانتشار يتعدى في تمدده حدود

الدولة القومية، وهو الطرق الصوفية؛ حيث نجد أن بعض الطرق الصوفية لها أتباع في دول عديدة بما فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة ذاتها، لكن سكونية هذا التيار وانسحابه السياسي أو موالاته للحكم في مصر عبر التاريخ، ونهايته في الفلكلور الشعبي أكثر من تفاعله مع الحالة السياسية؛ يُخرجه من المعادلة فيما يتعلق بالقضايا الخارجية؛ حيث لا تخرج رؤيته في الغالب الأعم عن تلك التي تتبناها الحكومة»^(٢).

ويرى الدكتور عامر النجار: «أنه قد يكون مما ساعد على انتشار الطرق الصوفية في مصر انتشاراً عجيبيّاً، واندفاع عشرات الألوف من

(١) الحركات الصوفية تعيش في ركاب السلطة، موقع إيلاف: ١٣ أبريل ٢٠١٠م.

(٢) ندوة مناقشة كتاب (التمية السياسية للطرق الصوفية في مصر): موقع العربية. نت.

المصريين للانضمام تحت لواء الصوفية؛ ليشغلوا الشعب المصري عن التفكير في أحوال البلاد. فبدلاً من أن يشغل الإنسان المصري بالتفكير في ظروفه الاجتماعية والاقتصادية السيئة، بدلاً من أن يفكر في فقره وبلائه، بدلاً من أن يفكر في طريقة للخلاص من وضعه السيئ بالثورة على الحاكم؛ فإن الحاكم نفسه يعمل على شغل فكره من خلال تشجيعه على الانضمام إلى إحدى الطرق الصوفية، فيجد عالمه وخلصه في رحاب الطرق»^(٣).

والمثال الآخر نستطيع أن نقدمه من اليمن؛ حيث يذكر الدكتور عبد الله هارون رئيس جامعة الأحقاف

في حوار له مع صحيفة ٢٦ سبتمبر الرسمية (عدد ١٠٥١، ص ١) أن الصوفية «هي شيء عظيم في تاريخ الأمة احتاجت إليه ومازالت تحتاج إليه»^(٤).

ويصف المرجعية الصوفية

باليمن على أنها «تكونت على اعتبار أن التدين أفضل من العمل السياسي، بمعنى الانفصال عن الصراع السياسي، فتجنب العلماء الدخول في أي صراع منذ ذلك الحين وإلى الآن.

وامتنعوا عن الدخول في الاستقطاب السياسي وهذا جعلهم واسطة مقبولة بين المتصارعين أنفسهم وبين المتصارعين وعمامة الشعب، وأسست ثقافة سليمة قائمة على التورع عن الدم، والتورع عن المال، والقائمة على نشر المحبة، وتعظيم قيم السلام والتآلف»^(٥).

وعلى الأسس السابقة فقد حظيت جامعة الأحقاف الصوفية من الحكومة اليمنية بدعم نوعي- حسب

(٣) د. عامر النجار، الطرق الصوفية في مصر.. نشأتها ونظمها وروادها، دار المعارف المصرية.

(٤) التصوف والدور القصادم في خدمة الغرب، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=9&id=30>

(٥) المرجع السابق.

بل والسعي من الطرفين للتقارب، فقد خلقت الظروف الملائمة للتحالف ضد الجماعات أمام الرأي العام، اعتبار الصوفية طرْحاً دينياً له مكانته عند المصريين، بينما هي تحتمي بالنظام ضد ممارسات الجماعات السلفية التي ترى تحريم رفع القباب على القبور، وتحريم الطواف بها وعبادتها، والتي تتعيش الجماعات الصوفية على بثها بين الناس، والتي لولاها لتفوض ركن ركين من أركان التصوف، ومن هنا فقد حرصت السلطة السياسية على حضور الموالد والاحتفالات الصوفية، وكان شيخ مشايخ الطرق الصوفية الراحل أبو الوفا التفتازاني عضواً في الحزب الحاكم ورئيساً لعدة لجان داخل جهاز الدولة، بل وحرص رئيس الدولة السابق بنفسه على الصلاة في مساجد الأولياء، مثل مسجد الحسين بالقاهرة ومسجد السيد البدوي بطنطا.

رابعاً: التوظيف الغربي الأمريكي للصوفية:

نظرة القوى الغربية للتصوف كتوجه مضاد للإسلام السني الحقيقي:

التصوف ينزع كما أشرنا من قبل - سواء كان حقيقة أو ادعاء - إلى البعد عن الدنيا والإغراق في الغيبيات؛ ولذلك فهو يتناقض مع الإسلام السني الشمولي الذي يربط الدنيا بالآخرة، ويوجه الحياة عامة بقواعده وأحكامه، ومن ثم فإن الصوفية تمثل حليفاً فكرياً للغرب مضاداً للإسلام السني المجاهد، فضلاً عن كونها حليفاً سياسياً.

تقول فارينا علم -وهي أحد الممثلين للصوفية الموجودين في الغرب-: «من الممكن أن تصبح الصوفية اليوم - بتركيزها على القيم الإسلامية المشتركة، ووضع الأهداف السامية نصب عينها - بمثابة قوة كبيرة مضادة للإسلام المجاهد»^(٤)، وفي رده على

تعبير الدكتور هارون- و«التمثل في منحنا أراضي استثمارية، كوقفٍ تدرّ على الجامعة دخلاً ما دامت الجامعة تقدم عملاً خيراً لصالح المجتمع، كما وجّه الأخ الرئيس باستيعاب عدد من خريجي كلية الشريعة بالمعهد العالي للقضاء، على اعتبار أنها تمثل الطرح المعتدل القائم على التخصص العلمي والخطاب الديني المعتدل»^(١).

هل ثمة تحالف بين الصوفية والغرب والنظم الحاكمة

في مواجهة ما يسمى الإسلام السياسي؟

لأن الإسلام الحقيقي هو الإسلام الشمولي فلا بد من أن ذلك يمثل خطراً على الغرب وعلى الصوفية على السواء، وذلك هو ما فطن إليه الفريقان، وأشارا إليه بكل وضوح.

يقول الشيخ ساري علي حكمت، الأمين العام للاتحاد الوطني للزوايا بالجزائر: «فتح زاوية يعني غلق سجن»؛ بالنظر إلى الدور المهم الذي تقوم به الزوايا في تربية النشء تربية دينية وعلمية نقية من الانحراف والتشدد، وهو ما يفرقنا عن التفكير السلفي الجهادي «كانوا يهتمونا بالسير وراء السلطة والانصياع لأوامر السلطان، قد يكون ذلك صحيحاً! غير أن تجربة السنوات العشر الأخيرة أثبتت خطر الإسلام الجهادي على مكتسبات الأمة»^(٢).

ويقول سيدي الجيلاني: «إنه من باب الاحتياط، ولقطع الطريق أمام حملة الفكر السلفي الجهادي، يقدم لأجهزة الأمن نسخاً من ملفات الطلبة، الذين يرغبون في الانتساب إلى زاويته حتى يتم تمحيصها والتحقق فيها»^(٣).

في الفترة الأخيرة في مصر ظهر جلياً تقرب الحكومة من المتصوفة، وتقرب المتصوفة من الحكومة،

(١) المرجع السابق.

(٢) نقلاً من محمد بن عبد الله المقدي: التصوف بين التمكين والمواجهة:

ص ٨٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) نقلاً عن محمد بن عبد الله المقدي، نقض العرى... رؤية في البديل

الغربي للتيار السلفي، مجلة البيان، العدد ٢٢٣، ربيع الأول ١٤٢٧هـ،

مارس ٢٠٠٦م.

المخططات الغربية والأمريكية لدعم الحركات الصوفية لتنفيذ أجندها في المنطقة:

قلنا من قبل: إن الاستراتيجية السياسية بل والحضارية للغرب عمومًا، وأمريكا على وجه التحديد، غدت تقوم على المعادلة الآتية: التحالف الكامل مع الصوفية، بما في ذلك الدعم العسكري، في مواجهة الإسلام تحت مسمى الوهابية والتطرف.

وعلى هذه المعادلة السابقة تم عقد المؤتمرات، وإعداد المخططات والتقارير، والانتهاز

من كل ذلك إلى برامج محددة ومعلنة يتم العمل بها على قدم وساق دون اعتبار لأحد، ولقد عبرت عما سبق بوضوح شديد الدكتور هدية ميرا حمدي المدير التنفيذي للمجلس الأمريكي الأعلى في كلمتها في مؤتمر فهم الصوفية الذي عقده مركز نيكسون عام ٢٠٠٤م؛ حيث تقول: «إن الأحداث الخطيرة التي وقعت في القرن العشرين (انهيار الإمبراطورية العثمانية، والحملات الاستعمارية لبعض القوى الغربية، والتراجع العام للحضارة الإسلامية) أدت إلى موجة جديدة من الفكر في العالم الإسلامي، تسعى إلى توحيد المسلمين في قوة سياسية موجهة ضد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأيديولوجية يشار إليها بالوهابية (ويطلق عليها اليوم السلفية)، ووصف السلفية بأنها محاولة لتتقية ممارسات المسلمين حول العالم المتأثرة بالغرب والصوفية وغيرها، وهذه الأيديولوجيات أرجعت فشل المسلمين في مقاومة الاستعمار الغربي إلى أن فساد الاعتقاد يتبعه ما بعده».

«إن نجاح هذه الأصولية المسيية اعتمد على إنشاء قوة موحدة تكون قادرة على مواجهة الغرب، وكان الحل هو الرجوع إلى القرآن، ومن أجل استكشاف النصوص المقدسة أعادوا تفسير الشريعة الإسلامية

سؤال من صحيفة صندي استریت تايمز يقول: هل تقول: إن الوهابية هي المصدر الرئيس للإرهاب؟

أجاب هشام القباني النقشبندي: «علموا الطلاب الصوفية؛ حيث يجب أن يتعلم الطلاب كيف يصبحون معبين للسلام، وكيف يصبحون جزءًا من المجتمع الكبير، فالوهابية تحرض الطلاب على ألا يكونوا جزءًا من المجتمع الكافر، ولكن ينبغي الاندماج والتكامل مع النظام الذي يعيش فيه المرء؛ ففي سنغافورة مثلاً ينبغي أن يكون المرء جزءًا من نظامه الفريد، فلا يستطيع

القول: أنا مسلم وأن الآخر صيني، فكلا المسلم والصيني مواطنان خاضعان لنظام معين، أما الدين فمسألة بين المرء وبين الرب، هكذا يقول الإسلام، ودعني أقترح عدم استيراد العلماء؛ فهم يأتون من الشرق الأوسط وإفريقيا وهم يحملون عقلية البلاد التي أتوا منها، والرأي عندي هو أن يكون التدريس في الجامعات من المقررات التي يوافق عليها العلماء الحداثيون المعتدلون»^(١).

نظرة القوى الدولية:

أوصى تقرير مؤسسة راند لعام ٢٠٠٧م «أن يُستخدم التيار التقليدي والصوفي في مواجهة الإسلام السلفي، وقد تم تعريف التيار التقليدي في هذا التقرير على أنه التيار الذي يصلي بالمساجد ذات الأضرحة، بخلاف ما تدعو إليه الوهابية، ويميل إلى التمهذب وعدم الاجتهاد والميل نحو التصوف. وأن من مصلحة الغرب إيجاد أرضية تفاهم مشتركة مع التيار الصوفي والتقليدي من أجل التصدي للتيار الإسلامي»^(٢).

(١) محمد بن عبد الله المقدي، الصوفية: ص ٢٣.

(٢) د. باسم خفاجي، المفهوم الأمريكي للاعتدال الإسلامي.. قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، مجلة البيان، العدد ٢٣٦، ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، أبريل ٢٠٠٧م.

أما شوارتز صاحب كتاب (وجها الإسلام) فيقول في نفس الاتجاه: «من الواضح جداً أن على الأمريكيين أن يتعلموا المزيد عن الصوفية، وأن يتعاملوا مع شيوخها ومريديها، وأن يتعرفوا على ميولها الأساسية... يجب على أعضاء السلك الدبلوماسي الأمريكي في المدن الإسلامية من برشتينا في كوسوفو إلى كشتغار في غرب الصين، ومن فاس في المغرب إلى عاصمة إندونيسيا جاكرتا، أن يضعوا الصوفيين المحليين على قائمة زيارتهم الدورية، يجب أن ينتهز الطلاب الأمريكيون ورجال الأعمال وعمال الإغاثة والسائحون فرص التعرف على الصوفيين. الأهم من ذلك أن أي شخص داخل أو خارج الحكومة يشغل موقفاً يسمح له بالتأثير على مناقشة، ورسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط؛ يمكنه أن يستفيد من فهم هذا التقليد الفطري من التسامح الإسلامي»^(٤).

البرامج والوسائل والأدوات:

لا تقف الحرب الفكرية على الإسلام من خلال العمل على نشر التصوف عند حدود المخططات، ولكن سريعاً ما تتحول إلى برامج عمل على قدم وساق.

ففي أكتوبر ٢٠٠٢م أقيم في المغرب بالتعاون مع مؤسسة كونراد الألمانية مؤتمر حول ابن عربي، وفي عام ٢٠٠٣م أقيم بمكتبة الإسكندرية بالتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية مؤتمر حول الطريقة الشاذلية لمدة ٤ أيام.

وفي ٢٠٠٤م أقيمت على مدى عشرين يوماً محاضرات عن الحلاج وابن عربي وابن الفارض، وفي ٢٠٠٤م تم افتتاح أول أكاديمية للصوفية في مصر، وفي ٢٠٠٤م أقيم في عاصمة مالي المؤتمر العالمي الأول للطرق الصوفية بغرب إفريقيا».

وفي احتفال ذكرى ثورة الفاتح من سبتمبر من عام ٢٠٠٥م أقامت الجماهيرية الليبية مؤتمراً دولياً بعنوان

بالاعتماد على تفسير حرفي جداً للكتابات الدينية، وكان هذا الحل ناجحاً حقاً»^(١).

إن ما ذكرته هدية ميرا حمدي لا يعدو محض اعتصام المسلمين بالإسلام الحقيقي (السنّي)، فما العيب في هذا؟ ولماذا يتم وصم ذلك من منظور الديمقراطية الأمريكية بالتطرف والإرهاب؟ ويبدو أنه يكفي اتهام المسلمين بـ«التفسير الحرفي للنصوص المقدسة» لكي يتم وصمهم بذلك!

لكن هشام قباني نائب رئيس الطريقة النقشبندية لم يكتفِ في هذا المؤتمر بهذا التعميم الذي ذكرته الدكتور هدية عن الوهابية، بل أدخل فيها «كل المجموعات المتطرفة الجديدة مثل الإخوان المسلمين وحزب التحرير»^(٢).

والأغرب أنه أثناء المؤتمر تم توزيع دراسة بيانية توضح المذاهب الإسلامية، ذكروا خلالها أن المجموعة السلفية المقصودة تضم (الوهابية - الجماعات الفلسطينية الإرهابية - الجماعات الإسلامية - حزب التحرير - جماعة التبليغ)، ومن الواضح أن ذكر جماعة التبليغ (وهي جماعة لها جذور صوفية) يعني أن المؤتمر يصّر على التحالف مع الصوفية المتطرفة فقط، ومواجهة ما دون ذلك.

وفضلاً عن ذلك فقد أراد القباني تجريد السلفية (والتي يقصد بها الإسلام السنّي) من الانتساب إلى السلف الصالح؛ حيث ذهب إلى أنه «ليس ثمة مصطلح في الإسلام اسمه هذا المصطلح، يمكن إطلاقه فقط على القرون الثلاثة الأولى من الإسلام، يُطلق عليهم السلف الصالح، وبعد ذلك لم يستخدم المصطلح حتى عام ١٩٨٠م عندما قال الملك فيصل في افتتاحية مؤتمر ما: «نحن لسنا وهابيين، نحن سلفيون»^(٣).

(١) تقرير: (فهم الصوفية واستشراف أثرها في السياسة الأمريكية)، مركز نيكسون، ٢٠٠٤م، ترجمة د. مازن مطبقاني: ص ١٥ - ١٦.

(٢) المرجع السابق: ص ٤١.

(٣) المرجع السابق: ص ٤١.

(٤) نقلاً عن التصوف والدور القادم في خدمة الغرب، مرجع سابق.

(الطرق الصوفية في إفريقيا.. حاضرها ومستقبلها)، وفي ٢٠٠٥م عُقد في الجزائر مؤتمر عالمي حول التصوف بجانب ضريح «سيدي بومدين شعيب».

ونستطيع أن نسرد حتى وقتنا الحالي عشرات، إن لم يكن مئات المؤتمرات الدولية التي تُقام حول الصوفية بدعم غربي وأمريكي على وجه الخصوص، ولكن المفاجأة الكبرى جاءت مع ما نشرته جريدة الدستور في يوليو ٢٠١٠م.

فقد نشرت الجريدة على صفحتها الأولى «في الوقت الذي كان فيه شيخ الطرق الصوفية بيرم اتفاقاً مع الحكومة ممثلة في مؤسسة الأهرام لمواجهة المد السلفي والفكر الإخواني، قام ١٦ شيخاً من شيوخ الطرق الصوفية، على رأسهم الشيخ علاء أبو العزائم بعقد اجتماع مع سكرتير السفارة الأمريكية ممثلاً للإدارة الأمريكية في مقر الطريقة العزمية بمنطقة السيدة زينب، استمر الاجتماع لمدة ساعتين، وحضره ممثل لجهاز مباحث أمن الدولة. خلال اللقاء تمت مناقشة التنسيق بين شيوخ الصوفية في مصر وبين الإدارة الأمريكية؛ لنشر الإسلام الصوفي المعتدل بين المسلمين الأمريكيين، اتفق الشيوخ مع ممثل السفارة الأمريكية على أن تستضيف الإدارة الأمريكية على نفقتها^(١) شيوخ الصوفية، كما اتفقوا معه على إقامة فعاليات وأنشطة مكثفة لنشر الإسلام الصوفي بين مسلمي أمريكا، وعلى تبادل الزيارات بين الطرفين.

كما تم الاتفاق على اختيار الشيخ علاء أبو العزائم كمنسق بين الصوفية في مصر وبين الإدارة الأمريكية. وقال الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبى (الذي لم يذكر الخبر صفته): إن ممثل الإدارة الأمريكية طلب استمرار اللقاءات والتنسيق بين الجانبين. وأكد على أن نموذج الإسلام الصوفي يمثل الإسلام المقبول والمرحب به في أمريكا، لكونه إسلاماً وسطياً ومعتدلاً. وكان الشيخ علاء أبو العزائم - شيخ مشايخ الطرق الصوفية - قد استضاف اللقاء، وأكد فيه على متانة

العلاقة بين الصوفية والشعب الأمريكي»^(١).

وهكذا تحورت برامج العمل بين الأمريكيين والصوفية بكل هذا الإعلان والصرحة والوضوح.

ومن الطبيعي أن تكون لهذه المخططات والبرامج الغربية لنشر الصوفية أدوات ووسائل تعمل على تحقيقها في الواقع:

ولقد قدمت ميرا حمدي -المدير التنفيذي للمجلس الأمريكي الأعلى- مقترحاتها حول الأدوات والوسائل لتحقيق هذه الأهداف كالتالي:

الأول: القيام بالمحافظة أو إعادة بناء أضرحة الأولياء والمراكز التعليمية المرتبطة بها. فالسلفيون ينكرون فكرة الأولياء، وغالباً ما يهدمون ويحرقون من شأن الأضرحة الموجودة منذ قرون وخاصة في آسيا الوسطى. وإن إعادة بناء هذه الأضرحة والمحافظة عليها سيقوّي التقليد القديم لدى الناس.

الثاني: المحافظة على المخطوطات القديمة، وترجمتها؛ فبعض الشعر العظيم والعلم والمخطوطات الأدبية المهمة تبقى محجوبة بسبب نقص التمويل لمجهودات نشرها وتوزيعها؛ وبمساعدة كهذه يمكن لهذه الوثائق أن تبرهن على نطاق أوسع الأهمية التاريخية لهذه التقاليد الإسلامية.

الثالث: يمكن للولايات المتحدة أن تساعد في إنشاء مراكز تعليمية وتمويلها، تقوم بالتركيز على التاريخ القديم والحضارة الخاصة بالمنطقة، مع تركيز معين على سوابق التسامح الديني والعرقى. وهذه المراكز يمكن أن تساعد المجتمع في المحافظة على الشباب الذين أصبحوا متذمرين من الفكر الوهابي.^(٢)

(١) فهمي هويدي، تنسيق (روحي) مع أمريكا، جريدة الشروق الجديد، ٨ أغسطس ٢٠١٠، انظر الرابط:

<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=279762>

(٢) تقرير (فهم الصوفية واستشراف أثرها في السياسة الأمريكية)، مرجع سابق، ص ١٧ - ١٨.

مقترحات أمريكية لنشر الصوفية

مقترحات «ألن جودلاس»

تشجيع نشر كتابات الصوفيين المعاصرين وترجمة النصوص الكلاسيكية من قبل صوفيين محظونين إلى الفصحى العلمية المعاصرة وإلى لغة الإنشائية.

تشجيع دمج القيم الصوفية مع قيم المجتمع المدني في المعاهد التعليمية.

نصح العديد من دول آسيا الوسطى للتأقلم مع موقف الانفتاح نحو إعادة إحياء النقشبندية بصفة خاصة.

تشجيع إحياء الثقافة والآداب الصوفية وفي الوقت نفسه إحياء تقاليد زيارة الأضرحة والمقامات في كل دولة.

مقترحات «ميرا حمدي»

إعادة بناء أضرحة الأولياء والمراكز التعليمية المرتبطة بها والمحافظة على الموجود منها.

المحافظة على المخطوطات القديمة للصوفية وترجمتها.

قيام أمريكا بالمساعدة في إنشاء وتمويل مراكز تعليمية تقوم بالتركيز على التاريخ القديم والحضارة الخاصة بالمنطقة مع تركيز معين على سوابق التسامح الديني والعراقي.

وإذا علمنا أن الإدارة الأمريكية أنفقت ٧٠٠ مليون دولار على قناة الحرة وإذاعة سوا؛ أدركنا ما هي الأدوات التي تستخدمها هذه الإدارة في نشر الفكر الصوفي وغيره من أفكار في محاربة الإسلام، فالمال والإعلام على رأس هذه الأمور، وتتفق الولايات المتحدة هذا المال ببذخ شديد على كل الموالين لها في برامجها في نشر الصوفية، خصوصاً فيما يتعلق بالبعثات العلمية ورسائل الدكتوراه حول رجال التصوف، أما الإعلام فيكاد يقع تحت السيطرة الكاملة للتوجهات الأمريكية، وبهذا تخصصت قنوات فضائية كاملة لنشر الفكر الصوفي، وتم كذلك في قنوات أخرى الترويج لمشايخ التصوف جنباً مع جنب مع نجوم الفن والإثارة، ولكن الملاحظة الأكثر حداثة في هذا الموضوع تتمثل في إبراز مشايخ الفكر الصوفي في الأعمال الفنية كالأفلام والمسلسلات على أنهم النموذج الأمثل للفكر الإسلامي، في الوقت الذي تُصَبُّ اللغات فيه على غيرهم من شيوخ الإسلام بوجه عام، والذين يتم وصمهم عادة بالتطرف والإرهاب، ومن هذه الأدوات أيضاً ما دعا إليه العديد من مشاركي مؤتمر (فهم

أما ألن جودلاس بقسم دراسات الأديان بجامعة جورجيا؛ فقدم مقترحاته حول الوسائل والأدوات كالتالي:

١- تشجيع نشر كتابات الصوفيين المحليين، وترجمة النصوص الكلاسيكية من قبل صوفيين محليين إلى اللغات المحلية المعاصرة، وإلى اللغة الإنجليزية؛ حيث يسبغ عليها ذلك الاهتمام شهرة وأهمية اللغة الإنجليزية، وبخاصة بالنسبة للشباب.

٢- تشجيع دمج القيم الصوفية مع قيم المجتمع المدني في المعاهد التعليمية.

٣- نصح العديد من دول آسيا الوسطى للتأقلم مع موقف الانفتاح نحو إعادة إحياء النقشبندية بصفة خاصة.

٤- تشجيع إحياء الثقافة والآداب الصوفية، وفي الوقت نفسه إحياء تقاليد زيارة الأضرحة والمقامات في كل دولة.^(١)

(١) المرجع السابق: ص ٢٢.

موريتانيا، وما فعله شيوخ التيجانية ضد الفرنسيين في المغرب، وأحمد بمبا في السنغال، والشيخ رابح فضل الله في وسط إفريقيا، والحاج عمر الفتوي التكروري في غرب القارة السمراء، والملا محمد عبد الله حسن في الصومال ضد الاستعمار الإنجليزي والحبشي.

وعلى شاكلة ما فعلت النقشبندية في إندونيسيا حين حررت البلاد من الاستعمار الهولندي، وحين حافظت على الإسلام في آسيا الوسطى والقوقاز. وربما ينظر الأمريكيون وحلفاؤهم إلى الجزء الضئيل الفارغ من الكوب؛ حيث تعاونت بعض الطرق الصوفية أو أجنحة منها مع المستعمرين طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين، لكنهم ينسون أو يتغافلون عن الطابع الجهادي والنضالي الذي ميّز أغلب أفكار وممارسات متصوفة البلدان المحتلة، وهي سمة لا أتصور أن تسقط بالتقدم، ولا أعتقد أن مؤتمرات «غسيل المخ» أو «بث الأفكار المسمومة» بوسعها أن تجرف أمامها ميراناً تاريخياً راسخ الأقدام لمتصوفة أمة أعرق من أمريكا بكثير»^(٢).

ولا أدري على أي أساس بنى هؤلاء موقفهم هذا، خصوصاً أن ذلك يتناقض مع فيض الوقائع التي ذكروها في كتاباتهم المتعددة والتي ذكرنا بعضها في هذه الدراسة.

فأبسط قواعد التفكير تقول: إن أحداث الماضي هي خير شاهد عما يمكن أن يكون في المستقبل؛ فإذا لم يكن ذلك حتمياً فهو حكم الغالب على الأقل، فإذا كانت العمالة هي غالب حالة الصوفية في الماضي، فكيف يمكن القول: إن ذلك أمر بعيد عنها في المستقبل؟

الصوفية) الذي سبق الإشارة إليه من وجوب اهتمام الولايات المتحدة بإعادة بناء الأضرحة والمقامات الصوفية.

أما أعجب هذه الأدوات وأخطرها فهي القوة العسكرية! نعم القوة العسكرية! فقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطية جداً المفكرون، أعلنوا بكل صراحة أن على الولايات المتحدة أن تدافع عن الفكر الصوفي حتى ولو اضطرها ذلك إلى استخدام القوة العسكرية، يقول رئيس مركز الشرق الأوسط بالولايات المتحدة: «من منطلق حقوق الإنسان، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدافع عن مشايخ الصوفية ضد من يضطهدهم حتى ولو باستخدام القوة في كثير من الأحيان»^(١).

خامساً: مستقبل التوظيف السياسي الغربي للصوفية في المنطقة:

للقارئ أن يعجب أن بعض الكتاب والمحللين - بعد الاستشهادات العديدة التي ذكرناها على امتداد الدراسة عن تحالف الصوفية مع الغزاة والحكام على امتداد التاريخ - يذهبون إلى أن الصوفية في هذا العصر لم يتعاونوا مع الأمريكيين؛ حيث يقول أحدهم: «إن الأمريكيين واهمون إن اعتقدوا أن الصوفية ستتسامح مع تصرفاتهم العدوانية، وستكون هيئة لينة حيال مشروعهم الاستعماري، فالمتصوفة إن كانوا قد أظهروا في أغلب الأوقات خنوعاً وخضوعاً للسلطان والمستعمر ببعض الدول ومنها مصر، فإنهم في بلاد أخرى تصدوا للاستعمار وحاربوه بكل ما أوتوا من قوة، مثلما فعل عمر المختار شيخ السنوسية في ليبيا، والمهدي شيخ المهديّة في السودان، والأمير عبد القادر شيخ الطريقة القادرية في الجزائر.

وعلى غرار ما فعل الشيخ ابن ماء العينين شيخ الطريقة الفاضلية ضد الاستعمار الفرنسي في

(٢) د. عمار علي حسن، أمريكا والطرق الصوفية، جريدة المصري اليوم، العدد ٢٠٧٤، بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٠م، انظر الرابط:

<http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=244165&IssueID=1683>

(١) المرجع السابق: ص ٢٢.

وليست المسألة مسألة وقائع فقط، وإنما الأعمق والأخطر من ذلك هو المكنون الفلسفي لهذا التيار الصوفي، والذي يمثل في أطواره العليا - مثل طور ابن عربي ومن هم على شاكلته - نقيضاً عقائدياً للإسلام، ومن ثم كان من الحتمي أن ينعكس ذلك على الواقع العلمي بتلك الحالة العدائية بين تلك الطرق الصوفية والإسلام السني الشمولي الذي يمثل الإسلام الحقيقي المجاهد، مهما اختلفوا له من مسميات أو وصموه بالتطرف والإرهاب.

أما الأمثلة التي ذكرها بعض الكُتاب لمجاهدة الصوفيين للاستعمار؛ فإن الكثير منها مناقض للحقيقة بشكل فجّ، وأبرز مثال ذلك هو كلامهم عن جهاد التيجانية، وقد ذكرنا على امتداد الدراسة الشواهد الدامغة على تعاون التيجانية مع الاستعمار وليس جهادها له.

والأمثلة الصحيحة التي ذكرها مثل جهاد الشيخ عمر المختار السنوسي؛ بيّنا من قبل أنه لا يحمل من الصوفية سوى الشكل فقط؛ لارتباط الطريقة السنوسية بمنهج أهل السنة والجماعة، بل وهجومها الشديد على الانحرافات الصوفية. ومن ثم فلا نرى في الكلام عن الصعوبة المستقبلية للتعاون بين الصوفيين والأمريكيين إلا نوعاً من المجاملة أو المشاركة في التخدير.

معلومات إضافية

الصوفية في السياسة الأمريكية والغربية:

تسعى أمريكا والعالم الغربي للتمكين للصوفية في بلاد المسلمين، على حساب أصحاب المنهج السلفي؛ لأن هذا - كما يقولون - يساعد على الانسجام مع المنظومة الدولية، بالإضافة إلى قابلية الخضوع للقوانين والمعايير المتعارف عليها دوليًا، كما أن التمكين للصوفية يساعد على مواجهة المد السلفي، وإعاقته، ووضع العراقيل أمامه.

وهناك دلائل كثيرة تشير إلى أن السياسة الأمريكية والغربية باتت تنظر إلى الصوفية على أنها البديل المناسب للتدين لدى عامة المسلمين، ونذكر فيما يلي بعض هذه الدلائل:

- في يناير ٢٠٠١م أقيم المؤتمر العالمي الأول لدراسات الشرق الأوسط الذي عُقد بمدينة ماينز الألمانية، وقد كان برنامج المؤتمر مكتظًا بالبحوث والدراسات المتنوعة؛ أما ما يتعلق بالإسلام والحضارة الإسلامية فثمة بحثين هما: الإسلام الحديث والطريقة النقشبندية، والأولياء الصوفيون وغير الصوفيين.

- في ٢٨ مارس ٢٠٠١م عقد في مدينة هامبرج الألمانية المؤتمر الثامن والعشرين للمستشرقين الألمان، ومن ضمن البحوث التي قُدمت في المؤتمر بحث بعنوان «الأخوة الصوفية كحركات اجتماعية»، و(الحركة النقشبندية في داغستان) و (التيجانية) في غرب إفريقيا، وصورة الموالد الشعبية في مصر.

- في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣م عقد مركز نيكسون للدراسات في واشنطن مؤتمراً عنوانه «فهم الصوفية والدور الذي ستلعبه في السياسة الأمريكية»، وكان من أبرز الحضور الدكتور برنارد لويس، وهو من أبرز الناقمين على الإسلام، والدكتور كوركوت أوزال شقيق الرئيس التركي الأسبق تورجوت أوزال، ومحمد هشام قباني رئيس المجلس الإسلامي الأمريكي.

- يعتبر المجلس الإسلامي الأمريكي الصوفي الذي أسسه هشام قباني مصدرًا مهمًا للمعلومات لدى الإدارة الأمريكية عن الإسلام والمسلمين، وكان بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق يعقد لقاءات دورية مع أعضاء المجلس للتشاور معهم حول قضايا الإرهاب «الإسلامي»، ويحظى «قباني» بدعم كبير من الإدارة الأمريكية، ودُعي إلى البيت الأبيض والخارجية، وألقى محاضرات على مسئولين في واشنطن، إحداها كانت بعنوان «التطرف الإسلامي وخطورته على الأمن القومي الأمريكي».

- نشرت مجلة (يو إس نيوز) الأمريكية في تاريخ ١٧ أبريل ٢٠٠٥م تقريرًا بعنوان: «قلوب وعقول ودولارات» كتبه ديفيد كابلان. قال فيه: «يعتقد الاستراتيجيون الأمريكيون بشكل متزايد أن الحركة الصوفية بأفرعها العالمية قد تكون واحدًا من أفضل الأسلحة ضد تنظيم القاعدة والإسلام الجهادي؛ فالصوفية بطرقها الباطنية تمثل برأيهم توجهاً مناقضاً للطوائف الأصولية كالوهابية التي يمنع أشد أئمتها تعصّباً الموسيقى والرقص، لا بل حتى الحب الرومانسي». وذكر التقرير أيضًا أنه: «بينما لا يستطيع الرسمىون الأمريكيون أن يُقرُّوا علناً بسبب فصل الدين عن الدولة في الدستور الأمريكي، فإنهم يدفعون علناً باتجاه تعزيز العلاقة مع الحركة الصوفية».

وقد استرعى انتباه متخصصين أمريكيين الصراع بين الحركات الإسلامية السلفية وبين الطرق الصوفية، ولذلك قررت الإدارة دعم الصوفية، ولكن بصورة غير مباشرة، وذكرت المجلة الأمريكية أنه في إحدى الدول العربية في شمال إفريقيا دعا قادتها في هدوء زعماء الصوفية المحليين، وقدموا لهم ملايين الدولارات كمعونة لاستخدامها كحصن ضد الأصولية المتشددة.

- بعد فوز حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوجان الصوفي النقشبندي، بدأ مسئولون في السفارة الأمريكية في تركيا بزيارة الجماعات الإسلامية التركية -التي يغلب على معظمها الصبغة الصوفية بأشكالها المختلفة- ودراستها عن قرب، والاطلاع على حجم شعبيتها وتأثيرها، والتباحث مع قادتها حول رغبة الأمريكيين في استخدامهم في نشر «الإسلام المعتدل» خارج تركيا ضمن إطار الشرق الأوسط الكبير، وفي المقابل قدمت لهم وعوداً بدعم مالي وسياسي ومنح دراسية لأتباعهم في أمريكا.

- أوصت لجنة في الكونجرس الأمريكي مختصة بالحريات الدينية بتشجيع الحركات الصوفية في العالم الإسلامي، وفي كتاب أصدرته الباحثة شيريل بينراد -وهي زوجة زلمي خليل زاده - بعنوان (العالم الإسلامي بعد ١١ / ٩) تناولت الحركات والمذاهب الدينية القادرة على التغيير في العالم الإسلامي، وكتبت عند كلامها عن الصوفية أنهم: «يشكلون غالبية المسلمين اليوم، وهم محافظون على معتقداتهم الإسلامية وتقاليدهم المحلية، غير متشددين، يعظمون قبور القديسين ويؤدون عندها الصلوات، ومجموعة الاعتقادات هذه أزالتم تماماً التعصب والشدة الوهابية، وأصبح الكثير من التقليديين يشابهون الصوفية في السمات والاعتقادات، ولا يرون تضارباً بين معتقداتهم الدينية وولائهم لدولهم العلمانية وقوانينها» وقالت أيضاً: «الوهابية والسلفية هم أشد أعداء الصوفية والتقليدية في العالم الإسلامي، ونتيجة لهذا العداء فالصوفية والتقليدية هم حلفاء طبيعيين للغرب في حربهم ضد الراديكالية».

- تبني أمريكا كثيراً من سياساتها إزاء العالم الإسلامي على تقارير مؤسسة (رانند) ونحوها من المؤسسات الفكرية، وقد وردت الفقرة التالية في أحد تلك التقارير - وهي تبين السلوك الأمريكي لتخريب الإسلام من داخله -: «تقوية مكانة الصوفية، وتشجيع الدول التي لديها تقاليد صوفية قوية للتركيز على ذلك الجزء من تاريخها، وإدراجه في مناهجها التعليمية».

في أواخر عام ٢٠٠٩م رعت بريطانيا إنشاء «المجلس الصوفي العالمي» في لندن، بترخيص بريطاني معتمد من وزارة الخارجية البريطانية. وأصدر المجلس بياناً عرّف نفسه فيه بأنه «منظمة إسلامية تدعو إلى تحقيق السلم والسلام في العالم، وتتصدى للإرهاب والعنف والتشدد والتعصب، ولا تتدخل في سياسات الدول المختلفة، وتحترم كل معتقد لأي دين أو عقيدة، وتعمل على إزالة الخلافات العقائدية، وتقرب بين الأديان المختلفة لتحقيق الاستقرار في دول العالم كله، والمجلس منظمة لها شخصية معنوية مستقلة، وأغراضها نشر الدين الإسلامي الصحيح، والدعوة إلى الله، ونشر الوعي الديني والثقافي».

والآن يُراد من الصوفية القيام بما لم تستطع العلمانية القيام به، وذلك تحت وهم العناية بالقلب، وتزكية النفس والعناية بالروح، والزهد في الدنيا، فيجري إبعاد الدين عن التدخل في مجالات الحياة: كالسياسة والاقتصاد، وتنمية المجتمعات والقضاء على روح الجهاد؛ ليقرّ للمحتلين قرارهم في الاستيلاء على بلاد المسلمين.

صرّح برنارد لويس يوماً فقال: «إن الغرب يسعى إلى مصالحة (التصوف الإسلامي) ودعمه؛ لكي يستطيع ملء

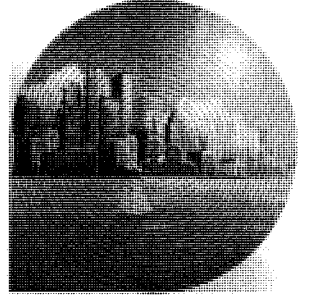
الساحة الدينية والسياسية وُفق ضوابط فصل الدين عن الحياة، وإقصائه نهائياً عن قضايا السياسة والاقتصاد، وبالطريقة نفسها التي استُخدمت في تهميش المسيحية في أوروبا والولايات المتحدة».

وتسعى أمريكا والعالم الغربي للتمكين للصوفية في بلاد المسلمين على حساب أصحاب المنهج السلفي؛ لأن هذا - كما يقولون - يساعد على الانسجام مع المنظومة الدولية بالإضافة إلى قابلية الخضوع للقوانين والمعايير المتعارف عليها دولياً، كما أن التمكين للصوفية يساعد على مواجهة المد السلفي، وإعاقته، ووضع العراقيل أمامه.

المصادر:

الصوفية في مواجهة السلفية، مجلة البيان، افتتاحية العدد ٢٧٩، ذو القعدة ١٤٣١هـ، نوفمبر ٢٠١٠م.
محمد بن عبد الله المقدي، نقض العرى.. رؤية في البديل الغربي للتيار السلفي، مجلة البيان، عدد ٢٢٣، ربيع الأول ١٤٢٧هـ، أبريل ٢٠٠٦م.

مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد



د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة - باحث في الشؤون الصهيونية

ملخص الدراسة

تصدّر مستقبل مدينة القدس المحتلة النقاشات الاستراتيجية التي أثّرت خلال السنوات الأخيرة داخل الكيان الصهيوني، وبدا واضحاً أنه على الرغم من التيارات الصهيونية الكثيرة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أن موضوع القدس برز بوصفه جوهر كل منها؛ انطلاقاً من قناعاتهم بأنه ليس هناك صهيونية بدون القدس. وتدعي وجهة النظر الصهيونية الرسمية أن القانون الدولي يدعم موقفها من مسألة السيادة على القدس الشرقية، أما القدس الغربية فـ«سيادتها عليها مفروغ منها، وليس هناك ادعاءات فلسطينية مناقضة، وليس للفلسطينيين مطالب معينة فيها».

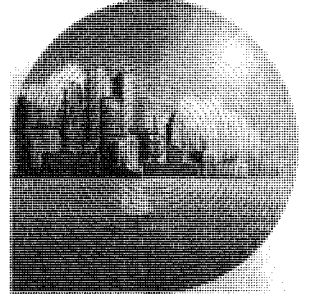
وقد لجأت سلطات الاحتلال إلى سن التشريعات اليهودية، فور احتلالها للقدس، وأرادت من خلالها تأكيد سيطرتها على الشؤون المختلفة في المدينة، وتحقيق أغراضها في تهويدها.

وتخطط سلطات الاحتلال لتفريغ مدينة القدس من السكان العرب، وجعلها مدينة يهودية خالصة، ولذا يعمل الاحتلال الإسرائيلي اليوم على تعديل التوازن الديمغرافي في مدينة القدس عبر أربعة مسارات، هي: تكثيف الاستيطان والترويج للقدس كمركز سكني، واستكمال الجدار الفاصل، وتهجير الفلسطينيين، كما يعمل الاحتلال على هدم بيوت الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وممارسة سياسات الإغلاق والعزل. والهدف النهائي من تلك الإجراءات الصهيونية، وسياسة التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال يتمثل بدفع عشرات الآلاف من سكان المدينة الفلسطينيين للانتقال والإقامة خارج المدينة.

كما اتخذت الحكومات الصهيونية المتعاقبة والعديد من اللجان الوزارية لشؤون القدس، وطواقم من الخبراء، ولجان مهنية متخصصة لدراسة وضع المدينة: العشرات من القرارات، وأوصت جميعها بوضع العديد من الخطط المختلفة والمطالب العديدة لوقف ما أسمته بـ«النزيف» اليهودي الحاصل في تزايد معدلات الهجرة اليهودية، والحفاظ على أكبر نسبة ممكنة من سكانها اليهود للبقاء فيها.

إن مستقبل القدس سيكون أمام ثلاثة احتمالات في ضوء ترتيبات مسار التسوية، الأول: نجاح مشروع التهويد في حسم هوية المدينة، الثاني: تعرض مشروع التهويد لمصاعب ومشكلات حقيقية تعيق تنفيذه، أما الثالث فهو: إفشال مشروع تهويد شرقي القدس وإنهاؤه. ولا شك أن الصراع على المدينة المقدسة سيبقى سيد الموقف خلال السنوات القليلة القادمة، وسلطات الاحتلال لن ترضى بأقل من تهجير الفلسطينيين كلياً عنها، الأمر الذي يلقي بمزيد من المسؤوليات والمهام على الفلسطينيين والعرب والمسلمين.

مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد



د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة - باحث في الشؤون الصهيونية

توطئة تاريخية:

تظل قضية تهويد القدس أحد أبرز الحروب التي تستهدف النيل من رموز الأمة القيمية والثقافية، وقد ارتبط ترسيم حدود بلدية القدس في العهد البريطاني بطبيعة الوجود اليهودي، فامتد غرب البلدة القديمة ٧ كم، وشرقها وجنوبها مئات الأمتار فقط، ثم أُعيد رسمها عامي ١٩٢١ و١٩٤٦م، وبتركيز على القسم الغربي لتصبح ٤٠٪ أملاكاً إسلامية، و٢٦٪ أملاكاً يهودية، و١٣٪ أملاكاً مسيحية.

وفي ضوء حرب عام ١٩٤٨م، وبعد توقيع اتفاق الهدنة في ٢٢/٧/١٩٤٨م تم تقسيم القدس إلى غربية وشرقية؛ حيث حُكّم الأردن المنطقة الشرقية بنسبة ١١٪، واحتلت «إسرائيل» المنطقة الغربية بنسبة ٨٤٪، واقتطعت ٤٪ منها كمنطقة حرام تتبع الأمم المتحدة.^(١)

وتؤكد مختلف المصادر أن توجهات «تيودور هرتزل» مؤسس الحركة الصهيونية بخصوص القدس تكونت من ثلاثة أجزاء:

- تدويل مدينة القدس.
- بناء الهيكل الثالث في مكان غير بعيد عن المسجد الأقصى.
- أن تكون المدينة خارج الأسوار (محيط البلدة القديمة) بطابع أوروبي غربي، لتصبح عاصمة الشعب اليهودي.

وقد تبنى «دافيد بن غوريون» مؤسس «إسرائيل» هذا التوجه ونفّذه؛ حيث سعى لإنشاء ما سمي بـ«القدس الغربية»، وأطلق على البلدة القديمة ومحيطها اسم «القدس الشرقية».

وحدّد موقفه في رسالة للحكومة البريطانية قبيل صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧م قائلاً: «إنه لن يتنازل عن القدس، ولا بد من الفصل بين الأماكن المقدسة في شرقي المدينة وغربها، داعياً إلى رقابة إنجليزية على شرقي المدينة، واعتبار اليهود من سكان القدس مواطنين في الدولة اليهودية».^(٢)

وعلى إثر عدوان يونيو/ حزيران ١٩٦٧م تمكنت قوات الاحتلال الإسرائيلي من احتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية (البلدة القديمة) ومحيطها؛ حيث شرعت في تهويد المدينة وفرض وجودها فيها، واتخذ ذلك أربعة أشكال أساسية:

١- هدمت الحي الإسلامي المعروف بحارة الشرف في حي المغاربة.

(١) محمد الأزعر، مستقبل القدس في ظل التسوية السلمية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٧.
(٢) أسامة حليبي، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١، ١٩٩٧، ص ٨٧.

وفي هذا الخصوص، تدعي وجهة النظر الصهيونية الرسمية أن القانون الدولي يدعم موقفها من مسألة السيادة على القدس الشرقية، أما القدس الغربية فـ«سيادتها عليها مفروغ منها، وليست هناك ادعاءات فلسطينية مناقضة، وليس للفلسطينيين مطالب معينة فيها»، وتدعم هذا الموقف بتبريرات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- إن الأردن سيطر على القدس الشرقية عام ١٩٤٨م عن طريق عمل «عدائي»، مستخدماً القوة العسكرية، ولذلك، ليس له حقوق سيادية عليها.

٢- لا يُعتبر خط الهدنة الذي اتُّفق عليه عام ١٩٤٩م، وقسّم المدينة إلى جزأين حدوداً نهائية، والهدنة تنص على أن الاتفاق

بين الكيان الصهيوني والأردن لا يمس بحقوقهما، ولا يؤثر على ادعاءاتهما في السيادة على المدينة.

٣- إن ضم القدس الشرقية والضفة الغربية للأردن عام ١٩٥٠م، كان إجراءً مناقضاً للقوانين الدولية، ولذلك فهو لم يكن شرعياً.

٤- إن الأردن خرق اتفاقية الهدنة عام ١٩٦٧م، عندما أعلن الحرب على الكيان، مما منحه الحق في إلغائها، وهذا ما قام به بالفعل.

٥- جاء احتلال الكيان للقدس الشرقية عام ١٩٦٧م؛ نتيجة إجراء دفاعي، ولذلك فهو قانوني، ومنحها حق السيادة على هذا الجزء من المدينة.^(٢)

وقامت دولة الكيان بالعمل على تغيير وضع القدس القانوني، وواقعها السياسي والسكاني بواسطة سن القوانين، ووضع ترتيبات قانونية جديدة، في ضوء أن بعض الأحزاب الصهيونية تستند بشكل مطلق إلى البعد القانوني في دعم وجهة نظرها، وتستخدمها للتأثير

٢- توطين اليهود في حي المغاربة، وتسميته بالحي اليهودي، واستملاك الممتلكات الإسلامية والوقف الإسلامي بين عامي ١٩٦٨-١٩٧٩م.

٣- منذ عام ١٩٧٩م تشكلت جماعات استيطانية في القدس، وألفت اتحاداً سُمي «جمعية تجديد الاستيطان»، ويهدف إلى استملاك العقارات في الأحياء الإسلامية المجاورة للحرم.

٤- احتلال مساكن الفلسطينيين في الأحياء الإسلامية، وادعاء ملكيتها من قِبَل اليهود.^(١)

وبدراسة الممارسات اليهودية نجد أن سياسات حزبي العمل والليكود تعمل لنفس الأهداف بخصوص مدينة القدس، ويعملان لإبقائها موحدة وعاصمة لإسرائيل، ويهدفان بهدوء شديد لتهود القدس الشرقية، ونشر الوجود اليهودي في محيطها.

أولاً: السياسة القانونية الصهيونية تجاه القدس

وقد تصدر مستقبل مدينة القدس المحتلة النقاشات الاستراتيجية التي أُثيرت خلال السنوات الأخيرة داخل الكيان الصهيوني، وبدا واضحاً أنه على الرغم من التيارات الصهيونية الكثيرة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أن موضوع القدس برز بوصفه جوهر كل منها، انطلاقاً من قناعاتهم بأنه ليس هناك صهيونية بدون القدس؛ «لأن القدس تسمو على كل ما عداها، ولأنها الصخرة التي يُبنى عليها وجودنا»، وفقاً لما يزعمه قادة الأحزاب الصهيونية.

وقد أعلن «ديفيد بن غوريون» مؤسس الكيان الصهيوني في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩م، تحت قبة الكنيست أن القدس عاصمة الكيان.

(٢) فايز جابر، القدس ماضيها حاضرها ومستقبلها، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص ٢٠٠.

(١) غور عوفر، خطة لتطوير القدس، معهد فلورسهايمر، تل أبيب، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

القدس، مما خرق مفهوم السيادة العربية الفلسطينية الكاملة على القدس سياسياً، كما هي دينياً.

وقد جاء تهافت القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير لتوقيع اتفاقيات التسوية مع الكيان الصهيوني ليتسبب في تآكل مفهوم الحق العربي الفلسطيني السياسي السيادي على مدينة القدس بشقيها لصالح الأمر الواقع الإسرائيلي فيها منذ عام ١٩٤٨م.

وهو ما يشير إلى إمكانية قبول مواقف فلسطينية تمثل الحلول الوسط بين الحق الفلسطيني الشرعي، وبين الأمر الواقع الإسرائيلي فيما يتعلق بالقدس الشرقية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، مما يمثل قاعدة خط للانطلاق في مفاوضات الحل النهائي من موقف متراجع ابتداءً، وبدعم غير كامل ولا متماسك دولياً وعربياً.

أسس الموقف العربي:

يمكن تحديد أسس ومكونات الموقف العربي الدولي بما يلي:

أ- القدس الغربية المحتلة عام ١٩٤٨م أصبحت جزءاً من الدولة الإسرائيلية.

ب- القدس الشرقية بما فيها البلدة القديمة المقدسة والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية أراضٍ محتلة بالقوة، ويجب الانسحاب الكامل منها وفق قرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧م.

ج- الإجراءات الإسرائيلية بالصادرة والاستيطان في القدس الشرقية باطلة وغير قانونية.

الموقف الإسرائيلي:

يمكن تحديد أسسه ومكوناته تجاه القدس بما يلي:

أ- عدم العودة إلى تجزئة المدينة كما كانت قبل عدوان ١٩٦٧م.

ب- تكريس السيادة الإسرائيلية على القدس الكبرى بأغلبية سكانية يهودية.

ج- ضم كل المستوطنات اليهودية المحيطة بالقدس إلى بلديتها.

على مواقف الجمهور اليهودي من الحلول المطروحة، كما أن أي حكومة قد تستغل هذا الوضع، وتستخدمه ذريعة في رفض المطالب الفلسطينية في المدينة.

وسنّت سلطات الاحتلال مجموعة من القوانين الهادفة إلى تفرغ القدس من محتواها العربي الفلسطيني، والمؤثرة في الواقع الاجتماعي والحياتي لسكان المقدسين، من أهمها:

١- قانون دخول الكيان عام ١٩٥٢م، الذي منع دخول المقدسي لبيته وأرضه، وحجبت عنه حرية التنقل، بينما أجازته لليهود القادمين من كل بقاع الأرض دون أية قيود.

٢- قانون الإدارة والنظام عام ١٩٦٧م، الذي أعلن بموجبه ضم القدس، واعتبارها العاصمة الموحدة الأبدية لدولة الكيان.

٣- قانون أملاك الغائبين، الذي صادرت بموجبه أملاك وحقوق كل المقدسين الذين لم يتواجدوا في منازلهم عشية حرب ١٩٦٧م.^(١)

مواقف الأطراف المختلفة تجاه القدس:

تجمع المواقف العربية والدولية الأساسية بأن القدس الشرقية هي أراضٍ فلسطينية محتلة، وأن على «إسرائيل» أن تسحب منها، وأن إجراءاتها المختلفة فيها باطلة بعشرات القرارات التي تم اتخاذها من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والقمم العربية.

بل إن إعلان القدس الغربية عاصمة لها منذ عام ١٩٤٨م لم يحظ باعتراف أي دولة في العالم حتى اليوم؛ حيث إن مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تُحسم منذ اتخاذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧م، المتعلق بتدويلها.

الموقف الفلسطيني الرسمي:

فتح اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م مجالاً لاتخاذ مواقف غير حاسمة عربياً ودولياً تجاه الحق العربي في

(١) هايل صندوق، مدينة القدس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٩٦، ص ٥٩.

٧٢٦ في ١/٦/١٩٩٢م، وقرار ٩٠٤ في ٣/١٨/١٩٩٤م، وقرار ٥٨/٤٣ في ١٢/٦/١٩٩٨م. (٢)

تشريعات قانونية تهويد القدس:

لجأت سلطات الاحتلال إلى سن التشريعات اليهودية، فور احتلالها للقدس، وأرادت من خلالها تأكيد سيطرتها على الشئون المختلفة في المدينة، وتحقيق أغراضها في تهويدها.

ومن هذه القوانين: قانون ضم القدس، قانون البلديات، القانون الأساسي «القدس عاصمة إسرائيل»، قانون التنظيمات القانونية والإدارية، قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة ١٩٦٧م، قانون أراضي الدولة المسجلة، قانون أملاك الغائبين رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧م، قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم في البلدة القديمة، قانون الاستملاك، قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة ١٩٥٢م، قانون السلطة لتطوير القدس ١٩٨٨م. (٢)

ثانياً: السياسة السكانية الصهيونية في القدس:

ضمان أغلبية يهودية:

بلغت مساحة مدينة القدس قبل عام ١٩٦٧م، ٦ كم^٢، تضم حدودها: «البلدة القديمة، واد الجوز، الشيخ جراح»، ووصل عدد سكانها ٧٥ ألف نسمة، يعيشون في ١٣٥٠٠ وحدة سكنية.

وطبقاً للزيادة السكانية الطبيعية كان من المفترض أن يعيش في القدس الآن ٢٨٠ ألف فلسطيني، عدا المهجرين بعد حرب ١٩٦٧م، ومنذ بداية الاحتلال قام الصهاينة بتنفيذ سياسة تستهدف تهجير الفلسطينيين من المدينة، فقاموا بهدم «حي الشرف» بكامله في البلدة القديمة، ورحلوا ١٣٥ عائلة منه بتعداد ٦٥٠ مواطناً إلى «مخيم شعفاط وحي المغاربة».

ح- إمكانية تقاسم السيادة الوظيفية على الحرم القدسي والأماكن المقدسة الأخرى بين الأديان.

خ- القبول بالسيادة الرمزية الفلسطينية على السكان العرب، وإعطاء الأحياء العربية نوعاً من الإدارة الذاتية لشئونهم.

د- استمرار السيطرة الأمنية العليا لإسرائيل على كافة أجزاء المدينة الموسعة. (١)

الموقف الدولي:

تبقى السيادة على مدينة القدس بشرطها من وجهة نظر القانون الدولي عائدة للشعب الفلسطيني، رغم وجود الاحتلال الإسرائيلي، ولا يمكن الاعتراف لإسرائيل بالسيادة على أي جزء من مدينة القدس؛ لأنه مخالف لقاعدة عامة في القانون الدولي تقضي بعدم إلزام المجتمع الدولي بالاعتراف بأي مكاسب أو تغييرات إقليمية تتجم عن استخدام القوة، وهو مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها رفضها للإجراءات التي قامت بها قوات الاحتلال في القدس، ومن أهمها: قرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٧م، وقرار رقم ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧١م، وقرار رقم ٣٠٠٥ في ١٥/١٢/١٩٧٢م، وقرار رقم ٣٥٢٥ في ١٥/١٢/١٩٧٥م، وقرار ١٠٦/٢١ في ١٦/١٢/١٩٧٦م، وقرار ٩١/٣٢ في ١٣/١٢/١٩٧٧م، وقرار ١٣٣/٣٣ في ١٨/١٢/١٩٧٨م، وقرار ٩٠/٣٤ في ١٢/١٢/١٩٧٩م، وقرار ١٢٢/٣٥ في ١١/١٢/١٩٨٠م، وقرار ١٤٧/٦٣ في ١٦/١٢/١٩٨١م، وقرار ٧٩/٣٨ في ١٥/١٢/١٩٨٢م، وقرار ٩٥/٣٩ في ١٤/١٢/١٩٨٤م، وقرار ١٦١/٤٠ في ١٦/١٢/١٩٨٥م، وقرار ٦٣/٤١ في ٣/١٢/١٩٨٦م، وقرار ١٦٠/٤٢ في ٨/١٢/١٩٨٧م، وقرار ٥٨/٤٣ في ٦/١٢/١٩٨٨م، وقرار ٤٨/٤٤ في ٨/١٢/١٩٨٩م، وقرار ٧٤/٤٥ في ١١/١٢/١٩٩٠م، وقرار ٦٩٤ في ٥/٢٤/١٩٩١م، وقرار

(٢) غازي رابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٧، ص ٨٦.

(٢) عبد العزيز عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٥٤.

(١) مصطفى أبو الخير، القدس والأمم المتحدة رؤية قانونية، بدون تاريخ أو دار نشر، ص ٢٣.

وتم تسويق ٢٤٠٠ شقة، والمرحلة الثانية ٢٨٠٠ شقة، أما المرحلة الثالثة فشملت إقامة ٢٠٠٠ شقة ضمن المخطط المستقبلي لمصادرة المزيد من الأراضي.

ونشر «معهد القدس لدراسات إسرائيل» دراسة تبين أن نسبة السكان اليهود في المدينة قد هبطت، والفقراء ازداد حدة، والهجرة السلبية تفاقمت، والأسوأ من ذلك الاستنتاج بأن الوضع سيزداد سوءاً فقط. (٤)

وفي خطة مبرمجة موازية بدأت السلطات بالتخلص من ٤٠٪ من فلسطيني القدس، وتحويل ٢٥ مليون شيكل، أي ٦ ملايين دولار، لبناء خدمات

حكومية لـ ١٢٥ ألف فلسطيني من أصحاب بطاقات الهوية الزرقاء الذين سيبقون خارج جدار الفصل. (٥)

وفي حال استمر الميل الحالي للزيادة السكاني مقارنة بين

العرب واليهود، فسيشكل اليهود بحلول عام ٢٠٢٠م ما نسبته ٦٠٪ من سكان القدس، مقابل ٦٦٪ حالياً، في حين ستتراوح نسبة العرب بين ٣٤-٤٠٪.

ويبلغ عدد سكان القدس، الشرقية والغربية، حالياً ٧٢٠ ألف نسمة، وهذا يشمل اليهود في الأحياء التي بنتها الدولة العبرية في القسم الشرقي من المدينة عام ١٩٦٧م. (٦)

علماً بأن سلطات الاحتلال تخطط لتفريغ مدينة القدس من السكان العرب، وجعلها مدينة يهودية خالصة، وقد استخدمت -ولا تزال- عدة وسائل لتحقيق هذا الهدف، منها:

١- الجدار العازل الذي أخرج ما يزيد على ٢٧٠ ألف مواطن مقدسي، وصادر ما يزيد على ٢٠٪ من

في حين يعيش في القدس الغربية ٢٧٥ ألف صهيوني، و١٨٦ ألفاً في الشق الشرقي، ويستهدف المخطط الصهيوني إحاطتها بـ ٢٥٠ ألفاً، وداخل الجانب الشرقي ٢٥٠ ألفاً في «القدس الموسعة» و ٥٠٠ ألفاً في الجانب الغربي ومحيطها، ليلعب سكانها مليون يهودي. (١)

وشكلت الزيادة السكانية العربية، مفصلاً أساسياً في رسم خطوط «القدس الكبرى»، ففي العام ١٩٩٣م بدأ التخطيط من قبل «بنيامين بن اليعازر» وزير الإسكان آنذاك، مدعوماً بتعليمات مباشرة من «إسحق رابين»

رئيس الحكومة، لتنفيذ المخطط الذي هدف إلى:

- ١- إيجاد تواصل واضح للسكان اليهود.
- ٢- تقليص التقارب والاحتكاك مع العرب.
- ٣- الحفاظ على تعزيز مكانة القدس كعاصمة لـ «إسرائيل»، وكمدينة عالمية.
- ٤- ربط المستعمرات خارج حدود البلدية مع داخلها بواسطة ممرات.
- ٥- تحقيق الأغلبية اليهودية، من خلال جلب مائة ألف يهودي سنوياً، ما يعني أن مئات الآلاف من المستوطنين سيتم استيعابهم في القدس. (٢)

وكانت اللجنة الوزارية الصهيونية لشئون القدس قد اتخذت قرارها عام ١٩٧٣م بالحد من النمو السكاني العربي داخل حدود بلدية القدس، وجعل نسبتهم ٢٢٪ من المجموع العام، هو الحد الأقصى المسموح به. (٣)

١) أوري أحيماثير، ٤٠ عاماً على القدس ١٩٦٧-٢٠٠٧م، معهد أبحاث إسرائيل، ٢٠٠٧، ص ١٣.

٢) رزق شقير، القدس: الوضع القانوني والتسوية الدائمة، صحيفة القدس، ١٠/٩/١٩٩٦م.

٣) وكانت اللجنة الوزارية الصهيونية لشئون القدس قد اتخذت قرارها عام ١٩٧٣م بالحد من النمو السكاني العربي داخل حدود بلدية القدس، وجعل نسبتهم ٢٢٪ من المجموع العام، هو الحد الأقصى المسموح به. (٣)

٤) عبد الرؤوف سليم محمد، القدس في مشاريع التقسيم، مجلة صامد، نيسان ١٩٩٧م، ص ١٢٧.

٥) هارتس، ٢٨/١٢/٢٠٠٦م.

٦) يوري كمحي، التبعات الأمنية للجدار الفاصل حول القدس، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٨، ص ١٧.

Proposals and Positions Concerning the Future of Jerusalem, Housen Lapidoth Martinus Publishers, 2005, p67.

٢) مايكل سافير، مستقبل القدس: رؤية كوزموبوليتانية، مجلة الباحث العربي، تموز ١٩٩٤م، ص ١٧.

١٩٦٧-١٩٩٧م، وحالت دون حصول من بلغوا سن السادسة عشرة على الهوية، والبالغ عددهم ١٠ آلاف شخصًا (٣).

٢- زيادة عدد اليهود في البلدة القديمة من صفر عام ١٩٦٧م إلى ٢٨٠٠ عام ٢٠٠٢م، يتركز جميعهم في التجمع اليهودي الاستيطاني الذي أقيم في الحي الإسلامي، وعلى أنقاض حارتي «المغاربة والشرف» العربيتين، إضافة إلى عدد من البيوت التي استولى عليها اليهود في «الحي الإسلامي» (٤).

٣- أدى التطور في التركيبة السكانية للبلدة القديمة داخل الأسوار إلى التغيير في بنيتها الديموغرافية؛ إذ أصبح اليهود يستحوذون بالقوة على ٢٠٪ من مجموع أراضي البلدة القديمة، بينما يملك العرب المسلمون ٥٢٪، والعرب المسيحيون ٢٨٪ (٥).

كما قررت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٣م الحفاظ على نسبة اليهود والعرب حسبما كانت نهاية ١٩٧٢م، أي ٧٣,٥٪ يهود و٢٦,٥٪ عرب (٦). وأشار الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي إلى أن عدد سكان القدس عام ١٩٩٩م بلغ ٦٤٥,٧ ألف نسمة، منهم ٤٣٧,٤ من اليهود و ٢٠٨,٣ من غير اليهود، فبلغت النسبة أكثر من ٦٧٪ من السكان من اليهود، و٣٢٪ من غير اليهود (٧).

(٣) خليل التفكجي، الاستيطان في القدس: الأهداف والنتائج، شتوتون عربية، كانون أول ١٩٩٧، ص ٣٢.

(٤) دوري غولد، القدس والحل الدائم، الدراسات الفلسطينية، ٢٦٤، ربيع ١٩٩٦، ص ١١٦.

(٥) سمير الزين، الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس، مجلة صامد، نيسان ١٩٩٧، ص ١٠٧.

(٦) وليد سالم، القدس في إطار المدينة المفتوحة، مجلة استراتيجية، غزة، فبراير ٢٠٠١، ص ١٥٠.

(٧) «يوري رايتير»، مستقبل المفاوضات حول مقدسات القدس، الجامعة العبرية، القدس، ٢٠٠٨، ص ٦٥.

أراضي الضفة الغربية، علمًا بأنه منذ احتلال المدينة قامت السلطات بمضاعفة مساحتها ثلاثة أضعاف عبر ضم أراضي من الضفة الغربية تابعة لـ ٢٨ بلدة عربية ومنها بيت لحم وبيت جالا.

٢- بموجب قانون أملاك الغائبين، يقوم الاحتلال بالسيطرة على أراضي ومنازل داخل البلدة القديمة والقدس الشرقية.

٣- طرد المواطنين المقدسيين من بيوتهم التي بنوها قبل قيام دولة الكيان، بحجة عدم الترخيص، مع العلم أن القدس هي مدينة محتلة لا يجوز أن يطبق القانون الإسرائيلي عليها.

٤- منع لَمّ الشمل داخل مدينة القدس.

٥- حرمان المواطن المقدسي من فرص العمل، وفرض ضرائب وغرامات باهظة عليه، لا تتلاءم مع ظروف معيشتة لإجباره على الرحيل (١).

ومنذ أربعة عقود، زاد عدد السكان العرب بنسبة ٢٥٧٪، وانتقل عددهم من ٦٨ ألفًا إلى ٢٤٥ ألفًا، في حين عرف السكان اليهود نموًا بلغ ١٤٠٪، وانتقل عددهم من ٢٠٠ ألف إلى ٤٧٥ ألفًا، وبالتالي سيشكل العرب نسبة ٥٠٪ عام ٢٠٣٥م، مع نضوب وتراجع نسبة الهجرة الاستيطانية من الخارج نحو فلسطين المحتلة (٢).

ومن الإجراءات التي اعتمدها سلطات الاحتلال لتحقيق التفوق الديموغرافي اليهودي:

١- سحب الهويات من عدد كبير من العرب بذريعة إقامتهم خارجها، وتشير الإحصائيات إلى سحب هويات ٤١٦٩ رب أسرة عربية مقدسية بين عامي

(١) ريهام الفقي، القدس في الخطاب السياسي الإسرائيلي، السياسة الدولية، تشرين أول ١٩٩٩، ص ٩٧.

(٢) ماهر كيوان، مستقبل القدس: القرارات الدولية والعربية، مجلة صامد، نيسان ١٩٩٧، ص ٦١.

فلا يلجأ إليها المحتل على نطاق واسع إلا نادراً. لكنه أصبح اليوم يميل إلى تبنيها كسياسة معتمدة، ضمن جهده المستميت لتعديل ميزان الديموغرافيا، قبل أن تسوء الأحوال أكثر بالنسبة له؛ حيث يهجر الاحتلال السكان المقدسيين من المدينة عبر أسلوبيين رئيسيين، هما:

- أ- سحب بطاقات الإقامة الدائمة، أو ما يعرف بـ«الهويات الزرقاء»، والبطاقات التي سُحبت بين سنتي ١٩٦٧-٢٠٠٦م يبلغ عددها ٦٣٩٦ بطاقة.
- ب- التهجير الجماعي: وقد أعادت سلطات الاحتلال تفعيله خلال سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م ليشمل أكثر من ١٧٤ عقاراً في خمسة أحياء هي: البستان، والعباسية، والشيخ جراح، والطور، والحي الشمالي للبلدة القديمة.^(٣)

ثالثاً: السياسة الاستيطانية تجاه القدس

تتكون السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالمصادرة والاستيطان في القدس وفق ما يلي:

- مصادرة الأراضي الأميرية، وبناء مستوطنات واسعة ومنتشرة في كل أنحاء المدينة.

- استملاك الأراضي اللازمة لتشكيل محيط حيوي للمستوطنات.

- إخراج المقدسيين من أراضيهم عبر الضرائب والملاحقات.

- تشجيع وحماية المستوطنين للسيطرة على الأراضي والأماكن العربية.

- تطوير الادعاءات التوراتية بملكية الأرض، وتكريس بُعدها الديني والاستراتيجي.^(٤)

أما كتاب الإحصاء الفلسطيني لعام ١٩٩٩م، فأوضح أن عدد الفلسطينيين العرب بلغ ٢٢٤,٨ ألف نسمة، ما يقارب ٢٥% من عدد سكان القدس.^(١)

تعديل التوازن الديموغرافي:

يعمل الاحتلال الإسرائيلي اليوم على تعديل التوازن الديموغرافي في مدينة القدس عبر أربعة مسارات، هي:

١- تكثيف الاستيطان:

يوجد في القدس اليوم بمساحتها الجديدة داخل الجدار، والبالغة بشطريها ٢٨٩ كم^٢، ٦٩ مستوطنة تسيطر على مساحة تقدر بـ١٦٣ كلم^٢، ويسكنها حوالي ٢٧٠ ألف مستوطن.

٢- الترويج للقدس كمركز سكني:

تعد القدس مدينة طاردة لسكان اليهود، فخلال السنوات ١٩٨٠-٢٠٠٥م بلغت الهجرة السلبية منها ١٠٥ آلاف مستوطن، ولواجهة هذا الأمر صادقت حكومة الاحتلال في ٢٠٠٧/٨/٧م على خطة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، لجذبهم للانتقال والعيش فيها.

٣- الجدار الفاصل:

إن الهدف الأول للجدار في القدس هو ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض إلى الحدود البلدية للمدينة، مع طرد أكبر عدد ممكن من المقدسيين منها، وبالرغم من أن المقدسيين حاولوا مواجهته بشكل تلقائي، من خلال الانتقال بأعداد كبيرة إلى الأحياء الموجودة داخله، إلا أن الجدار ومع اكتمال بناء ٩٠% منه، تمكن من عزل أكثر من ١٥٤ ألف مقدسي عن مدينتهم، مع مصادرة أكثر من ١٦٣ كلم^٢ من الأراضي.^(٢)

٤- تهجير الفلسطينيين:

تعد نتائج هذه الطريقة محدودة في معادلة التوازن الديموغرافي؛ ولأن تنفيذها صعب ويثير مشاكل سياسية،

(٣) روجي الخطيب، القدس في ظل الاحتلال العسكري، شئون عربية، تونس، ديسمبر ١٩٨٤، ص٤٩.

(٤) كمال قبعة، القدس في ضوء مبادئ الشرعية الدولية، مجلة صامد، كانون ثاني ١٩٩٥، ص١٠٣.

(١) خالد عايد، القدس في إisar الواقع الصهيوني، الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٣، ص١٠٤.

(٢) زياد الحسن، تقدير موقف حول مستقبل القدس، مركز الزيتونة للدراسات، ٢٠٠٩/٨/١٩.

وبالإمكان التفصيل في هذه الإجراءات على النحو التالي:

هدم البيوت ومصادرة الأراضي:

قامت سلطات الاحتلال بمصادرة البيوت الفلسطينية منذ اللحظة الأولى لاستكمالها احتلال القدس عام ١٩٦٧م، بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠م، واستخدمته بصورة حثيثة لتهويد المدينة.

حيث ينص على أن كل شخص كان خارج الكيان أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها، تنقل أملاكه إلى القيم على أملاك الغائبين، ويحق له البيع والتأجير، وهو ما حصل في العقارات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعيات الاستيطانية بالبلدة القديمة.

ويبين توزيع استخدام الأراضي أن ٨٦٪ منها إما مصادرة ممنوع البناء عليها، ثم فجأة يعلن الاحتلال عن أجزاء منها مساحات للاستيطان، أي أن المنع فقط على الفلسطينيين، الذين يشغلون ١٤٪ منها، وهي مستغلة بأكملها، ولا يوجد مجال للتوسع عليها، وتم الاستيلاء على مساحة الـ ٢٤٢٠٠ دونم، بموجب أوامر عسكرية (١).

ومنذ عام ١٩٦٧م بلغت نسبة البناء لليهودي ٨٨٪، و١٢٪ للعربي، وأعلنت البلدية ٥٢٪ من أراضي القدس الشرقية مناطق خضراء يُمنع البناء فيها إذا تقدم مواطن عربي، أما اليهودي فيمكنه تعديل استخدامها وفق قوانين خاصة، وعادة ما تأخذ إسرائيل من هذه الأراضي لبناء المستوطنات، وتترك ١٤٪ من أراضي القدس فقط لاستخدام العرب، وهي بالطبع مكتظة بهم.

وقام الاحتلال بالكثير من الإجراءات التهويدية لمدينة القدس اتخذت أشكالاً متعددة أهمها: تهويد المرافق والخدمات العامة، القضاء على النشاط الاقتصادي العربي، إغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية، تهويد معالم القدس الجغرافية، تهويد القضاء النظامي والشرعي (٢).

(١) مايكل دمير، الاستيطان اليهودي في القدس القديمة، الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩١، ص ٣١.

(٢) إبراهيم عبد الكريم، القدس وتصورات الحلول الإسرائيلية، شؤون عربية، حزيران، ١٩٩٧، ص ٩.

الإغلاق والعزل:

تطلب بناء جدار الفصل إقامة تجمعات استيطانية لإغلاق الدائرة حول القدس، وسد الفراغات فيها، مما تطلب مد الأسلاك الشائكة، وإقامة الحواجز لتعزيز الدفاع عنها بواسطة:

- حفر خنادق على جميع المنافذ المؤدية إلى المدينة، في مناطق «العيزرية والطور» وغيرهما، وخنادق أخرى تعزل قرى شمال غربي القدس عن قرية «راس خميس».

- وضع أربع سرايا من حرس الحدود لحماية خطوط التماس تضم ٩٠٠ شرطي.

- إغلاق عشر مؤسسات فلسطينية في القدس.

- تشجيع الاستيطان في المناطق المجاورة للقدس، التي يُخشى انتشار الفلسطينيين فيها.

- توسيع الحدود البلدية للقدس باتجاه الغرب، لتضم عدداً من الأحياء الاستيطانية اليهودية منها «هداسا، وموتسا، ومفسيرت صهيون».

- شق الطرق الاستيطانية لتصل بين المستوطنات اليهودية.

- الاستيلاء على البيوت العربية في القدس الشرقية، وطرد سكانها منها.

- الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي العائدة لسكان العرب (٣).

أهداف الاستيطان في القدس:

١- الأهداف الأمنية:

أ- توفير حزام أمني أكثر قرباً من مناطق القدس الأهلة بالسكان.

ب- تكثيف دفاعات الطريق المؤدي إلى القدس من جهة الساحل.

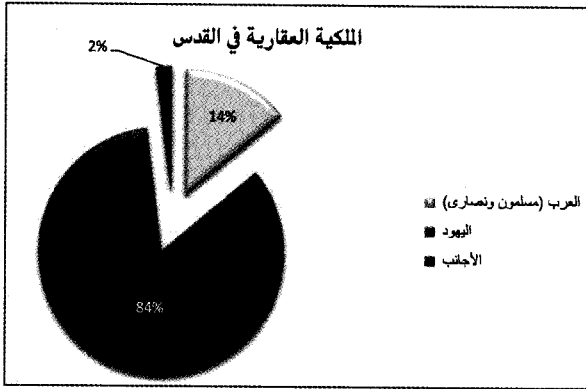
ت- حماية الطريق المؤدي إلى القدس من جهة نهر الأردن (٤).

(٣) عبد المنعم كاطو، مستقبل القدس في المباحثات النهائية، مجلة الدفاع، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٣١.

(4) The Security Fence Around Jerusalem: Implications for the City and its Residents, I. Kimhi (Editor), 2006, p32.

١٤٪ للعرب، مسلمين ومسيحيين، و٨٤٪ لليهود، و٢٪ للأجانب (٢).

٢- تعقيد التفاوض على القدس الشرقية:



يتضح من دراسة حركة الاستيطان في القدس أنه حقق الكثير من الوقائع المعقدة تفاوضياً، وأبرزها:

أ- سياسة الأطواق والفصل عن الضفة الغربية، وإخلاء السكان من المدينة.

ب- تغيير الطابع الإسلامي والعربي، ومحاصرة الأماكن المقدسة.

ج- اتباع نظام الاستملاك والهدم بحجج كثيرة، والاستيلاء على بيوت في الأحياء العربية عبر منظمات متخصصة في هذا العمل مدعومة ومحمية من الحكومة.

٢- فرض حقائق الأمر الواقع في القدس:

على صعيد مساحة الجزء الشرقي المحتل عام ١٩٦٧م من القدس تشير الأرقام التقريبية إلى أن ٨٦٪ من مساحتها قد تمت مصادرتها عملياً، ولم يبق سوى ١٤٪ من مساحتها الأصلية للتفاوض، علماً بأن جزءاً منها يخضع لمخططات التخضير العامة والحدائق يصل إلى ٩٪، ليبقى ما لا يزيد عن ٥٪ يمكن التفاوض عليه وتحصيله، وفق شروط تفاوضية غير محددة المعالم.

(٢) منعم العمار، القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية، شئون عربية، أيلول ١٩٩٨، ص ٥٨.

٢- الأهداف الديموغرافية:

- زيادة عدد السكان اليهود.

- عرقلة نمو السكان العرب، وإجبارهم على بناء منازلهم في أماكن أخرى.

٢- الأهداف الاقتصادية والسياسية:

اعتبر تحويل القدس الكبرى من مدينة إلى منطقة فصلاً بين المناطق الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية، وساعد في تفكيك التواصل الجغرافي، وتحكم في حركة الفلسطينيين؛ بحيث جعل الدولة الفلسطينية المرتقبة غير قابلة للحياة، وسيادتها مصطنعة ومخلخة.

وجاء الإعداد لإقامة «القدس الكبرى» بكثافة سكانية يهودية لشّل الحياة الفلسطينية: اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً؛ لأن ٤٠٪ من الاقتصاد الفلسطيني يدور حول القدس من خلال السياحة والحياة التجارية والصناعة (١).

٤- الأهداف الدينية:

أ- طمس معالم الحضارة العربية الإسلامية في القدس، من خلال هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وغيرهما من رموز الحضارة، وتقاسمهما مع العرب والمسلمين.

ب- إقامة الهيكل المزعوم مكان الأقصى، ليكون محل جذب لليهود من شتى أنحاء العالم.

انعكاس الاستيطان على مستقبل القدس:

١- تحول الملكية والوجود العربي لصالح اليهود:

تؤكد النظرة المتفحصة في تحول ملكية العقارات في المدينة خطورة نجاح المخططات الصهيونية بتهويدها، وإنهاء الوجود العربي فيها، لاسيما أنه بعد استكمال عملية الاحتلال في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وضمتها الكامل إلى سلطة الاحتلال، أصبحت الملكية العقارية معكوسة تماماً لصالح المستوطنين بنسبة

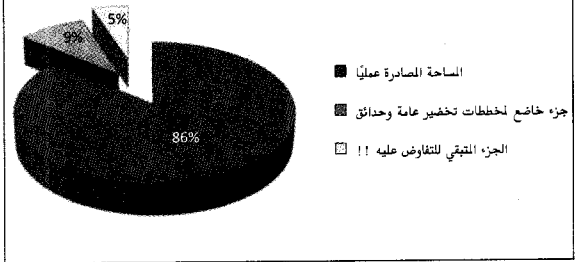
(١) أسهان شريخ، القدس في قرارات الجامعة العربية، مجلة صامد، ١٩٩٧، ص ٥٢-٥٩.

رابعاً: الإجراءات العملية

لهدم المسجد الأقصى

خطوات بناء الهيكل:

تقسيم مساحة الجزء الشرقي المحتل من القدس عام ١٩٦٧م



١- قُدمت ثلاث جمعيات استيطانية طلباً لتحويل «المدرسة العُمرية» الواقعة في الزاوية الشمالية الغربية للمسجد إلى كنيس يهودي، أو السماح لليهود بأداء صلاتهم فيها.

٢- تسعى الجماعات اليهودية التي تطمح لبناء الهيكل لإعداد «فانوس من الذهب» شبيه بالذي استُخدم في عهد الهيكل الثاني، واستخدم ٤٢ كلجم من الذهب الخالص في صنعه، بكلفة تزيد عن مليون دولار، تبرّع بها رجل الأعمال اليهودي الأوكراني «فاديم ريبنيفيتش».

٣- أعلنت محافظ يمينية يهودية خلال اجتماع حاشد في القدس الغربية عن إطلاق حملة دعائية واسعة، تستهدف حشد وتأييد المتطرفين لإعادة بناء الهيكل المزعوم (١).

٤- وضع مجموعات يهودية لمخططات عملية لتدمير المسجد الأقصى، وبعض السيناريوهات تشير إلى إمكانية التسلّل إليه، وتفجيره عبر استخدام تقنيات متقدمة.

٥- التخطيط لقتل مواد مشعة ذات فاعلية كبيرة جداً، تؤدي إلى قتل المصلين، وفي نفس الوقت تؤثر مع الوقت على تماسك جدران المسجد، وتمّ الحصول

(١) منى الأسعد، جيو استراتيجية القدس، مجلة صامد، تموز ١٩٩٧، ص ١٤.

عليها من أمريكا.

٦- تعبئة اليهود في التجمع الصهيوني، وفي مختلف أوطانهم الغربية على شعار إعادة بناء هيكل سليمان، وتسمية الحرم القدسي بـ«جبل الهيكل» (٢).

السلوك الميداني لهدم الأقصى:

١- توزيع ملصقات انطباعية على طلاب المدارس والجامعات تجسّد الهيكل.

٢- البث الإذاعي من إذاعات يهودية للعمل على هدم الأقصى، كإذاعة «عزة صهيون» التابعة لحركة «كاخ»، وتدعو علناً الشباب اليهودي لإقامة المعبد على أنقاض الهيكل.

٣- تجهيز الشمعدان الخاص بالهيكل، وإنجاز شمعدان ذهبي خالص بتمويل من المليونير اليهودي المصري «موسى فرج»، الذي يعمل في تجارة الماس.

٤- تسيير سيارات تدور طوال اليوم في شوارع القدس، تبث ترانيم دينية وأشعاراً تذكّر اليهود بإعادة بناء الهيكل مكان الأقصى.

٥- عمل نماذج مصغرة للهيكل المزعوم، وتوزيعها داخل فلسطين وخارجها، لكسب الدعم والتعاطف المادي والمعنوي، وإعداد مجسّم معماري خاص به، مساحته ٢٤٠٠م (٣).

٦- إعداد خيمة الاجتماع، أو ما يطلق عليها «خيمة العهد»: لأنها ترمز إلى الخيمة التي اجتمع فيها موسى مع الملائكة، وهي مصنوعة من خيوط الذهب الخالص.

٧- تنشيط الرحلات الدينية إلى القدس، وزيارة المجسمات التي أُعدت لتكون نموذجاً للهيكل المزعم إقامته على أنقاض المسجد.

٨- توزيع منشورات تدعو لطرده المسلمين من المسجد، والقيام بالتجوال في ساحاته، وقراءة الكتب اليهودية،

(٢) عيران فايس، استراتيجيات إسرائيلية للتعامل مع أوضاع القدس، جامعة حيفا، ٢٠٠٨، ص ٥٦.

(٣) سارة هيلم، سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً، الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٤، ص ١٢٦.

بجانب الكتل الأخرى في الضفة.
 ٥- تبادل الأراضي بين القدس ومستوطناتها، وما يماثل مساحتها من أراضي ١٩٤٨ م.
 ٦- استكمال بناء الجدار العنصري الفاصل حول المدينة، وقد قضم أراضيها، وعزلها عن محيطها العربي، ومنع تواصلها الجغرافي مع بقية الضفة الغربية.^(٣)

مجالات المواجهة:

أ. المجال الديني والثقافي:

يسعى المحتل في هذا المجال إلى استبدال هوية يهودية من جميع النواحي الدينية والثقافية والمعمارية، بهوية المدينة العربية والإسلامية، من خلال أربعة مسارات من العمل:

١- إيجاد مدينة يهودية مقدسة موازية للبلدة القديمة بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، ومشاركة معها في المركز ذاته وهو المسجد الأقصى، ويطلق الاحتلال على هذا المشروع اسم «القدس أولاً» أو «مشروع تطوير الحوض المقدس».
 ٢- تحقيق وجود يهودي دائم ومباشر في المسجد الأقصى ومحيطه؛ من خلال الاقتحامات المتكررة لمجموعات المتطرفين، والكُتس المقامة على أسوار المسجد وأسفل منه وفي محيطه.

٣- تفرغ الأحياء الفلسطينية المحيطة بالمسجد الأقصى من سكانها، والحد من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المسجد الأقصى والبلدة القديمة.
 ٤- الترويج لمدينة القدس كمدينة يهودية، عبر تنظيم الجولات السياحية في المدينة وفق مسار يتجاهل المقدسات الإسلامية، وإقامة مهرجانات واحتفالات بالمناسبات اليهودية.^(٤)

وحمل السلاح داخل ساحاته من قبل المستوطنين، ودخوله بملابس الصلاة الخاصة بهم، والجلوس على المصاطب والمرافق داخل أسواره.

٩- محاولات اقتحام المسجد، وتنفيذ هجمات مسلحة فيه، وإدخال الخمر والمسكرات إلى ساحاته لتدنيسه، كما قامت منظمة يهودية بتوزيع ملصق، عبارة عن مشهد طائرات عسكرية تقوم بقصف المسجد ثم تدميره، وكتب عليه: «سيأتي هذا اليوم قريباً».

١٠- إعداد نفق عميق وطويل أسفل الحرم أدخلت إليه أسفار التوراة، وأنشئ داخله كنيس يهودي، يقول كبير الحاخامات: «إننا نحتفل اليوم بافتتاح هذا الكنيس، وقد أقمناه مؤقتاً، وغداً سنحتفل بهدم هذا الحرم، وقيام كنيسنا الكبير، وإعادة هيكلنا على أرضه».^(١)

خامساً: السيناريوهات

المستقبلية لمدينة القدس

في ضوء ترتيبات مسار التسوية، سيكون مستقبل القدس أمام ثلاثة احتمالات:

الأول: نجاح مشروع التهويد في حسم هوية المدينة.
 الثاني: تعرض مشروع التهويد لمصاعب ومشكلات حقيقية تعيق تنفيذه.
 الثالث: إفشال مشروع تهويد شرقي القدس وإنهاؤه.^(٢)

مخاطر حول القدس حتى ٢٠١٤ م:

١- إبقاء المستوطنات حجماً وشكلاً.
 ٢- تجميعها وضماها إلى إسرائيل في ضوء الحل النهائي.
 ٣- ربطها بأحزمة متكاملة تحاصر المناطق الفلسطينية، وتمنع نموها وتوسعها.
 ٤- المحافظة على الكتل الاستيطانية في القدس،

(٢) مايكل كلاين، مواقف إسرائيلية من التفاوض حول القدس، جامعة بن غوريون، ٢٠٠٥، ص ٤٣.

(٤) موشيه هيرش، التدخل الدولي لحل مسألة القدس، معهد القدس للأبحاث، ٢٠٠٦، ص ٧٦.

(١) هنري كتن، إسرائيل وممارساتها في القدس، الأمانة العامة للجامعة

العربية، ٢٠٠٥، ص ١٨٥.
 (٢) هارتس، ٢٠٠٧/٨/٢٤.

ب. المجال الديمغرافي:

سيطر الهاجس الديمغرافي على المحتل منذ استيلائه على كامل القدس سنة ١٩٦٧م، ويحاول تحقيق أغلبية ديمغرافية يهودية مريحة في المدينة بوصفها عاصمة الدولة.

وقد سن في سبيل ذلك سنة ١٩٧٣م قانوناً يحدد نسبة الفلسطينيين في المدينة بـ ٢٢٪، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هذه النسبة أبداً، فالיום تبلغ نسبة الفلسطينيين ٣٥٪، ومن المتوقع أن تصل سنة ٢٠٢٠م إلى ٤٠٪، بحسب تقديرات المحتل نفسه (١).

السيناريوهات المتوقعة:

أجرى معهد «إديلسون للدراسات الاستراتيجية» مسعاً في أوساط الصهاينة طرح فيه السؤال التالي: «من الذي ينبغي أن يملك الحق في رأيك بتقرير مستقبل القدس؟» (٢).

وأجمعت الآراء المختلفة على أن بقاء القدس أمر لا غنى عنه لبقاء دولة الاحتلال، فالقدس هي العنصر الأساسي فيما يختص بأي معاهدة سلام يتم التوصل إليها في المستقبل، وبالتالي هناك أبعاد مهمة تُصاغ القرارات بناءً عليها في إسرائيل تجاه القدس:

أ- قضية القدس عنصر جوهري في أي مفاوضات سلمية.

ب- التعامل مع هذه القضية يزداد صعوبة بمرور الوقت.

ت- إلى أن يتم التوصل لحل مسألة القدس، فالمستوطنون بحاجة للتركيز على إدارة الصراع.

ث- لا يمكن أن تُقسم المدينة القديمة من جديد، فجوهر المشكلة هو المدينة القديمة، ولهذا السبب، فالمستوطنون بحاجة لمشاركة طرف ثالث.

ج- على الرغم من مساهمة السياح الأمني حول المدينة المقدسة في تقليص عدد الهجمات المسلحة،

لكنه لا يزال يتسبب في مشاكل.

ح- لن يكون الفصل داخل المدينة ممكناً دون التوصل لاتفاقات سلام (٣).

ومع ذلك، فإن الوقائع المتلاحقة على الأرض، تجعل الخبراء يضعون سلسلة من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل القدس على النحو التالي:

السيناريو الأول:

أن ينجح مشروع التهويد في حسم هوية المدينة، وذلك بأن يتمكن المحتل من تقسيم المسجد الأقصى، وتثبيت مبدأ «حق اليهود» بالصلاة فيه إلى جانب المسلمين، ويفتح الكُسن العملاقة في محيط المسجد، والأنفاق التي يعدها لتصبح مزارات سياحية، ويهجر السكان في المحيط القريب من البلدة القديمة ليؤسس «مدينة داود» مكان أجزاء واسعة من ضاحية سلوان، ويعيد تعريف الحدود البلدية بضم المستوطنات المحيطة جميعها، منتجاً حقيقة ديمغرافية جديدة يصعب التنبؤ بنتيجتها.

السيناريو الثاني:

أن يواجه المحتل مشكلات حقيقية في تطبيق متطلبات السيناريو الأول، بشكل يعيق تنفيذه ويؤخره، أو حتى يدفعه للعدول عنه بحثاً عن بدائل أخرى، فإذا وجد العدو الإسرائيلي صمود المقدسيين كبيراً من خلال الدعم والإسناد المنهجي، وحركة جماهيرية فاعلة داخل القدس تترك المحتل، وتحركاً جماهيرياً وسياسياً خارجياً يجعل ثمن تحركاته تجاه القدس أغلى وأكثر مما يتوقعه أو يستعد له، فسيضطر إلى تبني بدائل «أقل تطرفاً» ستمنعه، بكل تأكيد، من حسم هوية المدينة.

السيناريو الثالث:

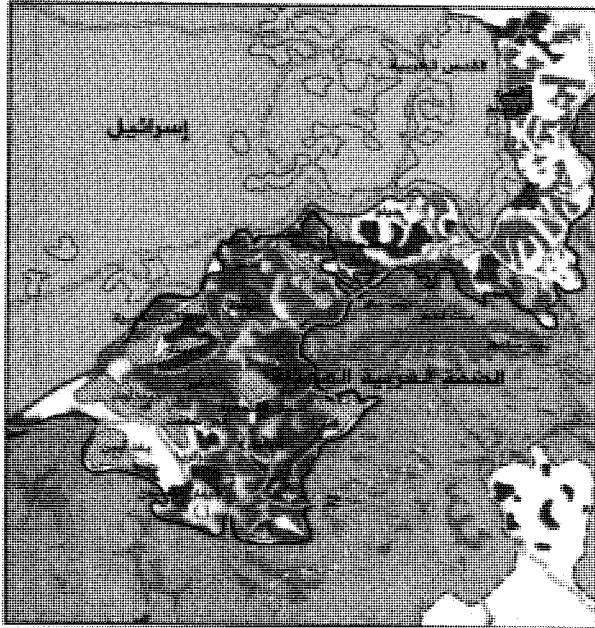
أن يتمكن المقدسيون من حسم هوية المدينة لصالحهم، ما يتطلب منع المحتل من تحقيق أي تقدم على جبهات المواجهة جميعاً، ومواصلة تحقيق التقدم

(٣) موشيه رومان، علاقات الوسطين اليهودي والعربي في القدس، معهد أبحاث إسرائيل، ٢٠٠٤، ص ٤٣.

(١) الإذاعة العبرية، ٢٦/٣/٢٠٠٩.

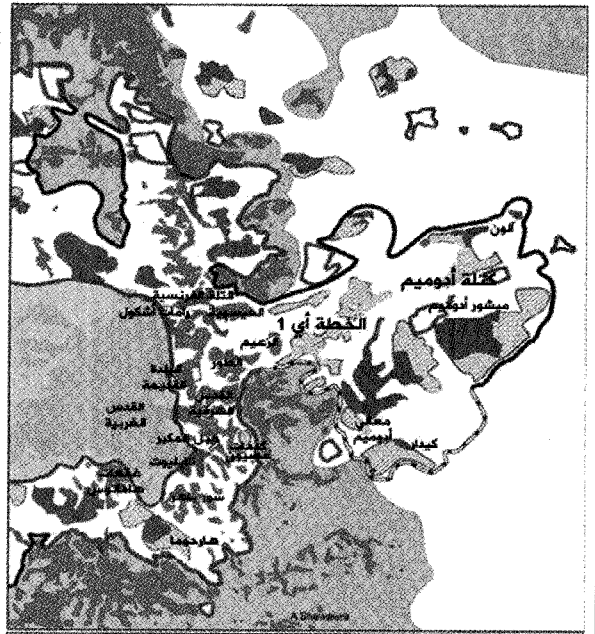
(٢) يديعوت أحرونوت، ١٤/٩/٢٠٠٨.

المستوطنات التي تحاصر القدس الشرقية (كتلة أوميم)



خطوط ما قبل 1967	مناطق توسيع المستوطنات	مناطق التخطيط الفلسطينية
مناطق تجزئة التوسيع	مناطق توسيع المستوطنات	مناطق التخطيط الفلسطينية
مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق توسيع المستوطنات	مناطق التخطيط الفلسطينية
مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق توسيع المستوطنات	مناطق التخطيط الفلسطينية

المستوطنات الإسرائيلية جنوب القدس الشرقية (كتلة عقصيون)



مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق التخطيط الفلسطينية
مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق التخطيط الفلسطينية
مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق التخطيط الفلسطينية
مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق التخطيط الفلسطينية	مناطق التخطيط الفلسطينية

المصدر: الجزيرة نت

حيث يزعم اليهود أن لهم حقاً بوصفه مكان الهيكل، وسيطرون على حائط البراق بزعم أنه حائط المبكى. ج- الإصرار على ضم المستوطنات المجاورة في القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية، وهي تتمتع بوضع استراتيجي بالسيطرة على طريقي القدس-الأردن، والقدس-رام الله، وضم ما يسمى بالحي اليهودي الذي يمثل 10-20% من مساحة المدينة. ح- تعريف القدس من حيث الحدود والمساحة والمكونات، وهي نقطة مختلف عليها بين الجانبين.

خ- الإصرار الإسرائيلي على الاعتراف الفلسطيني الكامل بعاصمة إسرائيل، التي تضم القدس الغربية، إضافة للمناطق اليهودية في القدس الشرقية.⁽¹⁾ وبعد محاولات مستمرة للتوصل إلى حل سياسي للصراع حول القدس منذ عام 1967م، سواء على

في المجال الديمغرافي، مع إضافة إنجازات حقيقية في العمران والهوية الثقافية للمدينة، وتحقق هذا السيناريو أقرب للمستحيل في ظل الاحتلال، وفي ظل الواقع السياسي الراهن.

في ظل هذه القراءة، يبقى السيناريو الثاني هو الأقرب للتحقق، دون استبعاد السيناريو الأول، فهو يبقى واقعياً، وإن كانت الظروف الحالية ليست مواتية له إلى الحد المطلوب.

مستقبل المفاوضات حول القدس:

من أبرز الإشكاليات التي يتصارع عليها الطرفان الفلسطيني والصهيوني عبر المفاوضات الجارية حالياً: أ- السيادة على القدس الشرقية التي تمثل حدود 4 يونيو/ حزيران 1967م، ونص قرار الأمم المتحدة رقم 242 على إعادتها للجانب العربي.

ب- سهولة الوصول إلى الحرم القدسي والصلاة فيه:

(1) التقرير الدوري لمؤسسة الأقصى، حزيران، 2009، ص76.

كما استعرضت معدل المواليد المرتفع في أوساط العرب المقدسيين، بصورة قد تتساوى مع معدل المواليد اليهود، ما يؤثر سلبيًا من وجهة النظر اليهودية على الصورة الديموغرافية للمدينة، علمًا بأن ذلك ليس السبب الوحيد للتقلص الآخذ في التزايد بين الأوساط اليهودية.

كما أُلقت الضوء على العشرات من القرارات التي اتخذتها الحكومات الصهيونية المتعاقبة، والعديد من اللجان الوزارية لشئون القدس، وطواقم من الخبراء، ولجان مهنية متخصصة لدراسة وضع المدينة، وأوصت جميعها بوضع العديد من الخطط المختلفة والمطالب العديدة لوقف

ما أسمته بـ«النزيف» اليهودي الحاصل في تزايد معدلات الهجرة اليهودية، والحفاظ على أكبر نسبة ممكنة من سكانها اليهود للبقاء فيها.

الدراسة تصل أخيرًا إلى خلاصة مفادها أن الصراع على المدينة المقدسة سيبقى سيد الموقف خلال السنوات القليلة القادمة، وأن سلطات الاحتلال لن ترضى بأقل من تهجير الفلسطينيين كليًا عنها، الأمر الذي يلقي بمزيد من المسؤوليات والمهام على الفلسطينيين والعرب المسلمين، وهو ما يتطلب منهم القيام بالمهام التالية:

١- تعريف شعوب العالمين العربي والإسلامي بمكانة القدس، وطبيعة التهديدات التي تتعرض لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ورفع مستوى التفاعل مع ما يحدث لها، بحيث يدرك الاحتلال أن أي تعدد مباشر على الأماكن المقدسة سيجعله يدفع ثمنًا لا يكون قادرًا عليه.

٢- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم المزيد من الدعم والمساندة للمقدسيين، بما يمكنهم من مواجهة إجراءات الاحتلال؛ من أجل البقاء في

صعيد المشاريع والقرارات الدولية أو أطروحات الجانبين، بقيت القدس مشكلة أساسية أمام أي حل سياسي.

خاتمة:

جاءت أجزاء هذه الدراسة لاستعراض المواقف

الصهيونية حول القدس، وفيها للمطالب الفلسطينية فيها، من خلال تطرقها إلى عدد من المحاور والمجالات ذات الصلة، وإيراد إحصائيات ديموغرافية ومؤشرات خطيرة من داخل المدينة، والتأثيرات الأمنية المتوقعة على سكانها، إلى جانب الحديث عن خطورة

البعد القانوني لمستقبل القدس، والاستعانة بعدد من الملاحق والإحصائيات والجداول المهمة.

وقد انطلقت الدراسة من محاولة تشريح الإجراءات الصهيونية القمعية ضد مقدسيي المدينة من العرب الفلسطينيين، لاسيما رغبة الاحتلال الجامعة لإعادة التوازن الديموغرافي بين اليهود والعرب في المدينة، على أن يكون هذا التوازن لصالح اليهود، من خلال ما يوصف بـ«اقتلاع» التجمعات السكانية العربية من داخل حدود المدينة.

وأوردت الدراسة أن الهدف النهائي من تلك الإجراءات الصهيونية، وسياسة التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال يتمثل بدفع عشرات الآلاف من سكان المدينة الفلسطينيين للانتقال والإقامة خارج المدينة.

وترجّح الدراسة أن الكيان الصهيوني، ما زال يجد صعوبة حقيقية في منع الهجرة الفلسطينية من داخل حدود المدينة، ولذلك يلجأ إلى عدة خطوات ميدانية كفرض الضرائب الباهظة على عرب شرقي القدس، التي تتم جبايتها بواسطة سلسلة من الأوامر القضائية.

مدينتهم، خصوصاً أن العنصر البشري يعد عاملاً حاسماً في تحديد مستقبل المدينة وهويتها.

٣- تذكير المرجعيات الرسمية الفلسطينية والعربية والإسلامية بمسئولياتها تجاه القدس وأهلها، بما يجعلها تبادر لإطلاق مشاريع التثبيت والدعم؛ على مستوى المباني والأراضي والسكان، ورفع الدعاوى ضد كبار المسؤولين الصهاينة على ممارساتهم العدوانية ضد القدس.

معلومات إضافية

جدول يظهر الأراضي المصادرة والمستوطنات في القدس بين ١٩٦٧-١٩٩٣ م

اسم المستوطنة	سنة المصادرة	سنة الإنشاء	المساحة المصادرة	مساحة المستوطنة	الوحدات السكنية
الحي اليهودي	١٩٦٨	١٩٦٨	١١٦	١٣٠	٦٥٠
رامات أشكول، وجفعات همفتار	١٩٦٨	١٩٦٩	—	١٠٣٩	٢٢٠٠
جفعات شبيرا	١٩٦٨	١٩٦٨	٣٣٤٥	٩٦١	٥٠٠٠
جبل سكويس	١٩٦٨	١٩٦٨	—	١١٩٠	٢٥٠٠
ماميلا	١٩٧٠	١٩٧٠	١٣٠	١١٦	١٣٠٠
عطروت	١٩٧٠	١٩٧٠	١٢٠٠	٢٧١٥	منطقة صناعية
نيفي يعقوب	١٩٧٠	١٩٧١	١٢٣٥	١٧٩٥	٤٢٠٠
راموت	١٩٧٠	١٩٧٣	٤٨٤٠	٤٤٤٩	٨٧٠٠
معلومات دفنا	١٩٦٨	١٩٧٣	٤٨٥	٣٨٩	٢٤٠٠
جيلو	١٩٧٠	١٩٧٠	٢٧٠٠	٢٧٤٣	١٠,٠٠٠
تلببوت الشرقية	١٩٧٠	١٩٧٣	٢٢٤٠	٢٢٤٠	٥٠٠٠
بسفات زئيف	١٩٨٠	١٩٨٢	٤٤٠٠	٥٥١٨	٨٤٨٠
ريخس شعفاط	١٩٩٢	١٩٩١	٢٠٢٤	١١٩٨	٢٠٨٣
جفعات هاموتس	١٩٩١	١٩٩١	١٠٦٢	١٠٦٢	٣٣٠٠
هارحوماه	١٩٩١	١٩٩١	١٨٥٠	١٨٥٠	٦٥٠٠
المجموع	—	—	٢٥٦٢٧	٢٧٣٩٥	٦٠,٧١٣

المصدر: تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٤، ص ٣٤.

جدول يوضح عمليات الهدم بين سنتي ١٩٩١-٢٠٠٣م في القدس الشرقية

السنة	المتنازل المهذمة	السنة	المتنازل المهذمة
١٩٩١	٢٤	١٩٩٨	٤٠
١٩٩٢	٢٣	١٩٩٩	١٦
١٩٩٣	٢١	٢٠٠٠	١١
١٩٩٤	٧	٢٠٠١	٤٨
١٩٩٥	١٤	٢٠٠٢	٢٤
١٩٩٦	٦	٢٠٠٣	٨٣
١٩٩٧	١٧	المجموع	منزلاً ٣٣٤

المصدر: مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، رام الله، التقرير السنوي، ص ١٤٥.

هدم منازل في شرق القدس بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٧م

العام	عدد وحدات السكن	عدد من فقدوا ماواهم
٢٠٠٤	١٠٤	٢٥٦
٢٠٠٥	٩٤	٢٣٨
٢٠٠٦	٥٠	١٦٠
٢٠٠٧	٦٨	٢٣٩
٢٠٠٨	٦٤	١٨٥

المصدر: منظمة «بيتسيلم» لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨.

جدول توضيحي يحمل مؤشرات ذات علاقة بالوضع في القدس

البند	السكان العرب في القدس	السكان اليهود في القدس
عدد المراكز الاجتماعية	٣	٢٠
عدد الملفات للباحث الاجتماعي	٣٥٠	١٥٠
أسر حاصلة على خدمات اجتماعية	%٢٧	%١٠٠
معدل الأجر الشهري	شيكل جديد ٣٠٥٦	شيكل جديد ٥٤١٦
عدد الحدائق العامة	٣٠	١٠٨٠
عدد المرافق الرياضية	٥	٣٦
مراكز صحة العائلة	٥	٣٥
نسبة الأجور تحت الحد الأدنى	%٤٣.٥	%١٠

المصدر: تقرير للمنظمة الإسرائيلية «عير عميم»، ٢٠٠٩.

ملحق توضيحي بالقوانين الإسرائيلية بشأن القدس

عناصر القانون الأساسية	اسم القانون
يُعتبر مواطن القدس مواطناً دائماً ولا يحمل الجنسية الإسرائيلية، ويحق له التصويت للمجلس البلدي وليس للبرلمان، ويفقد حق الإقامة بالقدس في ثلاث حالات: إذا حصل على جنسية أخرى. إذا حصل على حق الإقامة في دولة أخرى. إذا بقي خارج إسرائيل سبع سنوات متتالية.	قانون الدخول إلى إسرائيل
ضم القدس إلى إسرائيل.	قانون الإدارة والنظام
إخضاع القدس لقانون قضاء إدارة الدولة الإسرائيلية.	أمر القانون والنظام
ضمان وصول أي شخص للأماكن المقدسة دون المساس بالمشاعر بما في ذلك الزعم بأن «جبل البيت» مكاناً مقدساً يهودياً، وليس إسلامياً.	قانون المحافظة على الأماكن المقدسة
تحويل كافة الأملاك والممتلكات الفلسطينية التي تخص الفلسطينيين غير الموجودين أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، بحيث تصبح تحت تصرفها.	قانون أملاك الغائبين
تعويض المواطنين العرب عن أموالهم من أجل تكريس الاستيلاء عليها.	قانون التعويض
يحق لوزير الداخلية الإسرائيلية سحب المواطنة من المواطن المقدسي باعتبار القدس جزءاً من إسرائيل.	قانون العودة
إزالة عروبة القدس باشتراط تسجيل الشركات والجمعيات التعاونية وأصحاب المهن وأرباب الحرف والمحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين حسب القوانين الإسرائيلية.	قانون التنظيمات القانونية الإدارية
تمكين الإسرائيليين من استعادة المنازل التي كانت مملوكة أو مؤجرة لهم من العرب، الذين لا يحق لهم استرجاعها، بل فقط أخذ التعويضات.	قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم بالبلدة القديمة
نزع ملكية الأفراد لتحقيق المنفعة العامة.	قوانين الاستملاك
إشراف إسرائيلي على جميع المدارس بما فيها الإشراف والتمويل، وتشمل التراخيص الإسرائيلية للمدارس الخاصة.	قانون الإشراف على المدارس
القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل. القدس هي مكان إقامة رئيس الدولة، والكنيسة، والحكومة، والمحكمة العليا. تخصيص موارد خاصة وهبة سنوية «بلدية» القدس لتطويرها. للقدس أولويات خاصة في أعمال سلطات الدولة.	(قانون أساس) القدس عاصمة إسرائيل

تشكيل مجلس سلطة يقوم بتطوير القدس، وتشجيع المبادرات والتنسيق بين الوزارات، وتقديم النصح والمشورة للحكومة لتطوير القدس على أن: لا يشغل منصب عضو في المجلس أي عضو مجلس بلدي. أن يكون مواطناً إسرائيلياً. جميع الوزراء مسئولون عن تنفيذ هذا القانون.	قانون السلطة لتطوير القدس
منع مزاوله أي نشاط رسمي فلسطيني للسلطة الفلسطينية في القدس.	تقييد النشاطات لسنة ١٩٩٤م

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩.

المشتغلون العاملون من سكان القدس حسب مجموعات السكان والمهن

ويظهر حجم البون الشاسع في المستوى العملي لصالح اليهود

المهنة	نسبة العرب	نسبة اليهود
عمال غير مهنيين	٪٩٤.٨٧	٪٥.١٣
عمال الصناعة والبناء	٪٤٣.٠٠	٪٥٧.٠٠
عمال الزراعة	٪٤٢.٨٦	٪٥٧.١٤
وكلاء مبيعات	٪١٨.٦٤	٪٨١.٣٦
موظفون	٪٧.٣٣	٪٩٢.٦٧
مدراء	٪٥.٣٢	٪٩٤.٦٨
مهن حرة	٪٨.٠٥	٪٩١.٩٥
ذوو خلفية أكاديمية	٪٦.٠٦	٪٩٣.٩٤

المصدر: يوسف خوري، نكران العدالة لسكان القدس العربية، ٢٠٠٧، ص ٥٦.

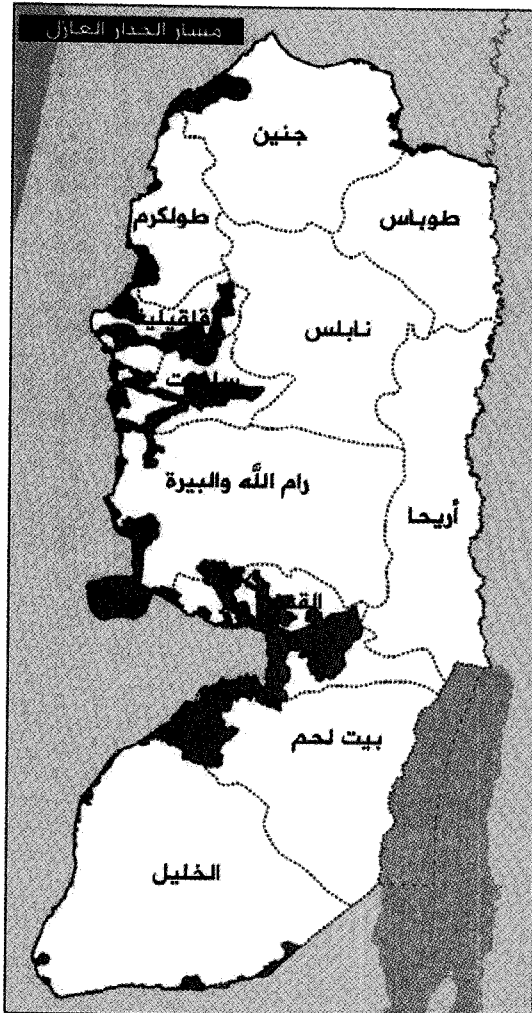
جدول يبين استبدال الأسماء العربية بأسماء عبرية في المدينة المقدسة

الاسم العربي القديم	الاسم العبري الجديد	الاسم العربي القديم	الاسم العبري الجديد
طريق سليمان القانوني باني سور القدس	شارع المظليين	تل الشرفة أو المشارف	جبعات هفتار
باب المغاربة نسبة إلى عرب المغرب من شمال إفريقيا	رحوب بيتي محسي	طريق الوادي من باب العمود إلى باب السلسلة	رحوب هكاي
حارة الشرف داخل السور	مسقاف لداخ	سوق الحصر داخل السور	حباد

شونية هالكوت	عقبة هنيهم داخل السور	حبر حليم	عقبة درويش - داخل السور
ديرخ شاعر خيروت	طريق المجاهدين داخل السور	هاحيم	طريق الفرير داخل السور
ميدان عودة صهيون	ساحة باب الخليل	حي شابيرا	الهضبة الفرنسية
		عقبة يهودا هاليفي	عقبة أبو مدين بين حائط البراق والحي اليهودي

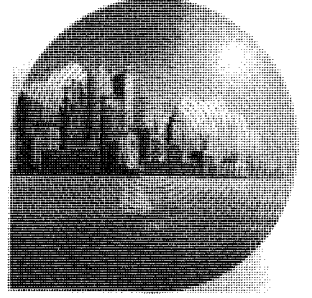
المصدر: مؤسسة حماية الأقصى والمقدسات الإسلامية، ٢٠٠٨.

خريطة توضح مسار الجدار العازل



المصدر: الجزيرة نت

أفغانستان.. فرص الحرب والسلام ومفاعيل اللعبة الدولية



د. أحمد موفق زيدان

كاتب متخصص في شؤون جنوب آسيا

ملخص الدراسة

كشف العام الماضي في أفغانستان عن حجم الخلاف بين السياسيين والعسكريين الأميركيين فيما يتعلق بطريقة إدارة المعركة فيها، وعزز هذا الخلاف التعهد الذي أطلقه أوباما ببدء الانسحاب الأميركي من أفغانستان في يوليو ٢٠١١م، وهو الأمر الذي لم يُرَقِّقَ للقادة العسكريين؛ كونهم نصحوا بزيادة عدد القوات هناك لمواجهة الخطر الطالباني والقاعدي المتعاظم.

والواقع الأفغاني يكشف بجلاء عن وهم الانتصار الأمريكي في هذا البلد بعد سنوات طوال من الاحتلال، فقد فشل الأمريكيون تمامًا خلال العام الماضي في تسويق فكرة المفاوضات السرية والخفية مع من وصفوهم بـ«معتدلي حركة طالبان الأفغانية».

وعلى الصعيد العسكري الميداني تزايدت قوة حركة طالبان الأفغانية، وتمددت بشكل لافت إلى الشمال الأفغاني، وتحديداً في مناطق قندوز المجاورة لطاجيكستان وكذلك لبغلان وحتى مزار الشريف المجاورة لأوزبكستان.

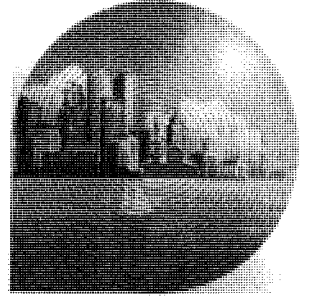
ويأتي العمق العسكري الذي تحظى به الحركة من تأييد تنظيم القاعدة لها، وكذلك جماعات مسلحة باكستانية أوزبكية وطاجيكية وصينية وسنية إيرانية مثل جند الله؛ ليزيد من العبء الأمريكي أولاً، ويبرز أهمية الانخراط الإقليمي في الوحل الأفغاني.

إن كل من يتابع السياسة الأمريكية إزاء الحرب على ما يوصف بالإرهاب، وتحديداً ملفي طالبان والقاعدة يلمس بوضوح مدى التخبط والغموض الأمريكيين في التعاطي مع هذا الملف، وذلك يعود في جزئه إلى خلافات الساسة والعسكر الأميركيين، والحساسيات مع جمهور يتنامى رفضه لمواصلة الحروب؛ نظراً لكلفتها المالية والبشرية، وعدم جدواها رغم دخول بعضها سنتها العاشرة تقريباً.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك خلافات بين الأميركيين والأوروبيين، وبين الطرفين وحلفائهم الأفغان أو الباكستانيين على الأرض، مع الإشارة إلى أن معظم حروب العصابات تدخل الدول في حوار مع أصحابها بعد ثماني إلى عشر سنوات على أبعد تقدير من اندلاعها، فحينها تتيقن الدول باستحالة تحقيق النصر العسكري.

إن المشكلة الأساسية في السياسة الأمريكية المتبعة في أفغانستان أنها نفس السياسة المتبعة بشكل عام، وهي نظرية العصا والجزرة، ولكن مثل هذه السياسة لا يمكن تطبيقها في أفغانستان، وتحديداً على البشتون، الذين بقدر ما تضغط عليهم بقدر ما يُبدُونَ تشدداً في المواقف.

أفغانستان.. فرص الحرب والسلام ومفاعيل اللعبة الدولية



د. أحمد موفق زيدان

كاتب متخصص في شؤون جنوب آسيا

تبقى الحالة الأفغانية أحد أبرز التجليات المعاصرة لحروب القيم والمفاهيم التي تحاصر الأمة شرقاً وغرباً، الأمر الذي أثار الجدل حتى داخل الإدارة الأمريكية التي تتولى كبر هذه الحرب؛ فقد كُشف عام ٢٠٠٩م عن حجم الخلاف بين السياسيين والعسكريين فيما يتعلق بطريقة إدارة المعركة في أفغانستان؛ وأدى ذلك إلى تناول قائد القوات الأمريكية في أفغانستان حينها الجنرال ستانلي ماكريستال على الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونائبه جو بايدن، وهو ما أدى في النهاية إلى طرده من منصبه بعد استدعائه إلى واشنطن، وإرسال قائد القوات المركزية الأمريكية للحرب في أفغانستان والعراق الجنرال ديفيد بترايوس محله، وذلك لإدارة الحرب فيها.

وعزز الخلاف بين الطرفين، العسكريين والسياسيين، التعهد الذي أطلقه الرئيس الأمريكي أوباما ببدء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في يوليو / تموز من العام المقبل، وهو الأمر الذي لم يَرُقَّ للقادة العسكريين؛ كونهم نصحوا بزيادة عدد القوات هناك لمواجهة الخطر الطالباني والقاعدي المتعاظم.

وقد عكس هذا الخلاف بين العسكريين والسياسيين الكتاب الأخير الذي صدر للصحافي الأمريكي المعروف بوب وودوارد، والذي كشف فيه من خلال لقاءات أجراها مع كبار المسؤولين الأمريكيين، ضمَّن هذا الكتاب الذي حمل عنوان «حروب أوباما» كشف فيه عن الخلاف بين الطرفين، ورَفَضَ القادة العسكريين الانسحاب من أفغانستان بحسب العهدة الأوبامية.

لكن الجنرال ديفيد بترايوس قائد القوات الأمريكية في أفغانستان قلَّل من حجم التوقعات بشأن خطط سحب قوات بلاده من أفغانستان، بدءاً من العام المقبل .. ووصف المراجعة التي أمر الرئيس باراك أوباما بإجرائها للاستراتيجية الأمريكية حيال هذا البلد بأنها مجرد «تقييم في منتصف الطريق».

وقال الجنرال بترايوس في مقابلة له: «إن الموعد النهائي الذي حدَّده أوباما في يوليو ٢٠١١م لبدء عملية سحب القوات الأمريكية من أفغانستان سيكون بداية عملية، لكنه يحتفظ بحقه في تحديد جدول زمني بنفسه؛ بناءً على الظروف القائمة على أرض الواقع».

ودافع بقوة عن استراتيجية مكافحة التمرد التي وضعها في أفغانستان، غير أنه اعترف بأن الحملة سبَّبت له الإحباط ونفاد الصبر.. وقال: «إنني مدرك لحقيقة أن ساعة أفغانستان لا تسير بالسرعة التي يريدها الناس

طريقاً، ولم يجعلوا سبيل الهرب لهم سبيلاً». (٣)

وكان أوباما قد أعلن في كانون الأول/ديسمبر الماضي زيادة عدد الجنود الأمريكيين في أفغانستان بنحو ٣٠ ألف جندي؛ إلا أنه في الوقت نفسه حدّد تموز/ يوليو ٢٠١١ موعداً لبدء سحب القوات الأمريكية من هذا البلد.

ويفيد وودورد في كتابه أيضاً أن الرئيس رفض طلباً من البنتاجون بإرسال ٤٠ ألف جندي إضافي، رايّاً تفاصيل اجتماعات أوباما بحضور وزير الدفاع روبرت جيتس ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون خلال الفترة التي سبقت قرار إرسال ٣٠ ألف جندي إضافي.

وقال أوباما أيضاً خلال لقاء جمعه بجيتس وكلينتون في تشرين الأول/أكتوبر بحسب ما نقلت واشنطن بوست: «لن أبقى عشر سنوات، ولن ألتزم بوجود طويل الأمد لبناء أمة، ولن أنفق ألف مليار دولار». (٤)

لكن المحللين والخبراء الباكستانيين يؤكدون على وجود خلافات جوهرية، بين العسكريين والسياسيين الأمريكيين، فيما يتعلق بسياسة سحب قواتهم من أفغانستان فالمسئول الباكستاني عن مناطق القبائل سابقاً خالد عزيز يرى في مقابلة مع كاتب هذه الدراسة أن: «ثمة خلاف كبير بين السياسيين والعسكريين، فأوباما تعهد بسحب قواته في منتصف العام المقبل، بينما يرى بترابوس أن المهمة ضخمة، ولا يمكن الانتهاء منها في هذا الوقت القصير، وبالتالي سيكون هناك تقليص لعدد القوات وبشكل رمزي، بمعنى أن استراتيجية الحرب ستتغير، والتركيز سيتبدل، ولكن لن تتوقف الحرب، فالحكومة الأفغانية لا مستقبل مضيء لها، وهي التي تضعف

في مواقع أخرى، ونود أن نراها نحن، فهناك ساعات في واشنطن وساعات في لندن وفي عواصم أخرى؛ تدق أيضاً بسرعة». (١)

ونقل الكتاب عن أوباما قوله -حسب الفقرات التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست -: «... يجب أن يتركز كل العمل الذي نقوم به على مسألة معرفة كيف سنتمكن من خفض وجودنا في أفغانستان.

وتابع أوباما «يجب أن تكون هناك خطة تحدّد كيفية خروجنا ومغادرة أفغانستان». (٢)

أما حركة طالبان الأفغانية؛ فقد أوضحت موقفها في مجلتها الرسمية، حين قالت: «...

خلاصة القول: إن سياسة دجاجة الغرب ودسائسهم ومؤامراتهم لمراوغة شعوبهم، وخديعة الشعب الأفغاني؛ باءت بالفشل، واستراتيجيتهم الحربية وخططهم القتالية ومهاراتهم الثعلبية نسفها الجهاد الإسلامي المقدس

من جذورها، فنُسفت أسنانهم الواهية، وانكسرت قرونهم الواهنة، وانتهت أكاذيبهم المرصعة، وتصدعت سيوفهم الخشبية، وتفرقت سحائبهم المترعدة، فلا يتكلمون اليوم عن الديمقراطية الغربية، ولا عن الحكومة ذات القيم على منوال القيم الكفرية، ولا عن النساء العاريات السافرات، ولا عن الرقص والدعارة والخمور، بل تلقنوا من جهاد الأفغان دروساً لا بأس بها، حتى صاروا خطباء على غرار خطباء الإسلام، فيتحدثون عن ضرورة الاجتثاث لكل ما يمسّ المقدسات الإسلامية، أو التقاليد الأفغانية، بالأذى أو السوء، وأوجبوا على جنودهم احترام كل ما يحترمه الأفغان، وسيتلقون دروساً كثيرة في المستقبل القريب، إن شاء الله تعالى، إن لم يتخذوا طريق الفرار لهم

(٣) مجلة الصمود الصادرة عن حركة طالبان عدد يوليو وشباط ٢٠١٠م.

(٤) صحيفة الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ ٢٢-٩-٢٠١٠م.

(١) صحيفة التايمز البريطانية الصادرة بتاريخ ٢٣-٩-٢٠١٠م.

(٢) وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٢٣-٩-٢٠١٠م.

عشر من سبتمبر، وإن كان موجوداً؛ فلم يكن بتلك الأهمية بقدر ما تبرز أهمية التهديد القاعدي - الطالباني للغرب، ولذا يشترط الغرب الآن علناً وسراً فك التحالف بين الطرفين كمقدمة للانسحاب، وتلك هي المصلحة الغربية والأمريكية في أفغانستان.

لقد دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، في مقال نشره بلوس أنجلوس تايمز، إلى ضرورة إدماج الدول الإقليمية، وتحديدًا باكستان وإيران والهند من أجل تسوية أفغانية^(٢).

واستبعد الوصول إلى تسوية لأفغانستان بمعزل عن الدول المجاورة، مؤكداً على ضرورة إشراكها في تحمل تبعات الخروج الأمريكي من هناك.

وعندما ننظر إلى الصين؛ نجد دائماً أن المصلحة الصينية قريبة من المصلحة الباكستانية، يزيد عليها الآن توفير أوضاع أفغانية آمنة؛ لتكون أفغانستان الدولة المحايدة للصين سوقاً مهماً لبضائعها، ثم لنقل هذه البضائع إلى أسواق دول آسيا الوسطى، لكن ما يهم الصين بشكل مباشر أيضاً هو عدم وجود «حكومة إسلامية متشددة» لها علاقة مع مسلمي تركستان الشرقية في الصين، وبالتالي الأمر الذي قد يعرض الوحدة الوطنية الصينية إلى الخطر؛ فيما إذا تنامي دور الإسلاميين في تركستان، وهو ما حصل إبان حكم طالبان، وحتى الآن وهو ما يخيف الصين؛ وذلك لكون الحركة الإسلامية التركستانية تمتلك ربما مئات المسلحين المدربين في مناطق القبائل، والمشاركين في العمليات العسكرية إلى جانب القاعدة وطالبان ضد الوجود الأجنبي في أفغانستان.

أما على الصعيد الإيراني؛ فعلى الرغم من العداء الإيراني - الأمريكي الظاهري، إلا أن المصالح الإيرانية تتفق تماماً مع المصالح الأمريكية، فيما يتعلق بحكومة أفغانية يكون دور البشتون فيها ضعيفاً، ويطلق فيها دور الأقليات الأفغانية، وتحديدًا الطاجيك والهزارة

يوماً بعد يوم؛ بسبب الفساد وتنامي قوة طالبان^(١). أما الضابط الاستخباراتي المتقاعد أسد منير، والذي عمل في مناطق القبائل الباكستانية، فقال للكاتب: «إن قضية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في العام المقبل غير ممكنة عملياً، فما تسعى إليه واشنطن هو تأمين الحزام البشتوني المقلق لها، ثم تشكيل حكومة مدنية قادرة على ضبط الأوضاع، يتزامن ذلك مع تشكيل جيش أفغاني سيستغرق تشكيله وقتاً طويلاً...».

الدول المعنية ولعبة البوزكشي الأفغانية:

ثمة لعبة أفغانية قومية، ربما تصوّر طبيعة معادلة التدخلات الدولية والإقليمية في هذا البلد، اللعبة تسمى «البوزكشي» والتي تعني شد العنزة، وهي عبارة عن مجموعة قُرْسَان يمتطون جيادهم، ويسعون إلى انتزاع عنزة حية من نقطة محددة داخل ملعب كبير، وسط جمهور عريض؛ من أجل نقلها ووضعها في حفرة محددة، وما أن يبدأ الفارس الأول بأخذ العنزة من الحفر المحددة؛ حتى يطارده الفرسان المشاركون في المسابقة، وكل واحد ينتزع هذه العنزة الحية المسكينة؛ ليضعها في الحفرة المحددة، لينال أخيراً لقب الفائز، والعنزة في مفهوم السياسة هي أفغانستان والفرسان هم الطامحون بها من الدول المجاورة وغير المجاورة.

وتلك هي لعبة الدول المعنية في أفغانستان، لعبة الدم، ولعبة انتزاع أفغانستان لوضعها في خانة مصالح الطرف الفائز.

الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب بشكل عام، يسعيان وتحديدًا منذ الحادي عشر من سبتمبر أيلول ٢٠٠١م إلى إبعاد القاعدة عن حركة طالبان الأفغانية، وبغض النظر عن مصالح الغرب في أفغانستان، مثل ما يُثار عن تطويق الصين وإيران وآسيا الوسطى وغيرها، إلا أن ذلك كله لم يكن موجوداً قبل الحادي

(٢) لوس أنجلوس تايمز ٢٥-٧-٢٠١٠م.

(١) مقابلة مع الكاتب بتاريخ ٢٠-٩-٢٠١٠م.

أن باكستان تدرك أن نافذتها إلى العالم هي طالبان البشتون، فحكومة بشتونية موالية لباكستان تشكل عمقاً استراتيجياً موازياً للهند وطموحاتها»^(١).

بالمجمل لا أحد يريد زعزعة الاستقرار في أفغانستان لكن كل واحد يريد استقرار أفغانستان حسب مصالحه ومقاسه، مما يشير إلى أن الفرسان لم يتمكنوا حتى الآن من وضع العنزة التي هي أفغانستان في الحفرة المحددة للعبة البوزكشي التي تحدثنا عنها حتى يُصفر الحكم معلناً انتهاء المباراة.

الواقع الأفغاني والوهم الأمريكي:

فشل الأمريكيون تماماً خلال العام الماضي في تسويق فكرة المفاوضات السرية والخفية مع من وصفهم بـ«معتدلي حركة طالبان الأفغانية»، ونشرت وسائل الإعلام الدولية والعربية أنباء عن لقاءات ووساطات تقوم بها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان من أجل إدماج عناصر معتدلة في حكومة الرئيس الأفغاني حامد كرزاي، لكن ذلك نفته حركة طالبان الأفغانية ممثلة بزعيمها الملا محمد عمر، ونفاه معها أيضاً الذين عُتقوا بالأمر من أمثال وزير خارجيتها السابق وكيل أحمد متوكل، أو سفيرها السابق في إسلام آباد، والذي اعتُقل في سجن جوانتانامو، عبد السلام ضعيف.

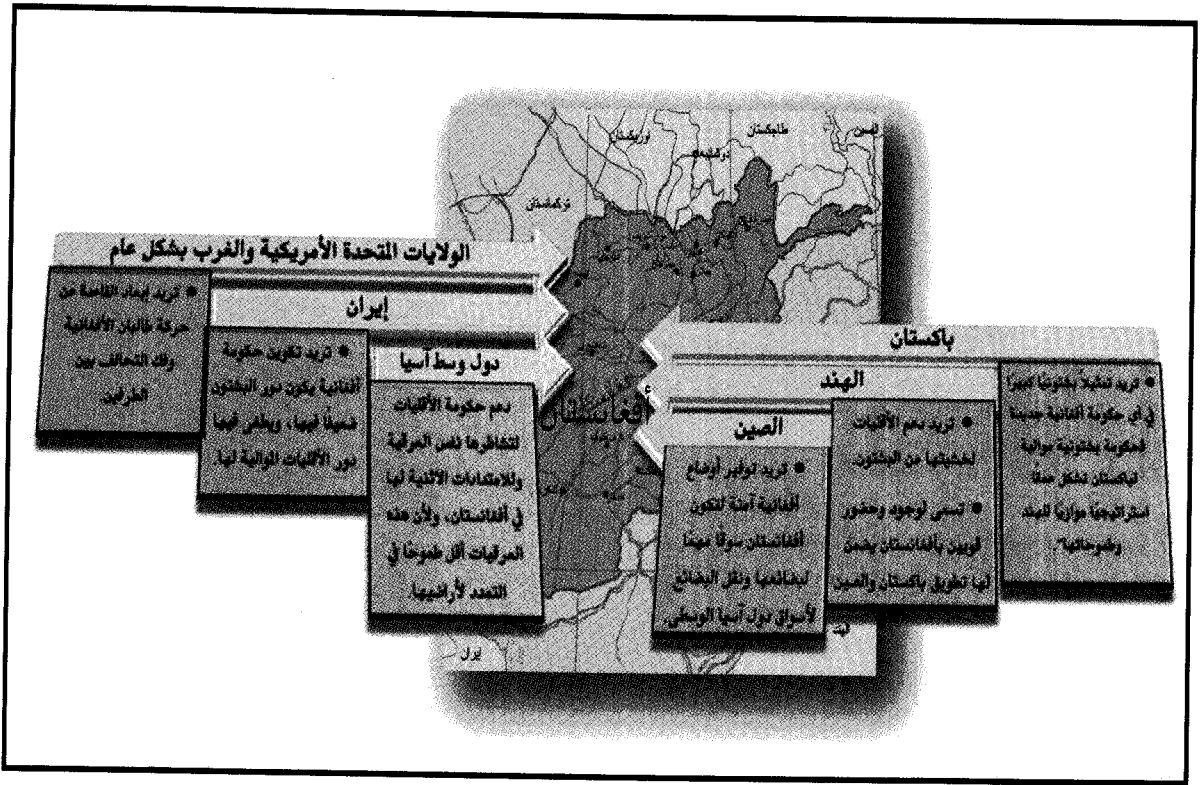
وبالتالي تمكنت حركة طالبان من اجتياز مرحلة في غاية الصعوبة، كانت تستهدف شقها وإضعافها من خلال عناصر معتدلة وغير معتدلة، الأمر الذي زاد من ضعف الحكومة الأفغانية وإحساسها بعدم الشرعية؛ بسبب تنامي قوة طالبان العسكرية، والحديث المتزايد عن فساد الحكومة، سواء كان فيما يخص المال، أو فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، حتى وصل الأمر إلى اتهام جنود وضباط أمريكيين وبريطانيين في الأمر، والعمل

المدعومين من إيران، وهو الأمر الذي يوافقها عليه أكثر الدول الأوروبية، فإيران وغيرها يدركون تماماً أن البشتون معقل التشدد الإسلامي، وبالتالي فالأقليات -وتحديداً الهزارة- سيكونون الهدف من وراء هذا «التشدد الإسلامي البشتوني»، وهنا تختلف السياسة الإيرانية مع الباكستانية؛ حيث إن الأخيرة تريد تمثيلاً بشتونياً كبيراً في أي حكومة لسبب بسيط، وهو أن أي حكومة أفغانية لا يوافق عليها بشتون أفغانستان؛ سينعكس بشكل مباشر على أمنها؛ وذلك لأن لديها حزاماً بشتونياً سيتعاطف بشكل طبيعي وتلقائي مع إخوانه البشتون الأفغان، الذين سيشعرون بالغبن والحيف والتهميش السياسي، وهو ما تجلى خلال السنوات الماضية من غلبة الأقليات على الحكومة الأفغانية، وتراجع دور الأغلبية البشتونية.

أما بالنسبة للهند؛ فمهمتها الأساسية في أفغانستان دعم الأقليات، وهو التقليد الذي حافظت عليه منذ عقود؛ لخشيته من البشتون، كونهم يشكلون صداغاً تاريخياً لها، فهم الذين قادوا عدة حملات عسكرية ضدها، وتحديداً في كشمير، بالإضافة إلى أن مصلحتها تكمن في وجود وحضور قويين بأفغانستان، يضمنان لها تطويق باكستان والصين، وهو ما سيحد من تدخلات باكستان في كشمير الخاضعة للسيادة الهندية؛ لانشغالها حينها على الجبهة الأفغانية أكثر مما هي منشغلة على الجبهة الكشميرية.

أما دول وسط آسيا؛ فيبدو أنها معنية بشكل مباشر بدعم حكومة الأقليات؛ لتشاطرها نفس العرقية أولاً، وللامتدادات الإثنية لها في أفغانستان، وثانياً لأن هذه العرقيات أقل تشدداً وأقل طموحاً في التمدد إلى أراضيها، وبالتالي فتتسق مصالحها مع مصالح إيران والهند والصين والغرب بشكل كبير أكثر من اتساقها مع المصالح الباكستانية التي تبدو وحيدة في الميدان، لكن لا تزال باكستان بالمقابل تتمتع بالورقة الطالبانية إلى حد كبير؛ كون طالبان أو البشتون يدركون أن نافذتهم الوحيدة إلى العالم هي باكستان، تماماً كما

(١) لقاء الكاتب مع الجنرال المتقاعد عبد القيوم خان مسئول موانع التسليح الباكستانية السابق.



إلى شمال يعززون فيه قبضتهم العسكرية؛ ليكون آمناً لهم، وجنوب يظل في حالة حرب مع طالبان»^(٣)

على الصعيد العسكري الميداني تزايدت قوة حركة طالبان الأفغانية، وتمددت بشكل لافت إلى الشمال الأفغاني، وتحديداً في مناطق قندوز المجاورة لطاجيكستان، وكذلك لبغلان، وحتى مزار الشريف المجاورة لأوزبكستان، ويبدو أن تنفيذ هذه الاستراتيجية الطالبانية إنما كان بسبب إدراكها للمخاطر التي تتطوي عليها، وهو ما تحدث عنه الجنرال المتقاعد عبد القيوم في حرص الأمريكيين على إبقاء الشمال الأفغاني آمناً لهم، والجنوب مشتغلاً مع طالبان، ولذلك حرصت الأخيرة على تعكير هذه الاستراتيجية من خلال عدة عمليات قوية استهدفت الوجود الأجنبي، وتحديداً الألماني المكلف بقندوز وما حولها.

ويأتي العمق العسكري الذي تحظى به الحركة من

على التحقيق معهم بعد عودتهم إلى بلادهم^(١).

وأعلن أخيراً الجنرال الأمريكي المعني بالحرب الأفغانية ديفيد بترابوس أن ثمة مفاوضات بين مسؤولي حركة طالبان الأفغانية والحكومة الأفغانية، وهو ما لم تؤكد مصادر طالبان أو غيرها^(٢).

أما الجنرال عبد القيوم خان الذي أدار مصانع التسليح الباكستانية حتى عام ٢٠٠٨م فيقول: «الأمريكيون لن ينسحبوا من أفغانستان، ولكنهم مع هذا يواجهون خسائر ضخمة، وما يؤشر على عدم مغادرتهم هو تجديدهم لعقد بناء وصيانة مطار قندهار من قبل شركة كندية، والذي سيتوسع ليشمل ٦٧ وحدة سكنية جديدة، وهو ما يؤشر إلى أن بقاءهم يطول، ستغادر بعض الوحدات، لكن ستظل قوات ضخمة، والظاهر أن خطتهم هو تقسيم أفغانستان

(١) راجع الصحف الأمريكية والبريطانية منتصف شهر سبتمبر / أيلول ٢٠١٠م.

(٢) النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٨-٩-٢٠١٠م.

(٣) مقابلة مع الكاتب بتاريخ ١٩-٩-٢٠١٠م.

مع جمهور يتنامى رفضه لمواصلة الحروب؛ نظراً لكلفتها المالية والبشرية، وعدم جدواها رغم دخول بعضها سنتها العاشرة تقريباً، بالإضافة إلى خلافات بين الأمريكيين والأوروبيين، وبين الطرفين وحلفائهم الأفغان أو الباكستانيين على الأرض، مع الإشارة إلى أن معظم حروب العصابات تدخل الدول في حوار مع أصحابها بعد ثماني إلى عشر سنوات على أبعاد تقدير من اندلاعها، فحينها

تتيقن الدول باستحالة تحقيق النصر العسكري.

الآن الولايات المتحدة تعلن على استحياء استعدادها للحوار مع طالبان، وساعة تسميهم معتدلين، وساعة لا تسميهم، ولكن الواضح على الأرض أن الطرف المنهزم هو الأمريكي

والغربي في أفغانستان، والمنتصر هو الطالباني، وبالتالي من غير المنطقي أن يتبوأ كل طرف مكانة الطرف الآخر، بمعنى أن يتصرف الأمريكي كمنتصر والطالباني كمنهزم، ودون تجرع السم الحقيقي بالاعتراف بمرارة الواقع سيظل الوضع الأمريكي في أفغانستان يراوح مكانه، وكأنه طبخة حصى.

أطرح هنا قضية الحوار الأمريكي-الطالباني، والاشترطات الأمريكية المستحيل تطبيقها على طالبان، لاسيما وأن الطالبان يرون أنفسهم الآن الطرف المنتصر، وبالتالي عدم القبول بالاشترطات الأمريكية، وعلى رأسها التخلي عن القاعدة، وكأنهم الطرف المنهزم أولاً، وثانياً المسئول أمام شعبه عما حل بالبلاد طوال العقد الماضي، بالإضافة إلى حجم الإهانة التي سيتعرض لها بهذا التخلي، وهي الإهانة التي كلفتهم تلك الحرب الضروس، والتي خاضوها ولا يزالون.

وزيرة الخارجية الأمريكية دعت طالبان، المعتدلين منهم، إلى الاندماج بالعملية السياسية الأفغانية،

تأييد تنظيم القاعدة لها، وكذلك جماعات مسلحة باكستانية أوزبكية وطاجيكية وصينية، وسنية إيرانية مثل جند الله ليزيد من العبء الأمريكي أولاً، ويُبرز أهمية الانخراط الإقليمي في الوحد الأفغاني، لكن الأبرز في ذلك هو دعم ومساندة مقاتلي حركة طالبان باكستان، على الرغم من كل الضربات التي وُجّهت لهم وبشكل شبه يومي، سواء تم عبر الضربات العسكرية الباكستانية، أو على مستوى

الهجمات الجوية من خلال طائرات التجسس الأمريكية التي تستهدف مناطق القبائل، وتحديدًا القواعد الخلفية لنشاطات القاعدة وطالبان في الشرق الأفغاني..

ولعل الخطر الطالباني الباكستاني تعاضم بشكل خطير

في الآونة الأخيرة، أولاً بسبب علاقتهم بالتفجير الذي أُحبط في تايمز سكوير بأمريكا، وثانياً من خلال تعيين إلياس كشميري كمسئول عسكري لتنظيم القاعدة كما تردد أخيراً، وهو تعيين له دلالاته المهمة بالنسبة للأمريكيين، سواء فيما يتعلق بخلفيته العسكرية، وخبراته المهمة في كشمير، أو فيما يتعلق بكونه ضابطاً في الوحدات الخاصة الباكستانية، ويعرف الجانب العسكري بشكل كبير، أو كان على مستوى تعيين أول مسئول عسكري للقاعدة من غير العرب، وهو ما يوقّر له فرصة أكبر من العرب للتحرك بين الباكستانيين والكشميريين في الغرب.

إشكاليات الحوار الأمريكي الطالباني:

كل من يتابع السياسة الأمريكية إزاء الحرب على ما يوصف بالإرهاب وتحديدًا ملفي طالبان والقاعدة يلمس بوضوح مدى التخبط، والغموض الأمريكيين، في التعاطي مع هذا الملف؛ وذلك يعود في جزء منه إلى خلافات السياسة والعسكر الأمريكيين، والحساسية

فإن معظم قادة الجبهات المتشددين، وتحديدًا شبكة القائد جلال الدين حقاني المتهمه بالوقوف خلف معظم العمليات المستهدفة للأجانب في أفغانستان، إنما هم من حلفاء القاعدة والمعجبين بخطها، بل وممن تلقوا تدريبات على أيدي قادة القاعدة، واكتسبوا خبرات وتكتيكات عسكرية فاجأت الأمريكيين، وما كان لهم أن يتعلموها لولا التدريب القاعدي.

٣- لأول مرة تسمح طالبان أفغانستان لتتظيم غير أفغاني أن يعمل على أراضيها، فيستحيل أن تسمح رسميًا بذلك وحتى لتتظيم أفغاني، فقد ظهرت القاعدة في أفغانستان، وأميرها مصطفى أبو اليزيد الذي قُتل أخيرًا عبر طائرة تجسس أمريكية دون طيار، وهو ما يعكس مدى العلاقة الوثيقة بين الطرفين، والثقة المتبادلة بينهما.

٤- الملا محمد عمر الذي تحول إلى أشبه ما يكون بالأمير لكل هذه الجماعات المسلحة غير الأفغانية من باكستانية، وعربية وأوزبكية، وتركمانية وطاجيكية وغيرها؛ سيتعذر عليه التعامل مع الغرب والآخرين ليس من منطلق المصلحة الوطنية الأفغانية فحسب، وستفرض عليه تلك المبيعات من جنسيات غير أفغانية قواعد لعبة جديدة، كانت موجودة، لكنها لم تكن بذلك الوضوح الحالي، رغم أن الملا محمد عمر يحرص على عدم الظهور بمظهر أنه أمير للمؤمنين خارج أفغانستان، وإن كان مبايعة أسامة بن لادن له وآخرين أظهرت أنه خرج عن الحدود الأفغانية.

على هذه الخلفية يعتقد البعض أن القاعدة هي التي تتمدد، والدليل على ذلك تصاعد وجودها في اليمن والصومال، وإفريقيا بشكل عام، وهذا يناقض ما تردده بعض وسائل الإعلام الغربية عن تراجع القاعدة.

وبالتالي فدون العمل والسعي لفتح حوار مع القاعدة، أو تفهم حساسيات ذلك أثناء الحوار مع طالبان؛ ستظل طاحونة القتل والدمار متواصلة، ولن يتم التوصل إلى حل يرضي الأطراف جميعًا.

والاعتراف بالدستور، والتخلي عن القاعدة، تلك ربما كانت نفس الشروط التي عرضتها واشنطن ساعة انتصارها على طالبان والقاعدة يوم هاجمت أفغانستان، وأسقطت طالبان في تشرين أول/ أكتوبر من عام ٢٠٠١م، وبالتالي فواشنطن لا تزال تتصرف بنفس الذهنية ليلة نشوة نصر أكتوبر ٢٠٠١م، فالمعتدلون من طالبان لا حاجة للحوار معهم، كونهم أصلًا معتدلين ومستعدين للاندماج مع العملية السلمية، ولا يشكلون تهديدًا عسكريًا، وليسوا خصوصًا، وبالتالي فالحوار عادة ما يجري مع خصوم.

الهرمية الطالبانية، والهرمية الحزبية الأفغانية تحتم الحوار مع الملا محمد عمر بشكل مباشر، ودون ذلك لا يمكن وقف شلال الدم، ولا يمكن تحقيق مفاوضات مع أي طرف طالباني، فلن يجرؤ أحد على الحوار أولاً دون إذن الملا محمد عمر، وثانيًا مفهوم البيعة الشرعية، العميق الدلالة في المفهوم الطالباني، لن يسمح لأحد من طالبان بأن ينشق عن زعيمه.

والآن لتتحول إلى صعوبة عقد صفقة طالبانية - أمريكية دون القاعدة، والحوار معها، لاسيما أن القاعدة هي التي دعت سابقًا عبر رسالة زعيمها أسامة بن لادن إلى الحوار مع الغرب:

١- بداية سيتعذر على الطالبان أن يتعهدوا بأي نوع من التعهدات بشأن تحجيم القاعدة على أراضيهم؛ كون هذا التحجيم سيصطدم مع قناعات شرعية تؤمن بها طالبان والقاعدة، وهو ما حصل حين طُوبت طالبان بذلك قبل الحادي عشر من سبتمبر / أيلول؛ فكيف سيقبل بذلك الملا محمد عمر الآن، وهو يرى نفسه قد انتصر على عشرات الدول المتحالفة ضده؟!

٢- النهج التشديدي لمقاتلي طالبان، وسياسات طالبان تجاه الغرب، في تصاعد لاسيما بعد الاحتكاكات الطالبانية مع عدد كبير من مقاتلين إسلاميين عالميين، واتصالهم مع طالبان باكستان، ومبايعة الأخيرة للملا محمد عمر، ووفقًا للمعلومات

وبالتأكيد سيتساءل الكثيرون عن أي قاعدة سيتم الحوار معها؟! لكن ربما أثناء الحوار مع الطالبان يمكن أخذ قضية الحوار مع القاعدة في الحسبان؛ كون حمامات الدم ستظل متواصلة، سواء كان ذلك على مستوى العراق، أو على مستوى الصومال، أو على مستوى اليمن، وربما على مستوى جبهات أخرى جديدة قد تُفتَح، فالحرب طوال العقد الماضي لم تحل المشكلة، سوى أنه على أمل حل مشكلة تم خلق مشكلتين، ولحل مشكلتين خلقت أكثر، وهكذا أصبحنا أمام متواليات هندسية..

إذن رأس المشكلة، التي بدأت حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر / أيلول؛ كانت مع القاعدة، وتحميل طالبان مسؤولية ظاهرة القاعدة يبدو فيه كثير من الظلم، فالقاعدة وظاهرتها أبعد ما تكون أفغانية وهي متشعبة، ومقرها لم يعد أفغانستان فحسب، وبالتالي لتسوية المشكلة الأفغانية وغيرها من مشاكل الصومال، أو اليمن والعراق لا بد من التوصل إلى نوع من الحوار مع القاعدة، على الأقل لاستكشاف مطالبها ومعرفة فيما إذا كانت مستعدة لمساومات في مناطق محددة، وتبريد جبهات أو عقد صفقات أم لا.

المشكلة الأساسية في السياسة الأمريكية المتبعة في أفغانستان، هي نفس السياسة المتبعة بشكل عام، وهي نظرية العصا والجزرة، ولكن مثل هذه السياسة لا يمكن تطبيقها في أفغانستان، وتحديداً على البشتون، الذين بقدر ما تضغط عليهم بقدر ما يُبدون تشدداً في المواقف.

هذا الموضوع تكرر في مناسبات حربية عدة للبشتون أيام حروبهم مع البريطانيين، وكذلك في الحرب مع السوفييت، والآن في حربهم مع الأمريكيين، ولذا ينصح الكثيرون بأن يتم فتح قنوات اتصال مباشرة مع الملا محمد عمر، طبعاً بعد رفع اسمه واسم حركة طالبان عن قائمة المنظمات الإرهابية بحسب التصنيف الأمريكي والدولي الآن؛ ليكون حواراً فاعلاً ومجدياً للطرفين.

معلومات إضافية

العلاقة بين طالبان وجماعات المقاومة الأفغانية الأخرى:

حرصت حركة طالبان منذ البداية على عدم التعرض لجماعات المقاومة الأخرى، ونفس الأمر ينطبق على الأخيرة؛ إذ إن زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار المطلوب أمريكيًا، والذي يقاوم الوجود الأمريكي، وفي مقابلة أخيرة له نُشرت في صحيفة «وحدت» شدّد على أن علاقات الحزب على مستوى التنسيق الميداني الأرضي جيدة مع إخواننا في القاعدة وطالبان.

سعت طالبان خلال الفترة الأخيرة إلى استيعاب بعض فصائل المقاومة وتحديداً السلفيين في ولايتي نورستان وكونار المتاخمتين لباكستان؛ حيث أعلنوا عن انضمامهم للحركة، وينسبون العمليات التي ينفذونها إلى طالبان. قوة طالبان وامتداداتها في دول الجوار سيجعل فرض أجندات الآخرين مثل حكمتيار وغيره متعذرًا إن لم يكن مستحيلًا، في ظل الامتدادات الجغرافية المهمة لطالبان أفغانستان في دول الجوار.

يظهر التباين في المواقف السياسية بين طالبان والحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار، تحديداً فيما يخص شكل إدارة أفغانستان، فطالبان تدعو الجميع إلى مبايعة زعيمها الملا محمد عمر كأمير للمؤمنين، فيما يدعو حكمتيار إلى إجراء انتخابات عقب التحرير لترك الشعب يقرر مصيره بنفسه، وبهذا يريد حكمتيار أن يجعل نفسه مساوياً للملا عمر وهو المرفوض في العقلية الطالبانية التي تؤمن بإمارة المؤمنين، وليس بالانتخابات التي لن تفرز الأصلاح ما دام المال والجاه وغيرهما هما العنصرين اللذين يلعبان الدور الأساسي في هذه الأوضاع.

الواقع السياسي لحركة طالبان:

الواقع السياسي لطالبان أفغانستان يفتقر إلى الكثير من المعلومات لاسيما وسط شخّ التصريحات والمقابلات الطالبانية، وعزوف الحركة عن هذا المجال، وانهماكها في العمل العسكري اليومي، لكن مع هذا فقد أعاد زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر تنظيم الحركة، حين شكّل لجنة سياسية قادها في البداية معتصم أغا خان، لكنه أُقيل بسبب ما قيل عن شبّهات مالية، وعُيّن محله لطيف الله منصور كرئيس للجنة السياسية.

من خلال تصريحات شحيحة لقادة وزعماء الحركة منشورة في مجلة الصمود الصادرة بالعربية عن الحركة، وغير ذلك من المقابلات التي أُجريت مع قناة الجزيرة وغيرها يظهر أن الحركة ترفض أي حوار مع الحكومة الأفغانية، كما أرادت بعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية تصويره وكأنه حصل حتمًا.

حركة طالبان ترفض الوساطات من أجل تشكيل حكومة مختلطة أو مشتركة مع قرضاي، فما دامت ترفض مبدأ الانتخابات بين فصائل مقاومة مثل حكمتيار، فمن باب أولى أن ترفض أي انتخابات في ظل الاحتلال الأجنبي، وهو ما عبّر عنه لطيف الله منصور في مقابلة نُشرت في مجلة الصمود الصادرة عن الحركة بتاريخ مايو ٢٠٠٨م.

بخصوص الحوار مع القوات الأجنبية؛ فحتى الآن لم تتحدث الحركة عن الأمر في ظل اكتفاء القوات الأجنبية برغبتها في الحديث إلى من تسميهم المعتدلين من طالبان الذين لا يملكون من أمرهم شيئاً، كون القتال ووقفه وتصعيده بأيدي زعيم الحركة الملا محمد عمر.

يُتداول في أوساط مقربة من طالبان أن لديها أوراقاً مهمة للضغط في عدة مناطق منها: أوراق القاعدة وطالبان باكستان، ومنظمة جند الله السنوية في إيران، بالإضافة إلى مسلحي الأوزبك والتركستانيين الصينيين، ومع الضعف والترهل التي تعاني منه باكستان سواء كان بسبب التباين والاختلاف في مؤسساتها، أو من خلال العمليات العسكرية التي تشنّها ضد طالبان، أو من خلال ضرب وتدمير علاقتها مع طالبان أفغانستان، كل ذلك سيكون موطن ضعف لباكستان وربما للأمريكيين مستقبلاً، إن قرروا أن تكون باكستان الواسطة بينهم وبين طالبان أفغانستان.

بينما ستشكل نقاط قوة لطالبان أفغانستان الذين يرون أن انهيارهم وخسارتهم لأفغانستان لم تكن ليحصل لولا التنسيق والتعاون الباكستاني-الأمريكي ضدهم، وهو الأمر الذي قد يعني أن الأمور ستتقلب عكسًا عما كانت عليه تاريخياً من تأثير باكستان في الشأن الأفغاني، لتؤثر طالبان أفغانستان في حال وصولها إلى السلطة بالشأن الباكستاني، وهي التي تملك ورقة خطيرة وقوية ممثلة بحركة طالبان باكستان التي تدين لها بالولاء.

واقع طالبان الإعلامي ودوره في التعريف بالحركة:

رغم الحصار المضروب على الحركة، وافتقارها إلى البنية التحتية التي توفر لها إدارة المعركة الإعلامية، فإن طالبان أفغانستان أثبتت قدرة فائقة على إدارة المعركة الإعلامية، تمثل ذلك بتعيين ناطقين باسمها، وهما ذبيح الله مجاهد، وقاري يوسف أحمددي، وإن كان أحد لا يعرف شكلهما، وهما على تواصل ساعة بساعة مع وكالات الأنباء.

أثبت الناطقان باسم طالبان في تصريحاتهما صدق نقلهما للوضع العسكري والسياسي، ونفس الأمر ينطبق على الصحف الناطقة باللغة المحلية؛ حيث تصدر أكثر من صحيفة وحتى باللغة العربية، يُضاف إلى ذلك المواقع على الإنترنت.

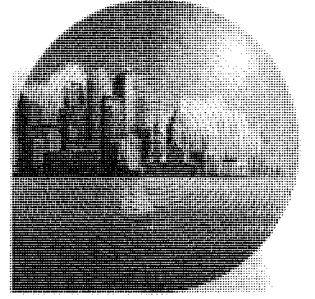
يُعزى الاهتمام الإعلامي الطالباني إلى جرأة القائد العسكري الطالباني داد الله في الظهور أمام الكاميرات في أوقات الشدة الحقيقية على طالبان؛ حيث ظهر في أكثر من خمس مقابلات على قناة الجزيرة لوحدها، بالإضافة إلى تأسيسه لمركز إعلامي يقوم بمنتجة الصور ونحوها وتقديمها إلى وسائل الإعلام، وكذلك بعمل برامج توزع على الناس في باكستان وأفغانستان لتحريضهم على القتال ومساعدة مقاتلي طالبان، يضاف إلى ذلك تشجيع الأشرطة والمنشدين الإسلاميين كبديل.

قال قدرت الله جمال وزير الإعلام الطالباني السابق في مقابلة مع مجلة الصمود الطالبانية: «إن إعلام الحركة فاعل ونشط، فحين يريد أي صحافي موقفاً أو تأكيد خبير أو نفيه من طالبان يستطيع الحصول عليه في غضون دقائق عبر الاتصال بالناطق الطالباني على تليفون الثريا، في المقابل يتعذر على كثير من الصحفيين الحصول على رد فعل من المسؤولين الأفغان بنفس السرعة التي يحصلون عليها من طالبان.

المصدر:

د. أحمد موفق زيدان، طالبان والغرب.. عمليات الفشل الدائم، التقرير الاستراتيجي السابع لمجلة البيان (الأمة في مواجهة مشاريع التفكيك)، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة



أ.د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

ملخص الدراسة

يجمع الخبراء على أن الانفصال المحتمل لجنوب السودان سيتجاوز حدود البلد السياسية والجغرافية، وستكون له انعكاسات جيوسياسية واقتصادية وثقافية كبيرة على مجمل المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية، نظراً للارتباط الوثيق لأزمات السودان بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي ومن ثم الإسلامي.

تبدأ الدراسة بتقديم قراءة في اتفاق نيفاشا وخلفياته وعناصره الأساسية، وما ترتب عليه من إدارة الجنوبيين للإقليم وأوضاعه في ظل هذه الإدارة، وتتنظر في طبيعة العلاقة بين الجنوب والشمال في ظل اتفاق نيفاشا، محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح بشأن طبيعة هذا الاتفاق هل هو تكريس للوحدة أم تمهيد للانفصال؟

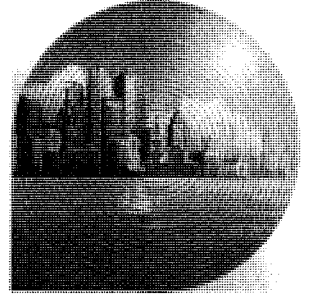
ثم تعرج الدراسة على استفتاء حق تقرير مصير الجنوب المقرر إجراؤه عام ٢٠١١م والقوانين المرتبطة به المتمثلة في قانون استفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩م، وقانون استفتاء منطقة أبيي لسنة ٢٠٠٩م، وقانون تنظيم المشورة الشعبية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لسنة ٢٠٠٩م، في محاولة لاستقراء السيناريوهات والتوقعات المحتملة.

وما بين الوحدة والانفصال تقدم الدراسة عرضاً سريعاً لأهم العوامل التي قد تؤدي إلى احتمال استمرار الوحدة، ولكنها أيضاً لا تغفل المؤشرات القوية القادمة من جنوب السودان، والتي تفيد أن الاستفتاء قد يفضي إلى انفصال الجنوب.

إن الانفصال المحتمل لجنوب السودان سيكون له تأثيره القوي على استراتيجيات «التفتيت» في العالم الإسلامي بجناحيه الإفريقي والآسيوي، سواء بتكون خريطة جيوسياسية إفريقية جديدة أو التأثيرات السلبية المباشرة على مصر وتشاد وإريتريا وإثيوبيا، كما ستضعف أهم حلقات التواصل الديموغرافي والثقافي المباشر بين العالم الإسلامي وإفريقيا جنوب الصحراء، وهذا بجانب التأثير السلبي الأخطر على بعض الدول الآسيوية التي تتشابه أوضاعها السياسية في بعض أوجهها مع السودان، وتوجد فيها أقليات لديها تطلعات انفصالية، وربما تشكل واقعة انفصال جنوب السودان سابقة تحثهم على تكرار التجربة ذاتها في بلدانهم.

وإذا وقع انفصال جنوب السودان، فإن مشروع تفتيت العالم الإسلامي يكون قد انتقل من التخطيط إلى التنفيذ. وتحاول الدراسة في النهاية أن تقدم الآليات المناسبة لاحتواء الآثار السلبية لاحتمالات انفصال جنوب السودان على الأمة الإسلامية، سواء كانت الآليات الرسمية، والآليات الشعبية، والدور المنوط بالإعلام القيام به.

انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة



أ.د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

تتناول هذه الدراسة تداعيات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على المنطقة العربية والإسلامية والإفريقية. وتتعلق الدراسة من فرضية أن ما سيحدث في السودان من انفصال سيتجاوز حدود البلد السياسية والجغرافية، وستكون له انعكاسات جيوسياسية واقتصادية وثقافية كبيرة على مجمل المنطقة لا سيما ما يتعلق منها بمنظومة القيم التي تحكم حركة المجتمعات الإسلامية التي يستهدف الغرب النيل من خصوصيتها عبر حروب التفتت بأبعادها المختلفة وعلى رأسها الأبعاد القيمية والثقافية.

منهجية الدراسة:

نظرًا لتداخل عوامل عديدة: سياسية واقتصادية واجتماعية، محلية وإقليمية وعالمية، على أوضاع السودان الداخلية، وبخاصة تطورات الأوضاع في جنوب السودان؛ فإن الدراسة ستستخدم منهجًا تحليليًا متكاملًا يجمع بين منهج تتبّع مسار العمليات السياسية والاقتصادية، ويقوم فيه الباحث بتتبع كل العوامل والأحداث والتوقعات التي تسبب الظاهرة محل الدراسة. بالإضافة لذلك ستوظف الدراسة منهج التحليل القيمي؛ لأن ما يدور في السودان، في جزء كبير منه صراع قيمي، وسيتمكّن الدارس عبر استخدام هذا المنهج من فهم وتفسير ما يقع من أحداث.

تتقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسة هي: قراءة في اتفاق نيفاشا وإدارة الجنوبيين للإقليم. واستفتاء حق تقرير المصير ٢٠١١م.. السيناريوهات والتوقعات. وأثر الانفصال المحتمل لجنوب السودان على استراتيجيات «التفتت» في العالم الإسلامي بجناحيه الإفريقي والآسيوي. وآليات احتواء الآثار السلبية لاحتمالات انفصال جنوب السودان على الأمة الإسلامية.

أولاً: قراءة في اتفاق نيفاشا، وإدارة الجنوبيين للإقليم: تكريس للوحدة أم تمهيد للانفصال؟

(١) اتفاق نيفاشا: الخلفية والعناصر الأساسية:

وقّع على اتفاق السلام الشامل الذي عرف باتفاق نيفاشا نسبة لمنتجع نيفاشا الكيني مكان المفاوضات في يناير ٢٠٠٥م. وأهم ما ورد في الاتفاقية أن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحه ضمن هذا الإطار.

الوزارية، بما في ذلك الوزارات القومية السيادية على أساس العدالة والتنوع بين الطرفين.

وفيما يخص اقتسام الثروة، شمل البروتوكول المخصص لذلك على المبادئ الموجهة بشأن الاقتسام العادل للثروة العامة. وتنظيم ملكية الأراضي والموارد العامة. وحدد المبادئ الموجهة

لاقتسام عائدات البترول. وهنا اتفق الطرفان على تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٪ من إيرادات البترول للولايات/ الأقاليم المنتجة للنفط. بعد ذلك يخصص ٥٠٪ من صافي إيرادات البترول المستخرج من جنوب السودان لحكومة جنوب

السودان، وتخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية.

(٢) الجنوب تحت إدارة الحركة الشعبية:

بما أن اتفاق نيفاشا قد أعطى الحركة الشعبية تفويضاً لحكم جنوب السودان، فقد بسطت سيطرتها على كل الجنوب. فبناء على اتفاق السلام الموقع في ٢٠٠٥م؛ فقد تكوّنت حكومة جنوب السودان على أساس الحدود القائمة في الأول من يناير ١٩٥٦م، وتشتمل على: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتعمل حكومة الجنوب وفقاً لدستور جنوب السودان الذي أعد بعد اتفاقية السلام.

وتشكّل حكومة الجنوب سلطة بالنسبة لولايات الجنوب العشر، وتعمل كحلقة وصل مع الحكومة القومية في الخرطوم. وقد نص اتفاق السلام على المحاصصة في المناصب الدستورية، كان يُفترض وفقاً للاتفاقية أن تنتهي بإجراء انتخابات أبريل ٢٠١٠م، إلا أنها استمرت باتفاق سياسي بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. وتقوم المحاصصة في الجنوب في كل من المجلس التشريعي لجنوب السودان وحكومة

ونصت على حق شعب الجنوب في رقابة وحكم شئون إقليمه، والمشاركة العادلة في الحكومة القومية. وأقرت حق تقرير المصير لجنوب السودان. كما ورد فيها أن الدين والعادات والتقاليد هي مصدر القوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني. وهناك فترة انتقالية مدتها ست سنوات تعقب الفترة قبل الانتقالية ومدتها ستة أشهر.

قدمت اتفاقية السلام الشامل نموذجاً جديداً لإدارة التنوع في السودان. فقد خصصت جزءاً لهياكل الحكم. وأقرت سن دستور جديد تضمّن فيه الاتفاقية. ولعل أهم ما ورد في هذا الجزء هو معالجة قضية تطبيق الشريعة

الإسلامية في جنوب السودان؛ حيث ورد في ٢-٣-١ من هذا الجزء أن «التشريعات التي تسن على الصعيد القومي، والتي تتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان يكون مصدرها الشريعة والتوافق الشعبي». أما في الولايات الجنوبية؛ فإن مصدر التشريع التوافق الشعبي وقيم وعادات شعب السودان.

أكد بروتوكول اقتسام السلطة على اختيار النظام الاتحادي، وحدد أربعة مستويات للحكم في السودان؛ هي المستوى القومي، ومستوى جنوب السودان، ومستوى الولايات، والمستوى المحلي. ونص على علو الدستور القومي. وأشار إلى أن القرارات المهمة تتخذها مؤسسة الرئاسة ممثلة في رئيس الجمهورية والنائب الأول والنائب.

وأوضح بروتوكول اقتسام السلطة أن العلاقة بين الحكومة القومية وولايات جنوب السودان تتم عبر حكومة جنوب السودان. كما تضمن البروتوكول حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتحقيق المصالحة الوطنية. وأن يكون تمثيل الجنوب والشمال في مؤسسات الحكم على أساس نسبة السكان. كما أشارت الاتفاقية إلى اقتسام المناصب والحقائب

جنوب السودان على النحو التالي:

الحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل بنسبة ٧٠٪، المؤتمر الوطني بنسبة ١٥٪، القوى السياسية الأخرى من الجنوب تمثل بنسبة ١٥٪.

جاءت قضايا عودة اللاجئين والنازحين، وبناء الهياكل والمؤسسات الحكومية على رأس أولويات حكومة الجنوب. ففي الفترة بين فبراير ٢٠٠٧ ويوليو ٢٠٠٩ عاد نحو ١,١ مليون جنوبي إلى ديارهم. (١)

وتواجه حكومة الجنوب تحديات كبيرة تتمثل في ضعف البنى الأساسية والفساد والصرف الكبير على التسليح، وعلى الجيش الشعبي. فقد صرّحت وزيرة العمل في حكومة جنوب السودان أوت دينق أن الفساد وصغر حجم القطاع الخاص، وإحجام أهل الجنوب عن زراعة الأراضي يعوق التنمية. (٢)

وفي عام ٢٠٠٨ طالب وزير مالية الجنوب كول اثيان برلمان جنوب السودان بضرورة تغطية نفقات إضافية بلغت ٢,٠٨ مليار جنيه سوداني (٩٨٠ مليون دولار) فوق مبلغ ٣,٤ مليار جنيه تضمنتها بالفعل ميزانية عام ٢٠٠٨م. وقال الوزير لرويترز: إن أكبر الجهات التي تجاوزت النفقات المخصصة لها هي جيش جنوب السودان الذي أنفق ميزانية بلغت نحو مليار جنيه بحلول يونيو. (٣) كما أن الاعتماد الكلي على النفط جعل حكومة الجنوب تحت رحمة تقلبات الأسعار العالمية.

تتهم بعض القوى الجنوبية الحركة الشعبية بأنها لا تسمح بالمعارضة السياسية. فقد صرّح الدكتور

(1) USAID, Sudan Complex Emergency, August 20, 2010. http://www.usaid.gov/locations/sub-saharan_africa/sudan/
(2) جنوب السودان يكشف سياسات، الدولة المرتقبة، الاتحاد. ١٢ أغسطس ٢٠١٠م.

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=50216&y=2010>
(3) جنوب السودان يسعى لزيادة الميزانية بعد تجاوز الجيش في الإنفاق، سودانيز أون لاين. ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨م.

http://www.sudaneseonline.com/ar/article_23000.shtml

لام أكل رئيس حزب «الحركة الشعبية - التغيير الديمقراطي»، المنشق عن الحركة الشعبية، وأول وزير خارجية بعد اتفاق السلام، بأن الحركة الشعبية حوّلت الجنوب إلى جحيم. كما «أن الفساد في الجنوب ينتشر من القمة إلى القاعدة». (٤)

(٣) العلاقة بين الجنوب والشمال في ظل اتفاق نيفاشا:

لم تكن العلاقة بين الجنوب والشمال مستقرة على حالة واحدة، فقد شابها في أحيان عديدة التوتر. ونجم عدم الاستقرار عن التباين الفكري والأيدولوجي بين الشريكين: المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية.

فالأول ذو ميول إسلامية، والثاني علماني رفع في فترة من الوقت شعارات اشتراكية. كما أن الأهداف والغايات مختلفة. فالحركة الشعبية تسعى لتغيير طبيعة الدولة السودانية التي تراها عربية وإسلامية، بينما يسعى المؤتمر الوطني لحكم السودان في ظل توجه إسلامي. وجاءت اتفاقية السلام لتجمع هذا التناقض السياسي والفكري في حكومة واحدة. لذا فلا غرابة أن لا تستقر العلاقة بين شريكي الحكم في السودان. وقد انسحبت الحركة الشعبية من الحكومة أكثر من مرة؛ احتجاجاً على ما رآته تلكاً من شريكها المؤتمر الوطني في تنفيذ اتفاق السلام.

من المؤشرات الواضحة على أن التحالف بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني اضطراري ومؤقت، أن الأولى جزء من حكومة الوحدة الوطنية، وجزء من المعارضة في الوقت نفسه. برز هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً بقوة بعد اجتماعات عُقدت لعدد من أحزاب المعارضة شملت الحركة الشعبية وحزب الأمة القومي والحزب الشيوعي والمؤتمر الشعبي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩م، وصدر بعدها ما عُرف بإعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني، وعُني الإعلان بمخاطبة هموم الحركة الشعبية ومعركتها مع المؤتمر الوطني بدرجة أساسية.

(٤) لام أكل لـ «الشرق الأوسط»: الحركة الشعبية فشلت وحولت الجنوب إلى جحيم. الشرق الأوسط. الأحد ١٤ شوال ١٤٣٠ هـ ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ العدد ١١٢٦٨.

وأهم ما تضمنه إعلان جوبا بعد اتفاق السلام الشامل ما يلي: (١)

١- التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية السلام الشامل باعتباره مطلباً أساسياً لاستدامة السلام وبناء الثقة بينهما، وفي هذا الإطار التأكيد بوجه خاص على التالي:

أ- إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في الموعد المحدد في الاتفاقية والدستور الانتقالي.

ب- وضع قانون الاستفتاء على تقرير المصير خلال الدورة البرلمانية القادمة التي تبدأ في ٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، واعتماد نسبة الأغلبية البسيطة للحسم بين خيارى الوحدة أو الانفصال مع ضمان حق جميع الجنوبيين في الاستفتاء.

ج. ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب قبل الانتخابات.

٢- تطبيق البنود الخاصة بالتحول الديمقراطي، وفي مقدمتها تعديل القوانين لتواءم مع الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

٣- إجراء المشورة الشعبية في ولايتى جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق على أن يتم ذلك بعد إجازة القانون الخاص بها، وإجراء إحصاء سكاني دقيق في الولايتين حتى يعبر المجلس النيابي المنتخب في الولايتين عن إرادة الولايتين بصدق.

٤- الالتزام بتقرير هيئة التحكيم الدولية حول حدود أبيي وتنفيذ بروتوكول أبيي بدقة مع التأكيد على وضع أسس تضمن التعايش السلمي والأمن في المنطقة، بما يراعى حقوق المجموعات التي ترتبط

(١) لمزيد من المعلومات حول إعلان جوبا انظر:

إعلان جوبا للحوار والإجماع الوطني، سودانيل، ١ أكتوبر ٢٠٠٩.

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=6061:2009-10-01-05-49-58&catid=57:2008-12-01-11-34-43&Itemid=69

مصالحها بالمنطقة.

٥- اتساقاً مع الاتفاقية بجعل الوحدة خياراً جاذباً؛ يشكل المؤتمر مجموعة عمل لوضع تصور للتدابير السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية اللازمة لتعزيز فرص الوحدة، فيما تبقى من الفترة الانتقالية، مع التأكيد على احترام خيار الانفصال إذا أسفر عنه الاستفتاء.

يتضح من الجزء الخاص باتفاقية السلام في الإعلان أن الحركة الشعبية مهتمة بوجه خاص بالترتيبات المتعلقة بحق تقرير المصير، مثل قانون الاستفتاء وترسيم الحدود، والتحكيم حول منطقة أبيي. وبذلك تكون الحركة قد عملت على تحقيق أهدافها عبر وجودها في كل من الحكومة والمعارضة. وعلى الرغم من ورود الحديث عن جعل الوحدة خياراً جاذباً في آخر بند، إلا أن مجموعة العمل المذكورة لم تفعل الأمر الذي يشير إلى أن الحركة تضمّر مساندة الانفصال.

ثانياً: استفتاء حق تقرير المصير ٢٠١١م..

السيناريوهات والتوقعات:

(١) قانون استفتاء جنوب السودان والقوانين المرتبطة

به.. الخلفية والعناصر الأساسية:

عند تناول استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان؛ فإن الأمر لا يقتصر على جنوب السودان الجغرافي فقط، وإنما هناك منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، وقد أحيل الخلاف حول حدودها إلى التحكيم في محكمة العدل في لاهاي. وسيُعقد فيها استفتاء حول هل ستكون تبعيتها الإدارية للشمال أم للجنوب؟ وهناك ما سمي المشورة الشعبية لولايتى جنوب كردفان والنيل الأزرق. وتعلق المشورة بمدى رضا سكان الولايتين بالترتيبات التي وردت بشأنهم في اتفاقية السلام. لذا فإن هذا الجزء سيُعرض لهذه القوانين الثلاثة بإيجاز لأهميتها.

(٢) قانون استفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩م:

دائمة ومتواصلة دون انقطاع في جنوب السودان منذ الأول من يناير ١٩٥٦م.

كما أثارت النسبة المطلوبة للتصويت، كذلك نقاشاً بين الطرفين، فبينما يريد المؤتمر الوطني رفعها، تريد الحركة خفضها، لكنهما توصلا إلى مساومة وردت

في الفصل الرابع البند ٢ (أ)

على النحو التالي: يعتبر استفتاء

جنوب السودان قد تم قانوناً إذا

اقترع ما لا يقل عن ستين (٦٠٪)

من عدد الناخبين المسجلين.

(ب) إذا لم يكتمل النصاب

يعاد الاستفتاء بنفس الشروط

خلال ستين يوماً من تاريخ

إعلان النتيجة النهائية.

ورد في الفصل الثاني البند الرابع من قانون استفتاء جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩م ما يلي: يمارس شعب جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي؛ وفقاً لأحكام اتفاقية السلام الشامل والدستور وهذا القانون.

حدد البند الخامس أن يجري

الاستفتاء المنصوص عليه

في المادة ٤ أعلاه، في جنوب

السودان، وأية مواقع أخرى

قبل ستة أشهر من نهاية الفترة

الانتقالية، وأن تنظمه مفوضية

الاستفتاء بالتعاون مع الحكومة

الاتحادية، وحكومة جنوب السودان وبمراقبة دولية.

وفيما يتعلق بخياري الاستفتاء، فقد جاء في البند السادس ما يلي: يصوّت شعب جنوب السودان عند ممارستهم حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء بالتصويت، إما: (١) لتأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذي أرسّته اتفاقية السلام الشامل والدستور، أو (٢) الانفصال.

أثارت أهلية الناخب الذي يحق له التصويت جدلاً واسعاً بين الطرفين، وانصب الجدل حول حق الجنوبيين الموجودين في الشمال، وبخاصة الذين أمضوا زمناً طويلاً في الشمال، وبما أن عددهم يقارب المليون، فإن الحركة الشعبية تخاف أن يكونوا أميل للوحدة من الانفصال. لذا اشترط القانون في البند ٢٥ أن يكون الناخب: (١) مولوداً من أبوين ينتمي كلاهما أو أحدهما إلى أي من المجموعات الأصلية المستوطنة في جنوب السودان في أو قبل الأول من يناير ١٩٥٦، أو تعود أصوله إلى أحد الأصول الإثنية في جنوب السودان أو (٢) مقيماً إقامة دائمة متواصلة دون انقطاع، أو أي من الأبوين أو الجددين مقيماً إقامة

عند تناول استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان؛ فإن الأمر لا يقتصر على جنوب السودان الجغرافي فقط، وإنما هناك منطقتا أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، وقد أحيل الخلاف حول حدودها إلى التحكيم في محكمة العدل في لاهاي. وسيعقد فيها استفتاء حول هل ستكون تبعيتها الإدارية للشمال أم للجنوب؟

(٣) مع مراعاة أحكام البند (٢) أعلاه تكون نتيجة الاستفتاء على الخيار الذي حصل على الأغلبية البسيطة (٥٠٪+١) لأصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم حول أحد الخيارين، وهما: إما تأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذي أرسّته اتفاقية السلام الشامل أو الانفصال.

(٣) قانون استفتاء منطقة أبيي لسنة ٢٠٠٩م:

أثيرت نقطتان مهمتان في ما يتعلق بمنطقة أبيي: الأولى حدود المنطقة، وقد حسمها الآن تحكيم محكمة العدل في لاهاي، والثانية من هم سكان أبيي؛ حيث تقطنها، بصورة أساسية، مجموعتان هما: دينكا نقوك الجنوبية والمسيرية الشمالية. واشترط القانون في الناخب أن يكون من سكان منطقة أبيي حسب المادة ٦

(١) من بروتوكول حسم نزاع أبيي، وهم:

(١) أعضاء مجتمع دينكا نقوك.

(٢) السودانيون الآخرون المقيمون في منطقة أبيي حسب معايير الإقامة التي تحددها المفوضية وفق المادة ١٤ (١) من هذا القانون.

الولاية المعنية، أو (ب) اعتبار أن الاتفاقية لم تحقق تطلعات شعب تلك الولاية.

نص القانون على أن تكون إجراءات ممارسة المشورة الشعبية على النحو التالي:

(أ) فور انتخاب أعضاء المجلس التشريعي لكل ولاية، ينشئ المجلس التشريعي المعني مفوضية برلمانية لتقويم وتقدير اتفاقية السلام الشامل بخصوص أي من الولايتين من خلال التقارير التي تقدم إليه منها ومن حكومة الولاية المعنية، مع استصحاب آراء شعب الولاية والفعاليات السياسية والمجتمع المدني بالولاية المعنية عبر لقاءات أو مؤتمرات.

(ب) إذا قرر أي من المجلسين التشريعيين عند النظر في تقارير المفوضية أن الاتفاقية حققت تطلعات شعب تلك الولاية تعتبر الاتفاقية تسوية نهائية وشاملة للنزاع السياسي في تلك الولاية.

(ج) إذا قرر أي من المجلسين التشريعيين أن الاتفاقية بخصوص أي من الولايتين لم تحقق تطلعات شعب تلك الولاية حسب الفقرة (أ) ب أعلاه؛ يدخل هذا المجلس في مداوات لتحديد أوجه ذلك القصور بشكل مفصل، ومن ثم تدخل حكومة تلك الولاية في التفاوض مع الحكومة بفرض تصحيح أوجه القصور

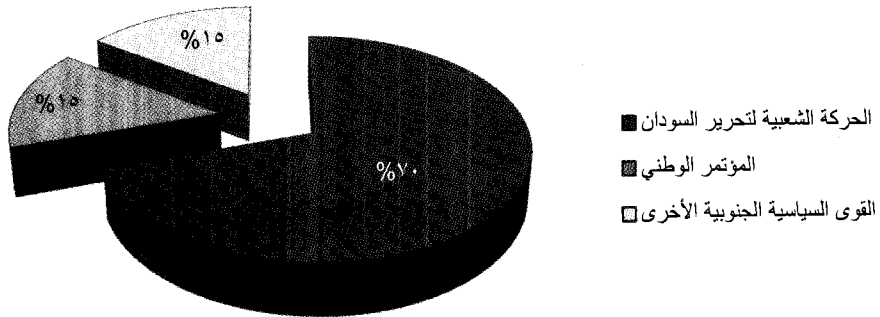
ونص القانون على أن يجري الاستفتاء المنصوص عليه في المادة ٤ أعلاه، في منطقة أبيي قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، وتنظمه المفوضية بالتعاون مع إدارة منطقة أبيي، والحكومة الاتحادية وحكومة جنوب السودان وبمراقبة دولية. وسيقوم سكان منطقة أبيي عند ممارستهم حق تحديد وضعهم الإداري من خلال الاستفتاء بالتصويت، إما:

(١) لتأكيد استدامة الوضع الإداري الخاص بمنطقة أبيي في الشمال، أو: (٢) أن تكون منطقة أبيي جزءاً من بحر الغزال بجنوب السودان.

(٤) قانون تنظيم المشورة الشعبية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لسنة ٢٠٠٩م:

تلاصق كل من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق جنوب السودان، وشاركت مجموعة منهم في القتال ضمن قوات الحركة الشعبية. كما كانت أجزاء منهما محتلتين بواسطة الحركة الشعبية في فترة الحرب. ستحدد المشورة الشعبية النظام الإداري الدائم للولايتين، فقد ورد في المادة ١٥ ما يلي: عند ممارسة حقهم الشرعي في المشورة الشعبية تكون خيارات شعب ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق عبر المفوضية المعنية كالاتي: (أ) الموافقة واعتماد اتفاقية السلام الشامل، واعتبارها حسماً للنزاع السياسي في

المحاصصة في المجلس التشريعي والحكومة بجنوب السودان



هذا الترابط والتلاحم الوطني الذي لم ينزو وينعزل في جهة جغرافية أو ينكفئ على بُعد إثني يشير إلى وطن واحد يدفع بأبنائه للتمسك بوحدته.

ثانياً: الانفصال وتأثير الدومينو:

لعل واحداً من الأسباب التي تدفع باتجاه الوحدة، احتمال انفراط ما تبقى من السودان شماله وجنوبه. والسؤال المهم الذي يُطرح هنا، هو: أين سينتهي حق تقرير المصير بعد تطبيقه؟ فكما أشار واني تومبي إذا كان المطالبون بالانفصال في الجنوب بسبب التباين الاجتماعي، فإن هذا الادعاء يمكن أن يمتد إلى الجنوب ليشمل المجموعات التي ترى أنها مختلفة اجتماعياً عن المجموعة الإثنية المهيمنة. لذا سيكون الخيار بين المحافظة على الدولة الجديدة بالقوة والقهر أو الرضوخ للمطالب الانفصالية، وتفتت ما تبقى من البلاد.^(١)

ولهذا السبب جاءت تصريحات عدد من القادة الأفارقة مثل ثابو امبيكي وادريس ديببي محذرة من خطورة انفصال جنوب السودان.

ثالثاً: عامل الاقتصاد:

نسبة لارتباط الجنوب والشمال بروابط اقتصادية قوية تتمثل في خط أنابيب البترول الذي يحمل النفط ليُصدّر من ميناء بشائر في الشمال، وفي حركة التجارة، وفي العمالة الموجودة في الجنوب والشمال تجعل خيار الوحدة قوياً. كما أن ارتباط الجنوب والشمال ببنى أساسية مثل الطرق وخط السكة الحديد وشبكات الاتصال تقوّي الاتجاه نحو الوحدة.

احتمالات الانفصال وما بعده:

هناك مؤشرات قوية من جنوب السودان تفيد أن الاستفتاء قد يفضي إلى انفصال، ويمكن إجمال

في إطار الاتفاقية لتلبية تطلعات شعب الولاية المعنية، وذلك خلال شهر واحد من تاريخ قرار المجلس التشريعي المعني.

(د) وفقاً للبلدين (أ/ج) أعلاه، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الولاية المعنية أو الولاياتين معاً والحكومة حول تقرير تلك التطلعات، أو أيًا منها، خلال ستين يوماً من تاريخ بدء التفاوض؛ تُحال المسائل الخلافية إلى مجلس الولايات للوساطة والتوفيق، ويكون المجلس لجنة لهذا الغرض خلال أسبوع من تاريخ الاستلام.

احتمالات الوحدة:

هناك عدد من العوامل التي ستؤثر على احتمال استمرار الوحدة، جزء منها ثابت وآخر متغير. وسيركز البحث هنا على العوامل المهمة التالية:

أولاً: عامل الجغرافيا والتاريخ:

ظل السودان معروفاً للعالم بغالب حدوده الجغرافية والسياسية الحالية، طوال عصره الحديث. وهو أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة. وعُدَّ بسبب تنوعه صورة مصغرة من القارة السمراء، فالجغرافيا والتاريخ تراكمت عناصرهما عبر عقود من الزمان. فمجهودات السودانيين بمختلف توجهاتهم وسحناتهم من الشمال ومن الجنوب في مجابهة الاستعمار، والحفاظ على وحدة الوطن وترابه؛ لا تحتاج إلى تأكيد. فتورة ١٩٢٤م ودور ثوار جمعية اللواء الأبيض، مثل علي عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ، وعبيد حاج الأمين وصالح عبد القادر؛ خير دليل على ذلك. ووالد الشهيد عبد الفضيل هو الماظ عيسى من قبيلة النوير من جنوب السودان، وقد التحق بالجيش المصري. ولننظر لما قاله علي عبد اللطيف عند محاكمته: «لا يهمني إن كنت منتمياً لهذه القبيلة أو تلك؛ فكلنا سودانيون، نعمل يدًا واحدة من أجل تحرير بلادنا من سيطرتكم». ونُفي عبيد حاج الأمين إلى واو في الجنوب؛ حيث توفي هناك.

(١) واني تومبي، الانفصال ومهددات الاستقرار في الجنوب.. ترجمة محمد الفاتح زيادة. الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ٢٠٠٨م. ص ٢٦.

المؤشرات على النحو التالي:

الأمريكي السابق، عن طريق معرفته الوثيقة برئيس الشركة التي غيرت اسمها مؤخراً بعد الكشف عن تورطها في تعذيب محتجزين لديها، إلى اسم جديد هو إكس أي.(^٢)

ثانياً: التزود بالعتاد العسكري:

فقد عملت الحركة الشعبية في السنتين الأخيرتين على شراء عتاد عسكري ثقيل. ففي أكتوبر ٢٠٠٨م احتجز قرصنة صوماليون سفينة أوكرائية تحمل دبابات كانت في طريقها للحركة الشعبية عبر كينيا. كما أن الحركة شرعت في شراء ١١ طائرة حربية متقدمة ستسلم بنهاية أغسطس ٢٠١٠. وتم تدريب الطيارين في أوغندا وأمريكا، ويتوقع دخول الطائرات الخدمة نهاية عام ٢٠١٠.(^٣)

أما ما يلي أوضاع ما بعد الاستفتاء، فقد حدد قانون الاستفتاء عشر مسائل موضوعية عُرفت بترتيبات ما بعد الاستفتاء ينبغي على طرفي اتفاقية السلام الدخول في مفاوضات بهدف الاتفاق عليها. وهذه الموضوعات هي: الهجرة، والعمل، والخدمة العامة، ووضع الوحدات المشتركة المدمجة، والأمن الوطني والمخابرات، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والأصول والديون، وحقول النفط وإنتاجه ونقله وتصديره، والعقود والبيئة في حقول النفط، والمياه، والملكية. وإذا لم يتفق الطرفان على جزء من هذه الموضوعات فقد تسهم في إحداث توتر بين الطرفين، وبخاصة موضوعات النفط والهجرة التي تتضمن حركة الرعاة من شمال السودان صوب بحر العرب في الجنوب.

(٢) أمريكا تخطط لإعلان دولة النيل جنوب السودان، موقع العالم الإخباري. ٢٠١٠/٨/٢.

<http://www.alalam-news.com/node/263089>

(٣) الجيش الشعبي يشترى (١١) طائرة عسكرية متقدمة، الأحداث. ٢٢ أغسطس ٢٠١٠. ص. ١.

أولاً: يفيد الواقع الحالي أن جنوب السودان قد أضحى شبه دولة، بل هناك رموز دولة مثل علم الحركة الذي يخفق في عدد من المؤسسات الحكومية، والمنهج التعليمي المختلف، والاستقلالية عن الحكومة الاتحادية في الخرطوم في التمويل والتخطيط والإدارة.

ثانياً: التعبئة الجماهيرية باتجاه الانفصال. ويتجلى هذا الاتجاه في حث المواطنين على التصويت للحرية- أي الانفصال- وقيام شباب الحركة الشعبية بمسيرات تطالب بالانفصال صراحة.(^١)

ثالثاً: تخطيط الحركة الشعبية الفعلي للدولة الجديدة بعد الانفصال مثل اتفاق الحركة على اسم الدولة الجديدة، لكنه لم يعلن. وتكوين لجنة لإعداد النشيد الوطني، وقيام وكالة أنباء جنوب السودان، والتخطيط لإنشاء الخطوط الجوية لجنوب السودان.

هناك تخوف وقلق من حدوث عنف واضطرابات بعد انفصال الجنوب. لذا فإن الحركة الشعبية تعمل الآن على تقوية جيشها وتطوير قدراته لمجابهة احتمالات حرب قد تتجم مع الشمال. وفي هذا المسعى قامت الحركة بعدة خطوات نجلها في الآتي:

أولاً: تدريب وتأهيل الجنود:

ولتحقيق هذا الهدف وقّعت وزارة الخارجية الأمريكية، بعد توقيع اتفاق السلام، عقداً مع شركة دين كورب الأمريكية الخاصة لتدريب قوات الحركة الشعبية، وتحويلهم لقوة عسكرية محترفة، وبلغت قيمة العقد ٤٠ مليون دولار لإنجاز هذه المهمة بهدف تحقيق الاستقرار في جنوب السودان، وقامت شركة بلاك ووتر بالاتفاق مع حكومة جنوب السودان لتوفير حماية أمنية لكبار مسئولو الحركة، وتدريب جيشها، وذلك بمساعدة ديك تشيني نائب الرئيس

(١) مسيرات تطالب بانفصال جنوب السودان عن الشمال، الجزيرة. نت. ١٢-٨-٢٠١٠.

دولار في عام ٢٠٠٩. (١)

وتشكل الصادرات إلى جنوب السودان نحو ١٢٪ من جملة الصادرات اليوغندية. وقد أقامت يوغندا المعرض التجاري الأول في مدينة جوبا، ووقعت اتفاقية مع حكومة جنوب السودان لتنمية التجارة بين الطرفين. كما أن كينيا، التي تنامت تجارتها مع الجنوب، ووصلت إلى ١٢ بليون شلن كيني في عام ٢٠٠٩، تتوقع فوائد اقتصادية كبيرة بعد الانفصال.

في هذا الصدد أعلنت شركة تويوتا تسوشو، الذراع التجاري لشركة تايوتا، في مارس ٢٠١٠م أنها بصدد دراسة بناء خط أنابيب بترول طوله ١٤٠٠ كلم من جوبا وحتى جزيرة لامو الكينية التي سيبنى فيها رصيف تصدير بتكلفة تصل إلى ١,٥ بليون دولار.

وستؤول ملكية الخط والرصيف لكينيا بعد عشرين عاماً. وتأمل كينيا في أن يحدث المشروع تنمية للمناطق الشمالية فيها.

وكان رئيس الوزراء الكيني ريلا أودنغا قد ناقش هذا الأمر عندما زار اليابان في فبراير ٢٠١٠م.

ويعتقد مسئولون في شركة تويوتا تسوشو أن نجاح المشروع يتوقف على اكتمال دراسة الجدوى الاقتصادية وتوفير التمويل من بنك اليابان للتعاون الدولي. ولم يستبعد متحدث باسم الشركة إشراك شركات صينية في المشروع. (٢)

وهناك خطط لرصف طريق بري بين نيروبي وجوبا طوله ١١٣٠ كيلو متراً. وتقوم كينيا بالتعاون مع يوغندا

ثالثاً: أثر الانفصال المحتمل لجنوب السودان على استراتيجيات «التفتيت» في العالم الإسلامي بجناحيه الإفريقي والآسيوي:

أ- التأثير الإفريقي:

تسهم خريطة السودان الجغرافية الحالية، ووضعه الاقتصادي والاجتماعي وتوجهاته السياسية إسهاماً كبيراً في تحديد علاقاته الخارجية ودوره الجيوسياسي الإقليمي والعالمي. فهو بوضعه الحالي جزء من العالمين الإفريقي والعربي، كما أنه عضو فاعل في تجمع الساحل والصحراء، وفي منظمة المؤتمر الإسلامي.

أما في البعد الجيوسياسي فممنفذ البلاد البحري الوحيد على البحر الأحمر، ولها جوار مع تسع دول تتباين قدراتها وأوضاعها الداخلية. ويُعد اقتصاد السودان السابع إفريقياً والتاسع والستين عالمياً؛ بناء على تصنيف صندوق الدولي لعام ٢٠٠٩م. بعد انفصال الجنوب سيتغير هذا الوضع، وستكون هناك خريطة

جيوسياسية جديدة. لهذه الخريطة تحالفات مختلفة نسبياً بالنسبة لدولة السودان القديمة مع استمرار لبعض الروابط بالنسبة لشمال السودان.

وبالنظر للترتيبات الجيواستراتيجية الجديدة؛ ستسعى دولة الجنوب المنفصلة، المنغلقة جغرافياً، لتكون جزءاً من جماعة شرق إفريقيا التي تسعى لتكوين كونفدرالية. وهناك مؤشرات قوية تفيد بأن دولتي الجوار يوغندا وكينيا تعملان على تسريع وتيرة الانفصال؛ وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية. فوفقاً للإحصائيات اليوغندية، فإن التجارة بين يوغندا وجنوب السودان قد تضاعفت ثلاث مرات في غضون ثلاث سنوات لتصل إلى نحو ٢٦٠ مليون

وقعت وزارة الخارجية الأمريكية، بعد توقيع اتفاق السلام، عقداً مع شركة دين كورب الأمريكية الخاصة لتدريب قوات الحركة الشعبية، وتحويلهم لقوة عسكرية محترفة، وبلغت قيمة العقد ٤٠ مليون دولار لإنجاز هذه المهمة.

(1) Paul Tentena, "Uganda's trade with Sudan triples," The New Vision. Monday, 8th February, 2010. <http://www.newvision.co.ug/D/8/220/709481>

(2) APS Review Oil Market Trends, "Japan & China Eye South Sudan-Kenya Crude Oil P/L For Indian Ocean Trades," March 8 2010. <http://www.allbusiness.com/trade-development/international-trade-exports-imports-by/14068735-1.html>

موضوع استضافة الجنوب للقيادة العسكرية لإفريقيا (أفريكوم).

كما سيكون لانفصال جنوب السودان تأثيرات سلبية مباشرة على مصر وتشاد وإريتريا وإثيوبيا. وتعد الدول الثلاث الأولى الأكثر وضوحاً وحسماً في رفض الانفصال. ورغم أن هذه الدول تدعم وحدة السودان لكن تتنوع أسبابها لدعم الوحدة. فمصر ترى أن انفصال جنوب السودان قد يؤدي إلى تفتت البلاد، الأمر الذي سيؤثر سلبيًا على الأمن القومي المصري، وبخاصة في موضوعات مياه النيل، والهجرة، وتقلص فرص التجارة والعمل، وانتشار الأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة.

وبذلك تتزايد هموم وتحديات الاتجاه الاستراتيجي

الجنوبي لمصر، الأمر الذي سيثقلها عن جوارها العربي ودورها في القضية الفلسطينية. أما تشاد وإريتريا وإثيوبيا فتري أن انفصال جنوب السودان قد تكون له تأثيرات سلبية على الوحدة الوطنية لهذه البلاد، بخاصة أن بها قوميات لها تطلعات انفصالية. بالإضافة إلى ذلك نجد أن أسباب وأنماط العنف تتكامل وتتداخل في هذه المنطقة. فوقوع العنف في منطقة يعني انتقاله عبر الحدود. وما يزيد من اهتمام إريتريا وإثيوبيا بمستقبل السودان أن تجارتهما مع السودان متنامية ويعتمدان على النفط السوداني.

مصر ترى أن انفصال جنوب السودان قد يؤدي إلى تفتت البلاد، الأمر الذي سيؤثر سلبيًا على الأمن القومي المصري، وبخاصة في موضوعات مياه النيل، والهجرة، وتقلص فرص التجارة والعمل، وانتشار الأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة.

التأثير الآسيوي:

بعد اكتشاف النفط في السودان تنامت الروابط الاقتصادية بينه وبين عدد من الدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين وماليزيا، والهند وتركيا وإندونيسيا. والملاحظ أن من بينها دولاً إسلامية مهمة هي ماليزيا وإندونيسيا وتركيا.

بالتخطيط لبناء خط سكة حديد سريع يربط ممباسا بكمبالا، ويتوقع أن يكتمل المشروع في عام ٢٠١٦. وتعزم حكومة جنوب السودان وضع الخطط التي تمكنها من ربط جوبا بخط السكة حديد السريع.^(١)

يؤثر العامل الأمريكي تأثيرًا كبيرًا على أوضاع المنطقة قبل وبعد الانفصال. ويظهر هذا التأثير في عدد من المواقف والسياسات. فقد وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في مارس ٢٠١٠م على قانون نزع سلاح جيش الرب الذي يعمل في شمال يوغندا:

Lord's Resistance Army Disarmament and North-ern Uganda Recovery Act، ويتضمن القانون جوانب عسكرية ولوجستية. وقد ضغطت منظمات أمريكية لتبني القانون. كما أن يوغندا دولة مشاركة في

برنامج محاربة الإرهاب الأمريكي في إفريقيا، فقد تسلمت في عام ٢٠٠٣ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في إطار البرنامج.^(٢) واشتركت دول شرق إفريقيا الخمس في مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩م

تحت مسمى النار الطبيعية ١٠، وجرت المناورات في شمال أوغندا^(٣). ووردت أخبار صحفية أن مسئولين في الحركة الشعبية ناقشوا مع مسئولين أمريكيين

- (1) MICHAEL OMONDI, "Kenya reaps billions from Sudanese separation plan," Sudaneseonline.com. May 31, 2010. http://www.sudaneseonline.com/en3/publish/Latest_News_1/Kenya_reaps_billions_from_Sudanese_separation_plan.shtml
- (2) Samar Al-Bulushi, "US legislation authorises military action against the LRA in Uganda," Pambazuka News. 2010-03-25, Issue 475. <http://www.pambazuka.org/en/category/features/63283>
- (3) Kevin J. Kelley, "Uganda: Big U.S. Military Exercise for Northern Region," Global Research, October 12, 2009. <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=15641>

(ج) التأثير العام على العالم الإسلامي:

ظل السودان لقرون متصلة يشكل حلقة الوصل والارتباط بين العالم الإسلامي، في شقه العربي، وإفريقيا جنوب الصحراء. فالسودان الناطق، في جله بالعربية، كانت أرضه، دومًا، مكانًا للتفاعل بين مكونات إفريقيا كلها. وقد وصف بصدق بأنه يعكس إفريقيا بتوابعها. وسهلت مساحته الكبيرة هذا التفاعل مع القرن الإفريقي، فهو جزء فاعل فيه؛ ومع منطقة الساحل الممتدة من البحر الأحمر وحتى المحيط الأطلسي، وهو عنصر أصيل فيها؛ ومع وسط إفريقيا وشرقها، وهو مكون مهم فيها. وإذا وقع الانفصال، فإن هذا التفاعل سيضعف وتزول بعض مكوناته. وبذا ستضعف أهم حلقات التواصل الديموغرافي والثقافي المباشر بين العالم الإسلامي وإفريقيا جنوب الصحراء.

لقد شهد العالم الإسلامي ومنذ الهجمة الاستعمارية التي بدأت في القرن التاسع عشر ثلاث موجات رئيسية سعت للهيمنة والتجزئة والإلحاق. بدأت الأولى بالهيمنة الاستعمارية التي غطت معظم أرجاء العالم الإسلامي، وأوضح مثال لها خطة سايكس بيكو التي قسمت القلب منه، وأقامت صروح الدول القومية فيه. لم تنحسر تأثيرات الموجة الأولى حتى جاءت الموجة الثانية مستهدفة احتلال فلسطين، وإنشاء الكيان الصهيوني في أرضها، وتزامن احتلال فلسطين مع محاولة طمس هوية الجزائر الإسلامية وإلحاقها بفرنسا. لم تختلف طبيعة الموجة الثالثة عن سابقتها، فعندما بدأت في مطلع التسعينيات كان أول ضحاياها الصومال، ثم لحقت بها أفغانستان وإندونيسيا والسودان والعراق. وإذا وقع انفصال جنوب السودان فإنه سيشكل الضحية الثانية للتفتيت بعد إندونيسيا ضمن الموجة الثالثة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

فعلى سبيل المثال زاد حجم الميزان التجاري بين السودان وتركيا إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار في السنة، وتنامى عدد الشركات التركية التي تعمل في المجالات المختلفة في السودان خاصة في مجال البنى التحتية، ووصل إلى نحو ٧٠ شركة (١).

وتعد إندونيسيا رابع أكبر دولة في استيراد النفط السوداني. كما أن العلاقات الاقتصادية والسياسية تنامت كذلك مع ماليزيا، وأضحت شركة بتروناس شريكة في مشاريع استخراج النفط السوداني. كما تم الاتفاق على تأسيس بنك ماليزي سوداني سيكون مقره في الخرطوم؛ للمساعدة في تسهيل الإجراءات المصرفية للمستثمرين الماليزيين، وللمساعدة في التحويلات المصرفية المباشرة بين السودان وماليزيا. وانعقد مؤتمر سفراء السودان في الدول الآسيوية في كوالالمبور في مارس ٢٠١٠م. وربما تتأثر العلاقات التجارية بصورة سلبية مع الدولتين؛ لأنها مرتبطة باقتصاد يعتمد على النفط الذي ينتج نحو ٧٠٪ منه من جنوب السودان.

وهناك تأثير سلبي آخر على بعض الدول الآسيوية التي تتشابه أوضاعها السياسية في بعض أوجهها مع السودان. هذه الدول توجد فيها أقليات لديها تطلعات انفصالية، وربما تشكل واقعة انفصال جنوب السودان سابقة تحثهم على تكرار التجربة ذاتها في بلدانهم، وهناك الآن خطط لتقسيم العراق واليمن وأفغانستان. فبعد انفصال تيمور الشرقية، وانفصال جمهورية أرض الصومال من جانب واحد، وإذا وقع انفصال جنوب السودان، فإن مشروع تفتيت العالم الإسلامي يكون قد انتقل من التخطيط إلى التنفيذ.

(١) سفير تركيا في السودان فاتح جيلاني لصحيفة الرائد: (٢٥٠) مليون دولار في السنة حجم الميزان التجاري بين السودان وتركيا، الرائد، ٢٠١٠/١٠/٣.

رابعاً: آليات احتواء الآثار السلبية لاحتمالات انفصال جنوب السودان على الأمة الإسلامية

(١) الآليات الرسمية:

تحتاج الحكومة السودانية للدعم السياسي والمادي لتجاوز الأزمات التي ربما تتشأ نتيجة لحدوث الانفصال. ومن الأمثلة على هذه الأزمات: التوتر الذي قد ينشب في أبيي؛ بسبب التنازع حول أيلولتها للشمال أم للجنوب. أو التصعيد الذي قد يحدث في منطقتي المشورة الشعبية: جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وهنا يمكن للمنظمات الحكومية الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الإفريقي، العمل مع شمال السودان وجنوبه لإيجاد آليات سلمية لحل الخلافات. كما أن المؤسسات المالية الإسلامية عبر تمويلها

لمشاريع في جنوب السودان، وبخاصة مشاريع البنى التحتية التي تربط بينه وبين شمال السودان، ستسهم في استقرار المنطقة، وتقلل من حدوث التوتر.

لعل واحداً من الدروس المستفادة من احتمال انفصال جنوب السودان هو أخذ العظة والعبرة من الطريقة التي قادت إلى هذا الوضع. وهنا يجب تدكّر أن القوى الغربية قد عملت على الاستفراد بالسودان، وذلك عبر استخدام سياسة الترغيب والترهيب، في وقت غابت فيه الدول الإسلامية، أو كان حضورها ضعيفاً في الشأن السوداني.

ومن التوصيات التي يمكن أن تقدم في هذا الشأن ما يلي:

أولاً: تدارك المناطق المهتدة بالتجزئة والتفتت، مثل الصومال والعراق وأفغانستان واليمن، وذلك

عبر إنشاء منابر للحوار والمصالحة، مع الوعد بدعم مشاريع إعادة الإعمار.

ثانياً: إقامة وتطوير أجهزة إنذار مبكر لرصد مناطق الأزمات في العالم الإسلامي، الأمر الذي سيمكّن هذه المنظمات من اقتراح وسائل استباقية للتعامل مع مؤشرات الأزمة قبل استفحالها.

(٢) الآليات الشعبية:

ظل الجانب الشعبي في الأمة الأكثر انفعالاً وارتباطاً

بقضاياها، وضح ذلك في التفاعل الإيجابي مع قضايا غزة والعراق وأفغانستان. ورغم أن الانفعال الشعبي في مثل هذه القضايا، غالباً ما يكون عالياً، إلا أن الأثر المؤسسي لهذا الانفعال غالباً ما يكون محدوداً. فعلى سبيل المثال نجد أن وجود المنظمات غير الحكومية الإسلامية ضعيفاً

في جنوب السودان، في حين نجد دولة مثل اليابان، رغم ضعف ارتباطها التاريخي بالسودان، لديها سبع منظمات غير حكومية تعمل في جنوب السودان.

إن أهمية تكثيف وجود المنظمات الأهلية الإسلامية في جنوب السودان لا تحتاج لدليل يقوئها، بخاصة أن جزءاً مقدراً من العمل السياسي والدبلوماسي غدت تقوم به المنظمات غير الحكومية. ورغم أن هناك عدداً من المنظمات الإسلامية التي تعمل عبر منظمات سودانية، مثل منظمة الدعوة الإسلامية والوكالة الإسلامية الإفريقية، إلا أن هناك حاجة ماسة لوجود مباشر لهذه المنظمات. وتبدو أهمية هذه الحاجة بوضوح إذا علمنا أن معظم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية تقدمها منظمات أهلية غربية الآن.

ومن المتوقع أن يستمر الاعتماد على هذه المنظمات

في المستقبل بغض النظر عن نتائج الاستفتاء. وتشير تقارير منظمات الإغاثة إلى أن الحاجة لتوفير الغذاء من المتوقع أن تزداد بعد الاستفتاء وبعد عودة اللاجئين والنازحين من شمال السودان ودول الجوار. ويعتمد الآن نحو ٣, ٤ مليون شخص في الجنوب على العون الخارجي، حيث يحصل نحو أقل من شخص من بين كل عشرة على أقل من دولار في اليوم^(١).

وحتى يكون عمل المنظمات الإسلامية أكثر فاعلية في جنوب السودان؛ فعليها التنسيق مع المنظمات الإفريقية المحلية، وذلك لمعرفة الأخيرة بطبيعة المشاكل الموجودة مع إدراكها للثقافات المحلية.

(٢) الإعلام:

يغلب على سوق الإعلام في المنطقة العربية الطابع الترفيهي، ولا ينشغل أغلبه بقضايا الأمة المصيرية. ففي دراسة للقنوات الفضائية العربية التي يقدمها القمر الصناعي نايل سات يبدو التصنيف التالي: «قنوات الأغاني ٨٨ قناة. قنوات الأفلام والمسلسلات ٦٠ قناة. القنوات الرياضية ٥٠ قناة. قنوات الشعر والإنشاد ٢٠ قناة. قنوات الإعلانات ٨ قنوات. قنوات المطبخ والنساء ٦ قنوات. هذا فضلاً عن ٧٨ قناة متنوعة تقدم قليلاً من النشرات والبرامج الهادفة والباقي أفلام ومسلسلات وأغان هزلية.»^(٢)

وعلى الرغم من قناتمة الصورة إلا أن هناك عدداً من القنوات الجادة والمؤثرة التي يمكن أن تقدم خدمة إعلامية تركز على خلفيات قضية جنوب السودان وأسبابها وتأثيراتها. وربط ما يجري في السودان بما يدور في مناطق الأزمات الأخرى في العالم الإسلامي. وهناك تجربة قدمتها عدد من القنوات العربية في عام ٢٠٠٩م، حين قامت بنقل مشترك من السودان حول قضية دارفور.

ويمكن تطوير ذلك البرنامج وإعادة إنتاجه بعدد من اللغات الحية، والاستفادة في ذلك من تجربة أخرى مفيدة، وهي البث العربي المشترك لدعم غزة، وهي تواجه الاجتياح الإسرائيلي. وقامت بذلك قنوات الأمانة العامة للبث العربي المشترك. ويمكن أن تتضافر في ذلك جهودات المنظمات العربية مثل اتحاد المنتجين العرب، كما يمكن لاتحاد إذاعات الدول العربية عبر برامج التبادل الإخباري والبرامجي أن يبث برامج عن التحديات التي تواجه السودان.

(1) Reuters, "SUDAN: Referendum will «increase humanitarian needs»" 19 Aug 2010.

<http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/67ca9dc07f015bcc5eac544e7f94fe6.htm>

(٢) الهيثم زعفان، الفضائيات الهزلية واستنزاف ثروات الأمة، نقلاً عن: موقع بوابتي.

<http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=2578>

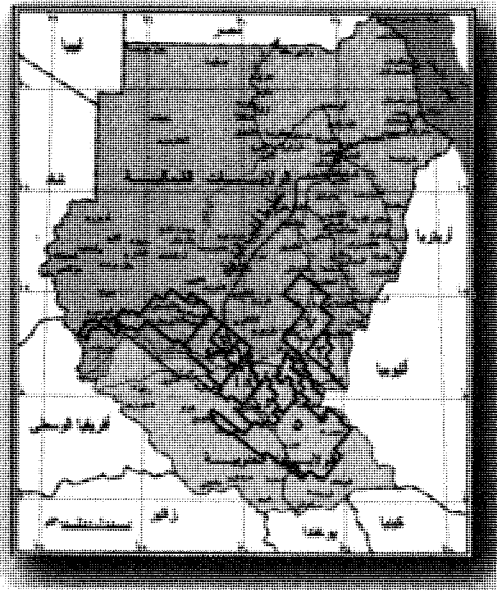
معلومات إضافية

الموارد الطبيعية في جنوب السودان:

يشتهر جنوب السودان بموارده المائية، وأرضه الخصبة، وكمية ضخمة من الثروة الحيوانية، لكن استمرار الحروب وعدم الاستقرار السياسي حال دون الاستفادة من هذه الموارد الكبيرة. بالإضافة لذلك يزخر الجنوب بالنفط، وبدأ الإنتاج التجاري في عام ١٩٩٨م.

ويشكّل إنتاج النفط الوارد من جنوب السودان نحو ٨٥٪ من إنتاج البترول في السودان البالغ نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميًا في عام ٢٠٠٩م. وتعمل عدد من الشركات الأجنبية، وبخاصة الآسيوية على شكل مجموعات في إنتاج النفط.

خريطة توضح مربعات استكشاف وإنتاج النفط في السودان



ففي مربع ١ و٢ و٤ تعمل مجموعة النيل الكبرى لإنتاج النفط، وتتكون من شركة الصين الوطنية للبترول (CNPC)، وتبلغ حصتها ٤٠٪، وشركة بتروناس الماليزية بحصة ٣٠٪، وشركة (ONGC) الهندية وتبلغ حصتها ٢٥٪، وشركة سودابت المملوكة للحكومة السودانية وحصتها ٥٪.

أما في مربعي ٣ و٧ في أعالي النيل فتعمل مجموعة بترودار المكونة من (CNPC) الصينية، وحصتها ٤١٪، وبتروناس ونصيبها ٤٠٪، وسودابت وحصتها ٨٪، والخليج للنفط (قلف بتروليوم) وحصتها ٥٪، وآل ثاني وحصتها ٥٪.

أما مربع (٥ ب) البالغ مساحته ٩٠ ألف كيلو مترًا مربعًا، فتتنازع حقوقه عدة شركات من بينها توتال الفرنسية التي مُنحت الحق في بداية الثمانينيات، لكن بسبب تدهور الأوضاع الأمنية لم تمارس نشاطًا يذكر.

ومنحت الحركة الشعبية، قبل توقيع اتفاق السلام، الحق لشركات أخرى من بينها شركة النيل الأبيض البريطانية.

التركيبة الديموغرافية

يبلغ عدد سكان جنوب السودان وفقاً للتعداد السكاني الذي أجري في عام ٢٠٠٨م نحو ثمانية ملايين نسمة (٨,٢٦٠,٠٠٠)، أي نحو ٢١٪ من سكان السودان.

وبيّنت النتائج أن ٥٢٠,٠٠٠ منهم يسكنون في شمال البلاد. ينتمي سكان الجنوب إلى عدد كبير من القبائل والمجموعات الإثنية التي يصل عددها إلى بضع مئات. ويصعب تقديم إحصاء دقيق لسكان كل قبيلة أو مجموعة إثنية. لكن هناك ثلاث مجموعات كبرى هي:

أولاً: القبائل النيلية التي تسكن حول النيل: وقد صنّفها ويستمران للمجموعات الآتية:

أولاً: مجموعة النيليين العليا، وتضم: شعوب المينو والمادي، والأبوكايا واللوبا، والوويرا والندو والمورو.

ثانياً: مجموعة النيليين الوسطى، وتضم: الشلك والأنوك، والبير والجور، والبلاندا، وأغلبية شعوب شرقي أوغندا، والآشولي واللانجو واللاتورو والجالو.

ثالثاً: مجموعة النيليين الدنيا، وتضم الدينكا والنوير.

وأكبر ثلاث قبائل نيلية هي:

(أ) الدينكا، ويبلغ عددهم نحو مليوني شخص، وتعد أكبر قبائل الجنوب. يمتد الدينكا على امتداد ستة خطوط عرض من خط عرض ١٢ حتى خط عرض ٦، أي من الرنك شمالاً حتى ١٢٠ ميلاً قبل الحدود السودانية اليوغندية. وهي منطقة واسعة تمتد من بحر الغزال وأعالي النيل حتى جنوب كردفان.

ينتمي الدينكا لمجمّع ثقافي أكبر هو الشعوب الناطقة باللو، وتقطن بصورة أساسية في منطقة شرق إفريقيا. وتضم قبائل الماساي في كينيا، والتوتوسي في رواندا وبوروندي، كما تضم قبائل أخرى في مالي والسنغال مشهورة بطول القامة وسواد البشرة الداكن.

من أهم بطون الدينكا: النقوك وأبوك، ودينكا بور، والنويك ملوال والألياب والأغار. ينتمي للدينكا الدكتور جون قرنق زعيم الحركة الشعبية الأول، وسلفا كير النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة جنوب السودان.

(ب) النوير: ويسكنون في منطقة أعالي النيل، وبخاصة مناطق السوباو والناصر وأيود ومحافظة الليبر. وتكثر المستقعات في هذه المنطقة، الأمر الذي أدى إلى عزلة النوير. وقد ثاروا من قبل ضد الاستعمار البريطاني. ينتمي للنوير الدكتور رياك مشار، نائب رئيس حكومة جنوب السودان.

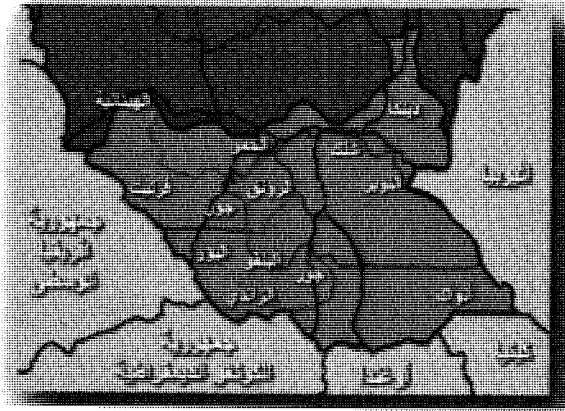
(ج) الشلك: وهي أقل القبائل الثلاث الرئيسة عدداً. لهم إرث ملكي قديم حيث توجد عاصمة الشلك القديمة -فاشودة- مقر «رث الشلك» -أي الملك- لمدة سبعمائة سنة. والرث شخصية مقدسة يُكَنّ له الجنوبيون الاحترام. يسكن الشلك على ضفتي النيل الأبيض من كاكا في الشمال حتى نحو ٢٠ ميلاً على ضفاف بحيرة نو في

الجنوب، كما أنها تمتد في شرق النهر. ترتبط الثروة والمكانة الاجتماعية عند الشلك بالماشية. ويعد الرث زعيم ديني وديوي. ويشغلون بالري والزراعة والصيد. ينتمي للشلك الدكتور لام أكول، وزير الخارجية السابق، وبقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية.

ثانيًا: القبائل السودانية التي تقطن غرب النيل، وتضم الزاندي والمورو والمادي، وتسكن غرب النيل قرب حدود السودان الجنوبية، والجنوبية الغربية. ويغلب على نمط حياتهم المعيشية الزراعة، وليس الرعي؛ وذلك لانتشار ذبابة التسي تسي.

ثالثًا: القبائل النيلية الحامية، وسمّيت بهذا الاسم لاشتراكها مع المجموعة النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية، وفي نمط الحياة المعيشية. إلا أن لون بشرتهم أقل سواداً من المجموعة النيلية. وتسكن أقصى الجنوب، وتشمل الباري واللاتوكا والمنداري والتبوسا.

خريطة توضح التوزيعات القبلية الرئيسية في جنوب السودان



المصدر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2D47EC80-6966-46FD-8483-6B191310AE20.htm>

الأحزاب المشاركة في مجلس الجنوب التشريعي الحالي (١):

عدد المقاعد	الحزب
١١٢	الحركة الشعبية لتحرير السودان
٢٥	المؤتمر الوطني
٧	اتحاد الأحزاب الإفريقية (١)
٤	منتدى السودان الديمقراطي المتحد
٤	اتحاد الأحزاب الإفريقية (٢)
٤	الجبهة الديمقراطية المتحدة
٤	الاتحاد الإفريقي الوطني السوداني
٣	قوة دفاع جنوب السودان
٣	أعضاء معينون

(١) من بين الأحزاب الثمانين المسجلة حتى ديسمبر ٢٠٠٩م، في مجلس شؤون الأحزاب السياسية في الخرطوم، وهي الجهة المسؤولة عن تنظيم تسجيل الأحزاب في السودان هناك ستة عشر حزبًا جنوبيًا، لكن الأحزاب الأكبر هي الممثلة في المجلس التشريعي لجنوب السودان.

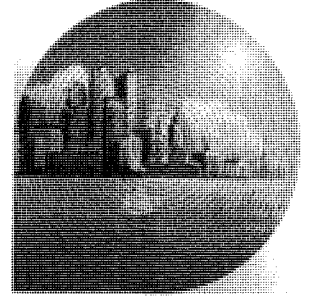
جدول يبين مشاركة الجنوبيين في الحكومات القومية المتعاقبة ١٩٥٤م - ٢٠١٠م

الحكومة	الفترة	عدد الوزراء
الحزبية الأولى	١٩٥٤-١٩٥٨	١٤
العسكرية الأولى	١٩٥٨-١٩٦٤	٢
أكتوبر القومية	١٩٦٤-١٩٦٥	٧
الحزبية الثالثة	١٩٦٥-١٩٦٩	١٠
العسكرية الثانية (مايو)	١٩٦٩-١٩٨٥	٣٢
الفترة الانتقالية	١٩٨٥-١٩٨٦	٣
الحزبية الثالثة	١٩٨٦-١٩٨٩	٢٠
حكومة الإنقاذ	١٩٨٩-الآن	٣٠

المصدر:

أ.د. حسن الحاج علي، أ.د. حمدي عبد الرحمن، المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي، مركز البحوث والدراسات، مجلة البيان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

الاجتياح التنصيري لبنجلاديش بين عجز الداخل وصمت الخارج



محمد شمس الحق صديق

رئيس جمعية أبحاث - بنجلاديش mshsiddique@gmail.com

ملخص الدراسة

صارت البيئة البنجلاديشية مستطابة من قِبَل الوكالات التنصيرية؛ بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، ووجود حالة من العَوَز والفاقة في معظم القرى والأرياف البنجلاديشية، وضعف البنية التحتية، وعجز الحكومة عن توفير الخدمات اللازمة لمواطنيها، أضف إلى ذلك تعرُّض البلاد للأعاصير والفيضانات التي تشرد آلاف الأسر، وتقضي على المحاصيل، وتولّد حالة من الفقر المدقع في الأماكن المنكوبة.

والمنصرون الأجانب يمثلون قاعدة الهجمات التنصيرية في بنجلاديش، وقد انضم إليهم المنصرون المحليون؛ ليكونوا جبهةً موحدة لاحتواء البلد المسلم، وملئه بالتوجهات النصرانية.

وشهدت بنجلاديش منذ ظهورها كدولة مستقلة عام ١٩٧١م تدفقاً عارماً من قبل المنصّرين؛ حيث وجدوا أرضية خصبة في ظل التعاطف الواضح من قبل الحكومة معهم؛ بسبب موقف النصارى والمنصّرين المؤيد لثورة الانفصال. وتتخرط ٥٢ جمعية ومنظمة في أعمال التنصير مباشرة، بالإضافة إلى الكثير من الجمعيات والوكالات التي ترتبط بعلاقة حميمة بالبعثات الكاثوليكية والبروتستانتية، وتتعاون فيما بينها للتداول التنصيري، وتنفيذ مخططات الدوائر التنصيرية.

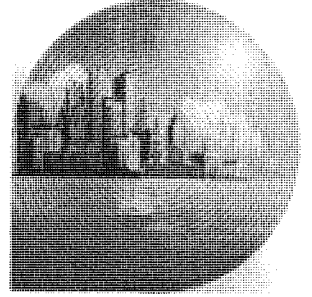
وتستهدف الوكالات التنصيرية في بنجلاديش الشرائح الضعيفة كالنساء والأطفال والفقراء والمعوزين والأميين، ومن يقل زادهم من التعليم، وكذلك المعزولين اجتماعياً، ويمكن تقسيم المجموعات المستهدفة من قبل الوكالات التنصيرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، هي: الهندوس، وسكان القبائل، والمسلمون.

ويتخذ المنصرون في بنجلاديش العديد من الوسائل والأساليب في عملهم أهمها: الدعم المادي المباشر، الخدمات الإغاثية، التعليم، تنصير المرأة، الخدمات الطبية، إقامة مخيمات شبابية، تنظيم الندوات للكُتّاب والمريّين وقادة المجتمع، تأسيس دُور الأيتام، تنظيم حلقات قراءة الكتاب المقدس.

وبالنظر إلى موقف المسلمين تجاه النشاط التنصيري في بنجلاديش؛ فقد استطاعت الوكالات التنصيرية تحييد كثير من المسلمين، عما تقوم به من الأعمال، فهي تقدم مختلف أنواع الخدمات للمسلمين من ذوي العَوَز والحاجة، وحتى المدارس الدينية الإسلامية والمساجد تدعمها هذه الوكالات لتحديد المسلمين.

ورغم أن طلبة العلم والمشايخ لا يزالون يحاولون توعية الشعب تجاه مخاطر التنصير، وإصدار المجلات الإسلامية والتقارير حول الأنشطة التنصيرية؛ إلا أنها لا تترك أي أثر يُذكر على الساحة؛ وذلك نظراً لغياب الجمعيات الإسلامية القوية التي يمكن أن تواجه الوكالات التنصيرية ببرامج ومشاريع إغاثية وتطبيبية وتعليمية كما لدى المنصّرين.

الاجتياح التنصيري لبنجلاديش بين عجز الداخل وصمت الخارج



محمد شمس الحق صديق

رئيس جمعية أبحاث - بنجلاديش mshsiddique@gmail.com

يمكن النظر إلى محاولات العمل التنصيري في بلدان العالم الإسلامي باعتباره صورة من صور الحروب القيمية والمفاهيمية التي تشنّ على الأمة، ولعل ما يحدث في بنجلاديش يعبر لنا عن واقع تلك الحرب؛ فعلى ضفة نهر برامابوترا كانت تجري عملية التعميد في ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٦/٥/٢٠١٠م، فقد جيء بمجموعة من ذوي العوز والحاجة، يبلغ عددهم ٥٥ شخصاً، بينهم ثلاثون امرأة من مختلف مناطق محافظة جمال بور. كانت تجري عملية التعميد دون أن يعي هؤلاء أنهم يدخّلون في النصرانية. كان يؤمر أحدهم بالغطس في الماء باسم المسيح، وعندما يخرج يُطبع على ناصيته ختم يدل على التنصّر.

وقد انتبهت إحدى النساء فاعترضت: لماذا نغطس في الماء باسم المسيح؟ نحن جئنا لنحصل على القروض وليس لترك ديننا والتحول إلى النصرانية! وقد انضم إليها بعض الأصوات فتعالت: فكان أن انتبه بعض من كانوا واقفين بعيداً، فجاءوا وأنقذوا هؤلاء. وقد ذهب كاتب هذه السطور إلى المناطق التي أخذ منها هؤلاء مع مجموعة من زملائه، وقابل بعض الأشخاص الذين جيء بهم للتعميد، فتأكد مما يلجأ إليه المنصرون من أساليب المكر والخداع لتنصير المسلمين. فقد قيل لهم: إن هناك جمعية للقروض الصغيرة تقدم خمسة آلاف تاكا (حوالي ٧٠ دولاراً) فور تسجيل الاسم بها، وتُقدم خمسة عشر ألف تاكا (حوالي ٢١٠ دولارات) كل شهر لتحسين أوضاع الأسرة. فهؤلاء جاءوا دون أن يعرفوا المصير المأساوي الذي كان في انتظارهم.

بنجلاديش.. البيئة المستطابة من قبل وكالات التنصير:

تقع بنجلاديش في جنوب شرق قارة آسيا، وتحدها الهند من كل الجهات، ما عدا جهة أقصى شمال الشرق، والتي تحدها بورما (ميانمار)، ويحدها من الجنوب ساحل البنغال، ومساحة بنجلاديش ٥٧٠,٤٧ كيلومترًا مربعًا، أما عدد سكانها فيبلغ ١٥٠ مليوناً حسب آخر التقديرات، ويمثل المسلمون فيه نسبة ٨٥٪ والهندوس ١٠,٥٪، والبوذيون ٥,٠٪، وأغلبهم يمثلون المدرسة البوذية الأولى ثيرافادا، والمسيحيون يمثلون نسبة أقل من ١٪ وأغلبهم من الطائفة الرومانية الكاثوليكية، وعددهم في ازدياد في ظل النشاط التنصيري الدؤوب، ويمثل الأرواحيون ٠,١٪.

والبيئة البنجلاديشية مستطابة من قبل الوكالات التنصيرية؛ بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، ووجود حالة من العوز والفاقة في معظم القرى والأرياف البنجلاديشية، وضعف البنية التحتية وعجز الحكومة عن توفير الخدمات اللازمة لمواطنيها، أضف إلى ذلك تعرض البلاد للأعاصير والفيضانات التي تشرد آلاف الأسر، وتقضي على المحاصيل، وتولد حالة من الفقر المدقع في الأماكن المنكوبة.

بإقامة منافذ جمركية في هوغلي (Hooghly) بينغال الشرقية (في الهند)، وفي شيتاغونغ، إحدى المدن الكبرى في بنجلاديش الحاضرة، وكان الملك «أكبر» أول من سمح للنصارى البرتغاليين بإقامة مستوطنات دائمة وكنائس في ولاية البنغال.

وقد تأسست أول كنيسة في بنجلاديش عام ١٥٩٩م في جوسور القديمة قرب محافظة شاتخيرة، فقد ذهب اليسوعي فرانسيسكو فرنانديز براتاباديتيا (Pratapaditya) في أكتوبر عام ١٥٩٩م وأسس بإذن من الملك براتاباديتيا (Pratapaditya) بيتاً للقسيس.

وقد سُميت هذه الكنيسة «الاسم المقدس للمسيح»، والتي بدأت نشاطها بصورة رسمية في أول يناير ١٦٠٠م.

وفي ٢٤ يناير عام ١٦٠٠م أُسست كنيسة أخرى باسم كنيسة يوحنا المعمدان، وذلك في محافظة شيتاغونغ. وثالث كنيسة في بنجلاديش تأسست بدعوة من التجار البرتغاليين في عام ١٦٠١م، وكانت كنيسة صغيرة على ضفة نهر كارنوفولي.

وفي عام ١٦٠٨م أعلن «إسلام خان» -الحاكم المغولي على بنغال- بأن دাকা، التي كانت مجرد ثكنة عسكرية، أعلن بأنها هي عاصمة بنغال. وقد أعقب هذا الإعلان التقدم والازدهار بالمنطقة كان من شأنه أن يجذب انتباه التجار البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والإنجليز. ففي عام ١٦١٢م انطلق المنصرون البرتغاليون بنشاطهم التصيري بدাকা، وأسسوا أول كنيسة بها عام ١٦٢٨م. وقد أطلقوا على هذه الكنيسة اسم «Church of the Assumption» (كنيسة عيد انتقال العذراء) والكنيسة الثانية في دাকা أُسست عام ١٦٧٧ بمنطقة تيجفاون.

والحكومات العلمانية في بنجلاديش تمنح كافة التسهيلات للمنصرين. وقد قال «الأب لينتو» في أحد تصريحاته لوسائل الإعلام: إنه «لا يمر شهر دون أن تأتي مجموعة من الناس ليعلموا اعتناق المسيحية في كنيسة كاكريل. وليس هناك أية مشكلة تعوق الدعوة المسيحية»، مضيفاً أن «الحكومة لم تتوان عن تقديم أي دعم لنا.. نحن أقلية، لكننا نمتلك نفوذاً في مجتمعنا».

وفي الصفحات التالية سنحاول استكناه ما يجري في هذا البلد المسلم من اجتياح تصيري جارف، وتعميم التوجهات النصرانية بمختلف الوسائل والأساليب.

بداية النشاط التصيري في بنجلاديش:

المنصرون الأجانب يمثلون قاعدة الهجمات التصيرية في بنجلاديش، وقد انضم إليهم المنصرون المحليون؛ ليكونوا جبهة موحدة لاحتواء البلد وملئه بالتوجهات النصرانية.

وإذا كنا لا نعرف بدقة متى كانت البداية الفعلية للعمل التصيري وسط الشعب البنغالي، إلا أن بعض الدراسات المسيحية تشير إلى أن توماس -أحد حواربي عيسى عليه السلام- قد جاء إلى الهند عام ٥٢م، وأقام في كيرالا، في أقصى جنوبي الهند، وأدخل آفاقاً من الهنود في النصرانية.

وخلال فترة القرون الوسطى لم تحظ النصرانية بحضور ملحوظ في شبه القارة الهندية، وكان التجار البرتغاليون يأتون من جزيرة جاوا الإندونيسية قاصدين عبور البحر إلى المناطق البنغالية، إلا أنهم لم يفلحوا في محاولاتهم التي بدؤوا فيها انطلاقاً من عام ١٥١٧م، إلى أن جاء عام ١٥٢٧م؛ حيث أُذن لهم

وبعثة أكسفورد (من الكنيسة الإنجليكانية البريطانية) عام ١٨٩٥م. وكنائس الإله (الأمريكية) عام ١٩٠٥م، والسبتيون عام ١٩١٩م، وجمعيات الإله عام ١٩٤٥م، وبعثة سانتال اللوثرية عام ١٩٥٦م. وبعثة بنجلاديش من المؤتمر المعمداني الجنوبي (الأمريكي) عام ١٩٥٧م، وجمعية المعمدانيين للتبشير العالمي (الأمريكية) عام ١٩٥٨م.

وبعد ظهور بنجلاديش كدولة مستقلة عام ١٩٧١م شهدت هذه الديار تدفقاً عارماً من قبل المنصرين؛ حيث وجدوا أرضية خصبة في ظل التعاطف الواضح من قبل الحكومة الفتية معهم بسبب موقف النصراري والمنصرين المؤيد لثورة الانفصال. (١)

ووفقاً لما كشفه المكتب الحكومي المختص بالجمعيات غير الحكومية (NGO Bureau)؛ فإن ٥٢ من الجمعيات تنخرط في أعمال التبشير مباشرة، وهذه الجمعيات هي (١) الكرازة التبشيرية العالمية (World Missionary Evangelism). (٢) وجيش الخلاص (The Salvation Army) (٣) والمجلس البنجلاديشي للبعثات الخارجية (Bangladesh Foreign Mission Board) (٤) واللجنة المركزية لليل الرئيس (Main-night Central Committee) (٥) والكنيسة السبتيية (Seven-day Adventist Church of Bangladesh) (٦) والوكالة السبتيية الدولية للإغاثة والتنمية (Adventist Development and Relief Agency International) (٧) وجمعية تبشيرية معمدانية نيوزلندية (New Zealand Baptist Missionary Society) (٨) وبعثة لوثر البنجلاديشية (Bangladesh Lutheran Mission) (٩) والزمانة المسيحية العالمية (International Christian Fellowship) (١٠) والبعثة المعمدانية المتوسطة (Baptist Mid Mission Bangladesh) (١١) مركز الحياة الجديدة (New Life Center) (١٢) الجمعية التبشيرية المعمدانية (Baptist Missionary Society) (١٣) مجلس

وفي ١٦٩٥م أسست كنيسة القديس نيكولاس بمنطقة ناغوري التي تقع على بعد ٢٥ كيلو متراً نحو شمالي شرقي دাকা. وفي عام ١٧٦٤م أسس المنصرون البرتغاليون كنيسة في بادريشي بور بمحافظة بريسال، وأخرى في حسنه باد الواقعة على بعد ٣٠ كيلو متراً من دাকা. وبجهود تنصيرية من قبل المنصرين البرتغاليين تحول العديد من البنجلاديشيين إلى النصرانية في تلك الفترة القديمة؛ فبلغ عدد النصراري الكاثوليك في بنجلاديش عام ١٦٨٢م ١٤١٢٠ نسمة.

ويعتبر المنصر وليام كيري أكثر المنصرين نشاطاً وفاعلية في ذلك الزمن القديم؛ حيث وصل إلى سيرامبور في شرقي بنغال عام ١٧٩٣م. وفتح هذا المنصر البريطاني أمام حركة التبشير آفاقاً جديدة في الديار البنغالية. فهو بالإضافة إلى قيادته للنشاط التبشيري ترجم الكتاب المقدس إلى اللغة البنغالية، وألف قاموساً للغة البنغالية، وأسّس بعثة سيرامبور وكلية للتعليم الحديث، بالإضافة إلى إصداره صحفاً إخبارية ودوريات.

وكان زملاؤه أمثال الدكتور جون توماس، ووليام وارد، وفيليس كيري، ابنه، وجون برسون ممن تركوا آثاراً كبيرة على الأدب البنغالي، وكل ذلك بغرض توصيل الكتاب المقدس، وتسهيل فهمه على البنغاليين. وحتى المدارس الحديثة ترجع بداية تأسيسها إلى وليام كيري الذي أراد، من خلالها، تبشير الأطفال البنغاليين، وتقريب الكتاب المقدس إليهم.

ومع وليام كيري توافد العديد من المنظمات التبشيرية إلى المناطق البنغالية تأتي في طليعتها جمعية تبشيرية معمدانية (Missionary Society Baptist)، وهي من أصل بريطاني جاءت عام ١٧٩٣م، وتلاها مجيء الجمعية التبشيرية الكنسية (Church Missionary Society)، وهي أيضاً من أصل بريطاني جاءت عام ١٨٠٥م، ومجلس التبشير العالمي (البريطانية)، وقد جاءت عام ١٨٦١م، والبعثة المعمدانية الأسترالية عام ١٨٨٢م والبعثة المعمدانية النيوزلندية عام ١٨٨٦م،

(1) See A. Hussain, Birth of Bangladesh. The Political Role of Missions (Islamic Foundation London, 198

(bow House International (٣٩) الحياة المسيحية بنجلاديش (Christian Life Bangladesh) (٤٠) كوني (Connie) (٤١) بنجلاديش الحياة (Life Bangladesh) (٤٢) اللجنة المسيحية لتنمية بنجلاديش (Christian Commission for Development in Bangladesh (CCDB) (٤٣) كاريتاس بنجلاديش (CARITAS Bangladesh) (٤٤) البعثة السويدية الحرة (Swedish Free Mission) (٤٥) هيد بنجلاديش (Hid Bangladesh) (٤٦) منازل مؤسسة بي سي أر أس (BCRS Foundation Homes) (٤٧) رابطة الصلاة للرؤية العالمية (World-vision) (٤٨) الأفكار الدولية (Prayer League) (٤٩) الخدمة الريفية لرانغبور وديناجبور (national) (٥٠) ديب شيخا (Dip-Shikha) (٥١) والرؤية العالمية. World Vision

بالإضافة إلى هذه الجمعيات التصيرية التي تعمل في مجال التصير بصورة مباشرة هناك الكثير من الجمعيات والوكالات التي ترتبط بعلاقة حميمة بالبعثات الكاثوليكية والبروتستانتية، وتتعاون فيما بينها للتداول التصيري وتنفيذ مخططات الدوائر التصيرية. وفي الكثير من الحالات تعمل هذه الوكالات كواجهة الأمامية لتأليف القلوب، وخلق سياقات قابلة للتحويل التصيري على المدى البعيد.^(١)

ويقدر عدد الجمعيات غير الحكومية في بنجلاديش بأكثر من ٣٠ ألفاً، تتلقى الكثير منها الدعم من الدوائر الغربية والكنسية، وتقوم بتنفيذ رغبات الداعمين لها.

المجموعات المستهدفة:

الوكالات التصيرية في بنجلاديش تستهدف، في الغالب الأعم، الشرائح الضعيفة كالنساء والأطفال والفقراء والمعوزين والأمية، ومن يقل زادهم من التعليم، وكذلك المعزولين اجتماعياً كالعاملين في مجال تنظيف مجاري المياه، وغيرهم ممن ينتمون إلى طائفة الهندوس المنبوذين.

(١) انظر جريدة الانقلاب اليومية (داكا) التاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩٤م.

ومعهد اجتماعي (Social and Institution Board) (١٤) كنيسة بعثة الإله (Church of God Mission) (١٥) جمعية الخدمة المسيحية (Christian Service Society) (١٦) مشروع الرعاية الصحية للمجتمع (Community Health Care Project) (١٦) البعثة الفنلندية الخارجية الحرة (Finnish Free Foreign Mission) (١٧) الاتحاد المعمداني (Association of Baptist) (١٨) اللجنة الإصلاحية المسيحية للإغاثة العالمية (Christian Reform World-relief Committee) (٢) الرؤية العالمية لبنجلاديش (World Vision of Bangladesh) (٢١) بعثة لوثر البنجلاديشية (الفنلندية) (٢٢) الاتحاد المسيحي البنجلاديشي للنساء الشبابات (Young Women's Christian Association of Bangladesh) (٢٣) جمعية الكتاب المقدس البنجلاديشية (Bangladesh Bible Society) (٢٤) كلية اللاهوت المسيحي (College of Christian Theology) (٢٥) الكرازة المسيحية الوطنية (Christian National Evangelism) (٢٦) جمعية التبشير المعمداني الأسترالي (The Australian Baptist Missionary Society) (٢٧) التحالف العالمي لجمعيات الشباب المسيحية بنجلاديش (World Alliance of YMCA Bangladesh) (٢٨) المجلس الوطني لجمعيات الشباب المسيحية بنجلاديش (National Council of YMCA Bangladesh) (٢٩) الكنيسة الرسولية الجديدة في بنجلاديش (New Apostolic Church of Bangladesh) (٣٠) كنسية كلبري المسيحية (Calvary Apostolic Church) (٣١) تجمع بعثة الإله (Assembles of God Mission) (٣٢) بعثة سانتال النرويجية (Santal Mission Norwegian) (٣٣) مشيخية بليبي في بنجلاديش (Presbyterian Plebes in Bangladesh) (٣٤) بعثة لوثر البنجلاديشية (النرويجية) (Bangladesh Luther Mission (Norwegian) (٣٥) المجلس القومي الكنسي (Jatio Church Parishad) (٣٦) كنيسة بنجلاديش لمشروع التنمية الاجتماعية (The Church of Bangladesh Social development Program) (٣٧) أصدقاء بنجلاديش (Friends of Bangladesh) (٣٨) منزل قوس قزح العالمي (Rain-

٣- طبقة الويشا: ومهمتها التجارة والصناعة، وتربية المواشي والزراعة، والإنفاق على المعاهد العلمية والدينية.
٤- طبقة الشودرا: ومهمتها خدمة الطبقات الثلاثة الشريفة. ولا يجوز لأفراد هذه الطبقة أن يجمعوا ثروات زائدة.

ويمكن تقسيم المجموعات المستهدفة من قبل الوكالات التنصيرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي: الهندوس، وسكان القبائل، والمسلمون، وإليكم تفصيل ذلك.

أولاً: الهندوس:

وهناك جماعة المنبوذين، وهم سكان الهند الأصليين،

تجدر الإشارة إلى أن عدد الهندوس في

بنجلاديش يصل إلى ١٠,٥٪ وفقاً لإحصائيات عام ١٩٩١م، وأهم وسيلة تلجأ إليها الوكالات التنصيرية لاستقطاب الهندوس هي تبني سياسة تشغيلية تقضي بالانحياز إلى الهندوس، وترجيحهم على غيرهم لملء الأماكن الشاغرة في مرافق مؤسسات الإدارات التنصيرية. وذلك نظراً لسهولة استيعابهم في محيط الثقافة النصرانية، مقارنة بالمسلمين الذين يصعب احتوائهم؛ بسبب ما يُظهرون من العناد والمقاومة.

□ أهم وسيلة تلجأ إليها الوكالات التنصيرية لاستقطاب الهندوس هي تبني سياسة تشغيلية تقضي بالانحياز إلى الهندوس، وترجيحهم على غيرهم لملء الأماكن الشاغرة في مرافق مؤسسات الإدارات التنصيرية. وذلك نظراً لسهولة استيعابهم في محيط الثقافة النصرانية، مقارنة بالمسلمين الذين يصعب احتوائهم؛ بسبب ما يُظهرون من العناد والمقاومة.

بنجلاديش يصل إلى ١٠,٥٪ وفقاً لإحصائيات عام ١٩٩١م، وأهم وسيلة تلجأ إليها الوكالات التنصيرية لاستقطاب الهندوس هي تبني سياسة تشغيلية تقضي بالانحياز إلى الهندوس، وترجيحهم على غيرهم لملء الأماكن الشاغرة في مرافق مؤسسات الإدارات التنصيرية. وذلك نظراً لسهولة استيعابهم

في محيط الثقافة النصرانية، مقارنة بالمسلمين الذين يصعب احتوائهم؛ بسبب ما يُظهرون من العناد والمقاومة.^(١)

والنشاط التنصيري في محيط الهندوس، يتركز على

الطبقة الدنيا والمنبوذين؛ نظراً إلى الاعتبارات التالية:

أ- أن العمل التنصيري ضمن هاتين الشريحتين يجد استجابة سريعة، وذلك بسبب عدم ارتياحهما للتمييز الطبقي الذي تجده من قبل الأشخاص المنتمين إلى الديانة ذاتها. ومن ثم فإن التحول إلى النصرانية يُعيد إليهما -بحسب ظنهما- شخصيتهما الإنسانية المحترمة.

ب- تريد الوكالات التنصيرية من خلال اهتمامها بهاتين الشريحتين أن تُظهر نفسها بأنها تقف بجوار المحرومين، وتتقاسم آلامهم، وتعيش أحلامهم؛ فتستقطب أنظار المجتمع إلى أعمالها التي تُضفي عليها صبغة الإنسانية.

ج- بما أن هاتين الشريحتين يسهل اصطيادهما؛

ويقدم نظام الطبقات -الذي لا يزال الهندوس يتمسكون به كموروث ديني لديهم، والذي بموجبه يوزعون البشر على أربع طبقات- فرصة للتغلغل التنصيري في أوساط الطبقات الدنيا.

والطبقات الهندوسية هي:

١- طبقة البراهمة: ومهمتها تدريس أسفار فيدا وتعليمها، وتبريك تقديم القرابين التي لا تُقبل من الناس إلا عن طريقهم. ومنها يكون الكاهن والمعلم والقاضي.

٢- طبقة الكاشترو: ومهمتها الجندية، وتقديم القرابين والصدقات، وحمل السلاح للدفاع عن الوطن.

(١) انظر جريدة الانقلاب اليومية (داكا) ٨ سبتمبر ١٩٩٨م.

ثانياً: القبائليون:

القبائليون هم السكان الأصليون من غير البنغاليين. وهؤلاء ينتمون إلى ديانات وثنية مختلفة الأشكال والمظاهر، ويمثلون أهم نقاط ارتكاز المنصرين في بنجلاديش. ويتواجد هؤلاء القبائليون في المناطق الجنوبية كمحافظة ديناجبور وراجشاهي وراغبور وبوغرا. ويتواجدون أيضاً في المناطق الجبلية بشيتاغونغ وفي شمالي محافظة ميمن سينغ، وفي محافظة سيلهت.

فالقبائل التي تنشط في وسطها الحركات التنصيرية هي: كوكي (Kuki) ولوساي (Lushai) وبانكهو (Pa-kho) وبواوم (Bawm) ومرو (Mru) وكايانغ (Kayang) وكومي (Kumi) وتبيراه (Tipperah) وريانغ (Riang) وتانتشانغيا (Tanchangya) وماغ (Magh) وتشاكما (Chakma) وكهاسي (Khasi) ومامبوري (Mamburi) وهاجونغ (Hajaong) وغارو (Garo) وهادي (Hadi) ودالو (Dalu) وسنتال (San-tal) وماهيلي (Mahili) وأوران (Oraon) وموندا (Munda).^(١)

ويجهد تنصيرية مكثفة تحولت معظم أفراد بعض هذه القبائل إلى النصرانية مثل قبيلة غارو التي أصبحت نسبة النصارى فيها ٩٨٪.^(٢)

وتشير إحصائيات عام ١٩٩٢م إلى أن عدد المنتصرين من القبائل المختلفة يصل إلى ٣٠٪، غير أن هذا العدد ازداد كثيراً في السنوات التي تلت؛ حيث شهدت الدعوة التنصيرية تحولاً كبيراً بعد تخرّج أبناء القبائل في المدارس اللاهوتية داخل البلد وخارجه، وعودتهم إلى قبائلهم منصرين بعد أن كانت عملية

فكلما تمكنوا من احتوائهما تقدموا أشواطاً إلى تنفيذ مخطط تنصير بنجلاديش، وزيادة عدد النصارى بها. فهذه النقطة يجب أن ينتبه لها المسلمون؛ فلا يقفوا مكتوفي الأيدي بدعوى أن الأمر لا يعنيها. مع العلم بأن الطبقة الهندوسية الدنيا وطائفة المنبوذين هم أيضاً أناس خلقهم الله، فالناس سواسية كأسنان المشط، فهم بحاجة إلى الدعوة الإسلامية ليكتشفوا طريقهم إلى عبادة الله، والخلود في جنة النعيم في الآخرة. فترك هؤلاء فريسة سائغة أمام الوكالات التنصيرية، والوقوف موقف المتفرج؛ لا شك أنه جريمة نكراء بحق هؤلاء وبحق دين الله.

وإذا كان النشاط التنصيري يتمركز على الطبقة الدنيا، والمنبوذين من بين الشرائح الهندوسية؛ إلا أن المنصرين لا يتكون الطبقات الأخرى دون اهتمام. فهم يستهدفون جميع الشرائح الهندوسية بمختلف الوسائل والأساليب. وعلى الأخص الأطباء والمهندسين ورجال الثقافة، والفن، والتجار وأصحاب الوظائف والمناصب

المرموقة في الدوائر الرسمية وغير الرسمية. فقد تأكدت من هذا بنفسه مراراً وتكراراً أثناء جولاتي الدعوية في وسط غير المسلمين المتعلمين في بعض المدن؛ حيث قابلت الأطباء والمهندسين وأساتذة الكليات من الهندوس؛ فقالوا: إن المبشرين (المنصرين) المسيحيين يأتوننا كثيراً، ويراسلوننا دائماً، وقد أبرز بعضهم الكتاب المقدس ونشرات تنصيرية. علماً بأن محاولاتهم هذه لا تذهب سدى، وإنما تثمر في كسب تعاطفهم مع النصارى والمنصرين في حال عدم تحولهم إلى النصرانية، وهذا هو الغالب، وقد لاحظت هذا واضحاً أثناء مقابلتهم، حتى وجدت بعضهم يحفظون أسماء الأساقفة المتواجدين في بنجلاديش، ويرتبطون بعلاقة وثيقة بهم، فقد قال لي البروفيسور الهندوسي المعروف، جاتين سركار: «إذا كنت تريد أن تجري الحوار مع الأساقفة فبإمكانني أن أرتّب ذلك».

(1) Abul Karim Khan, Chritian Mission in Bangladesh, p 10

(٢) انظر موقع جمعية المعونة المسيحية:

<http://www.christianaid.org/Missionaries/ByRegion/SouthAsia/BangladeshTargetingTribes.aspx>

القبائليين، أن الوكالات التنصيرية قد عينت في كل قرية من القرى المنتشرة في المحافظات الجبلية بشيتاغونغ، وبخاصة محافظة باندربان، منصراً يقوم بتدريس أطفال القرية. وعندما ينهي الأطفال الصف الثالث الابتدائي فإنهم يُنقلون إلى مدرسة تنصيرية في مدينة باندربان، وبعضهم إلى مدارس لاهوتية في غازيبور، مما يدل على أن أطفال القبائليين في معظمهم يشبّون على المعتقدات النصرانية، ويتخرج الكثير منهم في مدارس لاهوتية ليعودوا منصرين إلى قبائلهم.

وقد قدّر الله تعالى لكاتب هذه الدراسة زيارة معظم هذه القبائل؛ فاستغرب مما رأى فيها من العمل التنصيري المكثف، وتفاني المنصرين وتضحيتهم في تلك المناطق النائية التي لا تتوافر فيها تسهيلات الحياة المعاصرة.

وتجدر الإشارة بأن المحافظات الجبلية الثلاث، باندربان وغازاسوري وراغاماتي التي يقطنها سكان القبائل تعتبر مناطق مهمة للمنصرين. يقول الباحث النصراني McNee: «إن أكبر هدية يمكن لنا أن نقدمها لبنجلاديش هي هيل تريكس (هضاب شيتاغونغ) المسيحية. فالقبائليون يعيشون حالة من الضغوط من عدة نواحي. فإقامة السد في ١٩٦٠م قاد إلى تشريد آلاف من القبائليين، وبخاصة أفراد قبيلة تيبيرا. وحرب الاستقلال أودت بهضاب شيتاغونغ مع الهند إلى الضياع، فبنجلاديش قلقة حول حدودها، ومن ثمّ فهناك وجود عسكري في مرتفعات شيتاغونغ، والجيش البنجلاديشي يعيش حالة من الارتياب من القبائليين، وجملة هذه العوامل تجعل هذه المناطق في رأس قائمة اهتماماتنا للتبشير المسيحي بالبلاد»^(١)

فالمناطق الجبلية بشيتاغونغ تتداعى لها الوكالات التنصيرية؛ بهدف تحويلها الكامل إلى النصرانية، ويمكن تلمّس الإصرار التنصيري لتحويل المنطقة من خلال الاستراتيجية التنصيرية التالية:

التنصير تجري بأيدي المنصرين الأجانب في السابق.

فعلى سبيل المثال أتم المنصر «باوام» المنتمي إلى قبيلية باوام (Bawm) تعليمه الديني في مدرسة لاهوتية في سيول بكوريا، وحصل على شهادة الماجستير فيها عام ١٩٨٩م، ثم عاد إلى قبيلته وحوّل معظم أفرادها إلى النصرانية، ليس هذا فحسب، بل قام هذا المنصر بتدريب ١١ شخصاً ليعملوا معه على غرس الكنيسة في المناطق الجبلية لمحافظة باندربان، وقد استطاع باوام الوصول إلى ١١ مجموعات عرقية في المنطقة عينها. كما أرسل ثمانية من المنصرين إلى قبيلة مرو الأكثر استجابة للدعوة التنصيرية، فاستطاع تأسيس ثلاث كنائس في القرى التي تقطنها هذه القبائل خلال عام واحد فقط.

مع العلم بأن جمعية المعونة المسيحية التي تتكفل بـ ١٠٠٠٠٠ منصر في مختلف أنحاء العالم تقدم دعماً سخياً للأعمال التنصيرية في المحافظات الجبلية بشيتاغونغ، يقول باوام:

«Before Christian Aid's support, the churches of BTMB were not growing spiritually and in quantity.» Bawm said. «But since we started receiving your prayers and financial assistance, God has worked among the tribal churches and unreached tribes in amazing ways.

«قبل مجيء دعم «جمعية المعونة المسيحية» كانت الكنائس التابعة لمجلس البعثة البنجلاديشية القبائلية لا تتزايد من حيث الكم والروح، ولكن منذ أن بدأنا في تلقي صلواتكم ومساعداتكم المادية؛ فإن الله قد عمل بصورة مدهشة في وسط الكنائس القبائلية والعشائر التي لم يتم الوصول إليها»^(١)

ويوجد الآن في وسط القبائليين بمحافظة باندربان أكثر من ٢٤ كنيسة يشرف باوام على ١٣ منها.

ومما يدل على العمل التنصيري المكثف في وسط

(2) McNee, Crucial Issues in Bangladesh. Pasadena, (CA: William Carey Library, 1976), p. 83.

(1) المرجع السابق.

ثالثاً: المسلمون:

معظم سكان بنجلاديش من المسلمين؛ حيث تقدر نسبتهم بـ ٨٥٪، إلا أن معظم هؤلاء المسلمين يسكنون في الأرياف. فهناك فقر وعوز وحاجة وسط هؤلاء القرويين، وبناء عليه فإنهم معرّضون لأنواع من التأثيرات الخارجية والداخلية. فالعطش والتصيري يرتكز على هؤلاء؛ نظراً لسهولة اختراقهم مقارنة بسكان المدن. وإذا كان المنصرون يواجهون صعوبات في التوضع وسط القرويين؛ بسبب معارضة المسلمين المتعلمين، فإنهم يحاولون تحييدهم بمختلف الوسائل والأساليب. ففي حال فشل محاولات احتوائهم بواسطة الدعوة التصيرية؛ فإنهم يلجئون إلى محاولات علمنتهم، وتجفيف مشاعر الانتماء إلى الإسلام.

تنفيذ مقررات مؤتمر كولورادو لتنصير المسلمين في بنجلاديش:

عقدت الهيئات التصيرية العالمية مؤتمراً موسعاً في أمريكا الشمالية عام ١٩٧٨م، شارك فيه ١٥٠ باحثاً من كبار العاملين في مجال التنصير، وكان مما توصلوا إليه من المقترحات: إيجاد مقاربة تصيرية من شأنها أن لا تنفّر المسلم من النصرانية، ولا تجعل الآخرين ينتهبون إلى تنصره، بل تقدمها بثوب إسلامي مع تغيير في المحتوى والمضمون، وبناء على هذه المقترحات؛ فإنهم لم يعودوا يغيّرون الأسماء الإسلامية للمتصيرين في بنجلاديش باستثناء (محمد) الذي يسبق أسماء جميع المسلمين البنجلاديشيين، ويسمحون لهم بأداء الصلوات بالطريقة الإسلامية إذا رغب المسلم المتنصر في ذلك. وكل ما يُفعل هو تغيير المحتوى والمضمون، ويطلقون على المسلمين المتصيرين أسماء مألوقة لديهم مثل (عيسائي جماعت) ويطلقون على الأسقف الذي يتولى أمورهم الدينية المصطلح الإسلامي «الإمام».

فالأسماء الإسلامية لا تغير، ولا يؤمرون بالذهاب

١- يجب تحويل جميع الأفراد غير المسيحيين في أسر مسيحية إلى المسيحية.

٢- القرى التي اعتنق نصف سكانها المسيحية يجب التركيز عليها حتى تتحول القرية بكاملها إلى المسيحية.

٣- الحملة التبشيرية الجماعية لا بد أن تأخذ موقعها بالمنطقة، وتصبح مشهداً روتينياً فتتفد مرتين في السنة على الأقل.

٤- الاهتمام بالأنماط القيادية لا ينبغي أن يتمحور حول المعمدانيين من الشبان المتعلمين الجدد، بل حول القيادات الفعلية في التجمعات القروية، سواء أكانوا متعلمين أم أميين.

٥- لتدريب القيادات الفعلية ينبغي اللجوء إلى كتاب «٢٤ حكاية من حكايات الكتاب المقدس»؛ فاللجوء إلى القصص والحكايات لتعليم المبادئ العقديّة المسيحية للقرويين هو الطريقة المثلى.^(١)

إن المخطط التصيري البعيد المدى هو إقامة دولة نصرانية في هذه المناطق، فالوكالات التصيرية تقدم الوقود اللازم للشوار الانفصاليين القبائليين بالمنطقة للاقتراب من هذا الهدف. وقد حدث أن إحدى الشركات الأجنبية رسمت خريطة بنجلاديش خالية من هذه المناطق.^(٢)

ويتوقع الكثيرون بأن معاهدة السلام الموقعة بين الحكومة البنجلاديشية وبين جمعية التضامن الشعبي لسكان المناطق الجبلية في ٢ ديسمبر عام ١٩٩٧م والتي تضم ٦٨ نقطة، وتضمن نوعاً من الحكم الذاتي لسكان القبائل؛ فإنها ستعمل على تسريع الخطى نحو تنفيذ المشروع التصيري لفصل المناطق الجبلية بشيتاغونغ عن بقية بنجلاديش.

(١) المرجع السابق، ص ٧٤.

(2) Alam, The Creeping March of Christianity: The Wid - spread Evangelization in Bangladesh, p 5 Md. Saidul

التي تقيم بالمنطقة منذ ثلاثين عامًا. غير أن عملية التنصير كانت تجري في تعميم كامل إلى أن تحول معظم أفراد تلك القرى إلى النصرانية؛ فتم الإعلان عن الأمر.

بسبب هذه التقية التنصيرية يصعب تقدير العدد الفعلي للمتصيرين من المسلمين في بنجلاديش، يضاف إلى هذا صمت المنصّرين عن البوح بالنسبة المثوية التي وصل إليها عددهم في بنجلاديش. غير أن الكثيرين يقدرّون عددهم بثمانية ملايين وبعضهم بعشرة ملايين.

بينما كان عدد النصاري، طوال فترة الاستعمار التي دامت ١٩٠ عامًا، لم يتجاوز ٥٠ ألفاً فقط في الديار البنغالية.^(٢)

وكان عددهم عام انفصال بنجلاديش عن باكستان الغربية ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وقد ازداد هذا العدد إلى الضعف مع حلول عام ١٩٩١م.^(٣)

وسائل وأساليب التنصير:

١- الدعم المادي المباشر:

تلجأ بعض الوكالات التنصيرية إلى تقديم الدعم المباشر إلى الشخص المتصّر كالذي رأيناه في مطلع هذه الدراسة، فالشخص الفقير يُقدم إليه خمسة آلاف تاكا (حوالي ٧٠ دولارًا) بعيد إتمام إجراءات تعميده، وإدخاله إلى النصرانية، كما يُقدم له دعم شهري متواصل، حتى يستقيم أمره وتتحسن ظروفه المادية.

(2) Prof. R. Amin, Christian Missionary Activities in Bangladesh (Dhaka University Press Ltd, 1983)

(3) Nur Hossain Majidi, NGO: Bangladeshe Christander Sorojantra, Al-Furqan (Dhaka). Vol. 10, No. 8 (July 1994). P. 21

إلى الكنيسة؛ إلا إذا رأوا أن الظروف قد تواطأت، وتحول ثلث سكان منطقة ما إلى النصرانية. وقد لا يعرف هوية الشخص إلا بعد وفاته؛ حيث يأتي رجال الكنيسة لحمله إلى مقبرة النصاري، مبرزين شهادة

تحوله إلى النصرانية، وموضع ختم تنصيري في فخذ الشخص مثلاً.

والمخطط التنصيري في بنجلاديش يستهدف التنصير الجماعي، ويتفادون اقتلاع فرد من الأفراد من مجموعته، ولذا يشترطون على المنتصر المسلم أن يبقى أمر تحوله إلى

النصرانية في طي الكتمان، وتشير بعض التقارير أن المنصّرين يأخذون من المنتصر الجديد عهداً أكيداً بوضع المصحف تحت رجليه، والكتاب المقدس في يده، ومن ثم استنطاقه العبارة التالية:

by the name of Jesus, form today I entered in the fold of Christianity, leaving Islam forever, by the name of Jesus, I will not reveal the secrets of my conversion to others until the one-third population of my society is converted to Christianity .

«باسم المسيح؛ فإنني دخلت من اليوم إلى حظيرة المسيحية، تاركًا الإسلام للأبد، وباسم المسيح فإنني لن أكشف عن أسرار تحولي إلى المسيحية للآخرين، حتى يتحول ثلث أفراد مجتمعي إلى المسيحية».^(١)

فإذا كان المنصّرون في السابق يركزون على الأفراد؛ فإنهم يركزون الآن على المجموعات، وخاصة المجموعات الفرعية المتجانسة، وقد لاحظنا ذلك في العديد من المحافظات مثل محافظة رانغبور وجمال بور، فقد نقلت بعض الصحف الوطنية خبر تحول ٣٠٠٠٠ ألف مسلم في محافظة رانغبور في مجموعة من القرى المتجاورة، وذلك بجهود إحدى المنصّرات

(١) انظر: صحيفة سنغرام اليومية (داكا) ٢٤ أبريل ١٩٩٩م.

الكبير عقب الحرب الأهلية عام ١٩٧١م التي أدت إلى انفصال بنجلاديش عن باكستان الغربية. ومنذ ذلك الوقت المبكر تمكّن المنصرون من كسب ثقة الحكومة البنجلاديشية التي فتحت الأبواب على مصراعها أمام المنظمات الخدمية الأجنبية، وهيئات البيئة المناسبة لها حتى غدت بنجلاديش من أكثر دول العالم تواجداً للمنظمات الخدمية، ومختبراً لإجراء التجارب في هذا المجال.

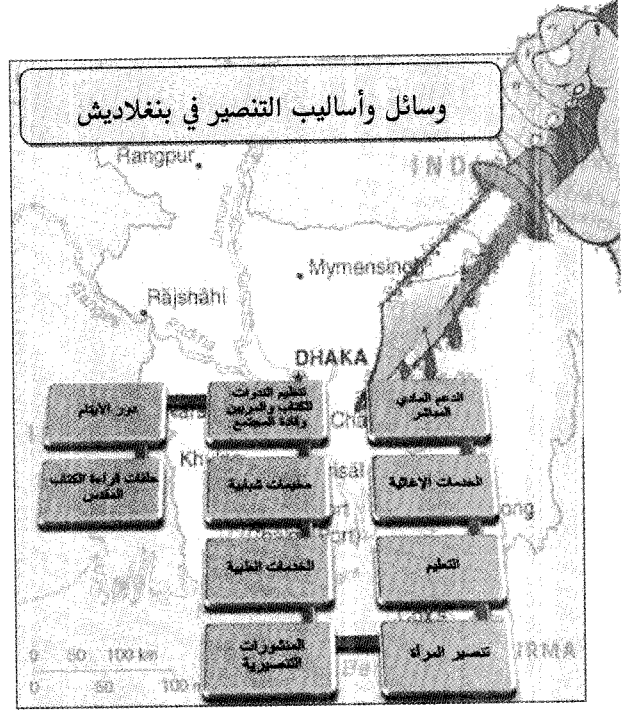
وبسبب القاعدة الصلبة التي خلقتها الوكالات التنصيرية في بنجلاديش؛ فإنها لم تعد تتورع عن دعوة الشخص المستفيد من برامجهم الإغاثية للدخول إلى النصرانية بصورة مباشرة، فقد حدث أن المسلمين بمنطقة قطبديا في شيتاغونغ رشقوا أحد مكاتب جمعية كنيسة بنجلاديش بالأحجار بسبب مطالبتها بالتصير، إذا ما رغب المواطنون المسلمون في الحصول على موادهم الإغاثية، وفي حال إعطائها للمسلمين؛ فإنها أعطت القليل معذرة بالقول بأن هذه المساعدات أتت من بلدان مسيحية.^(١)

٣- التعليم:

المدارس التنصيرية في بنجلاديش كانت، ولا تزال الوسيلة الفعالة في مجال التنصير. وتوجد في معظم مدارس التنصير أقساماً داخلية توفر جواً ملائماً للنتشئة النصرانية للطلاب، وقد لخص الباحث النصراني McNee أهمية المدارس الداخلية بالقول:

إن العزلة المفروضة من قبل المدارس الداخلية قد خلقت لدى طلابها شعوراً بالاستقلال في محيط البعثة.

وهناك العديد من المدارس أنشئت في أماكن معزولة بصورة متعمدة، وذلك بهدف عزل الأطفال عن والديهم. وهذا هو سبب إنشاء بعثة أكسفورد مدرسة في بريسال، في حين أن مركز



٢- الخدمات الإغاثية:

تعتبر الخدمات الإغاثية أهم وسائل التنصير في بنجلاديش، فالفيضانات تجتاح مختلف المحافظات في كل عام تقريباً، كما تضرب الأعاصير المناطق الساحلية؛ فتشرد الآلاف من السكان، وتقضي على المزروعات والمحاصيل، مما يخلق حالة من الخناق الاقتصادي في المناطق المتضررة، وهنا يجد المنصرون فرصتهم السانحة لتقديم خدمات الإغاثة، والاحتكاك المباشر بالمستهدفين، وكسب تعاطفهم وثقتهم. فالشخص المنكوب إذا وجد أي أحد يقف بجواره؛ ليخفف ما به من النكبة والأوجاع؛ فإن قلبه يرق له. علماً بأن المنصرين ينتظرون بفارغ الصبر حدوث مثل هذه الكوارث والفيضانات؛ ليجدوا مناسلاً مناسبة وبيئة خصبة للعملية التنصيرية.

وقد بدأ المنصرون في تنفيذ استراتيجيتهم الإغاثية منذ وقت مبكر. فقد جاءوا بإغاثات لازمة عام ١٩٧٠م عقب إعصار شديد اجتاح المناطق الساحلية ببنجلاديش، كما قدموا الدعم الإغاثي

(1) Nuruzzaman, A Study on the Role of NGOs in the A - normal Growth of Christian Population in Bangladesh, Dhaka, 1993

هذه البعثة تبعد عنها ٤٠ كيلو مترًا. (١)

وقد أسّس المنصرون آلافاً من المدارس في عرض البلد وطوله، فعلى سبيل المثال توجد في قبيلة غاروا وحدها ٦٧ مدرسة تنصيرية. علمًا بأن الطلاب المقيمين في الأقسام الداخلية، الذين يؤخذون أطفالاً، يتحول جميعهم إلى النصاري. فتحول مدرسة Horizon التنصيرية التي تقع في سيدابا بداكا خير دليل على ذلك. (٢)

وبالإضافة إلى مدارس نظامية يوجد العديد من مدارس التنصير للتعليم بالمراسلات، وتتولى إدارة هذه المدارس الجمعيات التنصيرية التالية:

- ١- بعثة اليوم السابع السبتية.
- ٢- الزمالة المسيحية العالمية، وتدير «المدرسة البنجلاديشية لتعليم الكتاب المقدس بالمراسلات»، وقد بدأت هذه المدرسة عملها عام ١٩٦٠م، وتعتبر من أكبر مدارس التعليم بالمراسلات في بنجلاديش.
- ٣- الأخوة البريطانية، وقد بدأت عملها عام ١٩٦٣م.

- ٤- تجمّع من أجل الله، وقد بدأ عمله عام ١٩٧٢م.
- ٥- الاتصال بكل بيت، وتقوم بمتابعة الأشخاص الذين ترأسهم مدارس التعليم بالمراسلة فتزورهم شخصياً.

٤- تنصير المرأة:

تنصير المرأة تعتبر إحدى وسائل تنصير المجتمع البنجلاديشي المسلم، فالمرأة المنتصرة تخرج على العادات الإسلامية، وتفسد الثقافة المتحفظة للحي الذي تنتمي إليه، وتبدأ في ممارسة الثقافة الغربية بأنواعها وأشكالها، فتترك أثراً كبيراً على المجتمع، ولهذا يكثر اهتمام الوكالات التنصيرية بشريحة النساء.

ويقدر أن هناك ٤٣١ أختًا (Sisters) تنتمي إلى ١٧ تجمّعاً نصرانياً، ينشطن في مجال تنصير المرأة المسلمة في ٤٧ إيراشية في بنجلاديش. كما أن الجمعيات الخدمية المدعومة من قبل الدوائر الغربية والتنصيرية؛ تركّز على المرأة على وجه الخصوص، فهناك جمعيات تشترط للحصول على القروض الصغيرة أن يكون العضو من شريحة النساء.

وهذه الجمعيات تحرّض المرأة على الخروج عن المبادئ الإسلامية، واختيار نمط الحياة الغربية، وتحثّها على الخروج عن طاعة الزوج، ومزاولة الأعمال في المزارع والمصانع بجوار الرجال، وخلع الجلباب، وعدم الالتزام بالحجاب؛ بدعوى أنه سبب لتخلف المرأة، كما تحرّضها على المطالبة بحقوقها المتساوية في الميراث، بل إن بعض الجمعيات تشترط للعاملات فيها أن يركبن الدراجة العادية والنارية، وهى في طريقها إلى مكان العمل. وقد أصبح هذا المشهد مألوفاً في سائر المناطق الريفية، مما يزيل نفسية الحشمة التي كانت تحملها المرأة البنجلاديشية في السابق؛ فتقترب إلى قبول الثقافة النصرانية في جميع مظاهرها.

ويعتبر توظيف المرأة المسلمة في المؤسسات ذات الانتماء التنصيري وسيلة أخرى لاحتوائها وإدخالها الحضيرة النصرانية، وفي حال مقاومة الموظفة المسلمة للضغوط الإدارية لقبول النصرانية؛ فإنها تُطرد من العمل، فقد طردت السيدة محفوظة من «كاريتاش» عام ١٩٩٤م؛ بسبب رفضها لعرض التصرّ. ورفعت الدعوى ضد هذه الجمعية في المحكمة الرئيسية بمحافظة ديناكبور تحت رقم ٩٨/٢٣. وقد طردت من العمل الموظفة المسلمة ليلي جسمين لنفس السبب. (٣)

٥- المنشورات التنصيرية:

المنصرون البروتستانت، هم الأكثر اهتماماً بالكتب والمنشورات التنصيرية في بنجلاديش، فهناك خمس

(3) Mufti Hifjur Rahman, Shebar Arale NGO ra ki korse, P

(١) McNee ، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٢) جريدة إنقلاب اليومية (داكا) ٨ أغسطس ١٩٩٨م.

ويوجد لها مستشفى في هالواغات، ومستوصف في شمالي ميمن سينغ. و«البعثة البنجلاديشية للكنائس الشمالية»، ويوجد لها مستشفى في أمنورا، و«الجمعية البريطانية المعمدانية»، ويوجد لها مستشفى في شيتاغونغ يقدم خدمات تدريب المرضات أيضًا، وتدير هذه الجمعية عيادة للمصابين بالجذام كذلك. و«جمعية الكنيسة التبشيرية»، ويوجد لها مستشفى في بولبور وآخر في ميهربور، و«البعثة المشيخية الإنجليزية»، ويوجد له مستشفى في راجشاهي، وتقدم خدمات تدريب المرضات أيضًا، و«جمعية نيوزلندا المعمدانية التبشيرية»، ويوجد لها مستوصف في برامان باريا، و«جمعية أكسفورد التبشيرية»، ويوجد لها مستشفى في بريسال⁽²⁾.

ويعتبر المستشفى التذكاري المسيحي (Memorial Christian Hospital) بمالوم غات التي تقع على بعد ٦٠ كيلو مترًا نحو الجنوب من شيتاغونغ من أشهر المستشفيات التنصيرية في بنجلاديش، وتتبع اتحاد المعمدانيين الذي يدير هذا المستشفى كلية لتدريب العاملين في مجال الطب و«كلية تذكارية مسيحية لعلوم الصحة» (Memorial Christian College of Health Sciences) وقد أنشئ في عام ٢٠٠٣م.

العمل التنصيري في المستشفيات له مظاهر شتى

من أهمها:

- أ- توفير الكتب والنشرات التنصيرية لمرتاديها.
- ب- عندما يبدأ الطبيب دورته في الصباح أو المساء للكشف على المرضى المقيمين في المستشفى لا يبدؤها قبل الدعاء الجماعي إلى المسيح بالشفاء وقراءة جزء من الكتاب المقدس. وقد رأيت هذا بنفسى في مستشفى تنصيري في هالواغات قبل بضع سنوات.
- ج- أحيانًا يقدمون العلاج الخاطئ إلى المسلم، ويطالبونه بدعاء الله أو محمد -صلى الله عليه

مجموعات تقوم بنشاط كبير في مجال النشر والتوزيع للمنشورات التنصيرية. وهي :

- ١- مركز الأدب المسيحي (Christian Literature Center).
- ٢- المجلس الوطني للكنائس (National Council of Churches).
- ٣- جمعية الكتاب المقدس البنجلاديشية (Bangla-desh Bible Society).
- ٤- اتحاد المعمدانيين للتبشير العالمي (Association of Baptists for World Evangelism).
- ٥- البعثة البنجلاديشية (المعمدانية الجنوبية) (Bangladesh Mission (Southern Baptist)).

وتأتي في طليعة المنشورات التنصيرية: الكتاب المقدس، والعهد الجديد، والأنجيل، وقد أصدروا ترجمات بنغالية، وترجمات بلهجات بعض القبائل، ورُغِّعوا منها أكثر من مليون نسخة في مختلف أنحاء البلاد إلى عام ١٩٧٢م فقط⁽¹⁾، وتزداد كل عام نسبة التوزيع. كما يوزعون بطاقات جميلة، وأشرطة فيديو، والأسطوانات التي تحكي حياة المسيح.. هذا بالإضافة إلى امتلاك المنصرين بعض الصحف الإخبارية والمجلات، مثل مجلة (Weekly Protibeshi) الشهيرة، وقيامهم بدعم بعض الصحف اليسارية التي تطبع أخبارهم بسخاء.

٦- الخدمات الطبية:

تُعتبر الخدمات الطبية إحدى الوسائل المهمة لتنصير المسلمين، فهناك العديد من المستشفيات والعيادات والمستوصفات التي تُدار من قِبَل الوكالات التنصيرية، وتأتي في طليعة هذه الوكالات «الكنائس الأمريكية لله»، فلها مستشفى في محافظة بوغورا، ومستوصف في كانتشانبور، واتحاد المعمدانيين للتبشير العالمي، ويوجد لها مستشفى في هالواغات، وعيادة في شيتاغونغ، و«جمعية أستراليا المعمدانية التبشيرية»،

(1) Bangladesh: Status of Christianity Country Profile (MARC, Montovia, 1974) p. 4.

(2) The Widespread Evangelization in Bangladesh, P 11

١٠- حلقات قراءة الكتاب المقدس:

وينظّم المنصّرون حلقات قراءة الكتاب المقدس، وخاصة في أوساط الأسر التي تحوّل بعض أفرادها إلى النصرانية، أو المناطق التي يكثر فيها عدد النصاري،

مثل هالواغات. فهم يقومون بحشد مجموعة من العائلات بكامل أفرادها، ويطلبون من شخص أكثر احتراماً قراءة جزء من الكتاب المقدس. فهم يستخدمون هذا الأسلوب لعملية اختبار التربة، والبحث عن احتياجات الأسر ليتمكنوا

من استغلالها، ومن ثم التمكن من تنصيرها.

تتبنى بعض الوكالات التنصيرية مشروع المخيمات الشبابية تأتي على طليعتها «اتحاد المعمدانيين للتبشير العالمي» التي يوجد لها برنامج ثابت لإقامة المخيمات، حيث يعطى الشباب توجيهات حول المشاكل الاجتماعية مثل الإيدز وتناول المخدرات والعنف وغيرها، ولكن يدمج كل ذلك بالترشيد الروحي النصراني

النتائج والآثار:

لقد تركت الحملة التنصيرية الشرسة على الديار البنجلاديشية آثارها البعيدة على مجمل الثقافة الإسلامية الملتزمة التي كانت سائدة في أنحاء البلاد، فبالإضافة إلى ارتفاع عدد الكنائس إلى ٥٠٠ كنيسة على الأقل، والازدياد الرهيب لعدد النصاري الذين وصلوا إلى ١٠ ملايين، حسب بعض التقديرات - ويريدون أن يرفعوا هذا العدد إلى ٢٠ مليوناً مع حلول عام ٢٠٢٠م - أصبحت المظاهر الغربية هي السائدة على القطاع العريض من شرائح المجتمع. وحتى قوانين الأحوال الشخصية، التي كانت إسلامية إلى عهد قريب، أخذت تُغيّر لتوائم مطالب المنظمات الغربية ذات التوجهات التنصيرية. وأخذت الروابط الأسرية تتفكك، وتزداد حالة الطلاق، وتقل مظاهر الحشمة لدى المرأة، وأصبحت تزداد حالات ارتكاب الفواحش يوماً بعد يوم إلى حدّ مدهش، هذا بالإضافة إلى ارتباط الملايين من الناس بالتعاملات الربوية من خلال ما تتداوله المنظمات الأجنبية من الديون الصغيرة، الأمر الذي يساهم في تقليل الوازع الديني لدى عامة الناس إلى حد كبير.

وسلم- بالشفاء، وفيما بعد يعطونه العلاج الصحيح، ويقولون: أدع المسيح فسوف يستجيب لك. وهكذا يلجأ المنصّرون إلى أساليب مأكرة لتحويل المسلمين إلى النصرانية.

٧- مخيمات شبابية:

تتبنى بعض الوكالات التنصيرية مشروع المخيمات الشبابية تأتي في طليعتها «اتحاد المعمدانيين للتبشير العالمي» التي يوجد لها برنامج ثابت لإقامة المخيمات؛ حيث يعطى الشباب توجيهات حول المشاكل الاجتماعية مثل الإيدز، وتناول المخدرات والعنف وغيرها، ولكن يدمج كل ذلك بالترشيد الروحي النصراني.^(١)

٨- تنظيم الندوات للكتاب والمربين وقادة المجتمع:

تنظّم بعض الجمعيات ندوات للكتاب والمربين وقادة المجتمع، وذلك تحت شعارات برّاقة مثل توجيه الشباب ليكونوا على مستوى تحديات القرن الجديد.^(٢)

٩- دور الأيتام:

تُعتبر دور الأيتام إحدى الوسائل المهمة للعملية التنصيرية، وقد أقام المنصّرون العديد من دور الأيتام في مناطق المسلمين البعيدة عن المدن؛ حيث يلتقطون الأيتام وأطفال الشوارع ويربونهم تربية نصرانية، علماً بأن دور الأيتام المقامة في المناطق الإسلامية تحمل أسماء إسلامية ك(يتيم خانه) حتى يتمكنوا من تعميم ما يقومون به من نشاط التربية التنصيرية. هذا بالإضافة إلى دور الأيتام التي تُدار في أوساط نصرانية بأسماء نصرانية مباشرة.^(٣)

(١) انظر: موقع الاتحاد الممعداني للتبشير العالمي في الرابط التالي:

<http://www.aobbangladesh.org/dishari>

(٢) المرجع السابق.

(3) CARITAS Bangladesh Annual Report, 1978, p. 60

موقف المسلمين تجاه النشاط التنصيري في بنجلاديش:

مربعاً. وهي أيضاً تعتبر الوكالات التنصيرية شركاء التنمية والتحديث، وبما أن الحكومات التي تربعت على عرش السلطة في بنجلاديش كلها كانت علمانية الاتجاه رغم اختلاف طفيف في مستوى الحدة، لذا فإنها لا ترى أي خطر في انتشار النصرانية.

ما ينبغي فعله لمواجهة التنصير:

١- يجب تكثيف الجهود الدعوية في وسط المسلمين، وغير المسلمين على حد سواء، فقد أثبتت التجارب أن ما يفعله المنصرون في سنوات يمكن أن يفعله الدعاة في عدة أيام، وقد ذهبنا مرة إلى جبال بانديران، ودخلنا إلى أوساط القبائل؛ فكانت نتيجة جهود يومين نطق معظم أفراد قرية جبلية الشهادتين. غير أن الجهود الدعوية في وسط غير المسلمين لا يوجد لها أي مكتب أو إدارة في بنجلاديش. وإن كان هناك بعض الجمعيات التي تقدم مساعدات طفيفة للمسلمين الجدد.

٢- تكثير الجمعيات الخدمية الإسلامية، وتقوية شوكتها، والوصول إلى المسلمين بما يحتاجون إليه من الخدمات.

٣- إنشاء مدارس دينية، ومدارس التعليم المدني ذات التوجه الديني في القرى والأرياف البنجلاديشية. علمًا بأن العمل التنصيري في وسط المسلمين يتركز في المناطق التي لا توجد أو تقل فيها المدارس الدينية كمحافظة جمال بور مثلاً.

٤- تفعيل دور المساجد وذلك عن طريق تحويلها من كونها مجرد مكان لأداء الصلوات إلى مراكز دعوية، تقوم بنشر الوعي الإسلامي في الحي الذي توجد به والمناطق التي تجاورها، وباستخدام جميع الوسائل والأساليب المتاحة.

٥- تقوية الإعلام الإسلامي وتكثيف جهوده.

٦- الاهتمام بتوزيع الكتب والمطويات، وترجمات معاني القرآن الكريم والأسطوانات الإسلامية على نطاق واسع.

استطاعت الوكالات التنصيرية تحييد المسلمين، حكومة وشعباً، عما تقوم به من أعمال. فهي تقدم مختلف أنواع الخدمات للمسلمين من ذوي العوز والحاجة، وحتى المدارس الدينية الإسلامية والمساجد تدعمها هذه الوكالات لتحديد المسلمين، فقد رأيت بنفسني بعض المدارس الدينية الإسلامية قامت الوكالات التنصيرية بإنشاء دور لها في المناطق المتضررة بفيضانات نهر جامونا بمحافظة سيراج غنج، وحتى المساجد كادوا أن يبنوها لولا فتوى المشايخ بعدم جوازه.

والغريب في الأمر أن المنظمة التنصيرية المشهورة (الرؤية العالمية) تقوم بتحديد أئمة المساجد وخطبائها بإنشاء علاقة وطيدة معهم، بل ضمّهم إلى بعض مشاريعها، فهي تقدم إلى الخطباء دروساً جاهزة، وتطالبهم بإلقائها في بعض الجمعيات نظير مبلغ من المال. فالمنصرون يفعلون أي شيء لإرضاء المسلمين وتحبيد هم، مما آتى أكله في تليين الموقف والنظر إليهم بمحبة وتقدير. فالمسلمون العاديون في حال من الصمت تجاه ما يجري من الاجتياح التنصيري للبلاد.

طبعاً طلبه العلم والمشايخ لا يزالون يحاولون توعية الشعب البنجلاديشي تجاه مخاطر التنصير، والمجلات الإسلامية تصدر التقارير حول الأنشطة التنصيرية بين الحين والآخر، إلا أنها لا تترك أي أثر يذكر على الساحة، وذلك نظراً لغياب الجمعيات الإسلامية القوية التي يمكن أن تواجه الوكالات التنصيرية ببرامج ومشاريع إغاثية وتطبيبية وتعليمية كما لدى المنصرين.

أما الحكومة البنجلاديشية فهي عاجزة عن مواجهة التنصير؛ بسبب الإمبراطورية القوية التي أقامتها المنظمات غير الحكومية في بنجلاديش، فهي تمثل دولة داخل دولة، وتمتلك مساحة من البلاد تقدر بـ ٥٤ ميلاً

معلومات إضافية

بنجلاديش.. معلومات أولية

جمهورية بنجلاديش الشعبية إحدى البلاد الإسلامية بالقارة الآسيوية، ويعني اسم بنجلاديش «أرض البنجاليين». وتعد بنجلاديش واحدة من أفقر دول العالم وأكثرها كثافة سكانية.

نبذة تاريخية:

دخل الإسلام إلى البنغال في القرن الثاني عشر الميلادي عن طريق التجار العرب المسلمين، ثم ساعدت الفتوحات الإسلامية في انتشار الإسلام في أنحاء البلد.

قام القائد التركي باكثير خيلجي بإلحاق الهزيمة بلاكشمان سين وهو أحد أفراد الأسرة الحاكمة الهندوسية Sena وسيطر على أجزاء كبيرة من البنغال، ومع حلول القرن السادس عشر، حكمت الإمبراطورية المغولية منطقة البنغال وأصبحت داكا إحدى المراكز المحلية المهمة للإدارة المغولية.

دخل التجار الأوروبيون المنطقة أواخر القرن الخامس عشر، وزاد نفوذهم في البلد حتى تمكنت شركة شرق الهند البريطانية من السيطرة على البنغال بعد معركة بلاسي في عام ١٧٥٧م، وكان آخر حاكم مسلم لنواب البنغال سراج مسعود.

بدأ الحكم الإنجليزي يفرض نفسه ويمد جذوره في بنجلاديش، وبعد معاناة كبيرة من ويلات الاحتلال الإنجليزي، قام المسلمون في عام ١٩٠٥ بإقناع الإنجليز بتقسيم البنجال، وذلك من أجل إقامة دولة البنجال المسلمة في الشرق، وفي عام ١٩٠٦ تم تكوين التحالف الإسلامي في داكا، وفي ١٩١٢م تم إلغاء التقسيم الذي تم في ١٩٠٥.

وفي عام ١٩٤٧ قامت إنجلترا بالانسحاب من الهند، وبدأ التفكير في إقامة دولة إسلامية في شرق الهند والتي عرفت بينجلاديش حالياً، في عام ١٩٤٩م تم تأسيس تحالف أوامي وذلك للمطالبة بالاستقلال عن باكستان الغربية، في عام ١٩٦٨ قام يحيي خان بترؤس الحكومة في إسلام آباد، وقام تحالف أوامي بالفوز في الانتخابات عام ١٩٧٠ بأغلبية ساحقة تحت زعامة الشيخ مجبور عبد الرحمن.

دخلت البلاد في حرب أهلية بعد ذلك في عام ١٩٧١، انتهت بانفصال الجزء الشرقي من باكستان والذي عرف بينجلاديش والذي كان يضم غالبية تعداد سكان البلاد، وفي عام ١٩٧٢ قام الشيخ مجبور بتولي رئاسة الوزراء وتم تأميم الصناعة بما فيها صناعة النسيج، كما تم الاعتراف الدولي بينجلاديش وانضمت إلى الكومنولث وقامت باكستان بالانسحاب اعتراضاً منها على انضمام بنجلاديش.

الموقع:

تقع بنجلاديش في جنوب آسيا على خليج البنغال بين كل من بورما والهند، تشترك في الجزء الأكبر من حدودها مع الهند حيث تشترك في حدودها الشرقية والشمالية والغربية، وتشترك في حدودها الجنوبية الشرقية مع بورما، وتطل من الجنوب على خليج البنجال.

المساحة:

تبلغ مساحة دولة بنجلاديش حوالي ١٤٤,٠٠٠ كيلو متر مربع وهي الدولة رقم ٩٤ على مستوى العالم من حيث المساحة.

السكان:

تشير الإحصائيات التي صدرت في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ إلى أن عدد سكان بنجلاديش يتراوح ما بين ١٤٢ و١٥٩ مليون نسمة، الأمر الذي يجعلها تحتل المرتبة السابعة من حيث التعداد السكاني على مستوى العالم. تمتلك بنجلاديش أكبر نسبة كثافة سكانية على مستوى العالم باستثناء عدد قليل من الدول المدنية والدول الصغيرة، كان معدل النمو السكاني في بنجلاديش ضمن أعلى المعدلات على مستوى العالم في عام ١٩٦٠ و١٩٧٠، وذلك عندما زاد عدد السكان من ٥٠ إلى ٩٠ مليون نسمة، ولكن عندما تم الإعلان عن تحديد النسل في عام ١٩٨٠ انخفض معدل النمو السكاني. يبلغ معدل الخصوبة الآن في بنجلاديش حوالي ٣,١ طفل لكل امرأة مقارنةً بنسبة ٦,٢ منذ ثلاثين عامًا.

الديانة:

يعتبر الإسلام هو الديانة الرسمية داخل بنجلاديش، ويشكل المسلمون حوالي ٨٤٪ من إجمالي السكان في بنجلاديش وتتنوع النسبة الباقية بين الهندوس وغيرهم.

يشكل المسلمون السنة حوالي ٩٦٪ من العدد الإجمالي للمسلمين.

تحتل بنجلاديش المرتبة الرابعة بعد إندونيسيا وباكستان والهند من حيث عدد المسلمين فيها والذي يتجاوز ١٣٠ مليون نسمة.

المناخ:

تخضع بنجلاديش لمناخ استوائي طوال العام ويمتد الشتاء بها من أكتوبر إلى مارس، ويتميز بالبرودة والجفاف بينما يمتد الصيف من مارس إلى يونيو ويكون حارًا ورطبًا، تجتاح البلاد بعض الأعاصير المدمرة والتي تسمى بالأعاصير الحلزونية والتي تهب مع نهاية موسم الرياح الموسمية، وقد تصحب هذه الرياح موجات مد هائلة من خليج البنجال، وتتدفق نحو البلاد بشكل مدمر للعديد من القرى والبلدان.

مجاعات وأزمات:

تتعرض بنجلاديش للعديد من الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات، والتي تخلّف العديد من الآثار المدمرة والتي تعتبر بيئة خصبة لعمل المنظمات التنصيرية.

أرهقت المجاعات منطقة شبه القارة الهندية العديد من المرات والتي شملت أيضًا مجاعة البنغال الكبرى في عام ١٩٤٣ والتي نتج عنها وفاة ثلاثة ملايين شخص.

في عام ١٩٧٤م تعرضت البلاد لفيضانات شديدة دمرت محصول الأرز، وتم اغتيال الشيخ مجبور في العام

التالي وتولى الجنرال ضياء رحمن السلطة.

في سبتمبر عام ١٩٩٨، شهدت بنجلاديش ما اعتُبر «أشد الفيضانات خطورةً في تاريخ العالم الحديث»، حيث تدفقت مياه أنهار البراهمبوترا والجانج والماجنا وابتلعت ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ منزل، وتسببت في مقتل ما يزيد على ١٠٠٠ شخص وتشريد أكثر من ٣٠ مليون والقضاء على ١٣٥,٠٠٠ رأس ماشية وغمرت المياه ثلثي البلد.

يعتقد بعض الخبراء أن ارتفاع مستوى البحر في العقود القادمة سيتسبب في تشريد أكثر من ٢٥ مليون شخص نتيجة للتغيرات المناخية.

المصادر:

الموسوعة الحرة «ويكيديا»، انظر الرابط:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D8%BA%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B4>

شبكة أنباء عدم الانحياز، على الرابط:

<http://www.namnewsnetwork.org/arabicnew/cth2.php?nn=bdh>

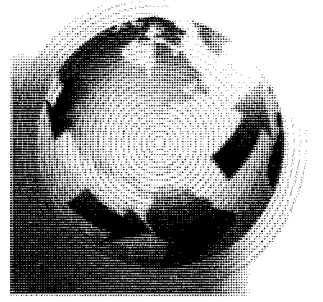
الباب الرابع العلاقات الدولية

■ الوجود الإسلامي في أوروبا بين معطيات الواقع
والرؤى المستقبلية

نبيل شبيب

■ القوى الصاعدة في العلاقات الدولية..
دروس للأمم

مصطفى شفيق علام



الوجود الإسلامي في أوروبا بين معطيات الواقع والرؤى المستقبلية

نبيل شبيب

محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

ملخص الدراسة

إن ازدياد الإقبال على الإسلام في أوروبا، تفهماً واعتقاداً، في فترة تشهد تصعيد مواجهته، يعتمد على كونه عقيدة صافية عقلانية متوازنة، ومنظومة أخلاق وقيم إنسانية، ومنهجاً وسطياً عملياً، ولا يوجد بلد أوروبي في شرق القارة وغربها إلا وللإسلام وجود فيه، بنسب متفاوتة.

ولعل هذا الأمر ما جعل الظاهرة الإسلامية مصدر قلق المسيطرين عبر مناهج وضعية وفكر مادي، وربما غلب قلقهم هذا على ما يجري التركيز عليه أو الترويج له تحت عناوين معروفة؛ تخويفاً كالحرب ضد الإرهاب، أو ترغيباً كنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من منظور أنّ هذه العناوين أصلح من مواجهة مباشرة لانتشار الإسلام عبر أطروحات عقدية وقيمية وخلقية، وأقرب إلى التأثير على العامة في الغرب، لا سيما على صعيد جيل الشبيبة، الذين تسجّل نسبة اعتناق الإسلام في صفوفهم تصاعداً مطّرداً، في ظلّ أشدّ الحملات المضادة ضراوة وعنفاً، وتقيداً للحريات والحقوق، حتى بمفهومها الغربي، كما هو مشهود من خلال الحملات على الحجاب والنقاب، أو ما سمّي القوانين الاستثنائية.

تقدم الدراسة نظرة تاريخية موجزة للغاية بصدد الوجود الإسلامي في أوروبا، مع التركيز على القرن الميلادي العشرين، فالغرض الأهمّ هو تناول الوضع الراهن وما طرأ عليه بصدد الرؤى الشمولية للجهات الرسمية، ومفعول ذلك في الحاضر والمستقبل، ثمّ تعامل المسلمين أنفسهم مع تلك الرؤى.

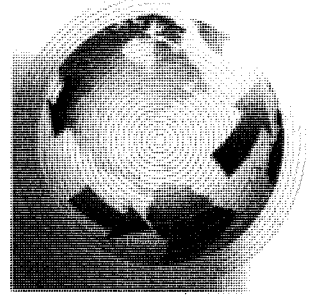
ويركّز البحث على مجالات نوعية محدّدة من تلك الرؤى الشمولية فيتناول: قضايا العزلة والاندماج من منظور المسلمين أنفسهم وقضايا الإقصاء والتطويع من جانب المسؤولين في الأقطار الأوروبية.

كما تتناول الدراسة بالبحث شبكة التنظيمات الإسلامية وما يشهده تطویرها من عوائق ذاتية وخارجية، ثمّ النظر فيما يتعلّق بجيل المستقبل من الناشئة والشبيبة المسلمين، وفيما يتعلّق بالمرأة المسلمة التي تعتبر في محور ما يُبذل من جهود إيجابية وسلبية للتعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا ومستقبله.

وتسعى الدراسة لاستخلاص بعض ما يترتب على ما سبق من استشراف للمستقبل والعوامل التي يُنصح بمراعاتها ليكون إيجابياً بالمنظور الإسلامي، وبمنظور الدول المضيفة على السواء.

الوجود الإسلامي في أوروبا

بين معطيات الواقع والرؤى المستقبلية



نبيل شبيب

محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

توطئة:

لا توجد حدود في طريق انتشار الإسلام وقيمه السامية.. لم توجد على مرّ التاريخ، ولن توجد في الحاضر أو المستقبل، ولا علاقة لذلك بموازن القوى المادية، لاسيما العسكرية، فقد انتشر الإسلام من بداية العهد النبوي بقوة العقيدة وسلامتها، وانتشر في حقبة ازدهار الحضارة الإسلامية لعدة قرون، وابتشر في الوقت الحاضر رغم عوامل التخلف والتفرقة الذاتية والعقبات والعوائق الخارجية، ومن أسباب ذلك أن اعتناق الإسلام لا يلغي هوية فرد من الأفراد أو شعب من الشعوب، كما يشهد تاريخ الأقطار الإسلامية الحالية وواقعها، وهذا ما يمكن تأكيده على صعيد انتشار الإسلام في أوروبا، رغم الجدل الذي يثار حول «إسلام أوروبي» كأحدى حلقات حروب القيم التي يتعرض لها مسلمو أوروبا من جهة و«أسلمة أوروبا» من جهة أخرى.

ازدياد الإقبال على الإسلام في أوروبا، تفهّمًا واعتناقًا، في فترة تشهد تصعيد مواجهته، يعتمد على كونه عقيدة صافية عقلانية متوازنة، ومنظومة أخلاق وقيم إنسانية، ومنهجًا وسطيًا عمليًا.. ولعل هذا ما جعل الظاهرة الإسلامية مصدر قلق المسيطرين عبر مناهج وضعية وفكر مادي، وربما غلب قلقهم هذا على ما يجري التركيز عليه أو الترويج له تحت عناوين معروفة، تخويفًا كالحرب ضد الإرهاب، أو ترغيبًا كنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من منظور أنّ هذه العناوين أصلح من مواجهة مباشرة لانتشار الإسلام عبر أطروحات عقدية وقيمية وخلقية، وأقرب إلى التأثير على العامة في الغرب، لاسيما على صعيد جيل الشبيبة، الذين تسجّل نسبة اعتناق الإسلام في صفوفهم تصاعدًا مطردًا، في ظلّ أشدّ الحملات المضادة ضراوة وعنفاً، وتقييدًا للحريات والحقوق، حتى بمفهومها الغربي، كما هو مشهود من خلال الحملات على الحجاب والنقاب، أو ما سُمّي القوانين الاستثنائية.

سبق انتشار الإسلام في أوروبا -كما تشهد مصادر تاريخية عديدة- وصول العثمانيين ثم المسلمين التتار إلى عواصمها، مثل بودابست وبلجراد وسراييفو؛ إذ تتحدّث مثلاً عن الصقالبة البوشناق، وانتشار الإسلام لديهم قبل فتح القسطنطينية بعدة قرون، وكذلك الألبان (وأصلهم من أواسط آسيا) الذين كانوا يتحصّنون في الجبال لمقاومة الغزاة، فعجزوا عن إدخالهم في عقائدهم، إلى أن وصل العثمانيون فاعتنقوا الإسلام سريعًا، وأصبحوا

تجعل كثيرًا من ذلك ضحية التهويل أو التهوين بعيدًا عن رؤية منهجية مستقلة^(٢).

ويركّز البحث على مجالات نوعية محدّدة من تلك الرؤى الشمولية، ممّا يغلب عليه كونه من القواسم المشتركة رغم التفاوت النسبي بين قطر وآخر.

ولا تُطرح «الرؤى الشمولية» على كلّ حال تحت هذا العنوان -كاستراتيجيات- إنما ينبغي استنباطها من خلال الرجوع إلى كل مجال على حدة، للوصول إلى نسيج مشترك فيما بينها، ومن تلك المجالات: قضايا العزلة والاندماج من منظور المسلمين أنفسهم، وقضايا الإقصاء والتطويع من جانب المسؤولين في الأقطار الأوروبية، وشبكة التنظيمات الإسلامية وما يشهده تطويعها من عوائق ذاتية وخارجية، ثمّ النظر فيما يتعلّق بجيل المستقبل من الناشئة والشبيبة المسلمين، وفيما يتعلّق بالمرأة المسلمة التي تعتبر في محور ما يُبذل من جهود إيجابية وسلبية للتعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا ومستقبله، مع استخلاص بعض ما يترتب على ما سبق من استشراف للمستقبل والعوامل التي يُنصح بمراعاتها ليكون إيجابيًا بالمنظور الإسلامي، وبمنظور الدول المضيفة على السواء. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ دواعي الإيجاز المطلوبة في إعداد البحث تفرض تقديم الأهمّ على المهم، وتجنّب التفاصيل.

تطوّر الوجود البشري الإسلامي في أوروبا.. كمًا ونوعًا:

لا يوجد بلد أوروبي في شرق القارة وغيرها إلا

(٢) يشهد على تلك الصعوبات أنّ وزارة الداخلية الألمانية أرادت في ختام الجولة الأولى من «مؤتمر الإسلام في أوروبا» ذكر أقرب الأرقام صحّة إلى عدد المسلمين في ألمانيا، فخصّصت فصلاً كاملاً من الكتاب الذي صدر بتلك المناسبة لشرح الأساليب التي لجأت إليها لتستخلص منهجيًا أرقامًا قريبة من الواقع قدر الإمكان. عنوان الكتاب «حياة المسلمين في ألمانيا»، بالألمانية: Deutsche Islam Konferenz, Muslimisches Leben in Deutschland, Forschungsbericht 6, Bundesamt für Migration und Flüchtlinge, Bundesministerium des Inneren, Berlin, 2009.

جزءًا من المسلمين ما بين المشرقين، كما يوجد في بعض المتاحف-كما في السويد- آثار تعود إلى القرن الميلادي التاسع^(١).

يقصر هذا البحث على نظرة تاريخية موجزة للغاية بصدد الوجود الإسلامي في أوروبا، مع التركيز على القرن الميلادي العشرين، فالغرض الأهمّ هو تناول الوضع الراهن، وما طرأ عليه بصدد الرؤى الشمولية للجهات الرسمية، ومفعول ذلك في الحاضر والمستقبل، ثمّ تعامل المسلمين أنفسهم مع تلك الرؤى، وهو جانبٌ في غاية الصعوبة على أيّ دراسة منهجية، إذ لا يوجد إلا القليل من القواسم المشتركة على هذا الصعيد ما بين المسلمين في الأقطار الأوروبية المتعددة، بما في ذلك فئاتهم الأكبر تعدادًا في فرنسا وألمانيا وبريطانيا، فلا بدّ من الانطلاق من أحدها نموذجًا من حيث الاستشهادات والمراجع، وهو في هذا البحث المنطقة الناطقة بالألمانية، الأكبر تعدادًا وتأثيرًا، والأقلّ متابعةً باللغة العربية، ويساعد على ذلك إقامة كاتب هذه السطور في ألمانيا منذ ١٩٦٥م.

ومن صعوبات البحث أيضًا تجنّب ذكر «الديانة» في المراجع الإحصائية وسواها، وهو ما يجعل مجرد تحديد أعداد المسلمين وتوزّع فئاتهم السكانية والاجتماعية عسيرًا، فضلًا عن العوامل العقدية والسياسية التي

(١) من المصادر التاريخية عن البوشناق المسلمين «رحلة ابن فضلان إلى بلاد الصقالية»، من العهد العباسي، وكتاب «معجم البلدان» لياقوت الحموي، ومن المصادر الحديثة الموسّعة «البوسنة والهرسك دراسة عامة» للدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، دار المعرفة، الطبعة الإلكترونية: <http://www.kl28.com/kno13/?p=view&book=8144> وفيه ذكر بعض المصادر الأجنبية التي تؤكد ذلك أيضًا. وانظر حول الإسلام في السويد ما ورد في موقع آراب نيهيتر:

http://www.arabnyheter.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=5833&Itemid=35

بقلم المسلم السويدي محمد عمر: السويد وأوروبا تدين باليهودية!! حيث يقول: (يُعتقد أنّ الكثير من المسلمين كانوا قد عاشوا في السويد زمن الدولتين الأموية والعباسية؛ حيث عُثر في أحد القبور على خاتم فضي يحمل لفظ الجلالة (الله)، ويشير علماء الآثار إلى أنّ تاريخ القبر يعود للقرن التاسع الميلادي، كما يوجد بالمتاحف السويدية الكثير من العملة المعدنية التي عثر عليها في السويد سكّت في فترة خلافة الأمويين والعباسيين).

وللإسلام وجود فيه، بنسب متفاوتة، إنّما غلب على الكتابات حول الوجود الإسلامي في أوروبا الحديث عنه

في غربها، وهو نتيجة التعامل مع أوروبا في حقبة الحرب الباردة وانقسامها إلى شرق وغرب. ويحلو لكثير من الأعلام ذكر وفد الخليفة العباسي هارون الرشيد لدى إمبراطور الفرنجة شارلمان، واعتبار ذلك بداية الاحتكاك الأول للأوروبيين مع الإسلام على الأرض الأوروبية، ولم يورد

المؤرخون المسلمون الأوائل شيئاً عن هذه القصة، بينما نقلها بعض الكتاب المحدثين عن مصادر التأريخ الغربية، ويوجد من الباحثين من يشكك فيها، ويعزوها إلى الإيهام بتعاون خليفة عباسي مع الفرنجة ضدّ الأمويين في الأندلس. (١)

الأرجح أنّ انتشار الإسلام في أوروبا بدأ على أرض أوروبا نفسها مع الاحتكاك البشري المباشر، في نطاق التجارة، وكذلك بين طلبة العلم وأساتذتهم، وقطاعات أخرى على مستوى الفكر والأدب، وكان ذلك عبر الأندلس، وفي جنوب القارة على البحر الأبيض المتوسط، الذي كان «بحيرة إسلامية»، إضافة إلى الاحتكاك البشري عبر الحروب الصليبية، خارج نطاق الأرض الأوروبية. وكان الاحتكاك الفكري الأكبر فيما يسمّى حقبة «الفلسفة الإنسانية» ثم حقبة التنوير» في أوروبا (القرون ١٤-١٧م)، أي قبل انتشار «فلسفات الحداثة» واتجاهاتها الإلحادية (القرون ١٨-٢٠م)، فآنذاك.. عندما كانت الحضارة الإسلامية في أوج تألقها من جهة، والأوضاع الأوروبية في أشدّ درجات الظلمة الاستبدادية فيها من جهة أخرى، بدأ

(١) عن التشكيك في الرواية الغربية انظر ص ١٢١-١٢٤ من كتاب «هارون الرشيد» للأستاذ شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق ١٩٧٧م. وعن الرواية الغربية انظر ص ١٩٢ فصل: «آثار عربية تروي حقول الثقافة الألمانية» لزيجيريد هونكه، في كتاب: «العرب والألمان» بالألمانية:

Hsg. F.H. Kochwasser und H.G. Roemer: Araber und Deutsche, Erdmann Verlag, Tübingen und Basel, 1974

كثير من الأدباء والفلاسفة الأوروبيين بالاطلاع على الإسلام، والإعجاب به نهجاً وقيماً، وبغض النظر

عمّا صنعتها المؤسسات الكنسية الاستشراقية الأولى، يعود كثير ممّا تتناقله الأدبيات العربية من الأقوال الإيجابية بأقلام أولئك الأعلام عن الإسلام والمسلمين، وعن القرآن الكريم ومحمد صلى الله عليه وسلّم، إلى تلك الفترة من حقبة الفلسفة الإنسانية والتنوير، ثم من بقي

يتبنّى أطروحاتها من بعد، وقد انطلقت منها عجلة النهضة الأوروبية، قبل أن تخنق كثيراً من إيجابياتها الاتجاهات المادية والإلحادية في فترة «الحداثة» المتأخرة زمنياً عن انطلاقة النهضة علمياً وتقنياً وإنتاجاً، بل يمكن اعتبارها مهد الانحراف لاحقاً في مسار تطبيق القيم الإنسانية المكتسبة في الغرب في الحقبة السابقة عموماً.

سبق وجود المسلمين منذ تلك الفترة ظهور الإسلام والمسلمين بنسبة متزايدة مجدداً في القرن الميلادي العشرين، ويشير إلى ذلك وجود مساجد مضي على نشأتها زهاء ثلاثة قرون، كمسجد «شفيتسنجن» جنوب ألمانيا من القرن الميلادي الثامن عشر، تخصيص مقابر للمسلمين كالتّي حُصّصت في برلين لجنود فرقة عسكرية من المسلمين في جيش القيصر الألماني غليوم الثاني. (٢)

(٢) هذا ممّا يشير إليه كتاب «ماذا يريد الإسلام في ألمانيا؟»، في ص

١٠-١٤: Muhammad Salim Abdullah: Was will der Islam

in Deutschland?, Gütersloh Verlag, Mohn, 1993

وكان مؤلفه محمد سالم عبد الله، مدير «Archiv des Islam»، معتمداً

رسمياً وكسبياً كمصدر رئيس حول المسلمين في ألمانيا لزمان طويل،

إنّما تشكك بعض الجهات في بعض ما يذكره، مثل بروفيسور أودو

شتاينباخ، من معهد الاستشراق الألماني في هامبورج، كما ورد في

الكتاب الصادر عن المركز «منظمات إسلامية في ألمانيا» الهامش رقم

١٢: Nils Feindt-Riggers und Udo Steinbach: «Islamische

Organisationen in Deutschland», Deutsches Orient-Institut,

Hamburg, 1997.

مواليد المهاجرين الأوائل، ممّن يطلق عليهم وصف الجيل الثاني والثالث، ولم يعد يصلح في الوقت الحاضر وصفُ الوجود الإسلامي في أوروبا بأنه وجود «وافدين.. ولاجئين.. و«جاليات» وما شابه ذلك، فهم جزء عضويّ من المجتمعات الأوروبية؛ إذ إنّ النسبة الأعظم منهم -تتراوح التقديرات بين ثلثين وثلاثة أرباع- تتكوّن من أهل البلاد الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام، ومن المواليد المسلمين الذين لا يعرفون لأنفسهم مواطنين آخرين غير البلدان الأوروبية، ومن هؤلاء المواليد حوالي ٦٠٪ من المسلمين في بلد كفرنسا، ١٢٪ في بلد كالدمرك، ويضاف إلى هاتين الفئتين المستقرّون بعد إقامة طويلة لعدّة عقود، كما تتراوح نسب حملة الجنسيات الأوروبية بين بلد وآخر، فتصل إلى نصف تعداد المسلمين في بلد كهولندا، وتناهز الربع في بلد كألمانيا، ولا يعود ذلك إلى رغبة في الاندماج أو عزوف عنه، إنما إلى اختلاف قوانين التجنّس في الدرجة الأولى.^(٢)

لم يسبق إجراء إحصاء لوجود المسلمين في أوروبا، بل بقي تعدادهم دوماً -ولا يزال- موضع التقديرات العامة، انطلاقاً من الأرقام والإحصاءات حول الأجانب ومواطنهم الأصلية، وعندما يكتسب فريق من هؤلاء الجنسيات الأوروبية، يزول أخذهم بعين الاعتبار في ذكر أعداد الأجانب، وبالتالي يزول أيضاً في تقدير عدد المسلمين منهم غالباً، وفي السنوات الأخيرة فقط

(٢) لم تبدأ جهات أوروبية بالحديث عن كون المسلمين في أوروبا جزءاً عضوياً من مجتمعاتها إلا حديثاً، وبصورة نادرة نسبياً، مثال ذلك: في الجلسة العامة الرابعة والختامية لجولة ٢ سنوات أولى من مشروع «مؤتمر الإسلام في ألمانيا» والتي انعقدت في برلين يوم ٢٥/٦/٢٠٠٩م أكد الجميع الرغبة في متابعة المشروع بعد الانتخابات النيابية التالية، ورأى وزير الداخلية الألماني فولفجانج شويبلي آنذاك، أن المؤتمر أعطى مؤشراً واضحاً على أن المسلمين «أصبحوا جزءاً من ألمانيا»، ويمكن القول: إنّ ألمانيا من أواخر البلدان الأوروبية التي بدأت تتطرق من هذا المنطلق، بعد بريطانيا وهولندا وفرنسا وسواها، وتشير إلى ذلك التقديرات الواردة في الفصل الأول من كتاب منهجي تحت عنوان «نخب المسلمين في أوروبا» أصدره «المركز الاتحادي للتوعية السياسية في ألمانيا»:

Jytte Klausen: Europas muslimische Eliten, Bundeszentrale für politische Bildung, Campus Verlag, Bonn, 2006.

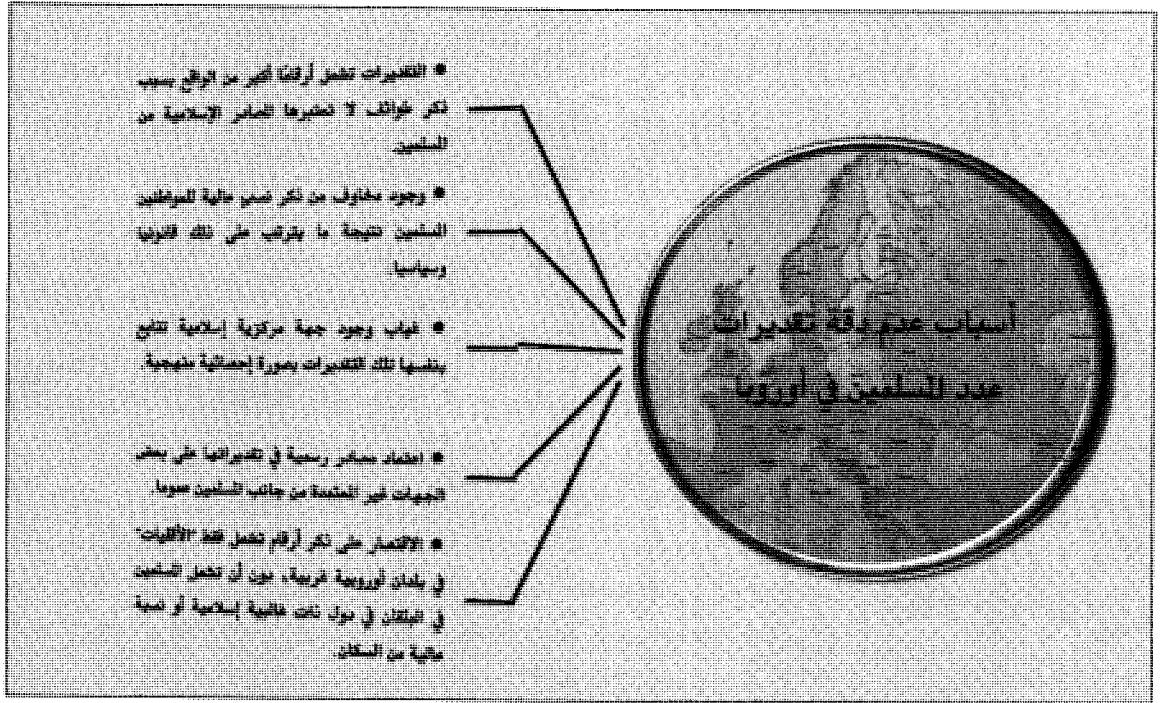
ويبدو كأنّ البحوث المعاصرة تتجنّب التركيز على «جذور تاريخية قديمة» للإسلام في أوروبا^(١)، بل تتجاوز غالباً التتويه بأعداد كبيرة من المسلمين في نطاق الهجرة بعد الثورة الشيوعية في روسيا، من شرق أوروبا إلى غربها، إضافة إلى المسلمين الوافدين بين الحريين العالميتين من «المستعمرات» الأوروبية سابقاً، كما هو الحال مع نسبة عالية من مسلمي هولندا وبريطانيا وفرنسا، من الباكستانيين والهنود والإندونيسيين وسواهم.

وتركّز البحوث المعاصرة على الموجة الثانية من الوافدين بعد الحرب العالمية الثانية، وقد غلب عليهم أنّهم من العمال الذين ساهموا في تحريك عجلة الاقتصاد في معظم البلدان الأوروبية بعد دمار الحرب العالمية الثانية، والنسبة الأعظم من هؤلاء من تركيا والمغرب العربي، ورافق تلك الموجة الثانية مزيداً من المسلمين المهاجرين من البلدان الشيوعية في شرق أوروبا، بعد رسوخ الحرب الباردة، ومعظمهم من أواسط آسيا والبلقان.

يفسّر هذا الإطار التاريخي أنّ البنية الهيكلية الأولى للوجود البشري الإسلامي الحديث في أوروبا قامت على فئات اجتماعية أضعف عموماً، فمعظمها من اللاجئين أو العمال الأجانب، وبدأ ذلك يتبدّل تدريجياً في العقدين الأخيرين من القرن الميلادي العشرين، مع ارتفاع نسبة الوافدين من الطلبة، وتخرّجهم ثم استقرار كثير منهم في البلدان المضيفة، ثم نتيجة

(١) هذه إشارة تعميمية لا تنفي وجود استثناءات، مثلاً عليها «روبرخت لورنس» رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي الألماني، وأحد قادة حزب المسيحيين الديمقراطيين في كتابه الصادر عام ٢٠١٠م حول تركيا وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي؛ إذ يؤكّد: (أنّ من يتحدث عن جذور ثقافية أوروبية من منطلق ديني ينبغي عليه بيان أنها جذور مسيحية ويهودية وإسلامية). بالألمانية: Ruprecht Polenz: Besser für Beide, Die Türkei gehört in die EU, Roger de Fick, Köln, 2010 وانظر للكاتب تعريفاً بالكتاب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1563>



على ذلك قانونياً وسياسياً، ومنها تجنّب استغلال اليمين المتطرّف للتهويل من ارتفاع تلك النسب في حملاته ضد الإسلام والمسلمين في أوروبا (أسلمة أوروبا!).

٣- غياب وجود جهة مركزية إسلامية تتابع بنفسها تلك التقديرات بصورة إحصائية منهجية، وعدم اهتمام التنظيمات الإسلامية بذلك على امتداد عشرات السنين.

٤- اعتماد مصادر رسمية في تقديراتها على بعض الجهات غير المعتمدة من جانب المسلمين عموماً، واعتماد مصادر إسلامية حديثة نسبياً على تلك التقديرات دون دراسة منهجية للتأكد من صحتها.

٥- اقتصار كثير من المصادر على ذكر أرقام تشمل فقط الفئات السكانية من المسلمين في موقع «الأقليات» في بلدان أوروبية غربية، دون أن تشمل المسلمين في البلقان في دول ذات غالبية إسلامية (ألبانيا، وكوسوفا، والبوسنة والهرسك) أو نسبة عالية من السكان (مقدونية، وبلغاريا).

على ضوء ما سبق نجد أرقامًا إجمالية متباينة للغاية، تتراوح ما بين ١٥ مليوناً و٣٠ مليوناً، ويبدو عند التمحيص فيها أنّ الأرجح هو بلوغ عدد المسلمين

(بعد ٢٠٠٤م) بدأت تظهر تقديرات حديثة تتطلق من أعداد ذوي الأصول الأجنبية عموماً أو المختلطة بالتزاوج، في نطاق المواطنين الأوروبيين (ويبلغ هؤلاء زهاء ربع سكان ألمانيا مثلاً كما ورد على لسان المستشار الألمانية أنجيلا ميركل عام ٢٠١٠م).^(١)

وبدأت تقديرات عدد المسلمين تراعي ذلك، على أنّها تبقى تقديرات غير مضمونة، لأسباب عديدة، في مقدمتها:

١- تشمل التقديرات من مصادر رسمية وجامعية غربية أرقامًا أكبر من الواقع بسبب ذكر طوائف لا تعبرها المصادر الإسلامية من المسلمين، مثل القاديانيين، والبهائيين (أعلن ممثلوهم رسمياً أنهم فئة دينية مستقلة عن الإسلام)، والعلويين (من تركيا تخصيصاً).

٢- توجد بالمقابل مخاوف من ذكر نسب عالية للمواطنين المسلمين عموماً، بعضها نتيجة ما يترتب

(١) وردت في موقع مجلة «شتيرن» الألمانية يوم ٢٠٠٨/٨/٨م أرقام تقول: إن عدد ذوي الجذور الأجنبية في ألمانيا ١٥,٢ مليون من أصل ٨٠ مليون نسمة، وإن نسبة أسرهم تعادل ٢٥% من الأسر الألمانية، نقلاً عن مصادر الدوائر الرسمية في الولايات الألمانية لشتون ذوي الجذور الأجنبية.

٤٥٠٠٠٠	بلجيكا
٤٠٠٠٠٠	السويد
٣٤٠٠٠٠	النمسا
٣١١٠٠٠	سويسرا
٢٠٠٠٠	قبرص - الجنوب
٢٦٠٠٠٠	قبرص - الشمال
٢٤٠٠٠٠	صربيا
٢٢٠٠٠٠	الدانمرك
١٥٠٠٠٠	النرويج
١٥٠٠٠٠	الجبل الأسود
٧٠٠٠٠	رومانيا
٦٧٥٠٠	كرواتيا
٤٨٠٠٠	سلوفينيا
٤٥٠٠٠	فنلندا
٤٠٠٠٠	البرتغال
٣٥٠٠٠	اليونان
٣٢٥٠٠	أيرلندا
٢٠٠٠٠	بولندا
٨٩٠٠	لوكسمبورج
٨٠٠٠	ليتوانيا
٥٠٠٠	سلوفاكيا
٥٠٠٠	مالطة
٥٠٠٠	لاتفيا
٤٥٠٠	استونيا
٣٠٠٠	تشيكيا
٢٤٩٢٨٤٠٠	المجموع

يضاف إلى ذلك مليون بوسني مسلم مشرد، والمسلمون في ألبانيا الذي يذكر المصدر عدم التمكن من ذكر عددهم، نتيجة تضارب كبير بين ما تقول به السلطات، وجهات تصيرية، ومصادر إسلامية.

في الاتحاد الأوروبي زهاء ٢٢ مليون مسلم، يضاف إليهم المسلمون في البلقان خارج الاتحاد، ويناهز تعدادهم ٨ ملايين نسمة. ومن المعروف أن هذا لا يشمل المسلمين في تركيا التي تبقى خارج نطاق التقديرات، رغم الجدل ما إذا كانت تتسبب جغرافياً إلى أوروبا أم لا، وإذا انضمت إلى الاتحاد الأوروبي فعلاً، فيمكن أن تصبح بعد بضع سنوات أكبر دولة الأعضاء سكاناً، متقدمة بذلك على ألمانيا حالياً.

ويبين الجدول التالي خريطة وحجم توزع المسلمين على الأقطار الأوروبية؛ اعتماداً على «الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩م» الصادر عن مجموعة من الباحثين من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية.. مع بعض التحفظات عليه. (١)

جدول بأعداد المسلمين في الدول الأوروبية

(مع التحفظ على المصدر)

الدولة	المسلمون فيها
فرنسا	٦٥٠٠٠٠٠
ألمانيا	٣٤٠٠٠٠٠
بريطانيا	٣٢٠٠٠٠٠
كوسوفا	٢٢٠٠٠٠٠
البوسنة والهرسك	٢٠٠٠٠٠٠٠ (+ مليون مشرد)
إيطاليا	١٤٢٠٠٠٠
بلغاريا	١٠٠٠٠٠٠
هولندا	٩٥٠٠٠٠
إسبانيا	٩٠٠٠٠٠
مقدونية	٧٠٠٠٠٠

(١) الكتاب الإحصائي للمسلمين في أوروبا - الإصدار الأول: Editor in Chief Joergen S. Nielsen: Yearbook of Muslims in Europe - Volume 1, Brillverlag, Lieden and Boston, 2009 غلبة النهج العلمي على محتويات الكتاب، لفت نظر كاتب هذه السطور احتواؤه على رقم ٢,٢ مليوناً لتعداد المسلمين في ألمانيا، بينما سبقت الإشارة إلى أن آخر التقديرات التي نشرتها وزارة الداخلية الألمانية - قبل صدور الكتاب - بلغت بهم ٤,٢ مليون.

العزلة والاندماج.. بين جيلين من المسلمين:

في الدرجة الأولى، إلا أن ذلك لم يقترب بانتشار اتجاه «التشدد والتطرف» الذي يرد مع الحديث عن العزلة ومفعولها من جانب من يطرحها مع تحميل المسلمين أنفسهم المسؤولية عنها.

٤- رغم ذلك لا يسري مفهوم العزلة حاليًا على النسبة الأعظم من جيل الناشئة والشبيبة في أوساط الصحوة الإسلامية أيضًا، فتركيز التنظيمات الإسلامية على الأنشطة العقدية والتعبدية والثقافية، دون الاهتمام الكافي بتأسيس مراكز ومؤسسات اجتماعية وفكرية وثقافية ورياضية بطابع إسلامي؛ ساهم -دون تخطيط مسبق- في انخراط الشبيبة المسلمة اندماجًا في هذه الميادين في نطاق ما يتوافر من مؤسسات لها، وأصبح عليهم الاعتماد على أنفسهم في محاولة التوفيق ما بين توجهاتهم الإسلامية والمعطيات المتناقضة معها في المجتمع من حولهم.

٥- رغم جميع ما يقال إعلاميًا للربط بين «العزلة الذاتية» للمسلمين في أوروبا، وبين ظاهرة التطرف وصولًا إلى الانزلاق إلى الانتماء لتنظيمات استخدام العنف غير المشروع؛ فإن التقارير الرسمية، بما فيها ما يصدر عن أجهزة الأمن الأوروبية (المخابرات وسواها) لا تصل بأقصى ما تذكره من تقديرات انتماء فريق من الشبيبة المسلمين إلى اتجاهات التطرف والعنف، إلى أكثر من واحد في المائة من عموم المسلمين، وهي نسبة أدنى من انتماءات غير المسلمين من السكان إلى اتجاهات التطرف والعنف، اليمينية واليسارية، هذا ناهيك عن ممارسة العنف غير المشروع؛ مما لا يصدر إلا عن نسبة متدنية لا تكاد تذكر عددًا، ولا تصل إلى إمكانية المقارنة بينها وبين ممارسة ذلك العنف من فئات أخرى كاليمين المتطرف^(١).

تعرض المسلمون في أوروبا زمنًا طويلًا -ما لا يقل عن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الميلادي العشرين- لاتهامهم بالانعزال عن الوسط الغربي من حولهم، ويذكر هذا العنصر في تعليل كثير من الجوانب السلبية لأوضاع المسلمين الراهنة، مثل انخفاض نسبة التعليم بين الناشئة، بالمقارنة مع أقرانهم من غير المسلمين، وهو ما يعني تحميلهم المسؤولية عن تلك الأوضاع السلبية، إنَّما تبقى «العزلة» تهمة «تعميمية» تتطلب بيان بعض جوانبها باختصار:

١- كانت غالبية المسلمين الوافدين من لاجئين وعمال أجانب على أدنى مستوى ثقافي واجتماعي ومادي داخل بلدانهم الأصلية، وبقي التعامل الرسمي والاقتصادي معهم فترة طويلة لا ينطلق إلا من إسهامهم كقوى عاملة في تحقيق مردود اقتصادي، فكانت العزلة نتيجة حتمية للجهل باللغة والقوانين وبالظروف الاجتماعية، ولنقص الطاقات الذاتية لكسر طوق العزلة، التي كانت المسؤولية عنها في البداية على الأقل مسؤولية السلطات الرسمية.

٢- في حقبة السبعينيات حتى أواسط الثمانينيات من القرن الميلادي العشرين، مع ارتفاع نسبة الطلبة والتجار واللاجئين السياسيين من بلدان إسلامية، لا يمكن الحديث عن «عزلة» بقدر ما يمكن الحديث عن «ذوبان» في المجتمعات الأوروبية الغربية، فالغالبية حملت معها توجهات قومية ويسارية وغربية، وهو ما انعكس في ممارسة طريقة الحياة الغربية السائدة على نطاق واسع، قبل أن تتخذ الصحوة الإسلامية مسارها في أواسط الجيل الثاني من المسلمين.

٣- في بداية انتشار الصحوة الإسلامية انتشرت في أواسط التنظيمات وأنشطتها ميول «العزلة» بمفهومها الاجتماعي؛ خشية من المؤثرات السلبية للحياة الغربية -لاسيما ما سُمِّي ثورة الطلبة أو الثورة الجنسية عام ١٩٦٨م وما تلاها- على العقيدة والسلوك الأخلاقي

(١) شهد العقد الأول من القرن الميلادي العشرين تصعيدًا كبيرًا بصدد الاتهامات بالعنف والتطرف، وبنات الحديث عن الإسلام في أوروبا مركزًا على منظور «الحرب ضد الإرهاب» ومنظور «المراقبة الاستخباراتية»، إنما كانت البداية لذلك قبل سنوات، أي قبل تفجيرات ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن، وشمل هذه التركيز الكتب والإعلام على نطاق واسع، بما في ذلك ما يصدر مباشرة عن أجهزة المخابرات من تقارير دورية.

الفتيات في الحديقة»، ويجمع بين هذين الاستشهادين استخداماً تعبير الحيوانات.... ثم يورد الأستاذ الجامعي استشهادات أخرى من الفترة ما بين ١٩٦٥ و ٢٠٠٥م لشخصيات سياسية وحزبية وإعلامية معروفة من مختلف الانتماءات، ليقول تعقيباً: «هذه لغة تصنّف البشر في مرتبة الحيوانات، فيمكن بالتالي التعامل معهم تعاملًا غير إنساني دون وخز ضمير، ولا مكان لمثل تلك اللغة في ظل نقاش ديمقراطي... ويتوزع ذلك التشبيه بممارسات جنسية حيوانية بصورة متكافئة ما بين الأحزاب المسيحية والاشتراكية، ولا يصدر عن هامش المجتمع، وكان الاستشهاد الأول المذكور أعلاه من جانب أولاً أونسيلد باركيفيتش، صاحبة دار نشر سوركامب، وهي بذلك ذات تأثير واسع النطاق في الأوساط الثقافية اليسارية، والاستشهاد الثاني من جانب سوزانه فينتر، السياسية النمساوية من حزب الليبراليين النمساوي اليميني المتطرف. واضح أنّ العدا للسلام يصدر عن اليسار واليمين، عن النساء والرجال».

هذه مقتطفات من مقالة واحدة، منشورة حديثاً، باستشهادات تمثل غيضاً من فيض ما انتشر على مدى عدة عقود، وإذا كانت لا تعطي بالضرورة صورة متكاملة المعالم عن مجموع المواقف الرسمي والسياسي والكنسي والثقافي تجاه الوجود الإسلامي في أوروبا، فهي تكشف -كمثال- عن خطأ الصورة التعميمية القائلة: إنّ هذا العدا، أو الخوف المرضي من الإسلام في أوروبا، هو من صنع اتجاه معين، مع توجيه أصابع الاتهام إلى اليمين المتطرّف فقط.

وفي هذه الأجواء لا يسهل الجواب على السؤال المطروح باستمرار: ما الذي ينبغي على المسلمين في أوروبا صنعه على طريق اندماج إيجابي يجمع بين جناح المواطنة في الدول التي يعيشون فيها، وياتوا جزءاً من واقعها ومستقبل مجتمعاتها، وجناح الحفاظ على تميزهم بالهوية الإسلامية، وهو ما لا يمكن -دون تحقيقه- أن يسري مفعول «حرية المعتقد» على أرض

لا ينفسح المجال للتفصيل فيما سبق، لاسيما من حيث دور السياسة والفكر والإعلام في صناعة أجواء معادية، وانتشار ما يسمى الخوف المرضي من الإسلام^(١)، فنسوق هنا مثلاً واحداً لبيان المقصود بالفقرات السابقة:

في مقالة نشرها يوم ١٦/٨/٢٠١٠م موقع «ألمانيا الجديدة»^(٢) يقول أستاذ مادة الإعلام في جامعة زولينجن يورج بيكر:

«ورد في آذار/ مارس ٢٠٠٢م في صحيفة فرانكفورتر الألمانية مقال جاء فيه: (إنّ الشعوب الإسلامية المشرقية متخلفة اضطرارياً تحت تأثير الضغوط، والاستصغار من شأنها، والغباء، ومنع التقدّم، تخلّفاً دون المستوى الثقافي الغربي بمراحل، فهم بشر عاطفيون، وحيوانات عقائدية، هائجة، عنيفة، كالبهائم المرمية في أسواق البيع... صحيح أنّ هذا الاستشهاد بسيط للغاية بالمقارنة مع استشهاد آخر ورد فيه: «يجب علينا أن نقيم دار دعاة حيوانية في حديقة المدينة من أجل أولئك الرجال المسلمين كيلا يتعرّضوا بالاعتداء على

(١) بدأت تظهر كتب ومقالات تحذر من الخوف المرضي من الإسلام، وتشير إلى مصادره، ومن الأمثلة الصارخة على طريقة صنعه كتاب «أنقدوا الغرب!.. أسلمة أوروبا المسئلة»، Udo Ulfkotte: SOS Abendland, Dieschleichende Islamisierung Europas, Kopp Verlag, 2008 انظر التعريف به للكاتب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1270>

ومن الكتب التي تتحدّث عن نشأة الظاهرة وتطوّرها كتاب «صورة المسلم العدائية» حول نشأتها وصانعيها وتقنيدها: Kai Sokolowsky: Feindbild Moslem, Rotbuch Verlag, Berlin, 2009. انظر التعريف به للكاتب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1476>

ومن الأمثلة على الكتب التي تبين منهجياً دور الإعلام على هذا الصعيد كتاب «عرض الإسلام في الصحافة»: Dr. Sabine Schiffer: Die Darstellung des Islams in der Presse. Sprache, Bilder, Suggestionen. Eine Auswahl von Techniken und Beispielen. Ergon-Verlag, Würzburg 2005

(٢) انظر: Jrg Becker, Neues Deutschland, 16.08.2010, in: <http://www.neues-deutschland.de/artikel/177500.hysterische-glaubenstiere.html>

الواقع؟

في مطلع ٢٠٠٩م تابع كاتب هذه السطور التناقض بين بعض التصريحات الإيجابية وواقع الممارسات السياسية، وكان من ذلك على سبيل المثال: (١)

قول رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليز قبل سنوات: «إن الأصوات المتطرفة تحظى باهتمام إعلامي لا يتناسب مع حجمها، وتحجب عن العالم الصوت الإسلامي المعتدل والحقيقي». وتعليق محمد شفيق باسم «مؤسسة رمضان» الشبابية الإسلامية في بريطانيا: «الحكومة

ماهرة جداً في صياغة ما تعلن عنه، ولكن لا يصدر الكثير عنها عند الوصول إلى التنفيذ بصورة جوهرية.. وحكومة بليز أقدمت على كثير من التشريعات القانونية التي تتطوي على التمييز ضد المسلمين، كما أن ما فعلته في العراق وأفغانستان زاد

من وطأة الإرهاب»، ولا يبدو من «الاستراتيجية الجديدة» لحكومة براون -السابقة في هذه الأثناء- أنها قد خرجت عن هذا الخط العام عموماً.

أو قول د. آلبريخت ماجن، رئيس لجنة اندماج الأقليات في فرانكفورت بألمانيا: «لا نحاول اقتلاع الناس من جذورهم، بل نريد نشر الإدراك أننا نعيش في مجتمع متعدد الثقافات».. وانتقاد د. فيرنر شيفاور، من جامعة فرانكفورت «قيام بعض قطاعات الإعلام الغربي بدور كبير لإصااق (تهمة الإرهاب) بالمسلمين».

وهذه أقوال تتناقض أيضاً مع عدم رصد جهود رسمية تواجه هذه الظواهر على أرض الواقع، الذي عبّرت عنه مثلاً وزيرة المغتربين السورية سابقاً بثينة

(١) انظر للكاتب: «مستقبل الإسلام بين الشباب والكهول» في موقع مدام القلم:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1179>

شعبان أثناء مؤتمر انعقد في دمشق بمبادرة ألمانية عام ٢٠٠٦م، بقولها: «أفضل طريقة للاندماج هي قبول الغرب للمسلمين على أنهم جزء ثقافي منه ومصدر غنى له، وعلى القوانين والحكومات الغربية تفهم ثقافة الإسلام لأن لديه الكثير مما يفني الإنسان في الشرق والغرب».

ويشهد على الحاجة إلى جهود رسمية ما ورد في «دليل شئون الاندماج» الصادر بنسخته الأولى قبل ٥ أعوام (٢٠٠٥م) عن مفوضية الاتحاد الأوروبي، وهو يؤكد أن «الاندماج لا

يتحقق عبر طريق في اتجاه واحد فقط، بل ينبغي أن تكون المجتمعات الأوروبية على استعداد لاحتضان المهاجرين أيضاً»، ثم يبين تبعاً لذلك الكثير مما ينبغي صنعه -ولم يُصنع- على أصعدة الخدمات

والسكن والقطاع الاقتصادي وغيره.

الإقصاء والتطويع.. بين جيلين من السياسيين:

في العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن ميول الانعزال خوفاً على العقيدة والأخلاق من جانب المسلمين وحدها هي العنصر الفعّال في طبيعة تطوّر الوجود الإسلامي في أوروبا، إنما كان إلى جانبها، بمفعول مماثل، عنصر الإقصاء من جانب صانعي القرار السياسي والاقتصادي والثقافي أيضاً. ومع انتشار ما عرف بثورة الطلبة أو «الثورة الجنسية» ابتداء من عام ١٩٦٨م، والتي صنعت اتجاهاً شاملاً لمناحي الحياة، الإباحية اجتماعياً، والمتحرّرة بمفهوم الحرية المطلقة سياسياً واقتصادياً، استمرّ إقصاء أصحاب التوجّهات الإسلامية، وإبراز أصحاب التوجّهات العلمانية المتغربة بصورة منهجية -وليس مثال سلمان رشدي وتسليمة نسرین مثلاً شاذاً في هذا الإطار- وكانت مشاركة العالم العربي كضيف

هذه الفقرة؛ فبات العداء للإسلام منهجاً متبعاً، كما تبين ذلك دراسات منهجية منصفة، سبقت الإشارة إلى بعضها، ومنها أيضاً: «العداء للإسلام والعداء للسامية.. دراسة مقارنة»^(٢).

وينسجم نشر العداء للإسلام مع محاولة المسؤولين تسويق الهجمة العسكرية الكبرى على أكثر من موقع في العالم الإسلامي، أبرزها أفغانستان والعراق، بينما يشير ظهور المزيد من الكتب المنصفة إلى بذور التحول التي ظهرت في العقد الأول من القرن الميلادي الحادي والعشرين، فتصعيد العداء صنع ردّ فعل مضاداً، ولهذا أهمية كبيرة في رصد تطوّر التعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا، على مختلف المستويات، لاسيما الفكرية والجامعية، ويشهد على ذلك كمثال من بين أمثلة عديدة، التفاعل مع ما عُرف بالإساءات الكبرى -نطلق عليها الكبرى لوجود إساءات سابقة ولاحقة باستمرار- لمقام النبوة، فكان ذلك التفاعل من وراء رصد ميزانية خاصة وعامين كاملين من الدراسة لاستصدار كتاب بعنوان «محمد.. الحياة والأسطورة» لمستشرق معروف، هو بروفيسور (تيلمان ناجل)، في ١٠٥٢ صفحة، يمكن التتويه بتوجّهاته عند الإشارة إلى أنه بدأ بطرح فرضية أن محمداً صلى الله عليه وسلّم مجرد أسطورة، ولم يكن له وجود في التاريخ، وهي فرضية طرحتها باحثة أمريكية سابقاً، ورغم استبعاده صحتة تلك الفرضية «يمكن التكهّن بأن ذلك استهدف من جانب المؤلّف إضفاء صفة الإنصاف المنهجي لنفسه في بقية كتابه» لم تدع فصول الكتاب أسلوباً إلا واتبعه المؤلّف للتشكيك في سائر ما ورد في السيرة المطهرة،

(٢) عداء السامية وعداء الإسلام - مقارنة:

Dr Sabine Schiffer und Constantin Wagner: Antisemitismus und Islamophobie - ein Vergleich, HWK Verlag, 2009. انظر التعريف به للكاتب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=1363>

شرف في معرض كتب فرانكفورت الدولي سنة ٢٠٠٤م مناسبة أظهرت للعيان حصيلة هذه الجهود^(١).

ولا ينفي ذلك تأكيد وجود قصورٍ من جانب أصحاب التوجهات الإسلامية عن التحرك بفاعلية في الميادين الثقافية والأدبية والفنية والفكرية عموماً.

لقد تحوّلت صيغة العزلة والإقصاء تحوّلاً جذرياً مع مطلع التسعينيات من القرن الميلادي العشرين، إلى صيغة العداء والتطويع (قبل سنوات عديدة من وضع

ما يُسمّى الإرهاب في محور

التحركات السياسية وسواها)،

وكأنّ إشارة البدء لها كانت مع

طرح شعار «الإسلام عدوّ بديل»

عقب سقوط الشيوعية، وكان

ذلك في المنتدى السنوي للشئون

الأمنية العالمية في ميونيخ عام ١٩٩١م، على لسان

ديك تشيني، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ونائب

الرئيس الأمريكي بوش الابن لاحقاً.

لم يعد الغالب في المواقف والوثائق السياسية

-كوثائق حلف شمال الأطلسي- وفي المواكبة

الإعلامية والفكرية الناشطة للتوجهات السياسية؛

يعتمد على محور الربط بين الإسلام والتخلّف،

فانتشرت أطروحات جديدة كالأصولية الإسلامية

مقدّمة للإرهاب الإسلامي لاحقاً، وضرورة تحرير

المرأة من اضطهادها إسلامياً، والذي تحوّل واقعياً

إلى «اضطهاد تقني» لحجابها ولعملها لاحقاً، وظهر

في التسعينيات عدد كبير من الكتب والمواقع الشبكية

الموجّهة إلى العامة، في صيغة قصص، أو كتابات

بعيدة عن التزام المنهج العلمي، تشير إلى الخطّ العام

في مضامينها الاستشهادات المشار إليها في مطلع

(١) التفاصيل في مقلتين للكاتب في «إسلام أون لاين» و«إسلام ويب»:

http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1181064120838&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout

<http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=73982>

لا ينفي ما سبق استمرار الحرص عمومًا على عدم تمكين الإسلام والمسلمين من التحرك دون «ضوابط» مستمدة من الرؤى العلمانية المسيطرة سياسيًا واجتماعيًا، وهذا ما يمكن إعطاؤه عنوان «التطويع» بعد استحالة الإقصاء المطلق -وسيرد الحديث عنه لاحقًا- ولم ينتشر هذا التوجّه اعتبارًا، فقد طرحت معالمة الرئيسة رؤى ارتيادية (استراتيجية) غريبة عديدة، كان من أبرزها الدراسات الصادرة -والمعروفة عمومًا- عن مؤسسة راند الأمريكية، حول ما أسمته «الإسلام المدني الديمقراطي» و«الشبكات الإسلامية»، وواكبتها أطروحات مشابهة في الساحة الفرنسية التي تُعتبر العلمانية فيها أرسخ منها في أقطار أوروبية أخرى، ومن ذلك ما طُرِح تحت عناوين «عولمة الإسلام»، و«تجربة الإسلام السياسي» في كتابين تحت هذا العنوان للمؤلف الفرنسي «أوليفيه روا»، صدرت ترجمتهما بالعربية عن دار «الساقى» في لندن وبيروت.

كما لم ينقطع في الوقت نفسه طرح التعامل مع الوجود الإسلامي في أوروبا من منظور «الإرهاب.. والأمن»، ومن ذلك مثلاً الإعلان البريطاني يوم ٢٤/٣/٢٠٠٩م عن «استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب»، والتصريح بمخاوف عدد من المسؤولين عن التنظيمات الإسلامية من مزيد من التشدد تجاه المسلمين في بريطانيا تحت ستار تشريعات قانونية، وإجراءات إدارية شبيهة بما عُرف تحت عنوان القوانين الاستثنائية بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١م.

ومنها أيضًا حملة مدامات واتهامات في ولاية بافاريا الألمانية، كُشِف عنها يوم ١٩/٣/٢٠٠٩م، واستهدفت سبعة من الناشطين إسلاميًا من منظمات إسلامية معروفة، وانطوت على تصعيد نوعية الاتهامات ومضامينها بالمقارنة مع ما كان في حملات سابقة، فضلاً عن ازدياد نسبة مدامات المساجد، وحظر العديد من الجمعيات الخيرية بدعوى دعمها «أبناء الشهداء» في فلسطين، وبالتالي -وفق المواقف

وصدر الكتاب عن دار نشر متخصصة في إصدار الكتب المدرسية والجامعية، وسرعان ما تبنّى عدد من دور الاستشراق الجامعية اعتماد هذا المؤلف الجديد إلى جانب المصادر الاستشراقية القديمة.^(١)

لم يمض وقت طويل إلا وأقدم الباحث الجامعي بروفيسور ماتياس روهي، على إصدار كتابه القيم بعنوان «الشريعة، في التاريخ وفي الوقت الحاضر» ففند فيه -وفق المنظور الغربي للأديان- كثيرًا ممّا يقال عن الإسلام وشريعته ونبيّه صلّى الله عليه وسلّم من منطلق العداء.^(٢)

لم تعد الساحة الفكرية والإعلامية على الإطلاق كما كانت من قبل، حافلة بالعداء خالية من الإنصاف، بل على النقيض من ذلك، يمكن القول: إن تنامي عدد المواقف المنصفة في ثايا الكثير من الكتب والمقالات^(٣)، علاوة على المؤلفات المنصفة في صيغة كتب ودراسات منهجية عديدة، أصبح ظاهرة تسمح بالقول: إن التغيير بهذا الاتجاه أخذ طريقه على نطاق واسع، ويصعب تصوّر وقوع نكسة على صعيده.

(١) «محمد.. الحياة والأسطورة»:

Tilman Nagel: Mohammed, Leben und Legende, Oldenbourg Verlag, München, 2008.

(٢) «الشريعة، في التاريخ وفي الوقت الحاضر»:

Mathias Rohe: Das islamische Recht: Geschichte und Gegenwart, Beck Verlag, 2009

(٣) لا يمكن حصر ما يتردّد في ثايا الكتب والمقالات بطبيعة الحال، إنما يتبين المقصود من خلال مثال ما ورد بقلم الكاتب يورجن تودنهوفر بعنوان «لماذا تقتل يا زيد؟» حول المقاومة في العراق، وهو يقول مثلاً: «لم أقرأ كتاباً أكثر إثارة وقدرة على استخدام الكلمات مثل العهد القديم (التوراة)، ولا كتاباً ينشر إحساس المحبة بين أوراقه مثل العهد الجديد (الإنجيل)، ولا قرأت كتاباً حافلاً بروح العدالة في طياته مثل القرآن، الذي يخترق بإبداعه البلاغي حتى الحاجز الذي تصنعه الترجمات الضعيفة لنصه العربي».

انظر التعريف به للكاتب في موقع «مداد القلم»:

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=832>

والجدير بالذكر أنّ جامعات عديدة بدأت تتناول الإسلام والوجود الإسلامي في الغرب بدراسات وبحوث علمية منهجية، وإنشاء كراسي تدريس جامعي، ومشاريع لإعداد الأئمة والمدرسين، بصيغ تتجاوز الإرث الثقيل من حقبة الاستشراق الكنسي والعداء الاستعماري، ولا تخلو من عقبات جديدة، ولكنها لا تخلو أيضًا من التعاون مع جهات إسلامية.

الرسمية لتعليل ذلك- تشجيع من يقوم بعمليات عنف مع الاستعداد للشهادة خلالها .

تطوّر العمل التنظيمي.. بين العوائق الذاتية والخارجية:

يمكن اعتبار أواسط الستينيات الميلادية البداية لقيام عمل إسلامي منظم في أوروبا، اعتمد على الأفواج الأولى من الطلبة الوافدين، بعد تنظيمات أقيمت على أساس المصليات التي أنشأها العمال المسلمون من قبل، وساهم في تطوّر العمل التنظيمي الارتفاع التدريجي لنسبة أصحاب القدرات المالية من المسلمين، كأصحاب الاختصاصات الجامعية والمهنية المهاجرين إلى ألمانيا لأسباب سياسية أو اقتصادية، أو الخريجين من الطلبة الوافدين سابقاً، علاوة على تراجع التيار العلماني والقومي بعد ١٩٦٧م، وارتبط تطوّر عمل التنظيمات الإسلامية بتأثير الانتماء المذهبي، لاسيّما ما بين السنّة والشيعية، والانتماء الحركي، في نطاق المراكز والتنظيمات الإسلامية ذات الغالبية العربية تخصيصاً، وكانت العلاقات بينها صورة طبق الأصل عن العلاقات وتطوورها على مستوى التنظيمات الحركية الأمّ في البلدان العربية، بينما بقي للانتماء القومي دوره في أوساط المسلمين من غير العرب، لاسيّما الأتراك. وتركت الأحداث السياسية الكبرى في البلدان الإسلامية أثرها على طبيعة الأنشطة في نطاق التنظيمات الإسلامية في أوروبا، ومن أبرزها أحداث قضية فلسطين وما حولها، والثورة الإسلامية في إيران وآثارها الإقليمية.

لا يمكن تبعاً لما سبق وضع خارطة واضحة المعالم للتنظيمات الإسلامية مع نهاية القرن الميلادي العشرين، بينما نجد لاحقاً ازدياد محاولات التنسيق والتعاون بين المنظمات القائمة، جنباً إلى جنب مع ازدياد التركيز على القضايا المباشرة المتعلقة بالوجود الإسلامي في الغرب، بدلاً من التركيز سابقاً على أحداث العالم الإسلامي.

ساهم ذلك في تطوّر بطيء لعلاقة التنظيمات الإسلامية مع السلطات في البلدان الأوروبية، وانتقالها من مرحلة التوتّر الشديد إلى مرحلة «محاولة» إزالة مواطن التوتّر، علاوة على البحث عن حلول عملية للمشكلات الناشئة؛ نتيجة ارتفاع نسبة المسلمين في المدارس والجامعات والمؤسسات المهنية وغيرها.. وبالقدر نفسه نشأت مواطن توترات تنظيمية جديدة على مستوى العلاقة بين الأجيال.

يمكن القول: إن المسؤولية عن صناعة القرار في معظم التنظيمات الإسلامية «متوارثة» ليس بمعنى القرابة الأسرية، وإنما بمعنى القرابة «الحركية»، فلا تزال غالبية المسؤولين عن هذه التنظيمات من الجيل السابق، جيل الوافدين، بينما تواجه التنظيمات مشكلات مرتبطة في الدرجة الأولى بالجيل الجديد، الذي يمثل على أرض الواقع جزءاً من المجتمعات الأوروبية، ويواجه مشكلاته المباشرة معها، بدءاً بالمدرسة وانتهاء بمكان العمل.

إن المراكز والاتحادات والجمعيات وغيرها من التنظيمات الإسلامية التي أنشئت قبل عقود، قدّمت خدمات جُلّي لوجود الإسلام والمسلمين في أوروبا، وكان وجودها وأنشطتها وجهود من قام عليها من الأركان الحاسمة في الحفاظ على إسلام المسلمين، وانتشار الصحوة في صفوفهم، وتأمين بعض الاحتياجات الأساسية لهم، من حيث أداء العبادات، وتحصيل المعرفة الإسلامية، والتربية السلوكية، وتأمين متطلبات معيشية أخرى بدءاً بالذبح على الشريعة الإسلامية انتهاء بالمقابر الإسلامية.

هذا الحديث يصف حقبة ماضية، والتفصيل فيه يمكن أن يطول، إنما يأتي ذكره عمداً قبل الإشارة إلى السلبيات دفعاً لما قد يثير الانطباع أو الوهم كما لو لم تكن توجد إيجابيات، وليس هذا صحيحاً.

يمكن الاكتفاء بصدد بعض السليبيات المقصودة
بتعداد بعض العناوين الأساسية: (1)

١- البنية الهيكلية لمعظم التنظيمات القائمة بنية بلغت مرحلة الكهولة، إن لم نقل الشيخوخة، وقد قامت تحت تأثير ظروف زمنية وموضوعية تختلف اختلافاً جذرياً عما هو سائد اليوم.

٢- من ذلك على وجه التخصيص غلبة طابع «تنظيم جاليات وافدة» مع ما يعنيه ذلك من تأثير الأساليب والوسائل وطرق التفكير والتعامل الوافدة مع الوافدين من مواطنهم الأصلية، بينما أصبح أكثر من ثلثي المسلمين في أوروبا من الفئات المستوطنة، التي تشكل جزءاً عضوياً من المجتمع.

٣- أغلب المسئولين (أي القيادات) في العمل الإسلامي في أوروبا، من مراكز وروابط، يسري عليهم ما يسري عليها من حيث الوصول إلى مرحلة الكهولة وتجاوزها، ومن حيث غلبة «فكر الوافدين» عليهم،

بينما نجد أن السواد الأعظم من المسلمين المترددين على المساجد والمصليات والمراكز الإسلامية هم من جيل الشبيبة، وهم في سن العطاء المطلوب، ويتمتعون بميزات أخرى عديدة، بدءاً باستيعاب المجتمع الذي وُلدوا ونشئوا فيه، وطرق تفكيره وأساليب التعامل معه والتأثير عليه، انتهاء باستيعابهم الأكبر لوسائل العصر الحديثة، وقدرتهم على توظيفها لتحقيق

(1) توجد مصادر عديدة حول التنظيمات الإسلامية في أوروبا، إنما لا تخرج عن نطاق التعداد والرؤية لها من خارج نطاقها، بمنظور غربي غالباً، أو بمنظور جهات مسلمة أقرب إلى الارتباط بجهات رسمية وكسبية، ولا يعني ذلك غلواً أو أخطاء جسيمة بالضرورة، إنما يفترض واضعوها إلى المعرفة من الداخل عبر المعاشية المباشرة، وهي ما تعتمد عليه الملاحظات التالية في النص، مع الإشارة إلى شروع الجهات الرسمية حديثاً في الاستعانة ببعض الخريجين المسلمين للتوصل إلى دراسات منهجية حول واقع التنظيمات الإسلامية ومدى تمثيلها للمسلمين.

الأهداف المرجوة.

٤- إن التركيز على التميز الانتمائي الإسلامي كما مارسته التنظيمات الإسلامية في عقود ماضية كان ضرورة، لاسيما في مواجهة ما غلب على المجتمعات الأوروبية والإسلامية آنذاك، وتمثل في تيارات رافضة للدين ومعادية له، ويختلف الوضع الآن من حيث ارتفاع نسبة المتأثرين في تصوراتهم وواقع حياتهم بالصحة الإسلامية، كما يختلف بارتفاع نسبة المعرفة بالإسلام في الغرب، رغم المظاهر العدائية والتحريضية. واستمرار التميز مطلوب، ولكن دون أن يفقد ضوابطه، كيلا يتحوّل إلى تقوقع وعزلة،

أو يدعم مظاهرها المنتشرة حتى الآن، فيصبح عقبة في طريق الاندماج الإيجابي بشقي «المواطنة الأوروبية والانتماء الإسلامي» معاً في الوقت الحاضر.

إن التركيز على التميز الانتمائي الإسلامي كما مارسته التنظيمات الإسلامية في عقود ماضية كان ضرورة، لاسيما في مواجهة ما غلب على المجتمعات الأوروبية والإسلامية آنذاك، وتمثل في تيارات رافضة للدين ومعادية له، ويختلف الوضع الآن من حيث ارتفاع نسبة المتأثرين في تصوراتهم وواقع حياتهم بالصحة الإسلامية.

٥- ممارسة التنظيمات

الإسلامية للدعوة إلى الإيمان والأخلاق والعبادات في حقبة ماضية كانت ضرورية للغاية، وقد حققت كثيراً من أهدافها، ولا تقطع الحاجة إليها الآن وفي المستقبل أيضاً، إنما الحاجة في الوقت الحاضر كبيرة وماسة وحيوية إلى ما يرتبط بميادين أخرى عملية، بدءاً بقضايا حضارة الأطفال والتدريس، وعلاقة أولياء أمور التلامذة المسلمين بالمسؤولين في المدارس والدوائر الرسمية، وعلاقة الطلبة والطالبات بزملائهم من غير المسلمين وبأطعم التدريس في الجامعات، مروراً بقضايا الأسرة والمجتمع، وتنمية المواهب والتخصصات، والتعامل مع النقابات وأرباب العمل، والتأثير على المستويات الفكرية والأدبية والفنية والإعلامية، انتهاء بالتفاعل مع التيارات والأحزاب السياسية ومراكز القوى المؤثرة على صناعة القرار التشريعي القانوني وغير ذلك.

استهداف جيل الناشئة والشبيبة.. والطاقات الجديدة:

إذا كانت «عولة الإسلام» أو علمنته، أو إيجاد ما يوصف أحياناً بالإسلام الأوروبي من المرتكزات الرئيسية في أي رؤية ارتيادية «استراتيجية» غربية مستقبلية، فإن العنصر الحاسم على هذا الصعيد هو تركيز الاهتمام الأكبر على جيل الأطفال والناشئة والشبيبة من المسلمين، وهو ما لا يمكن استبعاد التكهّن بصده أنه يريد «تطويع» تطوّر الوجود الإسلامي في أوروبا للرؤى العلمانية السائدة فيها، ممّا يمثل معضلة لا يسهل الجمع فيها بين اندماج إيجابي لا يقترن بالذوبان في المجتمع، ولا يلغي الهوية الإسلامية للمسلمين، وبين إيجاد صيغة توافقية بين تطبيق الإسلام في بلدان غالبية سكانها من غير المسلمين، وبين القوانين والأعراف السائدة فيها.

بعض المظاهر «السلبية» لهذا الاهتمام بجيل المستقبل موجودة منذ فترة بعيدة، ويُذكر على سبيل المثال كيف حاولت حكومة المستشار الألماني هلموت كول في ثمانينيات القرن الميلادي العشرين، إغراء الشبيبة بالتجنّس وإغراء الجيل الأكبر سنّاً بالرحيل، فصدرت قوانين تسهّل على الشبيبة البقاء بقصد الاستقرار والتجنّس، حتى وإن لم يبلغ الشاب/ الشابة السن القانونية، أي الثامنة عشرة من العمر، مقابل قوانين بإعطاء منحة مالية لمن يرغب من الجيل الأكبر سنّاً في الرحيل إلى «بلده الأصلي».

غاب مفعول هذه القوانين وأمثالها بعد أن تبين أن انتشار الصحوة الإسلامية يشمل جيل الشبيبة في الدرجة الأولى، أو بتعبير آخر بعد أن ظهر أن مستقبل الوجود الإسلامي في أوروبا مرتبط بتوجّهات هذا الجيل.

مع الخلل في التطوّر السكاني في أوروبا عمومًا؛ نتيجة نقص المواليد من أهل البلاد الأصليين، وارتفاعها في أوساط ذوي الأصول الأجنبية لاسيما المسلمين، ارتفعت نسبة جيل الأطفال والناشئة في مؤسسات التعليم بما يتجاوز معدلات وجود عموم المسلمين بين السكان؛ إذ تبلغ نسبة التلاميذ المسلمين في المدارس الألمانية -مثلاً- حسب المصادر الرسمية حوالي ٢٥٪ وسطيًا، مقابل نسبة من المسلمين تعادل حوالي ٥٪ من السكان، وهذا ما يسري على معظم بلدان غرب القارة الأوروبية.

مع الخلل في التطوّر السكاني في أوروبا عمومًا؛ نتيجة نقص المواليد من أهل البلاد الأصليين، وارتفاعها في أوساط ذوي الأصول الأجنبية لاسيما المسلمين، ارتفعت نسبة جيل الأطفال والناشئة في مؤسسات التعليم بما يتجاوز معدلات وجود عموم المسلمين بين السكان

وارتفع بتأثير ذلك اهتمام السلطات بالتلاميذ المسلمين، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع الاهتمام بإيجاد «ضوابط» لتدريس الإسلام، وكان من أوضح الأمثلة على ذلك في ألمانيا أن مشروع «مؤتمر الإسلام» الحواري بين

السلطات الاتحادية والإقليمية من جهة وممثلين عن المنظمات الإسلامية الكبرى مع إضافة أفراد اختارتهم السلطات -معظمهم من المسلمين العلمانيين- قد استغرق ٣ أعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٩م)، وكان من أهم النتائج التي أسفر عنها الدعوة إلى التركيز على مشاريع تدريس الإسلام وأوضاع التلاميذ المسلمين.^(١)

وصارت المشكلة الحقيقية هي التعامل مع التلاميذ المسلمين، لاسيما الإناث داخل المدارس، وتأثرت أصوات علمانية إعلامية عديدة ذلك في الفترة

(١) في الجلسة العامة الرابعة والختامية للمؤتمر خصّص وزير الداخلية الألماني فولفجانج شويبلي جزءًا كبيرًا من كلمته الافتتاحية للحديث عن تدريس الإسلام في المدارس الألمانية، مبيّنًا وجود إنجازات تحققت على هذا الطريق، وأنها أن الولايات الألمانية -باعتبار التدريس من اختصاصها- نشطت على هذا الطريق بشكل ملحوظ، ودعا شويبلي إلى تعزيز العمل لإدراج الإسلام والبحوث العلمية حوله، وإعداد المدرسين له في الجامعات الألمانية، ورأى العقبة الرئيسية متمثلة في غياب «جهة تمثل الإسلام» بمفهوم القانون الألماني لتكون شريكًا في وضع المناهج وما يرتبط بها، وإلى ذلك الحين يؤخذ بحلول وسطية من جانب الولايات الألمانية تعتبر «مرحلة» فقط حسب أقواله.

جديدة يمارسها الشبيبة، دون أن تكون لهم قواعد تنظيمية تساعدهم على تحقيق تطلعاتهم بالإضافة إلى وجود عقبات أخرى، منها:

١- يحتاج الشبيبة إلى المزيد من المعرفة بالإسلام، وإلى المزيد من الخبرة في العمل الإسلامي، ولن يتحقق ذلك إلا عبر ممارسة العمل، وليس من خلال إعداد نظري في مرحلة تليها مرحلة أخرى.

٢- مفهوم استيعاب الشبيبة من جانب الجيل «الأكبر» سنًا، يحتاج إلى تصحيح جذري، فهو لا يتحقق إلا من خلال تمكين الشبيبة من المشاركة في الرأي والتوجيه، وليس من خلال التأكيد دون انقطاع أن الشبيبة «في حاجة إلى الرأي والتوجيه» فقط.

٣- كثير من الشبيبة يريد ممارسة العمل، الذي يعتقده هو صوابًا، وهو في غالب الأحيان أقرب إلى الصواب؛ نتيجة استيعابه للمجتمع الذي نشأ فيه وطرق تفكيره والتعامل معه أكثر من جيل «الوافدين» وإن طال بهم المقام، ولكن قد لا يبدو الصواب لديه صوابًا عند الجيل الأكبر سنًا، فإذا حالت تنظيمات الجيل الأكبر سنًا بصورة ما دون الشبيبة وما يريدون، سيمارسون عملهم «منفصلين» عن البنية الهيكلية القائمة للتنظيمات الحالية، وهذا ما يحصل بالفعل، في أمثلة لا حصر لها، وقد أصبحت أنشطة شبيبة المسلمين، ذكورًا وإناثًا، متنوعة تنوعًا كبيرًا، ومندمجة في البيئة الاجتماعية حولها جزئيًا على الأقل، ولكنها منفصلة غالبًا عما يصنعه الجيل الأكبر سنًا.

٤- كثيرون من قيادات العمل الإسلامي في أوروبا، أصبحت أعمارهم، كما أصبح تاريخهم في العمل الإسلامي في العقود الماضية، من أسباب انخفاض القدرة الفعلية على العطاء، وعلى التفاعل مع الأحداث المستجدة، وعلى التحرك السريع والصائب المؤثر على أرضية جديدة لوجود الإسلام والمسلمين في أوروبا، وكذلك على التعامل مع وسائل العصر المتقدمة المتطورة بسرعة كبيرة، وتوظيفها على النحو الأمثل،

التالية، على خلفية الرحلات المدرسية المختلطة لعدة أيام، والمشاركة في دروس الرياضة والسباحة، ودور أولياء الأمور على هذه الأصعدة، بينما أشارت بعض وسائل الإعلام إلى مدى «تضخيم» المشكلة، ففي سن الطفولة المبكرة ينخفض على كل حال معدل حظر الأبوين دروس السباحة على صغار المسلمات (تبدأ دروس السباحة من الصف الثالث غالبًا) انخفاضًا كبيرًا، بينما تفاوتت المواقف الرسمية، ففي ولاية بافاريا مثلاً أعلن مفوض الحكومة المحلية لشؤون الاندماج جورج بارفوس -وهو من الديمقراطيين الأحرار- فور استلام منصبه أنه سيعطي أولوية خاصة لهذه المسألة، وسيطالب المسلمين بأجوبة قاطعة بصددها. أما وزارة التعليم في ولاية بريمن فعندما سئلت رسميًا عن واقع المشكلة في المدارس الألمانية في الولاية، أكدت عدم وجود مشكلة أصلاً، وأنه يمكن تجاوز الجدل الدائر حولها كلية، وجاء جواب مماثلاً من ولاية هامبورج أيضًا.

ورأى بروفيسور ماتياس روهي على هامش الجلسة الختامية المشار إليها، أنه قد «اتضح في السنوات الثلاث الماضية، أننا ما زلنا في بداية مناقشة كثير من النقاط، ويسري هذا مثلاً على السؤال عن صيغة التعاون الضروري في دولة حيادية دينيًا إزاء التنوع الكبير في الحياة الإسلامية الدينية فيها، على أن يكون التعاون واضحًا ومحددًا ومراعياً لهذا التنوع... ويبدو أيضًا استمرار سيطرة المخاوف على النقاش العام حول الوجود الإسلامي في ألمانيا، وهنا أيضًا ينبغي أخذ المشكلات الحقيقية مأخذ الجد ورفض الشبهات والأحكام المسبقة».

ومن خلال المتابعة المباشرة لأنشطة متنامية على مستوى جيل الشبيبة المسلمة في أوروبا، يمكن القول: «إن مستقبل العمل لتثبيت الوجود الإسلامي في أوروبا سيشهد تطورًا انسيابيًا، وإن لم يخلُ من المشكلات، من أساليب مارستها أجيال الوافدين الأوائل، ولا تزال متأثرة بها في التنظيمات الإسلامية، وبين أساليب

على أن استيعاب خلفية الجهود الغربية التي تستهدف المرأة المسلمة، يتطلب نظرة أعمق إلى ما يحرّكها، وفي مقدّمة ذلك أنّ العلمانيّة الأوروبيّة تعتبر «الحرية الفردية» أكبر منجزاتها، وتواجه حالياً إشكالية الاضطرار إلى تقييد أحد أعمدتها الرئيسيّة، وهي الحرية الدينية الفردية، فور تجاوز مفعول القيم الدينية لجدران البيوت والمعابد وبعض الجوانب الضيقة للعلاقة الشخصية مع الآخر، ويزداد التقييد شدةً في ميدان القيم المرتبطة بالعلاقات بين الجنسين، بعد وضعها في الصدارة عبر ما سُمّي «الثورة الجنسية» أو ثورة التحرّر الجنسي، المنبثقة بدورها عمّا عُرف بثورة الطلبة عام ١٩٦٨م.

لقد شهدت العقود الماضية الإسقاط التدريجي لسائر «القيم والضوابط العتيقة» وتقنين ما يعتبر بالمنظور الديني «انحلالاً مطلقاً»، حتّى أصبح مجرّد الاعتراض على ما يسمّونه «الزواج المثلي»، أي بين اللوطيين وبين السحاقيات «اعتراضاً مخالفاً للقانون وتعدّياً على حقوق الأقليّات»، ويظهر للعيان ما يعنيه ذلك، وأين وصلت إشكالية العلمانية مع القيم الدينية عموماً، عندما نستحضر على سبيل المثال كيف أعرب أحد المرشّحين لعضوية مفوضية الاتحاد الأوروبي عن رفضه اللواط من منطلق ديني، فكان موقفه سبباً رئيساً وراء رفض المجلس التصديق على تشكيلة المفوضية (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤م) إلى أن تمّ تعديلها وإقصاؤه عنها.

أثناء هذه المسيرة «التحرّرية الجنسية» على حساب القيم الدينية في العقود الماضية؛ تطوّرت نوعيّة وجود المسلمين في أوروبا، كما شهدت النظرة الأوروبية إليه تطوّراً ملحوظاً، وواكبته أطروحات جديدة بصدد التعامل الرسمي والاجتماعي مع المسلمين، من ذلك الاندماج دون ذوبان الهوية، ثم التعدّد والتنوّع الثقافي الشامل للمسلمين، وتأكيد الحوار الحضاري، ورفض «صراع الحضارات».. وجميع ذلك ممّا لا ينسجم مع الرؤية «الأصولية العلمانية» وفق ما عبّرت به عن نفسها باستمرار.

وإنّ تحييمهم عن مواقع المسئولية والقيادة، يمكن أن يؤدي بجيل الشبيبة في قيادة العمل مكانهم، ومع ابتكار أشكال جديدة له، مع الاعتماد على مشورتهم، والرجوع إليهم في كثير من الأمور التي يحتاج فيها إلى الموعظة والمعرفة والخبرة.

أمّا أن يكون «التتحي» بالأسلوب المرفوض المعروف عن القيادات السياسية للأنظمة في البلدان الإسلامية، أي إمّا موتاً أو عزلاً -وهو ما ينتقده العاملون للإسلام باستمرار- فيعني إمّا القطيعة بين جيلين يحتاجان إلى بعضهما بعضاً، أو غياب الجيل الأكبر سنّاً عن الساحة آجلاً أو عاجلاً، وبالتالي افتقاد الشبيبة مصدرًا للنصيحة والمعرفة والخبرة.

إن مستقبل الإسلام والمسلمين في أوروبا في حاجة ماسّة إلى انتقال انسيابي للمسئوليات ما بين جيلين، وكل ما سوى ذلك يسبب من الأضرار ما يستدعي عدم التهاون مع هذا الواجب، وهو واجب لا يمكن أدائه إلا انطلاقاً من الجيل الأكبر سنّاً، من المسكين حتى الآن بزمام الأمور إلى حد لا بأس به، فهم من ينبغي أن تصدر عنهم المبادرة على هذا الصعيد، بل هم الذي يجب أن يصرّوا على «انتقال المسئولية» إلى سواهم، ما دام القصد من العمل ومن المسئولية، ومن أي موقع أو منصب، هو طلب مرضاة الله تعالى، من خلال ما يحقق مصلحة الإسلام والمسلمين على أفضل وجه ممكن.

المرأة المسلمة.. بين صيغ جديدة وأهداف قديمة:

لا يخفى أن التركيز على المرأة المسلمة بات يتصدّر جهوداً عالمية ومؤتمرات دولية على نطاق واسع، وهو ما يشمل -سلباً- ميدان الوجود الإسلامي في أوروبا، كما تشهد القضايا المتواترة بشأن الحجاب والنقاب حديثاً، بعد ما يمكن وصفه بإخفاق دعوات تغريب المرأة المسلمة تحت عناوين «تحريرها».

صنعه لا يدلّ على حرّية ثقافية وفنية قدر ما يدلّ على درجة بعيدة من «الإفلاس» في هذا الميدان بالذات، إنّما تأخّر تحرّك الجهات الإسلامية والرسمية إلى ما بعد وقوع جريمة الاغتيال، فانفسح المجال واسعاً أمام استغلالها في تصعيد مطالب «اليمن المتطرّف» بدءاً بفرض عقوبات على الفتيات المسلمات في المدارس اللاتي يرفضن ارتداء الملابس الفاضحة في دروس الرياضة، انتهاء بحظر بناء المآذن في بلد كسويسرا.

في هذه الأجواء لا يُستغرب أن تقطع حملة «تسييس الحجاب» علمانياً أشواطاً واسعة، فتبلغ

في فرنسا في وقت مبكر (١٩٩٦م) طرح مشاريع حظره على التلميذات الناشئات، وفي ألمانيا (١٩٩٨م) الشروع في حظره على المعلمات المسلمات، وهو ما بدأ يتسع نطاقه عبر العقد الأول من القرن الميلادي الحادي والعشرين، على مستوى دول أوروبية أخرى، إضافة إلى التركيز على «النقاب».

توجد تحركات إسلامية مضادة، لعلّ أشدها لفتاً للأنظار ما تمّ تنظيمه في بريطانيا لمعارضة الحملات ضدّ الحجاب، وبعض المؤتمرات الجماهيرية التي طرحت قضية المرأة المسلمة، على أنّ الأهمّ من ذلك -فيما يحسب كاتب هذه السطور- هو تطوّر أوضاع الشابات المسلمات «الأوروبيات» أصلاً من جيل الشيبية، وظهورهن في الحياة العامة، وقدرتهن على ممارسة خطاب إسلامي المنطلق، أسقط على أرض الواقع الحجة الرئيسية للحملات على المرأة المسلمة، وهي ادّعاء أنّها محرومة من حريتها، مضطهدة في أسرتها، مرغمة قسراً على كثير من الممارسات الإسلامية كفريضة الحجاب.

ولا ينفي ذلك أنّ المسلمات في أوروبا يواجهن بدءاً بسن الطفولة -كما في مدارس فرنسا- وإلى سن متقدمة، مشكلات مضاعفة، سواء من حيث استغلال أوضاعهنّ الاجتماعية والأسرية، أو من حيث الحملات

ومن الأمثلة على ذلك دون الحصر الحملة غير النزيهة ضدّ المستشرقة الألمانية الراحلة أنا ماري شيمّبل عندما مُنحت عام ١٩٩٥م جائزة السلام للكتاب الألماني، وإصدار العديد من الكتب بأقلام مسلمات ابتعدن عن الإسلام يتحدّثن فيها عن اضطهاد الإسلام والمسلمين للمرأة، والترويج لتلك الكتب بغض النظر عن حقيقة قيمتها مضموناً وتعبيراً.

على أنّ أحداً من قبيل تفجيرات مدريد ولندن، أعطت أجواء مواتية لتلك الأنشطة المضادة للإسلام، بما فيها تشكيل منظمات تحت عناوين

من قبيل «منظمة المسلمين سابقاً»، وتنظيم مظاهرات مضادة لبناء المساجد، أو الحملات التحريضية المستمرة ضدّ اتحاد للتنظيمات الإسلامية في برلين عند حصوله -بعد مسيرة قضائية استمرت عشرين سنة- على تثبيت أعلى جهاز

قضائي حقّ مشاركة المسلمين في وضع مناهج تدريس أبنائهم الإسلام في «ولاية برلين».

لقد تحوّلت الحملات الثقافية والفكرية على الإسلام من الأساليب التقليدية القديمة، إلى أساليب استفزازية وعدوانية، اتّسع نطاق انتشارها في ظلّ أجواء «غلبة لغة العنف العسكري» الأمريكي تجاه المسلمين على الصعيد الدولي أيضاً، واتخذت منحنى «عدوانياً ثقافياً عنيفاً»، لا تُعتبر الإساءات الكاريكاتورية والبابوية إلّا أمثلة «صارخة» عليها؛ لأنها لفتت الأنظار أكثر من سواها، وكان منها مثلاً إنتاج المخرج الهولندي «فان جوخ» على مدى سنوات عديدة، وآخر محطاته فيلم «الخضوع» الذي ضمّنه مشاهد تصوّر -مثلاً- آيات قرآنية مكتوبة بالعربية على جسد امرأة عارية إلّا من عباءة شفافة، «تؤدّي الصلاة» وتدعو شاكية من اضطهاد الإسلام والمسلمين للمرأة!

ولكن ذلك لا يعني تبرير جريمة اغتياله، إنّما الإشارة إلى أنّه من منطلق إسلامي متوازن يمكن القول: إنّ ما

بأطروحاته على هذا الصعيد، والتي أثارت جدلاً في الأوساط الإسلامية خارج أوروبا في الدرجة الأولى، ويلخصها كتابه «المسلمون في الغرب» الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠٢م، بعد طرح بعضها في كتب سابقة مثل «كيف يعيش المسلم في أوروبا؟» و«الإسلام والمسلمون» و«الإسلام والغرب» وكان من أوائل من تحدث على هذا الصعيد عن «المواطنة» أساساً لعلاقة «المواطن المسلم» بالدولة في البلدان الأوروبية، ويختلف مضمون نظريته جذرياً عما طرحته مؤسسة «راند» الأمريكية في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٧م، وفق ما عرضه د. باسم خفاجي في قراءته لهذا التقرير في سلسلة «رؤى معاصرة» الصادرة عن «المركز العربي للدراسات الإنسانية» في القاهرة.

لا يمكن التوصل إلى رؤية شمولية عن طريق مقالة أو

بحث أو مؤتمر، بل يتطلب تلاقح جهود متواصلة على مختلف المستويات، للوصول واقعياً إلى مثل تلك الرؤية، بحيث يكون لها من عناصر القوة والإقناع ما يجعلها موضع القبول والتأييد فكراً وتطبيقاً على مستوى نسبة عالية من المسلمين، وبحيث تترك تأثيرها -آنذاك- على الأوساط

لا يمكن التوصل إلى رؤية شمولية عن طريق مقالة أو بحث أو مؤتمر، بل يتطلب تلاقح جهود متواصلة على مختلف المستويات، للوصول واقعياً إلى مثل تلك الرؤية، بحيث يكون لها من عناصر القوة والإقناع ما يجعلها موضع القبول والتأييد فكراً وتطبيقاً على مستوى نسبة عالية من المسلمين، وبحيث تترك تأثيرها -آنذاك- على الأوساط الرسمية والفكرية والإعلامية في الغرب

الرسمية والفكرية والإعلامية في الغرب.

على هذه الخلفية تأتي في ختام هذا البحث خواطر موجزة، لما ينبغي صنعه على طريقين متوازيين، يشملان التعامل مع الأوضاع الآتية والمشكلات المرتبطة بها، والتأسيس للتطلعات البعيدة المدى من أجل رؤية شمولية جامعة:

١- التركيز على مضاعفة الجهود لضمان العنصر الديني الإسلامي في إعداد جيل الأطفال والناشئة من المسلمين على مستوى التعليم المدرسي والجامعي والتأهيل المهني.

٢- تكثيف نشاطات التوعية الإسلامية المتوازنة في

المضادة لانتشار الصحوة بين الجيل الناشئ منهم أكثر مما مضى، وهي حملات باتت تركز على الترويج للفكر المعروف عن علمانيين «مسلمين»، وتحت عناوين «تفسير القرآن الكريم»، كما هو معروف عن أركون وأبو زيد وأمثالهما، ممن أصبح لهم «تلاميذ» من أصحاب الأقلام التي يجري الترويج لها، بغض النظر عن القيمة الفكرية والأدبية الحقيقية لإنتاجها.

نظرة استشرافية... بين المطلوب والممكن:

لا تكمن الأهمية الكبرى بشأن مواجهة ما يعترض مستقبل الوجود الإسلامي فيما قد يبدو «صارخاً» أكثر من سواه، بحكم عنصر «الإثارة الجماهيرية» على صعيده، سواء في ذلك «الإساءات» أو «حملات اليمين المتطرف» أو حتى «القوانين الاستثنائية»، فبحكم أنّ

عنصر التحامل العدواني فيها

ظاهر للعيان، وأن نتائجها المباشرة «صارخة»، استدعت ظهور ردود الأفعال المضادة، والمنصفة، داخل المجتمعات الغربية تجاهها، وهو ما سبقت الإشارة إليه في أكثر من موضع.

إنّما تكمن الأهمية الأكبر في ضرورة رؤية شمولية مستقبلية

من جانب المسلمين في أوروبا، لما ينبغي صنعه بحيث يكون له مفعول الديمومة، والتأثير على صعيد جذور المشكلات اليومية القائمة، وعلى وجه التخصيص ما يؤدي إلى انتزاع «قضية الإسلام والمسلمين» من عنوان «قضية وافدين» أو «قضية تطرف ومجتمعات موازية» أو حتى «قضية جاليات وأقليات»، لتثبيت عنوان «مستقبل الوجود العضوي للإسلام والمسلمين» في المجتمعات الأوروبية المتعددة التوجهات دينياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً.

والدعوة إلى ذلك قديمة نسبياً في أوساط المسلمين في أوروبا، وقد لفت طارق رمضان الأنظار إليها

أوساط الشبيبة المسلمة، اعتماداً على جهود الشبيبة أنفسهم، ودون الفصل بينهم وبين عامة الشبيبة في المجتمعات الغربية حولهم.

٣- متابعة الجهود المبذولة على صعيد المرأة المسلمة، ولاسيما من جيل الشبيبة التي تشهد تحركاً واسع النطاق، لإثبات وجود المرأة المسلمة ودورها في المجتمع حولها بصورة مباشرة.

٤- إعادة النظر في المهام التقليدية والأساليب التقليدية التي قامت عليها التنظيمات والمراكز الإسلامية في الغرب حتى الآن، ممّا حقق أغراضه في فترة سابقة بغض النظر عن حجم النجاح وحجم الأخطاء.

٥- التحرك من جانب من لديهم مواصفات «النخبة الثقافية والفكرية والإعلامية» داخل صفوف المسلمين في الغرب، لإيجاد آليات عملية ودائمة للتفاعل مع النخب المماثلة في المجتمع الأوروبي، والتي يمكن القول: إنّ الفترة الأخيرة شهدت على صعيدها كثيراً من المبادرات الهادفة إلى «ضبط» أفضل وأكثر إنصافاً لأطر التعامل مع الإسلام والمسلمين بدلاً من «انفلات» الحملات الهجومية الراهنة.

٦- دراسة السبل الأنجع لتفعيل نموّ العمل التخصصي في الميادين الأكاديمية والمهنية والتجارية، ليس بغرض فصلها عن المحيط التخصصي الأوروبي حولها، وإنما لتعزيز وجودها في نطاقه، مع قابلية توظيف منجزاتها في خدمة مستقبل أفضل للوجود الإسلامي في المجتمعات الأوروبية عموماً.

٧- الدعوة إلى ميثاق للمسلمين في أوروبا (أو في الغرب) لا يتنافى مع الدعوة إلى ما يشابه ذلك مع غيرهم؛ حيث تتوافر القواسم المشتركة، ليس بهدف إنشاء تنظيم موحد جامع للمسلمين في أوروبا (أو في الغرب)، وهو أمر لا يوجد ما يستدعيه من حيث الضرورة، ولا ما يمكن اعتباره قابلاً للتحقيق على أرض الواقع، إنّما المطلوب الانطلاق من واقع قائم، للتوصل إلى جملة من الأسس والقواعد للتعامل بين المسلمين، وتنظيماتهم، بما يراعي حقيقة تعدّدهم، والتعددية القائمة في المجتمعات الغربية، وما يحفظ من خلال ذلك حقوقهم وحرّياتهم، ويساعد على تحقيق مطالبهم المشروعة من خلال اكتساب قوّة إضافية لها حين طرحها في هذا البلد، أو ذلك، أو على مستوى أوروبي أو غربي جامع.

معلومات إضافية

الأقليات المسلمة في بعض الدول الأوروبية:

المسلمون في فرنسا:

- يشكل الوجود الإسلامي في فرنسا النسبة الأكبر في أوروبا؛ حيث يزيد على ٦ ملايين نسمة، يشكلون نحو ١٠٪ من تعداد السكان، ينحدرون من نحو ٥٣ بلدًا، يتحدثون ٢١ لغة إلى جانب الفرنسية، نصفهم ذوو أصول عربية، خاصة الجزائريين والمغاربة، إضافة لتونسيين وأتراك، وأفارقة ومهاجرين من لبنان وسوريا ومصر واليوسنة وباكستان.

- يوجد حوالي مليونين من المسلمين مولودون في فرنسا، أغلبهم ممن يسمون بالمصطلح الجزائري «الحركيين»، أي أبناء المتعاونين مع فرنسا من الجزائريين خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر.

- تشير الدراسات والتوقعات إلى تضاعفهم ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٢٠، ليزيد عددهم عن ٢٠ مليون نسمة، بسبب نسبة الخصوبة، ومعدل المواليد المرتفع بينهم، واستمرار تدفق المهاجرين المسلمين لفرنسا، ودخول أعداد غير قليلة من الفرنسيين في الإسلام، تقدرها بعض الإحصائيات بنحو مائة ألف نسمة.

- يمثل الإسلام الديانة الثانية بعد المسيحية الكاثوليكية في فرنسا.

المسلمون في ألمانيا:

- يتراوح عدد المسلمين في ألمانيا، بين ثلاثة ملايين نسمة حسب الإحصاءات الرسمية، فيما تقدر المؤسسات الإسلامية تعدادهم بـ ٤ ملايين، يشكل الأتراك حوالي ٨٠٪ منهم.

- يعتبر الإسلام الديانة الثانية في ألمانيا بعد المسيحية، والجالية الثالثة بعد الإنجيلية والروم الكاثوليك، ولا توجد منطقة في ألمانيا فيها غالبية مسلمة.

- أكبر تعداد للمسلمين في ولاية شمال الراين يبلغ نحو مليون نسمة، بما يمثل نسبة ٧٪ من عدد سكانها المقدر بـ ١٨ مليون نسمة.

- من بين الثلاثة ملايين مسلم بألمانيا - حسب الإحصاءات الرسمية - يحمل ٨٠٠ ألف منهم الجنسية الألمانية، كما أن عدد الألمان الذين تحولوا إلى الإسلام من أصل ألماني قد يصل إلى ٦٠ ألف شخص.

المسلمون في بريطانيا:

- يعد الدين الإسلامي أسرع الديانات انتشارًا في بريطانيا، وتشير التقديرات إلى أن عدد المسلمين البريطانيين يتراوح ما بين ٢ - ٣ ملايين نسمة، يشكل ما بين ٢,٥ - ٥٪ من عدد السكان البالغ ٦٠ مليون نسمة، يتركزون أساسًا في العاصمة لندن والمدن الصناعية الكبرى، مثل برمنجهام، ومانشيستر وبرادفورد وجلاسكو.

- النسبة الأكبر من المسلمين في بريطانيا من أصول باكستانية، ثم من ينحدرون أساسًا من تركيا والشرق الأوسط، خاصة من العراق وبلاد الشام، ومصر والمناطق الكردية وشمال إفريقيا، ثم من السنغال والهند

وماليزيا ونيجيريا والصومال.

- يتميز المسلمون في بريطانيا بأنهم أكثر امتلاكًا للعنصر الشبابي من البريطانيين أنفسهم، وتبلغ نسبة المسلمين البريطانيين المولد حوالي ٥٥٪ من مجموع المسلمين.

المسلمون في إيطاليا

- يتواجد بإيطاليا، قرابة مليون مسلم مسجلين رسميًا كمسلمين، يضاف إليهم ٨٠ ألف مسلم من أصل إيطالي.

الإسلام ثاني أكبر دين يعتنقه سكان البلاد البالغ ٨٥ مليون نسمة، وأسرع العقائد نموًا، لاسيما الوجود الألباني المسلم، بفعل الجوار الجغرافي.

- ينتشر المسلمون في جميع أرجاء إيطاليا، وينحدرون من المغرب والجزائر وتونس ومصر، إلى جانب السنغاليين والصوماليين، وأبناء دول جنوب شرق آسيا، ومنطقة البلقان وتركيا، وكلهم وفدوا تقريبًا في غضون عقدين من الزمن.

المسلمون في إسبانيا:

- حسب الإحصاءات الرسمية يشكل الأجانب في إسبانيا بصفة عامة ٢٪ من مجموع السكان، البالغ ٤٠ مليون نسمة، أي ما يقل عن المليون نسمة، ثلاثة أرباعهم تقريبًا من أبناء الجالية الإسلامية، نصفهم ينحدر من أصل مغربي - بسبب القرب الجغرافي - والبقية تتوزع على عشرات الجنسيات، أهمها الباكستانية.

- يشكل الإسلام الديانة الرئيسة في شبه جزيرة أيبيريا (الأندلس) طيلة ٨ قرون. وتشهد مدن إسبانية وجودًا مكثفًا للأقلية المسلمة، ومن أهمها برشلونة (شمال شرق البلاد) وهي أكبر مدن إسبانيا، والعاصمة مدريد، ومدينة ليانتي وسط شرق البلاد.

المسلمون في هولندا:

- يقدر عدد المسلمين في هولندا بمليون نسمة، من بين ١٦ مليون نسمة، هم عدد سكان البلاد الإجمالي، تبرز بينهم الجالية المسلمة المغربية (٤٠٠ ألف نسمة)، ثم الأتراك، وهما معًا يشكلان ٧٥٪ من الأقلية المسلمة، والباقي من سورينام (المستعمرة الهولندية السابقة) وأقطار عربية وإفريقية أخرى ومسلمي يوغسلافيا السابقة.

- يمثل المسلمون المجموعة الدينية الثالثة والتي تزيد عن ٥٪ بعد الكاثوليك (٣٤٪ من السكان) والبروتستانت (٢٥٪).

- أصبح الإسلام الدين الأول في العاصمة أمستردام، متقدمًا على الكاثوليكية والبروتستانتية الإصلاحية وباقي الديانات المسجلة في السجل المدني لبلدية المدينة؛ حيث تبلغ نسبة المسلمين ١٣٪، في حين لا تتجاوز نسبة الكاثوليك ١٠٪، ونسبة أتباع الكنيسة الإصلاحية الهولندية (البروتستانتية) ٥٪. ويشكل أتباع بقية الديانات الأخرى مجتمعين نسبة ١٢٪، بينما لا يتجاوز عدد اليهود نسبة ١٪، فيما يعتبر ٥٩٪ من سكان أمستردام أنفسهم «لا دينيين».

- الإسلام يعد الديانة الأسرع والأكثر انتشاراً في المجتمع الهولندي، نتيجة تمسك المسلمين بعقيدتهم بشكل أكبر، قياساً على أتباع الديانات الأخرى، وإقبالهم على الإنجاب، وقدرة الإسلام على استقطاب أتباع جدد، خاصة في أوساط الأقليات الإثنية من أصل أفريقي، أو أوساط غير المنتمين لأديان.

المسلمون في بلجيكا:

- يعيش في بلجيكا حالياً زهاء نصف مليون مسلم، من جملة عدد السكان، البالغ ١٠ ملايين نسمة، معظمهم من المنتمين إلى الجالية الوافدة من البلاد الإسلامية، وتحديداً من المملكة المغربية وتركيا وألبانيا بشكل رئيس، إلى جانب مختلف الجنسيات الأخرى.

- يشهد الدين الإسلامي إقبلاً متصاعداً في اعتناقه من قبل البلجيكين وقطاعات واسعة من الأوروبيين المقيمين في بلجيكا.

المسلمون في السويد:

- يقدر عدد المسلمين في السويد بنحو ٤٠٠ ألف نسمة من جملة تعداد السكان البالغ ٨,٥ مليون نسمة، يشكلون الدين الثاني في البلاد.

- كانت طلائع المسلمين الذين وفدوا إلى السويد قد جاءوها في بداية الستينيات من القرن الماضي على هيئة قوى عاملة من تركيا ويوغسلافيا السابقة، ومع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية تدفقت إلى السويد أعداد كبيرة من العرب من لبنان وسوريا . كما نزح إليها أعداد إضافية بعد اندلاع حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران. وبرزت جاذبية الإسلام وقدرته على اجتذاب المئات من السويديين، خاصة عام ٢٠٠١م.

المسلمون في النمسا:

- يتراوح عدد المسلمين في النمسا ما بين ٣٥٠ - ٤٠٠ ألف، يشكلون ما بين ٤,٥ - ٥% من مجموع السكان.

- يمثل المسلمون المجموعة الدينية الثالثة بعد الكاثوليك والبروتستانت، ومنتشرون في كافة ولايات النمسا التسع، وإن كان لهم ثقل أكبر في العاصمة فيينا، بحكم أنها الولاية الكبرى من حيث التعداد السكاني، حيث تقدر نسبتهم بنحو ١٥%.

- من المتوقع أن يتعدى تعداد المسلمين في أواسط القرن الحالي، المليون نسمة. وينحدر مسلمو النمسا من أصول تركية وبوسنية وألبانية وعربية وآسيوية.

المسلمون في بولندا:

- يتضاءل عدد المسلمين في بولندا، ليلعب ما بين ٢٠ - ٤٠ ألفاً، منهم ألف شخص اعتنقوا الإسلام من المواطنين في السنوات الأخيرة . فيما تتحدث المؤشرات عن نمو مطرد متوقع في عدد المسلمين مع مطلع القرن الحالي، لاسيما في بلد يتبع ٩٣% من أبنائه الكنيسة الكاثوليكية.

المسلمون في أيرلندا:

- في أيرلندا، ذات الطابع الكاثوليكي، والذي لا يزيد عدد سكانه عن ٣,٥ مليون نسمة، نشأت عبر نصف القرن الماضي أقلية مسلمة ناهضة، تزيد عن ١٥ ألف نسمة، يقطن نصفهم تقريباً في العاصمة دبلن، إضافة إلى تجمعات صغيرة في مناطق «جالواي» و «باليهافيز» و «كرايجافون» وكورك.
- أما أيرلندا الشمالية، فإنها تضم في عاصمتها «بلفاست» تجمعاً إسلامياً، هو الثاني في حجمه بعد دبلن على الصعيد الأيرلندي العام.
- ينحدر معظم المسلمين في أيرلندا من المناطق المأزومة في العالم الإسلامي، خاصة البوسنة وألبانيا والصومال، ولجئيين سياسيين من العالم العربي.

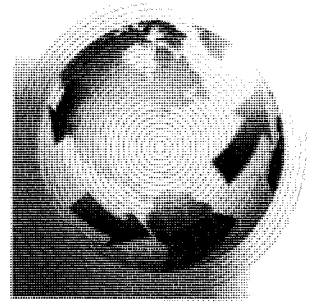
المسلمون في الدانمارك:

- يقدر عدد المسلمين في الدانمرك بقدر بحوالي ١٦٠ ألف مسلم من بين ٥ ملايين وربع المليون نسمة، هم عدد سكان البلاد.
- تعاني الأقلية المسلمة من كونها الأكثر عرضة للاستبعاد من فرص العمل؛ حيث تصل نسبة العاطلين عن العمل في صفوفها ١٧ %، بينما لا تتجاوز ٥,٥ % في المعدل العام.

المصدر:

المسلمون في أوروبا.. إشكالية الحفاظ على الهوية وأزمات الاندماج، د. السيد عوض عثمان، ١ نوفمبر ٢٠٠٩م، موقع «قاوم» على الرابط:

http://qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=5879&Itemid=1317



تحول القوة في العلاقات الدولية .. دروس للأمم

مصطفى شفيق علام

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

لقد شهد التاريخ صعودًا لقوى كبرى ظهرت في بقع جغرافية بعينها قبل أن تتوسع في جوارها الجغرافي لتعبر البحار والقارات حتى تمدد سيطرتها إلى أقصى حيز ممكن؛ وهو مثال تكرر تاريخيًا منذ عصر الإمبراطورية الرومانية، مرورًا بالإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عصرنا الراهن. ومثلما عرف التاريخ صعود الأمم فقد عرف هبوطها أيضًا، وهكذا ينشغل العلماء من قديم الأزل باكتشاف عوامل صعود وهبوط القوى الكبرى، وتحديد صيرورتها التاريخية، وهو ما يعرف باقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية Power Transition.

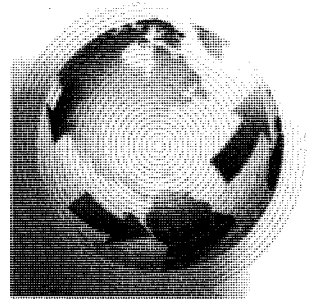
وتهدف هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور قيمي لصالح قوى جديدة صاعدة تحمل أبعادًا قيمة قد لا تتفق بالضرورة مع قيم القوة التقليدية المهيمنة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيس ألا وهو: كيف يمكن للقوى الإسلامية الاستفادة من ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية؟

وتستخدم الدراسة اقتراب تحول القوة Power Transition لتحليل ظاهرة صعود وهبوط القوى في العلاقات الدولية والأطر النظرية المفسرة لها، مع التطبيق على دول مجموعة البريك BRIC الأربع (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) التي تعد الدول الأسرع نموًا في العالم وفقًا للتقديرات الدولية، وذلك بغرض الاستفادة من تجربة صعود تلك القوى إسلاميًا بما يحقق رقي الأمة وتقدمها وريادتها حاضرًا ومستقبلًا، مع احتفاظها بثوابتها العقديّة وخصوصيتها القيميّة.

فلقد أدركت قوى (البريك) أن التنمية القائمة على مفاهيم العولة التي قدمت كحل لمشاكل الدول النامية أو المتخلفة، ليست إلا الوجه الآخر لتغريب العالم وفقًا للنموذج القيمي الأمريكي المعاصر، ومن ثم فقد سعت تلك القوى إلى كسر هذا المنظور التغريبي المولم بأن شقت لنفسها سبيلًا تنمويًا يحتفظ بخصوصيته القيميّة ولا يتماهى مع قيم الآخر السائد أو المهيمن.

وهذا ما يجب أن تأخذه الأمة الإسلامية في اعتبارها؛ حيث إن طبيعة الإسلام كدين من ناحية وطبيعة النسق القيمي المنبثق عنه من ناحية أخرى ترضان البحث في ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور قيمي إسلامي؛ اتساقًا مع خصوصية الرسالة من جهة، وخصوصية الأمة من جهة أخرى.

تحول القوة في العلاقات الدولية .. دروس للأمة



مصطفى شفيق علام

مدير وحدة العلاقات الدولية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ثمة تبدلات وتحولات شهدتها خريطة القوى الفاعلة في العلاقات الدولية في النظام الدولي المعاصر خلال العقدين الأخيرين، فمع انهيار نظام القطبية الثنائية Bi-polarity نهايات القرن الفائت عبر تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على مجريات النظام الدولي الذي أضحى أحادي القطبية Uni-polarity عبر ما أطلق عليه آنذاك «النظام العالمي الجديد» the New World Order، حيث كثفت القوة الأمريكية جهودها للهيمنة على قيم وثقافات الأمم والشعوب ونشر قيمها بدعوى العولة حيث شطح الخيال بالبعض حتى أطلق على القرن الحادي والعشرين مسمى «القرن الأمريكي» American Century تعبيراً عن انفراد واشنطن بقيادة العالم دونما منازع.

بيد أن هذه الصورة التقليدية التي سادت نمط العلاقات الدولية، أو التي ربما حاولت آلة الإعلام الأمريكية المهيمنة أن توحي بها لم تستمر طويلاً؛ حيث لم يلبث النظام الدولي أن شهد بروز قوى أخرى على الساحة الدولية باتت تهدد بشكل أو بآخر النموذج القيمي الأمريكي المزعوم المهيمن على مقدرات العالم، بما حدا ببعض المحللين أن يصف النظام الدولي الحالي بأنه بات يتجه صوب نمط التعددية القطبية Multi-polarity والذي يعني أن مقدرات القوة لم تعد متركزة في قطب أو وحد أو حتى قطبين اثنين، كما كان الحال طوال الستين عاماً الماضية، ولكنها باتت موزعة بين مجموعة من الدول أو الأقطاب في إطار شبه متكافئ تقريباً، الأمر الذي يشي بسيادة نمط الأحلاف والأحلاف المضادة الذي ساد العلاقات الدولية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.^(١)

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية من منظور قيمي لصالح قوى جديدة صاعدة تحمل أبعاداً قيمية قد لا تتفق بالضرورة مع قيم القوة التقليدية المهيمنة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيس ألا وهو: كيف يمكن للقوى الإسلامية الاستفادة من ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية لعل أهمها: ماهية اقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية؟ وما هي أبرز القوى الصاعدة؟ وكيف ارتقت إلى مصاف القوى الكبرى في العالم؟ وكيف تخلصت تلك القوى الصاعدة من أسر النمط التنموي القيمي الغربي الذي تتبناه القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره الوصفة السحرية الوحيدة للتقدم دون سواه؟

(١) محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م،

عصر الإمبراطورية الرومانية، مروراً بالإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عصرنا الراهن. ومثلما عرف التاريخ صعود الأمم فقد عرف هبوطها أيضاً، وهكذا ينشغل العلماء من قديم الأزل باكتشاف عوامل صعود وهبوط القوى الكبرى وتحديد صيرورتها التاريخية^(٢)، وهو ما يُعرف باقتراب تحول القوة في العلاقات الدولية Power Transition والذي يشير إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لصالح قادم جديد سريع التنامي.

ولكي يحدث تحول للقوة؛ فإنه يتعين على هذا القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يحدث تعادلاً مع المقدرات القومية للدولة القائد الآفة أو الآخذة في الأفول، وهذا يعني أنه يتعين على القادم الجديد أن يحاول اللحاق بالدولة القائد بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي. ويبين مفهوم تحول القوة أن الدولة المهيمنة أو المسيطرة تبدأ في فقدان سيطرتها لصالح مُتحدِّ صاعد جديد، وهذا الفقدان والتحول في ميزان القوة من طرف لصالح طرف آخر، يحدث بالأساس بسبب التغيرات التي تطرأ على الإمكانيات القومية لكل من القوتين الآفة والصاعدة، شريطة أن توجد حالة من عدم الرضا الشديد عن الوضع الدولي القائم من قبل القوة الصاعدة؛ ومن ثم فإن احتمالية نشوب حرب بين القوتين تبقى قيد الاحتمال.

وجدير بالذكر أن مفهوم تحول القوة ليس قاصراً على استعلاء دولة على أخرى، أو مجرد محاولة السيطرة عليها، أو التحكم فيها عبر أدوات القوة الصلدة Hard Power، وإنما يتسع ليشمل أيضاً أدوات القوة الناعمة Soft Power من قبيل انتشار ثقافة معينة مغايرة، وصعودها في مجتمع ما على حساب الثقافات والعادات والتقاليد الأصيلة في ذلك المجتمع، ولعل

وتستخدم الدراسة اقتراب تحول القوة Power Transition لتحليل ظاهرة صعود وهبوط القوى في العلاقات الدولية، والأطر النظرية المُفسِّرة لها، مع التطبيق على دول مجموعة البريك^(١) BRIC الأربعة (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) التي تعد الدول الأسرع نمواً في العالم وفقاً للتقديرات الدولية، وذلك بغرض الاستفادة من تجربة صعود تلك القوى إسلامياً بما يحقق رقي الأمة وتقدمها وريادتها حاضراً ومستقبلاً مع احتفاظها بثوابتها العقدية وخصوصيتها القيمة.

اقتراب تحول القوة.. التعريف والأطر النظرية:

تتباين دول العالم المختلفة فيما بينها على خلفية ما تمتلكه من محددات للقوة بشقيها المادي والمعنوي، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية التي يحكمها منطق الصراع بالأساس أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية، فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية، رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن، وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد، تفوق علمي وعسكري، .. وغيرها) أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم، .. وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها^(٣).

ولقد شهد التاريخ صعوداً لقوى كبرى ظهرت في بُقع جغرافية بعينها قبل أن تتوسع في جوارها الجغرافي لتعبر البحار والقارات حتى تمدد سيطرتها إلى أقصى حيز ممكن؛ وهو مثال تكرر عبر التاريخ منذ

(١) يمد جيم أونيل Jim O'Neill رئيس البحوث الاقتصادية بمجموعة جولدمان ساش البنكية Goldman Sachs، أول من ابتكر هذا المصطلح عام ٢٠٠١م. وفي تقرير البنك لعام ٢٠٠٣م تبنى أونيل بإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي بحلول عام ٢٠٥٠م، وأن دول البريك الأربع سوف تتفوق على معظم الدول الغربية المتقدمة مثل بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وستشكل مع الولايات المتحدة واليابان الاقتصاديات الستة الرئيسة في العالم.

(٢) حامد عبد الله ربيع، الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول حرب الخليج العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣م، ص ٥٤ - ٦١.

(٣) مصطفى اللباد، الإمبراطوريات: منطق السيطرة العالمية، الجريدة الكويتية، ٢٠٠٩/٣/١٢م.

لممارساتها واستراتيجياتها الإمبريالية أو التوسعية، والتي تتحين اللحظة التاريخية لإسقاط تلك القوى، بل ربما محاولة إرث دورها العالمي أو الإقليمي، استناداً إلى سنة التداول التي تحكم حركة البشرية منذ بدء الخليقة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ووفقاً لأورجانسكي Organski فإنه يمكن تقسيم الفاعلين الدوليين إلى أربعة فئات طبقاً لمعيار المقدرات ودرجة الرضاء عن الموقع في النسق الدولي السائد، وهي: دول قوية وراضية، ودول قوية وغير راضية، ودول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة وغير راضية.^(٢)

ويرى أورجانسكي أن الفئة الثانية - القوية غير الراضية - هي الأكثر تهديداً للقوى المهيمنة في النظام الدولي، والأكثر حرصاً على السعي نحو تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية، وربما تعد ألمانيا خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ودول مجموعة البريك - البرازيل وروسيا والهند والصين - في الوقت الحالي خير تجسيد لهذه الفئة من الدول.

القوى الصاعدة.. مؤشرات الصعود:

ولعل اختيارنا لمجموعة البريك BRIC كنموذج للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية يجسد حقيقة تحول القوة الحاصل في النظام الدولي لصالح قوى جديدة، وذلك باعتراف الأمريكيين أنفسهم؛ حيث عكف العديد من الخبراء بالمراكز البحثية المعنية في واشنطن بتحليل بنية التفاعلات الدولية الراهنة؛ لبحث أفضل الخيارات الممكنة أمام صانع القرار في البيت الأبيض والمؤسسات الأمريكية الأخرى ذات

أبرز مثال على ذلك عولمة الثقافة الأمريكية وانتشارها حول العالم.^(١)

وربما يفسّر لنا ظاهرة صعود وهبوط القوى الكبرى، عبر التاريخ الإنساني، عدد من الأسباب لعل من أهمها:^(٢)

أولاً: تجاوز القوة الكبرى لحركة التوسع والهيمنة بدرجة تفوق الطاقات الاستيعابية الذاتية التي قامت عليها تلك القوة في البداية، مما يجعل حركتها تسير وفق معادلة مفادها: مزيد من التوسع يعني مزيداً من الاقتراب نحو الانهيار أو التلاشي.

إن ظاهرة صعود وهبوط القوى الكبرى تاريخياً إنما ترجع إلى مجموعة من العناصر المتداخلة يتعلق بعضها بممارسات تلك القوى وتفاعلاتها على الساحة الدولية، في حين يتعلق البعض الآخر بالأطراف المناوئة لتلك القوى والرافضة لممارساتها واستراتيجياتها الإمبريالية أو التوسعية، والتي تتحين اللحظة التاريخية لإسقاط تلك القوى.

وثانياً: التعبئة السياسية والتشتت العسكري مما يقوي تحركات الأطراف الراضية لسيطرة تلك القوة والعاملة على التخلص منها، ويزيد من فاعليتها.

وثالثاً: ما ينشأ عن حركة القوة الكبرى من صراعات ثقافية وحضارية تؤثر على مركز تلك القوة نفسه بعد اتساع نطاق تواصله مع الأطراف المراد الهيمنة عليها.

ورابعاً وأخيراً: المقاومة التي تجدها القوة الكبرى من الأطراف التي تهيمن عليها في لحظة تاريخية ما، ولأسباب قد يكون ما سبق بعضها؛ حيث تتدرج تلك المقاومة بناءً على وضع القوة الكبرى وحالتها، وصولاً إلى المقاومة المسلحة التي قد تختلط بالعنف.

ومن ثم يمكن القول: إن ظاهرة صعود وهبوط القوى الكبرى تاريخياً إنما ترجع إلى مجموعة من العناصر المتداخلة يتعلق بعضها بممارسات تلك القوى وتفاعلاتها على الساحة الدولية، في حين يتعلق البعض الآخر بالأطراف المناوئة لتلك القوى الراضية

(١) أحمد عبد الله الطحلاوي، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية دراسة الحالة الصينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٢٤-٢٩.

(2) Herfried Mükler, Empires: The Logic of World Domin - tion from Ancient Rome to the United States.

<http://www.foreignaffairs.org/articles/63070/g-john-ikenber-ry/empires>

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، ص ٢١٢.

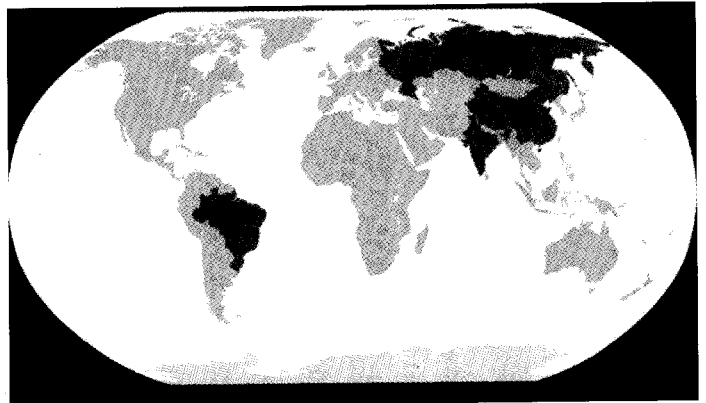
وتتميز بلدان البريك الأربعة بكونها تمتلك ثروات بشرية وطبيعية متفردة - وخاصة في مؤشرات الكتلة الحيوية المتعلقة بالأرض والسكان - لا تمتلكها بلدان أخرى تنتمي لمجموعة الدول الأكثر تصنيعاً والأقوى اقتصاداً في العالم مثل اليابان وكندا. وتتسحب مؤشرات الكتلة الحيوية الهائلة على المؤشرات الفرعية الخاصة بعدد السكان والمساحة الكلية للبلد، وإجمالي الناتج المحلي، ونسبة النمو السنوية التي تُعتبر من النسب الأرفع في العالم.

وفيما يتعلق بالبعد الجغرافي، تمتلك البرازيل مساحة تغطي نحو ٨,٥ ملايين كيلو متراً مربعاً، فيما تملك أراضي روسيا الاتحادية الضعف أي ما يعادل نحو ١٧ مليون كيلو متراً مربعاً، في حين تبلغ مساحة الهند ٣,٣ ملايين كيلو متراً مربعاً، وتأتي الصين في المرتبة الثانية بعد روسيا بـ ٩,٦ ملايين كيلو متراً مربعاً، وعلى صعيد الكتلة البشرية تتسم دول البريك بعدد السكان الضخم كذلك، وإن بتفاوت كبير فيما بينها، ففي حين يصل عدد سكان الصين إلى نحو ١,٣ مليار نسمة^(٣)، تأتي الهند في مرتبة قريبة منها بنحو ١,١ مليار نسمة^(٤)، والبرازيل في مرتبة بعيدة بنحو ١٩٣ مليون نسمة^(٥)، ثم روسيا الاتحادية بنحو ١٤٢ مليون نسمة^(٦).

وعلى صعيد الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات النمو السنوية؛ فقد حققت دول البريك قفزات هائلة في هذا الصدد خلال العقد الأول من القرن الحالي، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين عام ٢٠٠٩م نحو أربعة تريليونات و ٩٨٤ ملياراً و ٧٣٠ مليون دولار^(٧)، بمعدل نمو بلغ نحو ٩,٥% للعام ٢٠١٠م^(٨)، في حين

الثقل للتعاطي مع المخاطر الاستراتيجية الناجمة عن تراجع مكانة واشنطن إزاء قادمين جديدين باتا يشكلان تهديداً وتحدياً بالغاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية أبرزهم الدول الأربع سالفة البيان^(١)، والتي باتت تمثل نحو ٤٠% من مجموع سكان العالم ونحو ١٥% من الناتج الإجمالي العالمي^(٢).

خريطة (١)

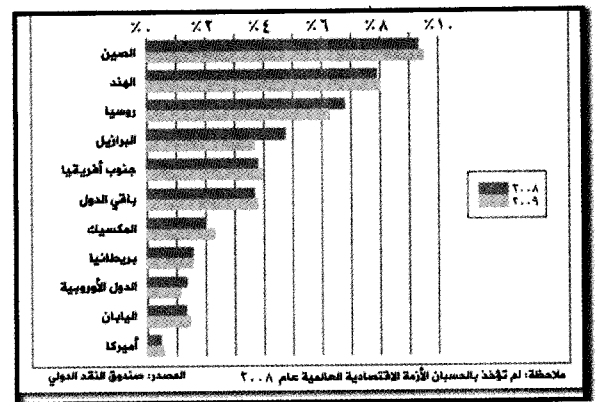


مساحة دول البريك بالنسبة لمساحة العالم

Resource : <http://en.wikipedia.org/wiki/BRIC>

شكل (١)

معدلات النمو في دول البريك مقارنة بأهم القوى الاقتصادية عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.



(١) راجع في ذلك دراسة مايكل شيفر مسئول برنامج تحليل السياسات بمؤسسة ستانلي البحثية الأمريكية:

Michael Schiffer, The US and Rising Powers, The Stanley Foundation, January 2009.

http://www.stanleyfdn.org/resources/US_Rising_Powers_Great_Decisions_Chapter.pdf

(٢) وكالة الأنباء الفرنسية، ١٥/٦/٢٠٠٩م.

(3) <http://data.worldbank.org/country/china>

(4) <http://data.worldbank.org/country/india>

(5) <http://data.worldbank.org/country/brazil>

(6) <http://data.worldbank.org/country/russian-federation>

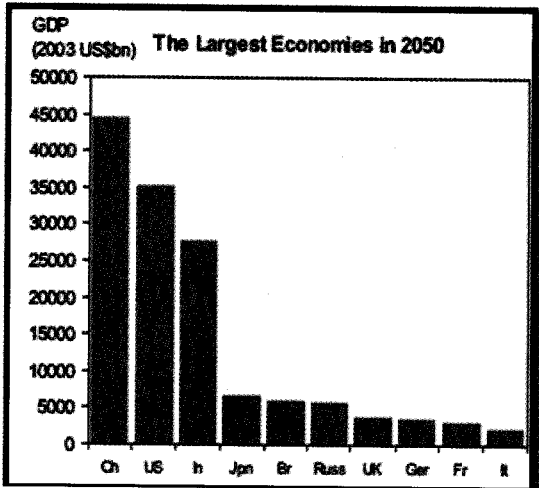
(7) <http://data.worldbank.org/country/china>

(8) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>

ويعد هذا مؤشرًا ذا دلالة على بروز هذه الدول -البريك-، ومقارعتها لقوى اقتصادية كبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فلا غرو أن ينحو كثير من الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الأمريكية والأوروبية إلى أن دول البريك الأربع ستتصدر المشهد الدولي خلال العقدين القادمين متفوقة على جُلّ القوى التقليدية التي تصدر المشهد الدولي الحالي، كما أنها بحلول عام ٢٠٥٠م ستصبح مع الولايات المتحدة واليابان القوى الست الرئيسية على صعيد الاقتصاد العالمي.^(٨)

شكل (٢)

توقعات القوى الاقتصادية الكبرى في عام ٢٠٥٠م



Resource: Goldman Sachs, Dreaming With BRICs: The Path to 2050, Global Economics Paper No: 99. P4.

بل إن مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي يرى أن الأمر أقرب من ذلك، ففي تقريره الاستشراقي المعنون بـ«الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥م: عالم متحول» يرى المجلس أنه بحلول عام ٢٠٢٥م، ستجد الولايات المتحدة نفسها بين عدد من الفاعلين الدوليين المهمين، وعلى رأسهم دول البريك، ويذهب التقرير إلى أن تقدّم من وصفهم بـ«الأخريين» في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتوسّع في اعتماد تكتيكات غير تقليدية،

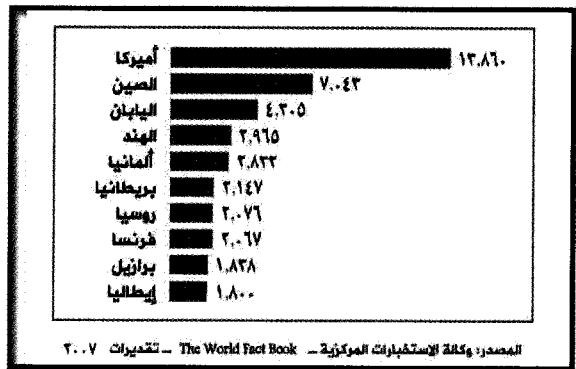
(8) Goldman Sachs, Dreaming With BRICs: The Path to 2050, Global Economics Paper No: 99. pdf

بلغ إجمالي الناتج المحلي للهند نحو تريليون و٣١٠ مليارات و١٧٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٩م^(١)، بمعدل نمو بلغ نحو ٨,١٪ بتقديرات العام ٢٠١٠م^(٢)، أما روسيا فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لها للعام ٢٠٠٩م حوالي تريليون و٢٣٠ مليارًا و٧٣٠ مليون دولار^(٣)، بمعدل نمو بلغ حوالي ٦,٣٪ للعام ٢٠٠٩م^(٤)، كما بلغ إجمالي الناتج المحلي للبرازيل حوالي تريليون و٥٧١ مليارًا و٩٨٠ مليون دولار^(٥)، محققة معدل نمو سنوي بلغ قرابة ٤,١٪ للعام ٢٠١٠م^(٦).

وإذا جمعنا إجمالي الناتج الإجمالي المحلي للبلدان الأربعة نجد أنه تجاوز ١٥ تريليون و٥٠٠ مليار دولار، وفقًا للتقديرات التي نقلتها وكالة الاستخبارات الأمريكية عام ٢٠٠٧م، أي أنه تفوق على إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، والذي بلغ نحو ١٣ تريليونًا و٨٦٠ مليار دولار بحسب صندوق النقد الدولي، وكذلك تقدم أيضًا على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة والتي بلغ إجمالي الناتج المحلي لها نحو ١٤ تريليونًا و٧١٣ مليار دولار؛ بحسب المصدر نفسه للعام ٢٠٠٧.^(٧)

شكل (٢)

إجمالي الناتج الإجمالي المحلي للاقتصاديات الكبرى في العالم للعام ٢٠٠٧م



(1) <http://data.worldbank.org/country/india>
(2) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>
(3) <http://data.worldbank.org/country/russian-federation>
(4) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>
(5) <http://data.worldbank.org/country/brazil>
(6) <http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?chart=barchartView&db=WEO>
(7) Michael Schiffer, The US and Rising Powers, Op.Cit. P 6.

بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة وأخواتها من القوى الغربية على مقدرات النظام الدولي وفعالياته.

وقد حددت مجموعة البريك خلال تلك القمة التأسيسية ثلاثة أهداف مرحلية تسعى لإنجازها في المرحلة الراهنة تتعلق جميعها بالاقتصاد الدولي الذي يُعد قاطرة مؤشرات القوة في العلاقات الدولية، وتتلخص هذه الأهداف في الحد من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية وإنهاء اعتماده كعملة مرجعية وحيدة مع الذهب في المعاملات الدولية، إلى جانب إدماج العملتين الروسية والصينية -الروبل واليوان- في سلة العملات المرجعية لصندوق النقد الدولي،

وإيجاد عملة مرجعية بديلة من خارج العملات الوطنية، أي أن البلدان الأربعة لا تقترح أن تحل عملة وطنية أخرى محل العملة الأمريكية المهيمنة، وإنما تطرح التوقيع باعتباره ضماناً للتوازن الدولي، وأداة للاستقرار الاقتصادي.

وإدخال إصلاح على النظام النقدي العالمي يضع حداً لسيطرة مراكز القرار الحالية بما يمنح دوراً متنامياً للقوى الأربع الصاعدة، وينقل مفتاح القرار الاقتصادي الدولي نحوها.^(٢)

وجاءت ترجمة هذا التوجه من دول البريك سريعاً، فبعد أقل من شهر على قمة إيكاترنبورج التأسيسية، وتحديداً في قمة الدول الثمان الصناعية الكبرى التي عُقدت في يوليو ٢٠٠٩م بمدينة لاكويلا الإيطالية، نقلت الصين أهم قرارات قمة الأربعة؛ حيث اقترحت اللجوء إلى عملة احتياط محايدة خارج الدولار والعملات القومية الأخرى، لتحقيق التوازن والاستقرار في التفاعلات الاقتصادية في العالم، لاسيما بعد الأزمة المالية التي ضربت كبرى أسواق المال العالمية عام ٢٠٠٨م.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل البعيدة المدى والدقيقة الإصابة وغيرها، كل هذه العوامل من شأنها أن تحد من حرية الحركة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيكون له انعكاسات على تراتبية النظام الدولي بشكل كبير.

ووفقاً للتقرير؛ فإنه من غير المتوقع أن تتحدى قوى البريك النظام الدولي على الشكل الذي فعلته كل من ألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر والعشرين، بيد أنه وبسبب نمو نفوذهم الاقتصادي والجيوستراتيجي، سيكون لديهم درجة عالية من حرية الحركة بما يمكنهم من تعديل وضعهم السياسي وسياساتهم الاقتصادية،

بدلاً من أن تتبنى بشكل كامل النموذج الغربي والمعايير الغربية، كما أنه من المرجح -وفقاً للتقرير- أن تذهب قوى البريك باتجاه الحفاظ على قوتها للمناورة من دون التورط في التعامل مع المزالق الأمريكية والغربية التقليدية

من قبيل قضايا الإرهاب والتغير المناخي والانتشار النووي وأمن الطاقة.^(١)

واتساقاً مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية الضخمة التي تمتلكها دول البريك والوثبات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها لم يكن لها أن ترضى بالبقاء في موقع الأطراف على خريطة الفاعلين الدوليين، ولا أن تسند لها أدوار هامشية بعيدة عن مركز القرار السياسي والاقتصادي الدولي، ومن ثم فقد بدأت تلك القوى في بلورة نواة لعمل مؤسسي دائم انطلاقاً من القمة التأسيسية التي عقدتها في مدينة إيكاترنبورج الروسية في يونيو ٢٠٠٩م، بما يمكن من خلاله أن يؤشر إلى تبلور معالم نظام عالمي قد يكون أكثر تعددية وأقل قطبية تجد فيه دول البريك موطناً قدم لطموحاتها

(1) U.S. National Intelligence Council, Global Trends 2025: A Transformed World, November 2008,

(2) الجزيرة.نت، ٢١/٦/٢٠٠٩م.

والعولمة؛ ذلك المفهوم الملتبس الغامض الذي بات النغمة السائدة في العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية، لاسيما منذ تسعينيات القرن الفائت وحتى لحظتنا الراهنة، لن تجد لها تعريفاً جامعاً يكشف أسرارها ويسبر أغوارها.

ولقد تبارى الكثير من مثقفينا «المقلّدين» لكل ما هو مستورد من الأفكار والثقافات دون أن يكون لهم أثارة من فكر أصيل أو مسحة من أصالة علمية راسخة، في التبشير بالعولمة بين شعوبنا ومجتمعاتنا العربية المسلمة، باعتبارها الوصفة السحرية الناجعة للنهوض والخلّاص من آفات الفقر والجهل والمرض والتخلف وضعف التنمية المستدامة، وأنها السبيل الوحيد للرفق والتقدم والحضارة.

ولا غرو أن جُلّ هؤلاء المثقفين -أو مدعي الثقافة إن شئت الدقة- لا يعرف عن مفهوم العولمة غير طنطنات فارغة وعبارات مبهمّة ينقلها عمّن ينبر بهم من مفكري الغرب ومنظريه، ويرددها هكذا دونما وعي أو تفكير في إطار الحروب القيمة والمفاهيمية السائدة التي يشنها ساسة ومنظرو الفكر الغربي للنيل من ثوابت الأمة الإسلامية، ومن ثمّ فإنّ مسألة البحث والتحليل لتوضيح معنى العولمة ليس مجرد مسألة معرفية مجردة فحسب، بل هي ضرورة ملحة للدفاع عن مصالح الأمة وهويتها في وجه مفاهيم العولمة التي يهدف الغرب من خلالها إلى السيطرة على مقدرات الأمم والشعوب مستخدمة في ذلك -إلى جانب أسلحتها الفكرية والمفاهيمية- أرقى منجزات العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية وشبكات الاتصال الحديثة المتطورة.

ولتعريف العولمة التي تُصوّر -أمريكياً وغربياً- على أنها السبيل الوحيد للصعود في سلم العلاقات الدولية سنكتفي بتعريف واحد جامع لمعناها ومبناها، أطلقه أحد أبرز المفكرين الأمريكيين المعاصرين، وهو توماس فريدمان، حيث قال: «نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، والعولمة هي الأمركة، والولايات

ومن الواضح أن دول البريك تركز على الشق الاقتصادي في التفاعلات الدولية؛ باعتبار أن هذه المسألة تعكس أبعاداً استراتيجية ذات تأثير بعيد المدى في التوازنات السياسية الدولية؛ حيث إن الدفع باتجاه التخلي عن الدولار الأمريكي كعملة دولية سيجعله عرضة لتقلبات لا حدود لها بما يقوّض النموذج الاقتصادي الأمريكي في العالم، ومن ثمّ يقود إلى إضعاف دور الولايات المتحدة السياسي لصالح القوى الصاعدة في النظام الدولي، وأبرزها مجموعة البريك الأربعة.

عولمة الأبعاد القيمة للصعود في سلم النظام الدولي:

لقد أعاد الصعود المتنامي لقوى البريك الأربعة قضية الأبعاد القيمة ودورها في نهضة الأمم إلى واجهة المشهد، لاسيما في ظل ما آلت إليه أحوال الأمة الإسلامية في الوقت الراهن. فقد تمكن الغرب «الحضاري» -وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية- بعد تفكيك الدولة العثمانية من السيطرة على المنطقة العربية والإسلامية، التي هي قلب العالم الجغرافي والحضاري أيضاً، ومن ثمّ استطاع الهيمنة على العالم وقيادته تكريساً لهيمنة الرجل الأبيض ودوره الرسالي الحضاري المزعوم، فمن يسيطر على القلب يسهل عليه السيطرة على الهامش والأطراف.

ولم تمر سوى عقود قليلة على بدء هذه الثنائية المتناقضة - التفكك العربي والإسلامي من جهة، والتكتل الغربي بأشكاله وصوره المختلفة من جهة أخرى - حتى بشّرتنا قائدة المعسكر الغربي وحاملة لواءه ودرة تاجه الإمبريالي الولايات المتحدة الأمريكية ببدء عصر جديد من الحضارة الإنسانية أطلقت عليه «عصر العولمة» Age Globalization، فمن أراد أن يتقدم .. أن ينهض؛ فما عليه إلا أن يتبع النموذج الأمريكي- الغربي المعولم بحذافيره، وإلا فلا نهضة ولا تقدم ولا رقي.

أما الوجه التكنولوجي المبهر للعملة، فإنه يصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية، والتي نجم عنها ظاهرة انضغاط الزمان والمكان، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم. وإذا كانت الفجوة الرقمية بين العالمين الغربي والإسلامي لا تخفى؛ فإن الادعاء بأن هذا البعد التكنولوجي للعملة يصبّ بالأساس في مصلحة الطرف الأول لا يكون إجحافاً بقدر ما هو توصيف للواقع، لا سيما إذا كان العالم الإسلامي يكتفي بدور المستهلك للتكنولوجيا أو المجمع لمفرداتها على أفضل تقدير.

وبالنظر إلى الوجه الاقتصادي للعملة؛ فإنه يصف نظم الإنتاج الجديدة التي توصف بالمتكاملة، وتشير إلى تمكين الشركات الكونية المتعدية الجنسية Multinational Corporations الغربية بالأساس من استغلال عناصر الإنتاج عبر العالم على اتساعه، لا سيما العالم الإسلامي الذأخر بثرواته وموارده الأولية والبشرية كذلك، بما يعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي، بل هيمنة النمط الأمريكي بالأخص، على مقدرات وثروات العالم الإسلامي الاقتصادية، والذي يكتفي أبنائه عادة بدور المستهلك الشره لكل ما هو غربي وأمريكي.

إذن فإن البعد الاقتصادي للعملة إنما يعني بالأساس استثمار شعوب العالم وتحويل كل قدراتها إلى مؤسسات هائلة تملكها مؤسسات غربية محدودة العدد، تسيطر ليس على كوكب الأرض فحسب، بل على فضائه الخارجي كذلك.

ويأتي الوجه البيئي للعملة، لتسعى من خلاله القوى الغربية إلى محاولة غسل يديها مما تقترفه بحق كوكب الأرض من تلويث وإفساد كنتاج لنهضتها التكنولوجية والتقنية دون أدنى مسئولية عن مخاطر تلك التقنيات وآثارها البيئية المدمرة، بل يصور الغرب لنا أن الحفاظ على البيئة مسئولية مشتركة بين الجميع، الشمال والجنوب، الغني والفقير، المتقدم

المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق، إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العملة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء»⁽¹⁾.

ويقول فريدمان في موضع آخر: «إن العملة تعد بصورة كبيرة، وإن لم تكن كلية، هي الأمركة، ابتداء من ماكدونالدز إلى ماكنتوش إلى ميكى ماوس، والعملة لها محدداتها التكنولوجية التي تكفل السيطرة على كل جوانب الحياة كالعالم الرقمي والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والألياف الضوئية والإنترنت»⁽²⁾.

إذن فالعملة باختصار وبكلمة واحدة هي الأمركة Americanism، وقد استطاعت آلة الإعلام الأمريكية أن تروج للعملة باعتبارها صنو التقدم والنهضة. وبتفكيك مفهوم العملة إجرائياً يتضح أن النمو وفقاً للمفهوم الغربي- الأمريكي، لا بد أن يتضمن في صيغته البنائية والعملياتية عولمة ثمانية تجمعها عناوين المال، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والبيئة، والجغرافيا، والثقافة، والسوسولوجيا، والسياسة⁽³⁾.

ويقصد بالوجه المالي للعملة ما يطلق عليه السوق الآنية العالمية للنتائج المالية المتعامل بها في كبريات المدن المالية- الغربية بالأساس- على مدار اليوم، ومن ثم تصبح النتائج المتعامل بها في غيرها من مدن العالم مجرد تابع يدور في فلك أسواق المال الغربية الكبرى صعوداً وهبوطاً، ولعل خير مثال على تلك التبعية المالية ما آلت إليه الأوضاع في أسواق العالم من انحطاط في ظل الأزمة التي ضربت أسواق المال الأمريكية منذ منتصف عام ٢٠٠٨م، ولا زالت آثارها مستمرة حتى اللحظة الراهنة دون أن يبدو في الأفق نهاية واضحة لها.

(1) جريدة الشرق الأوسط، ٢/٣/١٩٩٧م.

(2) Thomas Friedman, The Lexus and the Olive Tree, New York, Alfred A.Knopf, 2000.

(3) بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحق عبيد، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢م، ص ١٩-٢٠.

والتقدم الذي يزعم الغرب احتكاره بالأساس.

ولعل الوجه أو البعد الثقافي للعولمة خير مكمّل للشعارات السوسيوولوجية الزائفة والبراقة التي تروّج لها القوى الغربية؛ حيث تسعى تلك القوى إلى ما يمكن وصفه بـ«تغريب الثقافة» Westernization of culture وقولبة نمط الحياة الاجتماعية للدول والشعوب بكل ما تحتويه هذه العملية من طمس للشخصية الوطنية، وتساهل أمام الواقد الغربي من السلع الاستهلاكية والكمالية، وصولاً إلى الأفكار والمفاهيم. ويؤكد هذا المعنى ناعوم تشومسكي بقوله:

«إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في التاريخ البشري، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله»^(٤).

ولا شك أن الثقافة الاستهلاكية التي تروّج لها واشنطن عالمياً تعد أحد مفردات الهيمنة الأمريكية،

والتي تعبر عنها بشكل رمزي مصطلحات من قبيل «الكوكلة» Cocolization و«عالم ماك» Mc World، نسبة إلى مشروب الكوكاكولا، وسلسلة مطاعم ماكدونالدز واسعة الانتشار.

وغني عن البيان أن الهزيمة النفسية أمام المنتجات والأفكار الغربية - الأمريكية هي أول أهداف حرب الأفكار المسمى بالعولمة الثقافية الذي تتعرض له شعوب ومجتمعات ودول الأمة الإسلامية.^(٥)

ويأتي الوجه السياسي للعولمة ليحيط التجليات السابقة للعولمة بسياج واقٍ يحميها ويشرّعها على أرض الواقع عن طريق لبرلة الثقافة السياسية للدول

والنامي أو المتخلف، وكأن المقصود من ذلك أن يجني الغرب الربح والفائدة منفرداً، ويتشارك التكلفة مع الآخرين، أو يلقي بجلّها عليهم إن استطاع، بدعوى وحدة الإنسانية والمصير المشترك!

أما وجه العولمة الجغرافي، فيعني، باختصار وبدون تزيف لحقائق الأمور، إعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب، بين القوى الغربية المهيمنة، عبر تقاسم مناطق النفوذ والأسواق في العالم، بدعوى الشراكة تارة والتكاملية والاعتمادية المتبادلة تارة أخرى.

يظل الوجه السوسيوولوجي للعولمة، هو الخيال الرومانسي الجامع الذي تسعى القوى الغربية للترويج له عبر مقولات من قبيل «المجتمع العالمي» و«الكل الاجتماعي المترابط»، وهي المقولات التي تعني ذوبان وتماهي الكل الإنساني في الجزء الغربي «المتحضر» و«الرسالي» الذي يقدم النموذج المثالي لما يجب أن يكون عليه البشر جميعاً حتى يلحقوا بركب الحضارة والتقدم الذي يزعم الغرب احتكاره بالأساس.

ولعل خير مثال على تلك العولمة الجغرافية المزعومة لاقتسام النفوذ: الاهتمام الأمريكي المتزايد بالقارة الإفريقية التي تُعد منطقة نفوذ للقوى الأوروبية التقليدية، لاسيما فرنسا، التي باتت تشعر بقلق كبير إزاء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا^(١)، الأمر

الذي دفع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للهجوم على من قال: «إنهم يتطلعون إلى إعادة استنزاف ثروات القارة ومواردها الأولية»^(٢).

ويظل الوجه السوسيوولوجي للعولمة، هو الخيال الرومانسي الجامع الذي تسعى القوى الغربية للترويج له عبر مقولات من قبيل «المجتمع العالمي» و«الكل الاجتماعي المترابط»^(٣)، وهي المقولات التي تعني ذوبان وتماهي الكل الإنساني في الجزء الغربي «المتحضر» و«الرسالي» الذي يقدم النموذج المثالي لما يجب أن يكون عليه البشر جميعاً حتى يلحقوا بركب الحضارة

(١) حمدي عد الرحمن حسن، «التنافس الدولي في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، عدد ١٧٧، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١٧٤.

(٢) نجلاء مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، الأمة في مواجهة مشاريع التقنيات، التقرير الاستراتيجي السابع لمجلة البيان، ٢٠١٠م، ص ٤٣٤.

(٣) بيتر تيلور، كولن فلنت، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٤) محمد أمحزون، العولمة بين منظورين، مجلة البيان، السنة ١٤، عدد ١٤٥، رمضان ١٤٢٠هـ، يناير ١٩٩٩م، ص ١٢٥.

(٥) عبد القادر حسين ياسين، خرافة التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، القدس العربي، ٢٠٠٩/١٢/٩م.

وتكنولوجية وبيئية وسوسولوجية وثقافية.

وإذا كنا بصدد التحدث عن بداية تحول في ميزان القوى للمشهد التقليدي للنظام الدولي متمثلاً في بروز لاعبين صاعدين جدد، على رأسهم تجمع البريك الاقتصادي الرباعي، بما قد يفضي إلى كسر نمط الأحادية القطبية، وتفكيك احتكار الامتيازات التي لم تعد مقبولة على الصعيد الدولي، بوسائل غير عسكرية على الأرجح، لاسيما إذا ما حافظ على انسجامه -وهو الأرجح-، ومن ثم فقد يصبح القوة الاقتصادية والسياسية الأولى في العالم في غضون أربعة أو خمسة عقود. فكيف تستفيد الأمة من نموذج البريك في نهضتها التنموية؟ وما الدروس التي يمكن استقاؤها من تجربة الصعود الحالي والمتوقع مستقبلاً لمجموعة البريك على الصعيد الدولي؟

لقد أدركت قوى البريك أن التنمية القائمة على مفاهيم العولمة التي قدمت كحل لمشاكل الدول النامية أو المتخلفة، ليست إلا الوجه الآخر لتغريب العالم وفقاً للنموذج القيمي الأمريكي المعاصر؛ حيث حلت أيديولوجيا العولمة المصاحبة للهيمنة الأمريكية في ظل الأحادية القطبية محل الأيديولوجيا الاستعمارية الأوروبية التقليدية التي سادت نمط العلاقات الدولية حتى منتصف القرن الفائت، وإذا كان الغرب قد اعتمد أسلوب الإكراه العسكري في فترة الاستعمار لنهب خيرات البلدان المتخلفة؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية في زمن العولمة، وباسم القانون الدولي ومؤسسات الهيمنة المحتكرة لمفهوم الشرعية الدولية تسعى لتحويل تلك الدول إلى مجرد مورد وسوق تعرض فيه ثرواتها الطبيعية والبشرية بأثمان بخسة مقابل جني وهم التنمية المستدامة.^(٢)

(٢) عبد القادر ياسين، خرافة التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، صوت الوطن، ٢٠٠٩/١٢/٩م.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/12/09/182183.html>

والمجتمعات، وصعود النموذج الفكري والسياسي الليبرالي على الصعيد العالمي. ومن ثم فلم تعد السياسة بهذا المعنى محلية كما كانت دائماً عبر المجال المحجوز للدول، كما لم تعد هناك حدود فاصلة للقرارات والتشريعات والسياسات التي أخذت تنتقل بحرية عبر القارات، ويرتبط بعضها ببعض، لقد أصبحت التشريعات البشرية أمام حالة سياسية جديدة هي أن السياسة هنا، أصبحت مرتبطة بالسياسة هناك، والسياسة في الشرق باتت مرتبطة بالسياسة في الغرب، والتشريعات التي تصدر في واشنطن غدت ملزمة وبأية لكل العواصم في العالم.^(١)

الأمة الإسلامية وأنماط تحول القوة.. الدروس المستفادة

وأمام ما سبق بيانه من تجليات وأبعاد لربط التقدم والصعود في سُلّم العلاقات الدولية بمفاهيم العولمة أو التغريب أو الأمركة، يبقى البحث عن حلول عملية وناجعة للخروج بالأمة الإسلامية شعبياً ودولاً من أسر ذلك القيد الناعم الخدّاع، هو التحدي الرئيس والواجب الأبرز أمام عقلاء الأمة ورموزها على مستوى الأفراد والجماعات، ومن ثم المؤسسات والدول. مع الأخذ في الاعتبار أن القوى الغربية وعلى رأسها أمريكا لن يرضيها إلا أن يكون الجميع تابعين لنموذجها الحضاري الذي هو الأساس في عجلة نظام العولمة- الأمركة؛ حيث تسعى لتجسيد روح سيطرتها العالمية وهيمنتها الكونية من خلال الفكر السياسي الليبرالي بوجهه الاقتصادي الرأسمالي الشمولي عبر تجليات مالية وجغرافية

(١) عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، العدد ١٠٢، السنة الثامنة والعشرون، سبتمبر ٢٠٠٧م.

<http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html>

يصلح البشر، كما أن مجموعة القيم النهضوية التي تنبثق من النسق القيمي الإسلامي ذات طبيعة مختلفة عن نظائرها في الأنساق المعرفية الأخرى، لاسيما النسق الغربي، وإن اشتركت معها في اللفظ دون المعنى أو المدلول، كذلك فإن أسس التقدم والنهضة لا بد أن ترتبط بالأبعاد الأخلاقية للنسق الإسلامي التي يحكمها مفهوم السنن الكونية، وترتبط بمفاهيم المصلحة ومقاصد المنفعة للعباد في النهاية.

وإذا كانت دول البريك تحاول أن تبني لها نسقاً خاصاً للصعود في العلاقات الدولية يتجاوز النسق الأمريكي المعولم من دون أن يكون لها في ذلك أثارة من ثقافات أو قيم مشتركة؛ فإن الأمة الإسلامية بذلك أولى بما تمتلكه من قيم وما تحوزه من أبنية ثقافية ربانية راسخة.

ومن نافلة القول: أن نؤكد على أنه لا يوجد في النسق المعرفي الإسلامي الفصل بين الممارسة المتغيرة والبعد القيمي الثابت الذي يتم الاحتكام إليه دائماً عند التفسير وعند التقويم كما هو الحال في النسق الغربي، فإذا كان الفقه هو الحكم الشرعي، ومنظومة القواعد والقيم والمبادئ هي الميزان، فإن الواقع في النسق الإسلامي هو الموزون الذي يدور حوله أعمال العقل والتجريب والاجتهاد، وإذا كان النسق الغربي لا يحوز هذا الميزان الدقيق لقياس الأمور، يصبح النسق الإسلامي من ثم - ولضرورات علمية بحتة تتجاوز البعد العقدي - وسطاً بين أقصى المثالية القيمية التي تقدم الفكرة والقيمة لذاتها في إطار فلسفي متجرد، وبين أقصى المادية التاريخية الملتزمة بالتجريب، والتي تريد الحفاظ على الواقع القائم باعتباره المنطلق والمنتهى الذي تصبو إليه.

ومن ثم فإن الطبيعة الخاصة للنسق المعرفي الإسلامي وتصوراته للعالم لا بد أن تتعكس على المفاهيم الأساسية لمعالجة الظواهر الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص؛ وعليه فإن العمل على وضع قوى العالم الإسلامي في مرتبة الصدارة في

ما أدركته قوى البريك وسعت إلى كسره بأن شقت لنفسها سبيلاً تنموياً يحتفظ بخصوصيته ولا يتماهى مع الآخر المهيمن أو السائد يجب أن تدركه الأمة الإسلامية عبر عدد من النقاط لعل من أهمها: (١) التأكيد على الاختلاف بين النسق القيمي الإسلامي والنسق القيمي الغربي بما يجعل لكل نسق خصوصيته التنظيرية والممارساتية؛ حيث إن طبيعة الإسلام كدين من ناحية وطبيعة النسق القيمي المنبثق عنه من ناحية أخرى تفرضان البحث في ظاهرة تحوّل القوة في العلاقات الدولية من منظور إسلامي استناداً إلى كون الرسالة الإسلامية موجهة للعالمين، ومن ثم فإنه من الأوفق أن ينظر إلى أمة الرسالة كوحدة واحدة في تعاملها مع الأمم أو الوحدات الأخرى، وإذا كانت الدولة القومية تصلح وفقاً للنسق المعرفي الغربي وحدة للتحليل، فإن هذا لا يعني أنها نموذج يمكن تعميمه على الأنساق المعرفية المغايرة لاسيما إذا كانت ذات خصوصية كالنسق المعرفي الإسلامي المُستقَى من جوهر الإسلام.

وقد استطاعت دول البريك كنموذج يُحتذى في هذا الصدد أن تعمل على «مأسسة» جهودها، على الرغم من أن تلك الدول لا تتمتع بالترابط والتماسك القانوني أو التاريخي أو الجيوسياسي مثل الاتحاد الأوروبي^(٢)، ومن ثم فإن القوى الإسلامية بهذه «المأسسة» أحق وأجدر.

إن النسق المعرفي الإسلامي وإن كان ذا بُعد قيمي بحكم مصادره وطبيعته، إلا أن الرؤية التي يقدمها حول العالم المحيط وقضاياها انطلاقاً من الأساس الشرعي ليست رؤية «يوتوبية» تبحث في المثاليات، وما يجب أن يكون عليه حال العالم، ولكنها رؤية واقعية تتطلق من معرفة نافذة بالطبائع البشرية وما

(١) استفاد الباحث في هذا الجزء من النقاط الأساسية التي وردت في دراسة د. نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، أوراق غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

(٢) الجزيرة، نت، ٢٩/٤/٢٠١٠م.

منها الرؤى والأفكار التي تخرج علي أساسها الأهداف والغايات، لذلك ينبغي أن يكون الإسلام هو المرجعية الوحيدة التي يجب أن تعتمد وتستند وترجع إليها الاستراتيجيات التي تستهدف صعود الأمة الإسلامية، حتى تؤتي ثمارها المرجوة من التقدم والازدهار، فلن يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.

والبيئة هي المجتمعات المسلمة المراد الارتقاء بها، فلا يتصور وجود استراتيجية للصعود غير موجهة لبيئة معينة تفعلها وتتفاعل معها، وما ينبغي التأكيد عليه هنا اتساقاً مع نموذج البريك سالف البيان أن ما يصلح لبيئة ما قد لا يصلح لبيئة أخرى؛ لاختلاف المرجعيات والثقافات والأطر الفكرية، ومن هنا كان فشل معظم الخطط والاستراتيجيات التنموية التي طبقتها دول العالم الإسلامي طوال حقبة ما بعد الاستقلال عن الاحتلال الغربي؛ وذلك لأن مرجعيات هذه الخطط والاستراتيجيات لم تكن متسقة مع طبيعة المجتمعات الإسلامية بيئياً وظرفياً وتاريخياً وحضارةً وفكرًا وثقافة، فهي نُظم مستوردة وافدة من خارج البيئة المسلمة، لها قيمها وثقافتها ورؤيتها المختلفة، بل إنها من بقايا النظم الاستعمارية العلمانية السابقة، التي لا تريد لأمتنا أن تحيا أو تعيش، فضلاً عن أن تهض أو تتقدم.

أما الأهداف فهي استبصار سابق ومقدم لجملة النتائج والغايات التي يمكن تحقيقها في ظل الإمكانيات المتاحة، وهي النواة الأساسية التي تتحرك في نطاقها عملية البناء الاستراتيجي للصعود، وهي تختلف أيضاً باختلاف المرجعيات والبيئات، فإذا كان لكل أمة مرجعيتها ومفردات بيئتها التي لا تتشابه مع غيرها من الأمم؛ فإن لكل أمة أيضاً أهدافها الخاصة التي تتلاءم وتلك البيئة والمرجعية، فإذا كانت الرؤية القيمية الغربية المستوردة تهدف في جملتها إلى المصلحة المصطنعة بالبرجماتية النفعية دون النظر إلى أي اعتبارات دينية أو أخلاقية أو قيمية؛ فإن إرادة الصعود في العلاقات الدولية للأمة استناداً إلى

النظام الدولي إنما يتطلب أن يُنظر إليه على مستوى الأمة كوحدة واحدة في حركتها الآنية وصيرورتها المستقبلية.

لقد أكدت لنا ظاهرة تحول القوة في سُلّم النظام الدولي التي تمثلها قوى البريك أن كل الفاعلين الدوليين بما في ذلك أقوى الدول لا يمكنها أن تعزل عن مجريات ما تحكمه حركة التفاعلات في النسق الدولي؛ لأنها ببساطة تعتبر أقلية داخل النظام الدولي بكل المعايير، ابتداءً من عدد السكان أو المساحة، وانتهاءً بموارد القوة التي تحوزها، وهذه الأقلية التي يمثلها كل فاعل دولي منفرداً مهما بلغت قوته لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الأغلبية التي تعيش خارج حدودها حتى لو كانت مفردات هذه الأغلبية لا تضاهيها قوة ولا نفوذاً، وذلك لأنها تعاني في أحد جوانب تفاعلاتها أو بعضها بشكل أو بآخر من ظاهرة الاحتياج أو عدم الاكتفاء الذاتي، وهو ما يمكن تسميته بظاهرة التوافق⁽¹⁾ أو الاعتمادية المتبادلة Interdependence بمعنى اعتماد كل فاعل دولي على الآخر؛ بحيث إن التغيير الذي يطرأ على السلوك الدولي لأحد الفاعلين يؤدي بالضرورة إلى تغيير ما بالنسبة للفاعل الآخر، ومن ثم فقد استطاعت دول البريك عبر هذا الإدراك توحيد جهودها لتصعد جميعها معاً لاقترانها بأن العلاقات الدولية باتت محلاً للكيانات الكبيرة على كافة المستويات، بدءاً من الاقتصادي، وانتهاءً بالسياسي والاستراتيجي.

وختاماً، فإن أي استراتيجية تهدف إلى النهضة والصعود بالأمة الإسلامية في الواقع الدولي لا بد أن تتضمن ثلاثة مرتكزات رئيسة تتسق مع المنظور القيمي الإسلامي تتمثل في: المرجعية والبيئة والأهداف، **ويمكن القول**: إن غياب أي ركن من هذه الأركان تُفقد خطة التطوير والإصلاح جدواها وفائدتها لتصبح غير ذات جدوى، **فالمرجعية** هي القاعدة التي تنطلق

(1) أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، محاضرات غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، دت، ص 15.

مرجعية الإسلام الحاكمة إنما تهدف في النهاية إلى خلق وصياغة أمة الرسالة التي هي كالغيث أينما حلَّ نفع، والتي تسعى لعمارة الأرض دون أن تلهيها تلك العمارة عن غايتها التي كلفها الله بها وهي عبادة الله عز وجل، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ وَأَتَّبِعْ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبِعَ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [القصص: ٧٧].

معلومات إضافية

بريك والتعاون الزراعي:

في السادس والعشرين من مارس ٢٠١٠م اتفقت دول مجموعة «بريك» على العمل للمساعدة في مكافحة المجاعة التي يعانيها أكثر من مليار إنسان حول العالم. ووقع وزراء الزراعة من الدول الأربع - التي يوجد فيها مجتمعة ثلث الأراضي القابلة للزراعة في العالم - اتفاقية لإنشاء قاعدة معلومات زراعية مشتركة تساعد كل دولة في حساب أرصدها من الإنتاج والاستهلاك، وإنشاء احتياطات وطنية من الحبوب. واتفق الوزراء الأربعة على تقاسم الخبرات في تقديم الغذاء للسكان الفقراء ومنكوبي الكوارث الطبيعية، وتبادل التكنولوجيا الزراعية؛ للمساعدة في تقليل آثار التغيرات المناخية على إنتاج الغذاء. واتفقت الدول الأربع على عقد سلسلة اجتماعات ثنائية؛ بغية التوصل إلى أفضل السبل لتطوير العملية الزراعية. وتنتج الاقتصادات الأربعة - التي توصف بالصاعدة - ٤٠٪ من الإنتاج العالمي من القمح، ونصفه من لحوم الخنزير، وثلثه من الدواجن ولحوم الأبقار.

«بريك» وإصلاح المؤسسات المالية:

خلال القمة التي عُقدت في أبريل ٢٠١٠م في برازيليا دعت مجموعة «بريك» إلى إصلاح سريع للمؤسسات المالية الدولية لإعطاء الدول النامية دورًا أكبر. وقال زعماء الدول الأربع في البيان الختامي للقمة: «إنه ينبغي أن تتم الموافقة أثناء الاجتماعات على إصلاحات لحصص التصويت في البنك الدولي؛ لإعطاء الدول النامية تقيلاً أكبر يناسب تعاضم اقتصاداتها». وتسعى المجموعة منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م إلى إصلاح النظام المالي الدولي على أساس أن هذا النظام تسيطر عليه الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وأوروبا. ومن الخطوات العملية التي اتخذتها الدول الأربع لتعزيز التعاون فيما بينها: توقيع البنوك الوطنية فيها على اتفاقية تستطيع من خلالها المساهمة في مشروعات مشتركة، تشمل قطاعات البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا بحسب تصريحات رئيس بنك البرازيل الوطني لوسيانو كوتينو. كما عززت كل من الصين والبرازيل علاقاتهما المتنامية بتوقيع اتفاقات للتجارة والاستثمار، وتشمل الاتفاقات التي وقّعها الرئيس الصيني هوجنتاو في برازيليا إقامة مصنع للصلب في ميناء أكوا في ريودي جانيرو تبلغ تكلفته خمسة مليارات دولار، ويعتبر أكبر مشروع استثماري للصين في أميركا اللاتينية. وخلال اجتماع في برازيليا بين الرئيس البرازيلي - وقتها - لولا دا سيلفا ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ اتفق الجانبان على تنويع مجالات التجارة الثنائية. ويتمثل هدفهما في الوصول بحجم التبادل التجاري إلى ١٠ مليارات دولار في ٢٠١٠م من ٥,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩م. كما أنه من المقرر أن تعزز الهند والبرازيل تعاونهما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطاقة النووية وغيرها، إلى جانب الدفاع ومجالات أخرى.

أهداف «بريك» في فكر منظريها:

في مقال نُشر للرئيس البرازيلي السابق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا في أبريل الماضي أوضح فيه الأهداف التي تسعى دول «بريك» لتحقيقها، وهاجم القيم الغربية التي أدت إلى الأزمات المالية، معتبراً أن دول بريك هم «وكلاء للتغيير في جعل الإدارة العالمية أكثر شفافية وديمقراطية».

وقال دا سيلفا في مقاله: نحن ملتزمون ببناء دبلوماسية مشتركة ونهج خلاق مع شركائنا من دول «بريك»؛ كي نتعامل مع التحديات العالمية، مثل أمن الغذاء وإنتاج الطاقة في سياق التغير المناخي. وبدأ التضافر الحقيقي للمجموعة خلال الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم قبل عامين. وقد مكنتنا قدراتنا واستراتيجياتنا المشتركة من التوازن.

وحقيقة الأمر أن الاستجابة السريعة للدول الأربع للأزمة التي شهدتها العالم المتقدم؛ كشفت عن بدائل جديدة للعقيدة البالية التي ورثناها عن الماضي. وقد كشف انهيار الأسواق المالية عن فشل النماذج التي اعتبرت في السابق من الثوابت. فانهارت ثوابت تحرير الأسواق، ونموذج الدولة المصغرة. ولم يعد التخفيف من صرامة حقوق العمال صيغة لمحاربة البطالة.

عندما انهارت كل هذه القيم التقليدية، حمت إدارة الدولة النظام الاقتصادي من الانهيار الذي تسببت فيه السوق الحرة. وعلى الرغم من سماح بعض الدول بازدهار المضاربات الجشعة المحفوفة بالمخاطر، شجعت دول «بريك» التنمية القائمة على العمل والحصافة.

ففي البرازيل لم نفقد يوماً الإحساس بالحاجة إلى التعامل مع التباين الاجتماعي، وأخذت الدولة بيد ٢٠ مليون برازيلي من الفقر منذ ٢٠٠٢م وجعلتهم مواطنين كاملين.

وفي قمة مجموعة دول العشرين، اقترحنا زيادة تدخل الدولة، ووضع تشريعات جديدة للسوق، وكبح الملاذات الضريبية، وإعادة تجديد مؤسسات «بريتون وودز». وبالنسبة لهذا الهدف الأخير قررنا أن لا نجعل من البوادر الأولية للانتعاش في الاقتصاد العالمي مسوغاً للتخلي عن تغيير البنية الديمقراطية لتلك المؤسسات، فلم تضخ دول «بريك» ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار في صندوق النقد الدولي كي تترك كل شيء كما كان في السابق. وكمجموعة، سوف نواصل الدفاع عن ديمقراطية عملية صنع القرار المشترك. فللدول النامية الحق في أن يسمع صوتها. وتضيق الهوة التي تفصل بينها وبين الدول الغنية ليس نوعاً من العدالة فحسب، بل إن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي يعتمد على ذلك.

ومن منظورنا كإقتصادات نامية ربما تكون الموارد التي نحتاجها للتغلب على الجوع والفقر ضخمة، لكنها متواضعة إذا ما قُورنت بتكلفة إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية التي كانت ضحية مضارباتها الجشعة المحفوفة بالمخاطر. وفي الوقت ذاته، لا فائدة من تقديم الطعام والتبرعات إذا استمر التباين في ميزان التجارة الزراعية العالمية. فالمساعدات غير العادلة في الدول الغنية تثبط الإنتاج المحلي، وتعزز الاتكالية، وتعطل الموارد التي سيكون من الأفضل استغلالها في برامج التنمية. ولهذا السبب؛ فإن نتائج جولة الدوحة حاسمة.

مأزق التفاوض بشأن القضايا العالمية لا يقارن بجدية التغير المناخي. إلى جانب ذلك، فإن دول «بريك» ملتزمة بالمساعدة في إتمام الاتفاق الذي كان مراوفاً في كوبنهاجن. ويتطلب خفض الانبعاثات في الدول النامية، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بعجلة التنمية، واضطلاع الجميع بواجباتهم؛ حيث عرضت دول «بريك» مبادرات طموحة للتخفيف من الانبعاثات في بلدانها. ولهذا السبب فإن الملوثين التقليديين الكبار لديهم مسؤولية خاصة. والتوازن الذي أرسته اتفاقية «كيوتو» ضروري لنا للتحرك قُدماً معاً. وعلى الرغم من ظهور مشكلات جديدة، فإن المشهد الدولي يغصّ بالمشكلات القديمة. ولن تتمكن أي من أعضاء «بريك» أو دولة أخرى من مواجهتها

بمفردها. فقد أدت الفردية في الماضي إلى المآزق إن لم تكن إلى كوارث بشرية كتلك التي وقعت في العراق. يجب علينا، في عالم اليوم، أن نعتمد بصورة كبيرة على الآخرين. ولكي يحدث ذلك علينا أن نقيم نظاماً دولياً أكثر شفافية وتمثيلاً لدول العالم؛ بحيث يمكن أن يؤدي إلى وحدة الهدف ويعيد تفعيل الإرادة الجماعية للتوصل إلى حلول تحظى بالقبول من الجميع. في هذه الرحلة نحو عالم جديد؛ فإن دول «بريك» ملتزمة بالعمل للاضطلاع بمسئولياتها.

المصادر:

- موقع الجزيرة نت، انظر الروابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/028269EF-C71B-402E-A1F1-61D72B078568.htm>

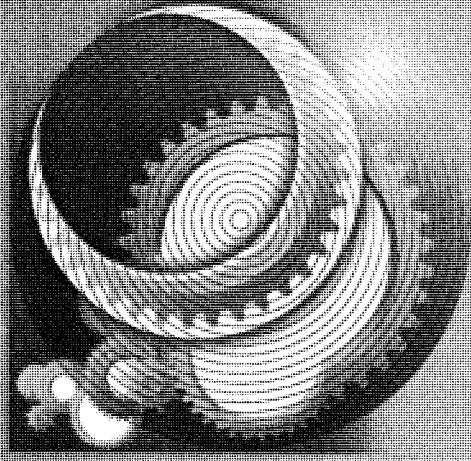
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/47485E11-456A-4ED5-BBEE-A8B817BF204E.htm>

- دول «بريك» تحصل على حق الاعتراف بصنع القرار العالمي، الرئيس البرازيلي لويس دا سيلفا، جريدة الشرق الأوسط،

١٧ أبريل ٢٠١٠م، انظر الرابط:

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=565666&issueno=11463>

الباب الخامس العمل الإسلامي



عصام زيدان

■ مأسسة الجهود الرامية إلى مجابهة التنصير

أحمد فهمي

■ التداعيات السلبية لممارسات العنف
على العمل الإسلامي

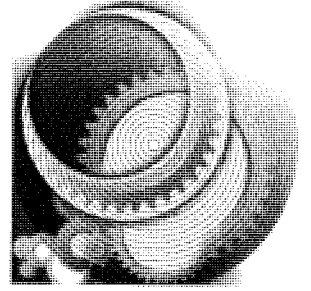
يوسف شلي

■ انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر ..
الأسباب والتطلعات

د. عبد الرحمن الرواشدي

■ التخطيط الاستراتيجي للمقاومة الإعلامية

مأسسة الجهود الرامية إلى مجابهة التنصير



عصام زيدان

باحث في الشؤون السياسية Essam_zedan30@hotmail.com

ملخص الدراسة

تواجه المجتمعات الإسلامية تحديات بالغة الخطورة، في اللحظة الراهنة، ومن أبرز هذه التحديات حروب التنصير التي بدأت مبكرًا، منذ أن سطع نور الإسلام، وما زالت حتى الآن، متخذة على مدار التاريخ أشكالاً وأنماطاً متعددة، فتارة نراها في صورة سافرة متمثلة في الحروب الصليبية، وتارة نراها تتدثر بثوب الأعمال الإنسانية والاجتماعية والإغاثية.

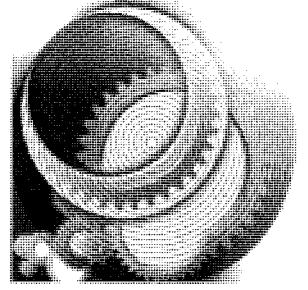
وأياً ما كان شكلها، فثمة أهداف واضحة لهذه الحملات، تتنوع وتتعدد، فتراها في حين أهدافاً دينية خالصة تسعى لفتنة المسلمين وردّهم عن دينهم، وتارة تراها ذات أهداف سياسية تهدف للسيطرة على بلاد المسلمين ومقدراتهم، وثالثة تكون ذات أهداف ثقافية وحضارية تسعى لإزاحة حضارة الإسلام من قيادة البشرية. وتقف من وراء هذه الحملات التنصيرية دول عظمى، اقتصادياً وسياسياً، تُظهر العلمانية، وتُبتن الحقد الدفين على الإسلام والمسلمين، وتتمالاً معها منظمات دولية وهيئات اجتماعية واقتصادية وإغاثية تسير في ركبتها، وتحقق لها أهدافها.

وهذه الحملات تلجأ كل حين إلى مجموعة من الوسائل والممارسات المتنوعة التي تحاول بها خداع المسلمين لتدسّ إليهم التنصير مع مشروط الطيب، ورحلة الإغاثية، وكتاب المدرسة، وقصة الأديب، وغيرها من الوسائل والأساليب المتجددة والمتنوعة.

لم يقف المسلمون مكتوفي الأيدي أمام هذه الحملات، وكانت وما تزال المواجهة مستمرة، من خلال الكتب، والإصدارات، والفضائيات، والرحلات الإغاثية، والدعوية، محققة قدرًا من النجاحات على مستوى الدول العربية. ولكن هذه الجهود لم تصمد كثيرًا أمام حملات التنصير، خاصة في الدول الإفريقية، التي يفشو فيها الجهل وقلة الموارد، وهما الأمران اللذان استغلتهما حملات التنصير بصورة واسعة؛ حيث واجهتها تحديات جسيمة، قللت من فاعلية هذه الجهود التي اعتمدت في غالبها على مبادرات ذاتية ومجهودات فردية.

وفي سبيل تطوير مواجهة حملات التنصير كان من الضروري مأسسة الجهود المبذولة لتنظيم في عقد واضح المعالم، يسير بخطوات علمية مدروسة، وتخطيط استراتيجي بعيد المدى، بأهداف محددة واضحة، منطلقًا من دراسة علمية لأبعاد التنصير، متجنبًا سلبيات العمل الفردي الذي لا يقوى بمفرده على مواجهة مثل هذه الحملات التي تقف وراءها مؤسسات بل دول عظمى شديدة المكر والدهاء، عظيمة الموارد والإمكانات.

مأسسة الجهود الرامية إلى مجابهة التنصير



عصام زيدان

باحث في الشؤون السياسية Essam_zedan30@hotmail.com

تمهيد:

تعد الحملات التنصيرية متجددة بطبيعتها، وتعتبر أبرز الوسائل التي تهدد قيم ومفاهيم المجتمعات الإسلامية، ومن هنا كان من الضروري الوقوف على التنصير، من حيث مفهومه، وأهدافه، ووسائله، في محاولة للخروج بوقفة علمية موضوعية حول مأسسة الجهود لمواجهة.

أهمية البحث ودوافعه:

والبحث في التنصير يستمد أهميته من أمرين:

- 1- ضرورة التوعية بأخطاره، خاصة إذا علمنا أن نشاطه يزداد يوماً بعد يوم، وأن المجتمع المسلم يُعد من أكثر المجتمعات تعرضاً له.
- 2- حاجتنا إلى تكوين تيار مضاد، ينطلق من معرفة شاملة بكل ما يتعلق به؛ لأن مواجهة أي أمر لا تكون إلا بمعرفته معرفة شاملة، ثم الانطلاق لمجابهته.

تعريف التنصير:

- 1- التنصير لغة: «مأخوذ من مادة (نصر)، والتَّنَصَّر هو الدخول في النصرانية، ونَصَّرَه: جعله نصرانياً»^(١). وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يُولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»^(٢).
- وقريب منه قول الفيروز آبادي: «والنصرانية والنصرانة واحدة النصرارى، والنصرانية أيضاً دينهم، ويقال نصراني وأنصار، وتَنَصَّر دخل في دينهم، ونَصَّرَه جعله نصرانياً»^(٣).

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ج ٥، ص ٢١٠.

(٢) صحيح البخاري (٤٤٧٥).

(٣) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، ج ٢، ص ١٤٢.

المبحث الأول تاريخ التنصير

ونتناول هذا المبحث في فرعين:

الفرع الأول: تاريخ بداية التنصير:

من الوجهة النظرية لم يكن مفهوم التنصير ظاهرة جديدة، بل يزعم النصارى أن هذا الأمر صدر لهم من المسيح حين قال: «فاذهبوا، وتلمذوا جميع الأمم، وعمدوهم باسم الأب والابن والروح القدس»^(٥). فيزعم النصارى أنه بموجب هذا الأمر كان لا بد لهم أن يسيروا لتبليغ النصرانية إلى الأمم.

ومن الناحية العملية تختلف الآراء في التاريخ لبداية التنصير، ويمكن أن نميز بين ثلاثة آراء:

الأول: يرى أن ميلاد التنصير جاء متزامناً مع بزوغ الإسلام، فمع التحول المتتابع الذي رأت فيه المسيحية استنزافاً وتآكلاً ينذر بضمور وجودها لجأت إلى محاولة التنصير السلمي تارة والمسلك تارة أخرى.

الثاني: يرى أن التنصير تزامن مع الحروب الصليبية؛ «حيث شكّل الصراع بين المسلمين والنصارى بوضوح أكثر إبان الحروب الصليبية، التي لا تعدو كونها شكلاً من أشكال التنصير، اتبعت فيه القوة والغزو العسكري»^(٦).

ويذكر محمد مؤنس عوض أن الرحالة المسلم ابن جبير أدرك البعد التنصيري للحملات الصليبية؛ إذ علم بالدور الصليبي الخطر في تغيير هوية المنطقة، وتحويلها عن الإسلام، فيذكر أنه «بعد خضوع عكا لسيطرة الصليبيين؛ تحولت مساجدها وصارت كنائس، وصوامعها. صارت محل أحد النواقيس»، وفي مثل ذلك التعبير نجده يكشف بجلاء عن دور

(٥) إنجيل متى الإصحاح ٢٨ (١٨ - ٢٠).

(٦) الحركة الصليبية، سعيد عبد الفتاح عاشور، ج ٢، ص ١٢٦، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م.

٢- التنصير اصطلاحاً: «هو حركة دينية سياسية استعمارية بدأت في الظهور إثر فشل الحروب الصليبية؛ بغية نشر النصرانية بين الأمم المختلفة في دول العالم الثالث بصفة عامة، وبين المسلمين خاصة؛ بهدف إحكام السيطرة على هذه الشعوب»^(١).

وعُرف بأنه: «دعوة الناس للدخول في النصرانية؛ فإن لم يدخلوا فيها فليخرجوا من دينهم، وخاصة المسلمون»^(٢).

ويطلق البعض على حركة التنصير (التبشير)، والتبشير في اللغة: «مأخوذة من مادة (بشّر)، يقال بشّره تبشيراً من البشرى»^(٣).

والتبشير: «هو الدعوة إلى النصرانية، ومحاولة دفع الناس إلى الدخول فيها بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة»^(٤).

ويمكننا تعريف التنصير بأنه الجهد الكنسي الذي يقوم به الدعاة النصارى، والذي يهدف إلى إدخال الشعوب في النصرانية.

وهذا التعريف راعينا فيه

المفهوم الأساس الذي يقوم عليه التنصير، والمتمثل في محاولة إدخال غير النصارى في النصرانية، وإن كان للتنصير أهداف أكثر من ذلك على نحو ما سنرى عند التعرض لأهدافه.

(١) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، دار الندوة العالمية، ج ١، ص ١٣٠.

(٢) أصول التنصير في الخليج، تأليف هـ. كوني زيقتر، ترجمة مازن مطبقاني، مكتبة ابن القيم، المدينة المنورة، ص ٧.

(٣) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ج ٤، ص ٥٩.

(٤) احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام، سعد الدين السيد صالح، مكتبة الصحابة، ص ٣٥.

والتدريس والتدريب، والتطبيب وأعمال الإغاثة»^(٤).
وبالجملة نقول: إن التنصير في حقيقته هو الامتداد
الحقيقي للحروب الصليبية، فلئن كانت الحروب
الصليبية حملات عسكرية؛ فإن التنصير حملات
سلمية تستهدف الغرض نفسه.

الفرع الثاني: حركة التنصير المعاصرة:

أما بالنسبة لحركة التنصير المعاصرة فيعتبر صمويل
زويمر هو مؤسسها داخل العالم الإسلامي الذي كان
رئيساً لجمعيات التنصير في الشرق الأوسط، وأسّس
مجلة «العالم الإسلامي» الإنجليزية سنة ١٩١١م.

وفي هذه الأثناء بدأ التنصير يأخذ طابع التنظيم
من خلال وجود مجموعة من المؤسسات والإرساليات
التنصيرية، تنظمها وتدعمها الهيئات الدينية على
اختلاف طوائفها والحكومات الغربية بصفة خاصة،
وظهرت للتنصير مؤسسات، كالمعاهد والجامعات
والمنظمات.

وخلف زويمر في رئاسة مجلة «العالم الإسلامي»
منصّر آخر هو «كثيث كراج» الذي عمل بالتدريس في
الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وإلى هذا الحد التاريخي «ينبغي استثناء مسيحيي
الوطن العربي من نشاط حركة التنصير، وما يتصل
بها؛ إذ لا علاقة لهم بها، فهي أوروبية قلباً وقالباً،
وقصدت تحقيق أهداف الحركة الصليبية في بلاد
المسلمين»^(٥)، ولكن الأوضاع ما لبثت أن تغيرت ودخلت
الكنائس الغربية، خاصة في مصر والمغرب العربي،
على خط التنصير.

الصليبيين في تغيير هوية المنطقة الإسلامية ومحاولة
تنصيرها من خلال القضاء على الدور المهم لأماكن
العبادة الإسلامية»^(١).

الثالث: يُرجع بداية التنصير إلى نهاية الحروب
الصليبية؛ إذ تقول الندوة العالمية للشباب الإسلامي:
إن التنصير بدأ بالظهور إثر فشل الحروب الصليبية
في القضاء على الإسلام بالمواجهة العسكرية.

وتتقل عن أرنست باكر قوله: «وفي القرن الثالث
عشر الميلادي، بدأ نشاط تبشيري ضخم، وهذا
النشاط إنما نجم عن الحروب الصليبية والاتصال
بالمسلمين، وعلى الرغم من أنه أسهم في وقف الحروب
الصليبية، فما قام به من غزو النفوس من الناحيتين
السلمية والروحية يعتبر بديلاً عن الحروب»^(٢).

وكان الملك لويس هو أول من حدد مهمة المنصّر، بعد
أسره في آخر الحملات الصليبية، فكان من أفكاره
تحويل الحملات العسكرية إلى حملات سلمية تستهدف
الغرض نفسه، وأشار على البابا أنوسنت الرابع بإنشاء
أول جمعية للتبشير سنة ١٢٥٣م، ويعد ذلك بدأ
التنصير ينمو ويتسارع وينتشر في العالم الإسلامي.

و«كان الإسباني ريموند لول أول من تولى التنصير
بعد فشل الحروب الصليبية؛ إذ تعلم اللغة العربية،
وانطلق يناقش علماء المسلمين ببجاية وبلاد الشام،
وينشر النصرانية بين جماهير المسلمين»^(٣)، ويعد
من أخطر المنصّرين وأشهرهم على الإطلاق على مر
التاريخ حتى إن المنصّر زويمر اعتبره أستاذه وقودته،
وخططه التي وضعها للتنصير تُعد هي النموذج
والدستور الذي سار عليه المنصّرون بعد، كالتعليم

(١) الجغرافيون والرحالة المسلمون في بلاد الشام زمن الحروب الصليبية،
محمد مؤنس عوض، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية
والاجتماعية، ١٩٩٥م، ص ٢٨٨ وما بعدها.

(٢) الموسوعة الميسرة، مرجع سابق، ج ١، ص ١٣٠ وما بعدها.

(٣) الفارة على العالم الإسلامي، لخصها ونقلها إلى العربية محب الدين
الخطيب ومساعد اليافي، بيروت، مكتبة أسامة بن زيد، ص ١٢ وما
بعدها.

(٤) الراهب الفرنسي سكاني ريموند لول ومحاولاته نشر النصرانية في
شمال إفريقيا، علي بن محمد عودة الغامدي، مجلة المؤرخ العربي،
مارس ١٩٩٨م، ص ١٢٣.

(٥) مدخل إلى تاريخ التنصير، ممدوح حسين علي، عمان، دار عمار
للنشر، ١٩٩٥م، ص ٩.

يتخاذل المسلمون عنها وعن الدفاع عن دينهم.

وقد تكرر هذا الهدف في محاولات زويمر الذي خاض تجربة التنصير في البلاد العربية، وركز على الخليج، وقد أرسل إلى «لوشاتليه» رسالة قال فيها: «لا ينبغي لنا أن نعتمد على إحصائيات التعميد في معرفة عدد الذين تنصروا رسمياً من المسلمين؛ لأننا هنا واقفون على مجرى الأمور ومتحققون من وجود مئات من الناس انتزعوا الدين الإسلامي من قلوبهم، واعتنقوا النصرانية من طرف خفي»^(٢).

ويرتبط بهذا الهدف محاولة إجهاض اليقظة الإيمانية والصحة الدينية بين المسلمين؛ حيث تشكل الصحة الإسلامية خطراً حقيقياً على المنصرين وخططهم.

٣- محاولة وقف انتشار الإسلام:

ومن أهدافه وقف المد الإسلامي وتقليل انتشاره على مستوى الأقاليم والبلدان، والحيولة دون اعتناق الأمم الأخرى كالهندوس والبوذيين له، «فقداء الغرب يدركون أن الإسلام قوة غالبية، وأنه متى عُرض على الناس؛ عرفوا فيه الحق والهدى، فيقبلون عليه، ويقبلونه، لذلك فهم يحاربون الإسلام خشية توسعه وانتشاره، ويسلكون لذلك كل السبل»^(٣).

وأما عن بلادهم «فيسعون جاهدين لتشويه صورة الإسلام والمسلمين في نظر الشعوب الأوروبية، سالكين كل طريقة ممكنة في ذلك، كنشر المعلومات المغلوطة عن الإسلام وأتباعه؛ سعياً بذلك لتعميم صورة نمطية واحدة مشوهة عن الإسلام وأهله، وعلى رأسهم رمز الإسلام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم»^(٤).

(٢) التنصير في الأدبيات العربية، د. علي إبراهيم النملة، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، ص ٢٤ وما بعدها.

(٣) نحو ثقافة إسلامية أصيلة، عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة السادسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص ١٢٧.

(٤) رجعت محمداً ولم أخسر المسيح، د. عبد المعطي الدالاتي، مؤسسة الرسالة والدار المتحدة، سوريا، ص ٧٨.

المبحث الثاني أهداف التنصير في العالم الإسلامي

الباحث في أهداف التنصير يجد أن أهدافه متعددة، يجاهر بها بعضُ ساستهم ورجال الدين والفكر والاقتصاد مجاهرة لا موارد فيها، كما يحاول بعض هؤلاء أن يكتموا حقيقة أهدافهم بضروب من المراوغة تأخذ طابع الدعاوى العريضة، مثل: الرسالة الإنسانية، ونشر الحضارة وبتّ المدنية، والنهوض والتقدم.

ويمكن أن تصنف تلك الأهداف على النحو التالي:

الفرع الأول: الأهداف الدينية:

١- رد المسلمين عن دينهم:

الهدف الأول للتنصير ذكره القرآن الكريم في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [سورة البقرة: ١٠٩]، فالباعث الحقيقي لحركة التنصير، هو القضاء على الإسلام، وهذه الغاية لم تتغير عبر العصور، وإن اختلفت الوسائل المستخدمة.

وفي هذا يقول روبرت ماكس أحد المنصرين في أمريكا الشمالية: «لن نتوقف جهودنا وسعينا في تنصير المسلمين حتى يرتفع الصليب في سماء مكة، ويُقام قداس الأحد في المدينة»^(١).

٢- تشكيك المسلم في دينه:

أدرك المنصرون عظمة الدين والثقافة الإسلامية، وما تُكسبه لأفرادها من قوة وعزة وثقة، فوجهوا سهامهم نحوها، يشوهونها ويحطون من شأنها حتى

(١) الزحف إلى مكة، حقائق ووثائق عن مؤامرة التنصير في العالم الإسلامي، عبد الودود شلبي، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩م، ص ١٢.

٤- دعم الأقليات المسيحية وتثبيتها:

تقوية الأقليات غير المسلمة، ولاسيما النصارى منهم، وحمايتهم من أي دين أو فكر غير الفكر النصراني، ولاسيما دين الإسلام، والحيلولة دون دخول النصارى فيه، وخاصة في المجتمعات الإسلامية.

الفرع الثاني: الأهداف السياسية:

تبنت الدول العظمى رايات التصير؛ لأنه يحقق لها الأهداف التي تتطلع إليها، وهذه بعض أهدافها السياسية من التصير:

١- التجسس على بلاد المسلمين والسيطرة عليها:

ومما يؤكد هذا الهدف أن الهيئات والمؤسسات التصيرية تجد دعماً اقتصادياً وسياسياً ضخماً من الدول الغربية، ومن الفاتيكان، والمنظمات الدولية التي تسيطر عليها هذه الدول.

وعن هذا الهدف يقول لويس التاسع: «إنه لم يعد في وسع الكنيسة أو فرنسا مواجهة الإسلام، وإن هذا العبء لا بد أن تقوم به أوروبا كلها لتضييق الخناق على الإسلام ثم تقضي عليه، ويتم لها التخلص من الحائل الذي يحول دون تملكها لآسيا وإفريقيا»^(١).

٢- بث الفرقة بين بلاد المسلمين:

وعن هذا الهدف يقول المبشر لورانس براون: «إذا اتحد المسلمون في إمبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطراً، أما إذا بقوا متفرقين، فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير»^(٢).

(١) حقيقة التبشير، أحمد عبد الوهاب، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص ١٥٣.

(٢) قراءة في ملف الاستشراق ٤/٢، شبكة المشكاة الإسلامية، د. يوسف محمد صديق:

<http://www.meshkat.net/index.php/meshkat/index/6/6394/c>

ويقول القس كالهون سيمون: «إن الوحدة الإسلامية تجمع آمال الشعوب الإسلامية، وتساعد على التملص من السيطرة الأوروبية، ويجب أن نحول بالتبشير مجاري التفكير في هذه الوحدة حتى تستطيع النصرانية أن تتغلغل في المسلمين»^(٣).

٣- صناعة النُخب الموالية واستغلالها:

ومن بين أهداف التصير كذلك صناعة النخب الموالية، وخاصة الرؤساء من بين أوساط المسلمين، حتى يحكم بلاد المسلمين حسب مرادهم وأهدافهم، فالرئيس «سنجور» الحاكم السابق للسنغال نصّرت مدرسته، بينما لا يزال أهله مسلمين والداه وإخوته، وقد تولى النصارى إعداده ليتولى حكم دولة مسلمة بنسبة ٩٩٪، ويحارب فيها الإسلام، ويُعمل الأسلحة في المسلمين، وبعد أن افترض أمره؛ تفرغ للتصير.

الفرع الثالث: أهداف ثقافية وحضارية:

تعددت ملامح هذا الهدف، ولعل من أبرز تلك الملامح:

١- التغريب:

فالمنصّرون يسعون إلى نقل المجتمع المسلم في سلوكياته ونظمه من أصالتها الإسلامية إلى تبني الأنماط والنظم الغربية في الحياة المستمدة من خلفية دينية نصرانية، والإيحاء بأن تلك التعاليم والمثُل أفضل من أي مبادئ ومثُل أخرى؛ لتحل هذه المبادئ النصرانية محل المبادئ والقيم الإسلامية، وبذلك يتحقق للمنصّرين إنشاء جيل من المسلمين يحب ويحمل أفكار الغرب وحضارته.

وهذا ما يشير إليه المنصّر استررد كروفورد بقوله:

(٣) قراءة في ملف الاستشراق، مرجع سابق.

ولا يريد أن يعرفها، وأخرجتم المسلم من الإسلام ولم تدخلوه في المسيحية، وبالتالي فقد جاء النشء الإسلامي طبقاً لما أرادته الاستعمار لا يهتم بالعظائم، ويحب الراحة والكسل، فإذا تعلم فللشهوات، وإذا جمع المال فللشهوات، وإن تبوأ أسمى المراكز ففي سبيل الشهوات»^(٣).

وهذه فقط بعض أهداف التصير، وأعظمها خطراً، على أن التصير قابل لإدخال أهداف جديدة مع مرور الأيام.

المبحث الثالث: الجهات الداعمة للأنشطة التنصيرية ووسائلها

وفتناول هذا المبحث في الفروع التالية:

أولاً: الجهات الداعمة للأنشطة التنصيرية:

تقوم عدة مؤسسات بدعم الأنشطة التنصيرية،

ومنها:

١- مجلس الكنائس العالمي والفاثيكان؛ حيث يقومان بالإشراف والتوجيه والدعم المالي لكافة الأنشطة التنصيرية.

٢- المنظمات الدولية، وهي على اختلاف مهامها تسيير حسب التوجيهات الغربية في التعامل مع الآخرين، وتخدم الأنشطة التنصيرية.

٣- الشركات ورجال الأعمال؛ «حيث تقدم شركة مايكروسوفت دعماً للتصير بحوالي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً تُرسل إلى الجمعيات التنصيرية والكنائس في غرب إفريقيا، وللتصدي للمد الإسلامي»^(٤).

(٣) صمويل مارينوس زويمر، موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، رابط:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B3_%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%85%D8%B1

(٤) موقع اللجنة العالمية لنصرة خاتم الأنبياء، رابط:

<http://www.nusrah.tv/showthread.php?t=7749>

«إن المسلمين يقتبسون من حيث لا يشعرون شطراً من المدنية النصرانية، ويدخلونها في ارتقائهم الاجتماعي، وما دامت الشعوب الإسلامية تتدرج إلى غايات ونزعات ذات علاقة بالإنجيل؛ فإن الاستعداد لاقتباس النصرانية يتولد فيها من غير قصد منها»^(١).

٢- محاولة إقصاء الحضارة الإسلامية:

أدرك المنصرون عظم الحضارة الإسلامية بعقيدتها وثقافتها التي أعطت المسلمين القوة والعزة، فأيقنوا أن أمة لها هذه الحضارة والثقافة لا يمكن أن تخضع وتذل؛ ولهذا كانت مهمتهم تشويه تلك الحضارة، والحث من شأنها في نفوس أصحابها؛ حتى يخلقوا نوعاً من التخاذل والهزيمة النفسية في وجدان المسلمين؛ من أجل إيجاد شعور بالنقص في أنفسهم فيخضعون بعد ذلك للمدنية الغربية، ويفتحون للتصير طريقاً إلى تحويل بعض ضعاف العقيدة عن دينهم.

وهذا الصراع الحضاري عبّر عنه «يوجين روستو» مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون بقوله: «يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أو شعوب، بل هي خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية.. لقد كان الصراع محتدماً بين المسيحية والإسلام منذ القرون الوسطى، وهو مستمر حتى هذه اللحظة، بصور مختلفة»^(٢).

٣- هدم الأخلاق والقيم:

وهو من أكبر أهداف المنصرين؛ حيث يقول زويمر: «مهمتكم أن تُخرجوا المسلم من الإسلام ليصبح مخلوقاً لا صلة له بالله، وبالتالي لا صلة تربطه بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها، ولذلك تكونون أنتم بعملكم هذا طليعة الفتح الاستعماري في الممالك الإسلامية،... إنكم أعددتكم نشئاً لا يعرف الصلة بالله،

(١) المرجع السابق.

(٢) الإسلام والغرب، د.عبد الودود شلبي، مكتبة الآداب، ٢٠٠٤م، ص٥٦ وما بعدها، مختصراً.

٢- الاستثمارات المالية الهائلة للمنظمات التنصيرية، في الأسواق المالية العالمية، أو عبر الاستثمار في المجتمعات المستهدفة؛ بحيث يتم تحويلها إلى ممول للنشاط التنصيري^(٢).

الفرع الثالث: الوسائل والتقنيات المستخدمة في التنصير:

وسائل المنصرين في التنصير كثيرة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين اثنين:

أ- التنصير الصريح:

ويعد أبرز الوسائل وأظهرها وأوضحها، وهو على نوعين:

الأول: التنصير العلمي القائم

على النقاش والتشكيك.

الثاني: هو التنصير القسري،

ويتمثل في الحروب الصليبية،

ومحاكم التفتيش واختطاف

الأطفال، واضطهاد المسلمين

الرافضين للتنصير^(٣)، ومن ذلك

ما تقوم به الإرساليات التنصيرية

من تبني الأطفال، وتسفيرهم من بلادهم، وتعليمهم

مبادئ النصرانية، وتنشئتهم عليها.

ب- التنصير الخفي:

ويُنْفَذُ بوسائل متعددة، منها:

١- التطبيب:

وفلسفتهم قائمة على أنه حيث تكون الحاجة إلى

الطبيب؛ فهناك فرصة مناسبة للتنصير، يقول بول

هايسون في كتابه «الطبيب في بلاد العرب»: «لقد

وُجِدنا نحن في بلاد العرب لنجعل رجالها ونساءها

نصارى»^(٤).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المسلمون المنصرون، أو المورسكيون الأندلسيون: صفحة مهمة من

تاريخ المسلمين في الأندلس، عبد الله محمد جمال الدين، القاهرة،

دار الصحوة، ١٩٩١م، ص ٥٤٠، بتصرف.

(٤) ثقافة المسلم بين الأصالة والتحديات، مرجع سابق، ص ١٩٠.

٤- المنظمات التنصيرية، وتأخذ أحد الشكلين

التاليين:

أ- المنظمات التي يحمل اسمها هدفًا تنصيريًا واضحًا، ومن أمثلتها جمعية الشبان المسيحيين، وتعد أكبر جهة مدنية غير كنسية تضم الشباب المسيحيين في العالم العربي، ويتركز أغلبها في مصر والسودان ولبنان والمغرب.

ب - منظمات تعمل في نشاطات خيرية واجتماعية وإنسانية، ولكنها تمارس نشاطًا تنصيريًا بشكل أساسي، ومنها:

١- المنظمات الإغاثية، مثل: العون المباشر، ومجلس الخدمات الأمريكي، والبعثة الأوروبية للإصلاح.

٢- المنظمات العاملة في

المجالات الصحية، مثل: أطباء

بلا حدود، والصليب الأحمر،

ومنظمة الصحة للجميع.

٣- المنظمات الثقافية والتعليمية،

ومن أشهرها: الجامعات والمدارس

الأمريكية والبريطانية، الفرنسية.

٤- المنظمات النسائية: مثل

جمعيات الراهبات الفرنسيات، وينصب نشاطهن

على إنشاء المدارس والمستوصفات^(١).

الفرع الثاني: مصادر تمويل المنظمات التنصيرية:

المنظمات التنصيرية لها ثلاثة موارد أساسية، هي:

١- التبرعات التي تأتيها من المجتمعات المسيحية

الغنية، والتي تساهم الكنيسة ومجلس الكنائس العالمي

في جمعها من العالم المسيحي، الذي يتمتع بوفرة

مالية هائلة.

٢- التمويل الحكومي الضخم، الذي تحصل عليه

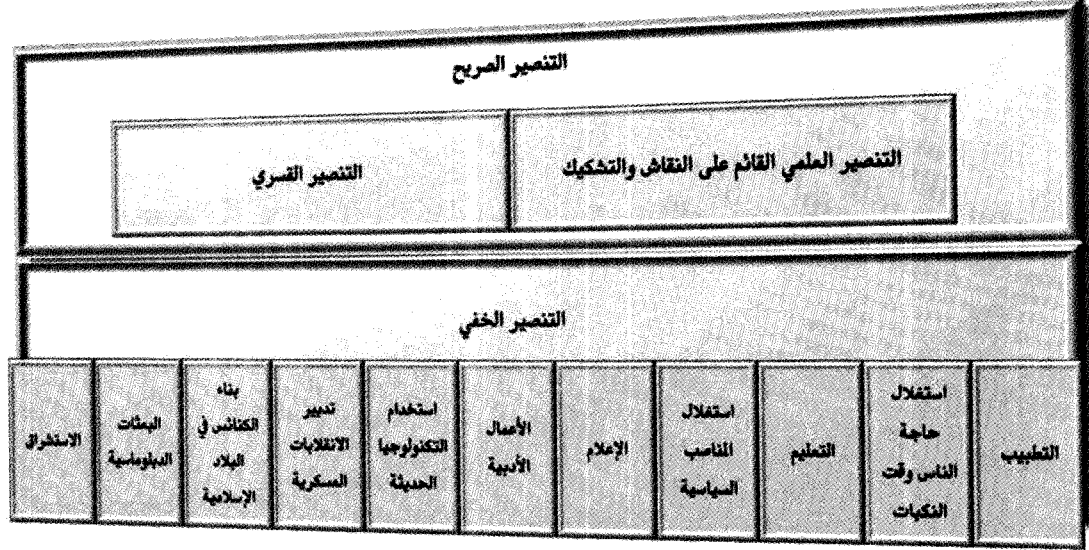
هذه المنظمات، خاصة من بلدان أوروبا الغربية

والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

(١) موسوعة مقاتل في الصحراء الإلكترونية، رابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Denia9/Tanse-ria/sec05.doc_cvt.htm

الوسائل والتقنيات المستخدمة في التنصير



في مؤتمر القدس سنة ١٩٣٥م: «لقد قبضنا أيها الإخوان في هذه الحقبة من الدهر، من ثلث القرن التاسع عشر إلى يومنا، على جميع برامج التعليم في الممالك الإسلامية المستقلة، أو التي تخضع للنفوذ المسيحي، أو التي يحكمها المسيحيون حكماً مباشراً، ونشرنا في تلك الربوع مكامن التبشير المسيحي»^(١).

٤- استغلال المناصب السياسية:

ومن قبيل ذلك استغلال العاملين النصارى في المجتمعات المسلمة على مختلف مستوياتهم العملية وتخصصاتهم، وتتضح هذه الوسيلة في الخليج العربي؛ حيث تفد مئات الآلاف من الطاقات البشرية.

وكانت هذه الوسيلة من الموضوعات التي ركز عليها مؤتمر المنصّرين السادس الذي عُقد في الولايات المتحدة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)؛ حيث أكد أحد رؤساء الجمعيات التنصيرية على ذلك بقوله: «إن الباب أصبح مفتوحاً لدخول النصرانية إلى البلاد المغلقة،

لذا يسعى المنصّرون لبذل الخدمات الطبية، وخاصة في الأوساط الفقيرة، استغلالاً لحاجة الناس وعوزهم، ومن خلال هذه الخدمات يحاولون تحقيق أهدافهم التنصيرية.

٢- استغلال حاجة الناس وقت النكبات:

«فقد استغلت المنظمات الإغاثية مصائب الشعوب ومآسيها، فما تحل كارثة بأمة من حرب أو زلازل أو فيضانات إلا ورأيت الجمعيات التنصيرية تنتقل إلى الموقع المنكوب لتقدم للمحتاجين النصرانية مع لقمة العيش وقطعة الكساء»^(١).

٣- التعليم:

والتنصير يضع كل ثقله لاستغلال التعليم، وتوجيهه بما يخدم أهدافهم، ولذلك فهم ينشئون المدارس والمعاهد ورياض الأطفال ليتسلموا فيها أبناء المسلمين، ويربوهم التربية التي يريدونها، وفي هذا يقول زويمر

(٢) جذور البلاء، عبد الله التل، دار الإرشاد، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ، ص ٢٧٥.

(١) التنصير يغزو العالم الإسلامي، أحمد عبد الله الرفاعي، مجلة البيان، العدد ١٥٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

حال تعذر عليها التنصير في ذاك البلد، أو ترى فيه نشاطاً للدعوة إلى الإسلام الصحيح، فيبدأ التخطيط لقلب نظام هذا الحكم، وإحلال نظام آخر بديل عنه يأذن لهم بممارسة التنصير.

فقد جاء في إحدى النشرات التنصيرية بأن «الأمير النيجيري أحمد بلو يُعتبر أكبر عقبة في شمال نيجيريا ضد التنصير، بل هو الذي يفتح الباب للإسلام في نيجيريا، وبعد ذلك كان انقلاب أورنس الذي تربي على أيدي المنصّرين، وتولى خلال الانقلاب تلامذة المدارس التنصيرية المراكز القيادية هناك»^(٤).

١٠- بناء الكنائس في البلاد الإسلامية:

بناء أكبر عدد من الكنائس في البلاد الإسلامية والاهتمام بمظهرها، لتكون مكاناً ينطلق منه العمل التنصيري في المنطقة، ولذلك يحرص المنصّرون أن تكون مباني الكنائس شاهقة غريبة المظهر، حتى تؤثر في عقول الزائرين وفي عواطفهم وخيالاتهم؛ لأن ذلك في اعتقاد المنصّرين يقرب غير النصارى إلى النصرانية.

١١- البعثات الدبلوماسية:

حيث يُدرب بعض العاملين في المؤسسات الأجنبية الرسمية من سفارات وغيرها على التنصير قبل انخراطهم العملي في السلك الدبلوماسي، ومثال ذلك قصة القنصل البريطاني في زنجبار جون كرك الذي دعا سنة ١٢٩٤هـ - ١٨٧٧م الأمين العام لجمعية الكنيسة التنصيرية هنري رايت إلى سرعة إرسال المنصّرين، وأكد على أهمية ذلك الدينية والسياسية للوقوف في وجه ما سماه بالامتداد المصري التركي»^(٥).

وذلك من خلال الشركات الوطنية المتعددة، فهناك فرص لا حدود لها في هذا المجال بالنسبة للمنصّرين؛ حيث الحاجة الملحة إلى مهماتهم لتطوير البلاد»^(١).

٥- الإعلام:

وذلك من خلال تشويه صورة الإسلام ورموزه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فكثيراً ما يلصقون بالإسلام تهماً كالرجعية والإرهاب، ومن ذلك الحملات الإعلامية والدعائية التلفزيونية على المراكز الإسلامية العاملة في تلك الدول، واتهامها بالعمالة لدول معادية، أو التخطيط لحرب دينية ونحو ذلك، ونشر رسوم كاريكاتورية مسيئة.

٦- الأعمال الأدبية:

«والأدب التنصيري الغربي يهدف في غالبه إلى أمرين:

- ١- تشويه صورة الإسلام والتَّيْل منه، وتوهين عرى الالتقاء بين المسلم وتراثه العقدي والسلوكي.
- ٢- التمهيد لمفاهيم غريبة أشد التصاقاً بالاتجاه الديني النصراني، ولعل هذا يفسر السلوك الغربي المنافي لعقيدتنا في السهرات والاختلاط، وتجاهل القيام بالفرائض، والتخلي عن السنن والآداب الإسلامية»^(٢).

٨- استخدام التكنولوجيا الحديثة:

كاستخدام البريد الإلكتروني، وشبكة الإنترنت، «وقد زودت شركة مايكروسوفت لبرامج الكمبيوترات العالمية المؤسسات التنصيرية ببرامج مجانية بقيمة خمسة ملايين دولار خلال عام ١٩٩٣م»^(٣).

٩- تدبير الانقلابات العسكرية:

فتلجأ المنظّمات التنصيرية إلى تدبير الانقلابات العسكرية، والتواطؤ مع منفذها لتحقيق أغراضها في

(١) ملامح من التنصير في الوطن العربي، إبراهيم عكاشة علي، الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٢٢

(٢) التنصير يغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) شبكة صحاب السلفية،

<http://www.sahab.net/forums/showthread.php?t=372529>

(٥) لمحات تاريخية عن انتشار الإسلام في أوغندا، إبراهيم الزين صفيرون، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ١٧.

١٢- الاستشراق:

٥- الفقر المدقع في بعض الدول الإسلامية، والتي يجد فيها المنصرون التربة الخصبة لنشر النصرانية فيها بوسائلهم الإغاثية كما يحدث في بعض دول القارة الإفريقية.

وبالجمله فإن حجم الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة في التنصير أصبح من الضخامة إلى حد ضرورة عمل دراسات متخصصة لمعرفة هذه الوسائل والتقنيات، ونوع الرسالة التي تقدمها، ومضمون هذه الرسالة والمساحة الجغرافية التي تغطيها ومدى تأثيرها.

إن حجم الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة في التنصير أصبح من الضخامة إلى حد ضرورة عمل دراسات متخصصة لمعرفة هذه الوسائل والتقنيات، ونوع الرسالة التي تقدمها، ومضمون هذه الرسالة والمساحة الجغرافية التي تغطيها ومدى تأثيرها.

نزع سلطان الدين الإسلامي من النفوس؛ حيث كانت إسهاماتهم موجهة إلى المفكرين والمطلعين والمثقفين، وهم لا يدعون صراحة إلى النصرانية، بل إنهم يتهربون من إلصاق النصرانية بهم، ولكنهم يحققون أهداف المنصرين في حملاتهم ضد الإسلام»^(١).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مما يساعد على نجاح هذه الوسائل والأساليب عدة أمور منها:

١- قيامها على دراسات منظمة.

٢- تحديث هذه الوسائل والأساليب وتطويرها؛ حيث تنبّه منظرو التنصير إلى الوسائل، وأجروا عليها تقويمات وتعديلات تتناسب مع الزمان والمكان، وقد أوصلها بعضهم إلى ٧٠٠ طريقة أو خطة، «فهم دائماً يسعون إلى تقويم الأساليب والاستمرار في المؤثر منها، وطرح تلك التي عفا عليها الزمن، وكان هذا من أهم الأهداف التي جاء بها مؤتمر كلورادو بالولايات المتحدة (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)؛ حيث سعى إلى تطوير أساليب تنصيرية تتماشى مع معطيات العصر الحديث وتطورات»^(٢).

٣- قلة الثقافة والوعي عند المسلمين بما يدور حولهم من خطط تنصيرية وعمل دعوب لصرف المسلمين عن دينهم.

٤- تساهل المسؤولين في قبول المؤسسات التنصيرية، واستقبال المنصرين في بلاد المسلمين.

المبحث الرابع: جهود المسلمين لمجابهة حروب التنصير

نتناول هذا المبحث في ثلاثة فروع كالتالي:

الفرع الأول: جهود المسلمين لمواجهة حملات التنصير:

لم يقف المسلمون مكتوفي الأيدي أمام الحملات التنصيرية، وكانت هناك مواجهة مستمرة، ولا تزال قائمة، للحملات التنصيرية، قام ويقوم بها المسلمون المهتمون بالدفاع عن الدين وكشف مخططات المنصرين.

ومن أبرز الجهود في هذا الصدد ما يلي:

١- الكتب والإصدارات:

والتي تحذّر من مخططات التنصير، وتفضح وسائلهم؛ حيث حفلت المكتبة الإسلامية بمئات الكتب التي تكشف عن هوية المنصرين وأهدافهم ووسائلهم، وأماكن تمرّكزهم، بدافع زيادة الوعي لدى المجتمعات والشعوب الإسلامية بهذه الحملات.

٢- الفضائيات والمواقع الإلكترونية:

فقد تنبّه بعض الفيورين إلى ضرورة استخدام التقنيات الإعلامية الحديثة في مواجهة مخططات

(١) المستشرقون والتنصير، دراسة للعلاقة بين ظاهرتين، مع نماذج من المستشرقين، علي بن إبراهيم الحمد النملة، الرياض، مكتبة التوبة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ص ١٧٨.

(٢) تنصير المسلمين، بحث في أخطر استراتيجية طرحها مؤتمر كلورادو التنصيري، عبد الرزاق دياربكرلي، ط ٢، الرياض، دار النفاثس، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، ص ٦٧.

ودحض شبهاتهم، ومنها الندوة العالمية الدائمة للشباب الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وينتظر منها المزيد في اتخاذ الوسائل التي تُعنى بظاهرة التنصير وتعمل على متابعتها ورصدها.

الفرع الثاني: جهود المسلمين بين النجاحات والإخفاقات:

على مستوى الدول العربية؛ سنجد أن الجهود المبذولة أفضلت إلى حد كبير مخططات التنصير، وباءت معظم الحملات والمخططات بالفشل الذريع، وهو عكس الحادث خارج حدود هذه البلاد، فقد كانت تلك الجهود أقل من أن تصد حملات التنصير بإمكانياتها الباهظة؛ حيث كان للتنصير دور واضح في تقليص الوجود الإسلامي في الكثير من مناطق العالم.

ويمكننا أن نرصد دور التنصير في تقليص وجود المسلمين في الكثير من البلدان، ومنها: (1)

- ١- تقلص عدد المسلمين في صقلية، وقبرص، وكريت، وجميعها كانت جزراً إسلامية خالصة.
- ٢- ضياع الوجود الإسلامي في سورينام، وتقلصه في ترينداد.
- ٣- تقلص الوجود الإسلامي في إثيوبيا.
- ٤- خروج الحكم من أيدي المسلمين في الكثير من البلدان الإفريقية مثل نيجيريا.
- ٥- تحول بعض الممالك المسلمة إلى دول مسيحية، كما تحولت دولة مورو بالفلبين، وخطاني بتايلاند.
- ٦- تحول تيمور الشرقية إلى دولة مسيحية بعد أن كانت جزيرة تيمور بأكملها مسلمة.

التنصير، ولذا رأينا زيادة معتبرة في عدد المواقع الإلكترونية التي تعمد إلى كشف المنصّرين، والدفع بالوسائل التي يمكن مواجهتهم بها.

وإضافة إلى ذلك رأينا الفضائيات المتخصصة، وهي على محدودية عددها، إلا أنها تعتبر إضافة جديدة لمواجهة الهجمات التنصيرية.

٣- المناظرات العلمية:

فقد نذر بعض المهتمين أنفسهم لمناظرة المساواة وأرباب المخططات التنصيرية، وكان لهذه المناظرات أثرها البالغ ليس على تحصين المجتمعات الإسلامية فقط من غائلة التنصير والوقوع في براثنه، بل كانت آثارها تمتد إلى النصارى أنفسهم، وتجذب شرائح منهم لمعرفة الإسلام والدخول فيه.

٤- الرحلات الدينية:

فبعض الجمعيات المعنية بهذا الصراع، أخذت على عاتقها مهمة مواجهة حملات التنصير خارج حدود البلاد العربية، ورحلت إلى البلدان الإفريقية، لصد حملات التنصير الشرسة عن هذه البلدان التي يدين سكانها بالإسلام، ولكنهم يجهلون الكثير عنه، وعن تعاليمه؛ مما يجعلهم عرضة للوقوع في شبكات المنصّرين وحيلهم الخبيثة.

٥- الحملات الإغاثية:

فقد تسببت منظمات الإغاثة إلى الأهمية المتعاظمة لمواقع الكوارث، وكونها عرضة أكثر من غيرها لحملات التنصير، ومن ثم فقد وجدنا بعض هذه المنظمات تُسرّع الخطا ليكون لها موطن قدم في الأماكن التي تتعرض لنكبات وكوارث؛ منافسةً للمنصّرين الذين يتوافدون بكثرة هائلة على هذه المواقع، مستغلين حاجة المنكوبين.

٦- المنظمات الدعوية:

فبعض المنظمات الدعوية الإسلامية تقوم بجهد واسع في تثقيف الشباب، ومواجهة حملات التنصير

(1) موسوعة مقاتل في الصحراء الإلكترونية، رابط:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Denia9/Tanse-ria/index.htm>

٦- تفتقد جهود المسلمين إلى التنسيق والتخطيط اللازمين لمواجهة مثل هذه الهجمات التصيرية، وقد تصل في بعض الأحيان إلى التنافس والتضارب الذي يذهب ببعض جهودها سدى.

٧- التصدي للتصير ما زال جهداً محصوراً بين عدد من الدعاة، ولم يأخذ بعدُ شكلاً عمومياً بين الناس، خاصة بين رجال الأعمال المطالبين بالإسهام في التصدي للتصير، سواء أكانوا في أماكن أعمالهم، أم في البلاد التي يتعاملون معها، كونهم عصب الأعمال الخيرية والدعوية.

٨- الإصدارات العلمية على تنوعها ما زالت في إطار الجهد الفردي، فلا توجد دورية علمية أو مجلة ثقافية واحدة تخصصت بهذه الظاهرة، يمكن الرجوع إليها لمتابعة أنشطة المنصرين، وفي المقابل نجد مجموعات من المجالات التصيرية المدعومة من الجمعيات التصيرية.

المبحث الخامس: مأسسة العمل

لمواجهة التصير

الدور الفعّال لمواجهة حملات التصير في بلاد المسلمين يمكن أن يكتمل في حال تأسست هذه الجهود، وانتظمت في مؤسسات ذات أهداف واضحة ومحددة، «فلا بد من جهد مؤسسي وفق منهج مُعدّ إعداداً دقيقاً وصحيحاً، لدراسة النصرانية دراسة علمية؛ كون العمل المؤسسي صار الأسلوب الأمثل للمواجهة، ويكفي برهاناً من الواقع أن الدول الكبرى في الوقت الحالي دول مؤسسية ليست مرتبطة ارتباطاً كلياً بالأفراد؛ فالولايات المتحدة هي بجملتها مؤسسة ضخمة تضم في ثناياها عدداً هائلاً من المؤسسات مختلفة التخصصات، ولا تتغير استراتيجياتها الرئيسية بتغير أفراد حكوماتها»^(١).

(١) العمل المؤسسي، معناه ومقومات نجاحه، عبد الحكيم بن محمد بلال،

مجلة البيان، العدد ١٤٣، رجب ١٤٢٠هـ - نوفمبر ١٩٩٩م

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه جهود المسلمين لمواجهة التصير:

ثمة تحديات متعددة تواجه جهود المسلمين لمواجهة التصير، لعل أبرزها ما يلي:

١- أن جهود التصير تقف من ورائها دول عظمى سياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى منظمات عالمية ذات قدرات وإمكانات هائلة، فيما تفتقد جهود المسلمين مثل هذا الدعم الدولي.

٢- التصير غالباً ما يقوم على جهد مؤسسي، وهو ما يضمن استمرار هذه الجهود وتطويرها دائماً، بينما جهود المسلمين ما زالت تتبع أساساً من جهود شخصية، تتأثر دائماً بجهود الأفراد ومحدوديتها.

فلا توجد مؤسسة علمية أو تعليمية واحدة تضع من اهتماماتها الأولية والمستمرة والمرسومة: متابعة هذه الظاهرة، ورصد تحركاتها، وإطلاع المهتمين على خططها وأعمالها، وفي المقابل تزداد الجمعيات التصيرية والجامعات التي تخصصت في تخريج المنصرين.

٣- جهود المسلمين ما زالت في طور رد الفعل، لحماية المجتمعات المسلمة من غائلة التصير، ومحاولة وقف هذه الحملات، ولم تنتقل بعدُ إلى الجهد المخطط الذي يأخذ زمام المبادرة وينقل المعركة إلى ديار المنصرين.

٤- قصور الوسائل والأساليب المتخذة لمواجهة حملات التصير، وعدم مراجعة جدوها وفعاليتها، بينما وصل عدد وسائل التصير إلى أكثر من مائة وسيلة يتم تعديلها وتطويرها بصورة مستمرة.

٥- بعض الدول العربية والإسلامية تقدم تسهيلات لأعمال التصير بمبادرة ذاتية، أو تحت ضغوط دولية، في حين تواجه الدعاة المسلمين مصاعب جمة، ليس أقلها تجفيف الدعم المادي اللازم لمواجهة الجهود التصيرية.

ويمكن تناول مأسسة العمل لمواجهة التنصير من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم العمل المؤسسي:

العمل المؤسسي «هو كل تجمّع منظم يهدف إلى تحسين الأداء وفعاليتته لبلوغ أهداف محددة، ويقوم بتوزيع العمل على لجان كبيرة، وفرق عمل، وإدارات متخصصة؛ عملية ودعوية واجتماعية، بحيث تكون لها المرجعية وحرية اتخاذ القرارات، في دائرة اختصاصاتها»^(١).

«وليس المراد بالعمل المؤسسي العمل الجماعي المقابل للعمل الفردي؛ إذ مجرد التجمع على العمل، وممارسته من خلال مجلس إدارة، أو جمعية أو مؤسسة لا يجعله مؤسسياً، فكثير من المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي لها لوائح ومجالس وجمعيات عمومية إنما تمارس العمل الفردي؛ لأنها مرهونة بشخص منها»^(٢).

ويمكننا تعريف العمل المؤسسي بأنه نظام يتجه نحو تحقيق الأهداف المرجوة وفق علاقة مترابطة في وحدات إدارية ذات خطوط محددة، وقيم تضمن الاستمرار والنمو.

الفرع الثاني: مراحل بناء العمل المؤسسي:^(٣)

هناك أربعة مراحل تمر بها كل مؤسسة، وهي:

١- مرحلة النشأة والبقاء على قيد الحياة: فالعيب الأساسي في هذه المرحلة يقع على أصحاب المؤسسة، ويتمثل في كيفية مواجهة تحديات البقاء ومعالجتها بنجاح.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تكامل العمل المؤسسي من الولادة إلى القيادة، فاضل الصفار، مجلة النبأ العدد ٥٢ شوال ١٤٢١، يناير ٢٠٠١م، مختصراً.

٢- مرحلة النمو: فتجاوز مرحلة البقاء وحده غير كافٍ لإعطاء المؤسسة دوراً ناجحاً ما لم تبدأ بالمشير باتجاه النمو والصعود.

٣- مرحلة الاستقرار: ونعني بالاستقرار الاحتفاظ بمستوى جيد من النمو يكفل الثبات، ويضمن الاستقرار للمؤسسة في مواجهة أية هزة أو تقلب سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، فالوقوف عند مرحلة من النمو معناه الهبوط إلى الأسفل شيئاً فشيئاً.

الدور الفعال لمواجهة حملات التنصير في بلاد المسلمين يمكن أن يكتمل في حال تأسست هذه الجهود، وانتظمت في مؤسسات ذات أهداف واضحة ومحددة.

٤- مرحلة القيادة الرائدة:

ونعني بها أن تأخذ المؤسسة دوراً قيادياً رائداً في مجالاتها وأنشطتها فتصبح عاملاً مؤثراً في مجالها المحدد.

الفرع الثالث: مزايا العمل المؤسسي وفوائده:

- هناك عدة فوائد ومزايا للعمل المؤسسي، منها:^(٤)
- ١- تحقيق مبدأ التعاون والجماعية الذي هو من أسمى مقاصد الشريعة.
 - ٢- تضييق الفجوة بين عمل الدعاة، وردم الهوة بينهم بتحقيق ذلك المبدأ، وتأسيس الأعمال المشتركة بينهم.
 - ٣- تحقيق التكامل في العمل، فكثيراً مما يحصل من القصور في عمل الفرد يتلاشى في عمل المؤسسة؛ إذ المفترض حدوث التكامل باجتماع الجهود، والمواهب، والخبرات، والتجارب، والعلوم، كما أن العمل الفردي يصطبغ بصبغة الفرد، بينما المفترض أن يخلو العمل المؤسسي من ذلك.
 - ٤- الاستقرار النسبي للعمل، بينما يخضع العمل الفردي للتغير كثيراً - قوة وضعفاً أو مضموناً واتجاهاً - بتغير الأفراد، أو اختلاف قناعاتهم.
 - ٥- القرب من الموضوعية في الآراء أكثر من الذاتية:

(٤) العمل المؤسسي، محمد أكرم العدلوني، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص ٢٢، مختصراً، بتصرف يسير.

ترسخ العمل المؤسسي في حياتها؛ لما اعتراها من تأصل الفردية، وضعف الروح الجماعية، ولما حلَّ بها من تخلف حضاري، أقعدها عن الأخذ بأسباب الفاعلية والنجاح.

٢- ضعف الملكة الإدارية لدى كثير من العاملين في هذا القطاع؛ بسبب إهمال العلوم الإنسانية التي استفاد منها الغرب، وقد أدَّى هذا الضعف إلى الجهل بالعمل المؤسسي ومقوماته، وأسباب نجاحه؛ فتلاشت الخطط، وأغلقت دراسة الأهداف وإقامة المشاريع، وصار العمل مجرد ردود أفعال غير مدروسة، أو عواطف غير موجَّهة.

٣- الخلط بين العمل الجماعي والعمل المؤسسي، والظن بأن مجرد قيام الجماعة يعني عملاً مؤسسياً، في حين أن كثيراً من التجمعات والمؤسسات، لا يصدق عليها حقيقة هذا الوصف؛ لانعدام الشورى، ووجود المركزية المفرطة في اتخاذ القرار.

الفرع الخامس: عوامل نجاح العمل المؤسسي:

ويمكننا إجمال المقومات اللازمة لنجاح العمل المؤسسي في مواجهة التنصير كالتالي: (٢)

١- وضوح الفكرة التي قامت من أجلها المؤسسة، مع توفر القناعة الكافية بهذا الأسلوب من العمل، بإدراك ضرورته، ومعرفة مزاياه وثمراته، وفهم مقومات نجاحه للوصول به إلى المستوى المطلوب.

٢- تحديد ثوابت ومنطلقات مشتركة للعاملين في المؤسسة تكون إطاراً مرجعياً لهم، توجه خطة العمل، وتناسب المرحلة والظروف التي تعيشها المؤسسة.

حيث يسود الحوار الذي يفرض قيامه وضع معايير محددة وموضوعية للقرارات تنمو مع نمو الحوار، في حين يبني العمل الفردي على قناعة صاحبه.

٦- دفع العمل نحو الوسطية والتوازن؛ إذ اجتماع الأفراد المختلفين في الأفكار والاتجاهات والقدرات يدفع عجلة العمل نحو الوسط.

٧- توظيف كافة الجهود البشرية، والاستفادة من شتى القدرات الإنتاجية؛ وذلك لأن العمل المؤسسي يوقر لها جو الابتكار والعمل والإسهام في صنع القرار، بينما هي في العمل الفردي

أدوات تنفيذية رهن إشارة القائم بالعمل.

٨- ضمان استمرارية العمل - بإذن الله تعالى - لعدم توقفه على فرد يعتره الضعف والنقص والفتور.

٩- عموم نفعه للمسلمين؛ لعدم

ارتباطه بشخصية مؤسسه، وهذا بدوره ينمي الروح الجماعية الفاعلة، ويحيي الانتماء الحقيقي للأمة، وهذا مكن قوتها.

١٠- مواجهة تحديات الواقع بما يناسبها؛ فإن الأمة اليوم يواجهها تحدٍّ من خارجها مؤسسي منظم؛ ومواجهته لا ينهض به مجرد أفراد لا ينظمهم عمل مؤسسي، كما لا ينهض أفراد الناس لتحدي العمل المؤسسي في مجالات الحياة الاقتصادية، أو السياسية، أو الإعلامية، أو غيرها.

١١- الاستفادة من الجهود السابقة والخبرات التراكمية، بعد دراستها وتقييمها بدقة وإنصاف وحيادية، وبذلك يتجنب العمل تكرار البدايات من الصفر الذي يعني تبديد الجهود والعبث بالثروات.

الفرع الرابع: أسباب الإحجام عن العمل المؤسسي: ولهذا الأمر خلفيات، منها: (١)

١- طبيعة المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وعدم

(٢) العمل المؤسسي، معناه ومقومات نجاحه، ص ٢١، مرجع سابق، بتصرف.

(١) العمل المؤسسي، معناه ومقومات نجاحه، مرجع سابق، بتصرف.

القانوني لبدء العمل وفق شروطه المرعية في مكان تواجدها.

الفرع السادس: مهام مؤسسات مواجهة التنصير:

والمهام الأساسية لهذه المؤسسات تتسع لتشمل:

١- وضع الخطط العامة والاستراتيجيات والأهداف، وابتكار الوسائل ومتابعتها لمواجهة التنصير.

٢- إنشاء مراكز تدريب للدعاة المتخصصين في مواجهة التنصير، وتنظيم ورش عمل متابعة في هذا الشأن، واقتراح مناهج للإعداد العلمي لمن يقومون بهذا الأمر، أو يشرفون عليه، ويعيدون تدريب المعنيين في بلدانهم على ما تعلموه.

٣- «إصدار دورية علمية وأخرى ثقافية تعنيان بالتنصير، وتتابعان تحركاته؛ حيث تخلو الساحة من هذه الإصدارات، وترجمة الكتب النافعة والرسائل الموجزة، ونشرها بين الأقليات المسلمة وبين المسلمين عمومًا ممن لا يتحدثون اللغة العربية، وتكليف من يجيدون اللغات بترجمة بعض ما يُنشر من مؤتمرات المنصرين ووقائع لقاءاتهم وجهودهم في حملاتهم؛ وذلك رغبة في إطلاع الأمة على ما يراد بها»^(١).

٤- تسيق الجهود المبذولة لمواجهة التنصير، ووضع منظومة تضمن استغلال كافة الجهود بصورة علمية دون تعارض.

وختاماً فإنه لا يكفي أن يهتم العاملون في مجال التنصير بإقامة المؤسسات ورعايتها، بل لا بد من العمل على توفير عناصر النمو والابتكار والتجديد؛ حتى تؤتي المؤسسة أكلها، وتدفع عن الأمة غائلة هذه الحملات.

٣- وجود قيادة مؤهلة وقادرة على ابتكار الرؤى البعيدة، وصياغة الأهداف، ووضع الاستراتيجيات، وتحقيق التعاون، وتحفيز الطاقات.

٤- توفر رأس المال الكافي، من مصادر تمويل ذاتية ومتنوعة ومستمرة مع الحفاظ على الاستقلالية بالتصرف.

٥- الكفاءة المؤسسية، وتعرف بأنها فاعلية المنظمة في استخدام مواردها المتاحة لتحقيق أهدافها بشكل أمثل، وتشمل فاعلية التخطيط، وفاعلية التنفيذ، وفاعلية التقويم، وفاعلية الاتصالات، وإتقان التخطيط، وتحديد الأهداف لتنفيذها، وتوزيع الأدوار، وهذا يتطلب مستوى جيداً في إعداد القادة والمسؤولين، وتدريب العاملين مع الاستفادة من كل الإمكانيات، وتوظيف جميع الطاقات، بعد التعرف عليها جيداً.

٦- أن تكون مجالس الإدارة أو اللجان غير محصورة في بيئة واحدة، محكومة بأطر تشبّه وتربية وتفكير محددة، مما يؤثر على طبيعة اتخاذ القرار، فوجود أفراد من بيئات مختلفة ضمن هذه المجالس، يثري العمل المؤسسي بتوسيع أنماط التفكير، وتعدد طرق التنفيذ.

٧- أن تسود لغة الحوار، حتى تتلاقح الآراء للخروج بأفضل قرار، وأيضاً حتى يخضع الرأي الشخصي لرأي المجموعة، مع التسامي عن الخلافات الشخصية، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وهذا يتم بتحسين الاتصال والتواصل، بين أفراد المؤسسة بعضهم مع بعض، وبينهم وبين سائر العاملين في الحقل المقصود.

٨- جذب عدد كافٍ من العاملين الأكفاء المنجزين والمتحمسين والمقتنعين.

٩- وجود نظام للرقابة والمتابعة والتقويم المستمر للتأكد من سلامة التخطيط والتنفيذ.

١٠- مشروعية المؤسسة، والحصول على الترخيص

(١) التنصير مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته أ. د. علي بن إبراهيم الحمد النملة، ص ٨٢ وما بعدها، بتصرف.

معلومات إضافية

شخصيات ومحطات في تاريخ التنصير:

- ١- ريمون لول: أول نصراني تولى التنصير بعد فشل الحروب الصليبية في مهمتها؛ إذ إنه تعلم اللغة العربية بكل مشقة، وأخذ يجول في بلاد الشام مناقشاً علماء المسلمين.
- منذ القرن الخامس عشر، وأثناء الاكتشافات البرتغالية دخل المنصرون الكاثوليك إلى إفريقيا، وبعد ذلك بكثير أخذت ترد إرساليات تنصيرية بروتستانتية كثيرة إنجليزية وألمانية وفرنسية.
- ٢- بيتر هلينغ: احتك بمسلمي سواحل إفريقيا منذ وقت مبكر.
- ٣- البارون دوببترز: حرك ضمائر النصارى منذ عام ١٦٦٤م إلى تأسيس كلية تكون قاعدة لتعليم التبشير المسيحي.
- ٤- المستر كاري: فاق أسلافه في مهنة التنصير، وقد ظهر إبان القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر.
- ٥- كان للمنصر هنري مارتن يد طولى في إرسال المنصرين إلى بلاد آسيا الغربية، وقد ترجم التوراة إلى الهندية والفارسية والأرمنية.
- في عام ١٧٩٥م تأسست جمعية لندن التبشيرية، وتبعتها أخريات في اسكتلندا ونيويورك.
- في سنة ١٨١٩م اتفقت جمعية الكنيسة البروتستانتية مع النصارى في مصر، وكوّنت هناك إرسالية عهد إليها نشر الإنجيل في إفريقيا.
- ٦- دافيد ليفنستون ١٨١٣ - ١٨٧٣م: رحّالة بريطاني، اخترق أواسط إفريقيا، وقد كان منصرًا قبل أن يكون مستكشفًا.
- في سنة ١٨٤٩م أخذت ترد إرساليات التنصير إلى بلاد الشام، وقد قامت بتقسيم المناطق بينها.
- وفي سنة ١٨٥٥م تأسست جمعية الشبان المسيحية من الإنجليز والأمريكان، وقد انحصرت مهمتها في إدخال «ملكوت المسيح» بين الشبان كما يزعمون.
- في سنة ١٨٩٥م تأسست جمعية اتحاد الطلبة المسيحيين في العالم، وهي تهتم بدراسة أحوال التلاميذ في كل البلاد، مع العمل على بثّ روح المحبة بينهم (المحبة تعني التبشير بالنصرانية).
- ٧- صموئيل زويمر Zweimer: رئيس إرسالية التنصير العربية في البحرين، ورئيس جمعيات التنصير في الشرق الأوسط، كان يتولى إدارة مجلة العالم الإسلامي الإنجليزية التي أنشأها سنة ١٩١١م، وما تزال تصدر إلى الآن من هارتيفورد.
- دخل زويمر البحرين عام ١٨٩٠م، ومنذ عام ١٨٩٤م قدمت له الكنيسة الإصلاحية الأمريكية دعمها الكامل. وأبرز مظاهر عمل البعثة التي أسسها زويمر كان في حقل التطبيب في منطقة الخليج، وتبعًا لذلك فقد افتتحت مستوصفات لها في البحرين والكويت ومسقط وعمان. ويعد زويمر من أكبر أعمدة التنصير في العصر الحديث،

وقد أُسس معهداً باسمه في أمريكا لأبحاث تنصير المسلمين.

٨- كنيث كراج K.Cragg : خلف صموئيل زويمر على رئاسة مجلة العالم الإسلامي، وقام بالتدريس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة لفترة من الوقت، وهو رئيس قسم اللاهوت المسيحي في هارتيغفورد بأمريكا، وهو معهد للمنصرين، ومن كتبه «دعوة المئذنة» صدر عام ١٩٥٦م.

٩- دانيال بلس: يقول: «إن كلية روبرت في إسطنبول (الجامعة الأمريكية حالياً) كلية مسيحية غير مستترة لا في تعليمها ولا في الجو الذي تهيئه لطلابها؛ لأن الذي أنشأها منصر، ولا تزال إلى اليوم لا يتولى رئاستها إلا منصر.

١٠- الأب شانطور: رأس الكلية اليسوعية في بيروت زمناً طويلاً أيام الانتداب الفرنسي.

١١- مستر نبروز: ترأس جامعة بيروت الأمريكية عام ١٩٤٨م يقول: «لقد أدى البرهان إلى أن التعليم أثنى وسيلة استغلها المبشرون الأمريكيون في سعيهم لتنصير سوريا ولبنان».

١٢- دون هك كري: كان أكبر شخصية في مؤتمر لوزان التنصيري عام ١٩٧٤م، وهو بروتستانتي، عمل منصرفاً في باكستان لمدة عشرين سنة، وهو أحد طلبة مدرسة فلر للتبشير العالمي. وبعد مؤتمر كولورادو التنصيري عام ١٩٧٨م أصبح مديراً لمعهد صموئيل زويمر الذي يضم إلى جانبه داراً للنشر وإصدار الدراسات المختصة بقضايا تنصير المسلمين ومقرها في كاليفورنيا، وهو يقوم بإعداد دورات تدريبية لإعداد المبشرين وتأهيلهم.

أبرز مؤتمرات التنصير:

١- مؤتمر القاهرة عام ١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م، وقد دعا إليه زويمر بهدف عقد مؤتمر يجمع الإرساليات التنصيرية البروتستانتية للتفكير في مسألة نشر الإنجيل بين المسلمين، وقد بلغ عدد المؤتمرين ٦٢ شخصاً بين رجال ونساء، وكان زويمر رئيساً لهم.

٢- المؤتمر التبشيري العالمي في أدنبرة باسكتلندا عام ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م، وقد حضره مندوبون عن ١٥٩ جمعية تنصيرية في العالم.

٣- مؤتمر التبشير في كهنؤ بالهند عام ١٣٣٩هـ / ١٩١١م حضره صموئيل زويمر، وبعد انفضاض المؤتمر وزعت على الأعضاء رقع مكتوب على أحد وجهيها «تذكار كهنؤ سنة ١٩١١م»، وعلى الوجه الآخر «اللهم يا من يسجد له العالم الإسلامي خمس مرات في اليوم بخشوع، انظر بشفقة إلى الشعوب الإسلامية وألهمها الخلاص بيسوع المسيح».

٤- مؤتمرات التنصير في القدس: عُقدت أربعة مؤتمرات تنصيرية في القدس في أعوام:

أ- ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م.

ب- ١٩٢٨م مؤتمر تنصيري دولي.

ج- ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م وقد كان يضم ١٢٠٠ مندوب.

د- ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٥- مؤتمر الكنائس البروتستانتية عام ١٩٧٤م في لوزان بسويسرا.

٦- وأخطر المؤتمرات هو مؤتمر كولورادو في ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م تحت اسم (مؤتمر أمريكا الشمالية لتنصير المسلمين) حضره (١٥٠) مشتركاً يمثلون أنشط العناصر التنصيرية في العالم، استمر لمدة أسبوعين بشكل مغلق، وقدمت فيه بحوث حول التبليغ الشامل للإنجيل، وتقديمه للمسلمين والكنائس الديناميكية في المجتمع المسلم، وتجسيد المسيح، وتحبيبه إلى قلب المسلم، ومحاولات نصرانية جديدة لتنصير المسلمين، وتحليل مقاومة واستجابة المسلم، واستخدام الغذاء والصحة كعنصرين في تنصير المسلمين، وتنشيط دور الكنائس المحلية في تنصير العالم الإسلامي.

وقد انتهى المؤتمر بوضع استراتيجية بقيت سرية لخطورتها مع وضع ميزانية لهذه الخطة مقدارها ١٠٠٠ مليون دولار، وقد تم جمع هذا المبلغ فعلاً، وتم إيداعه في أحد البنوك الأمريكية الكبرى.

٧- المؤتمر العالمي للتنصير الذي عُقد في السويد في شهر أكتوبر ١٩٨١م تحت إشراف المجلس الفيدرالي اللوثراني الذي نوقشت فيه نتائج مؤتمري لوزان وكولورادو، وخرج بدراسة مستفيضة عن التنصير لما وراء البحار بهدف التركيز على دول العالم الثالث.

٨- مؤتمر مدارس التبشير في بلاد الهند، ينعقد هذا المؤتمر كل عشر سنوات.

٩- مؤتمر بلتيمور بالولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٢م وهو مؤتمر خطير جداً، وقد حضره من اليهود بن غوريون.

١٠- بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت النصرانية نظاماً جديداً؛ إذ ينعقد مؤتمر للكنائس مرة كل ست أو سبع سنوات متنقلاً من بلد إلى آخر:

أ- مؤتمر أمستردام ١٩٤٨م - هولندا.

ب- مؤتمر ايفانستون ١٩٥٤م - أمريكا.

ج- مؤتمر نيودلهي ١٩٦١م - الهند.

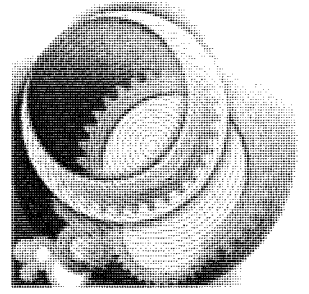
د- مؤتمر أوفتالا ١٩٦٧م - أوفتالا بأوروبا.

ل- مؤتمر جاكارتا ١٩٧٥م - إندونيسيا، وقد اشترك فيه ٣٠٠٠ مناصر.

م- عقد المؤتمر السادس لمجلس الكنائس العالمي في يوليو سنة ١٩٨٠م في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، وقد حث المؤتمر على ضرورة زيادة البعثات التنصيرية بين مسلمي الشرق الأوسط خاصة في دول الخليج العربي.

المصدر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، دار الندوة العالمية.

التداعيات السلبية لممارسات العنف على العمل الإسلامي



أحمد فهمي

باحث في الشؤون السياسية

ملخص الدراسة

في إطار الحروب الغربية على قيم ومفاهيم الأمة، يكثر اللفظ بشأن مفهوم الجهاد باعتباره مرادفًا للعنف، وتؤكد هذه الدراسة أن المصطلحين ليسا وجهين لعملة واحدة، بل هما ضدان مختلفان، فالأول: ذروة سنام الإسلام، في ممارسته حضورًا للعزة، وغيابًا للذلة، كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم. أما الثاني فهو مصطلح مائع يدل على ممارسات ينسبها أهلها إلى الجهاد دون أن يترتب عليها جلبٌ لعزة أو دفعٌ للذلة، بل في أحيانٍ كثيرة يحدث العكس.

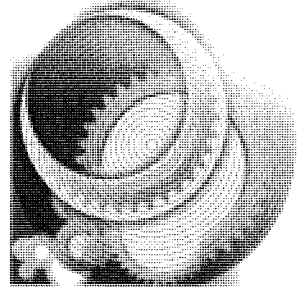
وترصد الدراسة التداعيات السلبية على العمل الإسلامي الناجمة عن ممارسة بعض الحركات الإسلامية للعنف من خلال ثلاثة مسارات: تشمل في طياتها الاتجاهات الرئيسة للتيارات الإسلامية -بحسب مناهج التأصيل والتغيير التي تتبناها- الجهادية، السلفية، السياسية.

وخلصت الدراسة إلى أن التأمل في حال العمل الإسلامي في العقود الثلاثة الماضية قد كشف بجلاء عن حجم الضرر الفادح الذي تسببت فيه ممارسات العنف أيًا كانت الجماعة التي تمارسه على الأمة الإسلامية بشكل عام، والحركات الإسلامية بشكل خاص، وتكمن المشكلة الرئيسة في أن الجماعة أو الحركة التي تُدرك -متأخرة- فداحةً منهجها فتتأى عنه، وتراجع عن ممارساتها الأولى؛ قد لا تؤثر بمسلكها الجديد على الأجيال التالية من الشباب المتحمس للإسلام، بل تظل المرحلة الأولى من مسيرة جماعات العنف -بالنسبة لهؤلاء الشباب- هي موطن الاقتداء والفخر والعزة والبطولة.

ومن ثم فإن هذا يعني أن الزخم الفكري والمعنوي الذي يمدُّ نهج العنف بأنفاس الحياة والاستمرار لا يزال باقياً، ولا يزال الواقع الإسلامي مهيباً لظهور جماعات أخرى قد تتبنى العنف منهجاً ومسلكاً في المستقبل، ما لم يتصد العلماء والمفكرون وقادة العمل الإسلامي لهذه الظاهرة التي تنسف كثيراً من الإنجازات الحقيقية للعاملين للإسلام.

وعليه فإن الأمر ليس مجرد كلمات تُقال عن نبذ العنف أو حرمة الدماء، بل يجب السعي لتكوين ثقافة راسخة عميقة الأركان والمفاهيم، ترفض العنف رفضاً مبدئياً أصلياً ليس مؤقتاً أو ظرفياً، ثم العمل على نشرها في أوساط الشباب من الدعاة وطلبة العلم لتحصينهم من الانزلاق إلى مسارات لا يحمد عقبائها كل من يُضمِر خيراً لهذا الدين ولهذه الأمة.

التداعيات السلبية لممارسات العنف على العمل الإسلامي



أحمد فهمي

باحث في الشؤون السياسية

الجهاد، العنف ... مصطلحان ليسا وجهين لعملة واحدة، بل هما ضدان مختلفان، فالأول: ذروة سنام الإسلام، في ممارسته حضورٌ للعزة، وغيابٌ للدلة، كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، أما الثاني فهو مصطلح مائع يدل على ممارسات ينسبها أهلها إلى الجهاد دون أن يترتب عليها جلبٌ لعزة أو دفعٌ لدلة، بل في أحيان كثيرة يحدث العكس وقد كثر الخلط بين المفهومين في إطار الحروب الغربية على قيم ومفاهيم الأمة وأبنيتها العقديّة والثقافية.

تعريف العنف:

العنف مصطلح غير منضبط من الناحية العلمية، وهو من نوع المصطلحات التي يتعامل معها المختصون وفق مسلماتهم وقناعاتهم الفكرية المسبقة، فمن يتحامل على الإسلام أو على الإسلاميين والعمل الإسلامي؛ يوسّع مجال العنف فيجعله شاملاً لكل محاولةٍ تغييرٍ للمنكر، أو مقاومةٍ لمحتل، ومن يصنّف أعمال التفجيرات بكافة صورها ضمن عمل الجهاد، لا يعترف أصلاً بمصطلح اسمه العنف، ويذكر الدكتور ناصر العمر أن الخلط الواقع في التفريق بين المصطلحين مردّه إلى الاضطراب في تنزيل الجهاد على مواقعه الحقيقية، «فهم يقولون جهاد، ولكنه ليس بجهاد، فقد يكون عنفاً باسم الجهاد، وقد يكون جهاداً لكن ليس هذا وقته، وقد تتوفر الشروط، ولكن توجد موانع. والخضوع في هذه المسائل للشرع وللعلماء المعتبرين وليس إلى المجاهيل»^(١).

في هذا البحث سوف يُعرف العنف اصطلاحاً بأنه «ما نُسب إلى الجهاد وليس منه»^(٢) مع التركيز على العمليات التي نُفّدت في هذا السياق داخل الدول الإسلامية أو ضد الأهداف المدنية في الدول الغربية، وفق إطار زمني يبدأ من أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م وإلى وقتنا الحالي.

أما مصطلح «العمل الإسلامي» فهو ضمن قائمة المصطلحات التعريفية التي ظهرت بطريقة تلقائية مع نشأة وتطور جهود الدعوة للإسلام، والسعي لإعادته عقيدةً وشرعيةً في واقع المسلمين على إثر سقوط الخلافة العثمانية، وهو ليس مصطلحاً ذا دلالة توقيفية نصية يتفرع عنه مذاهب وأفكار واتجاهات، وغالب استخدامه في توصيف: كافة الأنشطة التي تمارسها التيارات والجماعات والحركات والشخصيات الإسلامية التي تتبنى

(١) من كلام الشيخ الدكتور ناصر العمر -المشرف العام على موقع المسلم- في لقاءات حوارية عقدها الباحث بدءاً من تاريخ ٢٩-١١-١٤٣١هـ.

(٢) بحسب تعريف الشيخ الدكتور ناصر العمر، مرجع سابق.

إليها تلك الجماعات، مثل: الشيشان، أفغانستان، فلسطين.

الثاني: يضم الجماعات التي تمارس أعمال العنف كما ينطبق عليها التعريف المذكور، سواء ترافق ذلك مع أعمال جهادية ضد قوات احتلال أجنبية أم لا، ومثالها تنظيم القاعدة والجماعات المنضمة إليه أو السائرة في فلكه.

نتج عن ممارسات العنف التي نفذتها حركات القسم الثاني آثار سلبية وأضرار لحقت بكافة الحركات الجهادية، سواء في ذلك من مارست العنف، ومن لم تمارسه.

بالنسبة للحركات في القسم الأول- التي تقاوم الاحتلال الأجنبي لبلادها- يمكن تلخيص أبرز

الأضرار التي لحقتها -وفق الإطار الزمني المحدد- فيما يلي:

١- بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١م تحولت أفغانستان لتصبح بؤرة الصراع مع بدء الحرب الأمريكية على «الإرهاب»، ونتج عن ذلك تقلص كبير في اعتناء الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي بالانتفاضة الفلسطينية

التي كانت في عنفوانها، ومع تراجع الاهتمام؛ فقدت عمليات المقاومة زخم التأيد، وتراجعت إلى حدها الأدنى لتنتهي الانتفاضة دون تحقيق كثير من أهدافها.

٢- أدت العمليات المتتابعة للحركات المتبنية للعنف إلى تعميم تهمة «الإرهاب» على كل حركات المقاومة الإسلامية التي ألحقت بقوائم الإرهاب في أغلب الدول الغربية.

٣- فقدت كثير من حركات المقاومة مصادر

الهدف السابق، وليس كما يحلو لبعض الناقدين أن يوسع نطاق المصطلح طويلاً وعرضاً ليجعل منه مدخلاً سوفسطائياً لنقد الفكر الإسلامي المعاصر.^(١)

هدف الدراسة:

لا شك أن ممارسات العنف قد راکمت أضراراً فادحة على واقع المسلمين في كثير من المجالات، تركّز هذه الدراسة بالأساس على تقديم رؤية سياسية مستتدة على تأصيل شرعي للأضرار التي لحقت بالعمل الإسلامي جراء هذه الممارسات، وتستهدف المساهمة في تكوين ثقافة راسخة - لدى الدعاة وطلبة العلم وكل من يعمل للإسلام - من شأنها أن تجعل الراضين لنهج العنف على بينة من أمرهم، وأن تحجز المنغمسين فيه عن الإغراق في ممارسات استبان ضررها وغاب نفعها.

مسارات الآثار السلبية:

يمكن ملاحظة التداعيات السلبية على العمل الإسلامي الناجمة عن ممارسة بعض الحركات الإسلامية للعنف من خلال ثلاثة مسارات تشمل في طياتها الاتجاهات الرئيسية للتيارات الإسلامية بحسب

مناهج التأصيل والتغيير التي تتبناها: الجهادية، السلفية، السياسية.

المسار الأول: الجماعات الجهادية:

تتقسم الجماعات الجهادية بحسب موقفها -العملي- من العنف - كما تم تعريفه- إلى قسمين: الأول: يضم الجماعات التي تمارس أعمالاً جهادية ضد قوات احتلال أجنبية تحتل الأرض التي تنتمي

(١) انظر كمشال على ذلك مقالة الأكاديمي عبد الله البريدي: معضلة الماهية والهوية في العمل الإسلامي، الجزيرة نت.

وهو حال مجموعات الجهاد التي تشكلت في عدة دول أبرزها مصر.

٢- ردة فعل تجاه سياسة النظام، خاصة فيما يتعلق بقمع الحريات وحظر العمل الإسلامي، والتحالفات الخارجية، ومثالها: الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في سوريا؛ حيث نشأت الحركة من رحم جماعة الإخوان المسلمين نهاية السبعينيات^(١).

٣- انتشار مظاهر الفسق والفجور في المجتمع، مما دعا إلى ظهور مجموعات تتبنى تغيير المنكر بالقوة، مثل حرق محلات بيع الخمر في مصر.

٤- تأسيس جناح عسكري للحركة الأم لأهداف تتعلق بالتغيير المستقبلي، مع بقاء الحركة ممارسة لنشاطها الدعوي الرئيس، ومثاله: الجماعة الإسلامية في مصر.

أبرز الحركات التي نفذت عمليات حقيقية منذ حقبة السبعينيات هي ما اصطلح على تسميتها «جماعة الفنية العسكرية» عام ١٩٧٤م التي يصفها مختار نوح القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين بأنها: أول محاولة انقلاب إسلامي عسكري في القرن العشرين^(٢)، ثم ظهرت تنظيمات مختلفة تتبنى فكر الجهاد، ثم تأسست الجماعة الإسلامية نهاية السبعينيات، ومعها تأسس جناحها العسكري، كما ظهرت مجموعة جهيمان العتيبي التي اعتصمت في الحرم المكي، والطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في سوريا في نفس الفترة تقريباً، وتلاحقت بعد ذلك تنظيمات جهادية مختلفة في غالبية البلاد الإسلامية، كان آخرها الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي تأسس في الجزائر كردة فعل على إقصاء الجبهة الإسلامية

تمويلها؛ بسبب الحصار المالي العالمي على جمع ونقل الأموال، وتعرضت أغلب الجمعيات الخيرية الداعمة لتلك الحركات إلى الإغلاق أو التضييق، كما تعرض المسؤولون عنها إلى الملاحقة والاعتقال، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- فقد الرأي العام الإسلامي اهتمامه بتلك الحركات تحت وطأة التشويش الإعلامي، ومع تداخل الرايات واضطراب الأهداف، أصبح المسلمون في كثير من الدول يعيشون فيما يشبه العزلة القسرية، كما هو الحال في: كشمير، الفلبين، الشيشان.

أما الحركات في القسم الثاني - الحركات التي تتبنى العنف - لم تسلم هي الأخرى من التداعيات السلبية؛ نتيجة ممارساتها، فتأذت من منهجها وتضررت من مسلكها، وسعيًا لتقديم رؤية متوازنة لهذه التداعيات نستخدم في هذه الفقرة مقاربة تاريخية يتم فيها المقارنة بين الجماعات الإسلامية التي تبنت العنف، وممارسته بصورة مكثفة في حقبة الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وبين الجماعات الحالية، وذلك بهدف تكوين صورة عامة عن «دورة العنف»: كيف تبدأ ومتى وكيف تنتهي؟ من خلال تلمس الأنماط المتكررة المتضمنة في مسارات تلك الحركات مع تغير الزمان والمكان، وبالأخص ما يتعلق بمآلاتها سواء على المستوى الجماعي أم على مستوى القيادات والرموز.

التجربة الأولى للعنف.. بداية ونهاية:

ظهرت أطروحات العنف «المتدثرة» بالجهاد في صورتها المعاصرة من خلال حركات إسلامية نشأت منذ حقبة السبعينيات وتبنت ممارسة العنف، ويمكن تلخيص الأسباب والكيفيات التي رافقت نشأة هذه الحركات في أربعة عناصر:

١- تبني العنف كاختيار منهجي أصلي؛ نتيجة رفض الواقع العلماني القائم في أغلب الدول الإسلامية،

(١) تنفي الجماعة انتماء الطلائع إليها، وقال المراقب العام الحالي الأستاذ محمد رياض الشقفة في حوار مع فضائية بي بي سي: إنهم لا علاقة لهم بالإخوان، موقع سوريون نت ٢٦-١٠-٢٠١٠م.

(٢) انظر: مختار نوح، موسوعة الحركات الإسلامية والسياسية، ثلاثون عامًا من الصراع في مصر، ج١ قضية الفنية العسكرية، موقع مختار نوح على شبكة الإنترنت.

الأسباب والكيفيات التي رافقت نشأة الحركات الإسلامية الممارسة للعنف في حقبة السبعينيات



انقضت مرحلة «العنفوان» في ممارسات تلك الحركات في مدة تراوحت من سبع إلى عشر سنوات، دخلت بعدها في مرحلة من التراجع المعنوي والمادي والعسكري، وتوزع الأتباع بين خيارين: الاعتقال، المطاردة، ولم يلبث كثير من قادة تلك الحركات أن دخلوا في مرحلة تفاوضية مع السلطات، أعقبها إعلان مراجعات فكرية وشرعية للمفاهيم السابقة أسفرت عن نبذ العنف، وكان التحول كاملاً بالنسبة للجماعة الإسلامية المصرية، والجيش الإسلامي الجزائري، بينما كان جزئياً لدى جماعة الجهاد والجماعة السلفية للدعوة والقتال.

نظرة تحليلية:

يفيد الاطلاع على التجربة التاريخية لهذه الحركات في استنباط عدة أنماط تحليلية قابلة للتكرار، والتحليل هنا يتناول مسارات الجماعات التي مارست العنف ثم انتهت وجودها كجماعة، أو توقفت عن نشاطها قبل العام ٢٠٠٠م:

للإنقاذ بعد تحقيقها فوزاً كاسحاً في الانتخابات، وكذلك ظهرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

وقر الجهاد في أفغانستان- وكذا البوسنة والشيشان- الذي طال أمده منذ السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات مجالات رحبة لتلقي التدريبات العسكرية ليتكون جيل كامل من الشباب الإسلامي أطلقت عليهم وسائل الإعلام اسم «الأفغان العرب»، وقد انخرط عدد كبير منهم بعد عودته في مختلف الحركات الجهادية التي تبنت ممارسة العنف داخل الدول الإسلامية.

بلغت أغلب هذه الجماعات مرحلة «الذروة» من كثافة العمليات المنفذة في الفترة من منتصف الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات، وأبرزها: جماعة الجهاد، الجماعة الإسلامية-مصر-، الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجماعة السلفية للدعوة والقتال - الجزائر-.

١- موقف الجماهير:

الأهداف الأولى. ثانيًا: تكون أهداف مرحلية جديدة متعلقة بالصراع وليس بالقضية الأساسية. ثالثًا: مسارات الثأر والانتقام.

لم تحظ ممارسات العنف في أي بلد إسلامي بتأييد جماهيري لافت، وانحصر أغلب الدعم والنصرة في مستويات محلية ضيقة انطلاقًا من الانتماء العشائري أو القبلي- حالة الجماعة الإسلامية في صعيد مصر-، وعجزت كافة الحركات الجهادية من خلال تبنيها للعنف أن تصل إلى مرحلة متقدمة من تحريك الجماهير في اتجاه «انتفاضة» أو «ثورة شعبية».

٤- الإنجاز:

لم تحقق أي من الحركات التي تبنت نهج العنف أهدافها التي أعلنتها كمسوغ لتبني هذا النهج، ولذلك تضمنت المراجعات التخلي عن السعي لتحقيق هذه الأهداف بذلك النهج، وهذا يعني أن مستوى الإنجاز يساوي صفرًا، وأن المسوغات التي طرحت في المرحلة الأولى كانت مجانية للصواب، يشمل ذلك أهدافا مثل: إقامة حكم إسلامي في الدول العلمانية، أو مثل: تغيير المنكرات وإزالة مظاهر الفساد في المجتمعات الإسلامية، ولا يخفى أن درجة الإخفاق تزداد عندما تؤدي ممارسات العنف إلى ترسُّخ أو انتشار أو تمكُّن ما استهدفت تلك الجماعات إزالته أو تغييره، بحيث أنه يصبح بعد العنف في حالة أقوى مما كان عليه بعد ممارسات العنف.

وكان الأمر الذي عزَّز الإعراض الجماهيري عن هذه الجماعات هو سقوط أعداد متزايدة من القتلى والمصابين جراء العمليات المنفّذة، ولم يصمد أي تسويق قدمته هذه الجماعات أمام حقيقة أن دماء المسلمين محرمة، ولا يمكن بحال القبول بأن نصر الإسلام يقتضي أن يقتل المسلم أخاه المسلم أو يهدر دمه.

٢- موقف العلمانيين:

استغل العلمانيون ممارسات العنف بصورة واضحة خلال فترة المواجهات المشار إليها، وتووع الاستغلال بين الترويج لقوانين مقيدة للحريات، أو محاولة تقليص مساحة التدين المتاحة، أو استغلال ممارسات العنف في التضيق على التيارات الأخرى التي لا تتبنى ذلك النهج، ومن الملاحظ أن هؤلاء العلمانيين كانوا من أكثر الناس اعتراضًا وتشكيكًا في المبادرات التي بدأ قادة الجماعة الإسلامية في مصر بطرحها منذ منتصف التسعينيات.

٥- المراجعات:

أغلب الحركات وصلت إلى قناعاتها الجديدة- المراجعات- بعد بلوغها مرحلة متقدمة من الصراع مع السلطات وبعد استنفاد القوى والمصادر في تلك المواجهات وصولاً إلى وضع تفاوضي صعب، سواء تم ذلك من وراء الأسوار داخل المعتقلات، أو في حالة المطاردة.

٣- اضطراب في تكوين منظومة الأهداف:

وبعبارة أخرى: لم يكن ذلك يمثل الوضع التفاوضي الأمثل لتلك الحركات، وعادة ما تكون هذه سمة القناعات التي تتكون نتيجة الوصول إلى خيار الصفر، في حين أن التوقع المبكر للوصول إلى هذه المرحلة والإدراك الاستباقي بأن نهج العنف ذو عاقبة وخيمة على كافة الأطراف، كان يمكن أن يحقق لهذه الحركات مزايا تفاوضية أفضل من تلك التي تحققت.

بعد سنوات من المواجهة والصراع بين تلك الحركات والسلطات المحلية، كان واضحًا حدوث اضطراب كامل في منظومة الأهداف؛ بحيث بات من المستحيل تكوين رؤية دقيقة عن الغاية التي تسعى إليها الحركات من خلال ممارستها للعنف، ويمكن ملاحظة تتابع هذه المراحل فيما يتعلق بمنظومة الأهداف: أولاً: ذوبان

ومن أبرز الأسماء التي قدمت مراجعاتها بعد أن

أن أحوالهم في مرحلة «ما قبل» كانت أفضل بكثير منها في مرحلة «ما بعد».

أما بالنسبة لعمليات العنف في السنوات التالية؛ فلم يُرصد لها تأييد ملحوظ، عدا فئات من الشباب المتحمس، هذا فيما يتعلق بالساحة الغربية، أما على الساحة الإسلامية؛ فإن التأييد يصل إلى مستويات الدنيا حتى يكاد يتلاشى على كافة المستويات الجماهيرية التي انققت على نيد العنف بالنظر إلى نتائجها الدامية، ويؤكد الدكتور ناصر العمر أنه «لا يُعرف من كبار علماء الأمة المعبرين من أيدهم في أي بلد من البلاد»⁽¹⁾، ولأن الناس تبع لعلمائهم؛ فإنه يمكن توقع مستوى الرفض لهذه الممارسات على المستوى الجماهيري.

٢- موقف العلمانيين:

تطور الاستغلال العلماني لممارسات العنف في صورتها الحالية ليتخذ صورة تراتبية ذات نمط واحد متكرر، فالأجندة العلمانية تتضمن بنوداً كثيرة على جدول الأعمال، وهم ينتظرون أي عملية تفجير هنا أو هناك ليستخدمونها كمحفز للانتقال إلى البند التالي، وفي كثير من الأحيان عندما يفتقدون فعلاً عنيفاً فإنهم يحاولون «تدبيح» نموذج مفتعل لتهديد بقتل أو حتى افتعال هجوم لم يقع، وهكذا تكون النتيجة الحتمية لأعمال العنف: تسريع جدول الأعمال العلماني، وقد اعتاد كثير من المثقفين العلمانيين أن يُعقّب طرحه المتجرئ على الإسلام بتلقيه رسالة تهديد -مزعومة- بالقتل من جهة مجهولة.

٣- منظومة الأهداف:

في هذا الصدد يجب التفريق بين الطرح النظري للحركات المتبنية للعنف وبين واقعها العملي؛ إذ يكشف الجانب النظري عن استراتيجية تبدو للوهلة الأولى مُصاغة بعناية مع طموحات عالية تُوحى بامتلاك

عُرفت في مرحلة سابقة بالحدة والتشدد في اتباع نهج العنف: كرم زهدي، د. ناجح إبراهيم، من قيادات الجماعة الإسلامية في مصر- مدني مرزاق: قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ، حسن حطاب: قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الجزائر، سيد إمام -دكتور فضل- من أبرز رموز جماعة الجهاد المصرية.

التجربة الثانية للعنف.. بداية...:

الغرض من المقارنة بين التجريبتين هو إثبات تحقق نفس التدايعات السلبية التي تعرضت لها الحركات المتبنية للعنف سابقاً مع مثيلاتها حالياً، مع التنويه إلى تزايد الاحتمال بأن تتعرض الحركات الحالية لنفس المآلات الثلاثة التي بلغت حركات التجربة الأولى: الاعتقال، المطاردة، المراجعات.

وجدير بالذكر أن تجارب الحركات الإسلامية تتضمن عدداً كبيراً من الأنماط القابلة للتكرار؛ بسبب التشابه في النشأة والمنهج والغاية، وهذه عوامل ترفع من احتمال بلوغ الحركات المتبنية للعنف حالياً نفس ما بلغته الحركات الأولى، مما يعني أن المبادرة بالتخلي عن هذا النهج تحقق المصلحة للجميع.

١- موقف الجماهير:

لم تحقق ممارسات الحركات الحالية التي تتبنى العنف تأييداً يُعتدّ به في أوساط الجماهير، وعلى رغم أن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حظيت بتأييد لدى كثير من شرائح الجماهير المسلمة؛ نتيجة الشعور الطاغي بالظلم الأمريكي الذي يتعرض له العالم الإسلامي، إلا أن هذا التأييد خفت تدريجياً مع ظهور عدد من التفاعلات بالغة الضرر أفرزتها تلك الهجمات التي تحولت مع الوقت إلى نقطة فاصلة يُورّخ بها - ما قبل وما بعد سبتمبر- في مسيرة العمل الإسلامي، بل وفي الأوضاع السياسية والاقتصادية للعالم الإسلامي بأسره، وفي أغلب المجالات لا يزال المسلمون يتبينون

(١) حوار مع الشيخ العمر، مرجع سابق.

ساعة واحدة، سوف يؤدي إلى تحقيق الانهيار أو حتى الهزيمة، وهو ما لم يحدث، فيكف يُقبل -عقلاً- أن تتجح وسائل محدودة التأثير في تحقيق هدف أخفقت دونه وسائل بالغة التأثير!!؟

٤- الإنجاز:

حتى هذه اللحظة؛ فإن «جردة الحساب» لا تعطي نتائج إيجابية حسب تقويم الحركات الممارسة للعنف نفسها، فحالها قبل عشر سنوات كان أقوى بكثير مما هي عليه الآن، ولم يتحول ما خسرت إلى رقم يُضاف إلى خانة خسائر أعدائها، بل إن أعداء الأمة لديهم قدرة هائلة على تجاوز الخسائر بعكس تلك الحركات، وأصبح الحديث يدور عن اختراقات وتوظيف واستغلال

لا ينتهي، مع تدهور في الموارد، وتراجع في إمكانات التجنيد للأتباع الجدد، بالإضافة إلى انخفاض سقف الطموحات والعمليات المنفذة، ويُفترض أن يكون الإنجاز معياراً أساسياً لتقويم الأداء والنظر في صحة الوسائل والأساليب المتبعة، وفي حالة الحركات المتبينة للعنف؛

فإن استخدام هذا المعيار لتقويم أدائها في السنوات العشر الماضية يؤدي إلى نتيجة معروفة سلفاً.

٥- المراجعات:

يبقى بعد ذلك في قائمة المقارنة مرحلة «المراجعات»، وهي كما أشرت سابقاً تكون جماعية وفردية، وقد تحققت مراجعات كثيرة على المستوى الفردي في الصفوف القيادية للحركات الممارسة للعنف حالياً، وينقل الدكتور ناصر العمر أن الذين أعلنوا عن تراجعهم عن نهج العنف في السعودية لم تُمارس عليهم أية ضغوط، وأنهم قالوا ما وصلوا إليه بقناعاتهم الشخصية -حسب علمي- بعد أن أدركوا خطأ هذا النهج من العنف فالمقدمات الخاطئة تقود

قدرات وإمكانات ضخمة^(١)، وهذا يظهر في كثير من أدبيات تلك الحركات، لكن عند النظر في الواقع العملي يختلف الحال تماماً؛ حيث يتضح حجم المغالاة في ربط الأهداف بوسائل لا تُحققها، فقد انغمس هؤلاء في حالة مشابهة تماماً لحركات المرحلة السابقة؛ حيث ذابت الأهداف الأولى، وتكونت أهداف أخرى مقترنة بالصراع، سواء مع السلطات المحلية أو مع الفصائل المنافسة من اتجاهات أخرى، كما هو الحال بين القاعدة وفصائل المقاومة في العراق، وما بين حركة شباب المجاهدين والحزب الإسلامي في الصومال، فهذه أنماط من القتال غير المفهوم الذي لا يوجد ما يسوّغه ولا علاقة له ألبتة بالأهداف التي أعلنتها تلك الحركات في بداية نشأتها.

مثل ذلك يقال عن عمليات خطف السائحين والاحتفاظ بهم من أجل الحصول على فدية، أو إرسال طرود أو أحذية مفخخة إلى الطائرات التي تقل على متنها عرباً ومسلمين وكفاراً، ويؤدي تفجيرها إلى إلحاق الأذى بالجميع، ثم القول بأن هذه

العمليات تأتي في سياق «حرب استنزاف»، وكما جاء في البيان الصادر بهذا الصدد منسوباً إلى القاعدة «الطرود التي أُرسِلت إلى الولايات المتحدة أواخر عام ٢٠١٠م لم يكن هدفها القتل، بل التسبب بأكبر قدر ممكن من الاضطرابات الاقتصادية»^(٢).

هذه كلها أهداف غير مفهومة، ولا يمكن تخيّل دولة تنهار أو تهزم بسبب «أفخاخ» لا تنفجر، بينما قبل تسع سنوات كانوا يُؤمنون أن تفجير أربع طائرات كاملة في أهداف كبرى وقتل أكثر من ثلاثة آلاف شخص في

(١) هذه الطموحات غير مقبولة، خاصة ما يتعلق منها بإثارة الفوضى داخل الدول الإسلامية واستهداف المخالفين.

(٢) مفكرة الإسلام ٢١-١١-٢٠١٠م.

مصر- فإنها غالبًا ما تتضمن أفكارًا يُصنّفها كثيرٌ من الإسلاميين على أنها تنازلات ليس لها داع، ولا علاقة لها بالعنف، الذي هو موضوع المراجعات.

المسار الثاني: الحركات والتيارات السلفية:

التشابه النسبي في منهج التلقي الشرعي والسمت

العام للتدين بين التيارات السلفية، والتيارات التي يُصطلح على تسميتها بـ «السلفية الجهادية»، أحدث تداخلًا تصنيفيًا - عن قصد أو عن جهل- بين التيارين، مما ألحق آثارًا بالغة السوء بالتيارات السلفية، وقُلص من قدرتها على ممارسة أنشطتها المعتادة إلى درجات متدنية في أكثر المجالات، ويمكن القول: إن السلفيين هم أكثر المتضررين جراء ممارسات العنف.

في مطلع العام ٢٠٠٠م كانت التيارات السلفية - في مصر والجزائر تحديدًا - بالكاد تستفيق من وطأة تداعيات العنف الذي مارسته الحركات الجهادية السابقة طيلة حقبتَي الثمانينيات والتسعينيات، لتُفاجئ بركام جديد من السلبيات والأزمات تسببت فيها ممارسات العنف الجديدة التي ميزت العقد الأخير، إنها إذن ثلاثون عامًا متتالية من الضيق والعنت والحصار والأزمات والمشكلات، كان على التيارات السلفية أن تواجهها وتتعامل معها مهذرة جزءًا كبيرًا من طاقاتها بعيدًا عن الأهداف الأولى مثل: التطوير الذاتي، والسعي لإصلاح وتغيير المجتمعات المسلمة.

هذه أبرز الأضرار والسلبيات التي عانت منها التيارات السلفية: جراء ممارسات العنف، ويُلاحظ في بعضها حدوثه كأثر مباشر على العنف، وفي البعض الآخر بتأثير تغيير المناخ العام، سواء من الناحية الدينية أو السياسية:

إلى نتائج خاطئة^(١)، وهذا تطورٌ عن حالة حركات المرحلة السابقة الذين نتجت أغلب مراجعاتهم بعد قضاء سنوات طويلة داخل المعتقلات، ولكن المراجعات الحالية - رغم أهميتها- تظل في النهاية فردية، والتغير الحقيقي إنما يحدث مع التحول الجماعي قبل أن تصل هذه الحركات إلى مرحلة «خيار الصفر».

وقد وقع التحول على المستوى الجماعي في حالة واحد فقط؛ حيث أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية عام ٢٠٠٩م عن نشر مراجعاتها - استغرق إعدادها سنوات- في إصدار ضخم بعنوان: «دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم

على الناس»، أثبتوا فيه تحولهم الشرعي والفكري^(٢)، واللافت أن الجماعة ذكرت في مراجعاتها التي سُميت بـ «الدستور» عبارة تلخص حال تلك الحركات، وما تسببه من إشكالات: «لقد كتبنا هذا الكتاب، ونحن نعلم أن الأفكار التي كانت لدينا عندما كنا في عنفوان الشباب، والتي أدت بنا إلى سلوك طريق الجهاد، هي أيضًا موجودة لدى الكثير من شباب اليوم»^(٣)، وهكذا: دوران في حلقة مفرغة، فمن يحمل تلك الأفكار اليوم سوف يظل يمارس العنف حتى يأتي عليه يومٌ يدرك فداحة الخطأ الذي يرتكبه، ومن ثم يتقدم بمراجعاته إلى الجيل الجديد الذي لن يقرأها، والعبرة واضحة: هذه الحركات تنتج أشخاصًا لا يقرأون إلا عندما يكتبون مراجعاتهم فقط.

من إشكالات التأخير في تقديم المراجعات الداعية إلى نبذ ممارسات العنف، أنها عندما تُقدم بصورة جماعية - كما في حالة الجماعة الإسلامية في

(١) حوار مع الشيخ الدكتور ناصر العمر، مرجع سابق

(٢) انظر موقع الإسلاميون، إسلام أون لاين تقرير: الإسلاميون ينشر مراجعات الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، ٥-٩-٢٠٠٩م.

(٣) سي إن إن ١١-١١-٢٠٠٩م، تقرير نك روبرتسون.

١- وُضعت التيارات السلفية في دائرة الاتهام محليًا ودوليًا بسبب التشابه النسبي بينها وبين «السلفية الجهادية»، ولأن الأولى هي الأكثر انتشارًا وتواجدًا على الساحة، بات يُنظر إليها على أنها الأصل للفرع الجهادي، وأن افتراق الفرع عن أصله ليس انشقاقًا بل اتفاقًا وتسيقًا للأدوار، وفي أحسن الأحوال صُنفت التيارات السلفية بوصفها كيانات هلامية غير قادرة على ضبط أتباعها أو تحصيلهم، وأن دورها الأساس هو توفير الأتباع وتوليد الأجيال للحركات التي تتبنى العنف، وتبعًا لذلك توزعت استراتيجيات التعامل مع تلك التيارات على مسارين: أولهما: الافتراض بأن بعض التيارات السلفية له علاقات شراكة مع الحركات الجهادية، وبالتالي يجب تصنيفهما في خانة واحدة. والمسار الثاني: الافتراض بأن كل سلفي هو مشروع «جهادي» محتمل، ومن ثم يصبح الخيار الأمثل هو: محاصرة الفكر السلفي بالتزامن مع تقليص الوجود السلفي، أي محاربة الفكرة ومن يحملها وما يبيلغها.

٢- قبل عقدين أو ثلاثة كان السلفيون يتمتعون بقدرة عالية على الوصول إلى الجماهير بكافة السبل، نعم لم يكن السلفيون يتميزون بإمكاناتهم الجماهيرية بصورة عامة، ولكن بقيت السبل مفتوحة والقيود مرفوعة أمام من يتقن العمل مع الجماهير، ومع تتابع موجتي العنف المشار إليهما تقلصت المساحات المتاحة أمام السلفيين للعمل الجماهيري إلى حدودها الدنيا، وبلغ التقليص ساحة المساجد، حيث الموقل السلفي للدعوة؛ فوُضعت القيود على الممارسات الدعوية المعتادة من خطابة ودروس ومحاضرات، وأصبحت الساحة الوحيدة المتاحة للوصول إلى شرائح واسعة من الجماهير هي: الفضائيات، وهي رغم رحابتها إلا أنها تتيح المجال لعدد محدود من الدعاة مقارنة بالآلاف من الخطباء وطلبة العلم الذين كانوا يملئون المساجد، كما أن الفضائيات لا تتيح التواصل الجماهيري عن قرب، فضلاً عن تعرض الدعوة عن طريقها للحجب كما حدث في الآونة الأخيرة.

٣- اضطرار كثير من رموز التيارات السلفية إلى إعادة صياغة الخطاب السلفي، بما يتضمن تنازلات -منهجية أحياناً- من أجل تجسير الهوة، وتقريب الطرح السلفي الذي بات أكثر غربة داخل المجتمعات الإسلامية، على الرغم من انتشار الدعاة السلفيين في الفضائيات فهم لا يمتلكون القدرة على طرح كل ما يتضمنه، المنهج السلفي ويدعو إليه، وقد أسفر تكرار محاولات «إعادة الصياغة» المتكررة عن تشوه في المواقف والمفاهيم مع الوقوع في تناقضات صارخة لا تتناسب مع مسلمة المنهج السلفي، فبات تناول المذاهب المنحرفة والمنكرات والعصاة وحتى الكافرين، انتقائياً إلى حد كبير، ويزداد التناقض عندما تقتضي معادلات التوازن- أو البقاء- توجيه انتقادات لاذعة تجاه طرف أو جهة تستحق النصيح اللطيف، في حين تسلم جهة أخرى لا يخفى عداؤها من مجرد النقد الخفيف.

٤- هذا اللجوء المتكرر إلى «إعادة صياغة الخطاب» أفرز بدوره مناحاً خلافياً عزز من الانشقاقات والتباينات في الأوساط السلفية مع تزايد الاجتهادات المسيسة الانتقائية التي لا تنطلق من تأصيل شرعي حقيقي، بمعنى أن كل اجتهاد على هذه الشاكلة عندما يتم طرحه على الملأ تتشأ على الفور ردات فعل مؤيدة ومعارضة له، وهكذا مع كل اجتهاد يتميز شقّ جديد في الصف السلفي حتى بات بعض المنتمين للتيارات السلفية يقسمون الرموز إلى: يمين ويسار.

٥- يتوافق كثيرٌ من مثقفي العلمانيين مع منتقدي الإسلام والمسلمين في الغرب على تقمص حالة «التريص» المستمر بالخطاب السلفي عبر وسائل الإعلام المختلفة، ويأتي موقع «ميمري تي في» في مقدمة المتريصين في الغرب، وهذا الاسم اختصار لعبارة «معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط» ومؤسسه عام ١٩٩٨م هو العقيد السابق في مخابرات الجيش الصهيوني «إيجال كارمون»، والمعهد مَعْنَى برصد وتحليل المواد السامة والمشاهدة، والمقروءة في

في بيتها.. وقتل الفأر، والأخير جاء النص عليه في حديث للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد أدى ذكر هذا الحديث في برنامج يشارك فيه الداعية محمد المنجد إلى ضجة إعلامية كبرى؛ لأنه اعتدى على حق «ميكى ماوس» في الوجود؛ حيث تناقلت الخبر عن موقع ميمري كُبريات وسائل الإعلام مثل: سكاي نيوز، فوكس نيوز، إيه بي سي، إن بي سي.^(٤)

الطريف أن موقع يهودي آخر مهتم بمتابعة الإعلام الفلسطيني (pmw) نقل عن قناة الأقصى التابعة لحماس استخداما ميكى ماوس بطريقة أخرى في أحد برامج الأطفال؛ حيث ذكر الموقع أن حماس توظفه لتدريب الأطفال على الإرهاب، وانتقى الموقع مقطعاً من البرنامج يظهر فيه شخص يرتدي دمية «ميكى ماوس»، ويردد كلمات متضمنة رسائل توعية للأطفال حول الصراع مع اليهود.^(٥)

٦- تأثر الوجود السلفي في أوروبا كثيراً بعد سبتمبر ٢٠٠١م، ثم تفجيرات مدريد عام ٢٠٠٤م ثم تفجيرات لندن عام ٢٠٠٥م، وبعد أن كانت الساحة الأوروبية تتميز بحرية الحركة والنشاط، تغيرت الأوضاع مائة وثمانين درجة، ليتحول السلفيون إلى فئة منبوذة مُحاصرة تعاني التضييق والرقابة المستمرة، وقد وُصفَ تقرير راند - عام ٢٠٠٧م حول الإسلام المعتدل - التيار السلفي بأنه «تيار الاعتزاز بالإسلام بأكمله، ومحاولة تطبيق كافة تعاليمه»، ويصنّفه التقرير بأنه أخطر التيارات التي تواجه أوروبا، ويجب تحجيمه ومقاومته، والعمل على تقليص وجوده العملي في الحياة الفكرية للمسلمين في أوروبا.^(٦)

إعلام الشرق الأوسط، ويتابع أيضاً محتوى المناهج التعليمية والاتجاهات الدينية، ويقع مركزه الرئيس في واشنطن، وله أفرع في بغداد، وطوكيو والقدس، ويعمل فيه أكثر من ٧٠ موظفاً حول العالم، تُترجم تقاريره إلى الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية، ويذكر الموقع أنه يعمل على نقل صورة واقعية للجهاد الإسلامي في المنطقة العربية وباكستان وأفغانستان، ويقدم باباً مختصاً في التنبيه على الخطط الإرهابية، ويتضمن تغطية لأهم ١٠٠ موقع إسلامي، وأهم ٧٥ قناة إسلامية وعربية من بينها: الجزيرة، المجد، اقرأ، الرسالة، الناس، الرحمة، المستقلة^(١)، ونشر الموقع عام ٢٠٠٩م وحده ١٥ ألف تقرير مترجم، بالإضافة إلى ترجمة ١٦٠٠ مقطع تلفزيوني منقول من فضائيات الدول الإسلامية.^(٢)

نتيجة حالة «التربص» وُضِعَ الدعاة والعلماء المنتمون إلى التيارات السلفية تحت رقابة مستمرة، فكل تصريح أو فتوى أو موقف يصدر عن أحدهم قابل للرصد و«إعادة التصنيع» والترويج في سياقات جديدة، فقد يجد داعية ما نفسه فجأة ودون سابق إنذار موضع اهتمام عشرات من وسائل الإعلام العربية أو الغربية بسبب كلمات ألقى بها.

وحالة «التربص» هذه لا ينفع معها حذر ولا فطنة؛ إذ منتهى ما يمكن الوصول إليه في ذلك أن يتمتع الداعية عن الكلام^(٣)، وحتى لو اقتصر على نصوص القرآن والسنة دون غيرها، فهذا لا يكفي؛ إذ بحسب ثقافة «المتربصين» فإن أكثر من نصف القرآن والسنة يدعون إلى معاداة السامية، ورفض التعايش بين الأديان، ومعاداة الآخر، وقتال الكافرين، وحبس المرأة

(٤) انظر مقطع الفيديو على موقع يوتيوب بتاريخ ٢-١٠-٢٠٠٨م:

<http://www.youtube.com/watch?v=vfporWh3Y9s&feature=related>

(٥) يوتيوب ٨-٥-٢٠٠٧م وقد شاهد المقطع نحو ٧٠٠ ألف شخص حتى الآن والناشر هو الموقع اليهودي: مراقبة الإعلام الفلسطيني

<http://www.youtube.com/watch?v=gi-c6lbFGC4>

(٦) د باسم خفاجي، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧، المركز العربي للدراسات الإنسانية ٢٠٠٧م.

(١) ميمري تي في.. المسلمون في عيون وقحة، شبكة الأنوكة ٢٥-٨-٢٠١٠م.

(٢) عبد العزيز كحيل، مقال: مركز ميمري الصهيوني، شبكة الأنوكة ٧-١٠-٢٠١٠م.

(٣) لا يمنع ذلك من أهمية التزام الدعاة بتطوير ومراجعة خطابهم الديني بما يحقق أمرين: عدم التخلي عن الثوابت وتجنب تطويع مفردات الخطاب إلى درجة التساؤل، والأمر الثاني، هو تقليص منافذ الانتقاد ومواطن التربص أمام تلك الفئة المستهدفة للإسلام.

بأنه باحث متخصص في الفكر الإسلامي، والرجل يحمل كراهية شديدة للتدين السلفي، ويقول صراحة: «علينا تخطي بُعد الإسلام والقرآن دون نكران جذورنا الألفية، لكن ينبغي تأريخ تعاليم الكتاب ووضعها في إطار الحداثة، فهذا فقط سيتمكن العالم الإسلامي من ردع الأصوات الداعية إلى العنف والجهاد»، ويقول أيضاً: «إن العالم الإسلامي إذا أراد للحاق بركب الحضارتين اليهودية والمسيحية، عليه تجاوز حرفية السنّة النبوية»، وقد أصدر «مدب» كتابين بعد ١١ سبتمبر أولهما بعنوان «مرض الإسلام» والثاني يحمل عنوان «الخروج من

اللجنة»، ومفهوم طبعاً قصده من التسمية. (٢)

ثالث النماذج هو الشيخ حسن شلغومي، إمام مسجد منطقة درانسي شمال باريس، وهو من أصل تونسي وتم اختياره من بين ٢٤٠٠ إمام في فرنسا ليمثلهم في لقاء الرئيس الأمريكي باراك أوباما العام

الماضي، ويحظى الرجل بلقاءات مستمرة من نواب في الكونجرس ورجال دين مسيحيين ويهود، ويفتخر بأنه زار قطاع غزة بعد الحرب الأخيرة كما زار أيضاً عائلات يهودية في مستعمرة سيدروت (٤) للوقوف على معاناتهم من صواريخ حماس.

ويتخذ شلغومي موقفاً «متطرفاً» من المظاهر السلفية مثل اللحية والنقاب، ويقول: «إنه منظر بشع ومخيف أن ترى سيدة مسلمة بهذا الكمّ من السواد، نحن اليوم نتحاور ونتناقش، وأتلقى التهديدات لأنني ضد النقاب.. حرام أن نحصر الإسلام الحنيف خلال ١٥ قرناً من الزمان في قطعة سوداء أو «خرقة سوداء»

(٢) موقع إيه كي أي الإخباري الإيطالي ٥-٨-٢٠١٠م.

(٤) مجلة الأهرام العربي ١٨-٧-٢٠٠٩م.

المثال الأكثر تعبيراً عن «حالة العداء للإسلام» في أوروبا، هو إصدار قانون في فرنسا يجرم ارتداء النقاب في الأماكن العامة، وقد صدر القانون قبل أشهر بإصرار عجيب وإجماع كبير من الحكومة والبرلمان مؤيدين بالرئيس نيكولا ساركوزي، ويمكن ملاحظة مستوى العداء بمعرفة أن وزارة الداخلية الفرنسية قدرت عدد المنتقبات في فرنسا- مواطنات ومقيمات- بحوالي ٣٦٧ امرأة، (١) وبغض النظر عن صحة الإحصاء فيبقى أنه صادر من جهة رسمية، وتم إصدار القانون بناء على تقديرها للموقف، القضية إذن ليست في بضعة مئات من المنتقبات، ولكنها الرغبة في «تحجيم» الوجود السلفي، وعرقلة انتشاره داخلياً، أو تحول فرنسا إلى جهة استقبال للسلفيين الراحلين من دول عربية أو أوروبية أخرى، باختصار: منع النقاب هو الوسيلة الأنجع لوقف الزحف السلفي من وجهة نظر أوروبا.

وتقدم الجهات الغربية المعنية نماذج معينة من الفكر والتدين الإسلامي القابل للتواجد في أوروبا، أبرز سمة تميز النماذج الجديدة هي رفضهم التام لمعطيات التدين السلفي ومظاهره، وفي فرنسا تبرز ثلاثة أسماء تحظى بالتقدير والثناء في الإعلام الأوروبي، أولهم: الشيخ دليل أبو بكر رئيس المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، وقد عينه في هذا المنصب بدون انتخاب الرئيس ساركوزي أثناء توليه وزارة الداخلية، وتلقى الضوء على دلالة الاختيار الزيارة التي قام بها سفير الكيان الصهيوني للشيخ دليل في مكتبه لتهنئته على المنصب الجديد. (٢)

ثاني الثلاثة، هو عبد الوهاب مدب، الذي يُعرف

(١) صحيفة الرياض ٢١-٧-٢٠٠٩م.

(٢) عادل قسطل، المد الإسلام في فرنسا بين التعجيب والتنظيم، الجزيرة نت، ٣-١٠-٢٠٠٤م.

من القماش، إن ديننا أعظم من ذلك».

ويستخدم شلغومي لغة تحريضية واضحة ضد التيارات السلفية بدمجها مع الحركات التي تتبنى العنف والمشمولة بوصف «الإرهاب» حسب التصنيف الغربي، فيقول: «لا بد أن يظهر للناس أن التطرف يضرب بأطنابه في أوروبا من انتشار للحركة الأصولية المتشددة، التي نزلت تحت الأرض؛ خوفاً من قوانين الإرهاب الجديدة،

وتلك التيارات الأصولية موجودة في أغلب البلدان، وأوروبا لا تجد لها مخرجاً من هذا الفكر الأصولي المتطرف، وآخر الشهر سيصدر لي كتاب في العاصمة الفرنسية باريس اسمه: الشيخ حسن شلغومي، من أجل إسلام فرنسي».(١)

الأمر اللافت هنا أن مركز

ميمري لمراقبة الإعلام الإسلامي نشر تقريراً مطولاً بعنوان «مفكرون فرانكفونيون ضد النقاب» نقل فيه مجموعة من أقوال «المفكرين» المسلمين الرافضين للنقاب، والذين يدعون إلى إعادة قراءة الشريعة بلغة عصرية، وفي مقدمتهم: مدب، أبو بكر، شلغومي.(٢)

٧- في سياق محاربة الفكر السلفي، تعرضت المؤسسات التي تتعامل مع «المحتوى السلفي» بالنشر والتبليغ إلى مضايقات عدة، وتراوح أسلوب التعامل معها بين أربعة خيارات: التعديل- التقليل- الغلق- الاستبدال.

فهذه المؤسسات مطالبة بتعديل مناهجها بحذف أغلب محتواها السلفي، وإلا فهي تواجه خيار التقليل أو الغلق، كما يوجد خيار آخر مطروح في

(١) الشرق الأوسط ٣-٥-٢٠١٠م.

(٢) انظر مقال عبد العزيز كحيل، الألوكة، سابق.

عدة دول، وهو استبدال المحتوى السلفي أو المؤسسات السلفية ببدائل أخرى تتبع الطرق الصوفية، الذين يحملون إرثاً كبيراً من الخلافات والعداء للتيارات السلفية.

المسار الثالث: التيارات الإسلامية السياسية.. آثار عامة:

لم تكن الآثار السلبية المباشرة التي تعرضت لها

التيارات السياسية بنفس المستوى الذي تعرضت له السلفية؛ إذ انحصرت غالباً في إشكالات الحركة والتمويل التي لاقت صعوبات متزايدة بسبب القوانين الجديدة التي صيغت من أجل محاربة «الإرهاب» مع بقاء المجال مفتوحاً للاجتهاد حسب كل دولة.

كان يُنظر إلى التواجد الإسلامي في عدة دول أوروبية على أنه يشغل جهة مساندة ودعم للعمل الإسلامي بالنظر إلى مساحة الحرية التي تتمتع بها تلك الدول مقارنة بالدول الإسلامية، ولكن بعد ١١ سبتمبر؛ تقلصت مساحة العمل الإسلامي في الغرب إلى درجة كبيرة، وبات قادته معنيين بالدرجة الأولى بنفي التهم، وتبييض الصفحة، وإزالة الشبهة

أغلب الأضرار التي تعرضت لها التيارات السياسية جاءت بصورة غير مباشرة وفي سياق الأضرار التي لحقت بكافة الكيانات التي تمارس العمل الإسلامي المعاصر، ومن ثم يكفي استعراض أهم هذه الآثار العامة دون حاجة إلى تخصيصها لتيار معين.

التداعيات السلبية العامة للعنف على العمل الإسلامي:

١- ضرب العمل الخيري في مقتل عن طريق فرض قيود هائلة على تمويل الأعمال الخيرية نتيجة التداخل الذي كان حادثاً في عملية جمع الأموال، والذي سمح للحركات التي تتبنى العنف بالحصول على جزء لا يُستهان به من الأموال الخيرية لتمويل أنشطتها.

٢- تراجعت الأنشطة الدعوية الممولة من دول إسلامية - حكومات أو أفراد- في مواجهة المد التصيري الجارف الذي لا يعاني من أية ضغوط أو

في الأصل في سياق رفع الظلم عن عاتق المسلمين، أصبحت سبباً مباشراً في إيقاع مزيد من الظلم عليهم، والتدخل في شئونهم، وبعض ما كشفته وثائق ويكيليكس المسربة عن السفارات الأمريكية يُعطي مثلاً على تحول ممارسات العنف إلى «مثقاب» لاختراق الدول الإسلامية في دول مثل باكستان.

وبينما أعطت الحركات المتبنية للعنف أولوية كبرى لانتقاد خضوع بعض الدول الإسلامية للنفوذ الأمريكي وعدت ذلك مسوغاً لممارساتها؛ فإن الثمرة الأولى لهذه الممارسات/ مزيد من الخضوع.. مزيد من التدخل، هذا يعني أن وقف ممارسات العنف سوف يُغلق باباً مهماً من أبواب التدخل والضغط.

٦- صعوبة إنشاء وتطوير مشروعات الأعمال الدعوية، أو الخيرية التراكمية التي تحتاج إلى وقت وجهود ودعم مستمر؛ لكي تؤتي ثمارها، فقد أصبح «الإجهاض المتكرر» هو الأسلوب الذي يتم التعامل به مع مثل هذه الأعمال، خاصة في الدول ذات النهج العلماني التي يحتاج فيها إنشاء مؤسسة تعليمية إسلامية إلى إجراءات معقدة، وكانت هذه الحالة موجودة بدرجات متفاوتة قبل أحداث سبتمبر، ولكنها بعد ذلك أصبحت لازمة، حتى طُرحت أفكار في أوساط الإسلاميين تدعو قيادات العمل الإسلامي إلى التكيف مع الظرف الراهن بتأسيس أعمال ومشروعات مؤقتة مع تجهيز مستمر لبدائل جديدة- مؤقتة أيضاً- تحل محل السابقة عندما تنتهي مدة صلاحيتها.. وهكذا.

٧- «الاستعداد مجهول العاقبة»، بات مصطلحاً يصف بدقة ممارسات الجماعات المتبنية للعنف، فهي تعيش حالة من الاستعداد لكافة الأطراف والجهات تحت شعار نصرته الإسلام، ورفع راية الدين، دون أن يظهر ارتباط واضح بين هذه الأهداف وبين ما تمارسه من مظاهر الاستعداد.

يتوجه الاستعداد أولاً ناحية الأنظمة الحاكمة في الدول الإسلامية- العربية على وجه الخصوص- سواء

قيود، وخلت الساحة في مناطق إسلامية وغير إسلامية في آسيا وإفريقيا من الوجود الإسلامي المؤثر، بل إن هذا التراجع مَهَّد الطريق بصورة غير مسبوقة أمام التغلغل الإيراني الشيعي في كثير من دول إفريقيا دون أن يُواجه ذلك النشاط العوائق التي عرقلت الأنشطة السنية.

٣- كان يُنظر إلى التواجد الإسلامي في عدة دول أوروبية على أنه يشكلّ جهة مساندة ودعم للعمل الإسلامي بالنظر إلى مساحة الحرية التي تتمتع بها تلك الدول مقارنة بالدول الإسلامية، ولكن بعد ١١ سبتمبر؛ تقلصت مساحة العمل الإسلامي في الغرب إلى درجة كبيرة، وبات قاداته معنيين بالدرجة الأولى بنفي التهم، وتبييض الصفحة، وإزالة الشبهة، وتعرض كثير من الدعاة إلى الترحيل والإبعاد والتضييق، وحتى المؤسسات الإسلامية الممولة بواسطة الدول لم تسلم من التضييق، فتم اتهام مناهج التعليم بالتطرف وراجت تهمة «معاداة السامية»، رغم أنها لم تكن متداولة قبل العقد الحالي بهذه الوتيرة؛ نظراً لحالة الصراع القديمة بين المسلمين واليهود، والتي تمثلت في التاريخ المعاصر بالصراع العربي الإسرائيلي حول فلسطين.

٤- ماذا لو حكم الإسلاميون؟ برزت ظاهرة «فوبيا الإسلام»، وهي مفتعلة في كثير من ملامحها، وهدفها الرئيس هو استخدام التيارات الإسلامية كـ «فزاعة» لتسويف البقاء طويل الأمد في الحكم أو لمزيد من إجراءات التحجيم، والتقليص للعمل الإسلامي، وهي في ذلك كله تستخدم ممارسات العنف كرافعة أساسية لتحقيق هذه الأهداف.

٥- القضاء على «العنف» أو «الإرهاب» أصبح وسيلة مفضلة لتدخل الدول الكبرى في شئون الدول الإسلامية، ومع كل عملية منقّدة - سواء نجحت أم أخفقت- يزداد التدخل الغربي والخضوع الإسلامي، وبالتالي نشأ وضع متناقض تماماً مع أهداف العنف، كما نَظَر لها رموز ذلك التيار، فالممارسات التي جاءت

اتخاذ تلك الجماعات قراراً بتصفية إحدى الشخصيات المعادية لها جسدياً^(٢)، فالذي يغلب على الكيانات والتيارات والكتل والنخب والجماعات التي تشكل في مجموعها قوى المجتمعات في الوقت الحاضر، أنها تعمل في منظومات جماعية متوازنة أو متآزرّة طالما توفرت دوافع بقائها، من هذا المنطلق يصبح الزعم بأن اختفاء أحد الرعوس سيؤدي إلى انهيار ذلك التيار أو تلك النخبة، هو قول جزافي ينطوي على قدر كبير من المبالغة.

من ناحية أخرى؛ فإنه ليس بالضرورة أن يؤدي تصفية الرمز المتشدد إلى ظهور جيل أكثر اعتدالاً، بل في أحيان كثيرة يلعب الاغتيال دوراً عكسياً بإفرازه جيل يحمل أفكاراً أكثر تشدداً من رمزه الغائب، والمثال العملي على ذلك، هو اغتيال المفكر العلماني «فرج فودة» في مصر؛ حيث لم يؤد اغتياله إلى تراجع فعلي في الخطاب العلماني، فضلاً عن أنه لم تلبث النخبة العلمانية أن أفرزت أشباهاً ونظائر له في حدة الخطاب، بينما تحمل الإسلاميون الراضون للعنف تداعيات عملية الاغتيال، في المقابل تعرض الرمز العلماني المتشدد نصر حامد أبو زيد لمواجهة أخرى لا تتبنى العنف، ولكنها تستخدم الدعاوى القضائية في تحجيم خطاب الرجل، وقد نجح ذلك إلى حد كبير، حتى إنه اضطر إلى الإقامة خارج مصر، دون تصفية أو اغتيال لأحد، ودون أن يتأذى العمل الإسلامي.

وبالتالي فإن اعتماد أسلوب العنف لتصفية الأعداء داخل المجتمعات الإسلامية من شأنه أن يُضعف تأثير التيارات الإسلامية، ويساهم في حصار العمل الإسلامي في مجالات عديدة، بسبب بقاء تلك الجهات كما هي مع توفر مسوغات إضافية لديها لإظهار مزيد من أشكال العداء أو لاستعداد من بيده

(٢) يغلب أن يكون ذلك في الدول الإسلامية ذات النهج العلماني، وقد يكون هذا الشخص معادياً للإسلام حقيقة، أو معادياً لتلك الجماعات دون أن يكون عدواً للإسلام، بل في بعض الأحيان يكون من العاملين للإسلام، ولكنه على خلاف منهجي مع أتباع تلك الحركات، وهذه الحالة تكررت كثيراً في العراق.

كانت أنظمة علمانية أم إسلامية، والذي يؤكد حالة «جهالة العاقبة» هذه أن ما تستهدفه هذه الجماعات في تلك الدول لا يمكن بحال أن يحقق لها غاياتها الأساسية، فعملياتها مجرد خبط عشواء كيفما اتفق، أو كيفما تيسر من خلال الإمكانيات المتاحة، في بعض الأحيان يكون المستهدف - على سبيل المثال - أحد مسؤولي الدولة، وعندما لا يتيسر يُستعاض عنه بمن حضر، وأدبيات الجماعة الإسلامية المصرية تذكر الهتاف الذي كان يردده أتباع الجماعة أثناء محاكمتهم في قضية اغتيال رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الأسبق، كان الهتاف يقول «إحنا اللي قتلنا المحجوب وموسى هو المطلوب» يقصدون عبد الحليم موسى وزير الداخلية الأسبق، والذي كانت العملية تستهدفه بالأساس، ولكن تصادف مرور موكب المحجوب بدلاً منه^(١).

هذه المعادلة تنقل تلك التيارات، ومعها بقية التيارات الإسلامية التي لا تتبنى العنف منهجاً، من حالة سيئة إلى حالة أسوأ بصورة مطردة، وهكذا يصبح نهج تلك الجماعات قوة دافعة لابتعاد النظام والدولة بأسرها عن الإسلام مع توفر المسوغات، هذا إن كانت الأنظمة التي تحكم علمانية.

أما الأنظمة التي تحكم بالإسلام جزئياً أو كلياً، فإن اتباع العنف في مواجهتها لا يوجد ما يسوغه، خاصة إذا كانت مجالات النصح والدعوة متيسرة، عندها يصبح اللجوء إلى العنف لسد الخلل الموجود بمثابة تشويش وتشويه لجهود الإصلاح الحقيقية.

يأتي في هذا السياق تشبث الحركات المتبنية للعنف بمفهوم «قمة الهرم» أو «بؤرة النثر» في تقويم وتحليل أداء الجهات المعادية للإسلام والمسلمين، بمعنى النظر إلى شخص بعينه على أنه «منبع الأذى»، وإذا تم القضاء عليه؛ فسوف يتقلص الشر ويتراجع الأذى، فهذا تحليل غير دقيق، رغم كونه خطوة أولى في

(١) هناك تحليلات أخرى كثيرة تحاول أن تضع تفسيرات مغايرة لعملية الاغتيال.

إن طبيعة الدول المعاصرة وكيفية تكوينها وهيكلتها تجعل من الصعوبة بمكان أن يحدث انهيار كامل للدولة ما لم تتوفر عوامل عديدة بالإضافة إلى ظرف مواتٍ، والدول الغربية تتمتع غالباً بمستوى متقدم من الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقني، مقارنة ببقية دول العالم، والحالة الافتراضية التي يتصورها منظرو الحركات المتبنية للعنف، والتي عندها سوف ينهار النظام الأمريكي بحسب توقعاتهم، هي بالأساس حالة تصف بدقة واقع العديد من الدول الإسلامية، إن لم يكن حال هذه الدول أسوأ

بكثير، ورغم ذلك لم تتعرض أنظمتها للانهيار، فلماذا لا تقاس هذه على تلك وتتغير القنوات؟

ولا يقتصر الاستفزاز العدائي على الحكومات الغربية فقط، بل يمتد إلى الشعوب أيضاً،

ويمكن في خلال العقد الأخير رصد كم هائل من التجاوزات والإهانات والتصرفات الدالة على التعصب ضد الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة وأوروبا، ولا يكاد ينقضي شهر دون صدور قانون أو قرار يُقْصَص من مساحة الحرية التي كان المسلمون يحظون بها في الدول الغربية، حتى سويسرا التي اشتهرت بحيادها أصدرت في عام واحد قانونين: أحدهما يمنع بناء المآذن، والثاني يقضي بترحيل الأجانب المرتكبين للجرائم^(٣)، وفي ألمانيا اعترفت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل بصعوبة دمج المهاجرين المسلمين، وقالت في تحذير واضح لهم: «من المهم فيما يتعلق بالإسلام أن تتطابق القيم التي يمثلها الإسلام مع دستورنا.. فما يطبق هنا هو الدستور لا الشريعة»، وأكدت ميركل على أن ثقافة ألمانيا «تقوم على قيم مسيحية ويهودية وظلت هكذا لمئات إن لم يكن لآلاف السنين»^(٤).

(٣) وهي وسيلة غير مباشرة للتخلص من المهاجرين المسلمين.

(٤) رويترز ١٠-٦-٢٠١٠م.

السلطة لقهَر الإسلاميين؛ مما يترتب عليه ضرر بالغ للدعوة والدعاة، وهذا أمر مُشَاهَد بوضوح في أغلب حالات الاغتيال التي تمت في مصر، بدءاً من اغتيال الرئيس السابق أنور السادات، ويذكر الدكتور ناجح إبراهيم عضو مجلس شورى الجماعة: «جربنا في مرحلة السادات محاولة الوصول إلى السلطة، وإقامة دولة إسلامية في شبابنا عام ١٩٨١م.. وكانت الدعوة متاحة للجميع وقتها.. فلما قُتِل السادات ضاعت الدعوة ولم تأت الدولة»^(١).

يقسم الدكتور ناصر العمر الجهاد بحسب ميادينه المتاحة إلى ثلاث حالات: الجهاد في البلاد المحتلة كما في فلسطين، والجهاد في بلاد يحكمها الكفار، والجهاد في بلاد المسلمين، ويقول: إن الحالة الأولى الجهاد فيها مشروع مع ملاحظة أن ذهاب الشباب المسلم إلى تلك

المناطق من دول إسلامية أخرى ينتج عنه سلبيات كثيرة. أما الثانية فيتم اللجوء فيها إلى العلماء المعتبرين لدراسة الأمر دراسة وافية؛ تجنباً للآثار الضارة التي يتحملها المسلمون. ولذلك لا بد من دراسة كل حالة على حدة دراسة شرعية مبنية على اعتبار المصالح والمفاسد، وأما الحالة الثالثة، أي في بلاد المسلمين، فلا يجوز فيها الجهاد؛ لما يترتب عليه من الفساد العظيم^(٢).

٨- الحالة الأخرى للاستعداد تتوجه ناحية الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وذلك بنقل ساحة العمليات إلى تلك الدول بصورة مباشرة، دون أي مراعاة لتفاوت موازين القوى؛ اعتماداً على مفاهيم مغلوطة مثل إمكانية أن تنهار تلك الدول أو تفقد قواها من خلال الدخول معها في حرب استنزافية على شاكلة إرسال الطرود المفخخة التي تؤدي إلى إنهاك النظام بتعقيد الإجراءات الأمنية، ورفع كلفتها إلى الحد الأقصى.

(١) حوار مع موقع الإسلام اليوم، ٨-٥-٢٠١٠م.

(٢) حوار مع الدكتور ناصر العمر، مرجع سابق.

خاتمة:

إن التأمل في حال العمل الإسلامي في العقود الثلاثة الماضية يكشف بجلاء حجم الضرر الفادح الذي تسببت فيه ممارسات العنف أيًا كانت الجماعة التي تمارسه، والمشكلة أن الجماعة التي تُدرك -مُتأخرة- فداحةً منهجها فتتأى عنه، وتراجع عن ممارساتها الأولى؛ لا تؤثر بمسلكها الجديد على الأجيال التالية من الشباب المتحمس، بل تظل المرحلة الأولى من مسيرة جماعات العنف -بالنسبة لهؤلاء الشباب- هي موطن الاقتداء والفخر، هذا يعني أن الرُحْمَ الفكري والمعنوي الذي يُمَدُّ نهج العنف بأنفاس الحياة لا يزال باقياً، ولا يزال الواقع الإسلامي مهيباً لظهور جماعات أخرى تتبنى العنف منهجاً ومسلكاً، ما لم يتصد العلماء والمفكرون وقادة العمل الإسلامي لهذه الظاهرة التي تتسبب كثيراً من الإنجازات الحقيقية.

هذا التصدي يتنازعه سهولةٌ وعسرٌ.. أما السهل، فهو أن كثيراً ممن تناقشت معهم من العلماء والدعاة في هذا الشأن متفقين على أن الشباب المتبع لنهج العنف قليل العلم ضعيفُ الطلب له، وأن أغلبهم يدرك خطأه ويستدرك خلله إذا ما جالس العلماء العاملين المخلصين.

أما العسير، فهو أن الأمر ليس مجرد كلمات تُقال عن نبذ العنف أو حرمة الدماء، بل يجب السعي لتكوين ثقافة راسخة عميقة الأركان والمفاهيم، ترفض العنف رفضاً مبدئياً أصلياً ليس مؤقتاً أو ظرفياً، حتى وإن كانت الغايات المعلنة تتعلق بنصرة الإسلام والمسلمين، ففضلاً عن كون هذه الغايات لم تتحقق من خلال ممارسة العنف طيلة ثلاثة عقود، فإن الله سبحانه وتعالى قد تعبدنا بالغاية والوسيلة، فلا يسوغ والحال هكذا أن تتحول الوسائل إلى غايات، ثم تتقلب لتُدمر الغايات الأولى وتُعرقل من يعمل لأجلها بوسائل وأساليب أخرى.

هذه الثقافة لن تُفيد بشيء ما لم يُسعى لنشرها في أوساط الشباب من الدعاة وطلبة العلم عبر منابر يتقنون بها لتحصيلهم من الانزلاق إلى مسارات لا يَحْمَدُ عُقباها كلٌّ من يُضمِر خيراً لهذا الدين.

وأفاد استطلاع للرأي نُشِرت نتائجه صحيفة «فايننشال تايمز دويتشلاند» أن أكثرية الألمان -55%- يعتبرون المهاجرين المسلمين عبئاً على ألمانيا، وكشف الاستطلاع الذي أعده معهد ألباخ اعتقاداً هؤلاء أن المسلمين قد كلفوا ألمانيا مالياً واجتماعياً أكثر مما أنتجوا اقتصادياً⁽¹⁾.

وهذه التغيرات في المواقف الأوروبية من المهاجرين المسلمين ليست وليدة العقد الحالي، فقد بدأت منذ زمن أبعد، ولكن ممارسات العنف المتتالية -سواء ما يُنفَّذ منها أو ما يُكتشف- تُفاقم هذه الحالة، وتطرحها على قائمة أولويات الأحزاب السياسية، ومما يزيد الأمر سوءاً أن هذه الجماعات تسعى -من أجل ضمان نجاح مخططاتها- إلى تجنيد عناصر لم تكن معروفة من قبل بهذا التوجه، وربما لم يظهر عليها سمات التدين بالأساس، ومكمن السوء هنا هو أن هذا الأسلوب يوسّع من دائرة الاشتباه والشك، وبالتالي تتحول قاعدة الاتهام من: أنت متدين إذن أنت مشتبّه به، إلى: أنت مسلم إذن أنت مشتبّه به.

أمر آخر يتعلق بـ«حالة الاستعداد» للغرب، وهو تجايف ذلك مع الحكمة، فليس من المقبول أن يُستثار العدو بصورة مطردة، بينما لا توجد لدى المسلمين قدرة على مواجهته، الغريب أن كثيراً من رموز التيارات المتبنية للعنف كانوا يعتمدون بصورة أساسية على مناحات الحرية الموجودة في تلك الدول الغربية للتحرك، والحصول على الدعم، وصولاً إلى حيازة جنسية تلك البلاد؛ لأنهم لا يقدرّون على ممارسة هذه الأدوار في بلادهم الأصلية، وعلى الرغم من كل ذلك تتم الاستثارة التي يعقبها عجزٌ مطبق لدى المسلمين عن الرد على الاعتداءات السابقة أو الجديدة، وهذا من شأنه أن يُرسخ معاني اليأس والإحباط، وقبول الذلة، ويُصعّب المهمة على كل من يسعى لانتشال الأمة من تلك الحالة حالياً أو مستقبلاً.

(1) الشرق الأوسط، 8-10-2010م.

معلومات إضافية

الأهمية الاستراتيجية لمبادرة الجماعة الإسلامية في مصر بإنهاء العنف:

يشرح الدكتور ناجح إبراهيم - أحد قادة الجماعة الإسلامية في مصر - الأهمية الاستراتيجية لمبادرة الجماعة - والتي منها استتقى تنظيم الجهاد ضرورة أن يبادر بالمراجعات أيضًا - فيرى أنها مبادرة جاءت كسابقة فريدة من نوعها في الحركة الإسلامية عامة، وفي الحركات السياسية خاصة؛ وذلك للأسباب الآتية:

- إن هذه أول حركة إسلامية تراجع نفسها، وتصحح مسيرتها بنفسها.. وتقوم بعملية نقد ذاتي صحيح.. تقر فيه ما كان صحيحًا من عملها، مثل الدعوة إلى الله، وهداية الخلق إلى الإسلام... وتتنفي ما كان في مسيرتها من أخطاء ومثالب.. وتعترف بمسئوليتها عن هذه الأخطاء في صراحة كلفتها الكثير في الدنيا.

- هذه أول حركة إسلامية تعترف بكل العمليات التي قامت بها؛ فلم تقل: إن الدولة هي التي دبّرتها من أجل الإيقاع بها، ورسّخت بذلك مبدأين للتغيير في الإسلام، ومنافيان لنظرية المؤامرة المعروفة، وهما:

(أ) مبدأ التغيير الإيجابي: ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

(ب) مبدأ التغيير السلبي: ودليله قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣].

- إن فكرة المبادرة انتشرت في البلاد العربية، وتم تقليدها بحذافيرها في بلاد كثيرة. ونجحت هذه التجربة في هذه البلاد، وتم تدريس بعض كتب المبادرة بها.

- رغم هجوم كثير من أعضاء تنظيم الجهاد على مبادرة الجماعة الإسلامية في بدايتها دون دراسة كافية لها، أو تمحيص حقيقي لمغزاها النبيل، إلا أن هؤلاء عادوا بعد تسع سنوات كاملة ليعلموا مبادرتهم، ويسيروا على هدى المبادرة.

- تكررت تجربة المبادرة مع الذين قبض عليهم في قضية تفجيرات طابا وشرم الشيخ؛ حيث قام بعض قادة الجماعة الإسلامية بشرح المضامين الفقهية لكتب المبادرة لهم. وهذا أدى إلى النجاح الباهر لوقف مسلسل العنف في سيناء.

- تُعد مبادرة الجماعة الإسلامية أول سابقة في تاريخ الحركة الإسلامية منذ مائة عام يترسخ فيها مفهوم المراجعة الشرعية والفقهية، والذي كان موجودًا لدى سلف الأمة، ثم غاب عن الأمة فترة من الزمان، ثم اندثر اندثارًا شبه تام في الحركات الإسلامية الحديثة حتى ارتبط مفهوم المراجعة عند أكثرها بمفاهيم غريبة مثل التخاذل أو التنازل عن الشرع، أو مدهانة الحكومة، والسير في ركابها، أو ضعف الإيمان واليقين.

- تم في المبادرة ولأول مرة في تاريخ الحركة الإسلامية حلّ الجناح العسكري، والتنظيم السري للجماعة الإسلامية حلًّا حقيقيًّا معنًا مع تسوية مواقف هؤلاء تسوية عادلة، دون إخلال بأي من قواعد الشريعة أو القانون، أو الإجحاف بحق الدولة، أو حق هؤلاء..

الأسباب والعوامل التي وقضت وراء المراجعات في مصر:

يوضح الدكتور ناجح إبراهيم أن هذه الدوافع متعددة، ومنها:

أولاً: إن الاقتتال كان بين أبناء دين واحد ووطن واحد، وإن الدماء كانت تُراق كل يوم بلا سند شرعي، في حين أن الشريعة قد صانت هذه الدماء وحمتها وحفظتها. كما أفضى القتال إلى مفاسد عظيمة مثل توقف الدعوة إلى الله، وامتلاء السجون بخيرة شباب هذا البلد، وما نجم عنه من تشريد الأسر وضياع الأبناء، رغم أن الهدف المعلن من هذا القتال هو إخراج المعتقلين من السجون، وكانوا يقدرون - آنذاك - ببضع مئات، فزاد عددهم إلى آلاف عدة.

ثانياً: من الأسباب التي دفعت الجماعة للمبادرة ووقف العنف والاحتراب الداخلي نهائياً هو رغبة إسرائيل في الهيمنة على المنطقة، وإضعاف الدولة المصرية، وتهميش دورها. ولما كان الاحتراب الداخلي يساعد على ضعف الفريقين، الحركة الإسلامية والدولة معاً، فكان وقف العنف نهائياً.

ثالثاً: الخطر الناشئ من محاولات بسط نفوذ الحضارة الغربية على حساب الهوية الإسلامية انطلاقاً من مقولات: نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، وكانت العمليات القتالية بمصر تصبّ في خانة تقوية قيم الحضارة الغربية على حساب القيم الإسلامية.

رابعاً: الخطر الناشئ من بروز سياسة حصار واستئصال الظاهرة الإسلامية، سواء كانت دولة أو حركة أو أقلية، وذلك على مستوى استراتيجيات القوى الدولية المناهضة للإسلام، وكان استمرار العمليات القتالية يجعل المناخ مهيباً لإتمام هذا الاستئصال، أو إحكام الحصار؛ بدعوى مواجهة الإرهاب والحرب الوقائية ضده.

خامساً: الخطر الناشئ من محاولات بعض دوائر أقباط المهجر لتوظيف الضغوط الدولية ضد مصر لتحقيق مكاسب غير مستحقة أو مشروعة؛ بدعوى أن الأقباط يتعرضون لعمليات تستهدفهم من الجماعات الإسلامية، والحكومة تتستر على ذلك.

سادساً: الخطر الناشئ من احتدام الصراع بين دعاة الفكر الإسلامي ودعاة الفكر العلماني؛ حيث يظهر جلياً أن هناك بعض المعارضين للهوية الإسلامية يوظف العمليات القتالية في مصر لتحريض السلطات على كل ما هو إسلامي لإحراز النصر الحاسم على كل من يدعو للإسلام، وكان واجباً علينا أن نحرمهم من هذه الفرصة.

سابعاً: الخطر الناشئ من الاضطراب المتزايد في المشهد الاجتماعي بمصر، وذلك باستمرار القتال بين أبناء البلد الواحد بما يخلفه من أحمق وضحائن.

الملاح الفكرية الرئيسة لمراجعات الإسلاميين في مصر:

الملاح الرئيسة للمراجعات من الناحية الفكرية، تتمثل في عدد من العناصر وردت في كتابات مختلفة لقيادات الجماعة، أبرزها:

أولاً: وجهت الجماعة الأنظار إلى أهمية النظر في المصالح والمفاسد، وما يُعرف بفقهِ المآلات (النتائج)؛ بحيث لا يخوض الشباب غمار صدام عنيف يعود ببالغ الضرر عليه، وعلى دينه، وعلى وطنه.

ثانيًا: عارضت المراجعات وبشدة ما يقوم به البعض من تفجيرات عشوائية تؤدي إلى إزهاق أرواح الأبرياء المسلمين لأسباب واهية، ولم تكتفِ الجماعة ببيانات الإدانة فقط، بل سارعت إلى إصدار كتابين: (تفجيرات الرياض) من تأليف د. ناجح إبراهيم، و (استراتيجية القاعدة) من تأليف د. عصام دريالة. وتناول الكتابان هذه القضية الخطيرة من منظور شرعي وواقعي.

ثالثًا: تم إعادة قراءة بعض الفتاوى التي تم تنزيلها على الواقع في الماضي تنزيلًا خاطئًا مما أفضى إلى مفاسد كفتوى «التترس»، وقد تم الخروج بنتيجة مهمة، وهي أن الجيوش المعاصرة في الدول الإسلامية تختلف اختلافًا جذريًا عن جند التتار، وبالتالي فقياس هؤلاء على هؤلاء قياس فاسد.

رابعًا: تم إعادة قراءة بعض المفاهيم كمفهوم حتمية المواجهة. وثبت أنه لا حتمية إلا لما حثمه الله عز وجل، أو حثمه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأكدت الجماعة أيضًا أن عدالة القضية لا تعني حتمية المواجهة.

خامسًا: قضية الحاكمية والعلاقة المفترضة بين الحاكم والمحكوم في ظل تعاليم الإسلام ومبادئه؛ حيث أكدت الجماعة أن مجرد ترك الحكم بما أنزل الله لا يُعد كفرًا إلا إذا انضم إليه أمور مثل الجحود أو تفضيل حكم البشر على حكم الله. وكذلك نُوهت إلى أهمية ما يمكن تسميته حاكمية البشر، وأثبت للبشر حاكمية، وأن هذه الحاكمية لا تصطدم بحاكمية الله سبحانه إذا عملت في إطارها الصحيح الذي رسمه الإسلام لها، وأن كلا الحاكميتين تكمل بعضهما بعضًا.

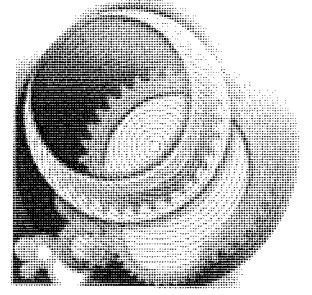
سادسًا: أشارت المراجعات إلى فقه الأحكام السيادية، مثل إعلان الحرب، أو إقامة الحدود والجنايات، والأمن الداخلي والخارجي، وعقد السلام، وما إلى ذلك.

المصدر:

ندوة عقدها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يوم ٣٠ يونيو ٢٠٠٧م، تحت عنوان: المراجعات .. من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد، نقلًا عن موقع إسلام أون لاين: انظر الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183483928231&pagename=Zone-Arabic-Daawa/DWALayout

انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات



يوسف شلي

صحفي جزائري، باحث في قضايا الحركات الإسلامية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء العمل السياسي الإسلامي في الجزائر حالياً، وتتطرق إلى إشكالية انحساره وتراجعته، وما صاحب الأحزاب الإسلامية من معوقات؛ حيث واجهت معضلة عويصة تجاه النظام الذي عاملها بالريبة والتريص. فمنها من تصالحت معه أكثر من اللزوم؛ ففقدت جماهيريتها مثل حركتي مجتمع السلم والنهضة، ومنها من عادتْ زيادةً عن الحد، فسقطت في فخ التطرف والاستئصال والخروج من الحلبة مستسلمة أو محمولة إلى مثاها الأخير مثل الجبهة الإسلامية.

وتميز المشهد السياسي حينها بالانفتاح الكبير الذي أدى إلى فوضى عارمة؛ تأسس بموجبها أكثر من ستين حزباً سياسياً، منها الأحزاب الإسلامية.

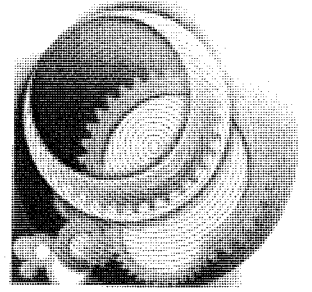
وتعتبر الجبهة الإسلامية ظاهرة سوسولوجية تركت بصماتها على الساحة الجزائرية ومازالت تداعياتها إلى يومنا هذا؛ فعقب وقف المسار الانتخابي في ١٩٩٢م، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة ظاهرة أمنية لم تشهدها من قبل، تمثلت في تمرد إسلامي مسلح، ومواجهات عنيفة خلّفت ضحايا فاق عددهم ٢٠٠ ألف جزائري.

ورغم نجاح أجهزة السلطة في حظر الجبهة الإسلامية من المشهد العام، إلا أنها ما زالت تتمتع بحضور قوي في أوساط الشعب؛ نظراً لما حققته من انتصارات، كانت المتففس الوحيد لمعاناة الشعب.

وأعقب ذلك مجموعة من الأحداث والمنعطفات التاريخية الحاسمة التي وضعت العمل الإسلامي في زاوية ضيقة محاطة بمجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية أدت إلى انحسار العمل الإسلامي في الجزائر، وتراجعته أمام ما تشهده الساحة من موجات التغريب والفرنسة التي تلوح بظلالها على مقومات الأمة وثوابتها.

فعلى القائمين على الحقل الإسلامي أن يوجّهوا جهودهم في اتجاه تكوين جيل متمسك بالأصالة وموأكب للعصرنة، يقبل الآخر ويحسن ممارسة فن السياسة المطاطي، من أجل التمكن من بعث إسلامي جديد للعمل السياسي في الجزائر.

انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات



يوسف شلي

صحفي جزائري، باحث في قضايا الحركات الإسلامية

مقدمة: التجربة الإسلامية الجزائرية: الاستنزاف وهدر الفرص:

تميّزت مسيرة الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية في الجزائر بميزتين: الانفتاح السياسي الكبير، والمواجهة الدموية المأساوية مع السلطة، وتعد الحالة الجزائرية نموذجاً للحروب القيمية التي تشنها القوى الغربية على مفردات الأمة الإسلامية لا سيما في إطار الصراع بين تيارَي الفرنسة والعروبة داخل الجزائر.

فالجزائر في نهاية الثمانينيات رفعت سقف الحريات بفعل المتغيرات الدولية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، واجتياح موجة الليبرالية الديمقراطية. قررت الجزائر تعديل الدستور الذي كان يتبنى الخيار الاشتراكي تحت مظلة الحزب الواحد، وسمحت بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي^(١) في محاولة منها لفك الضغط على النظام الذي فشل في إدارة الإصلاحات، وانتهت سلسلة إجراءاته بثورة شعبية احتجاجاً على الوضع الاقتصادي المتدهور، عُرفت بثورة ٥ أكتوبر، وتسببت في مقتل مئات المواطنين.

وسرعان ما تحول الانفتاح السياسي الجزائري إلى فوضى عارمة تأسس بموجبها أكثر من ستين حزباً، منها ثلاثة أحزاب إسلامية: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي، وحركة النهضة الإسلامية^(٢).

وبدا واضحاً عجز الدولة عن الإشراف والتحكم في هذا السيل الجارف، فبدأت تظهر المواجهات بين الأحزاب فيما بينها، وخاصة بين أعضاء الأحزاب الإسلامية التي حولت المساجد إلى منابر للدعاية السياسية المفرضة.

كانت الأحزاب - لاسيما الإسلامية - المتنافس الوحيد للشعب الجزائري الذي عانى من التهميش، فحلم من خلالها بمحاكمة الدولة التي كان يتهمها بالفساد والظلم، مع تجذّر الروح الدينية التي كانت تنتظر بشغف قيام الدولة الإسلامية المنشودة. ونظراً لضحالة الثقافة الديمقراطية وحادثة التجربة السياسية في إطار التعددية الحزبية، أضحى المشهد السياسي مميّزاً بالخطابات العدائية عبر مختلف وسائل الإعلام العامة والخاصة.

(١) نصت المادة ٤٢ على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية مضمون بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

(٢) التقدير أن النظام الحاكم في الجزائر ليس سيئاً في موقفه من الأحزاب الإسلامية؛ خاصة وأنه سمح لها بالنشاط قياساً بالأنظمة السياسية في المشرق العربي التي تتسم مواقفها بالعدائية المفرطة لكل ما هو إسلامي (الحركة الإسلامية في الجزائر: من الدعوة إلى الدولة - قراءة في العمل السياسي والحزبي الإسلامي من ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٥م، ص ٤٨).

شهيد إلى ثورة عرجاء، لكن دوام الحال من المحال.

ورغم ذلك، تغلبت الجزائر على آلامها، وكابرت عن جراحها، ففتحت صفحة بيضاء بعد أن انحسر العمل المسلح وتراجع بشكل كبير، ففتحت أحضانها لأبنائها المغرّرين بهم، فأصدرت مرسوم الوثام المدني في ١٩٩٩م، ليعقبه الاستفتاء الشعبي حول المصالحة الوطنية في ٢٠٠٥م، الذي أزال آثار ما خلفته المأساة الوطنية، ليرسي الجزائر على شاطئ الأمن والسلام.

المبحث الثاني: أهم الحركات الفاعلة على الساحة السياسية وأبرز رجالها:

تتسم الخريطة العامة للحركات الإسلامية الفاعلة في الجزائر بتعدد الاتجاهات الفكرية، رغم قصر عمر التجربة الإسلامية - مقارنة مع بعض الدول العربية والإسلامية - التي بدأ يُورخ لها رسمياً مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

ويُرجع أغلب مؤرخي الحركة الإسلامية في العالم تاريخ الحركة السياسية الإسلامية في الجزائر إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسة العلامة عبد الحميد بن باديس عام ١٩٣١م خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية.^(٣)

وفي هذا المبحث، سنلقي نظرة على أبرز الأحزاب الإسلامية التي تتشط في الجزائر حالياً، مع أهمية التطرق في سياق الدراسة إلى حركة إسلامية لم يعد لها وجود على الساحة، غير أنها تُعتبر ظاهرة سوسيولوجية تركت بصماتها على الساحة الجزائرية وما زالت تداعياتها إلى يومنا هذا، هي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

(٣) لم يخفّ الصوت الإسلامي، ففي يوم ١٤ شباط ١٩٦٣م، تأسست جمعية (القيم الإسلامية) كامتداد لجمعية العلماء المسلمين، برئاسة الشيخ الهاشمي تيجاني وكان شعارها (الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية). وتمّ حلها في ٢٢ أيلول ١٩٦٦م، بعد أن قامت بإرسال برقية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر تطالبه فيها بالإفراج عن سيد قطب وجميع المسجونين من قادة الإخوان المسلمين في مصر.

وركزت الأحزاب الإسلامية برامجها على الخطابات التثويرية والعاطفية^(١)، وترديد عبارات عامة من جنس «الإسلام هو الحل»، و«القرآن دستورنا» ونحوهما^(٢)، وهو ما اقتضى أن تغيب التحديات الحقيقية التي تواجهها البلاد في ظل التغييرات الدولية والنظام العالمي الجديد.

المحور الأول خريطة الحركات الإسلامية في الجزائر

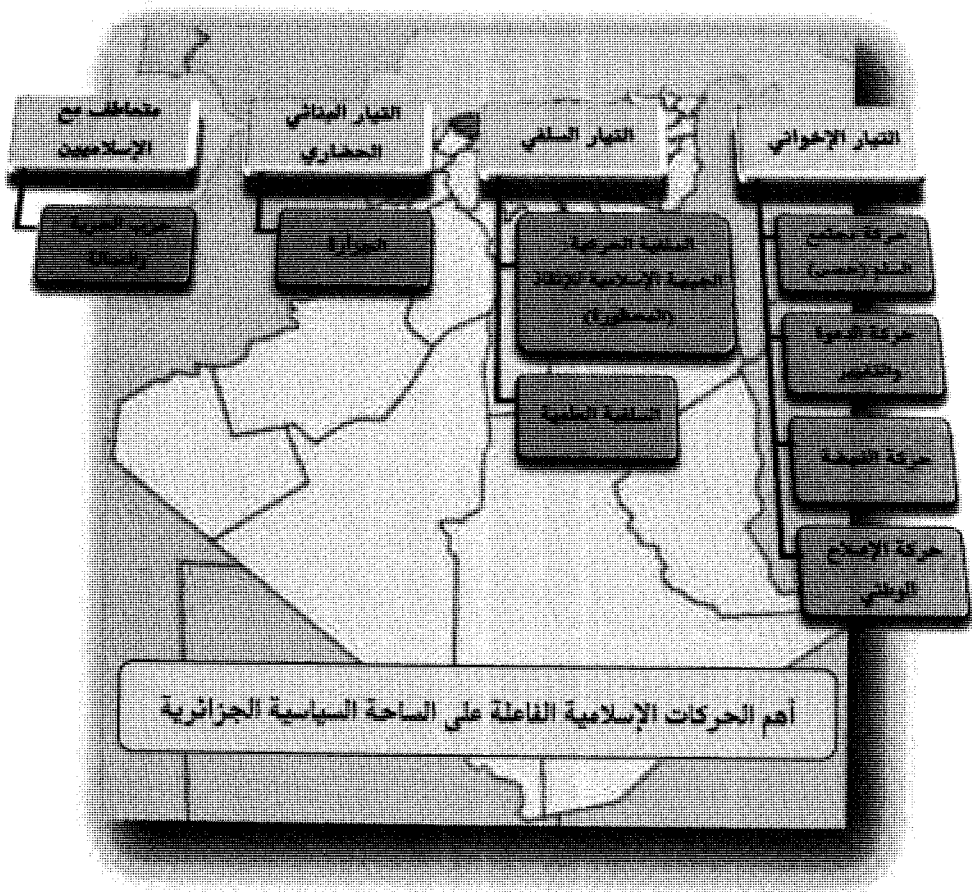
المبحث الأول: تطورات المشهد السياسي الإسلامي بعد انتهاء حقبة المواجهات المسلحة:

بعد أن حققت الجبهة الإسلامية فوزاً باهراً في الانتخابات البلدية والبرلمانية، وكادت تستلم الحكم في الجزائر، حُلت وحُظر نشاطها، واعتُقل قادتها وأنصارها.

هذا الواقع «الانقلابي» أفرز عدة تنظيمات إسلامية مسلحة دخلت في مواجهات دامية مع السلطة، ومع جانب من الشعب الأعزل، ووقعت مجازر تقشعر لها الأبدان، وتم تبادل الاتهامات بين الأطراف المتورطة والمتناحرة، ودخلت الجزائر بكل عمقها في نفق مظلم دام دام عشرية سوداء، أكلت اليابس والأخضر، وخُلقت فاتورة ثقيلة من الضحايا، وتلطخت سمعة الجزائر بين الأمم، وتحولت ثورة المليون ونصف مليون

(١) المصدر السابق ص ٤٨، وهو الخطاب الإسلامي المتميز بالتقديس والمغالاة في تفسير العلاقة بين الحزب السياسي والإسلام، وكذا العمومية المفرطة وعدم الواقعية والتحريض، والبعد عن انشغالات المواطن.

(٢) يرى بعض المتابعين للحركات السياسية الإسلامية في الجزائر أنها ليس لها برنامج يتجاوز الطروحات العائمة والفضفاضة لشعارات من قبيل (الإسلام هو الحل). ويعترفون أن الحركات الإسلامية، المعتدلة أو المتشددة منها غير قادرة على إنتاج برنامج حزبي، معاصر، يواكب مستجدات وروح العصر، رغم أنهم يتمتعون بعاطفة إسلامية متوهجة، لكنهم في ذات الوقت يعانون جهلاً فادحاً بحقائق الإسلام، ويفتقدون إلى الموجه والمخطط، وإن وجد من يضع نفسه مكان الموجه فلا يمتلك أبسط قواعد التوجيه، وهو التفقه في الدين (الحركة الإسلامية في الجزائر: من الدعوة إلى الدولة - قراءة في العمل السياسي والحزبي الإسلامي من ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٥م، ص ٨٢).



محفوظ نحناح مع عدد من أعضائها. وبعد خروجه من السجن واصل نشاطه المعارض، وعند تأسيس الشيخ مصطفى بويعللي الحركة الإسلامية المسلحة سنة ١٩٨٥م رفض نحناح نهج المواجهة المسلحة والانضمام إليها. فأسس جمعية الإرشاد والإصلاح سنة ١٩٨٩م، والتي تحولت إلى حزب رسمي باسم حركة المجتمع الإسلامي (حماس) في ١٩٩١م بعد إقرار دستور ١٩٨٩م. وفي ١٩٩٧م أزلت الحركة صفة الإسلامي من اسمها لتصبح حركة مجتمع السلم (حمس) للتكيف مع قانون الأحزاب لعام ١٩٩٧م.

انتهجت الحركة خيار المشاركة في العملية السياسية؛ حيث حصل زعيمها على المركز الثاني بعد الرئيس اليامين زروال في رئاسيات ١٩٩٥م^(١)، في حين أقصي

عرض لخريطة الأحزاب الإسلامية في الجزائر:

أ- التيار الإخواني:

١- حركة مجتمع السلم (حمس):

هي حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة، ثوابتها: الإسلام، واللغة العربية، والنظام الجمهوري، والتداول السلمي على السلطة.^(١)

وتتنتمي حركة مجتمع السلم إلى التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وتعود جذورها إلى «جماعة الموحدين»^(٢)، وأدت نشاطاتها إلى اعتقال الشيخ

(١) من وثائق الحركة: <http://www.hmsalgeria.net/ar/abouthms.htm>، ومجلة الإصلاح العدد ١٦٩ في ٢ رجب ١٤١٢هـ. انظر أيضًا مقال حركة مجتمع السلم - كبرى الحركات الإسلامية في الجزائر - مقال بموقع المنتدى الإلكتروني - ١ حزيران ٢٠٠٥م.

(٢) وهو أول تنظيم شبابي ثلاثي، تغير اسمه من حركة الموحدين في السبعينيات إلى الجماعة الإسلامية في الثمانينيات. انظر كتاب محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر ١٩٦٢م - ١٩٨٨م =

= للكاتب أوصديق فوزي بن الهاشمي، الطبعة الأولى ١٩٩٢م في الجزائر دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، ص ١٠٤ إلى ١٠٦.
(٣) انظر المعلومات الإضافية.

لما أسَّسه الراحل نحناح لمدرسة الوسطية والاعتدال وخط التغيير المنشود منهجاً».

وأكد مناصرة عبد المجيد، المؤسس الفعلي للحركة الجديدة، أن الأسباب التي دعت إلى مغادرة الحركة الأم هي:

- انحراف الحركة عن نهج الشيخين (نحناح وبوسليمان)، وإحداث تغيير في هوية الحركة الفكرية والتنظيمية والسياسية.

- الابتعاد عن المجتمع وقضاياها.

- الانحياز التام إلى أطروحات السلطة دون تمييز بين ما يصلح منها وما لا يصلح.

- الإقصاء الجماعي لأصحاب الآراء، والتهميش التعسفي للطاقت والقيادات لحساب الانفراد والاستبداد.

- انصراف الناس عن الحركة تأييداً ونصرة.

٣- حركة النهضة:

حركة سياسية ذات توجهات إسلامية تتبنى موقفاً وسطاً ترفض العنف كأسلوب في التعامل السياسي، وهي محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، لكن مع احترام خصوصيات القطر الجزائري^(٤). ولهذا السبب كان منافسوها من الإسلاميين في عهد السرية يصفونها بالحركة الإقليمية، في مقابل الحركة العالمية للإخوان المسلمين (المثلة في حماس).

أنشأ الشيخ عبد الله جاب الله جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي في كانون الأول ١٩٨٨م التي تحولت إلى حزب سياسي عام ١٩٩٠م باسم حركة النهضة الإسلامية.

(٤) رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر، الطبعة الأولى - كانون الثاني ١٩٩٩م، ص ٦٤، انظر أيضاً، ويكيبيديا الموسوعة الحرة - حركة النهضة الإسلامية.

من رئاسيات ١٩٩٩م بحجة عدم مشاركته في الثورة التحريرية. وفي ١٩ حزيران ٢٠٠٣م، توفي نحناح، وخلفه أبو جرة سلطاني في ٨ أغسطس ٢٠٠٣م، ودعمت حماس بوتفليقة في رئاسيات ٢٠٠٤م^(١) و٢٠٠٩م.

ويلقى نهج «حمس» في المشاركة السياسية والاندماج في مؤسسات السلطة، انتقاداً واسعاً من بعض القوى الإسلامية، وعدم ارتياح عدد كبير من أنصارها، الأمر الذي أدى إلى تقلص شعبيتها، وإحداث انشقاقات وصراعات داخلية بين الجيل المؤسس، والجيل الثاني من أبناء الحركة.^(٢)

٢- حركة الدعوة والتغيير:

أعلن في ٤ كانون الأول ٢٠٠٩م عن تشكيل تنظيم سياسي جديد خارج عباءة الحركة الأم (حمس) عرف بـ «حركة الدعوة والتغيير»^(٣)، كمخرج ضروري لصراع الجناحين داخل الحركة.

وجاء في البيان التأسيسي للحركة المنشقة، والذي وقعته ٤٠ شخصية تنتمي لـ «حمس» أن القيادة الحالية للحركة التي يقودها أبو جرة سلطاني «تكرت

(١) اختار فيها مجلس شورى الحركة ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي على أساس ميثاق ضم: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، في وثيقة تم توقيعها يوم ١٦ شباط ٢٠٠٤م تتضمن مبادئ وثوابت وأهداف وآليات عمل التحالف (حركة مجتمع السلم - كبرى الحركات الإسلامية في الجزائر - مقال بموقع المنتدى الإلكتروني - ١ حزيران ٢٠٠٥م).

(٢) هذه الحركة عرفت نزيفاً قيادياً وقاعدياً جراء الانحراف عن الخط الأصيل الذي تواتق عليه المؤسسون، وتبني توجه سياسي لا علاقة له بالمشروع ولا يخدم المجتمع؛ حيث حدث أول أكبر انشقاق في ١٩٩٤م وسميت بالحركة التصحيحية (الإصلاح من الداخل) التي تدعو إلى جمع شمل الرواحل، وإعادة الاعتبار للجماعة، وتغيير الخط السياسي والهوية السياسية الذي يعيد لها شخصيتها الدعوية واستقلاليتها وشعبيتها، ويضع حداً للتشرذم الذي تتخبط فيه. ويليه الانشقاق الثاني الأكبر في ٢٠٠٩م مع إنشاء حركة الدعوة والتغيير.

(٣) أكد مناصرة أن الهدف من تأسيس الحركة هو «بناء كيان جديد يقوم على مبادئ حركة حماس التي أسسها الشيخ محفوظ نحناح» (العربية نت في ١٤ نيسان ٢٠٠٩م، مقال بعنوان «تأسيس حركة سياسية جديدة يعجل بتفجير بيت إخوان الجزائر» و رابط المقال:

<http://www.alarabiya.net/articles/2009/04/14/70560.html#001>

وزارة الداخلية الجزائرية في هذا النزاع في آذار ٢٠٠٧م باعتمادها نتائج مؤتمر عقده جناح بولحية، وقضى بعزل جاب الله وانتخاب بولحية بدلاً منه. وانعكست تحية جاب الله سلباً على الحزب الذي مُني بهزيمة «نكراء» في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٧م.

ب- التيار البنائي الحضاري:

الجزارة:

«الجزارة» لفظ مشتق من كلمة «الجزائر»، تنظيم دعوي جزائري محلي، وكان يُطلق عليه أيضاً جماعة ابن باديس وجماعة الطلبة، أو جماعة مسجد الجامعة المركزية، أو أتباع مالك بن نبي.

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٠م، تم الإعلان عن تأسيس «الجمعية الإسلامية للبناء الحضاري»، وجاء في بيانها التأسيسي ضرورة الامتناع عن ممارسة العمل السياسي بالمفهوم الحزبي.

أعلن رسمياً عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار ١٩٨٩م، بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج، وشاركت في الانتخابات البلدية ١٩٩٠م، وحققت فيها نتائج باهرة، مما دفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز الجبهة الحاسم

ولكنها التحقت فيما بعد بالجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد الانتخابات البلدية، وتوغل عناصرها في هياكلها حتى أخذوا بزمام الأمور فيها، وبعد حلّ الجبهة الإسلامية وتحولها إلى السرية دخلوا هم أيضاً مرحلة السرية والعمل المسلح. وحالياً، ليس لديهم قيادة معروفة لدى الوسط الإسلامي.

ج- التيار السلفي:

وينقسم إلى قسمين رئيسيين:

١- السلفية الحركية: الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظورة):

أعلن رسمياً عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار ١٩٨٩م، بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي ابن حاج، وشاركت في الانتخابات البلدية ١٩٩٠م،

وفي عام ١٩٩٩م، عرف الحزب صراعات كبيرة بين جاب الله ولحبيب آدمي كان طرفها الرئيس بوتفليقة^(١) أفضت إلى انقسام الحزب إلى حركتين: حركة النهضة التي حافظت على إطار الهيكل التنظيمي القديم، وحركة الإصلاح بقيادة جاب الله.

استقال آدمي من رئاسة الحزب على خلفية النتائج الهزيلة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢م. ويعود هذا التراجع إلى مغادرة مؤسس الحركة الذي يتمتع بشعبية كبيرة.

وتعاني الحركة من تدنٍّ كبير في مستوى شعبيتها؛ حيث ما زالت متأثرة إلى يومنا هذا من الوهن

السياسي الذي أصابها رغم بعض المحاولات المحتشمة لإعادة التوازن إلى الحركة من جديد، غير أن التداعيات السلبية للانقسام الأول تركت آثارها العميقة في جسم الحركة.

٤- حركة الإصلاح الوطني:

حركة الإصلاح حزب ذو توجهات إسلامية. يتبنى مبدأ الشورى واستقلال الجزائر. أسسه عبد الله جاب الله في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٩م مع أنصاره الذين انسحبوا معه من النهضة.

وقد شهدت الحركة صراعات داخلية كبيرة بلغت ذروتها قبيل الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٧م؛ مما أدى إلى انقسامها إلى جبهتين: إحداهما بقيادة جاب الله الذي كان مرشحاً لاستقطاب الوعاء الانتخابي الكبير الذي خلفته الجبهة الإسلامية للإنقاذ دون تأطير أو توجيه انتخابي، والأخرى بقيادة محمد بولحية، وفضلت

(١) يرى المحللون أن النخبة الحاكمة في الجزائر هي التي أشعلت فتيل الصراعات في الحركة، لتحجيم دورها، ولعاقبة جاب الله على قراره بالبقاء في المعارضة، رغم حصول الحركة على المركز الثاني في انتخابات ٢٠٠٢م.

راح ضحيته ٢٠٠ ألف قتيل.

٢- السلفية العلمية:

تعتبر فترة السبعينيات تاريخ ظهور التيار السلفي في الجزائر، المتأثر بكتب ودروس المشايخ السلفيين السعوديين أمثال: ابن باز، والعثيمين والألباني، والذي يجمع في مكوناته مشايخ المنابر وإن لم يكن لديهم قيادة معروفة.

ومع بداية عهد التعددية السياسية، برز تيار السلفية العلمية على غرار السلفية الحركية، وتعرف السلفية العلمية باتباع منهج التصفية والتربية، الذين يرون أن الأحزاب والهيئات السياسية المعاصرة بدع؛ لأنها تشبه بالكفار، ولا يجوز منازعة

استفادات السلفية العلمية من بعض عوامل الانفتاح التي عاشتها الجزائر ما بين سنوات ١٩٨٨م - ١٩٩١م، وذلك لحشد المزيد من الأنصار، كما استفادت من قرار حل الجبهة الإسلامية ومنعها من النشاط السياسي والدعوي، واعتبرت ذلك دليلاً على سلامة منهجها، وعلى خطأ من انتهجوا المسار السياسي.

أولياء الأمر في أمرهم.

واستفادات السلفية العلمية من بعض عوامل الانفتاح التي عاشتها الجزائر ما بين سنوات ١٩٨٨ - ١٩٩١م، وذلك لحشد المزيد من الأنصار، كما استفادت من قرار حل الجبهة الإسلامية، ومنعها من النشاط السياسي والدعوي، واعتبرت ذلك دليلاً على سلامة منهجها، وعلى خطأ من انتهجوا المسار السياسي.

وساهم شيوخ السلفية في إدانة العمل المسلح والمسلحين في الجبال، ودحض وتفنيدهم تبريراتهم لاستخدام العنف، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

تعيش السلفية العلمية في الجزائر حالياً وضعاً هشاً، فليس كما يتصور البعض أنه تيار متماسك بإمكانه فرض نفسه بقوة في الساحة الإسلامية، أما الحديث عن بعض مظاهر قوة هذا التيار كتمكنه من بسط نفوذه على عدد لا بأس به من مساجد الجزائر، فلا يُعد ذلك مقياساً على تجذر أفكارهم في نفوس

وحققت فيها نتائج باهرة (١٤)، مما دفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز الجبهة الكاسح في الانتخابات النيابية المقررة في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١م، مما أدى إلى إعلان الجبهة لحملة تظاهرات شعبية وسلمية في نيسان ١٩٩١م، وقيام قوات الأمن بمهاجمة أنصار الجبهة في الساحات التي اعتصموا بها، مما أسفر عن مقتل وجرح المئات.

وفي حزيران تم اعتقال عباسي مدني وعلي ابن حاج اللذين حُكم عليهما بالسجن ١٢ عاماً، إلا أن هذا لم يمنع الجبهة من اكتساح الدورة الأولى في أول انتخابات برلمانية تتم بعد إقرار التعددية السياسية^(١).

وقد أدى هذا الفوز إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وإلغاء نتائج الانتخابات، وشن حملة اعتقالات ضد أعضاء الجبهة والزج بهم في السجون والمعتقلات. وفي آذار ١٩٩٢م أصدر القضاء الجزائري قراراً بحل الجبهة.

وأمام عنف الدولة، ما كان على بعض أنصار الحزب المنحل سوى اللجوء للعنف المضاد، بعد أن غيبت كل الطرق من أجل استرجاع ما أسموه بالحق المغتصب من قبل النظام. ولجأ أعضاء الجبهة للقوة لاسترداد حقهم في المشاركة السياسية بعد أن وجدوا أنفسهم محاصرين من قبل النظام، ومن القوى السياسية المعارضة والتي هددت بمحاربة «الأصولية»، أدت هذه الأحداث إلى فرار عدد كبير من أعضائها إلى الجبال، وتوزعهم على عدد من الجماعات المسلحة، لتفرق الجزائر في حمام من الدم طوال عقد التسعينيات،

(١) انظر المعلومات الإضافية.

غالبية الشباب المتدين.

د- متعاطف مع الإسلاميين:

حزب الحرية والعدالة:

هذا الرفض، أي المادة ٤٢ من الدستور الجزائري^(٣)، نجد أن الدافع إلى إقرار هذا المنع هو مبرر توظيف واستغلال الدين في الحياة السياسية للوصول إلى السلطة.

غير أن هذه المادة تتعارض مع ديباجة الدستور^(٤) ومع المادة الثانية من الدستور^(٥) جواباً عن مسألة «استغلال الدين» من خلال عبارة: عدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني، وهذا المنع يطرح عدة إشكالات، أهمها على الإطلاق التعارض بين النصوص الدستورية من جهة، وتفسير كل طرف لها وفق رؤيته وتوجهاته، وبالتالي فمنع أحزاب سياسية من الاستناد على أساس دستوري تعتمده، وتستند إليه الدولة كمرجعية عليا، يطرح إشكالية دستورية، ومعلوم أن القانون لكي يكون دستورياً على مستوى الموضوع؛ يتوجب أن لا يكون مخالفاً في موضوعه لقاعدة نص عليها الدستور وأن لا يكون متعارضاً مع روح الدستور.

إذاً، هذا التعارض أو الغموض/ الالتباس لم يكن بفعل السهو، وإنما كان مقصوداً للحد من نفوذ الأحزاب الإسلامية؛ والتلاعب بالقوانين والإجراءات الانتخابية للحد من فاعلية دورها في الحياة السياسية، ولتوسيع هامش تصرف السلطة في تعاطيها معها بحزم وقوة.

هو حزب ذو توجه إسلامي معتدل، لا علاقة له بالجبهة الإسلامية، وقريب من حزب الوفاء والعدل غير المعتمد للدكتور طالب إبراهيمي، ومن مبادئه وأهدافه الدفاع عن ثوابت الأمة ومقومات الشعب الجزائري. تأسس في كانون الثاني ٢٠٠٩م، ولم يحصل حتى الآن على الاعتماد، ويرأسه محمد السعيد^(٦).

المحور الثاني: الإشكالات والمعوقات التي تواجه

العمل السياسي الإسلامي في الجزائر

المبحث الأول: المعوقات الدستورية:

١ - منع تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني:

إن منع الدستور الجزائري تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني^(٧) طُرح في حينه، وما تزال إشكالية مشروعية أو عدم مشروعية هذا القرار محلاً للنقاش والتداول بين مختلف أطراف الساحة السياسية، كما أنه لم يُجب بشكل واضح عن المعايير المعتمدة من قبل السلطة السياسية آنذاك في منح الشرعية القانونية، ومن ثم الاعتراف بهذا الحزب وحرمان أحزاب أخرى من هذا الاعتراف. ويُذكر أن حركة الوفاء والعدل بقيادة الدكتور طالب إبراهيمي تقدمت بإيداع ملفها لتأسيس الحزب في ١٩٩٩م، ولم يتمكن من الحصول على الاعتماد القانوني بحجة أنه حزب مُقرب من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومحسوب على الإسلاميين.

وبالعودة إلى مجموع النقاشات التي كان محورها

(٣) المادة ٤٢ من الدستور: حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

(٤) الجريدة الرسمية رقم ٧٦ المؤرخة في ٨ كانون الأول ١٩٩٦م، المعدل ب: القانون رقم ٠٢-٠٣ المؤرخ في ١٠ نيسان ٢٠٠٢م الجريدة الرسمية رقم ٢٥ المؤرخة في ١٤ نيسان ٢٠٠٢م، والقانون رقم ٠٨-١٩ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨م الجريدة الرسمية رقم ٦٣ المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨م.

(٥) جاء في ديباجة الدستور: «إن الجزائر، أرض الإسلام».

(١) انظر المعلومات الإضافية.

(٢) ترشح للانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٩م وتحصل على المرتبة الأخيرة.

٢ - عدم السماح للأحزاب السياسية باللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على أساس ديني، وفرض الحصار على النشاط السياسي الإسلامي والدعوي في المساجد:

كان القصد منه بالدرجة الأولى حظر ومنع استخدام المساجد لأغراض حزبية؛ حيث كانت الجبهة الإسلامية في المقام الأول وباقي الأحزاب الإسلامية الأخرى تسيطر على حوالي ١٠,٠٠٠ مسجد على المستوى الوطني، ويمثل هذا الرقم الضخم بالنسبة إلى السلطة قوة عددية في التجنيد الشعبي وفي التوجيه الديني والحزبي لا يمكن مراقبته؛ فكان التوجه السياسي آنذاك إلى استحداث هذا القانون وتثبيته خلال مختلف الانتخابات، لحماية مرجعية المسجد الذي هو ملك لكل الشعب الجزائري، ولا شك أن هناك إرادة سياسية وأمنية تُخطط لفرض المزيد من الحصار على النشاط السياسي الإسلامي والدعوي في المساجد، لكن هذا لا ينفي أن يكون الإسلاميون في الجزائر سبباً في الحصار السياسي والدعوي المفروض عليهم؛ حيث كان الصراع دائماً قائماً بين مختلف الاتجاهات الإسلامية قبل التعددية من أجل السيطرة على مواقع العمل الإسلامي المتمثلة يومها في المساجد، وكان أهم سبب في ذلك أنانية البعض الذين غلّفوا طموحاتهم السياسية والدينية بغلاف الإسلام.^(١)

المبحث الثاني: المعوقات السياسية:

١ - فرض حالة الطوارئ، والتصديق على الحريات السياسية:

مباشرة بعد وقف المسار الانتخابي في ١٩٩٢م، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة ظاهرة أمنية لم تشهد لها من قبل قط، ظاهرة تمثلت في تمرد إسلامي مسلح، كان يتطلب من السلطة نوعاً من السرعة في المواجهة عبر إجراءات عملية أمنية، كان أهمها فرض حالة الطوارئ التي تعني نقل بعض الصلاحيات إلى

(١) الإسلام دين الدولة.

المؤسسات العسكرية التي يقع على عاتقها مهام فرض الأمن، وفرض شروط فيما يتصل بالحريات الفردية والعامّة، وممارسة بعض النشاطات ذات الطابع السياسي والجمعي.

إقرار حالة الطوارئ التي فُرضت منذ حوالي ثماني عشرة سنة، قُدِّم بدايةً كإجراء استثنائي لمواجهة حالة أمنية وسياسية طارئة، وكان من المفروض أن تُرفع بشكل نهائي بعد سنة من إعلانها، لكن الذي حصل هو تمديدها من دون تحديد مدتها، وكان الرد الرسمي واضحاً لا إشكال فيه، فهو يستند أساساً على فكرة مفادها بأن الأسباب التي دفعت إلى إقرار حالة الطوارئ لم تُزل نهائياً.^(٢)

٢ - حظر قانون الأحزاب من استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، لأغراض الدعاية الحزبية:

كانت أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري؛ نظراً لانقسامه بين اتجاهات متعددة ومتعارضة؛ حيث تمسك البعض بالاتجاه العروبي، وآخر رأى في الاتجاه الإسلامي بديلاً لتحقيق التوازن المقصود في الشخصية القومية الجزائرية، في حين رأى البعض الآخر ضرورة العودة إلى الهوية الأمازيغية الأصلية.

وكان إدراج مقومات الهوية الوطنية ضمن المجال العام - الدولة - قد أفضى إلى تسييس مسألة الهوية بشكل خطير. ومنه جاءت هذه المصادرة لعناصر الهوية الوطنية من خلال قانون الأحزاب الذي منع استغلالها لأغراض الدعاية الحزبية.

(٢) انظر كتاب: الإنقاذ والسلطة ١٩٨٨م - ١٩٩٢م، للصحفي عبد القادر حريشان، وكتاب: في عمق الجحيم - معول الإرهاب لهدم الجزائر، للصحفي محمد عصامي، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ٢٠٠٢م.

فقد تصرفت السلطة مع التيار الإسلامي من منظور أمني بحت، واختارت التعامل معه من خلال سياسة التحجيم وتقليم الأظافر، حتى بات مشلولاً ومنشغلاً بتضميد جراحه، وغير قادر على الفعل أو الاستئناف الطبيعي لدوره حتى الآن.. وهي سياسة إذا ما نُظر إليها بالنسبة للحفاظ على المعادلات القائمة، وتحسين مصالح النخب الحاكمة، تبدو سياسة ناجحة في الظاهر، وأنها حققت أهدافها على المدى المنظور.

وفي المحصلة، فإن ظاهرة تحجيم نفوذ الأحزاب الإسلامية، ومحاولة إبعادها من خريطة التمثيل السياسي، تجلت بوضوح أكثر بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م.

٤ - عجز الأحزاب الإسلامية المشاركة في السلطة عن تحقيق مشاركة فعلية تسمح لها بتعبئة قواعدها (الاستقطاب الجماهيري):

عجزت الأحزاب الإسلامية المشاركة في السلطة (مجتمع السلم، النهضة والإصلاح) عن تحقيق مشاركة فعلية تسمح لها بتعبئة قواعدها ومناصريها، ما أعطى الانطباع بأن التيار الإسلامي لم يعد بإمكانه استقطاب الجماهير^(٢)، كما أنها لم تعتمد على صيغ وأساليب واستراتيجيات جديدة لاستقطابها مثل: تأمين فرص الشغل، والعمل للقضاء على معضلة البطالة، ودعم فرص التعليم من خلال فتح مجالات التكوين للجميع، وتقديم وتسهيل الخدمات المجانية للفقراء والمعوزين، وإغاثة المتضررين... إلخ.

٥ - الانشاقات والانقسامات الداخلية:

ثمة سؤال طالما تردد في الأوساط الإسلامية يحتاج إلى قراءات جدية بعيدة عن التعصب المقيت، وهو: لماذا

٣ - التعامل مع الأحزاب الإسلامية في إطار المربع الأمني، وخيار التحجيم وتقليم الأظافر:

خلال التسعينيات، تعرض التيار الإسلامي إلى حملة أمنية عنيفة، انتهت بإيداع آلاف من أعضائه المعتقلات والسجون، وتحجيم فعله السياسي وحضوره الإعلامي، جعل البعض منه في حالة شبه غياب كامل عن المشهد العام في البلاد.

ورغم أن الجبهة الإسلامية حققت فوزاً ساحقاً في الانتخابات؛ فإن ذلك قادها إلى الحظر القانوني بدلاً من أن يقودها إلى السلطة.

ورغم نجاح هذه العملية في شطب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المشهد السياسي والإعلامي

في البلاد، إلى أنها إلى حد الآن، ما زالت تتمتع بحضور قوي لدى شريحة واسعة من الشعب.^(١)

واستثنت الحملة الأمنية مبدئياً تنظيمين إسلاميين آخرين، اختار أحدهما وهو «حمس» الالتحاق بما يُعرف بجبهة الدفاع عن الدولة ومؤسساتها في وجه المشككين والمترددین والمتمردين، ورغم ذلك حدثت انشقاقات في صفوفه، قيل: إن يد السلطة لم تكن بعيدة عنها، في حين فضل الآخر وهو حركة النهضة البقاء خارج لعبة الدوائر الرسمية، لتتجج السلطة^(٣) أيضاً في اختراقه، وشق صفوفه مرتين على التوالي.

(١) إن طول فترة تطبيق حالة الطوارئ يتناقض مع دولة القانون، وإن القانون الدولي لا يجيز لأي دولة فرض حالة الطوارئ إلا في حالة الخطر الوشيك، الفعلي وليس النظري - (حالة الطوارئ بين المبرر الأمني والضغط السياسي، جريدة الوطن الجزائرية).

(٢) الحركات الإسلامية في المغرب العربي بين مواجهة السلطة والتعايش معها، لجلال ورغي، الباحث في شئون المغرب العربي، الجزيرة. نت ١٤ آذار ٢٠٠٩م، الرابط :

http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=7040&Itemid=1.

(٣) نفس المصدر.

- غياب النظرة الاستراتيجية ودراسة الغايات القريبة والبعيدة لأي عمل، والارتجال في المواقف وغياب روح المسؤولية تجاه جماهيرها، وانفصالها عن العلم الشرعي ومقاطعة رجالاتها.

- وقوع الأحزاب الإسلامية في الجزائر في خطأ عدم التمييز بين ما هو ثابت (ديني) ومتغير (دنيوي) والخلط بينهما. وهناك من العناصر والقيادات الإسلامية من ترى أن الثابت عندها من المتغيرات، ويمكن الاجتهاد فيها ولا حرج في ذلك^(١).

المبحث الثالث: المعوقات الإعلامية:

وذلك بالتضييق على الحريات الإعلامية، واحتكار

السلطة بالنسبة لوسائل الإعلام الثقيلة، وعلى رأسها التلفزة فقد اعتمدت السلطة على قانون إعلام «صارم»، لا يختلف كثيراً في مضمونه عن كونه «قانون عقوبات» بامتياز لها أن تُمنع في ملاحقتهم قضائياً وسجنهم، وتوقيف

اعتمدت السلطة على قانون إعلام «صارم»، لا يختلف كثيراً في مضمونه عن كونه «قانون عقوبات» بامتياز خاص بالإعلاميين، الذي أتاح لها أن تُمنع في ملاحقتهم قضائياً وسجنهم، وتوقيف عناوين كثيرة وإغلاقها لمخالفتها القانون، أو عدم تسديدها لمستحقاتها المالية أمام المطابع العمومية، ومنع من إصدار عناوين أخرى خاصة ذات التوجهات الإسلامية.

عناوين كثيرة وإغلاقها لمخالفتها القانون، أو عدم تسديدها لمستحقاتها المالية أمام المطابع العمومية، ومنع من إصدار عناوين أخرى خاصة ذات التوجهات الإسلامية. وقد عملت السلطة على فرض سياستها بالتضييق على الحريات الإعلامية من خلال احتكارها لوسائل الإعلام الثقيلة (تلفزيون وإذاعة) وتهميش الفعاليات الإسلامية في الإعلام العمومي.

(٢) مثلاً: موافقة أو سكوت حركتي حماس والنهضة في البرلمان، بعد المصادقة على تمرير تصدير واستيراد الخمر، بحجة أن ذلك من شروط ومتطلبات منظمة التجارة الدولية، ومحاولة التوفيق بين الديمقراطية والإسلام، وإمكانية حل الاختلاف بين الديمقراطية والشورى من خلال الأخذ بالآليات الديمقراطية والاعتدال منها (أطلق عليها نحن مصطلح الشورى الديمقراطية)، باعتبار ذلك يدخل ضمن باب الاجتهاد، وأن هناك نقاط التقاء كبيرة بين الديمقراطية والشورى في مجال رفع مكانة الإنسان ودوره في الحكم!!

شهدت الأحزاب السياسية الإسلامية ظاهرة الانشقاقات الداخلية بخلاف الأحزاب الديمقراطية والعلمانية؛ وقد تعدد الإجابة التي تعتمد القراءة الموضوعية، ولكنها عموماً لا تخرج عن العوامل التالية:

- هشاشة الوضع التنظيمي، وغياب التحديد الواضح للصلاحيات والمسؤوليات لدى معظم الأحزاب الإسلامية، وبالتالي لم يتوقع منها تعزيز التجربة الديمقراطية بما يخدم الصالح العام.

- تشابه شعارات لدى التيار الإسلامي، إلا أنها في تباين أشد، إن لم نقل في تناقض ما أدى إلى صراع هذه الأحزاب مع بعضها البعض (مثلاً الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع حركة مجتمع السلم).

- الحزبية المقيتة، وماذا جنت على الحركة الإسلامية من مساوئ ومطبات، حصدت خلال عقدين كاملين ثمار عقود طويلة وجهود مضيئة من العمل الدعوي الدعوب الذي أشرف عليه خيرة أعلام الجزائر الكبار من العلماء والدعاة.

- تبني الخيار الديمقراطي «المختلف عليه» كأسلوب لشق الطريق نحو أسلمة المجتمع، وتطبيق حكم الله في الأرض، بعدما كانت وجهات نظر الأحزاب الإسلامية تكاد تُجمع على رفض «الديمقراطية» جملة وتفصيلاً، وتكفير من يدعو إلى تبنيها. ثم تغيرت قناعات البعض لما استجدت من تحولات في المجتمع وفي السلطة، واستدرجوا من حيث علموا أو لم يعلموا إلى تبني هذا الخيار؛ لأهداف تختلف من حزب إلى حزب آخر^(١).

(١) إن تغير نظرة البعض إلى المشاركة في الحكم بعدما تبين لهم أن المعارضة وحدها لا تجدي نفماً عندما بدأت الأحزاب الديمقراطية والعلمانية تفرض توجهاتها بمشاركتها في السلطة، دفع بالأحزاب الإسلامية للدخول مجال الانتخابات العامة ليفاجئوا بأنها لا تعدوا أن تكون وسيلة لإضفاء الشرعية على سلطة تفتقد الشرعية.

إلى ما كانت ترجوه إلى الأحسن؟

المأزق الذي وصلت إليه الأحزاب الإسلامية من خلال تجربتها السياسية في السنوات الأخيرة، والتي وقف وراءها المواطنون بقوة ودعموها، كانت حصيلتها انفجار دوامة العنف، وفتح أبواب المعتقلات والسجون والصعود إلى الجبال والهجرة القسرية «الحراقة» وغيرها من الويلات التي عانت منها الأوساط الشعبية التي تأكد لها مرة أخرى أن الاهتمام بالشأن العام والانخراط في العمل السياسي لن يأتي من ورائه إلا البلاء.^(١)

٢ - معاناة المواطنين من الأزمات الحياتية التي تنخر المجتمع:

إذا كانت هنالك ثمة قائمة طويلة لمشاكل المواطنين بشكل عام؛ فإن على رأس القائمة البطالة كظاهرة مستفحلة بشكل مخيف في الجزائر، والظروف المعيشية السيئة للغاية، خاصة وأن النسبة الأكبر من المواطنين باتوا يعيشون بشكل مهين تحت خط الفقر، وبروز آفات اجتماعية حوّلت المجتمع إلى مرتع خصب للصوصية والإجرامية واللا أخلاقية والمتطرفة .

٤ - طغيان ثقافة الشخص القائد أو الزعيم (الاستبداد الحزبي):

أصبحت الأحزاب الإسلامية تشبه مقبرة معنوية لأعضائها، كلما غالت في تقديس أفكار أو اجتهادات زعيم الحزب، وساهمت الحياة الثقافية السائدة في الجزائر، القائمة على ثقافة الشخص القائد الملهم الذي يملك الحقيقة المطلقة، ولا يقبل الرأي والرأي الآخر في تأزيم العمل المؤسسي، وتدميره داخلياً على أيدي المستبدين منهم، وإصرار مؤسسي الأحزاب الإسلامية ورؤسائها الأوائل على اعتبار

والغريب أنه منذ حوالي عقدين من الزمن عرف الوضع الجزائري وما زال حالة «فرانكفونية» و«تغريبية» طاغية؛ حيث اضطلعت العناوين الناطقة بالفرنسية (Liberte, El Watan, Le Matin, Algerie Republican, Le Soir d'Algerie...) بدور سلبي كبير لإشعال نار الفتنة بين الجزائريين خلال سنوات الحقبة الدموية، واستثمرت بعض العناوين «الاستثنائية» في دماء الجزائريين بالدعوة إلى مواصلة الحل الأمني واستتصال كل ما هو إسلامي وطني عروبي، وكانت النتيجة تلك المآسي المروعة التي عاشتها الجزائر منذ ذلك الحين.^(١)

المبحث الرابع: المعوقات الثقافية والاجتماعية:

١ - نظرة المجتمع السلبية للأحزاب الإسلامية الحالية:

تحولت نظرة المجتمع السلبية للأحزاب الإسلامية الحالية إلى مجرد صورة لا حياة فيها، ولا تأثير لها فيمن حولها، بعدما صارت تتنازل هذه الأخيرة عن مبادئها وعناصر قوتها بالتضحية بجهود مؤسسيها .

٢ - فقدان المواطنين الثقة في المشاركة في العمل السياسي والحزبي:

انخرطت الجماهير بقوة داخل حركات الإسلام السياسي التي ميزت الساحة السياسية في الجزائر في بداية التسعينيات، فاشتركت في المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية، وشاركت في الانتخابات كمرشحة، وناخبة ومنظمة. كما كان جزء من أفرادها فيما بعد حاضراً بقوة داخل العمل المسلح الذي قادته أجنحة محددة من التيار الإسلامي ولا زالت. فماذا جنت بلغة الربح والخسارة؟ وهل فعلاً تغيرت الأمور

(١) انظر إلى الحوار الذي أجراه موقع الشهاب الجزائري مع الصحفي حسان زهار رئيس تحرير أسبوعية الشروق العربي ويومية الشروق الجزائرية سابقاً (العناوين الصحفية في الجزائر إما تكنات عسكرية وإما أحزاب سياسية: قانون الإعلام الجزائري هو قانون عقوبات بامتياز)

(٢) انظر الدراسة: «الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر» لعبد الناصر جابي أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر، موقع أصوات في ٢٩ آذار ٢٠٠٩م.

الحزب ملكيتهم الخاصة.^(١)

داخل النظام والمجتمع الجزائري

ليس من السهل أن نتعرف على مدى تغلغل القوى التغريبية (Westernization) المعادية للتوجهات الإسلامية داخل النظام والمجتمع الجزائري. وهذه القوى تضم تيارين أساسيين: التيار التغريبي^(٢)، الذي تمتزج فيه كل الاتجاهات الفكرية والسياسية والعقائدية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، المدعومة من الدوائر الأجنبية، والتيار المفرنس (يطلق عليه الجزائريين حزب فرنسا)، وهو قطب الصراع الأول في الجزائر منذ الاستقلال. إن مخطط جبهتي التغريب والفرنسة يستهدف

أساساً استئصال المشروع «الإسلامي» المضاد لهما، وحرمان أصحابه من حق الوجود السياسي، الفكري والاجتماعي.

المبحث الأول: دور القوى السياسية الإسلامية في مواجهة التغريب والفرنسة:

بالرغم من عدم انضواء الجزائر رسمياً تحت لواء المنظمة الفرانكفونية؛ إلا أنها تُعد البلد الثاني في العالم من حيث عدد الفرانكفونيين؛ إذ تبلغ نسبة المتحدثين بالفرنسية ٥٠% من السكان من مجموع ٣٥ مليون جزائري، وسبب هذه الإشكالية عائد إلى أمرين اثنين:

الأول: هو سياسة الفرنسة التي مارستها فرنسا في الجزائر منذ احتلالها، عبر وسائل الإعلام المختلفة ونخبها السياسية والفكرية. والحرب التي خاضتها فرنسا في الجزائر نجحت فيها إلى حد كبير، وقد رسمت لنفسها هدفاً رئيساً سماه الفيلسوف ألكسيس دي توكفيل «فرنسة الجزائر»، وطالت هذه الفرنسة جميع

(٢) تيار أيديولوجي وثقافي وفكري يسعى إلى تقويض الإسلام بفرض =نمط عيش غربي في مختلف قطاعات الحياة وشتى شئونها، حتى يصير المسلم مقلداً للإنسان الغربي في لباسه وأكله وشربه ولسانه وتفكيره وطريقة نظرتة لشئونه الخاصة والعامة.

٥ - تجفيف منابع تمويل العمل الإسلامي في جميع مجالاته:

وذلك من خلال:

أ - التضييق القانوني على عمل الجمعيات، وحل الآلاف منها التي كانت تنتمي أغلبها إلى التيار الإسلامي، فترجع أداؤها بشكل رهيب خلال العقدين الماضيين (١٩٩٠م - ٢٠١٠م)، وإحداث اللبس المتعمد في مجالات العمل الإسلامي المختلفة بالتحريض على الإرهاب!

ب - المراقبة الدقيقة

للتحويلات المالية من المواطنين أو المؤسسات الداخلية المهتمة بالعمل الإسلامي العام، ومحاصرتها، وإعاقة تجسيدها في مشاريع عملية في الميدان، وتجميد بعض الأرصدة بدعوى تجفيف منابع المالية الموجهة إلى المجموعات الإرهابية المسلحة أو التي تساندها.

ج - مصادرة بعض قنوات جمع المال، خاصة في المساجد، ووضع قيود شديدة على آليات جمعها كجزء من سيناريو الحملة المضادة ضد العمل الخيري والثقافي والدعوي.

د - الفرقة وعدم توحيد الصف والأهداف بين الجمعيات والمؤسسات الثقافية والدعوية والخيرية.

المحور الثالث: تحديات القوى السياسية الإسلامية في مواجهة موجات التغريب ومحاولات الفرنسة

(١) الاستفراد بالرأي والقرار كان الميزة الغالبة في الأحزاب الإسلامية في الجزائر، لقد كانت هيمنة الدكتور عباسي مدني على قرار الجبهة =الإسلامية أمراً معروفاً لدى الأوساط الإسلامية، ونفس الشيء كانت تعاني منه حركة مجتمع السلم من خلال السيطرة التامة التي كان يفرضها الراحل محفوظ نحاح، وتهمة ديكتاتورية الرأي والقرار الموجهة إلى رئيس حركتي النهضة سابقاً والإصلاح حالياً الشيخ عبد الله جاب الله اللافتة للنظر.

المبحث الثاني: طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات لمواجهة موجات التغريب ومحاولات الفرنسة:

في هذه الجزء من المبحث سأذكر توصيات مقترحة في مواجهة، وليس المقصود بالمواجهة مجرد الرد فالنقد البناء يُعد من أهم عناصر المواجهة وهذه التوصيات هي:

١- في السياسة:

أ- السلطة:

- المناصحة المستمرة للمسؤولين في السلطة، وتذكيرهم بخطورة التغريب والفرنسة، ومسئوليتهم عن الأمة، وأن التمكين لهذه الفئة المنحرفة ستكون عاقبته وخيمة عليهم في الدنيا والآخرة.

- قبول الأحزاب الإسلامية اليوم للدولة القومية الوطنية، وتخلصها ضمناً عن مثالية إقامة الدولة الإسلامية.

- مساندة التعايش بين التيار الإسلامي والتيار التغريبي بما يخدم الأهداف الوطنية الكبرى: التنمية، السلم الاجتماعي، الاستقرار السياسي.

- دعوة رموز الاتجاه التغريبي ودعاة الفرنسة إلى الحوار، مع التركيز على تناقض أفكارهم ومناقشتها بمنهج علمي رصين، والابتعاد قدر المستطاع عن السب والشتم والتعصب في الرأي.

- وضع حد للتغول الإداري الذي يمارسه دعاة الفرنسة على أصحاب التيار الإسلامي، خاصة في مجالات التوظيف والترقية.

ب- الأحزاب الإسلامية:

الإصلاح الخارجي فقط لا يكفي لمواجهة موجات التغريب والفرنسة، ولكن لا بد من إصلاح البيت داخلياً من أجل دخول الحركة الإسلامية مجال العطاء

شرائح المجتمع الجزائري، وأنتجت أجيالاً متذبذبة، لا انتماء لها سوى ولائها لقيم المستعمر الدخيلة!

الثاني: أن الجزائر تشكل عمق النفوذ الفرنسي في إفريقيا والعالم العربي والإسلامي، وبالتالي سعت فرنسا إلى محو الثقافة العربية والهوية الوطنية ممثلة في دينها ولغتها، ورغم جهود الدولة الجزائرية لاسترجاع كامل سيادتها، إلا أن الذهنية السائدة في أعلى المستويات لا زالت تعتبر اللغة العربية لغة قديمة بالية غير قابلة لمواكبة التطور والتكنولوجيا، وخاصة بعد قطع مرحلة طويلة من مراحل العمل على تعريب التعليم والمؤسسات التعليمية والثقافية في الجزائر في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد. فما الفائدة من تعريب اللسان والذهنيات مفرنسة؟! (١)

الواقع الجزائري أثبت بما لا يدعو للشك أن الاستقلال في ١٩٦٢م لم يكن فعلياً، ولم يحقق للمواطن الجزائري طموحاته، ولم يفهم الجزائري بعد ضرورة استرجاع مقومات هويته من لغة ودين وسيادة، والنتيجة تعيشها اليوم الجزائر بمرارة، الجزائري لا يحسن التحدث بأي من اللغتين، العربية والفرنسية (اللغة الهجينة)، ولا يزال يتعامل مع فرنسا بمنطق التبعية التامة، فيستلهم منها العادات والقوانين والسلوكيات، وتزدري فئة منه انتماءها إلى أمة محمد صلوات الله وسلامه عليه، وتشبه بأهل الكفر، معتبرة ذلك قمة التحضر والعصرنة!! (٢)

(١) يقول الباحث الفرنسي «جلبير قرنيوم» في محاضرة ألقاها بوهران سنة ١٩٩٣م: «هناك جزائر مختلفة عن فرنسا، وهي ليست «جزائراً» لكنها تستدعي التعرف عليها. ولتجنب كل غموض أشير، من البداية، إلى أنني لا أعني «الجزائر الإسلامية أو الجزائرية الديمقراطية» لكن، بكل بساطة، ذلكم البلد الذي يدعى الجزائر». ونفس هذا الباحث الفرنسي هو الذي كتب، بصريح العبارة في مقاله المنشور على أعمدة مجلة Esprit عدد كانون الثاني ١٩٩٥م: «إن هناك بوئاً شاسعاً بين الجزائر التي يتحدث عنها كثير من مثقفيها المنقرنين وبين الجزائر العميقة. إنهم يتحدثون عن الجزائر المسبوخة ثقافياً و«المأوربة» أي ذات المظهر الأوروبي وليس عن الجزائر الحقيقية». (انظر المقال: الحداثة والاستثناء الجزائري - الحلقة الأولى - للدكتور محمد العربي الزبير، موقع جريدة صوت الأحرار الجزائرية).

(٢) انظر المقال: عقدة الجزائري: فرنسا، موقع جريدة البصائر الجزائرية، الناطقة باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

والمساهمة البناءة؛ وذلك باعتماد هذه التوصيات:

٤- في المجتمع:

- شن حملات دعوية على الذين يبالفون في الاقتداء بالغرب، وبيان مخالفتهم لدينهم وتقاليدهم وأعرافهم (مثلاً: الوشم، ارتداء السلاسل والأقراط، لبس الضيق والقصير والشفاف، وحلق القزع...).

- العمل على تكريس اللغة العربية، ومحاولة تغليبها على الفرنسية في عدد الساعات المخصصة لها في جميع الأقسام والأطوار التعليمية.

- التحذير من الانفتاح المبالغ فيه على اللغة الفرنسية، حتى لا تصبح هي اللغة المفضلة في التخاطب لدى العديد من النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية، أو عند عامة الشعب. (١)

- تفعيل التنشئة الإسلامية للطفل من مرحلة الروضة إلى المراحل الأساسية في التربية والتعليم.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة عن «انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات»، يتضح لنا ضرورة تفعيل العمل السياسي، وبعثه، وإثرائه من جديد في الساحة الجزائرية، وذلك باتخاذ العديد من الآليات من أجل استرداد المبادرة من جديد. وقد اجتمعت الأحزاب الإسلامية بأحد فنادق العاصمة

(١) في الوقت الذي قامت وزارة التربية الوطنية بوضع شروط صارمة لتنظيم ومراقبة نشاط وعمل مؤسسات التعليم الخاصة المعتمدة بالجزائر، والبالغ عددها ١٤١ مؤسسة خاصة تدرس أزيد من ٢٣ ألف تلميذ وبصفة مستمرة، من خلال إلزامها في دفتر الشروط على التدريس باللغة العربية، بالمقابل فإن وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، بالتنسيق مع سفارتها بالجزائر ووكالة تدريس الفرنسية في الخارج، انتهت من بناء مدرسة ابتدائية فرنسية تتكون من ١٢ قسماً، بقيمة مالية تقدر بـ ٤٠٠ مليون دينار ببلدية دالي إبراهيم بين عكنون الجزائر العاصمة، وفتحت أبوابها للتلاميذ في آذار ٢٠١٠م (انظر المقال: فرنسا تقرر فتح مدارس بالجزائر لتعليم اللغة الفرنسية، في ٣٠ أيلول ٢٠٠٩م الرابط: <http://www.fkirina.com/spip.php?article908>)

- إعادة صياغة توجهات الأحزاب الإسلامية وخطاباتها بالنسبة للنواحي الفكرية المهمة، مثل إقامة الدولة الإسلامية، التعامل مع النهج الديمقراطي السائد في البلاد، التعاون مع «الآخر» غير الإسلامي في الفئات الفكرية المتعددة، الإجماع على نبذ العنف.. إلخ.

- توفيق الأحزاب الإسلامية في الجزائر بين المبادئ الديمقراطية التي تدعو إلى الحرية وحقوق الإنسان، وحرية التعبير... وبين المبادئ الإسلامية التي تدعو إلى احترام مثل هذه المبادئ، والتي تعتبر من ركائز الإسلام الكبرى.

- تثمين تعاضم تيار قوي داخل جزء من التيار الإسلامي الجزائري «السلفيين» الذي يدعو للمهادنة والتدرج في المواجهة، واستعمال الأدوات الحديثة للوصول إلى موقع التأثير.

- حسن اختيار الأحزاب الإسلامية ممثلي الشعب على المستوى المحلي أو البرلماني أو التنفيذي، شريطة تمتعهم بالنزاهة والكفاءة والمصداقية والاستقلالية.

٢- في الإعلام:

- العمل على كسر احتكار الاتجاه التغريبي ودعاة الفرنسية للإعلام، ومطالبة الدولة بإصدار الصحف التي تعبّر عن توجه المجتمع الحقيقي، والمشاركة الفاعلة في كل وسائل الإعلام المختلفة.

٢- في الدعوة:

- تفعيل العمل الدعوي والتربوي للمسجد من جديد وبتّ الروح فيهما، مع استغلال كل الوسائل الحديثة.

- العمل على تقوية المؤسسات الإسلامية ودعمها مادياً ومعنوياً: المؤسسات الخيرية، المراكز الثقافية الإسلامية، المدارس والكتاتيب القرآنية، الزوايا الدينية.

للتباحث حول أسباب تراجع شعبية هذه الأحزاب، بعدما كانت يُضرب بها المثل في عدد الأتباع وحشد الجماهير^(١).

وفي هذا الإطار، يمكن أن نرصد أهم النقاط الرئيسية التي قد تمكّن من بعث إسلامي جديد في العمل السياسي نذكر منها:

- تجديد الخطاب الإسلامي الموجه إلى الرأي العام، ومحاولة كسبه، مع التركيز على القضايا العامة التي تشغله، ومدافعتها عنها، والابتعاد قدر المستطاع عن الشعارات السياسية الديماغوجية وعن النشاطات الموسمية، والاعتماد على العمل المؤسسي المستمر.
- الالتزام بالالتشئة السياسية الإسلامية الواعية، وإعداد وتدريب القيادات السياسية على كيفية التعامل مع المشاكل واتخاذ القرارات، وفرض مبدأ التداول على السلطة، وتنسيق جهود الأحزاب الإسلامية فيما بينها.
- إعادة بناء المؤسسات القائمة داخل الأحزاب الإسلامية، والمساهمة الفعلية في مؤسسات المجتمع المدني، وأن لا تبقى حبيسة جدران المساجد، وعليها أن تعايش الألام الفعلية للمواطنين.
- تجنب الإقصاء والاستئصال، وذلك بفتح الأبواب دائماً للتجاوز، خاصة مع الأحزاب الوطنية والديمقراطية؛ لأن تجارب الحركات الإسلامية أكدت أن غياب الاحتكاك بين التيارات الأيديولوجية المختلفة هو أحد الأسباب التي توسّع الهوة وتفتح المجال واسعاً أمام الفتنة.
- الوعي بأن العنف المضاد قد جرّ على البلاد مفاسد كبيرة، عطلت على الأمة مصالحي عظمة عاجلة وأجلة.

(١) وهو اجتماع انعقد للمرة الأولى منذ توقيف المسار الانتخابي في ١٩٩٢م، بمبادرة من حركة مجتمع السلم.

معلومات إضافية

مشاركة الأحزاب الإسلامية في الانتخابات الرئاسية الجزائرية

الانتخابات الرئاسية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥ م

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة %	المرتبة	ملاحظات
محفوظ نحاح	حركة المجتمع الإسلامي	٢.٩٧١.٩١٤	%٢٥	٢	من ٤ مرشحين (*)

(*) حصل الرئيس اليامين زروال على المرتبة الأولى بنسبة (٦١٪) وعدد الأصوات (٧,٠٨٨,٦١٨)، وكانت نسبة الناخبين (٧٥٪)، ويقدر عددهم بـ ١٢,٠٨٧,٢٨١ من أصل ١٥,٩٦٩,٩٠٤ مسجلين.

الانتخابات الرئاسية في ١٥ نيسان ١٩٩٩ م (*)

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة %	المرتبة	ملاحظات
عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح الوطني	٣٩٨.٤١٨	%٩٥.٣	٣	من ٧ مرشحين (**)

(*) لم تقدم حركة مجتمع السلم أي مرشح لها في الانتخابات الرئاسية منذ ترشح الشيخ محفوظ نحاح في رئاسيات ١٩٩٥ م؛ نظراً لالتزامها بمفاعيل التحالف الرئاسي بينها وبين حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

(**) حصل أحمد طالب الإبراهيمي زعيم حركة الوفاء والعدل غير المعتمدة (تنظيم محسوب على الإسلاميين. ومن المقربين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة) حصل على المرتبة الثانية، بنسبة (١٢,٥٢٪)، رغم انسحابه المبكر عشية يوم الانتخابات مع باقي المرشحين عدا بوتفليقة بعد أن اتهموا الحكومة بالتزوير.

الانتخابات الرئاسية في ٨ نيسان ٢٠٠٤ م (*)

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة %	المرتبة	ملاحظات
عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح الوطني	٥١١٥٢٦	%٠٢.٥	٣	من ٦ مرشحين (**)

(*) لم تقدم حركة مجتمع السلم أي مرشح لها.

(**) حصل الرئيس بوتفليقة على المرتبة الأولى بنسبة (٨٤,٩٩٪) وعدد الأصوات (٨٦٥١٧٢٣)، وكانت نسبة الناخبين (٥٨,٠٧٪)، ويقدر عددهم بـ ١٠,٥٠٨,٧٧٧ من أصل ١٨,٠٩٧,٢٥٥ مسجلين.

الانتخابات الرئاسية في ٩ نيسان ٢٠٠٩ م (*)

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة %	المرتبة	ملاحظات
محمد جهيد يونسى	حركة الإصلاح الوطني	١٧٦٦٧٤	%٣٧.١	٤	من ٦ مرشحين (***)
محمد السعيد	مستقل	١٣٢٢٤٢	%٩٢.٠	٦ والأخيرة	/

(*) لم تقدم أيضاً حركة مجتمع السلم أي مرشح لها في هذه الانتخابات الرئاسية.

(**) حصل الرئيس بوتفليقة على المرتبة الأولى بنسبة (٩٠,٢٤٪) وعدد الأصوات (١٢٩١١٧٠٥)، وكانت نسبة الناخبين (٧٤,١١٪)، ويقدر عددهم بـ ١٥,٣٥١,٣٠٥ من أصل ٢٠,٥٩٥,٦٨٣ مسجلاً.

(***) احتلت رئيسة حزب العمال ذات التوجهات التروتسكية، لويذة حنون، المرتبة الثانية بنسبة (٤,٢٢٪) وعدد الأصوات (٦٠٤٢٥٨).

المصدر:

- دليل الجزائر السياسي لرشيد بن يوب، الطبعة الأولى - كانون الثاني ١٩٩٩م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر (الانتخابات الرئاسية).
- نتائج وزارة الخارجية الجزائرية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- يوميات الخبر والمساء والشعب، والوطن والمجاهد وليببيري ولوسوار دالجيري باللغة الفرنسية.
- الموسوعة الحرة - ويكيبيديا- الانتخابات الرئاسية الجزائرية.

مشاركة الأحزاب الإسلامية في الانتخابات البرلمانية

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١م

عدد الناخبين: ١٣٣١٤٧٧٠.

عدد الأحزاب المشاركة ٤٩ حزباً من أصل ٥٨ معتمدة.

المرشحين: ٥٧١٢ مرشحاً: ٤٦٩١ مرشحاً حزبياً، ١٠٢١ أحرار.

نسبة المشاركة ٥٨,٥٥٪، نسبة الامتثال ٤١٪.

مترشحون انتخبوا في الدور الأول في ٣٥٦ دائرة من مجموع ٤٣٠ دائرة:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: ١٨٨ مقعداً، جبهة القوى الاشتراكية: ٢٥ مقعداً، جبهة التحرير الوطني: ١٦ مقعداً، الأحرار: ٣ مقاعد.

المقاعد المتبقية ١٨٠ يجري التناقص عليها في الدور الثاني:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: ١٧١ مرشحاً، جبهة التحرير الوطني: ١٥٨ مرشحاً، جبهة القوى الاشتراكية: ١٣ مرشحاً، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: ٣ مرشحين، الأحرار: ٧ مرشحين، حركة حمس: ٣ مرشحين. حركة النهضة: مرشحان.

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ٥ حزيران ١٩٩٧م (*)

المرتبة	عدد المقاعد	النسبة %	عدد الأصوات	القوائم
الثانية	٦٩	١٤.٨٠%	١٥٥٣١٥٤	حركة مجتمع السلم
الرابعة	٣٤	٢٧.٧٠%	٩١٥٤٤٦	حركة النهضة
(*) عدد المسجلين: ١٦,٧٦٧,٣٠٩، عدد الأصوات المعبرة: ١٠٤٩٦٣٥٢ بنسبة ٩٥,٠٤٪.				

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ٢٠ أيار ٢٠٠٢
نسب التمثيل بعد تشريعات ٢٠٠٢م

الحزب	نسبة التمثيل %
جبهة التحرير الوطني	٥١.١٦
التجمع الوطني الديمقراطي	١٢.٠٨
حركة الإصلاح الوطني	١١.٠٥
حركة مجتمع السلم	٩.٧٧
أحرار (مستقلون)	٧.٧١
حزب العمال	٥.٤٠
الجبهة الوطنية الجزائرية	٢.٠٦
حركة الوفاق الوطني	٠.٢٦
حركة النهضة	٠.٢٦
حزب التجديد الجزائري	٠.٢٦

مقارنة بين عدد مقاعد الأحزاب الجزائرية
في التشريعات الثلاث (١٩٩١، ١٩٩٧، ٢٠٠٢م)

الحزب	١٩٩١	١٩٩٧	٢٠٠٢
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	١٨٨	-	-
التجمع الوطني الديمقراطي	-	١٥٥	٤٨
جبهة التحرير الوطني	١٥	٦٤	١٩٩
حركة مجتمع السلم	-	٦٩	٢٨
حركة النهضة	-	٣٤	١
حركة الإصلاح	-	-	٤٣
حزب العمال	-	٤	٢١
جبهة القوى الاشتراكية	٢٥	١٩	-
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	-	١٩	-
الأحرار (المستقلون)	-	١١	٢٩

ويبين الجدول السابق التغيير الذي طرأ على خريطة القوى السياسية داخل البرلمان الجزائري في العشرية الماضية:

- حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ واختفاؤها عن الساحة السياسية.
- الانهيار الكبير الذي مُنيت به حركة النهضة؛ حيث انخفض عدد المقاعد التي بحوزتها من ٣٤ مقعداً في تشريعات ١٩٩٧م إلى مقعد واحد فقط (مطعون فيه) في تشريعات ٢٠٠٢م.
- تراجع حركة مجتمع السلم وفقدانها لأكثر من ٥٠٪ من عدد مقاعدها في تشريعات ٢٠٠٢م، فقد تراجعت من ٦٩ مقعداً في تشريعات ١٩٩٧م إلى ٣٨ مقعداً فقط في انتخابات ٢٠٠٢م.

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ١٧ أيار ٢٠٠٧م

المراتب المتحصل عليها في الانتخابات

المرتبة	المؤشر (+) و(-)	عدد المقاعد	النسبة %	أصوات الناخبين	رئيس الحزب	اسم الحزب
٤	١٤+	٥٢	٦٤.٩	٥٥٢,١٠٤	أبو جرة سلطاني	حركة مجتمع السلم
٧	٤+	٥	٣٩.٣ %	١٩٤,٠٦٧	فاتح الربيعي	حركة النهضة
٩	-٤٠	٣	٥٣.٢ %	١٤٤,٨٨٠	عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح الوطني

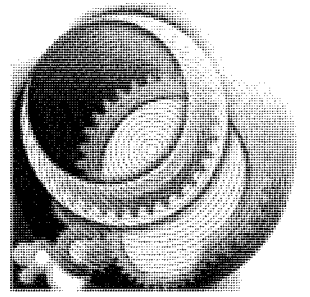
المصدر:

- دليل الجزائر السياسي لرشيد بن يوب، الطبعة الأولى - كانون الثاني ١٩٩٩م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر (الانتخابات البرلمانية).
- نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- يوميات الخبر والمساء والشعب، وأسبوعية المنقذ لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المجاهد باللغة الفرنسية.
- الموسوعة الحرة - ويكيبيديا- انتخابات برلمانية جزائرية.
- الجزيرة نت: (القوى البرلمانية الجزائرية بعد تشريعات ٢٠٠٢م) الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BE117068-803C-406A-B9EC-69424CDF01CD.htm>

- موقعي الجزيرة نت والعربية نت، ويومتي الخبر والشروق.

التخطيط الريادي (الاستراتيجي) للمقاومة الإعلامية



د. عبد الرحمن سلوم الرواشدي

المشرف العام على وكالة حق الإخبارية alruashdy@yahoo.com

ملخص الدراسة

لكل معركة أدواتها وأسلحتها التي بها تجاهد الأمة عدوها وتخوض صراعها، ويمثل الإعلام اليوم أمضى الأسلحة وأشدها فتكاً في معركة التحرر من الهيمنة والتبعية وصد الغزو والعدوان على الأرض والعقيدة والقيم . وأي محتل يستهدف في حربه منظومة القيم والمفاهيم لأبناء البلاد التي يحتلها ساعياً بذلك إلى تغييرها وتبديلها بما يتوافق مع مشاريعه ومنظومته الفكرية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا تتجلى أهمية المقاومة الإعلامية ودورها، وتأثيرها في تبني الإعلام المقاوم وفي تبني عملية التحرر من التبعية الإعلامية والاختراق الثقافي والمعرفي الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية الغربية والمتغربة.

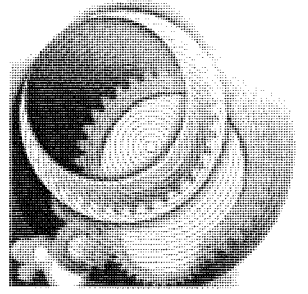
تسعى هذه الدراسة إلى ترسيخ مفاهيم المقاومة الإعلامية، وبيان مشروعيتهما من الناحيتين الفقهية والقانونية؛ فإذا كانت مقاومة العدوان والاحتلال أمراً أقرته شرائع السماء وقوانين الأرض، فإن هذا ينطبق على كل ما يندرج تحت مفهوم المقاومة من جزئيات وأنواع كالمقاومة العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية ومنها المقاومة الإعلامية.

وتُبرز الدراسة أهمية بناء المقاومة الإعلامية وفق التخطيط (الريادي) الاستراتيجي متخذة من الإعلام المقاوم ميداناً لبلورة الأفكار، والارتقاء بها بما يتناسب وحاجة الأمة إليها في معركتها للحفاظ على وجودها وقيمها ورسالتها. وحتى يحقق التخطيط للمقاومة الإعلامية الغاية المرجوة لا بد من وضع وتحديد أهم عناصره، وهي: تحديد الرؤية عند المقاومة الإعلامية، وتحديد الرسالة التي سيتم تقديمها، وتحديد أهداف المقاومة الإعلامية بقسميها الأهداف العامة، والأهداف المرحلية.

ويمكن تحديد الأهداف العامة للمقاومة الإعلامية سواء لكونها جزءاً من المقاومة المسلحة، أو لكونها تمثل المواجهة الإعلامية للهيمنة والتبعية والاختراق الإعلامي الغربي للعالم الإسلامي، في التعريف برسالة المقاومة، وغرس ثقافة المقاومة، تحرير الإنسان المسلم من التبعية الإعلامية والثقافية للغرب، وإشاعة روح التماسك بين أبناء الأمة، وتقوية روح الرباط والجهاد بين المسلمين، وإفشال مخططات العدو ومواجهة حربه النفسية، رفع معنويات المجاهدين، تصعيد الحرب النفسية ضد العدو، تقديم مادة إخبارية عن العمل المقاوم، استثمار الإنجازات المرحلية، إقامة صناعة إعلامية.

وتقدم الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد العمل الإعلامي المقاوم على الاضطلاع بمهامه الجسيمة الملقاة على عاتقه والمنتظرة منه، كما تحدد الدراسة أهم استراتيجيات الإعلام المقاوم كتوصيات للقائمين به.

التخطيط الريادي (الاستراتيجي) للمقاومة الإعلامية



د. عبد الرحمن سلوم الرواشدي

المشرف العام على وكالة حق الإخبارية alruashdy@yahoo.com

مقدمة:

شكّل احتلال فلسطين منعطفاً تاريخياً في تاريخ الأمتين: العربية والإسلامية، ورغم حركات التحرر العربية والإسلامية التي تلت هذا الاحتلال، إلا أن قضية فلسطين ظلت الجذوة التي أبقّت الفكر الجهادي والمقاوم مُتَّقِداً، رغم ما واجهته الأمة من تحديات وعقبات وأزمات عصفت بها، حتى كادت تذهب بهويتها وقيمها، ثم جاء احتلال العراق لتكون المقاومة التي انطلقت ضده المشعل الذي أضاء من جديد سراج ثقافة المقاومة ليشتع بنوره على المدن العربية والإسلامية؛ فأعادت الثقة لأبنائها لينطلقوا من جديد في تشكيل هويتهم ومنظومة قيمهم؛ وفق مرجعية الشريعة وإطارها المقاوم والممانع.

إن المقاومة المعاصرة انطلقت ليس لتبني المشروع المقاوم المسلح فحسب، وإنما امتدت تداعياتها ساعية لإحياء المقاومة الثقافية والإعلامية والسياسية والاقتصادية؛ إذ وقعت هذه المجالات تحت نير الاحتلال.

ومما لا شك فيه أن أي محتل يستهدف في حربه منظومة القيم والمفاهيم لأبناء البلاد التي يحتلها ساعياً بذلك إلى تغييرها وتبديلها بما يتوافق مع مشاريعه ومنظومته الفكرية والسياسية والاجتماعية، لاسيما تلك المفاهيم والقيم التي تبقي جذوة السعي للتحرر من الاحتلال بكل صوره وأشكاله متقدة ووهاجة في قلوب أبناء الأمة المحتلة كلياً أو جزئياً، وأمتنا الإسلامية اليوم تعيش أشد معاركها في الحفاظ على وجودها وعقيدتها وقيمها ومفاهيمها التي من دونها فإن مصيرها إلى الذوبان في الأمم المتغلبة، أو أن تذهب بشخصيتها الإسلامية وتتسلخ عن هويتها ورسالتها الريانية في إخراج الأمم من الظلمات إلى النور.

ومعلوم أن لكل معركة أدواتها وأسلحتها التي بها تجاهد الأمة عدوها وتخوض صراعاها، ومعلوم أيضاً أن الإعلام يمثل اليوم أمضى الأسلحة وأشدّها فتكاً في معركة التحرر من الهيمنة والتبعية وصدّ الغزو والعدوان على الأرض والعقيدة والقيم.

ومن هنا تتجلى أهمية المقاومة الإعلامية، ودورها وتأثيرها في تبني الإعلام المقاوم، وفي تبني عملية التحرر من التبعية الإعلامية والاختراق الثقافي والمعرفي الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية الغربية والمتغربة.

إن هذه الدراسة تسعى أولاً إلى ترسيخ مفاهيم المقاومة الإعلامية ومشروعيتها، ومن ثم بنائها على وفق التخطيط الاستراتيجي؛ متخذة من الإعلام المقاوم ميداناً لبلورة الأفكار، والارتقاء بها بما يتناسب وحاجة

الأمة إليها في معركتها للحفاظ على وجودها وقيمها ورسالتها، ولذا جاءت هذه الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة: استعرض المبحث الأول مفهوم المقاومة الإعلامية ومشروعيتها، بينما ناقش المبحث الثاني التخطيط الريادي للمقاومة الإعلامية. نسأل الله التوفيق في معالجة هذه الفريضة العظيمة.

المبحث الأول

مفهوم المقاومة الإعلامية ومشروعيتها

المطلب الأول: مفهوم المقاومة الإعلامية:

المقاومة هي: الدفاع عن الحقوق، أو هي حق الدفاع المشروع.

وهي ضمن السنن الكونية: طاقة حيوية تتمتع بها جميع الكائنات لتحافظ بها على حياتها، كما تصدّ بها محاولة النيل من سلامتها وأمنها، وضمن النظام الدولي: استخدام القوة المسلحة من جانب عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية؛ دفاعاً عن المعالم الوطنية ضد قوى أجنبية، وسواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم، يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية، أو كانت تعمل بناء على مبادرتها الخاصة، وسواء باشرت هذا الاستخدام للقوة المسلحة فوق الإقليم الوطني أو من قواعد خارج الإقليم^(١).

وأما الإعلام فهو عند المعاصرين: تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات؛ بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير

(١) د. جمال الضمور، دراسة مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي، ص ١٩٣ عن استراتيجية المقاومة الشاملة، القاهرة، المركز العربي، ط١، ص ٢٩

واتجاههم وميولهم^(٢).

ويمكن أن نعرّف المقاومة الإعلامية^(٣) بأنها: النشاط الإعلامي الذي يقاوم الغزو والعدوان على الأمة بكل صوره، ويواجه الهيمنة والتبعية والاختراق، ويقدم رسالة الأمة وقضاياها ذات العلاقة عبر وسائل الاتصال.

النشاط الإعلامي: قيد لإخراج ما سواه من أنشطة المقاومة العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

الغزو: عملية دخول منظم إلى أرض تخص جماعة أخرى دون إرادة أهلها، ويهدف الاستيلاء عليها، واحتلالها ظلمًا وعدوانًا^(٤)، ومنه الغزو الثقافي: وهو أخطر أشكال الاحتلال المعاصر؛ لأنه يسهم في إضعاف الشعوب عن أمرها في معتقداتها وثقافتها وقيمها عن طريق نشر لغة المحتل وثقافته.

العدوان: هو استعمال القوة المسلحة من قِبَل دولة ضد سيادة دولة أخرى، وضد سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي^(٥).

صوره: المقاومة الإعلامية تواجه وتتناول في تغطيتها وتحليلاتها جميع صور العدوان المادية والمعنوية، سواء أكان العدوان عسكرياً أم اقتصادياً أم سياسياً أم دبلوماسياً أم اجتماعياً أم ثقافياً وبلا شك إعلامياً.

(٢) د. إبراهيم إمام، الإعلام الإسلامي المرحلة الشفهية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م، ص ٢٧.

(٣) هنالك بعض المفاهيم التي تشترك أو تقترب منه، ومنها: الإعلام الجهادي، والإعلام المقاوم. ونرى أن المصطلح الشرعي هو الإعلام الجهادي، أما الإعلام المقاوم فهو قاسم مشترك بين كل الجماعات المقاومة على اختلاف مرجعياتها الفكرية ودوافعها القتالية. ومقاومة الاحتلال هي مقصد من مقاصد تشريع الجهاد، فإن لم يقتصر على مفهوم الإعلام الجهادي فيمكن الجمع بينهما تحت مسمى إعلام المقاومة الجهادية، ينظر كتابنا الإلكتروني: الجهاد الإعلامي تأصيل وتفعيل، www.haqnews.net، ومقال صناعة الإعلام المقاوم، مجلة البيان العدد ٢٥٣.

(٤) د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط١، ج ٤/ ٣٥٢.

(٥) المرجع السابق ص ٤٠ - ٤١.

ومعالجة مسألة مشروعية المقاومة الإعلامية يمكن أن ننظر إليها من زاويتين: كونها جزءاً من المقاومة المسلحة؛ فتكون مشروعيتها من مشروعية المقاومة، أو أنها أمر مستقل قائم بذاته مندرج ضمن أقسام المقاومة؛ وفي كلا الأمرين سنحاول أن نستعرض مشروعية المقاومة الإعلامية من الناحيتين الفقهية والقانونية.

المشروعية الفقهية:

إن مفهوم مقاومة العدوان مندرج تحت مصطلح الجهاد والقتال في سبيل الله، ضمن منظومة الفقه الإسلامي، وتمثل جهاد الدفع بشكل أدق^(٢)، وهو القتال لدفع العدو الصائل على المسلمين أو بلاد المسلمين، وهذه النوع هو ما يطلق عليه المقاومة المسلحة بالمفهوم المعاصر أو مقاومة المنع أو المقاومة المانعة، فإذا حضر العدو إلى بلد من بلاد المسلمين؛

فإنه يجب على أهل البلد جميعاً رجالهم ونسائهم أن يخرجوا لقتاله ولا يحل لأحد أن يتخلى عن القيام بهذا الواجب؛ لقوله الله تعالى ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ١٢٣]، وعلى غيرهم من المسلمين إعانتهم بكل ما يحتاجون إليه من سلاح أو عتاد أو رجال؛ لأن بلاد المسلمين كالبلد الواحد.

يقول الإمام القرطبي: «قد تكون حالة يجب فيها نفي الكل، وذلك إذا تعين الجهاد بغلبة العدو على قُطر من الأقطار؛ فإن كان ذلك؛ وجب على جميع أهل تلك الدار أن ينفروا ويخرجوا إليه خفاً ووثقاً»

(٢) يقسم الفقهاء الجهاد على نوعين: جهاد طلب، وجهاد دفع، وعلى ضوء ذلك يحدد حكمه ومشروعيته وشروطه. ويُقصد بجهاد الطلب: طلب العدو الكافر وقاتله في عقر داره عندما تبدو لولي أمر المسلمين المصلحة في ذلك، وهو فرض كفاية عند جمهور الفقهاء.

ويواجه الهيمنة والتبعية والاختراق: قيد لإخراج الإعلام المقاوم الذي هو جزء منها.

والهيمنة والتبعية كلاهما يدلان على الخضوع للآخرين، إلا أنه في الهيمنة يكون بدافع تسلط الآخرين، وفي التبعية يكون بدافع الانقياد الذاتي للآخرين.^(١)

وأما الاختراق فهي سياسة تنتهجها الدول الكبرى إزاء المؤسسات والأنظمة التي لها ممانعة إلى حد ما تجاه ثقافة الغرب ومادته الإعلامية، «لقد حل الاختراق محل الاستتباع؛ فتحوّلت التبعية الثقافية إلى عملية تكريس لثقافة الاختراق».^(٢)

ويقدم رسالة الأمة وقضاياها، من أجل المزاجية بين المعالجة السلبية التي تكتفي بصد العدوان أو كونها رد فعل لأعمال الآخرين، وبين المعالجة الإيجابية بأن تبادر إلى تقديم رسالتها والتعريف بقضاياها، وهذا الأصل في نشاط الإعلام الإسلامي.

المطلب الثاني: مشروعية المقاومة الإعلامية:

إن مقاومة العدوان والاحتلال أمرٌ أقرته شرائع السماء وقوانين الأرض، وهذا ينطبق على كل ما يندرج تحت مفهوم المقاومة من جزئيات وأنواع كالمقاومة العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية، ومنها المقاومة الإعلامية.

(١) وقد قيل: بأنه لا يحق لدولة أن تدعي أنها مستقلة إذا كانت وسائلها الإعلامية تحت سيطرة أجنبية، ووسائلنا الإعلامية تخضع للغرب حتى قبيل مطلع الألفية الثالثة، وحددت الدكتور عواطف عبد الرحمن أهم صور التبعية الإعلامية في ثلاثة: التبعية التكنولوجية للدول الغربية، والتبعية السوسيوثقافية للشركات متعددة الجنسيات، والتبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية. ينظر، د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٤م، ص ١٠٠-١٠٢ بتصرف واختصار.

(٢) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤م، ص ١٧١.

شباباً وشيوخاً، كل على قدر طاقته، ولا يتخلف أحد يقدر على الخروج... ولو قارب العدو دار الإسلام ولم يدخلوها؛ لزمهم أيضاً الخروج إليه، حتى يظهر دين الله وتُحمى البيضة، وتُحفظ الحوزة، ويُخزى العدو ولا خلاف في هذا»^(١) ويقول الألوسي عن

قتال الكفار: «وهو فرض عين إن دخلوا بلادنا، وفرض كفاية إن كانوا ببلادهم»^(٢).

وزيادة في التأكيد على شرعية المقاومة حينما يستجد قيامها في أي بلد مسلم، نجد الفقهاء والعلماء المعاصرين لها يصدرن فتاوى تتعلق بحكم كل حالة؛

استناداً إلى هذه الأصول، كما في حركات التحرر الإسلامي ضد قوى الاستعمار والتخريب والدمار، ومنها في فلسطين وأفغانستان، والصومال، والشيشان، والبوسنة والهرسك وكوسوفو. وفي العراق أفتى كثير من العلماء والمؤسسات الفقهية بأن الجهاد في العراق هو جهاد دفع، وعلى ضوءه تم التأصيل الشرعي للمجاميع الجهادية في العراق، ومنه استمدت شرعيتها^(٣).

وأما عن مشروعية المقاومة الإعلامية بحد ذاتها، فإن مفهوم المقاومة الإعلامية مندرج ضمن الجهاد بالكلمة أو الجهاد باللسان، أو الجهاد الإعلامي، وهو أمر مشروع بالكتاب والسنة، ومن أبرز الأدلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ، جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].

فالجهاد في هذه الآية مقصور على الدعوة بالحجة والبيان لا بالسيف والسنان، ولذا كانت المقاومة

(١) الإمام القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، راجعه: د. محمد إبراهيم الحفناوي ود. محمود حامد عثمان، مصر، دار الحديث، ٢٠٠٢م (١٠ / ٤٨٧).

(٢) شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤-١٩٩٣م (١٠٦/٢).

(٣) للاطلاع على نصوص الفتاوى ينظر الجهاد الإعلامي تأصيل وتفعيل، الملاحق، للباحث، على موقع وكالة حق الإخبارية.

باللسان - أي المقاومة الدعوية والإعلامية - هي أول ما شرعه الله تعالى من أنواع الجهاد والمقاومة منذ البعثة، وخلال المرحلة المكية، يقول الإمام الشافعي رحمه الله: «ففرض عليه إبلاغهم، ولم يفرض عليه قتالهم، وأبان ذلك في غير آية من كتابه»^(٤)، ويقول

شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فكان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر مأموراً أن يجاهد الكفار بلسانه لا بيده، فيدعوهم ويعظهم ويجادلهم بالتي هي أحسن ويجاهدهم بالقرآن جهاداً كبيراً، قال

تعالى في سورة الفرقان وهي مكية ﴿فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ، جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]: وكان مأموراً بالكف عن قتالهم»^(٥).

ويندرج ضمن هذا المفهوم كل الآيات التي تحدثت عن الدعوة والحوار والمجادلة بالتي هي أحسن مع المشركين والكفار.

ومن الأدلة قوله عليه الصلاة والسلام: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ»^(٦). واللسان مظنة الإعلام في لغة العصر، وهذا يفيد مشروعية الإعلام المقاوم، وفعل الأمر يقتضي الوجوب، وضمير الجمع يدل على أن الأمة جميعها مخاطبة بذلك.

كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم شعراء بالرد على إعلام المشركين؛ حيث قال لحسان: «يَا حَسَّانُ أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَيْدُهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ» رواه البخاري، وفي رواية عن البراء رضي الله عنه قال: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَسَّانَ: «اهْجُهمْ أَوْ هَا جِهمْ وَجَبْرَيْلُ مَعَكَ» رواه البخاري، وفي كلا الروايتين

(٤) الإمام الشافعي، أحكام القرآن: ٢ / ٩.

(٥) الإمام ابن تيمية الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، الرياض، دار العاصمة ١٤١٤هـ، ١ / ٢٣٧.

(٦) رواه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما، وصححه الألباني.

استعمل النبي صلى الله عليه وسلم فعل الأمر.

ثانياً: المشروعية القانونية:

لقد أعطى القانون الدولي للشعوب في سعيها المشروع نحو الحصول على حقها في تقرير المصير، وممارسة هذا الحق في أن تسلك من الوسائل السلمية وغير السلمية ما تراه مناسباً لها. (١)

فقد أصدرت الأمم المتحدة، لاسيما جمعيتها العامة، قرارات عدة أكدت فيها حق الشعوب في الكفاح، ومقاومة السلطات المستعمرة أو المحتلة، أو تلك التي تمارس تفرقة عنصرية صارخة، وإسباغ حماية على أسرى الحرب وعلى أفراد المقاومة الشعبية المسلحة، وحركات التحرر الوطني، ومن أبرز هذه القرارات: ما جاء في المادة ٥١ من ميثاقها التي تنص على: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة». (٢)

ومنها القرار الصادر في ١٩٧٧م وجاء فيه: تؤكد الجمعية العامة من جديد مشروعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية، والوحدة الوطنية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية، ومن التحكم الأجنبي بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل بما في ذلك الكفاح المسلح. (٣)

كما اعترفت المنظمات الدولية الإقليمية لاسيما جامعة الدول العربية، بحركات المقاومة الشعبية المسلحة، وبشرعية كفاحها المسلح، وتمثيلها لشعوبها، كما سمحت لها بحضور اجتماعاتها ومؤتمراتها بصفة مراقبين، فضلاً عن ممارسات الدول، والتي تجسدت في اعتراف عدد كبير منها بهذه الحركات والدخول معها في علاقات دولية ومد يد العون لها^(٤)، وأية مشروعية للمقاومة المسلحة؛ فهي تعد من باب أولى مشروعية للنشاط الإعلامي الصادر عنها.

وأما مشروعية المقاومة الإعلامية لذاتها؛ فإن التأكيد على مشروعية المقاومة الإعلامية، وحثّ وسائل الإعلام كافة على تبني حق الشعوب في مقاومة الاحتلال ورد العدوان تجلت في القوانين الإعلامية، وبخاصة موثيق الشرف الإعلامي التي أصدرتها جهات دولية وعربية وإسلامية، ومن أبرز ما جاء فيها:

إعلان «اليونسكو» حول وسائل الإعلام^(٥)، وتضمنت المادة الثانية منه الدعم الإعلامي للمقاومة، فقد نصت على: «إنّ وسائل الإعلام تستطيع بما لها من دور أن تساهم مساهمة فعّالة لتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة بالتعبير عن الشعوب المضطهدة التي تناضل ضد الاستعمار، والاستعمار الحديث والاحتلال الأجنبي، وكل مظاهر التمييز العنصري والاضطهاد والتي لا

(١) د. محمد شوقي عبد العال، الوضع القانوني للمقاومة الفلسطينية المسلحة في ضوء أحكام القانون الدولي، ينظر استراتيجية المقاومة الشاملة ص ٢٧.

(٢) ومنها القرار رقم ٢٦٤٩ / د- ٢٥ والمؤرخ في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٠م، والقرار ٢٨٥٢ / د- ٢٦ والصادر في عام ١٩٧١، وفي البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ / ١٠ / ١٩٧٢ وعنوانه (برنامج العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة).

(٣) كما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم ٣١٠٢ في ١٢ / ١٢ / ١٩٧٢، مجموعة من المبادئ الأساسية لتثبيت ذلك، ومنها: نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية في سبيل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال هو نضال شرعي، ويتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي. هيثم الكيلاني، =

=الإرهاب يؤسس دولة، نموذج إسرائيل، دار الشروق، القاهرة ط١ / ١٩٩٧م ص ٢٢.

(٤) الدكتور محمد شوقي عبد العال، دراسة الوضع القانوني للمقاومة الفلسطينية، ضمن استراتيجية المقاومة الشاملة ص ٣٤- ٣٥. وفي حرب العراق التي بدأتها أمريكا وبريطانيا من دون أي غطاء قانوني ولا تخويل مشروع حتى أطلق عليها مجلس الأمن صفة الاحتلال، فقد أصدر مجلس الأمن في حزيران ٢٠٠٢ القرار ١٤٨٣، وورد في الفقرتين ١٢ و ١٤ أن المجلس يسلم بالصلاحيات والمسئوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة.

(٥) الصادر في باريس يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٨م.

على سلامة المجتمع ونسيجه الاجتماعي، وآدابه العامة التي ينبغي مراعاتها.

المبحث الثاني

التخطيط الريادي للمقاومة الإعلامية

المطلب الأول: مفهوم التخطيط الريادي (الاستراتيجي):

لقد تطور مفهوم الاستراتيجية بتطور المجتمعات البشرية، وتوسع ليدخل في كل الحقول المعرفية، بعد أن كان مقتصرًا على العلوم العسكرية، ويعرف واغنانز في القاموس الإنكليزي؛ الاستراتيجية بأنها: فن استخدام الوسائل لتحقيق الأغراض، وتشمل أربع نواحي:

- اختيار الأهداف وتحديدها.
- اختيار وتحديد الأساليب العملية لتحقيق الأهداف.
- وضع الخطط التنفيذية بخطواتها كافة.
- تنسيق النواحي المتصلة.^(٤)

أما مفهوم التخطيط الريادي (الاستراتيجي)؛ فقد برز ليشغل حيزًا كبيرًا في إدارة المؤسسات والمشاريع، وذلك من بداياته الأولى من نشوئه على يد رانسون في أوائل ستينيات القرن العشرين، وحظي باهتمام متزايد في البحث والتطبيق والدعم السياسي والاقتصادي.

والتخطيط الاستراتيجي هو: عملية التفكير المنطقي المنظم لتحليل الإمكانيات المتاحة: المادية والبشرية والمعنوية بأفضل أسلوب لتحقيق أهداف المؤسسة المرسومة، ويقدم التخطيط مجموعة من المزايا ذات الأبعاد المهمة لأية مؤسسة تتبناه أو تعتمده منها:^(٥)

١- تقديم برامج ناضجة تبرر العمل ما دامت تحقق الأهداف.

تستطيع أن تجعل أصواتها مسموعة داخل أراضها». ونص ميثاق الشرف الإعلامي العربي^(١)، في المادة السادسة منه على أن: تلتزم وسائل الإعلام العربية بالنضال ضد الاستعمار بجميع أشكاله والعدوان بمختلف أساليبه، وجاء في المادة العاشرة: يتعين على وسائل الإعلام العربي أن تعطي أهمية خاصة للأخبار والمواد الإعلامية العربية عامة، وللأخبار والمواد الإعلامية التي تقدمها وكالات الأنباء العربية والصديقة خاصة.

وأكد ميثاق الشرف الإعلامي الإسلامي^(٢)، هذا الحق في المادة الخامسة منه على أن: يلتزم الإذاعيون المسلمون بالجهاد ضد الاستعمار بكافة أشكاله والعدوان بشتى صورته، وبالحركات الفاشية والعنصرية، وبالجهاد ضد الصهيونية والاستعمار الاستيطاني، وأشكال القمع والقهر التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وباليقظة الكاملة لمواجهة تلك الغزوة الضارية التي تستهدف تقويض الذات الإسلامية.

ونص ميثاق جاكركا للإعلام الإسلامي في عام ١٩٨٠م في المادة الرابعة منه على ضرورة التزام الإعلاميين ووسائل الإعلام أن يتعهدوا بالمجاهدة من أجل تحرير فلسطين، وفي مقدمتها القدس وكافة الأقطار الإسلامية المضطهدة.^(٣)

ونص ميثاق الشرف الذي أعدته رابطة الصحافة الإسلامية في عام ٢٠٠٦م على: أن تتحمل الصحافة الإسلامية مسئولية الحفاظ على هوية الأمة وعقيدها وفكرها من أي اعتداء، كما تتحمل مسئولية الحفاظ

(١) المنعقد في القاهرة (٢٠٢/٨/١٩٧٨م).

(٢) الذي أعدته منظمة إذاعات الدول الإسلامية في رجب ١٣٩٥ هـ الموافق تموز ١٩٧٥م.

(٣) د. طه أحمد المرجعية الإعلامية في الإسلام، عمان، دار النفائس، بغداد، دار الفجر، ٢٠١٠م، ط١، ص ١٧٦.

(٤) صالح خليل أبو أصع، استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ص ٧٨.

(٥) د. مهدي زويلف ود. أحمد القطامين، العلاقات العامة النظرية والأساليب، القاهرة ص ٤٩.

فالتغذية الراجعة أو رجوع الصدى هو استخدام المعلومات المرتدة في عملية اتخاذ القرارات، أي الخطوة التي يتم بمقتضاها استعادة البيانات بعد التصحيح، بالإضافة لاتخاذ قرار جديد أو تعديل القرار القائم، وفي الإعلام هي اصطلاح يستخدم في عملية الاتصال بين مرسل ومستقبل. ويعني رد الفعل الذي يبديه مستقبل الرسالة الإعلامية، والذي يعكس أثر الرسالة عليه.. هل فهمها؟ هل يقبلها؟ هل يرفضها؟ وهكذا.

والتقويم: هو العملية التي تقوم بها المؤسسة لمعرفة مدى النجاح والفشل في تحقيق الأهداف، وكذلك معرفة نقاط الضعف والقوة، ولا تنحصر عملية التقويم في أنها تشخيص للواقع، بل هي علاج للعيوب، ويهدف إلى تعديل الطرق والوسائل التي تستخدم للوصول إلى الأهداف المنشودة، كما أنها قد تؤدي إلى تعديل الأهداف نفسها إذا ثبت عدم ملائمتها لحاجات الجمهور أو المتلقين.

والفرق بين التغذية الراجعة والتقويم أن الأولى مصدرها المتلقي، والثاني مصدره القائمون على العمل.

الإنجاز: ويعبر عن الجانب الإيجابي لأثر الرسالة الإعلامية أو ما يُعرف إعلاميًا بالاستجابة الإيجابية، وهي إحدى ثلاث: حصول المتلقي على معلومات جديدة (زيادة معرفة)، أو تخليه عن مفاهيم خاطئة، أو استبدال مفاهيم خاطئة بأخرى سليمة (تصحيح).

المتلقي أو المستقبل: وهو أحد عناصر العملية الإعلامية وهو الهدف الذي تسعى العملية الإعلامية إلى تشكيل شخصيته، أو تعديل قناعاته، وحمله على تبني مفاهيم وقيم معينة.

٢- الابتعاد عن الارتجال في اتخاذ القرارات والإسراف في المال والجهد والوقت.

٣- الاستغلال الأمثل لوسائل الاتصال المتاحة للوصول إلى الجمهور.

٤- مساعدة المؤسسة على مواجهة الأحداث أو المواقف المفاجئة، وغير المتوقعة التي تصادفها، سواء داخلها أو خارجها.

٥- التنسيق بين فروع المؤسسة بما يؤدي إلى تكاملها.

التخطيط للمقاومة الإعلامية:

إن التخطيط الريادي للعملية الإعلامية: هو رسم

ذهني لدى المرسل يعمل على تحقيق رؤية إعلامية من خلال تحديد الرسالة والأهداف والوسائل، وفق خطط مدروسة توظف الإمكانيات المتاحة، وتعتمد التغذية الراجعة والتقويم لتجعل النتيجة المترتبة لدى المتلقي إنجازًا. (١)

رسم ذهني: لأن التخطيط بشكل عام هو الصورة الذهنية لما يُراد إنجازه، والرسم هو الوجه المحسوس للتصورات بأي شكل (منطوق أو مكتوب أو مرسوم).

الرؤية الإعلامية: قيد لإخراج ما سواها من الرؤى التي تعتمدها أنواع أخرى من التخطيط (كالعسكري والاقتصادي، والإداري والتربوي وغيرها).

الرسائل والأهداف والوسائل والخطط: هي العناصر الأساسية لأي تخطيط استراتيجي، وجميعها هنا محددة إعلاميًا.

التغذية الراجعة والتقويم: وهذان عاملان مهمان يساعدان على الدعم الإيجابي للنتيجة لتكون إنجازًا.

(١) د. طه أحمد، معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي، عمان، دار النفائس وبغداد، دار الفجر ٢٠١٠م، ص ٧١.

الشركات متعددة الجنسيات والوكالات الدولية والمؤسسات الإعلامية، والأكاديمية والبحثية، وتوقف الاختراق داخل الإعلام العربي والإسلامي.

وهذا من أشد ما تحتاجه أمتنا؛ لأن التغريب ومسخ الهوية الإسلامية لأبناء الأمة والانحدار بالمجتمعات في مهاوي التسلية والرذيلة أكبر من محاربتها عسكرياً، والفتنة أشد من القتل.

والأمة مسئولة عن تفعيل المقاومة الإعلامية التي تغطي نشاط المقاومة بكل صورها ومتعلقاتها ورسالتها، وتقدم المفاهيم وقضايا الأمة في وسائل الإعلام المتاحة، والتي تعمل على مواجهة التدفق الإعلامي الذي ينال من أمتنا أو يغرس المفاهيم الغربية المناهية لطبيعة مجتمعاتنا.

تحديد الرسالة:

الرسالة الإعلامية هي إحدى عناصر العملية الإعلامية، وهي المحتوى المعرفي والفكري الذي يريد المرسل نقله إلى المتلقي، أو جملة من المعلومات والأفكار والمعاني والتصورات التي يريد المصدر نقلها إلى المستقبل عبر الوسائل الإعلامية.^(١)

ويرى بعض الباحثين أنها: مجموعة الرموز التي تعبر عن معاني محددة تقبل البث والنشر، ويرى بارن لند بأنها: المعنى أو الأفكار المضمنة في قالب يحتويها ويجسدها.^(٢)

وبلغة مهنية تمثل الرسالة المادة التحريرية التي تتضمنها الوسائل الإعلامية، بياناً أو تصريحاً أو خبراً أو مقالاً، أو تحليلاً أو حواراً.

المطلب الثاني: محددات التخطيط للمقاومة الإعلامية:

يتركز التخطيط الإعلامي على المعلومات والبحوث التي تثير الطريق، وعن طريقها يمكن تحديد الأهداف، ثم يأتي دور الخطة العامة، أو المنهج أو الاستراتيجية التي تتبع لبلوغ الأهداف، ومن الطبيعي أن تترجم الخطة العامة إلى برامج تنفيذية، وحتى يحقق التخطيط الغاية المرجوة، لا بد من وضع وتحديد أهم عناصره، وسنحاول رسمها من خلال التخطيط للمقاومة الإعلامية وهي:

تحديد الرؤية عند المقاومة الإعلامية:

الرؤية هي التصورات المستوعبة لكل العوامل والعناصر والإرادة المسلحة بالتصميم على تحقيق النصر أو الإنجاز، وتمثل نقطة الانطلاق لأي عمل ريادي، وتشكل الرؤية إطار العمل المقاوم وتصوغه وتعطيه أساساً ومنطلقاً في تحقيق مقاصد وأهداف المقاومة.

وتتميز الرؤية بالوضوح والعمق، وتكون جذابة وعميقة الأثر في النفس وبسيطة وفخمة المعنى ومستقبلية ومرنة.

ويمكن تحديد الرؤية للمشروع المقاوم بشكل عام والمقاومة بشكل خاص بالآتي:

المقاومة حق مشروع وواجب شرعي، وهي أمثل السبل لتحرير الإنسان والمجتمعات من الغزو والعدوان بكل أشكاله وصوره وبناء المجتمع الصالح، والحفاظ على هويته ووحدته وسيادته الكاملة وقيمه الأصيلة.

وتحاول المقاومة أن تحرر الأمة من الهيمنة والتبعية الإعلامية والفكرية والثقافية والتربوية؛ لما تتجه

(١) معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي، ص ١٢٢.

(٢) د. سعيد إسماعيل صيني، الإعلام الإسلامي النظري في الميزان، الرياض، ص ١٢٩.

وفي أي تخطيط استراتيجي تقسم الأهداف عادة إلى قسمين: أهداف عامة، وأهداف مرحلية، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نحدد الأهداف التي تسعى المقاومة الإعلامية إلى تحقيقها بالآتي:

الأهداف العامة:

وهي الأهداف الرئيسية التي تعالج محوراً ريادياً أو أكثر، وتكون بمثابة تفاصيل عامة له، ولذا يطلق عليها أيضاً الأهداف الريادية.

ويندرج تحتها مجموعة من الأهداف التنفيذية، وتمثل النهايات التي تسعى الإدارة أو القيادة العليا للوصول إليها وتحقيقها، وهي الأساس الموضوعي لعملية تحليل وفحص وتصميم، وتطبيق الخطة الريادية، والأهداف الريادية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمشكلة الرئيسية المهمة التي حُدَّت في تحليل المشكلة.

ويمكن تحديد الأهداف العامة للمقاومة الإعلامية، سواء لكونها جزءاً من المقاومة المسلحة، أو لكونها تمثل المواجهة الإعلامية لهيمنة والتبعية والاختراق الإعلامي الغربي للعالم الإسلامي، فيما يلي:

١- التعريف برسالة المقاومة:

إن أهداف الإعلام المقاوم المحورية تكمن في التعريف بحقيقة الرسالة، وطبيعة الصراع، وتقديم صورة حقيقية وصادقة للوقائع والأحداث المتعلقة بعمل المقاومة الجهادية ومحيطها، وتتحدد مسئولية الإعلام العربي والإسلامي تجاه المقاومة بإيصال رسالة الإعلام المقاوم إلى جماهير الأمة والعالم، فإنه يملك وسائل الإعلام الجماهيري، وعليه أن ينقل رسالة الإعلام المقاوم من أفقها المحدود إلى الجمهور بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢- غرس ثقافة المقاومة:

إن الأمة تريد من الإعلام المقاوم أن يقدم لها ثقافة المقاومة التي ترى من الوجوب أن تحتل مكانها داخل

ومما ينبغي مراعاته في هذه المادة التحريرية: لاسيما المعدّة من قبل المقاومة بسبب محدودية وسائلها أو للإثارة المترتبة على أطروحاتها ومواقفها أو لخضوع مادتها الإعلامية لميزان التحليل والنقد:

١- **الدقة في صياغتها:** باستخدام المفردات المؤثرة نفسياً في المتلقين والمقبولة لديهم، وكذلك تجنب الأخطاء التعبيرية أو اللغوية، سواء أكانت كتابة أم لفظاً، وكذلك تجنب الألفاظ الغريبة والمستهجنة، وإن مراعاة ذلك يبعد العزوف عن متابعتها، ويشجّع المتلقي على الاستزادة منها.

٢- **الإيجاز غير المخل:** فالتكرار غير المبرر والحشو الإنشائي والإطناب في المقدمات تولد الملل لدى المتلقي، مع مراعاة استيعاب المحتوى عند الإيجاز.

٣- **الصدق والوضوح:** فالتثبت في نقل المعلومة، مع وضوح معانيها وواقعية نقلها، واعتماد ذلك منهجاً يؤدي إلى الثقة المتبادلة بين المرسل والمتلقي، ومن ثم التواصل الدائم بينهما حتى يتم استيعاب الرسالة، والتأثر بها، مع الانتباه إلى عدم الإغراق في الجوانب الفنية (١).

٤- **المواكبة:** لا بد للرسالة الإعلامية أن تكون مواكبة للحدث غير متراخية عنه أو منقطعة، لأن التراخي يؤدي إما إلى نفور المتلقي، أو إفساح المجال أمام الإعلام الآخر بالسيطرة عليه أو فرض معطياته ورؤيته على المتلقي، وعند الفراغ يتقبل الإنسان ما هو موجود أو لا ينكره.

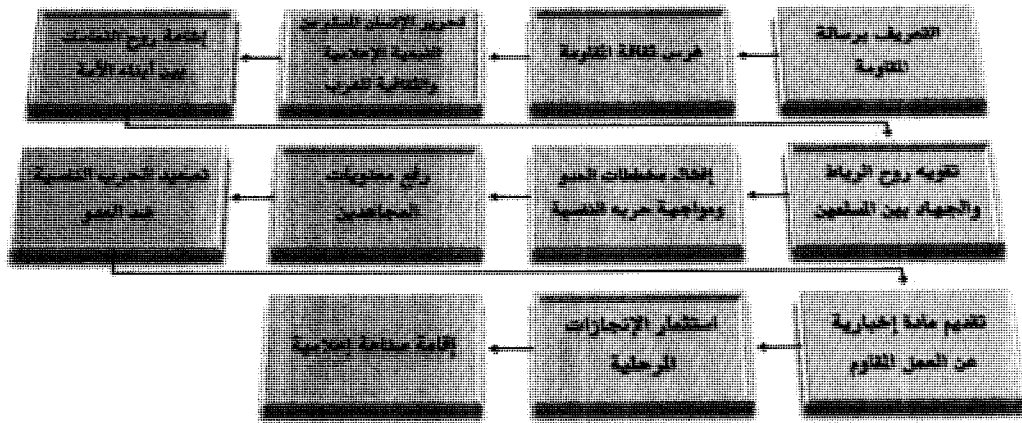
تحديد أهداف المقاومة الإعلامية:

الهدف الإعلامي هو وصف للموقف المتوقع من المتلقي نتيجة تعرضه للرسالة الإعلامية، ويُطلق لفظ الهدف أيضاً على المتلقي ذاته؛ كونه الغرض الذي تُوجّه إليه سهام الرسالة الإعلامية، والذي يعني هنا هو المعنى الأول (٢).

(١) وسائل الاتصال: نقلاً عن الجهاد الإعلامي تأصيل وتفعيل مصدر سابق.

(٢) معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي ط٢، ص ٢٠٥.

الأهداف العامة للمقاومة الإعلامية



لمقاومة ثقافة الهزيمة، وتوفير المعرفة التي تؤدي إلى إخراج الجماهير العربية من حالة الإحباط، وإعادة القدرة للجماهير على التعامل مع العدو من غير تهويل ولا تهوين.

إن ثقافة المقاومة كما يقول باحث آخر: لا بد أن تتحدى ثقافة الخوف التي زرعتها وسائل الإعلام الغربية والعربية أيضاً بعدم جدوى مقاومة أمريكا، وأن الواقعية تقوم على الاستسلام- ولا بد أن تتجه لاستخدام وسائل اتصال جديدة لمقاومة هذه الثقافة بتوفير الكثير من الحقائق للجماهير.^(٣)

وبعد أن حققت المقاومة إنجازات ميدانية، أصبحت المقاومة تمثل أملاً للشعوب الإسلامية في رفض الهيمنة التي تسعى إلى تغييب دور الإسلام في البناء الحضاري، كما أنها تمثل منطلقاً للتغيير، ولذا لا بد لهذه المقاومة كما يقول أحد الباحثين^(٤): أن تقدم بديلاً للواقع الراهن ومشروعاً شاملاً للتغيير، ولذلك فإن ثقافة المقاومة لا بد أن تقوم على أساس مشروع حضاري إسلامي شامل، وإن من حق الجماهير أن تعرف هذا المشروع وما يقدمه من حلول لمشكلات

المشروع الحضاري الإسلامي، وفي الوقت نفسه؛ فإن هذا المشروع يمكن أن يشكل القائد لكل الشعوب في كفاحها المشروع ضد العولة والاستغلال الرأسمالي والاستعمار الثقافي والعسكري والاقتصادي والسياسي.^(١)

وبصورة مجملية ينبغي على الإعلام المقاوم أن يستثمر إنجازات النصر المرئية التي تحققها المقاومة، ليغرس ثقافة النصر التي ترسخ في نفوس أبناء الأمة الثقة بنفسها لتتجاوز الروح الانهزامية التي هيمنت على هذه النفوس طوال العقود الماضية بفعل الإعلام الغربي وسياسة التبعية له من قبل وسائل الإعلام العربي، فإن الغرب كما يقول الدكتور سليمان صالح: يستخدم وسائل الاتصال الحديثة لتكريس ثقافة الهزيمة والاستسلام في العالم العربي، وهي ثقافة تقوم على الإحساس بالدونية، وانهيار الثقة بالذات، فضلاً عن العجز والشلل، وعدم القدرة على الإنجاز وتحقيق الانتصار.^(٢)

كذلك فإن ثقافة المقاومة يجب أن تشكل أساساً

(١) د. صالح سليمان: المقاومة الإعلامية وثورة الاتصال، ينظر استراتيجية

المقاومة الشاملة ص ١٧٦.

(٢) المصدر السابق ص ١٧٦.

(٣) المصدر السابق ص ١٧١.

(٤) المصدر السابق ص ١٧٦.

القتال، ويعني أيضاً أننا نستطيع جميعاً أن نشترك بالمقاومة حتى عندما يكون الجهاد بالبلاد الإسلامية المحتلة غير متاح.

٧- رفع معنويات المجاهدين:

للمقاومة الإعلامية هدف دعائي، يسعى إلى رفع معنويات المجاهدين، وتعبئة مؤيديهم؛ بعرض إنجازات المقاومة الجهادية وخسائر العدو.

٨- تصعيد الحرب النفسية ضد العدو:

ليؤثر ذلك في معنويات جنوده، وإضعاف دعم الرأي العام له في حروبه العدوانية، وإعداد دراسات علمية مكثفة لتعميق هذا الأمر.

٩- تقديم مادة إخبارية عن العمل المقاوم:

الإعلام المقاوم يستطيع أن يقدم المعلومات عن العمل الجهادي المقاوم، وعلى إعلام الأمة تحليل هذه المعلومات وتفسيرها، وإدارة النقاش حولها لترسيخها في عقول أبناء الأمة.

١٠- استثمار الإنجازات المرحلية:

في الإطار العملي ينبغي على المقاومة الإعلامية أن تستثمر إنجازات النصر المرحلية، بما يعزز الأهداف العامة المستقبلية للمقاومة.

١١- إقامة صناعة إعلامية:

قادرة على إشباع حاجة الأمة للمضمون الجاد والتميز، وتحرر الأمة من التبعية الإعلامية ومن الغرق في طوفان التسلية الغربية، وتتضمن هذه الصناعة الارتقاء بالمادة الإعلامية وبالمادة التقنية، وبالكوادر البشرية المتخصصة التي تتميز بالكفاءة، والقدرة على تحشيد وتنظيم وتوظيف كل الطاقات والموارد المتاحة والموارد الأساسية البشرية والاقتصادية والتكنولوجية.

العصر، ولصياغة الحياة الإنسانية، ولتحقيق النهضة وإقامة حضارة العدل والحرية.

٢- تحرير الإنسان المسلم من التبعية الإعلامية والثقافية للغرب:

إن تحرير الأمة من صناعة التسلية الغربية هي معركة شديدة الأهمية، وحيثما تكون معركة وعدوان تكون المقاومة. فالمقاومة الإعلامية تسعى إلى تحرير الإنسان المسلم من العبودية للإعلام الغربي، ومن صناعة التسلية الغربية، كما تفتح المجال لتحرير الأمة الإسلامية من التبعية الإعلامية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتفتح أمامها الطريق للنهضة، ذلك أن الغارقين في التسلية الغربية لا يمكن أن يصنعوا النهضة، فتأثير تلك التسلية لا يقل بحال عن تأثير الكحول والمخدرات.^(١)

٤- إشاعة روح التماسك بين أبناء الأمة:

ودعوتهم للاعتصام بجبل الله جميعاً؛ فلا فرقة ولا انقسام، بل معاونة على الخير والتقوى والبناء الحضاري للأمة، ومن يطالع تاريخ الأمة الإسلامية يجد أن هذه الأمة لا تكون في وحدة وترابط ومؤازرة مثلما تكون عليه وهي تخوض معاركها الجهادية.

٥- تقوية روح الرباط والجهاد بين المسلمين:

والتي من خلالها تحثهم على الدفاع عن حقوقهم الإنسانية، وحررياتهم وكراماتهم، ويحرضهم إعلامهم المقاوم على ذلك، ويقدم رسالتهم إلى العالم أجمع، فإن عزة المسلمين تتجلى بعد الإيمان بالله تعالى في إحياء فريضة الجهاد؛ فما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا.

٦- إفشال مخططات العدو ومواجهة حربه النفسية:

فالمعركة بيننا وبين العدو تدور على كسب العقول والقلوب والمواقف، كما تدور على كسب الأرض والخيرات والموارد والأسواق، وهذا يعني تنوع صور

(١) استراتيجية المقاومة الشاملة ص ١٨٠.

الأهداف المرحلية:

ونعني بها الأهداف قصيرة الأجل والعملية، التي تحقق خطة سنوية، ويتم تقسيمها على أساس ربع أو نصف سنوي، وتتميز بالصفات التالية: محددة وواضحة، وقابلة للقياس، وممكنة التحقق، وواقعية ومحددة التوقيت (1).

ويطلق عليها أيضًا الأهداف الخاصة أو التنفيذية أو الإجرائية، وهي أقرب إلى المهام التي يجب أن يتولاها الإعلام المقاوم ليقدم رسالته، ومنها:

1- عرض رسالة المقاومة (الميدانية والمنهجية والسياسية) من خلال الخطاب الإعلامي الدعائي -المباشر وغير المباشر- مع الاهتمام بالإعلام السياسي للمقاومة في المراحل المتقدمة.

2- صياغة خطاب إعلامي له القدرة على التأثير في الرأي العام، واستقطاب النخب لدعم القضايا التي تتبناها المقاومة، وتبني الحملات الإعلامية.

3- متابعة أثر الاستجابة لرسالة المقاومة ونشاطها (سلبًا وإيجابًا)، وتقديمها للجهات ذات العلاقة.

4- التنسيق مع الجهات الأخرى داخل التنظيم المقاوم (كالعسكرية والسياسية، والتنظيمية والتجديدية، والتطويرية وغيرها) ليتكامل عملها.

5- التنسيق مع الجهات الإعلامية الداخلية والخارجية، بما يخدم رسالة المقاومة، ويعزز حضورها، وبناء علاقات عامة مؤثرة.

6- وضع الخطط الإعلامية ضمن الخطة الاستراتيجية والتكتيكية للجماعات المقاومة.

7- ديمومة الإنتاج الإعلامي، وتطويره من الجانب

(1) ويطلق عليها شروط الأهداف التنفيذية (SMART) وهي: محددة وواضحة (S)، قابلة للقياس (M)، ممكنة التحقق (A)، واقعية (R)، محددة التوقيت (T).

الفني والتقني.

- 8- تهيئة وتطوير الكفايات الإعلامية المتخصصة.
- 9- إعداد الدراسات الإعلامية المتخصصة.
- 10- تنشيط استطلاعات الرأي العام الداخلي والخارجي.
- 11- أرشفة وتوثيق نشاطات المقاومة.
- 12- متابعة حركة النشر والتوزيع داخل وخارج الجماعات المقاومة.
- 13- متابعة أصداء العمل المقاوم والمواقف التي تحتاج إلى ردود في كافة الوسائل الإعلامية.
- 14- تقويم العمل الإعلامي ونقده.

تحديد الوسائل الإعلامية:

- الوسائل الإعلامية هي الأدوات التي تؤدي بها الرسالة الإعلامية، وهي تتطور مع التقدم التقني والتكنولوجي، ويمكن حصر الوسائل الإعلامية في الوقت المعاصر فيما يلي:
- 1- الوسائل المقروءة: الصحافة والكتاب، والمطبوعات واللافتات والمنشورات.
 - 2- الوسائل المسموعة: الإذاعة والأشرطة، والأقراص المدمجة.
 - 3- الوسائل المرئية: التلفزيون (المحطات الأرضية) والمسرح والسينما والقنوات الفضائية.
 - 4- الوسائل الشاملة (الإعلام الإلكتروني): شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وكالات الأنباء، والجوال.

أكثر الجماعات المقاومة لا تمتلك بعضًا من هذه الوسائل، ولذا فإن على المقاومة الإعلامية محاولة استثمار المتاح من هذه الوسائل، ومما يندل العقبات أمام امتلاك الوسائل الجماهيرية: التطور الهائل في الوسائل الإعلامية،

ومن المعلوم أن أكثر الجماعات المقاومة لا تمتلك بعضًا من هذه الوسائل، ولذا فإن على المقاومة الإعلامية محاولة استثمار المتاح من هذه الوسائل، ومما يندل العقبات أمام امتلاك الوسائل الجماهيرية: التطور الهائل في الوسائل الإعلامية، والتوسع الكبير في هامش الحرية في القنوات (المستقلة) التي مع

وجود الكمّ الهائل منها تسعى للتميز واستقطاب أكبر عدد ممكن من الجمهور.

إعداد الخطط الإعلامية التنفيذية:

إن التخطيط الريادي يستند إلى مجموعة من الخطط التنفيذية التي من خلالها يتم تحديد الأعمال والأنشطة المحددة لتحقيق الأهداف الريادية بعيدة المدى وقصيرة المدى^(١)، وتحتوي الخطة على الهدف التنفيذي، والإجراءات العملية، والجهة المسؤولة عن التنفيذ، وتفاصيل الموارد المتاحة، والجدول الزمني لتنفيذ المشاريع.

وأية خطة توضع لإقامة مقاومة إعلامية لا بد أن تشتمل على أربعة عناصر هي: فهم الواقع، ثم تحديد الأهداف المرحلية، ثم اختيار أنسب الوسائل، ثم المتابعة والتقييم.^(٢)

الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

١- تمثل المقاومة الإعلامية النشاط الإعلامي الذي يقاوم الغزو والعدوان على الأمة بكل صورته، ويواجه الهيمنة والتبعية والاختراق، ويقدم رسالة الأمة وقضاياها ذات العلاقة عبر وسائل الاتصال.

٢- إن المقاومة (المسلحة وغير المسلحة) للاحتلال مشروعة لجميع أبناء الشعوب المحتلة، فهي فرض عين

(١) تصنف الخطط إلى ثلاثة أصناف: الخطط طويلة الأجل: وهي خطط تمتد من ٥ سنوات فأكثر، وتحتاج عادة إلى الدقة في التنبؤ وفيض من المعلومات. والخطط متوسطة الأجل: وهي تقل مدتها عن خمس سنوات. والخطط قصيرة الأجل: ومنها الخطط السنوية التي تهدف إلى تحقيق أهداف مرحلية معينة، وقد لا يتعدى مداها الأشهر. ينظر، محيي محمود حسن، العلاقات العامة ص ١٦٩ نقلاً عن العلاقات العامة لزويلف والقطامين ص ٥٠.

(٢) ينظر بشكل عام: د. محمد سيد، المسؤولية الإعلامية في الإسلام، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤٠٣هـ.

في الفقه الإسلامي، وواجب في القانون الدولي.

٣- إن الحكم الفقهي للمقاومة الإعلامية، سواء تبعاً للمقاومة المسلحة أو لذاتها، يدور بين الفرض العيني والفرض الكفائي؛ تبعاً لطبيعة القتال دفعاً أو طلباً، ويقيد بعضهم هذا الأمر بالطاقة والقدرة: فما كان مستطاعاً للأفراد فهو فرض عين على كل واحد، وما كان فوق طاقة الإنسان الفرد فهو فرض جماعي ينتقل من فرض العين العام (على الجميع) إلى فرض الكفاية (فرض عين خاص) على المتخصصين القادرين في هذا المجال.

٤- إن المقاومة الإعلامية هي جزء مهم وركن من أركان الجهاد والمقاومة، فهي نصف المعركة أو أكثر، وحكمها تبع للحكم العام؛ فللجزء حكم الكل، فهي فرض بلغة الفقه وواجب بلغة القانون.

٥- إن المقاومة الإعلامية التي لا تندرج تحت المقاومة المسلحة تنظيمياً؛ فإنها مشروعة وواجبة وفرض على كل قادر ومتخصص في ذلك؛ كي تتحرر الأمتين العربية والإسلامية من التبعية للغرب، ويتوقف الاختراق الغربي لمجتمعاتنا.

٦- إن أغلب مقاوماتنا للعدو ليست حروباً نظامية، بل حرب عصابات تعتمد على المبادرة والعمق الشعبي، لذلك لا بد أن تكون مقاوماتنا الإعلامية غير نظامية تعتمد على المبادرة الشعبية، وبأبسط الوسائل الممكنة، وبما نملك من قدرات وإمكانات مهما بدت صغيرة أو محدودة، وتتميز مقاوماتنا الإعلامية اليوم بأنها غير مكلفة في مواجهة الماكينات الإعلامية الكبرى المنحازة ضد جهادنا، ولا نتوقع أن تفتح لنا إحدى الوسائل الإعلامية أبوابها كي نمارس هذا الإعلام، بل علينا أن نخلق مثل هذه الوسيلة بأيدينا حيث استطعنا، وإلا فإن كل واحد منا هو وسيلة إعلامية. على أننا يجب أن نرفض المقاومة الإعلامية المنظمة متى ما تهيأت الظروف لذلك.

٧- إن جهاد الكلمة، وتفعيل المقاومة الإعلامية،

متجددًا في مادته، وأن يتجاوز مرحلة ردود الأفعال، إن الإعلام المبادر يجعل العدو ووسائله الإعلامية يحترق في الرد، وكيفية صد هذه الأفكار المتجددة.

- لا بد لإعلام المقاومة أن يكون تواصلًا مع الحدث ومع الجمهور، وأن يتجنب الاستعلاء والاستغناء والاستعداد، مع الاحتفاظ بالعزة التي هي لله ولرسوله وللمؤمنين، وبالتميز؛ من غير انغلاق يؤدي إلى الانعزالية. وعليه أن يعرف الساحة التي يعمل فيها؛ حتى لا يكون غريبًا عن الواقع الذي يعمل فيه أو يريد تغييره.

- مع تعدد التحديات وتكالب الخصوم، على إعلام المقاومة أن يوظف التعريض والتلميح والخطاب غير المباشر؛ ليصلح الناس من غير إحراج، ولتجنب الآثار التي يولدها التصريح، خاصة مع أبناء جلدتنا من النفور والفجور، فقد كانت الحدود الشرعية تُدفع في ساحات القتال؛ خشية أن يفر أصحابها إلى العدو.

- على إعلام المقاومة أن يستثمر طاقات الأمة كافة وإمكاناتها، وأن يوظف الكفايات والخبرات جميعها في مجال عمله، ما دامت ضمن الولاء العام للإسلام، والعزيمة الصادقة في نصرة قضايا الأمة؛ فمعركة الأمة أوسع من أن نحصر عملنا في دائرة ضيقة.

- الإعلام المقاوم رغم تواضع الإمكانيات المتاحة قادر على المواكبة والمواجهة والتأثير، ما دام يعتمد التخطيط في عمله.

ضروري وحيوي في جميع مراحل الجهاد وتشريعاته، وهذا يعني أن الإعلام الجهادي لا يمكن إغاؤه أو تأجيله، أو إهماله؛ مهما كانت الظروف، ومهما كان حال الأمة الإسلامية.

8- أية مجموعة جهادية مقاومة لن تحقق التمكين إلا إذا استوفت أنواع الجهاد الثلاثة: (البدني، والمالي، والإعلامي) وحتى أصحاب الأعدار لا يسقط عنهم الجهاد، ورحم الله تعالى الحافظ ابن حجر إذ يقول في فريضة الجهاد: «والتحقيق أيضًا أن جنس جهاد الكفار متعين على كل مسلم، إما بيده، وإما بلسانه، وإما بماله، وإما بقلبه، والله أعلم».

9- لا بد أن تعتمد المقاومة الإعلامية التخطيط الاستراتيجي، للوصول إلى تحقيق أهدافها العامة، اختزالًا للوقت والجهد والمال والمحدودية إمكانياتها.

10- يأتي في أولويات التخطيط للمقاومة الإعلامية تعيين المحددات في عملها، ومنها رؤيتها ورسالتها وأهدافها العامة والإجرائية، وأن تراجع نسبة ما تحقق منها، والأسباب التي حالت دون تحقق بعضها.

11- يمكن تحديد أهم استراتيجيات الإعلام المقاوم كتوصيات للقائمين به، وهي:

- أن يعتمد الإعلام المقاوم في رسالته الإعلامية على المبدئية والواقعية، والفاعلية والوضوح والاستمرارية. أي أنه يجمع بين الشرعية في المنهج، والمعاصرة والتطور في الوسائل والأساليب، والتكامل في الرؤية والتشخيص والعلاج.

- أن لا يغلب الجانب العاطفي والانفعالي في خطابه وتحليله، رغم أهميته في التعبئة، فديمومة العمل وتواصله تقوم على البعد الموضوعي وعمق التحليل، ودقة التشخيص، والترابط المنطقي وفق سنن الله تعالى في الأفراد والجماعات، واعتماد الحقائق الموثقة والإحصائيات المدققة؛ فكلها عوامل تقوي العمل الإعلامي المقاوم.

- لا بد أن يكون إعلام المقاومة مبادرًا في مواقفه

معلومات إضافية

أولويات الإعلام المقاوم:

تسخير الإعلام المقاوم لخدمة دين الأمة ومصالحها يتطلب إخضاع هذا الإعلام لفقهِ الأولويات، بحيث يتم توجيهه لإنجاز الأجندة المحددة وبلوغ الأهداف المرجوة.

وهناك العديد من الموضوعات التي تنتظر من الإعلام المقاوم أن يطرقها، أو يستمر في التأكيد عليها في هذه المرحلة من تاريخ الأمة.

وعلى الإعلام المقاوم السعي باتجاه إبراز القضايا التي هي محل نقاش في الدوائر الإعلامية؛ سواء كان ذلك على الصعيد العام أو على صعيد البلدان المحتلة؛ كالعراق، ومن أهمها:

- البُعد الإنساني في الرسالة التي يحملها الإعلام المقاوم «تظهيراً وتطبيقاً»، وأن يكون أنموذجاً عملياً لوصايا النبي صلى الله عليه وسلم لقادة الفتح الإسلامي، مع الحرص على توثيق هذه النماذج وتقديمها.

- التأكيد على أن المقاومة تحرص على أن تجعل عملياتها بعيدة عن المدنيين، وأن معظم العيوب التي تنفجر بين المدنيين هي من طرف المحتل أو من الحكومة العميلة؛ بهدف إيقاع الفتنة بين المقاومة وأهلها من المدنيين، وأن المقاومة تحتكم إلى الشرع الإسلامي في كل عملها، وفضح ممارسات الحكومة الطائفية وقوات الاحتلال في قتل المدنيين دون الاكتراث بعدد أرواحهم المزهقة، وفضح ممارسات الاحتلال في اتخاذ مساكن المدنيين مقرات عسكرية ودروعاً بشرية للاختباء بينهم غير مكترث لتعريض حياتهم للخطر.

- التأكيد على أن المقاومة هي من أبناء الأمة الخيرين المدافعين عن بلدهم، والذين رفضوا وقاوموا مشروع المحتل وتصدّوا له، وهم الممثلون الحقيقيون لإرادة الرافضين للاحتلال ومشاريعه، وأن المقاومة لا تدين بالولاء إلا لله، وأن أعمالها المسلّحة تهدف إلى تحرير البلاد من الاحتلال ومرترفته، وبناء الدولة وفقّ ثوابت الأمة وقيمها وبما يحقق العدل والمساواة واحترام الحقوق.

- التأكيد على أن المحتل الأمريكي جاء لتحقيق أهدافه وأهداف الصهاينة في قتل المسلمين وتفتيت وحدتهم ومصادر قوتهم، وتدمير العراق وتقسيمه إلى دويلات صغيرة تدخل في دوامة حرب أهلية لا تنتهي؛ ليتمكن اليهود من تحقيق حلمهم في بناء دولتهم المأمولة من الفرات إلى النيل، وأن المحتل أدخل العراق في دوامة العنف بعد أن أسلمه إلى الميليشيات الطائفية، وترك إيران تعيث في أرضه فساداً. ولو أن المحتل كان حريصاً على العراق وشعبه وبناء دولته المستقرة؛ لاستطاع في غضون أشهر معدودات أن يدعم تشكيل نظام متوازن لقيادته.

- ضرورة تصحيح المفاهيم المضللة التي يروج لها الإعلام المضاد ضمن سياسته في الحرب الدعائية والنفسية؛ كالإساءة إلى الجهاد والمجاهدين، بل الإساءة إلى الرسالة الإسلامية التي بُعث بها النبي صلى الله عليه وسلم، ولمز الجماعات الجهادية بافتقارها إلى البرامج السياسية وغياب القيادة عنها. والرد على القوى الأخرى التي تسعى لحرف المفاهيم الجهادية بالدعوة إلى أيديولوجيتها الضالة والمنهزمة باسمه، ومصادرتها لما حققته (الجاميع) الجهادية من نصر وتمكين وتوظيفه خدمة لأهدافها ومصالحها.

- تقديم البدائل المناسبة لمعالجة الوضع بعد خروج الاحتلال أو إعلانه جدول الانسحاب، وهو ما يبعث بالاطمئنان لأبناء العراق وجيرانه.

وإن كانت هذه الأولويات تخص الحالة العراقية أساساً؛ فبالإمكان الاستئناس بها في تناول حالات العدوان الأخرى، مع الأخذ في الحسبان خصوصية كل حالة.

موضوعية إعلام المقاومة:

كيف يمكن وصف الإعلام المقاوم بالموضوعية في ظل اهتمامه بالتدقيق الإعلامي في اتجاه واحد «ضد الاحتلال»؟ وهل بإمكان هذا الإعلام المواءمة ما بين الموضوعية والمصدقية والقدرة على الإقناع والتأثير؟

فيما يلي إجابة بعض الخبراء والمختصين بإعلام المقاومة على هذا التساؤل المهم:

- الأستاذ «رأفت مرّة» رئيس تحرير مجلة «فلسطين المسلمة»: الاحتراف والمهنية والتخصص والحقيقة والحذر من المبالغة والموضوعية؛ هي مواصفات أساسية لإعلام المقاومة.

والموضوعية - هنا - تعني: الاقتراب من الحقيقة، وهي تختلف عن الحيادية؛ إذ لا يمكن للإعلام المقاوم إلا أن يكون منحازاً للمقاومة دون مبالغة أو مكابرة في التغطية والتحليل.

- الأستاذ «فتحى حماد» - رئيس مجلس إدارة شبكة «الأقصى» الإعلامية، والمشرف العام على قناة «الأقصى» الفضائية -: إن الموضوعية يجب أن تتسم وُفق أهداف وغايات سامية، فالموضوعية هي أن يكون هناك حرية لكل الناس، والموضوعية لا بد أن تأتي وُفق تعاليم الإسلام؛ لذلك يجب أن تتفق الموضوعية مع تعاليم الإسلام.

- «أبو مجاهد» - الناطق الرسمي لألوية الناصر صلاح الدين «أحد الفصائل الجهادية في فلسطين» -: عبارة (الحرب خدعة) لا تعني ضياع المصدقية لصالح تقوية حجة ومصدقية عدونا، بل في ظل الصراع الإعلامي القائم والمفتوح أمام كاميرات العالم تغدو الحقيقة والمصدقية سلاحنا الذي نتبارى على امتلاك أدلته.

والفرصة التي تهيأت للمصور «طلال أبو رحمة» لالتقاط الفيلم التسجيلي لقتل الطفل محمد الدرة بدم بارد وعلى مدار دقائق عديدة، أو للمصور زكريا أبو هرييد في التقاط صورة اغتيال أسيرة هدى غالية على شاطئ بحر غزة بقذيفة صهيونية، وغيرها من المشاهد التي تتكرر آلاف المرات ولم يتسن لها أن تجد من يصورها؛ تدعم مصداقية الطرح الإعلامي المقاوم وموضوعيته.

ونلاحظ الفرق بين الحضور الإعلامي المتقدم في الانتفاضة الفلسطينية الحالية وبين الحضور الإعلامي في الانتفاضة الأولى والتي رغم قوة أحداثها، ومدى افتراض تأثيرها الإعلامي؛ إلا أنها لم تحظْ بمثل ما حظيت به الانتفاضة الثانية؛ إذ لم تتوفر القنوات الفضائية ولا المصورون في حينها.

الأستاذ عبد الرحمن الرواشدي - المشرف العام على وكالة «حق» الإخبارية العراقية -: من غير المقبول أن تكون الموضوعية بتسويق مفاهيم العدو وادعاءاته في إعلامنا؛ خاصة أن وسائل العدو لم تقسح مجالاً لعرض قضيتنا من وجهة نظرنا أو القريبة منها، بل إن وسائل إعلام الغرب هي أبعد عن ذلك. وما محاربة الإدارة الأمريكية لقناة «الجزيرة» - رغم أنها لا تخضع للإدارة الأمريكية ولا للمقاومة أيضاً - إلا بسبب عرضها الحقائق بموضوعية ومهنية.

والإعلام المقاوم هو جزء من الإعلام الإسلامي الذي يعالج مرحلة تمر بها الأمة، وهي القتال في سبيل الله تعالى، وهذا يملئ عليه سياسات إعلامية تتوافق وطبيعة المرحلة وخطورتها، ولا ضير في إمكانية التوسع وإفساح المجال أمام الرأي الآخر. ومن ناحية أخرى؛ فإن موضوعية إعلام المقاومة تحتم عليه الوقوف على

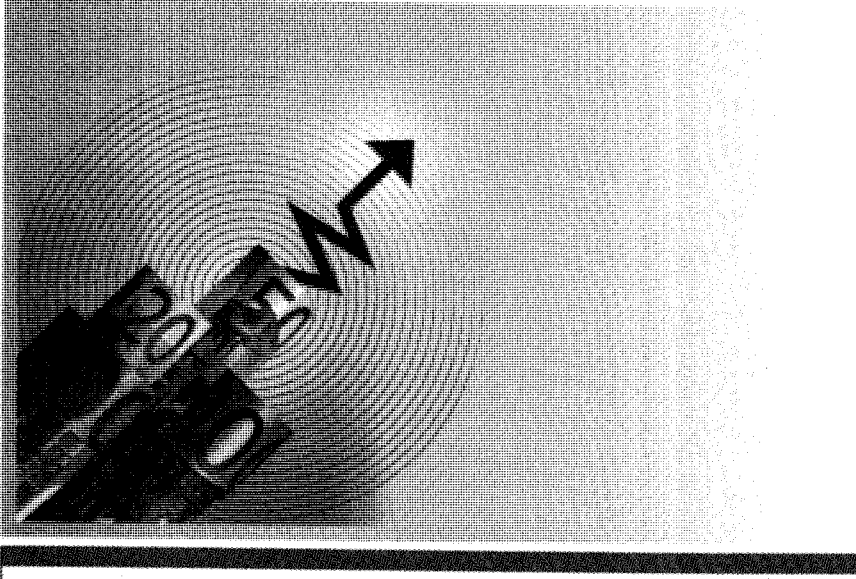
أخطاء الفعل المقاوم، وتحليل أسبابها وتداعياتها وكيفية تجاوزها بما يحفظ مشروع المقاومة، ومن يتدبر القرآن الكريم وخاصة آيات القتال، ويطالع السنة النبوية خاصة الغزوات؛ يجد شواهد كثيرة على ذلك.

المصدر: الإعلام المقاوم صناعة للوعي.. وإشراقه في ظل الاحتلال، مجلة البيان، العدد ٢٥٦، ذو الحجة ١٤٢٩، ديسمبر ٢٠٠٨ (بتصرف).

أو انظر الرابط الإلكتروني:

<http://www.albayan-magazine.com/bayan-256/bayan-09.htm>

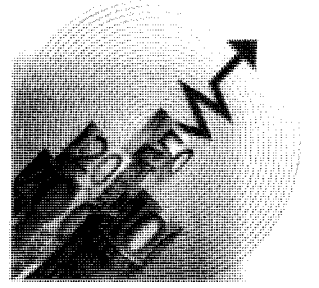
الباب السادس قضايا اقتصادية



- الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر
ا.د. رفعت العوضي
- سلاح المقاطعة الاقتصادية... الجدوى والآفاق
عبد الحافظ الصاوي

الأسواق المالية

في الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي



أ.د. رفعت السيد العوضي

أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

ملخص الدراسة

تحدثت الكثير من الدراسات عن الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر وتطبيقاته على مستوى العالم كله، وتستهدف هذه الدراسة التعريف بهذه الأسواق، وكيفية توظيف هذا التعريف في دراسة الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي.

إن دراسة عن الأسواق المالية في الإسلام لا يُقبل أن تبدأ بسؤال: هل يجيز الإسلام السوق المالية؟ وإنما يكون السؤال هو: كيف ينظم الإسلام السوق المالية؟ وكيف ينظم ما يوضع فيها؟ إن الاقتصاد الإسلامي كما جاء في مصدره: القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وكما تم تعميده من الفقهاء؛ تأسسًا على ما جاء في هذين المصدرين، وكما جاء في تجربته الواسعة في الحضارة الإسلامية - هذا الاقتصاد تتحدد فيه الأسواق بين الأسواق الحقيقية وسوق النقد، وأسواق التمويل بالمشاركة وسوق أوراق المال.

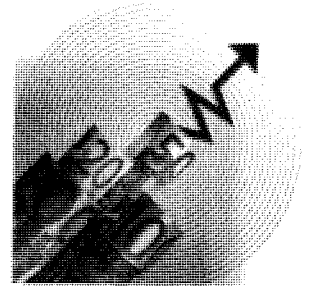
وسوق رأس المال يعتبر حديثاً في كل اقتصادات الدنيا بأسرها. والاقتصادات الأخرى عملت على تأسيسه نظرياً ووضعه في التطبيق العملي. وهو سوق له وظيفته الرئيسية في الاقتصاد. والاقتصاد الإسلامي على نحو عام وأسواق التمويل بالمشاركة على نحو خاص تحدد الأسس التي يمكن عليها بناء سوق أوراق مالية، مع التأكيد على أن للأسواق المالية طبيعتها الخاصة في الاقتصاد الإسلامي التي تختلف عنها في الاقتصاد الوضعي.

ورغم ما لسوق الأوراق المالية من وظيفة إيجابية في الاقتصاد إلا أن هناك بعض الانحرافات في التطبيق تمثل الجانب السلبي في هذا السوق، وهذه الانحرافات قد تصل إلى حد الدخول بالاقتصاد كله في أزمة؛ بحيث لا تقتصر الأزمة على هذا السوق وحده. والأزمات التي حدثت منذ عام ١٩٢٩م ووصولاً إلى عام ٢٠٠٨م دليل على ذلك.

ومع أن السوق المالية الإسلامية في بداياتها، وما وضع فيها من الأصول الإسلامية موضع التطبيق محدود جداً - مع كل ذلك إلا أن هذا السوق حدثت به انحرافات قد لا تقل في خطورتها عن الانحرافات الموجودة في السوق المالية في الاقتصاد المعاصر، ويمكن أن تنتج آثاراً مماثلة لما حدث في هذا السوق. كما تجدر الإشارة إلى أن الحيل أخطر بكثير من الانحرافات؛ لأنها تكون مقصودة وتتضمن نوعاً من التبرير؛ شرعياً أو قانونياً، كما أن الحيل قد تصبح هي النظام في الموضوع الذي تعمل عليه وليست مؤقتة مثل الانحرافات.

الأسواق المالية

في الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي



أ.د. رفعت السيد العوضي

أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

مقدمة

العنوان الذي تحمله هذه الدراسة هو الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي يكشف جانباً من جوانب الصراع بين القيم الغربية والقيم الإسلامية في شقها الاقتصادي، والعنوان بالترتيب الذي جاء عليه يلزم له توضيح، جاء الاقتصاد المعاصر في ترتيب سابق على الاقتصاد الإسلامي، والسبب في ذلك ما عليه التطبيق في الاقتصادين.

لا شك أن الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر مطبّقة، وهو تطبيق يشمل كل الأسواق الفرعية الداخلة في الأسواق المالية، في مقابل ذلك؛ فإن تطبيقات الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي لا زالت في بدايتها وهي تطبيقات جزئية. لذلك فإن البدء بالاقتصاد المعاصر أتاح عرض الأسواق المالية في هذا الاقتصاد، وبالتالي التعرف على الإطار العام لهذه الأسواق، وهذا الأمر كله أتاح الانتقال إلى الاقتصاد الإسلامي في محاولة للتعرف على أسواقه المالية.

هذا الأمر لأهميته يلزم له زيادة توضيح، ما أنقله أو ما أستفيد به من الاقتصاد المعاصر في الاقتصاد الإسلامي هي أمور فنية إجرائية، وليست أموراً متعلقة بالأصول والأسس والمبادئ.

تتكون هذه الدراسة من قسمين: القسم الأول عن الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر، والقسم الثاني عن الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي.

تستهدف الدراسة أن تقدم إضافة جديدة في كل من القسمين، وذلك بما يتلاءم مع الحالة التي عليها الأسواق في كل من الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي.

ويمكن القول: إن القسم الأول من الدراسة والمتعلق بالأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر قد كُتب عنه دراسات كثيرة، كما أن له تطبيقاته على مستوى العالم كله. ولذلك فإن الدراسة التي أقدمها عن هذا القسم تستهدف التعريف بهذه الأسواق، وبحيث يوظف هذا التعريف في دراسة الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي. وسوف أحرص في دراسة هذا القسم على التعريف بالأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر كما يقول به أهلها. ولذلك فإن هذا القسم لن يتضمن تقويمًا وانتقادًا، وسوف يجيء ذلك لاحقًا في القسم الثاني، والذي يهدف إلى تقديم رؤية كلية للأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي، وفي حدود ما هو متاح ومعروف؛ فلم يسبق تقديم هذه الرؤية الكلية. ولذلك فإن الدراسة تقدم هنا جديدًا.

مقبولة قبولاً مستقرّاً؛ فإنها تضاف إلى الكتاب الدراسي في موضوعها. وبسبب هذه الخاصية لهذه الكتب؛ فإنه يندر أن تكون بها هوامش تحيل إلى مرجع معين؛ وذلك لأن المعلومة موجودة في أكثر من مرجع ولا يقبل منهجياً نسبتها إلى مرجع معين لمفكر معين، وإنما يكون فيها في نهاية كل موضوع قائمة بعناوين كتب مقترحة للقراءة.

القسم الأول في دراستي وهو عن الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر كتبت بهذا المنهج، وهو منهج أوظف فيه ثقافتني عن هذا الموضوع، وهو منهج مثل وعاءً ملائماً للتعريف بالأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر على نحو ما هو مستقر عليه في الأدبيات العلمية التي تناولت هذا الموضوع.

ب - يستهدف القسم الثاني التعريف بالأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي من حيث الإطار العام والموضوعات التي تسكن في هذا الإطار. وهذا جديد لم أجد فيه كتابات سابقة، وسوف يثبت هذا لمن يقرأ هذه الدراسة.

وتحديد الإطار العام هو اجتهاد شخصي، وأدعو الله سبحانه أن يكون صحيحاً، وأن يكتب له القبول.

العناصر أو الموضوعات التي أملاً بها هذا الإطار والتي اخترتها قبل بدء الكتابة ينطبق عليها أنها من الأمور المستقرة في الدراسات الفقهية، ولا يكون من قبيل المبالغة أن توصف هذه الموضوعات بأنها من المعلوم من الفقه بالضرورة.

ج - موضوع الانحرافات في الأسواق المالية مؤسس على ما هو مستقر في الأدبيات العلمية التي تناولت هذا الموضوع. أما موضوع الحيل والمقابلة بينها وبين الانحرافات فهذا اجتهاد شخصي.

٦- مصطلح الاقتصاد المعاصر: عندما بدأ الحديث عن الاقتصاد الإسلامي تحت هذا العنوان ثار تساؤل: وبماذا يسمى غيره من الاقتصاد؟ اقترحت مسميات

وسوف تقدم هذه الأسواق في إطار كلي دون دخول في تفصيلات مفصلة عن عناصرها. وفي البداية من المفيد الإشارة إلى أن الموضوعات الفقهية الداخلة في هذا الإطار الكلي توجد عنها دراسات كثيرة من المتخصصين في الفقه ومن غيرهم، ولذلك فلن أدخل في دراسات فقهية، وإنما آخذ ما يمكن القول عنه بأنه من المتفق عليه فقهاً.

٣- الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر عليها انتقادات، كما أن التطبيقات الجزئية التي وُجِدَت للأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي عليها انتقادات. وسوف تناقش هذه الانتقادات بنوعها في القسم الثاني، وهو الخاص بالأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي. ووضعها في هذا القسم مستهدف، وذلك لجمع الانتقادات معاً، ولكن الهدف المهم هو التعريف بأخطاء الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر، وذلك في إطار الحديث عنها في الاقتصاد الإسلامي، وذلك للعمل على تجنبها والتخطيط لتلافيها.

٤- أحاول في هذه الدراسة تقديم جديد في موضوع الانحرافات في الأسواق المالية في كلا الاقتصادين، ومن عناصر هذا الجديد ربط الانحرافات بالحيل، وبيان الآثار التي تترتب على ذلك. وهذا الموضوع جديد يمكن تطويره وتأسيس دراسات عليه.

٥- المعلومات الواردة بالقسم الأول لها طبيعتها والمعلومات الواردة بالقسم الثاني لها طبيعتها.

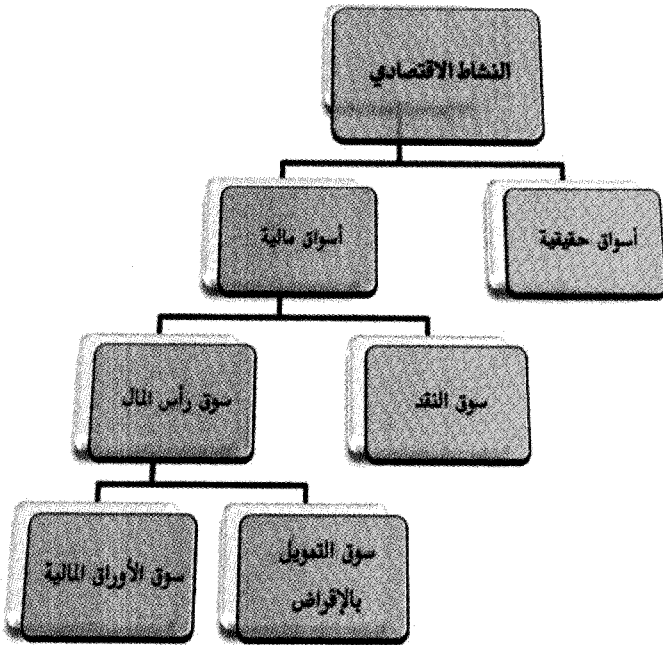
أ- يستهدف القسم الأول التعريف بالأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر. هذا الموضوع بالأدبيات العلمية الموجودة فيه أصبح فيه ما يمكن القول عنه مسلمة. وأحاول أن أشرح هذه العبارة: في أدبيات العلوم نوع من الكتب يطلق عليه الكتاب الدراسي Text book هذا النوع من الكتب لا يتضمن إلا ما أصبح مستقرّاً في العلم، وهذا هو النوع الذي يقبل أن يدرس للطلاب، وأما الآراء الجديدة فهذه يعد أصحابها عنها بحوثاً وتُشَر وتُشر ويتم الحوار حولها؛ فإذا ارتقت وأصبحت

المالية، وهذا النوع من الأسواق يشتمل على نوعين من الأسواق: النوع الأول هو سوق النقد، والذي يعمل في هذا السوق هو البنك المركزي ومعه البنوك التجارية، وكذلك يعمل في هذا السوق بيوت الصيرفة.

النوع الثاني من الأسواق المالية هو سوق رأس المال، وينقسم بدوره إلى نوعين من الأسواق، سوق يتعامل على التمويل بالإقراض والاقتراض، والمؤسسات العاملة هنا قد تكون مصرفية مثل البنوك المتخصصة، وقد تكون غير مصرفية مثل صناديق الادخار وشركات التأمين.

النوع الثاني من سوق رأس المال هو سوق الأوراق المالية، وفيه يتم التعامل على الأوراق المالية، ومن أمثلتها الأسهم والسندات.

الشكل البياني التالي يوضح الأسواق التي توجد في النشاط الاقتصادي:



الأسواق المالية هي موضوع هذا البحث، ولذلك يكون المطلوب تقديم تعريف لها. الأسواق المالية مكان يتيح لقاء للمتعاملين فيه - أفراداً كانوا أو مؤسسات من أصحاب الفوائض النقدية- مع متعاملين آخرين

منها الاقتصاد الوضعي، ويعني أنه الاقتصاد الذي يضع الإنسان فلسفته ويتصور نظاماً يفعل به هذه الفلسفة. مع أن التسمية بالاقتصاد الوضعي تصف واقع الاقتصاد وصفاً حقيقياً، إلا أنها لا تجد قبولاً عند المتخصصين في هذا الاقتصاد. لهذا ولغيره استخدمت مصطلح الاقتصاد المعاصر؛ وذلك جمعاً للكلمة مع المتخصصين في الاقتصاد وتأليفاً للقلوب. وقبول المصطلح وهو الاقتصاد المعاصر لا يتضمن تنازلاً من أي من الأطراف.

القسم الأول

الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر

المبحث الأول

تعريف بالأسواق المالية

أخصص هذا المبحث لتقديم تعريف بالأسواق المالية، والتعريف المستهدف تقديمه في هذا المبحث ليس هو التعريف بالمعنى الاصطلاحي، وإنما هو تعريف بالمعنى العام. وهذا التعريف بالمعنى العام يشمل العناصر التالية:

- التعريف الاصطلاحي للأسواق المالية.
- أنواع الأسواق المالية.
- أهمية الأسواق المالية.

أولاً: التعريف الاصطلاحي للأسواق المالية:

يتضمن النشاط الاقتصادي أو يقوم النشاط الاقتصادي على نوعين من الأسواق: النوع الأول هو الأسواق الحقيقية، وهذا النوع من الأسواق يتم التعامل فيه على سلع ملموسة مثل الآلات والأراضي والحبوب، وكذلك يتم التعامل فيه على الخدمات مثل خدمات الاتصالات والمواصلات والاستشارات.

النوع الثاني من الأسواق هو المعروف باسم الأسواق

٤- السوق الثانوية:

هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي سبق تداولها في السوق الأولية (الأسهم).

٥- السوق الرسمية:

هي السوق المنظمة والتي يقوم بالتعامل فيها الهيئة الرسمية ولها مكان محدد.

٦- السوق غير الرسمية:

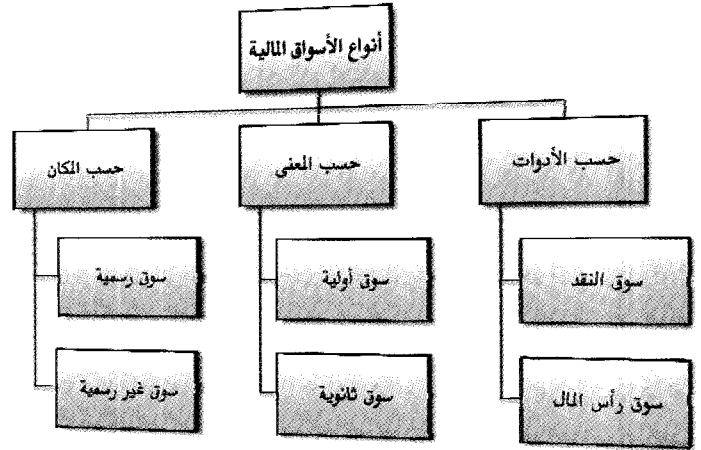
هذه سوق غير منظمة، ولا يكون لها مكان محدد يتم فيه تداول الأوراق المالية. وسبب نشأة هذا السوق هو وجود شركات لا يتوافر بها شروط القيد في السوق الرسمية.

في حاجة إلى هذه الفوائض النقدية. وهذه الحاجة غالبًا ما تكون نفقات استثمارية، لكن قد تكون الحاجة لنفقة أو سيولة جارية.

ثالثًا: أنواع الأسواق المالية:

يتم التعامل في الأسواق المالية على الفوائض النقدية. والتعامل مع هذه الفوائض حسب الإدارة المالية المتداولة، وحسب المعنى وحسب المكان هو الذي يحدد أنواع الأسواق المالية.

الشكل البياني التالي يحدد أنواع الأسواق المالية في الاقتصاد المعاصر:



المبحث الثاني

أهمية المعلومات ومصادرها للأسواق المالية

الأسواق المالية مثل أي سوق يحتاج المتعاملون فيه إلى معلومات، بل إن الاحتياج إلى معلومات في هذا السوق يُعتبر أكثر من غيره من الأسواق. وبجانب الاحتياج إلى معلومات؛ فإنه تتعدد مصادر هذه المعلومات. لذلك أرى أن يناقش موضوع هذا المبحث من حيث

الموضوعات التالية:

- أهمية المعلومات في الأسواق المالية.
- المصادر العامة للمعلومات في الأسواق المالية.
- المصادر الخاصة للمعلومات في الأسواق المالية.

أولاً: أهمية المعلومات في الأسواق المالية:

للمعلومات أهميتها في كل مجالات الحياة، وتزداد هذه الأهمية في الأسواق، وتزداد على نحو خاص في الأسواق المالية، والأسباب التي تزيد من أهمية المعلومات في الأسواق المالية كثيرة ومتنوعة، ومن أهمها ما يلي:

١- سوق النقد:

يتعامل المتعاملون في هذا السوق إقراضًا واقتراضًا للتمويل قصير الأجل، ومن الأدوات المتداولة هنا أذون الخزانة، وشهادات الإيداع، والأوراق التجارية.

٢- سوق رأس المال:

في هذا السوق يكون التعامل على أدوات مالية طويلة الأجل، ومن الأدوات المالية المتداولة في هذا السوق: الأسهم والسندات.

٣- السوق الأولية:

هي السوق التي يتم فيها بيع الأوراق المالية (الأسهم) لأول مرة.

مع الأسواق المالية تشكل عاملاً أو سبباً للاهتمام بالمعلومات.

٨- لا يمنع ونحن في نطاق البحث العلمي أن أذكر أن الانهيارات في الأسواق المالية والخسائر فيها أدت إلى موت أناس موتاً حقيقياً أو موتاً اقتصادياً. وأمرٌ على هذه الدرجة من الخطورة تكون المعلومات فيه أيضاً على مثل هذه الدرجة من الخطورة.

ثانياً: المصادر العامة للمعلومات في الأسواق المالية:

يلزم بالضرورة أن يستند القرار إلى معلومات، ينطبق هذا على الأسواق المالية كما ينطبق على غيرها، وإن كانت الحاجة إلى معلومات عند اتخاذ قرار في الأسواق المالية تبدو لها أهميتها، وهذا يجعلنا نقول: إن الأسواق المالية ضمن المجالات التي ترتفع فيها أو تزيد فيها درجة الحاجة إلى معلومات؛ وعلى هذا النحو؛ فإن المعلومات أمر لازم وضروري لاتخاذ قرار، وطبيعة المعلومة تتحدد حسب طبيعة القرار وحسب المجال أو المجالات التي يعمل عليها. وطبيعة المعلومة تحدد مصدرها أو مصادرها.

والقرار في الأسواق المالية يحتاج إلى معلومات، وهذه المعلومات لها طبيعتها ولها مصادرها. وفي هذه الفقرة أعرف بمصادر مختلفة تزود بمعلومات لها توظيفها في الأسواق المالية، وهي مما يمكن اعتباره مصادر عامة للمعلومات، وفي الفقرة التالية سوف أعرف بالمصادر الخاصة للمعلومات ومن ذلك:

١- يلزم للتعامل في الأسواق المالية معلومات عن الاقتصاد الوطني من حيث حجم الناتج المحلي وطبيعته وتطوره. وهذه المعلومات لها مصادرها في الإحصاءات المنشورة عن الدخل القومي والناتج القومي وعن الادخارات والاستثمارات.

٢- يلزم للتعامل في الأسواق المالية معلومات عن

١- الأسواق المالية لها درجة حساسية عالية لكل ما يتعلق بالتطورات في القطاعات الاقتصادية المحلية، بل إن الأمر لا يقتصر على الاقتصاد المحلي، وإنما يمتد إلى الاقتصاد الدولي. إن التطورات في الاقتصاد الدولي تظهر آثارها في الأسواق المالية على نحو أسرع من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٢- الأسواق المالية بها درجة عالية من الخطورة، وسبب هذه الخطورة يكمن في نوع السلع موضع التبادل، وفي التطورات السريعة في هذا السوق، وفي الآثار التي تترتب على هذا السوق.

٣- بعض التوقعات في هذا السوق تستند إلى عناصر موضوعية، ولكن توقعات أخرى في هذا السوق قد تكون كثيرة وخطيرة، لا تستند إلى عناصر موضوعية.

٤- يستهدف المتعاملون في هذا السوق الحصول على ربح، وقد يكون المستهدف هو الربح السريع. دون الحكم على ذلك، أي على سرعة الحصول على ربح؛ فإن هذا يتطلب معلومات تستند عليها القرارات السريعة.

٥- هذا السوق يتعلق بالاستثمارات، ومن المعروف في الأدبيات الاقتصادية أن الاستثمار فيه جزء يتعلق بالحالة النفسية. وهذه الفكرة تعمقت منذ أن ظهرت آراء كينز على وجه الخصوص (١٩٣٦م). هذه الحالة النفسية مع أنها غير موضوعية إلا أنها تحتاج إلى معلومات.

٦- نوع السلع موضع التبادل في هذا السوق، وآليات التعامل فيه؛ تتيح درجة عالية من المضاربات. والمضاربات تحتاج إلى معلومات سريعة وفورية.

٧- تجربة الإنسان مع الأسواق المالية من حيث نجاحها وفشلها، ومن حيث التقلبات العنيفة فيها، ومن حيث أزماتها، ومن حيث تأثير هذه الأزمات - هذه الأبعاد وغيرها مما يدخل في تجربة الإنسان

- مؤشر داوجونز لشركات المرافق العامة (١٥ شركة).
- مؤشر داوجونز المركب، ويشمل جميع الشركات السابقة (٦٥ شركة).

وهذا المؤشر يعتبر من أشهر المؤشرات على مستوى العالم، وبدأ العمل به في أكتوبر ١٩٢٨م في الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتبر هذا المؤشر متوسطاً مرجحاً بأسعار أسهم الشركات التي يشملها.

٣- مؤشر ستاندرد وپور:

Standard and poor 500 Index (S and p 500)

يتكون هذا المؤشر من ٥٠٠ سهم لأربعة أنواع من الشركات موزعة كما يلي:

- ٤٠ شركة صناعية.
- ٢٠ شركة نقل.
- ٤٠ شركة مرافق عامة.
- ٤٠ شركة مالية.

هذا المؤشر يعتبر دليلاً وليس متوسطاً، ويتم الترجيح فيه على أساس القيمة السوقية للشركات الداخلة في الدليل. وبسبب كبر القيمة في هذا المؤشر؛ فإن المحللين الماليين يعتبرونه ممثلاً لسوق الأوراق المالية.

بالإضافة إلى المؤشرات الثلاثة السابقة توجد مؤشرات أخرى تصدر في بعض الدول، وتفاوت هذه المؤشرات في أهميتها.

المبحث الثالث

وظائف الأسواق المالية

للأسواق المالية وظائفها ذات الأثر الإيجابي في الاقتصاد، وهذا الأمر يجب أن يكون معروفاً ومعترفاً به أيًا كانت السلبيات التي تظهر في أداء الأسواق المالية، أو الأزمات التي تحدث أحياناً مسببة عن بعض ألياتها.

تتعدد وتتنوع وظائف الأسواق المالية بجانبها المتعلق بالعمل المصرفي والمتعلق بالأوراق المالية. وهنا أقترح

متغيرات مثل الادخارات والاستثمارات، وكذلك معلومات عن معدل التضخم ومعدل البطالة. وهذه لها مصادرها التي تصدرها الهيئات الرسمية، وقد تصدرها هيئات غير رسمية.

٣- المعلومات اللازمة للقرار في الأسواق المالية لا تقتصر على معلومات محلية، بل يدخل فيها معلومات عن الاقتصاد العالمي. ومن المصادر التي تُعطي معلومات عن الاقتصاد العالمي التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية؛ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك التقارير التي تصدرها المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثالثاً: المصادر الخاصة للمعلومات في الأسواق المالية:

أهمية الأسواق المالية وازدياد هذه الأهمية دفع مؤسسات دولية للاهتمام بعمل مؤشرات للأسواق المالية، وهذه المؤشرات وإن كانت تعمل على اقتصاد دولة معينة، إلا أنه قد أصبحت لها أهمية على مستوى الأسواق المالية للعالم كله؛ بحيث إن هذه المؤشرات أصبحت لها دلالتها في حركة الأسواق المالية. وأهم هذه المؤشرات هي: (١)

١- مؤشر فيناتشبال تيمز:

(FT - SE 100) Financial Times- stock Exchange 100

تأسس هذا المؤشر في ٣ يناير ١٩٨٤م، ويتكون من ١٠٠ شركة مسجلة في بورصة لندن، وفي هذا المؤشر تعطي الشركة رقماً يحدد وزنها. ويعتبر هذا المؤشر دليلاً مرجحاً بالقيمة السوقية للشركات التي يمثلها.

٢- مؤشر داوجونز للشركات الصناعية:

(Dow Jones Industrial Average (DJIA)

هذا المؤشر يتكون من أربعة مؤشرات:

- مؤشر داوجونز للشركات الصناعية (٣٠ شركة).
- مؤشر داوجونز لشركات النقل (٢٠ شركة).

(١) انظر د. محروس حسن، الأسواق المالية والاستثمارات المالية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٩٤، ص ٤٦ - ٥٠.

إلى استثمارات. والأسواق المالية بجناحيها الجهاز المصرفي وأسواق الأوراق المالية تعتبر أهم الوسائل أو الأوعية التي توجّه الادخارات إلى الاستثمارات. والإمكانات المتعددة والوسائل المتنوعة التي تتوافر أو توفرها الأسواق المالية تعتبر أكبر الحوافز لتحويل الادخارات إلى استثمارات، والأسواق المالية تفعل هذه العملية، أي تحويل الادخارات إلى استثمارات.

٢- مطلوب توجيه الادخارات إلى الاستثمارات، ولكن مطلوب أيضاً حسن توجيه الادخارات إلى الاستثمارات؛ فالاستثمارات تتفاوت من حيث أهميتها

للاقتصاد القومي، ومن حيث العائد الذي تدره على صاحب الادخارات. والأسواق المالية بجناحيها الجهاز المصرفي وأسواق الأوراق المالية يمكن أن ترشد قرار الاستثمار، سواء من وجهة نظر مصلحة الاقتصاد القومي أو من وجهة نظر المصلحة الخاصة لأصحاب الادخارات.

٣- الحياة الاقتصادية في تطور مستمر، وهذا التطور يستلزم استحداث مؤسسات كما يستلزم آليات تتلاءم مع هذا التطور. والأسواق المالية كانت من وسائل تطور الحياة الاقتصادية ومن وسائل استيعاب هذا التطور. ينطبق هذا على كل أمور الاقتصاد، ومنها تحفيز الادخارات، وتفعيل توجيهها إلى استثمارات وترشيد هذا التوجيه.

الوظيفة الثالثة: تأمين السيولة:

١- تؤصل الأدبيات الاقتصادية لموضوع السيولة فيما يُعرف باسم دوافع الطلب على النقود. وفي هذه الأدبيات تُطلب النقود لدوافع ثلاثة: دافع الاستهلاك، وهو الطلب على النقود لمواجهة حاجات الشخص، ودافع الاحتياط وهو أن يحتفظ الشخص بجزء من النقود لمواجهة الحاجات الطارئة، ودافع المضاربة وهو

أن نجمع وظائف الأسواق المالية في أربع وظائف، وهي في حقيقة الأمر أربع مجموعات من الوظائف، وأحاول التعريف بهذه الوظائف: (١)

الوظيفة الأولى: تحفيز الادخارات وتعبئتها:

١- الجهاز المصرفي هو وعاء إيجابي، وله فاعليته في تحفيز الادخارات وتجميعها. وتحفيز الادخارات من خلال الجهاز المصرفي تعمل عليه عناصر متعددة، منها الأمان الذي يتحقق في هذا الوعاء، وهذا الأمان مصدره خضوع هذا الجهاز لقوانين ورقابة البنك

المركزي، كما يعمل على تحفيز الادخارات وتجميعها الأدوات أو الوسائل المتعددة التي يستخدمها الجهاز المصرفي، والتي تتنوع في مبالغها وعوائدها، والتي تتلاءم مع شرائح متنوعة من الدخل.

٢- أسواق الأوراق المالية

تتكامل مع الجهاز المصرفي في تحفيز الادخارات وتعبئتها، هذه الأسواق تتعامل في أدوات مالية يمكن بها تحريك الادخارات، مثل الأسهم؛ وذلك لأنها تملك حوافز مثل حق الملكية وحق الحصول على عائد على الادخارات. كما أن السهم يمكن أن تقدر قيمته بمبالغ صغيرة بما يشجع فئات متنوعة من المدخرين.

٣- التفاعل التكاملي بين الجهاز المصرفي والأسواق المالية يمكن توظيفه بحيث يفعل بدرجة كبيرة تحفيز الادخارات وتعبئتها.

الوظيفة الثانية: تفعيل تحويل الادخارات إلى

استثمارات وتوجيهها:

١- لا يكفي وجود ادخارات في المجتمع لتحقيق النتائج الاقتصادية المأمولة من هذه الادخارات، وإنما يلزم أن يصاحب ذلك تحويل هذه الادخارات (١) الحديث عن وظائف الأسواق المالية لن يتضمن مناقشة حول موضوع سعر الفائدة.

الوظيفة الرابعة: المشاركة في تحقيق توازن الاقتصاد:

١- وظيفة الأسواق هي تحقيق التوازن في المستوى الذي تعمل فيه أو تعمل عليه. على سبيل المثال الأسواق الحقيقية تتحدد مهمتها في تحقيق التوازن في سوق السلع من حيث العرض والطلب. وتقاس كفاءة فاعلية هذا السوق بالدرجة التي يتحقق بها التوازن.

٢- الأسواق المالية تعمل لنفس الهدف، وتخضع لنفس التقويم. هذه الأسواق تعمل على الادخارات والاستثمارات، ومطلوب أن يحقق هذا السوق التوازن بينها.

٣- أسواق الأوراق المالية، وهي جزء من الأسواق المالية، وهي تتعامل في أدوات لها طبيعة خاصة، ومنها الأسهم. هذه الأسواق تعمل أيضاً تحت أساس أو معيار التوازن، وهذه الأسواق لها توازنها الخاص بها.

٤- الأسواق الحقيقية تعمل على تحقيق التوازن في المجال الذي تعمل فيه أو تعمل عليه، والأسواق المالية تعمل على تحقيق التوازن

في المجال الذي تعمل فيه أو تعمل عليه، والاختلال في أي من هذه الأسواق له أضراره، إلا أن التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين والسنوات التي مضت من القرن الحادي والعشرين يشير إلى خطورة عدم تحقيق التوازن في الأسواق المالية، بحيث يمكن القول: إن الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات الاقتصادية على وجه العموم التي حدثت في الفترة الزمنية المذكورة ولدت في الأسواق المالية، وانتقلت منها إلى الأسواق الحقيقية. والأمر على هذا النحو يشير إلى الخطورة التي تترتب على اختلال التوازن في الأسواق المالية. وهذا يستلزم العمل بكل الوسائل، ومن كل المتعاملين بمراقبة هذه الأسواق، ومتابعة عملها، واتخاذ القرارات الفورية التي تصلح أداء الأسواق المالية.

الجزء من النقود الذي يخصصه الشخص للاستثمار أي للحصول على دخل.

٢- الأسواق المالية بجناحيها، وهما سوق النقد وسوق رأس المال؛ تتيح وعاءً ملائماً أو وعاءً فعلاً لإدارة السيولة. والجهاز المصرفي يغطي سوق النقد، وجزء من سوق رأس المال يتيح إدارة السيولة وبتيحها بمرونة كبيرة بحيث يستطيع الشخص وهو يودع نقوده في هذا الجهاز أن يواجه بسهولة ويسر وسرعة كبيرة احتياجاته للنقود، سواء للاستهلاك أو للمضاربة للحصول على دخل أو للاحتياط.

٣- أسواق الأوراق المالية وهي الجناح الثاني من سوق رأس المال يتيح أيضاً للشخص إدارة النقود

التي توظف في هذا السوق مثل الأسهم بدرجة كبيرة من المرونة أو بدرجة المرونة التي يطلبها الشخص. وإن كانت درجة السيولة في أسواق الأوراق المالية أقل من درجة السيولة التي تتحقق مع الجهاز المصرفي.

٤- إدارة السيولة التي تحققها الأسواق المالية ترفع من كفاءة إدارة الاقتصاد، وذلك بالتفعيل الصحيح للادخارات، وتوجيهها إلى الاستثمارات، بل والتفعيل الصحيح للاكتزاز، وهو الطلب على النقود للاحتياط، أي لمقابلة الحاجات الطارئة.

٥- سبق ذكر أن الأسواق تنقسم إلى قسمين: أسواق حقيقية وأسواق مالية، يمكن القول: إن إدارة السيولة من خلال هذين السوقين تتحقق لها الكفاءة، وتحقق الكفاءة في إدارة الاقتصاد. وإذا كانت هذه الأسواق تعمل بدون تدخل مُضِر؛ فإن إدارة السيولة تكون على المستوى المطلوب والملائم تماماً، وكذلك كفاءة إدارة الاقتصاد تكون على نفس المستوى المطلوب والملائم.

ثانياً: أنواع الأوراق المالية:

تتعدد الأوراق المالية وتتنوع، بل يمكن القول: إنه من وقت إلى آخر يجد فيها بشكل ما جديد، وبجانب ذلك فإن الأوراق المعتبرة في سوق أوراق مالية لا يلزم بالضرورة أن تكون هي المعتبرة بكاملها في سوق أوراق مالية أخرى، وتستكمل هذه الفكرة التمهيدية بالإشارة إلى أن بعض الأوراق المالية قد توجد في سوق أوراق مالية في فترة معينة، وفي فترة تالية قد لا توجد.

أمر الأوراق المالية على هذا النحو يجعلنا نصل إلى ما يمكن اعتباره الفكرة الرئيسية أو الفكرة الجامعة في هذا التمهيد، وهي أن بعض الأوراق المالية توجد في كل أسواق الأوراق المالية، وبعضها الآخر يوجد في بعض الأسواق؛ وذلك لأنه يعكس خصوصية للاقتصاد الذي يوجد فيه.

تعدُّ وتنوع الأوراق المالية شيء صحيح، وصحيح أيضاً أنها تصنّف في مجموعات. وفيما يلي تعريف على نحو عام بالأوراق المالية في إطار تصنيفها في مجموعات: (١)

١- صكوك الملكية:

يمكن القول: إن هذه أول الأوراق المالية التي تقوم عليها سوق أوراق مالية، وتتمثل صكوك الملكية في الأسهم، والسهم يعبر عن حق ملكية في شركة، ويكون مالكو الأسهم هم مالكو الشركة.

٢- صكوك المديونية:

هذه ليست صكوك ملكية، وإنما صكوك مديونية، إنها تعبر عن أن شخصاً ما دائنٌ لجهةٍ ما. وأشهر

(١) انظر تفصيلاً حول هذا الموضوع في:

- د. محروس حسن، الأسواق المالية والاستثمارية المالية، حقوق الطبع

محفوظة للمؤلف ١٩٩٤، ص ١٠ - ٢٨.

- د. محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية حقوق الطبع

والنشر محفوظة للمؤلف، ١٩٩٢، الفصل الثاني.

- ريموند كوننكس، التعامل في الصرف الأجنبي، ترجمة حليم وهبة،

عربية للطباعة والنشر، ١٩٩١، الفصل السابع والفصل الثامن.

المبحث الرابع

سوق الأوراق المالية

الإدارة - العائد - المخاطرة

أولاً: إدارة سوق الأوراق المالية:

١- إذا كنا نقول: إن الأسواق في الاقتصاد المعاصر تنقسم إلى نوعين، الأسواق الحقيقية، والأسواق المالية إلا أن هذا القول يجب أن يكمله قول آخر، وهو أن سوق الأوراق المالية يتطلب درجة عالية من الإدارة والتنظيم، وذلك لأسباب منها:

أ- طبيعة الأوراق التي يجري عليها التعامل.

ب- طبيعة التعامل في هذه الأسواق.

ج- الخطورة التي تتولد في الاقتصاد عند اضطراب هذه الأسواق.

٢- يخضع سوق الأوراق المالية لقوانين محددة ومفصلة، وهذه القوانين تشمل تنظيم السوق الأولية التي تنظم الاكتتاب في الأسهم الجديدة المصدرة، وكذلك تنظيم السوق الثانوية التي يتم فيها تداول الأسهم التي سبق الاكتتاب فيها.

٣- لأهمية سوق الأوراق المالية وكذلك لخطورته؛ فإنه تتعدد الجهات التي تشرف عليه من جميع معاملات. وفي مصر فإن الهيئات التي تشرف عليه تتفاوت من حيث اختصاصاتها، وهي الهيئات التالية: وزارة الاقتصاد، والبنك المركزي، وهيئة سوق المال، وهيئة الاستثمار.

لأهمية سوق الأوراق المالية ولخطورته؛ فإن القوانين تحدد الأعضاء الذين يشاركون في إدارة هذا السوق، ويدخل فيهم السماسرة، وممثلو المصارف، وممثل الحكومة.

في إدارة سوق الأوراق المالية هيئة تتولى التحكيم وفض المنازعات والحكم فيها.

ب - الشكل الثاني للعائد هو تحديد سعر ثابت، معدل فائدة، ومعدل فائدة يكون مربوطة بالزمن، وهذا بحسب طبيعته. وهذا النوع من العائد يختص بالسندات.

ج- الشكل الثالث للعائد هو بيع السند بأقل من قيمته، ويعتبر الفرق بين الثمن الأصلي للسند والتمن الذي يباع به هو العائد الذي يحصل عليه مشتري السند. وهذا النوع من العائد يطبق في بعض أذون الخزنة، أحد أشكال المديونية الحكومية، وكذلك يطبق في الأوراق التجارية.

٢- تتفاوت الأوراق المالية في درجة المخاطرة؛ ولذلك يتفاوت العائد عليها في مبلغه أو سعره كما يختلف من حيث طريقة تحديده. ودرجة المخاطرة تتفاوت حسب إمكانية الحصول على عائد أو حسب إمكانية استرداد الأصل ذاته. وتعتبر السندات الحكومية هي أكثر الأوراق المالية أماناً من حيث استرداد قيمة الأصل، ومن حيث الحصول على العائد.

٣- قد تكون الأسهم هي أرقى الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية لأسباب كثيرة، منها أنها تمثل مشاركة في ملكية شركة، أي أن المالك للسهم هو شريك في شركة، وهو بهذه الصفة له كافة الحقوق التي تقرر للمالك من حيث المشاركة في إدارة الشركة (حق التصويت في الجمعية العمومية للشركة)، كما أن له حق الرقابة.

١- المتعاملون في الأوراق المالية يستهدفون الحصول على ربح، ولكنهم يقابلون مخاطر، وهذا الأمر ترجمة لموضوع العائد والمخاطرة، يعني ذلك أن المتعامل في الأوراق المالية عليه أن يقابل بين العائد الذي يحصل عليه والمخاطرة التي يتحملها.

٢- تتنوع المخاطر من حيث أشكالها، ومن حيث

هذه الصكوك هي صكوك المديونية الحكومية، وتصدر الحكومة هذه الصكوك للاقتراض من الأفراد والشركات لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، وأشهر هذه الصكوك هي الصكوك المعروفة باسم أذون الخزنة.

٢- شهادات الإيداع القابلة للتداول:

هي شهادات تثبت إيداع مبلغ معين بسعر فائدة معينة ولمدة محددة، وتشأ صفة التداول من أن معظم هذه الشهادات تصدر لحاملها، ويتحقق تداولها بانتقالها من شخص إلى آخر. وتنقسم شهادات الإيداع إلى نوعين: النوع الأول شهادات اسمية؛ ولذلك فإن أول مشتر لهذه الشهادات هو الذي له الحق أن يسترد قيمتها من البنك الذي أصدرها. والنوع الثاني شهادات الإيداع لحاملها. وهذه الشهادات بنوعها تصدرها البنوك الكبرى، وتكون بمبالغ كبيرة.

٤- الأوراق التجارية:

هي كمبيالات لحاملها تصدرها الشركات ذات السمعة الطيبة في السوق، ومركزها قوي. وتمثل هذه الأوراق وسيلة للحصول على تمويل سريع.

ثالثاً: بين العائد والمخاطرة:

١- يختلف العائد على الورقة المتداولة في سوق الأوراق المالية بحسب طبيعة هذه الورقة، ويمكن القول: إن لهذا العائد ثلاثة أشكال:

أ - الأول هو المشاركة في الربح (أو الخسارة)، وهذا يختص بالأسهم؛ حيث إن السهم يمثل حصة ملكية في شركة، والعائد الذي يتحدد بالنسبة له يتوقف على الربح الذي تحققه الشركة (أو الخسارة). ويمكن القول: إن الأسهم هي الأصل في التعامل في سوق الأوراق المالية.

احتياجات الشركات لتمويل جديد يمكن أن يتحقق من خلال سوق الأوراق المالية.

٣- لسوق الأوراق المالية خبراءؤها الذين يديرونها أو يتعاملون فيها، كما أن لها هيئاتها التي يشارك فيها خبراء بمسئوليات متنوعة في مؤسساتهم، وبالتالي في سوق الأوراق المالية. من ذلك هيئات التحكيم، ومجالس التأديب، وسماسة الأوراق المالية.

٤- تفاعل سوق الأوراق المالية يمتد إلى خارج الدولة، سوق الأوراق المالية في دولة من الدول لها ارتباطها بأسواق الأوراق المالية في الدول الأخرى، بل إنه في ظل التطورات المعاصرة؛ فإن سوق الأوراق المالية ينقل إلى الدولة تطورات الاقتصاد العالمي كما ينقل حالة اقتصاد الدولة إلى الاقتصاد العالمي. سوق الأوراق المالية على هذا النحو أصبحت بمثابة مرآة تعكس داخل الدولة إلى خارجها، كما تعكس خارج الدولة إلى داخلها.

القسم الثاني

الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول

الإسلام والمؤسسية

أولاً: اخترت أن يكون هذا الموضوع وهو المؤسسية في الإسلام هو الموضوع الأول الذي أبدأ به القسم الخاص بالسوق المالية في الاقتصاد الإسلامي؛ وذلك للتعريف بفكرة أحرص على بيانها كلما أتاح الله سبحانه وتعالى فرصة لذلك. وهذه الفكرة هي أن موضوع المؤسسية هو أمر يصنّف ضمن الموضوعات الفنية، وليس ضمن الموضوعات المذهبية.

يعني ذلك أن أي دين سماوي أو أي مذهب وضعي يجيء بفكرة أو بمبدأ، أما تطبيق هذه الفكرة من خلال مؤسسة؛ فهذا أمر لا يتعرض له التشريع

مصادرها وأسبابها. كاختيار نوع معين من الأوراق المالية هو قرار استثماري، ولذلك فهو يتعرض لمخاطر اتخاذ القرار والعوامل التي يتأسس عليها، سواء كان القرار قرار فرد أو قرار إدارة. بجانب المخاطر التي ترتبط بطبيعة اتخاذ القرار، فهناك مخاطر ترتبط بطبيعة السوق، فلكل سوق تقلباته، بل إن التقلبات في سوق الأوراق المالية أكثر وقوعاً وأكثر عنفاً، وذلك لطبيعة الورقة موضع التداول وطبيعة سوقها.

٣- الأوراق التي تدرّ عائداً ثابتاً، سعر الفائدة، تتعرض لنوع من المخاطر، إنها مخاطر تتعلق بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذا العائد. الخطر هنا ينشأ بسبب التضخم، حيث إن التضخم يجعل القيمة الاسمية للعائد تفارق القيمة الحقيقية. القيمة الحقيقية للعائد تنخفض بالتضخم وهي في علاقة طردية مع معدله.

٤- لمواجهة إشكالية العائد - المخاطرة؛ فإنه يلجأ إلى ما يُعرف باسم محفظة الاستثمار؛ حيث تتنوع الأوراق المالية، وبالتالي تتنوع عوائدها، وبالتالي تتنوع مخاطرها. ويعتقد أن ذلك يقلل من المخاطر ويؤمن عائداً مستهدفاً.

رابعاً: العلاقات الشبكية لسوق الأوراق المالية:

قد تكون سوق الأوراق المالية من أكثر المؤسسات الاقتصادية التي تمتلك علاقات متشابكة مع مؤسسات اقتصادية أخرى، داخلياً وخارجياً.

١- تتعدد وتتنوع العلاقات بين سوق الأوراق المالية والجهاز المصرفي. والجهاز المصرفي ينشئ شركات، وهذه الشركات يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية؛ السوق الأولية أو السوق الثانوية. كما أن الجهاز المصرفي يتولى تغطية إصدارات في الأوراق المالية.

٢- الشركات التي لها أوراق مالية سواء أسهم أو سندات تتفاعل مع سوق الأوراق المالية، بل إن مواجهة

إن هذا السوق هو مجرد تأطير مؤسسي لإجراء نوع معين من المعاملات، ولذلك لا يجيء تساؤل عما إذا كان الإسلام يقبل هذا النوع من الأسواق أم لا؛ لأنها عملية فنية، وإنما يكون التساؤل عما يتم عليه التعامل في هذا السوق؛ لأن هذا الذي يتم عليه التعامل هو الذي يحمل خاصية مذهبية، سواء في دين سماوي أو مذهب وضعي.

خامساً: دراسة تاريخ الحضارات يكشف عن أنه توجد علاقة لزومية أو علاقة طردية بين التقدم والمؤسسية. التقدم يصاحبه تأطير مؤسسي، ومع نمو التقدم تنمو المؤسسية، أو مع نمو المؤسسية وتأطرها ينمو التقدم.

سادساً: القول بأن المؤسسية ذات طبيعة فنية لا يمنع من ظهور مؤسسة تحمل بطبيعتها فكرة مذهبية. ولكن المذهبية هنا هي وصف لما يوضع في المؤسسة أو تعبأ به المؤسسة أو الهدف الذي تقوم المؤسسة من أجل تحقيقه. وهنا يمكن القول: إن الأمر المذهبي مختلط ومذاب في الأمر الفني. ولكن أيًا كانت درجة الاختلاط إلا أنه يبقى أن التأطير المؤسسي يصنّف على أنه أمر فني.

سابعاً: تأسيساً على الأفكار السابقة فإن دراسة عن الأسواق المالية في الإسلام لا يقبل أن تبدأ بسؤال وهو: هل يجيز الإسلام السوق المالية؟ وإنما يكون السؤال هو: كيف ينظم الإسلام السوق المالية، وكيف ينظم ما يوضع فيها؟ وسؤال ثان: هل يجيز الإسلام أن يستفيد المسلمون من التأطير المؤسسي للأسواق المالية التي توجد في المجتمعات التي سبقتنا بذلك؟ والإجابة هي بالإيجاب؛ لأن التأطير المؤسسي مسألة فنية وليست مذهبية.

السماوي، كما لا يتعرض له المذهب الوضعي، وإنما هو أمر يفعله الإنسان في وضع هذه الفكرة في إطار مؤسسي، ويوظف تجاربه وخبراته في موضوع المؤسسات، أي موضوع المؤسسية، كما أنه يستفيد من تجارب الآخرين.

ثانياً: لزيادة بيان لهذه الفكرة وإثباتها؛ أشير إلى نشأة الدواوين في الحضارة الإسلامية، والدواوين مؤسسات، وإنشائها هو تفعيل للمؤسسية وتأطير مؤسسي. والخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه هو الذي أمر بإنشاء هذه الدواوين، وقد أنشأها بعد اتساع الدولة الإسلامية ووجود حاجة حقيقية لتأطير مؤسسي لأعمال الدولة، وقد استفاد

في إنشاء هذه الدواوين من تجربة الإمبراطورية الفارسية. وإن إنشاء الدواوين في الحضارة الإسلامية على هذا النحو يعني أنها مسألة فنية وليست مذهبية. الدلالة الثانية أنه بسبب هذه الطبيعة الفنية؛ فإن الحضارات تتبادل التأثير والتأثر في موضوع المؤسسات.

ثالثاً: فكرة المؤسسية لها أهميتها في الاقتصاد الإسلامي؛ وذلك لأنه عندما بدأ الحديث عن الاقتصاد الإسلامي على نحو عام، والحديث عن البنوك الإسلامية على وجه خاص؛ تساءل بعض معارضي هذا الاقتصاد تساؤلاً: هل وجدت بنوك في عصر التشريع؟

إجابة هذا التساؤل هي في فهم طبيعة المؤسسية، وأنها مسألة فنية وليست مذهبية. فإن المجتمعات تستحدث مؤسسات وتلغي مؤسسات، وتتأثر بالمؤسسات الموجودة في غيرها من المجتمعات.

رابعاً: هذا الموضوع وهو أن المؤسسة أو المؤسسية ذات طبيعة فنية له توظيف في موضوع السوق المالية.

تأسيساً على ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة؛ قدم الفقهاء مساهمات في صياغة عقود التمويل بالمشاركة، سواء العقود المسماة أو العقود غير المسماة، وما قدمه الفقهاء قديماً بالإضافة إلى ما قدمه الفقهاء والمشتغلون بالاقتصاد الإسلامي حديثاً يمثل أساساً لبناء أسواق التمويل بالمشاركة.

المبحث الثاني الإطار العام

للسوق المالية في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: عناصر الإطار العام للسوق المالية في الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي كما جاء في مصدره: القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وكما تم تعميده من الفقهاء؛ تأسيساً على ما جاء في هذين المصدرين، وكما جاء في تجربته الواسعة في الحضارة الإسلامية - هذا الاقتصاد تتحدد فيه الأسواق على النحو الآتي:

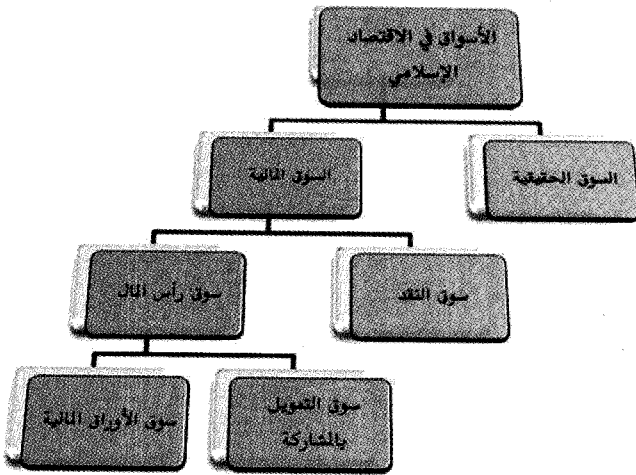
١- الأسواق الحقيقية، وهي الأسواق التي تباع فيها السلع والخدمات. ووثبت التعرف على السنة النبوية المطهرة التي كانت تطبيقاً للقرآن الكريم أن الإسلام هو الذي أنجز التطور الرئيس في الأسواق من حيث الانتقال بها من اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد التبادل النقدي.

٢- سوق النقد، وهي التي تؤسس للنقود من حيث مؤسسات إصدارها، والمادة التي تصنع منها، ووظائف النقود، والتأثيرات المتبادلة بين النقود والأسعار - هذا وغيره مما يتعلق بالنقود جاء الإسلام بتأصيله وبأسسه الحاكمة، كما أن للإسلام تجربته الحضارية الرائدة في هذا المجال تنظيراً وتطبيقاً.

٣- أسواق التمويل بالمشاركة: تأسيساً على ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة قدم الفقهاء مساهمات في صياغة عقود التمويل بالمشاركة، سواء العقود المسماة أو العقود غير المسماة، وما قدمه الفقهاء قديماً بالإضافة إلى ما قدمه الفقهاء والمشتغلون بالاقتصاد الإسلامي حديثاً يمثل أساساً لبناء أسواق التمويل بالمشاركة.

٤- سوق الأوراق المالية: هذا النوع من الأسواق يعتبر حديثاً في كل اقتصادات الدنيا بأسرها. والاقتصادات الأخرى عملت على تأسيسه نظرياً ووضعته في التطبيق العملي. وهو سوق له وظيفته الرئيسة في الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي على نحو عام وأسواق التمويل بالمشاركة بصفة خاصة تحدد الأسس التي يمكن عليها بناء سوق أوراق مالية.

٥- تأسيساً على هذا العرض يمكن تصور الإطار العام للأسواق في الاقتصاد الإسلامي كما يبينه الشكل التالي:



ثانياً: طبيعة السوق المالية في الاقتصاد الإسلامي:

١- تتكون السوق المالية في الاقتصاد الإسلامي من ثلاثة أسواق: هي سوق النقد، وسوق التمويل بالمشاركة، وسوق الأوراق المالية.

أ- سوق النقد تختص بالنقود، ويمكن أن يفعل كل ما يتعلق بالنقود من خلال البنك المركزي، مؤسسة الإصدار، وكذلك مؤسسات الصيرفة.

ب - سوق التمويل بالمشاركة، هذا السوق يقوم على مؤسسات تفعل صيغ العقود المعروفة، وهي المشاركة

تكون أوراق مالية طويلة الأجل.

ثالثاً: السوق المالية للاقتصاد الإسلامي في التطبيق:

التطبيق المستهدف التعرف عليه للاقتصاد الإسلامي هو التطبيق المعاصر، والذي يمكن التأريخ له بابتداء النصف الثاني من القرن العشرين.

١- في موضوع سوق النقد فبسبب أن تطبيق الاقتصاد الإسلامي إلى الآن هو تطبيق جزئي؛ فإنه لم توجد تجربة في سوق النقد باعتباره أحد عناصر السوق المالية؛ لأن هذا السوق له مؤسساته وله أدواته التي لم توجد في تطبيقات الاقتصاد الإسلامي، كما أن تجربة الاقتصاد الإسلامي لم تطور أدوات مالية قصيرة الأجل. والتحفظ الذي يمكن أن يرد على القول بالتطبيق الجزئي للاقتصاد الإسلامي هو في حالة السودان؛ حيث تشير دراسات إلى أنه توجد تجربة كاملة أو تجربة يستهدف بها أن تكون كاملة، وفي هذه التجربة بنك مركزي ولا شك أنه يدير سوق النقد^(١).

٢- في موضع سوق رأس المال، فرع التمويل كأحد فروع رأس المال، يمكن القول عنه: إنه وجد تطبيقاً واسعاً، وتمثل هذا في تجربة المصارف الإسلامية بصفة رئيسة، كما تمثل في تجربة إنشاء شركات على أسس إسلامية. ولكن القول بوجود سوق تمويل كأحد فروع سوق رأس المال يجب أن يُفهم على نحو واقعي صحيح. البنوك الإسلامية محدودة في المجتمعات التي طبقت فيها، ولذلك لا يمكن الزعم بوجود سوق تمويل إسلامي في إطار منظومة سوق مالية كاملة. كما أنه يمكن القول: إن سوق التمويل بالمشاركة في تجربة الاقتصاد الإسلامي المعاصر أصيب بما يمكن

والمضاربة والاستصناع والسلم وغيرها من العقود التي اتفق الفقهاء على تسميتها باسم العقود المسماة، كما تفعل المؤسسات المعنية في هذا السوق أيضاً العقود غير المسماة، وهي العقود التي تُستحدث لتستوعب التطور مع استيفائها لما هو متفق عليه فقهاً.

ج - سوق الأوراق المالية، في هذا السوق يتم التعامل على الأوراق المالية مثل الأسهم التي تصدرها الشركات عند تأسيسها، أي الاكتتاب في هذه الأوراق، وهذا ما يُعرف بالسوق الأولية، كما يتم التعامل في هذا السوق على هذه الأوراق بعد الاكتتاب فيها بيعاً وشراءً، وهذا ما يُعرف بالسوق الثانوية.

٢- في المقابلة مع سوق رأس المال في الاقتصاد المعاصر:

أ - سوق التمويل بالمشاركة في الاقتصاد الإسلامي يقابله في الاقتصاد الوضعي سوق التمويل بالاقتراض والإقراض، وتظهر هناك البنوك المتخصصة مثل بنك الاستثمار وبنك التنمية الصناعية وبنك التنمية الزراعية. ومع أن هذه البنوك قد يكون من طبيعتها التمويل بالمشاركة؛ إلا أنها تستخدم التمويل بالاقتراض والإقراض الذي يتأسس على نظام الفائدة.

ب - في مقابل ذلك نجد سوق التمويل بالمشاركة في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن تظهر فيه بنوك متخصصة كما يمكن أن تظهر فيه شركات وكلها قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة. وفي هذا السياق من المفيد الإشارة إلى أن البنوك المتخصصة أكثر ملاءمة مع عقود التمويل بالمشاركة التي هي عقود متخصصة في الأنشطة التجارية والأنشطة الصناعية والأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة.

ج - سوق الأوراق المالية في الاقتصاد الإسلامي لا تظهر فيه السندات؛ لأن السندات ديون تتأسس على نظام الفائدة، وإنما تظهر في هذا السوق أوراق مالية قائمة على المشاركة مثل الأسهم، والأصل فيها أن

(١) في زيارة للسودان لحضور مؤتمر علمي التقينا مع محافظ البنك المركزي في السودان في مبناه الذي يقع عند التقاء النيل الأبيض والنيل الأزرق، وقد أكد أن البنك يعمل على أسس إسلامية وله مؤسساته الفاعلة في التطبيق والتي تعتبر الأساس لسوق النقد.

المبحث الثالث

انحرافات في السوق المالية

أولاً: السوق المالية بين الإيجاب والسلب:

١- الهدف الذي أردت تحقيقه في المباحث السابقة، سواء التي جاءت في القسم الأول وهو الخاص بالسوق المالية في الاقتصاد المعاصر، وكذلك التي جاءت في القسم الثاني وهو الخاص بالسوق المالية في الاقتصاد الإسلامي - هذا الهدف هو التعريف بالسوق المالية في كلا الاقتصادين، وهو تعريف إلى الآن يمكن القول عنه: إنه عرض الوجه الإيجابي للسوق المالية، كما أنه تعريف تضمن عرضاً لأصول نظرية وللتفعيل في التطبيق.

٢- هذا المبحث وموضوعه الانحرافات في سوق الأوراق المالية هدفه التعريف بالجانب السلبي في هذا السوق. وكلمة انحرافات مقصودة، إنها تعني أن هذا السوق له وظيفته

الإيجابية في الاقتصاد، وأنها وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في الاقتصاد المعاصر، بل وظيفة يمكن تطويرها والارتقاء بها. ولكن قد تحدث أخطاء في السوق المالية تمثل انحرافاً بها عن وظيفتها الإيجابية. وهذه الانحرافات قد تصل إلى حد الدخول بالاقتصاد كله في أزمة؛ بحيث لا تقتصر الأزمة على هذا السوق وحده. والأزمات التي حدثت منذ عام ١٩٢٩م ووصولاً إلى عام ٢٠٠٨م دليل على صدق ما أقول.

٣- وضع المبحث الخاص بالانحرافات في السوق المالية في القسم الخاص بالسوق المالية في الاقتصاد الإسلامي يثير تساؤلاً مشروعاً له ما يبرره، وفي الإجابة على هذا التساؤل نقول:

أ- وضع الأمر على هذا النحو مقصود، وهو بمثابة تفعيل للموضوعية في هذا البحث كله إلى الدرجة

اعتباره انحرافاً خطيراً، وهو أنه سيطرت فيه صيغ لا تُعتبر من قبيل التمويل بالمشاركة، وذلك مثل صيغة المرابحة، وسوف أسوق تفصيلات عن ذلك.

٣- سوق الأوراق المالية: أقصى ما يمكن قوله عن هذا السوق على مستوى العالم الإسلامي، وفي إطار تطبيقات الاقتصاد الإسلامي أنه وجدت أوراق مالية تم إصدارها على أساس إسلامي، وتم الاكتتاب فيها، وتداولها في أسواق الأوراق المالية القائمة في البلاد التي أصدرت هذه الأوراق.

٤- السودان له تجربته في موضوع السوق المالية في الإسلام على نحو عام، وعلى نحو خاص في سوق

الأوراق المالية، وهذه التجربة

رائدة في مجالها، ويجب الاهتمام بها، وإجراء دراسات عنها من حيث تأصيلها نظرياً، ومن حيث آليات وأدوات تطبيقها، ومن حيث النتائج التي ترتبت عليها، ومن حيث تفاعلها تأثيراً وتأثراً مع أسواق الأوراق المالية الموجودة

في العالم. مع تجربة السودان نحن أمام تجربة رائدة وقد يكون هناك احتمال لإمكانية تطبيقها في بلاد إسلامية أخرى، وبالتالي تعميمها. (١)

٥- أكبر تطور وأهم إنجاز في مجال السوق المالية الإسلامية يتمثل في الاتفاقية التي وقّعت بين البنك الإسلامي للتنمية وبعض الدول الإسلامية: البحرين وماليزيا والسودان وبروناي؛ وذلك لإنشاء سوق إسلامية عالمية وذلك في عام ٢٠٠٢م.

(١) زرت السودان في عام ٢٠٠٩ وفي هذا الزيارة التقيت مع الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم (وزير مالية سابق) وقدموه لنا على أنه هو الذي أسس سوق الأوراق المالية في السودان، وتكلم بما أقتنعنا بصدق التجربة وبصحتها تطبيقياً وتطبيقاً، وبخصوص هذه التجربة أشير إلى المرجع المتاح لي عنها وهو: د. الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان: التحديات ورؤى المستقبل، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

التي يجب أن تكون عليها.

المالية. وأحياناً تكون الانحرافات وليدة تفاعل كل الأسواق، وقد تكون أحياناً وليدة سوق واحدة، ولكنها تنتشر في كل الأسواق.

وسوف أتوجه بالبحث مباشرة إلى انحرافات سوق الأوراق المالية: الانحرافات التي سوف أعرضها متفق عليها، وهذا أمر له إيجابياته في الدراسة كما أنها تمثل نماذج لأكبر الانحرافات:

١- البيع على المكشوف:

من الانحرافات في سوق الأوراق المالية البيع على المكشوف، تتعدد التعاريف التي يعرف بها البيع على المكشوف، ولكن المعنى الذي تدور حوله التعاريف أن البيع على المكشوف يعني أن يبيع الشخص ما لا يملكه. في هذا الصدد يوجد تساؤل جوهري وهو صحيح: كيف يستطيع الشخص أن يبيع ما لا يملك؟ سوق الأوراق المالية التي تمكّن من هذا الانحراف بها آليات ليتحقق بها هذا الانحراف.

٢- الشراء الهامشي:

شكل آخر أو نوع آخر من أنواع المعاملات التي تمثل انحرافاً في سوق الأوراق المالية. إذا كان البيع على المكشوف يعني أن الشخص يبيع ما لا يملك؛ فإن الشراء الهامشي يعني أن الشخص يشتري أوراقاً مالية وليس معه النقود التي يشتري بها. وهذه العملية تلعب فيها شركة الوساطة المالية دوراً خطيراً، أو هي صاحبة الدور الخطير. في الشراء الهامشي تغري شركة الوساطة المالية المشتري وهو مضارب بأن يشتري بأكثر مما يريد ومما يملك، وهو في هذه العملية يلتزم بأن يدفع نسبة صغيرة من الثمن، ويفعل ذلك على أمل أن ترتفع أسعار الورقة المالية فيبيعها ويحقق ربحاً، ولكن قد تنخفض الأسعار، وانخفاض الأسعار سوف يولد آلية خطيرة؛ لأن الأمر لا يتوقف على مضارب واحد، وإنما يوجد مضاربون كثيرون وعمليات كثيرة، وللتعرف على خطورة هذه العملية يكفي أن أذكر أن الشراء الهامشي كان وراء بعض

ب- السوق المالية الإسلامية مع أنها في بداياتها، وما وُضع فيها من الأصول الإسلامية موضع التطبيق محدود جداً - مع كل ذلك إلا أن هذا السوق حدثت به انحرافات، وهي انحرافات قد لا تقل في خطورتها عن الانحرافات الموجودة في السوق المالية في الاقتصاد المعاصر، ويمكن أن تنتج آثاراً مماثلة لما حدث في هذا السوق. هذا الأمر يتضمن إجابة لها موضوعيتها في وضع مبحث الانحرافات في القسم الخاص بالسوق المالية الإسلامية بمثابة رسالة تحذير وأملاً في تدارك ما قد لا يمكن تداركه لاحقاً.

ج - السوق المالية في الاقتصاد المعاصر لها انحرافات، وهي انحرافات لا يمكن إنكارها؛ لأنها أصبحت جزءاً من التاريخ الاقتصادي المعاصر فهي ثابتة ثبوتاً يقينياً. التعريف بهذه الانحرافات في القسم الخاص بالسوق المالية الإسلامية يحمل رسالة مضمونها التحذير من أن تقع السوق المالية الإسلامية في هذه الانحرافات، والتحذير هنا يستند إلى عامل موضوعي، فالسوق المالية الإسلامية -وهي الآن في مرحلة البناء- لا يستطيع أحد أن ينكر أنها في هذا البناء تتفاعل مع السوق المالية في الاقتصاد المعاصر. الرسالة التي يحملها التعريف بهذه الانحرافات في القسم الخاص بالسوق المالية الإسلامية مضمونها محاولة لتحصين السوق المالية الإسلامية من هذه الانحرافات.

ثانياً: الانحرافات في سوق الأوراق المالية في

الاقتصاد المعاصر:

السوق المالية لها وظيفتها الإيجابية، وهذا أمر مسلمٌ به، ولكن عليها سلبيات، وهذا أمر تقول به الدراسات النظرية كما تثبته الوقائع التي تحدث في الاقتصاد المعاصر؛ نتيجة انحرافات في السوق المالية. تتعدد الانحرافات في السوق المالية بأسواقها الفرعية، سوق النقد، وسوق الاقتراض والإقراض، وسوق الأوراق

التساؤل الثالث: هذه المعاملات بها انحرافات، وتولد أزمات فانهيارات، وليست العمل الأصلي الذي قامت عليه وله سوق الأوراق المالية، وإذن من المستفيد من هذه العمليات؟ من الذي يربح من هذه العمليات؟ من الذي يقف وراء هذه العمليات؟

شيء من الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها جاء في كتاب كتبه اثنان من الخبراء الفرنسيين ونُشر في عام ٢٠٠٧م، أي قبل الأزمة الأخيرة، وعنوان الكتاب غريب وهو (الرأسمالية تدمر نفسها) والنتيجة التي وصل إليها الكاتبان صارمة، وهي: في كل الأزمات خرج رجال المال وقد حققوا مكاسب.

ثالثاً: انحرافات في السوق المالية في التطبيقات الحديثة للاقتصاد الإسلامي:

١- السوق المالية في الاقتصاد الإسلامي لها دالتان: الدلالة الأولى هي أن الشريعة الإسلامية واجتهادات الفقهاء وآراء المفكرين المسلمين والتطبيقات في الحضارة الإسلامية تتضمن ما يلزم لتأسيس سوق مالية إسلامية، وهذه الدلالة الأولى صحيحة. أما الدلالة الثانية فهي أن السوق المالية الإسلامية قد وُجدت في الواقع قديماً أو حديثاً؛ فإن هذه الدلالة الثانية عليها تحفظ. وما يمكن قبوله هو أن بعض وظائفها وُجدت في الحضارة الإسلامية وأن التطبيقات الحديثة للاقتصاد الإسلامي منذ منتصف القرن العشرين وُجدت بها بعض آليات السوق المالية.

٢- استهدفت بهذا البحث التعرف على انحرافات في السوق المالية بقسميها في الاقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي، وتضمنت الفقرة السابقة بيان انحرافات في السوق المالية في الاقتصاد المعاصر. وفي الفقرة الحالية أحاول بيان انحرافات في السوق المالية الإسلامية، والأمر الذي أؤكد عليه هو أن هذه

أزمات سوق الأوراق المالية منذ عام ١٩٨٧م وإلى عام ٢٠٠٨م، وهي أزمات وصلت في بعضها إلى حد دخول سوق الأوراق المالية في أزمة حادة.

٣- المشتقات المالية:

كلمة مشتقة يعني أن الأوراق المالية موضع التعامل تشتق قيمتها من أوراق مالية أخرى، وأحياناً من مؤشرات أسعار وتسمى المشتقات المالية بالعقود المستقبلية، والعقد المستقبلي اتفاقية بين متعاقدين توفر لهما تبادلاً مستقبلياً لأصل معين في تاريخ

تسليم مستقبلي معين، في مقابل مبلغ نقدي معين في تاريخ التسليم. وهذه العملية لا يترتب عليها عادة تسليم وتسلم الشيء محل التعاقد، وإنما هي تجارة في المخاطرة بين بائع لها وآخر مشتري لها، أي بين من يريد أن ينقلها تخلصاً وخيفة منها إلى من يرغب في تحملها. وكانت من أسباب انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عامي ١٩٨٧، ١٩٨٩، ثم الانهيار الكبير في عام ٢٠٠٨م.

هذه نماذج لثلاثة من الانحرافات في سوق الأوراق المالية. في الدراسات الاقتصادية هناك إجماع على أن هذه الانحرافات كانت من أسباب أزمات سوق الأوراق المالية، أو هي الأسباب الرئيسة لهذه الأزمات المالية، وآخرها الأزمة التي انفجرت في عام ٢٠٠٨م، وأدت إلى انهيار سوق الأوراق المالية ودخول الاقتصاد العالمي كله في أزمة. وهذا الأمر يثير تساؤلات:

التساؤل الأول: لماذا يستمر التعامل بهذه الأدوات مع القطع بأنها تولد أزمات فانهيارات؟

التساؤل الثاني: هذه المعاملات هي انحراف بسوق الأوراق المالية، وليست المعاملات الأصلية التي قامت عليها، فلماذا تستمر هذه الانحرافات؟

المستهدف هو بيان الانحراف في هذه المعاملة. المرابحة عقد بيع وهي من بيوع الأمانة. التطبيقات المعاصرة نقلت المرابحة من عقود بيوع الأمانة إلى عقود التمويل، أي أن الموجود تحت اسم المرابحة هو تمويل بالإقراض والاقتراض. وحيث إن طبيعة المعاملة تغيرت؛ فإن ذلك يقتضي بالضرورة تغيير الحكم. في المرابحة أمر آخر يشبه الأمر الموجود في التورق. المرابحة عقد بين فرد وفرد بينما المرابحة الموجودة حالياً هي عقد في إطار مؤسسة، أي أنه عقد مؤسسي. ويجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار عند الحكم.

المبحث الرابع

بين الانحراف والحيل في السوق المالية وآثارها

أولاً: بين الانحراف والحيل:

قدمت مناقشة في المبحث السابق وهو الثالث عن الانحرافات في السوق المالية، وفي هذا المبحث الرابع أحاول الربط بين الانحراف والحيل في السوق المالية وآثارها.

١- الانحراف قد يكون مقصوداً أو غير مقصود، أما الحيل فإنها تكون مقصودة.

٢- تتضمن الحيل نوعاً من التبرير؛ قد يكون تبريراً شرعياً، وقد يكون تبريراً قانونياً.

٣- الحيل قد تكون أخطر من الانحرافات؛ لأن الانحراف قد يكون مؤقتاً ثم يزول، أما الحيل فإنها قد تصبح هي النظام في الموضوع الذي تعمل عليه.

٤- الانحراف قد يعاقب عليه، أما الحيل فإنها تُحدث عملية تقنين لها.

الانحرافات في التطبيقات التي وجدت حديثاً وليست في الأصول التشريعية.

٣- التطبيقات الحديثة التي وُجدت عن السوق المالية في الاقتصاد الإسلامي تتضمن الانحرافات التالية:

أ- التورق:

التورق موضوع عنه دراسات فقهية كثيرة، بل يمكن القول: إنه واحد من أكثر الموضوعات مناقشة في الفقه الاقتصادي في السنوات الأخيرة. ليس المقصود عرض هذه المناقشات الفقهية، وكذلك ليس المقصود تقديم دراسة فقهية جديدة، وبناء على الدراسات الموجودة وكذلك التطبيقات التي تمت؛ فإن الانحراف في التورق يوجد على النحو الآتي:

التورق عقد من عقود البيع، وهو ضمن عقود البيع لأجل، ولكن تطبيقه في بعض المؤسسات المصرفية الإسلامية نقله من عقد بيع إلى عقد تمويل بالإقراض والاقتراض. هذا الانحراف غير من طبيعة التورق كلية، وكان يجب أن يتغير الحكم بناء على ذلك.

والتورق الموجود حالياً تحت هذا الاسم يجب أن يكون محل مناقشة لتكييف جديد، وبالتالي لحكم جديد. هناك أمر آخر أن التورق الذي تكلم عنه الفقهاء؛

كان معاملة بين فرد وفرد، أي معاملة شخصية، أما التورق المطبق حالياً؛ فإنه يتم مؤسسياً أي في إطار مؤسسة، وليس كل معاملة فردية صالحة لأن تطبق من خلال مؤسسة ويبقى لها حكمها.

ب- المرابحة:

أقدم من التورق في التطبيقات المعاصرة في المصارف الإسلامية، وكذلك الدراسات الفقهية عنها أكثر وأكثر تفصيلاً. ليس المستهدف تقديم دراسة فقهية، وإنما

عن الخطر، ومن صور ذلك هلاك المتعاقد عليه.

٤- الحيل في الغرر:

يوجد تداخل بين الغرر موضوع هذه الفقرة والجهالة وهي موضوع الفقرة السابقة، إلا أنه مع هذا التداخل فإنه يوجد تمييز بينهما. موضوع التورق قد يكون مثلاً ملائماً للتمييز بين الجهالة والغرر. والغرر في التورق أوضح من الجهالة. والبيع على المكشوف الغرر فيه أوضح من الجهالة.

ثالثاً: آثار كلية للانحراف والحيل:

تتعدد الآثار الكلية للانحراف والحيل، ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

١- أوضح الآثار وأقربها هي الأزمات الاقتصادية التي تنتاب اقتصادات العالم، وخاصة منذ حوالي قرن من الزمان، والتي تلاحقت وصارت أشد عنفاً في الثلاثين عاماً الأخيرة. وبعض هذه الأزمات تفاعلت على مستوى العالم كله، ووصل إلى حد أن يوصف بأنه انهيار اقتصادي.

٢- الأزمة الاقتصادية الأخيرة أظهرت بوضوح كامل الآثار الاجتماعية التي تنتج عن هذه الأزمات. فملايين العاملين يفقدون وظائفهم، وترتفع معدلات البطالة وتصل إلى مستويات خطيرة. كما أن فئات من المجتمع تنزل إلى مستويات أدنى اجتماعياً عما كانت عليه، وتزيد أعداد ونوعيات الفئات المهمشة اقتصادياً.

٣- للأزمة الاقتصادية آثارها السياسية، هذه الآثار السياسية قد تظهر فتذهب الحكومات التي وقعت الأزمة وهي في الحكم، وهذا في النظم الديمقراطية. وقد لا تظهر الآثار السياسية للأزمات وتظل الأوضاع السياسية مكبوتة، ويحدث هذا مع الدول غير الديمقراطية.

٤- للأزمة الاقتصادية آثارها على الأخلاق، ولا يجوز إخفاء هذه الآثار أو السكوت عنها، بل إن الأزمة

٥- الانحراف قد ينسحب إلى القائم به؛ فيوصف بأنه منحرف ويجرم فعله، أما الحيل فإن الخفاء فيها عميق ويكون مغلماً بما يمكن اعتباره أدلة وأسانيد.

٦- يشترك الانحراف والحيل في شيء واحد هو أنهما يرجعان بمصلحة خاصة على فاعله. ويعني ذلك ضمناً تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، بل قد يصل الأمر إلى حد عدم اعتبار المصلحة العامة.

ثانياً: المجالات التي تعمل عليها الحيل:

يحتاج هذا العنوان لتوضيح، فالذي أقصده بهذا العنوان هو بيان المداخل التي تدخل منها الحيل، وإذا قُبل هذا التوضيح فقد يكون العنوان هو مداخل الحيل. وأياً كان العنوان فإن معنا مصطلحين: المجال والمدخل، والمناقشة الآتية بأمثلتها توضح ذلك.

١- الحيل في الزمن:

قد تكون الحيل مؤسسة على عنصر الزمن، ومن أمثلة ذلك نقل الزمن في التورق من البيع لأجل إلى زمن لصيغة تمويل. عقود المشتقات أو عقود المستقبلات التي تضمّن المبحث الثالث تعريفاً بها حيل زمنية.

٢- الحيل في الملكية:

عرفت في المبحث السابق موضوع البيع على المكشوف، وهو أن يبيع الإنسان ما لا يملك. هذا مثال على الحيل في الملكية. المرابحة كما تطبقها بعض المصارف الإسلامية فيها حيل تتعلق بالملكية.

٣- الحيل في الجهالة:

الجهالة وأثرها في العقود موضوع عنه دراسات فقهية كثيرة قديماً وحديثاً. في الموضوع الذي أتكلم عنه وهو الحيل نجد أن الشراء الهامشي - وهو نوع من المعاملات يسود في أسواق الأوراق المالية - به جهالة غير مقبولة، سواء من الجانب القانوني أو الجانب الشرعي. والمرابحة كما تتم في بعض المصارف الإسلامية بها جهالة فيما يتعلق بالمسئولية

الاقتصادية تحدث بسبب انحراف أخلاقي. ومما يقدم البلاد على هذا النوع من الآثار ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، فقد ظهرت كتابات تربط ربطاً مباشراً بين الأزمة والانحراف الأخلاقي بعد أزمة عام ٢٠٠٨م. وكتب صراحة عن أن من أسباب هذه الأزمة هو فصل الاقتصاد عن الأخلاق، والبعد الأخلاقي كما أنه سبب فهو أثر، والمظاهر السلبية التي تظهر في المجتمعات بعد الأزمات تكون السلبية الأخلاقية فيها واضحة بشكل كبير.

٥- للأزمات الاقتصادية آثارها السلبية على العلاقات بين الدول، فالأزمات لا تبقى حيث وُلدت، وإنما تنتقل من دولة إلى دولة أخرى إلى أن تصيب العالم كله. لهذا الأمر فإن الأزمات الاقتصادية لها آثارها السلبية على العلاقات بين الدول اقتصادياً وسياسياً.

٦- الأزمات الاقتصادية تفسد مناخ أمن الأسرة، وتفسد مناخ أمن المجتمع، وتفسد مناخ أمن الدول.

٧- الأزمات الاقتصادية على النحو الموصوف في الفقرات السابقة تصل إلى حد أنها تؤثر بالسلب في التكوين النفسي والقيم للإنسان.

وهذه هي الرسالة الأخيرة التي أوجهها وأواجه بها الذين يمارسون الانحراف في السوق المالية أو يمارسون الحيل فيها.

معلومات إضافية

بداية نشأة البنوك والمصارف الإسلامية:

بدأت منذ عام ١٩٤٠م العديد من المحاولات الفكرية لوضع أسس لنظام مالي ومصرفي يستمد جذوره من مبادئ الشريعة الإسلامية، غير أن التطبيق العملي لهذه الأفكار يعود إلى بداية الستينيات من القرن الماضي.

وضعت اللجنة الأولى لإنشاء بنوك إسلامية في عام ١٩٦٢م بمركز ميت غمر بمصر، حيث تم إنشاء «بنوك الادخار المحلية»، والتي أسسها د. أحمد النجار - رئيس الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق - وكان المستهدف من هذه البنوك هو تقديم نماذج لأجهزة لا تخضع عملياتها لأسعار الفائدة وتكون مهمتها التنمية المحلية، غير أن هذه التجربة لم تستمر طويلاً حيث توقفت بعد أربع سنوات من بدايتها

شهد النصف الأول من عقد السبعينيات البدء في تأسيس العديد من البنوك الإسلامية.

في عام ١٩٧١م تم إنشاء بنك ناصر الإجتماعي في مصر بموجب قانون خاص ، ونص قانون تأسيس البنك على عدم تعامله بالفائدة أخذاً وعتطاءً وعدم خضوعه لقوانين البنوك والائتمان السائدة في مصر، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى.

وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالملكة العربية السعودية عام ١٩٧٢م؛ حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية.

وفي عام ١٩٧٤م تم التوقيع على اتفاقية لإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وتم افتتاحه بصفة رسمية عام ١٩٧٥م كمؤسسة مالية دولية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية في الدول والمجتمعات الإسلامية.

جاء إنشاء أول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عام ١٩٧٥م وهو بنك دبي الإسلامي؛ حيث يقدم البنك جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي الكويت تم إنشاء بيت التمويل الكويتي عام ١٩٧٧م.

وتأسس في البحرين بنك البحرين الإسلامي عام ١٩٧٩م.

وحولت حكومة باكستان كامل نظامها المصرفي إلى النظام المصرفي الإسلامي في سنة ١٩٧٩م، ثم لحقتها كل من السودان وإيران عام ١٩٨٢م.

ظهرت العديد من البنوك الإسلامية في فترة الثمانينيات فضلاً عن إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل شركات التكافل الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية وصناديق إدارة أموال الزكاة.

خلال العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات المنقضية من القرن الحادي والعشرين تأسست العديد من مؤسسات البنية التحتية والهيئات المساندة التي تعمل على وضع الأسس الإرشادية العامة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية مثل الإتحاد العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية.

شهدت الآونة الأخيرة نمواً ملحوظاً في عدد المصارف الإسلامية التي أصبح عددها أكثر من ٣٠٠ مصرف تنتشر في أكثر من ٥١ دولة، كذلك شهد هذا القطاع نمواً يتراوح بين ١٠ - ١٥٪ سنوياً خلال العقد الحالي. وارتفعت أصول المصارف الإسلامية إلى حوالي ٢٦٥ مليار دولار وتجاوزت استثماراتها ٤٠٠ مليار دولار، وفقاً لتصريحات الدكتور سعود البريكان، مدير معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي في افتتاح دورة «التمويل الإسلامي مع التركيز على الصكوك» التي عقدت في أبو ظبي خلال الفترة ٢ - ٧ أكتوبر ٢٠١٠م.

وتتوقع تقارير اقتصادية أن تصل أصول المصارف الإسلامية إلى ١,٦ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٢م.

الأسواق المالية الإسلامية:

يقصد بها تلك الأسواق التي تراعي في جميع عملياتها التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتشابه الأسواق المالية الإسلامية في العديد من الجوانب لعل أهمها عدم إدراج الشركات التي تتعامل في مجالات محرمة بحكم الشريعة الإسلامية مثل الخمر ومنتجات لحوم الخنزير وخدمات الترفيه المرتبطة بالكازينوهات وقاعات القمار، كما يتم الاقتصار على تداول الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن ثم لا يتم تداول السندات التقليدية والأسهم الممتازة وبعض المشتقات مثل عقود الخيار Options التي لم يُقطع بعد في مدى توافقها مع الشريعة، ويتم تداول الأسهم العادية والصكوك الإسلامية ووثائق صناديق الاستثمار الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن تزايد رغبة المستثمرين المسلمين في قياس وتحليل المخاطر التي تكتنف الأسواق المالية وتحديد أوجه الاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية وبخاصة في أسواق مال الدول المتقدمة، قد دفع بعض المؤسسات المالية العالمية إلى إطلاق مؤشرات لقياس أداء الأسهم والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويعتبر مؤشر داوجونز الإسلامي والفينانشيل تايمز للأسواق المالية الأهم على الإطلاق في هذا الصدد.

مؤشر داوجونز الإسلامي:

يتكون مؤشر داوجونز الإسلامي - الذي تم الإعلان عن تدشينه في فبراير ١٩٩٩م - من مؤشر عام ونحو ٧٠ مؤشراً فرعياً، وتغطي المؤشرات الفرعية المناطق الرئيسية في العالم مثل الولايات المتحدة واليابان وأوروبا وآسيا والباسيفيك، كما تغطي بعض القطاعات مثل قطاع التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر الرئيس للسوق الإسلامي (DJIMI) Dow Jones Islamic Market Index يتكون من العديد من أسهم الشركات العالمية التي تعمل في مختلف دول العالم بما فيها الولايات المتحدة، وتم اختيار هذه الشركات من بين الشركات المدرج أسهمها في مؤشرات داوجونز العالمية (DJGI) Dow Jones Global Index واستبعدت الشركات التي لا تتوافق نشاطاتها مع الشريعة الإسلامية؛ حيث تم استبعاد الشركات التي تدرج تحت صناعات الكحوليات والتبغ والمنتجات التي تتعلق بلحم الخنزير، وأعمال الخدمات المالية التقليدية، والمجالات الترفيهية مثل الملاهي الليلية وشركات القمار، كما يتم استبعاد بعض الشركات التي تملك فروعاً تعمل في الأنشطة السابق ذكرها أو تحصل على دخل منها بنسبة ٥٪ من دخل عملياتها أو أكثر.

وبلغ عدد الأسهم المقيدة في المؤشر الرئيس حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٧ نحو ٢٤٦٠ سهماً يبلغ رأس المال السوقي لها نحو ١٧,٥ تريليون دولار.

ويوضح الجدول التالي رأس المال السوقي لمؤشر داوجونز الإسلامي وعددًا من مؤشرات الفرعية.

أهم مؤشرات داوجونز الإسلامية في نهاية أكتوبر ٢٠٠٧م

المؤشر	عدد الشركات المقيدة	إجمالي رأس المال السوقي (بالمليار دولار)	متوسط رأس المال السوقي للشركة المقيدة (بالمليار دولار)
داوجونز للسوق الإسلامي	٢٤٦٠	١٧٤٨٠.٧	٧.١
داوجونز الإسلامي لآسيا والباسيفك	١٠١٥	٢٨٠٩.٥	٢.٨
داوجونز الإسلامي كندا	٢٠٢	٨١٣.٢	٤.٠
داوجونز الإسلامي أوروبا	٣٦٨	٤١٨٩.٢	١١.٤
داوجونز الإسلامي اليابان	٣٣٢	١٢١١.٩	٣.٧
داوجونز الإسلامي أكبر ١٠٠ شركة	١٠٠	٨٢٧٩.٢	٨٢.٨
داوجونز الإسلامي لشركات التكنولوجيا	٣٢٢	٣٠٣٢.١	٩.٤
داوجونز الإسلامي المملكة المتحدة	١٢٥	١٥٥٠.٥	١٢.٤
داوجونز الإسلامي الولايات المتحدة	٧١٦	٩١٦٥.٢	١٢.٨
داوجونز الإسلامي باكستان	٢٠	٣.٢	٠.٢
داوجونز الإسلامي الصين/ هونج كونج	٣٠	٢١٧.٥	٧.٣
داوجونز الإسلامي الكويت	٦٩	٢١.٤	٠.٣
داوجونز الإسلامي سريلانكا	١٠	٠.١	-

مؤشر فاينانشيال تايمز:

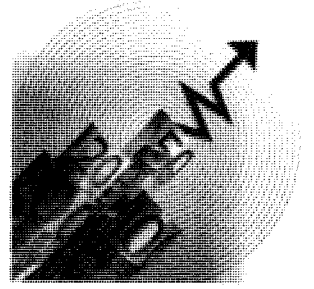
وفيما يتعلق بمؤشر فاينانشيال تايمز - الذي تم إطلاقه في يونيو ٢٠٠٠م؛ فإنه يتكون من ٥ مؤشرات هي المؤشر الإسلامي العالمي، والمؤشر الإسلامي لأوروبا والمؤشر الإسلامي لأمريكا والمؤشر الإسلامي لآسيا والباسيفك والمؤشر الإسلامي لجنوب إفريقيا، وتم في عام ٢٠٠٦م إضافة ٣ مؤشرات أخرى خاصة ببورصات ماليزيا ودبي وسنغافورة.

وتستعين مؤسسة فاينشيال تايمز مثل مؤسسة داوجونز بمجلس للإشراف الشرعي يضم علماء في الشريعة الإسلامية، وذلك لتحديد مدى توافق الأسهم المدرجة بمؤشراتها مع قواعد الشريعة .

المصادر:

- «الخدمات المالية الإسلامية»، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية: <http://www.kantakji.com>
- د. أسعد حمود السعدون، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.. الفرص والتحديات وآفاق المستقبل، مجلة الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، العدد السابع، صيف ٢٠٠٧م.
- موقع صندوق النقد العربي: <http://www.amf.org.ac/ar/content/islamic-funding-emphasis-sukuk>

سلاح المقاطعة الاقتصادية.. الجدوى والآفاق



عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة واحدة من الظواهر الإيجابية الخاصة بالمجتمع الأهلي في الدول العربية والإسلامية، وهي المقاطعة الاقتصادية للدول المعتدية على مقدرات ومقدسات الأمة الإسلامية، وتجب الدراسة على سؤال رئيس هو: هل يمكن عملياً طرح فكرة المقاطعة الاقتصادية لأي دولة، أم أن هذا الطرح دعائي ورمزي أكثر منه واقعي؟ وخاصة في ظل سيطرة النظام الرأسمالي الغربي على مقدرات الحياة الاقتصادية وعودة مؤسسات هذا النظام حول العالم.

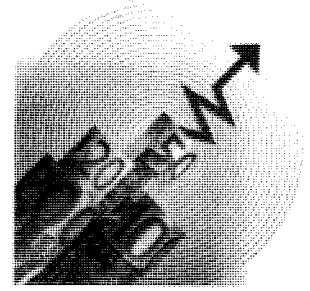
وقد تناولت الدراسة تعريف المقاطعة الاقتصادية، وأنواعها وأهدافها، ثم المبررات والاعتراضات على تفعيل دعوة المقاطعة الاقتصادية، وواقع ممارسة المقاطعة الاقتصادية، مسترشدة في ذلك بحالات من السيرة النبوية، والممارسة العربية في العصر الحديث، سواء من قبل الحكومات أو المجتمع الأهلي، ثم الممارسة الدولية في ضوء ما تعرّضت له دول عربية وإسلامية (نموذج العراق وإيران).

وخلصت الدراسة في هذا الجانب إلى تراجع المقاطعة الرسمية العربية والإسلامية منذ دخول الدول العربية في حلبة السلام مع دولة الكيان الصهيوني، وحلت محلها مقاطعة المجتمع الأهلي بالبلدان العربية والإسلامية، حيث حققت جوانب إيجابية ملموسة، ولكنها لم تخلُ من بعض الأخطاء، أبرزها افتقادها للمؤسسية والديمومة. ثم استعرضت الدراسة بعض الإشكاليات السياسية والاقتصادية والتنمية التي تعتبر حجر عثرة في تفعيل دعوة المقاطعة الاقتصادية، سواء على الصعيد البيئي العربي الإسلامي، أو غياب الدور على صعيد المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتهميش الدور السياسي للمال العربي.

ثم طرحت الدراسة مجموعة من الآليات على صعيد دوائر ثلاث، هي: الحكومات، ومجتمع الأعمال، والمجتمع الأهلي. وركزت الدراسة على أن المجتمع الأهلي، رغم نجاحه في تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية؛ إلا أنه يجب ألا يُفهم على أنه بديل لدور الحكومات ومجتمع الأعمال، وينبغي وضع الحكومات العربية والإسلامية أمام مسؤولياتها التاريخية تجاه القضايا التي تخص مقدرات ومقدسات الأمة.

وأشارت الدراسة إلى أهمية تفعيل مؤسسات التعاون الاقتصادي العربي الإسلامي الحالية، ومن أهم الآليات التي طرحتها الدراسة لكي يفعلها المجتمع الأهلي هي عدم الاكتفاء بالمقاطعة السلبية والتوجه للمقاطعة الإيجابية، من أجل خلق نموذج تنموي يعتمد على الذات يكون ظهيراً وسنداً لقضايا الأمة السياسية وغيرها.

سلاح المقاطعة الاقتصادية.. الجدوى والآفاق



عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

مقدمة:

على مدار العقدين الماضيين وقعت مجموعة من الأحداث السياسية والثقافية في العديد من البلدان الإسلامية، مما دعا بعض مؤسسات المجتمع الأهلي بالبلدان الإسلامية إلى تبني دعوة المقاطعة الاقتصادية، بكل ما تحمله من أبعاد تتجاوز الجوانب المادية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج تشمل الأبعاد المعنوية المرتبطة بالقيم الاقتصادية الغربية السائدة تجاه تلك الدول التي مارست العدوان على البلدان الإسلامية، أو المؤسسات التي تدعم الدول المعتدية.

ومن أبرز تلك الأحداث ممارسات الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وخاصة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧م، وقيام أمريكا باحتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣م، ومساندة العديد من الدول والمؤسسات الاقتصادية الغربية لممارسات إسرائيل، وكذلك ما ظهر في الغرب من رسوم مسيئة للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم خلال عام ٢٠٠٥م، بالإضافة إلى الاستهانة ببعض القيم الإسلامية من قبل مؤسسات ثقافية وسياسية غربية، مثل منع بناء المآذن في سويسرا، ومنع الحجاب بمدارس فرنسا، والتضييق على النقاب، إلى غير ذلك.

وقد أحدثت فعاليات المقاطعة تأثيراً مباشراً على كيانات اقتصادية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، مثل سلسلة متاجر سنسبري التي قررت إغلاق فروعها بمصر^(١)، أو بعض شركات المياه الغازية، والمطاعم الشهيرة التي نظمت حملات إعلانية ضخمة لتوصيل رسالة مفادها أنها استثمرات قُطرية عربية، ولا علاقة لها بالشركات الأم، أو أن المقاطعة سوف تؤثر على الأوضاع الاجتماعية للعديد من الأسر من خلال تسريح العمالة، في حالة استمرار المقاطعة وانخفاض إنتاجها ومبيعاتها، كما حققت المقاطعة نتائج إيجابية تمثلت في تقديم شركة (آرلا فودز) الدنمركية اعتذاراً للمسلمين عن الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم^(٢).

ولكن الدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية مع الدول ذات المواقف السلبية تجاه الإسلام ودوله، كانت محل أخذ ورد من قبل البعض، بسبب النتائج التي يمكن أن تؤدي إليها المقاطعة من حيث التأثير، وكذلك ما سيترتب عليها من آثار سلبية على البلدان الإسلامية، نظراً للتبعية الاقتصادية، أو تضرر العاملين بمشروعات مشتركة

(١) متاجر سينسبري البريطانية تقرر الانسحاب من مصر: <http://news.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=13441&q> = تاريخ الزيارة

٢٠١٠/٨/٦م

(٢) د. محمد آل عباس، المنتجات الدنمركية وقوة الاستهلاك وقواعد اللعبة الجديدة، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٨/٣م:

http://www.aleqt.com/2006/03/24/article_4699.html

من عواطفهم وحماسهم الوطني، فيقررون إيقاف التعامل بالبضائع والمنتجات المستوردة من الدولة المعتدية، وإيقاف التصدير إليها، والامتناع عن التعامل مع رعاياها .

٢- المقاطعة الرسمية: تفرضها سلطات الدولة المسؤولة ضد جماعات أو دول معتدية..

٣- المقاطعة الجماعية: التي تقررها منظمة دولية، وتتولى فرضها استناداً إلى السلطة التي تستمدتها من ميثاقها، كجزء يفرض على الدولة التي انتهكت الميثاق.

ويوجد تقسيم آخر لصور المقاطعة من حيث الممارسة وهو:

١- الصورة السلبية: من خلال عدم الدخول في أية علاقات اقتصادية مع الدولة المعتدية، سواء في الميدان التجاري أو المالي أو النقدي.

٢- الصورة الإيجابية: توفير السلع والخدمات محلياً؛ لوقف التعامل التجاري والاقتصادي مع الدولة المراد مقاطعتها، أو منافسة منتجاتها في الأسواق الدولية.

٢/١ أهداف المقاطعة:

تعمل المقاطعة على تحقيق مجموعة من الأهداف منها: إحداث تغيير معتدل نسبياً في سياسات الدولة المستهدفة، أو ضرب استقرار حكومة الدولة المستهدفة، أو وقف مغامرة عسكرية محدودة، وإعاقبة الإمكانيات العسكرية للدولة المستهدفة، وأيضاً إحداث تغيير جوهري في سياسات الدولة المستهدفة.

ثانياً: المبررات والاعتراضات الاقتصادية على الدعوة للمقاطعة:

على الرغم من فداحة الأحداث التي مر بها العالم الإسلامي، من خلال الاعتداءات على المقدسات

أو استثمارات أجنبية في بلدان إسلامية.

وتتناول هذه الدراسة قضية المقاطعة الاقتصادية، لتجيب على تساؤل رئيس هو: في ظل سيطرة النظام الرأسمالي الغربي على مقدرات الحياة الاقتصادية، وعولمة مؤسسات هذا النظام حول العالم، هل يمكن عملياً طرح فكرة المقاطعة الاقتصادية لأي دولة؟ أم أن هذا الطرح دعائي ورمزي أكثر منه واقعي؟

وللإجابة على هذا التساؤل سوف تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، في تناولها لكافة محاورها، بحكم طبيعة موضوع الدراسة، فهناك دعوات وأسس اعتمدت عليها الدعوة للمقاطعة، كما أن هناك أوضاعاً اقتصادية وسياسية تُحتم تناولها بالتحليل لمعرفة مدى نجاح أو إخفاق الدعوة لتبني المقاطعة الاقتصادية لأهدافها في ضوء الواقع المعاش.

أولاً: مفهوم وأنواع المقاطعة الاقتصادية:

١/١ مفهوم المقاطعة الاقتصادية:

تعتبر المقاطعة أشد أنواع العقوبات الاقتصادية، فمن خلالها تتم عملية المنع التام من التعامل مع دولة ما، أو مع رعاياها، أو مع المؤسسات التابعة لها، أو الجهات والمؤسسات المؤيدة لها، أو الداعمة لسياستها، ومن هنا فهي درجات مختلفة، وتعتبر المقاطعة الاقتصادية أداة سياسية بالدرجة الأولى.^(١)

٢/١ أنواع المقاطعة:

من حيث الجهة الداعية للمقاطعة توجد ثلاثة أنواع هي:^(٢)

١- المقاطعة الأهلية: والمقصود بها المقاطعة غير الحكومية، أو ما يُطلق عليها المقاطعة الشعبية، يدعو لها ويتولى تطبيقها أفراد أو هيئات غير رسمية بدافع

(١) مغاوري شلبي علي، المقاطعة العربية لإسرائيل في ظل العولمة الاقتصادية، مركز زايد للتسويق والمتابعة، مارس ٢٠٠٣م، ص ١٥.

(٢) عبد الحافظ الصاوي، المقاطعة الأهداف والأبعاد، موقع المسلم نت <http://almoslim.net/node/85403> تاريخ الزيادة ٢٥/٧/٢٠١٠م.

أنواع المقاطعة



من حيث الجهة الفارضة للمقاطعة:

من حيث الممارسة:

الصورة الإيجابية: توفر السلع والخدمات محلها لوقف التعامل التجاري والاقتصادي مع الدولة المراد مقاطعتها

الصورة السلبية: عدم الدخول في أية علاقات اقتصادية مع الدولة المعتدية

المقاطعة
الرسمية

المقاطعة الأهلية

المقاطعة
الجماعية

إلى ٣٦,٩ مليار دولار^(٢).

وبالتالي فالدعوة إلى المقاطعة سوف تُورث تراجعاً ملحوظاً في أداء الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولنا العربية والإسلامية.

٢- ضعف التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول العالم العربي والإسلامي، يُفقد الدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية جدواها، وتحقيق الهدف منها. فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن حجم التجارة البينية العربية لا يزيد في أحسن الأحوال عن ١٠٪، بينما تبلغ هذه النسبة بين دول الاتحاد الأوروبي ٦٥٪، ومن جهة أخرى لا تمثل الصادرات العربية سوى ٦,٧٪ من إجمالي الصادرات العالمية، وأيضاً الواردات العربية لا تزيد عن نسبة ٤,٣٪^(٣).

والأوطان والأشخاص، لم تكن الدعوة لمقاطعة المعتدين اقتصادياً تمر دون اعتراض من قبل البعض^(١)، وقد أتت هذه الاعتراضات في صور مختلفة، منها:

١- عدم قدرة المسلمين عن الاستغناء عن الآخر في ظل تدهور سياسي واقتصادي بين، وكذلك في ظل هذه التشابكات الاقتصادية التي أنجزت بفعل العولمة الاقتصادية. وينطلق أصحاب هذا الرأي من ضعف البنى الاقتصادية والعلمية للعالمين العربي والإسلامي؛ حيث يتم الاعتماد في الحصول على العدد والآلات ووسائل المواصلات والاتصال من خارج الدول الإسلامية والعربية، وحتى الغذاء تعجز الدول العربية عن توفير احتياجاتها منه ذاتياً، فبيانات عام ٢٠٠٧م توضح أن الصادرات الزراعية العربية بلغت في نفس العام ١٣,٦ مليار دولار، بينما الواردات الزراعية العربية بلغت ٥٠,٥ مليار دولار، أي أن العجز التجاري العربي في السلع الزراعية فقط يصل

(٢) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩م، الملاحق الإحصائية ص ٢٩٥.

(٣) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق ص ١٣٦.

(١) د. حسين شحاتة، المقاطعة الاقتصادية وذلك أضعف الإيمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ١٢

٥- ثانوية السلع المعلن عن مقاطعتها، فمعظم السلع التي أُعلن عن مقاطعتها تقع في نطاق السلع الغذائية غير الضرورية، أو المطاعم والمقاهي السياحية، بينما القطاعات المؤثرة مثل الاتصالات والصناعة وغيرها، لم تقترب منها دعوة المقاطعة؛ بسبب عجز الدول العربية والإسلامية علمياً وإنتاجياً عن توفير البديل.

**ثالثاً: نماذج تاريخية وحاضرة تدل على
(نجاحة) أو (عدم جدوى) سلاح المقاطعة
الاقتصادية:**

١/٢ المقاطعة في ضوء السيرة النبوية:

في السنة السابعة من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، عزمت قريش على حصار بني هاشم وبني عبد المطلب؛ لرفضهم تسليم الرسول صلى الله عليه وسلم للمشركين، وعلقت بالكعبة صحيفة بما اتفق عليه المشركون من مقاطعة وحصار لبني هاشم وبني عبد المطلب، تضمنت أن يمتنع المشركون عن الزواج، والبيع، والمجالسة والاختلاط أو دخول البيوت أو الكلام مع بني هاشم وبني عبد المطلب.

واستمر هذا الحصار ثلاث سنوات لشعب أبي طالب، منعت فيها قريش وصول الطعام والتجارة، كما لجأ المشركون إلى المزايدة على أسعار السلع إذا ما حاول أهل الشعب الحصول على حاجاتهم من الطعام من تجار من خارج مكة. وتذكر كتب السيرة^(١) أن أهل الشعب أكلوا الأوراق والجلود، وأنهم لم يستطيعوا الحصول على حاجاتهم إلا في الأشهر الحرم.

والدلالة هنا واضحة سواء من قبل قريش أو بني هاشم وبني عبد المطلب، فإصرار قريش على استلام النبي صلى الله عليه وسلم لقتله؛ قد باء بالفشل أمام إصرار بني هاشم وبني عبد المطلب بمسليهم ومشركيهم على عدم تسليم النبي صلى الله عليه

وفي الوقت الذي تتم فيه الدعوة إلى المقاطعة، نجد جُل الدول العربية والإسلامية تتدمج في عضوية المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وما يترتب على هذه العضوية من التزامات، تكبل مشروع الدعوة للمقاطعة الاقتصادية، بل وتلزم أعضائها بما يسمى بمبدأ (الدولة الأولى بالرعاية)، أي إذا أعطت دولة عضو في منظمة التجارة العالمية مثلاً ميزة تجارية في شكل جمركي أو غيره؛ فإنها ملزمة بتوفير هذه الميزة لكافة الدول الأعضاء.

٣- في الوقت الذي تدعو فيه المقاطعة إلى الامتناع عن استخدام سلع شركات أجنبية تعمل على أراضي الدول العربية والإسلامية؛ فإن الاستثمارات البينية العربية الإسلامية تعاني من ضعف وتدنُّ، وفي حالة وجودها فإنها تتجه إلى الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمضاربة، ولا توفر فرص عمل دائمة ومستقرة. وتشير البيانات إلى أن الاستثمارات العربية البينية المتراكمة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩) بلغت نحو ١٥٥,٨ مليار دولار^(١)، في حين أن أقل التقديرات تشير إلى أن حجم الاستثمارات العربية المباشرة في العالم تصل لنحو ١,٥ تريليون دولار، وهو ما يعني تواضع وتدني الاستثمارات العربية البينية، فضلاً عن عزوفها عن الدخول في المشروعات الإنتاجية.

٤- تضرر العمالة العربية والإسلامية بالشركات والمشروعات المراد مقاطعتها، من حيث تعرضهم للفصل، ودخولهم في عداد العاطلين، وكما هو معروف فإن المنطقة العربية تُعد من أعلى مناطق العالم من حيث معدلات البطالة، وخاصة بين قطاع الشباب، تصل نسبة البطالة في المنطقة العربية نحو ١٥٪، وتزداد بين الشباب لتصل إلى نحو ٤٠٪^(٢)، فتفعيل دعوة المقاطعة ضد هذه المشروعات من شأنه أن يرفع معدلات البطالة.

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩م، الجداول الإحصائية، ص ٢٤٣.

(٢) المنظمة الدولية للهجرة، تقرير (تنقل العمالة العربية في العالم العربي)، ٢٠١٠، ص ٤٥ و٥٩.

(٣) الشيخ صفى الدين المباركفوري، الرحيق المختوم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة التاسعة، ١٩٩٢، ص ١٠٩ و ١١٠.

المقاطعة على الصعيد الرسمي للدول العربية، أو على صعيد المجتمع الأهلي، الذي صعد نجمه ونجحت تجاربه إلى حد ما في تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية، ونشير هنا إلى أهم ملامح التجريبتين:

١/٢/٢ المقاطعة على الصعيد الرسمي:

أصدر مجلس جامعة الدول العربية في مايو ١٩٥١م قراراً بإنشاء جهاز يتولى تنسيق الخطط والتدابير

اللازمة لمقاطعة إسرائيل، والعمل على تحقيقها، على أن يكون مقر هذا الجهاز بدمشق، ويتبعه مكاتب فرعية، وفي سبتمبر ١٩٦١م صدر قرار آخر من الجامعة حدد اختصاصات ومهام هذا الجهاز بما يلي:^(٢)

المقاطعة السلبية، وتشمل ما يلي:

أ - منع التعامل أو التهريب المباشر بين الدول العربية وإسرائيل وما يتبعه من إجراءات.

ب - منع التعامل أو التهريب غير المباشر من أو إلى إسرائيل عن طريق الدول الأجنبية وما يتبعه من إجراءات.

المقاطعة الإيجابية، وتشمل ما يلي:

أ - منع تدفق رؤوس الأموال أو الخبرة الفنية إلى إسرائيل، وبصفة أعم الحيلولة دون تدعيم اقتصاد إسرائيل ومجهودها الحربي.

ب- مراقبة تطور الاقتصاد الإسرائيلي وصناعاتها، ووضع الخطط التي تؤدي إلى عدم تحقيق آمال إسرائيل.

ج - متابعة نشاط إسرائيل الاقتصادي والتجاري والصناعي في الدول الأجنبية، وبصفة خاصة

وسلم، على الرغم مما لحق بأهل الشعب من أذى مادي ومعنوي، وانتهت الجولة بفشل الحصار لقناعة بعض منفذيه بأنه حصار ظالم، وما ترتب عليه من قطيعة أرحامهم. وأنه على الرغم من طول فترة المقاطعة لم يؤثر ذلك على موقف الرسول صلى الله عليه وسلم ولا على موقف بني هاشم وبني عبد المطلب، ولكن هذا الحصار أدى إلى وقع اقتصادي مرهق للأحوال المعيشية لبني هاشم وبني عبد المطلب.

ظلّت قضية احتلال الصهاينة لفلسطين منذ عام ١٩٤٨م، ملهمة لكل تجارب المقاطعة العربية، سواء المقاطعة على الصعيد الرسمي للدول العربية، أو على صعيد المجتمع الأهلي، الذي صعد نجمه ونجحت تجاربه إلى حد ما في تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية.

أما الحادثة الثانية، فكانت من قبل فرد مسلم تجاه قريش، وهو ثمامة بن أثال، فبعد إسلامه وذهابه إلى مكة معتمراً؛ لامته قريش على إسلامه، فقال: (والله لا يأتيكم من الإمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما انصرف؛

منع بيع الحنطة لأهل مكة، فجهدوا حتى كتبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسألونه بأرحامهم أن يكتب إلى ثمامة يسمح ببيع الطعام لهم، ففعل صلى الله عليه وسلم).

والدلالة هنا نجاعة المقاطعة الاقتصادية، وإن كانت من قبل شخص واحد، إلا أنه يملك قرار منع سلعة استراتيجية جعلت أعداء الإسلام يعدلون عن موقفهم، ويطلبون من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يأمر ثمامة ببيع الحنطة لقريش. وهو موقف يمكن البناء عليه في التأصيل لممارسة المجتمع الأهلي ضد العديد من السلع والمؤسسات المعادية للإسلام والمساندة لدولة تحتل بلاد المسلمين، أو تضطهد المسلمين، أو تنال من مبادئ الإسلام.^(١)

٢/٣ المقاطعة في ضوء التجارب العربية:

ظلّت قضية احتلال الصهاينة لفلسطين منذ عام ١٩٤٨م، ملهمة لكل تجارب المقاطعة العربية، سواء

(٢) المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل:

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=3121&level_id=740

(١) الشيخ صفى الرحمن المباركفوري، روضة الأنوار في سيرة النبي المختار، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧ هجرية، ص ٢٢٩.

صاحبة الصراع مع إسرائيل قد فتحت ذراعها للتعامل المباشر مع إسرائيل، فوجدت إسرائيل مساحات واسعة ساعدت على إنعاش اقتصادها وتعاملاتها التجارية خارج نطاق المحيط الأوروبي.

كما هدفت معظم الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية إلى دمج دولة إسرائيل في اقتصاديات المنطقة، وهو ما يعني بشكل مباشر تقويض المقاطعة الرسمية. وأبرز هذه الاتفاقيات: اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، التي تضم من الدول العربية (مصر، المغرب، تونس) وفي الطريق ليبيا وسورية ولبنان.

٢/٢/٢ تجريد النفط العربي كسلاح للمقاطعة:

جُرب النفط كسلاح فعّال في الصراع العربي الإسرائيلي في عام ١٩٧٣م، وكان الأداء العربي في هذا المجال إيجابياً، غيّر من مجريات الصراع على الصعيد الدولي، ولكن منذ ذلك التاريخ لم يُستخدم النفط كورقة ضغط في أي شكل من أشكال الاعتراض على كافة الممارسات ضد الدول العربية والإسلامية. بل تعلم الغرب الدرس؛ فعمد إلى إنشاء وكالة الطاقة الدولية، من أجل تغيير طبيعة سوق النفط، وتحويله من سوق للبائعين إلى سوق للمشتريين، بمعنى أن تكون الكلمة العليا فيه للمشتريين لا البائعين، كما حقق الغرب مخططه بالتواجد العسكري في منابع النفط العربي، بعد أزمة الخليج الثانية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أصبح لدى ملاك النفط العربي قناعة بأن النفط سلعة دولية تقع خارج نطاق الصراعات الدولية والإقليمية.

وما نخلص إليه في هذا المجال هو خروج المقاطعة الرسمية بشكل كبير من إطار عملها، ولم يعد لها وجود إلا في عدة دول عربية وإسلامية لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، وقد كُبلت المقاطعة الرسمية بالعديد من القيود، التي هي من صنع الدول العربية والإسلامية أو من صنع الغرب وأمريكا.

وما يمكن قوله هنا أن المقاطعة الرسمية لإسرائيل

الآسيوية منها والإفريقية، ووضع الخطط اللازمة لإحباط هذا النشاط، وأهمها منافستها في أسواق صادراتها ووارداتها.

د - ملاحقة الدعايات الإسرائيلية المضللة فيما يتعلق بشئون المقاطعة، ومحاولة دحضها، والكشف عن حقيقة أغراض المقاطعة ومبرراتها.

هـ - حظر التصرفات أو الأعمال التي تُعتبر من قبيل الدعم لاقتصاد إسرائيل. ويقوم المكتب الرئيس بدراسة الوثائق المقدمة من الشركات الأجنبية، وعرضها على مؤتمرات المقاطعة للنظر في حظر التعامل معها أو رفع الحظر المفروض عليها).

إلا أن تجربة المقاطعة الرسمية وُضعت على المحك، وتراجع أثرها بعد دخول مصر في نهاية السبعينيات، ثم الأردن بمطلع التسعينيات في اتفاقيات سلام مع دولة الكيان الصهيوني، وما تلا ذلك من دعوة تخفيف المقاطعة من قبل الدول العربية في مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، والذي أعقبه اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فحُجّمت المقاطعة العربية، وتم تجميد عمل مكتب المقاطعة العربية، ولم تكتمل مراسم عقده رسمياً منذ سنوات بسبب عدم حضور ممثلي الدول العربية، واكتمال النصاب القانوني.

ولم يتوقف تراجع الموقف الرسمي من المقاطعة عند هذا الحد، بل شهد دخول موريتانيا في تبادل دبلوماسي مع إسرائيل (بعد الانقلاب العسكري الأخير في موريتانيا قررت الحكومة الموريتانية قطع علاقتها، وإلغاء التبادل الدبلوماسي مع إسرائيل)، وكذلك دخلت بعض دول الخليج في نهج تناسي المقاطعة؛ فأنشأت مكاتب للتمثيل التجاري مع إسرائيل.

ويعد من أكبر الخسائر المرتبة على تراجع المقاطعة الرسمية العربية لإسرائيل: انفتاح الدول الإفريقية والآسيوية وبعض من دول أمريكا اللاتينية على دولة إسرائيل، بعد أن وجدت بعض الدول العربية نفسها،

بين أعداء الإسلام، وأن سبب أفعالهم هو موقفهم العدائي من الإسلام وأهله، وخاصة بعد كتابات بعض قادة الرأي في الغرب بأن الإسلام أصبح عدوهم الأول بعد سقوط الشيوعية مطلع التسعينيات. وفهم قادة المجتمع الأهلي لأهمية الجانب الاقتصادي في الصراع، وتأثيره على الدول والمؤسسات الداعمة لأعداء الإسلام.

وبالإضافة إلى ما أتاحت ثورة الاتصالات والمعلومات من آلية لتفعيل التواصل وسرعة اتخاذ موقف تجاه الكيانات المراد مقاطعتها اقتصادياً. كما كان هناك دور بارز لاستعداد البعض للاستغناء عن العديد من السلع المدرجة في القوائم الخاصة بالمقاطعة، وتقديم البدائل للسلع المراد مقاطعتها. كما استطاعت بعض مؤسسات المجتمع الأهلي أن تقيم صوراً من التنسيق بين مجهودتها في مجال المقاطعة الاقتصادية، كما حدث في النقابات المهنية المصرية؛ حيث أنشأت لجنة للتنسيق فيما بينها حول جهود المقاطعة لأمريكا وإسرائيل.

ونستطيع القول بأن حملات المقاطعة الأهلية حققت نجاحات ملموسة، وبخاصة تجاه المؤسسات العاملة في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن سرد بعضها على سبيل المثال، مثل انسحاب سلسلة متاجر سنسبيري الإنجليزية من مصر، وتوقف أحد خطوط إنتاج شركة «أرلا» الدنمركية بالمملكة العربية السعودية، وتكثيف حملات الدعاية والإعلان من قبل شركات المنظفات والمياه الغازية بمبالغ طائلة، بعد أن ظننت أن السوق قد دانت لها، فبدت وكأنها تمارس حملات أولية للتعريف بنفسها، وممارسة ما يسميه خبراء الإعلان بالإلحاح الإعلاني، وكذلك لجوء العديد من الشركات العاملة في إطار حق الامتياز التجاري (الفرنشايز) إلى نشر إعلانات على مساحات كبيرة ومتكررة للتبرؤ من

استطاعت أن تلحق بإسرائيل خسائر مباشرة قدرت في عام ١٩٥٦م بنحو ٥٠ مليون دولار، ووصلت الخسائر التراكمية في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٩٥ مليار دولار^(١). وقد تنفست إسرائيل الصعداء بعد اتفاقيات السلام، وتخفيف المقاطعة العربية الرسمية؛ حيث أنشأت أكثر من ٥٠ سفارة جديدة في مختلف أنحاء العالم، فضلاً عما حققته في ظل اقتصاديات السلام من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة في الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة^(٢).

٢/٣ المقاطعة على صعيد المجتمع الأهلي:

جاء أداء المجتمع الأهلي العربي والإسلامي في مجال

المقاطعة الرسمية لإسرائيل استطاعت أن تلحق بإسرائيل خسائر مباشرة قدرت في عام ١٩٥٦م بنحو ٥٠ مليون دولار، ووصلت الخسائر التراكمية في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٩٥ مليار دولار. وقد تنفست إسرائيل الصعداء بعد اتفاقيات السلام، وتخفيف المقاطعة العربية الرسمية.

المقاطعة الاقتصادية لأمريكا وإسرائيل ومؤخراً الدنمرك، كرد فعل على الأداء السلبي على الصعيد الرسمي للحكومات العربية والإسلامية، فعلى الرغم من كل التجاوزات تجاه المقدسات والقيم الإسلامية، وعلى العديد من الشعوب والأراضي العربية

والإسلامية، تحظى العلاقات الرسمية العربية الإسلامية بعُرى وطيدة مع كل من أمريكا وإسرائيل.

ويلاحظ أن الدعوة إلى المقاطعة الاقتصادية التي تبنتها جماعات المجتمع الأهلي قد نمت مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧م، ثم توالى الأحداث، وأصبح الحديث عن المقاطعة الاقتصادية متجدداً مع كل حدث يمس مقدرات الأمة العربية والإسلامية.

وقد ساعد على تفعيل دعوة المجتمع الأهلي تجاه المقاطعة مجموعة من العوامل، منها: زيادة الوعي لدى المجتمعات الإسلامية بالمخططات والمصالح المشتركة

(١) مغاوري شلبي، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) السفير روف سعد، الآثار الاقتصادية لعملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، «الندوة» ندوة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد الرابع، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٩٧م يناير ١٩٩٨، ص ٣.

٣- لم يتخذ المجتمع الأهلي خطوات منظمة للتواصل مع القطاع الخاص بالأقطار العربية والإسلامية، وخاصة الشركات التي تقدم سلعةً بديلة، مما يشجع على الاستمرار في المقاطعة وإقناع المجتمع الأهلي بأنه يؤدي دوراً كبيراً من مسألة الرواج التجاري وتحقيق مكاسب مادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى غابت مساهمة المجتمع الأهلي في تكوين كيانات اقتصادية تعتمد على

المشاركة المادية لعموم المواطنين في شكل شركات مساهمة لإنتاج سلع بديلة، وتقوية الاقتصادات الوطنية.

٤- فهم بعض المتدينين

للمقاطعة على أنها تحريم لما

أحلّه الله، وأنها لم تصدر بها

فتاوى من علماء معتمدين لدى هؤلاء المتدينين، مما أوجد نوعاً من اللبلة لدى الرأي العام.

٤/٣ المقاطعة في ضوء التجارب الدولية:

توجد تجارب عدة للمقاطعة الدولية، وخاصة تلك التي فرضت في إطار المؤسسات الدولية، أو من قبل دول كبرى في صورة عقوبات اقتصادية، كما هو الوضع في حالة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كل من السودان وسورية وإيران وكوريا الشمالية، أو ليبيا والعراق سابقاً، أو في حالات من قبل مجلس الأمن بشأن فرض عقوبات اقتصادية، وسوف نركز هنا على بعض الحالات داخل النطاق العربي الإسلامي.

١/٤/٣ حالة العراق:

أصدر مجلس الأمن عقب اعتداء العراق على أراضي الكويت في عام ١٩٩٠م القرار رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠م، الذي تم بموجبه فرض حظر التجارة مع العراق، وتكوين لجنة لمراقبة قرار الأمم المتحدة، ثم أعقبه بعد عام القرار ٧٠٦ لعام ١٩٩١م بشأن السماح باستبدال كميات محدودة من النفط العراقي لتوفير

مساندة إسرائيل أو أنها استثمارات أجنبية، وتصدرت إعلاناتها أنها استثمارات عربية خالصة. ولم تجد الشركات الأجنبية من وسيلة للالتفاف على المقاطعة سوى شراء الشركات القطرية الصغيرة، التي تقدم منتجات بديلة، ووجدت نفسها في وضع أفضل يمكنها من مضاعفة مبيعاتها أضعاف مضاعفة، وقد لوحظ هذا التصرف تجاه بعض الشركات المنتجة للمياه الغازية وشركات المنظفات.

إلا أن الخطوة النوعية في ممارسة المقاطعة الأهلية هي دخولها في مجال الدواء تجاه شركة (ليلي) التي تقدم دعماً للمستوطنات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، فقدمت نقابة الصيادلة بمصر قوائم بديلة

لكل منتجات هذه الشركة، مما أوجد نوعاً من القبول لدى المستهلك، وتيسير تفاعله مع دعوة المقاطعة.

١/٢/٣ عوامل ضعف المقاطعة الأهلية:

كما ذكرنا أن أداء المقاطعة الأهلية كان ملموساً بشكل إيجابي، إلا أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى خفوت هذا الأداء، وعدم الوصول إلى أهدافه النهائية، ومن ذلك:

١- اتسم نشاط المجتمع الأهلي في قضية المقاطعة بالتفاعل القوي إبان وقوع أحداث بارزة للاعتداء على المقدسات، أو الأوطان العربية والإسلامية، وخفوته بعد ذلك، على الرغم من بقاء المشكلات كما هي، بل وتجزرها، وعدم وجود كيانات قائمة بشكل دائم لتحقيق الهدف من المقاطعة.

٢- غابت المؤسسة عن أداء المجتمع الأهلي تجاه قضية المقاطعة، فانسامت بالفردية إلا في حالات نادرة، ومن هنا وجدنا حالة التخبط تجاه بعض المنتجات من حيث إدراجها أو حذفها من القوائم المنشورة عن السلع المراد مقاطعتها.

الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي^(١).

الإسلامية في إيران وهي تعيش أجواء اقتصادية غير عادية، منذ حرب الخليج الأولى التي استمرت نحو عشر سنوات، ثم البدء في برنامجها النووي، وتفاقم صراعها مع أمريكا. إلا أن النفط كان هو المنقذ للاقتصاد الإيراني بشكل عام، فضلاً عن نجاحها في تحقيق بعض التقدم على الصعيد الصناعي، والانتشار الاقتصادي والتجاري للإيرانيين في محيط الدول الخليجية، مما أوجد لها متفئساً يخفف عنها حدة الحصار. إلا أن الحصار ترك بصماته على الأداء الإيراني على الصعيد الاجتماعي؛ إذ تتفاقم مشكلات اجتماعية خطيرة مثل انتشار إدمان المخدرات، والبطالة، والعنوسة.

ثم تلا هذا القرار قرارات أخرى للتعامل وفق مبدأ النفط مقابل الغذاء، إلا أنه يلاحظ أن القرار، ٧٠٦ لعام ١٩٩١م أوجد صندوقاً لعوائد النفط العراقي تكون تحت تصرف الأمين العام للأمم المتحدة. وقد أدى صدور هذا القرار إلى إضعاف العراق بشكل عام سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتردت أحوال الخدمات التعليمية والصحية بشكل كبير قبل سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين، وهو ما دعا بعض المواطنين إلى مغادرة العراق، وتوقف الهجرة إلى العراق، وانحسار تعاملاته التجارية والاقتصادية من خلال الأمم المتحدة.

ويمكن القول في حالة إيران بأن صمودها في وجه العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها يرجع لمجموعة من العوامل، منها: اعتمادها على الجانب الأيديولوجي في صراعها مع الغرب بوجه عام، ومع أمريكا بوجه خاص. وكذلك نجاح السياسة الخارجية الإيرانية في خلق مصالح اقتصادية مع كل من الصين واليابان وروسيا بما يدفعهم لتحجيم المقاطعة الاقتصادية على إيران.

ونستطيع القول: إن المقاطعة الاقتصادية للعراق من قبل الأمم المتحدة نجحت لعوامل عدة: أبرزها عدم شرعية قيام العراق باحتلال أراضي الكويت، وحالة الغضب المكتوم من قبل الشعب العراقي تجاه سياسات حزب البعث، وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأخيراً حالة الضعف العربي.

٢/٤/٣ حالة إيران:

رابعاً: إشكاليات استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية، في ضوء التبعية الاقتصادية، والسياسية، والتخلف التنموي، للدول الإسلامية.

إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران منذ نهاية السبعينيات، أتت مجموعة من قرارات مجلس الأمن لتفرض عقوبات اقتصادية أخرى على إيران، كان آخرها القرار رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٠١٠،^(٢) بفرض عقوبات على بنوك؛ لشبهة تمويلها برنامج إيران النووي، وكذلك تعرض السفن المتجهة إلى إيران أو الخارجة منها للمضايقات في أعالي البحار، وأيضاً حظر بيع أنواع معينة من الأسلحة. ومنذ انطلاق الثورة

تأتي الدعوة للمقاطعة الاقتصادية، في ظل أجواء يخيم عليها تراجع الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية، بالدول العربية والإسلامية، سواء على الصعيد القطري أو الإقليمي أو الدولي. وبلا شك فإن هذه الأوضاع تضعف موقف الدول العربية والإسلامية تجاه المقاطعة الاقتصادية، أو على الأقل عدم تأثيرها بشكل كبير في تحقيق الهدف منها.

(١) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٥/٨م.

http://www.paac.org/content_ar.php?id=47

(٢) موقع الجزيرة نت، مجلس الأمن يفرض عقوبات على إيران، تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٨/٦

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC951E4B-8949-405F-9247-623685BE8895.htm>

ومما نلمسه على صعد مختلفة من إشكاليات تعوق تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية للدول العربية والإسلامية ما يلي:

١- سيطرت أمريكا كقوة عظمى متفردة بقيادة

الضيقة، وغياب الأداء الجماعي، كما هو حال كيانات أخرى مثل الآسيان أو الاتحاد الأوروبي.

٤- تراجع دور المؤسسات العربية والإسلامية على الصعيد السياسي الدولي والإقليمي، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ حيث أصبحت مؤسسات بلا دور، ويُطالب في معظم الأحيان بإلغائها، بدلاً من حالة التجميد التي تعيشها هذه المؤسسات. ومما أضعف دور هذه المؤسسات النظم المؤسسة لها؛ حيث لا تملك هذه المؤسسات قوة إصدار قرارات ملزمة لأعضائها، فضلاً عن إصدار قرارات تجاه المعتدين على مقدرات الأمة ومقدساتها.

٥- غياب الدور السياسي للمال العربي الإسلامي، والذي يمكن من خلاله ممارسة ضغوط على الأطراف الفاعلة في نصره قضايا الأمة، ولقد أتاحت الأزمة المالية العالمية فرصة تاريخية لتفعيل الدور السياسي للمال العربي؛ حيث عانت معظم الدول المتقدمة من أزمة سيولة، في حين توفرت السيولة للدول العربية، على الرغم من انتكاسات أسعار النفط، وخسائر هذه الدول في أسواق المال العالمية، فوجدنا رموز وقيادات الدول الغربية تتوجه إلى الدول الخليجية على وجه التحديد لتوجّه جزءاً من السيولة المتوفرة لديها للأسواق الأوروبية والأمريكية.

٦- افتقار الدول العربية والإسلامية إلى وجود توجهات تنموية تتسم بالذاتية، وأصبحت تعتمد بشكل كبير على نماذج تنموية مستوردة، على الرغم من اختلاف المعادلة الاجتماعية بين الدول المصدّرة لنماذجها التنموية وواقع الدول العربية والإسلامية، بينما كانت التجربة الآسيوية مختلفة في هذا المجال؛ حيث عملت على تطويع النماذج التنموية وأجندتها الوطنية، فأصبحت نموذجاً متفرداً يقدم ضمن الأطروحات البديلة.

ويظهر الضعف التنموي بالبلدان العربية والإسلامية من خلال مؤشرات التنمية المختلفة التي تصدرها

النظام العالمي، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، ولم تسع الدول العربية والإسلامية لوجود دور جماعي يعبر عن مصالحها وهويتها في ظل هذا الواقع الجديد، بل كانت الأسرع في الاندماج في منظومة العولمة، بغض النظر عما تتعرض له من ظلم وضياع للحقوق في ظل السيطرة الأمريكية.

وقد جنت الدول العربية والإسلامية من موقفيها هذا، العديد من السلبيات، مثل إرغام الدول العربية على إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع إسرائيل برعاية أمريكية، وتغييب قضايا الأقليات الإسلامية، وجعلها شأنًا داخليًا كما هو الحال في كشمير والفلبين، وتمكين القوات الأمريكية من إقامة قواعد عسكرية في العديد من البلدان العربية والإسلامية، ووقوع بلدين إسلاميين تحت وطأة الاحتلال الأمريكي وهما أفغانستان والعراق، وانحسار القضية الفلسطينية في إطار صراعات طائفية فلسطينية داخلية.

وحتى بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، والحديث عن إرهابات نظام عالمي جديد يقلص من النفوذ الأمريكي، لم يختلف الموقف العربي الإسلامي عن أدائه السلبى السابق، وارتضى دور المتفرج، بينما وجدت دول مثل الهند والصين والبرازيل موضع قدم في تلك المساحة لتعبر عن مصالحها وهويتها.

٢- حالة الديكتاتورية والاستبداد السياسي في جُل الدول العربية والإسلامية، مما أوجد حالة من الفصام بين الحكومات والشعوب داخل هذه الدول، كما ساعد هذا الأمر الحكومات على استرضاء الخارج على حساب قضايا الشعوب والأمة الإسلامية، ومن هنا لم تجد الدعوة للمقاطعة الاقتصادية صدًى لدى الحكومات العربية والإسلامية.

٣- عدم وجود ثقل للدول العربية والإسلامية داخل المنظمات الاقتصادية الدولية، واقتصار دورها داخل هذه المنظمات في إطار الحضور لا المشاركة، أو في أحسن الأحوال الأداء في ضوء المصالح القطرية

تؤديه الحلقات الثلاث في إطار المقاطعة الاقتصادية.

١/٥ الحكومات :

تستطيع الحكومات العربية والإسلامية أن تتخذ خطوات إيجابية تجاه قضية المقاطعة، من أهمها:

• عدم التضيق على حركة المجتمع الأهلي النشطة في هذا المجال، وإتاحة الفرصة لها لتنظم صفوفها، والسماح بإنشاء اتحاد عام ينسق عملها.

• صدور تعليمات إلى أجهزتها

للاتجاه قدر المستطاع لتوفير

احتياجاتها محلياً، أو من خلال

الدوائر العربية والإسلامية، فإن

لم يكن فمن خلال الدول البعيدة

عن تأييد إسرائيل، ولا يُشترط

أن يكون ذلك من خلال قرارات

أو قوانين سيادية مكتوبة.

• تفعيل دور مكتب المقاطعة

العربية الذي يتخذ من دمشق مقراً له، ويعمل من

خلال جامعة الدول العربية.

• التأثير في أسواق المال والجهاز المصرفي للدول

التي تساند إسرائيل والدول المعتدية على الإسلام

وأهله، من خلال تحويل الاستثمارات، وتوجيهها إلى

داخل الدول الإسلامية أولاً، ثم الدول المساندة للحقوق

العربية والإسلامية.

• العمل على إيجاد عملات عربية وإسلامية لها

قبول دولي، وإن لم يتيسر ذلك فيتم العدول عن

استخدام العملات الدولية للجهات المحاربة للإسلام

وأهله.

• تفعيل دور النفط كورقة ضغط في مجال

المقاطعة.

٢/٥ مجتمع الأعمال:

يمكن أن يتحقق دور مجتمع الأعمال كأفراد أو

منظمات الأعمال، من خلال الآتي:

• تصفية الاستثمارات المشتركة مع دولة الكيان

المؤسسات الاقتصادية الدولية، فمعظمها يصنّف ما بين دول متوسطة النمو أو الأقل نمواً، باستثناء ماليزيا، ولا يصعد بالدول الخليجية إلى مصافّ الدول مرتفعة التنمية البشرية سوى مؤشر متوسط دخل الفرد، وهو لا يعود في بلدان الخليج لنشاط إنتاجي بقدر ما يعود لنشاط ريعي من النفط.

٧- بقاء النزاعات العربية العربية على الحدود، بل ووجود حروب أهلية كما هو الوضع في السودان، أو

عدم استقرار النظم السياسية

مثل اليمن وموريتانيا والجزائر،

والعراق، وآخر هذه المآسي

العربية ما أعلن عنه أحد

أفراد واحدة من الإمارات

العربية باستعانتة بإسرائيل من

أجل عودته إلى منصب ولي

العهد.^(١)

خامساً: آليات تفعيل المقاطعة إزاء الدول

والكيانات التي تنتهك حقوق الأمة الإسلامية

وتمس أمنها وسيادتها:

يمكن للمقاطعة الاقتصادية أن تحقق أهدافها

تجاه الدول المعتدية على الأمة الإسلامية، من خلال

عدة دوائر، تتمثل في الحكومات ومجتمع الأعمال،

والمجتمع الأهلي، ومن الأفضل أن تعمل هذه الدوائر

مجتمعة، ولكن في ضوء الواقع المعاش، فإنه من

الصعوبة بمكان أن يتحقق ذلك في الأجل القصير؛

نظراً لجوانب النقص التي تعترى كلاً من الحكومات

ومجتمع الأعمال، ويبقى المجتمع الأهلي أكثرها

إيجابية ومرونة في تفعيل آليات المقاطعة الاقتصادية.

ومع ذلك نطرح في هذه السطور تصوراً لما ينبغي أن

(١) ولي عهد رأس الخيمة المنفي يستعين بإسرائيل للاستيلاء على الحكم،

بي بي سي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/07/100729_guardian_shiekh_khaled_qasimi_tc2.shtml

تاريخ الزيارة ٢٠١٠/٨/٥

• تفضيل استخدام المنتجات الوطنية والعربية والإسلامية، أو البديل من الدول الأخرى غير المنحازة لإسرائيل وأمريكا.

• أن توفر المنظمات غير الحكومية مركزاً للمعلومات في شكل جمعية أهلية، أو شركة مساهمة لا تهدف إلى الربح، لتقديم الأبحاث والدراسات الخاصة بعملية المقاطعة بكافة جوانبها لكي تحقق أهدافها.

• الاهتمام بقيم العمل والإنتاج داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية، باعتبار أن قوة الاقتصادات الوطنية أهم مقومات المواجهة.

• البعد عن التماذي في السلوك الاستهلاكي، لتفادي سلبيات العولمة، التي حرصت على شيوع الاقتصاديات الاستهلاكية التي لا تتناسب مع اقتصاديات الدول العربية والإسلامية.

دعوة المقاطعة الاقتصادية، أظهرت طبيعة الأمة الإسلامية من حونها مازالت تملك مقومات قوتها، عندما أتاحت لها حرية التعبير عن رأيها وهويتها. وفي ظل تراجع جُل الدول العربية والإسلامية عن تبني مشروع المقاطعة الاقتصادية، فإن فرص المجتمع الأهلي تأتي في الصدارة لتفعيل المقاطعة الاقتصادية

• وجود مركز تنسيق بين المؤسسات المعنية بالمقاطعة، تكون مهمته الأولى إجراء عملية متابعة دقيقة لجمع ما صدر عنها من بيانات تؤيد المقاطعة، ومتابعة تنفيذها، والإشراف على ما ورد من هذه البيانات من سلع وشركات وأسماء ووكلاء لشركات أمريكية وإسرائيلية.

سادساً: التوصيات والمقترحات:

من خلال ما سبق يمكن الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة، بأن المقاطعة الاقتصادية لها جدواها الملموسة، وليست طرحاً دعائياً أو رمزياً، وغالبية معوقات أو عدم تفعيل المقاطعة الاقتصادية هي عوامل داخلية، يمكن التغلب عليها، كما أن تحدي العوامل الخارجية سوف يفجر طاقات الأمة إذا ما اعتبرت أن تديبر احتياجاتها فرض عين، ولقد لمس أثر المقاطعة الاقتصادية قديماً وحديثاً، ومن هنا توصي الدراسة بما يلي:

الصهيوني في أقرب وقت ممكن، وكذلك الأمريكية.

• العمل على توفير السلع والخدمات التي تحتاجها الأسواق الوطنية بسعر وجودة مناسبين.

• عدم التركيز على استخدام تكنولوجيا إنتاجية تعتمد بشكل مباشر على الدول المتعدية على الإسلام وأهله، والتوجه نحو اليابان أو الصين ودول جنوب شرق آسيا؛ باعتبارها دولاً غير منحازة لإسرائيل ومنافسة لأمريكا وتبحث عن مصالحها.

• إقامة استثمارات إنتاجية جادة تحقق قيمة مضافة تستفيد منها الاقتصادات الوطنية.

• أداء حقوق العاملين وتوفير ظروف عمل مناسبة تساعد على العمل وزيادة الإنتاجية، ودفع حقوق الدولة من خلال سداد الضرائب ومديونيات البنوك.

• التوجه نحو الاستثمارات التي تعاني منها اقتصادياتنا من نقص، والبعد عن الاستثمارات المتشابهة، أو الارتباط بالتوكيلات لاستثمارات أجنبية.

• الاستفادة من أسواق المال المحلية، ومحاولة جعلها مصادر للاستثمار، وليس أداة للمضاربة.

٢/٥ المجتمع الأهلي:

يعتبر الأفراد هم أقوى حلقات الآليات المستخدمة في عملية المقاطعة، ويمكن زيادة تفعيل دورهم من خلال الآتي:

• تقوية الحسّ الديني والقومي بأهمية المقاطعة لدى ذويهم من أبناء وأزواج وجيران.

• التفاعل مع أطروحات المجتمع الأهلي لأشكال المقاطعة.

الأعمال في ممارسة العمل الاقتصادي والتجاري، بحيث يكون أداؤهم مكتملاً لأدوار الحكومات والمجتمع الأهلي، والتركيز على سد احتياجات الدول من خلال صناعات ومنتجات وطنية، والخروج من التبعية الاقتصادية، وأن مساحات التعاون الاقتصادية مع ٥٧ دولة إسلامية ونحو ١,٥ مليار مستهلك أرحب من غيرهم.

خاتمة

من أبرز معالم الدولة الحديثة في العالم العربي والإسلامي، أنها أعلنت من سلطة الدولة وأضعفت سلطة الأمة، وخاصة أن التجربة العربية الإسلامية غابت عنها ملامح الحكم الرشيد أو الشورى الإسلامية، فضُيِّعت دولة القانون.

ولكن دعوة المقاطعة الاقتصادية، أظهرت طبيعة الأمة الإسلامية من كونها ما تزال تملك مقومات قوتها، عندما أتاحت لها حرية التعبير عن رأيها وهويتها. وفي ظل تراجع جُلّ الدول العربية والإسلامية عن تبني مشروع المقاطعة الاقتصادية، فإن فرص المجتمع الأهلي تأتي في الصدارة لتنفيذ المقاطعة الاقتصادية، كما يحتاج مجتمع الأعمال إلى دعم قوي ليكون مكتملاً لدور المجتمع الأهلي؛ حيث إن مجتمع الأعمال في البلدان العربية والإسلامية لا يزال يعمل في حضان الحكومات، وهو امتداد طبيعي لاقتصاديات العولمة؛ حيث ترسخت لديه أولوية المصالح الاقتصادية وتعظيم الربح.

وإذا كنا نأمل في قيام المجتمع الأهلي بهذا الدور، فينبغي أن ينطلق من قاعدة أنه ليس بديلاً عن الحكومات في الدول العربية والإسلامية، وإنما دوره هو دور المكمل، حتى لا نعفي هذه الحكومات من مسؤولياتها التاريخية، تجاه واجباتها في ظل حالة الهوان والضعف للأمة.

كما لا يجب التهوين أو التهويل من دور المجتمع

• تبني المؤسسات والحركات الإسلامية التأسيس لدعوة المقاطعة الاقتصادية لكل من يحارب الإسلام وأهله، والتركيز على الجانب التوعوي لدى المستهلكين، وأن قوة الأمة الاقتصادية هدفٌ لقوتها السياسية، واستعادة حقوقها.

• في ظل المرجعية الرأسمالية الحاكمة لمقدرات الاقتصاد العالمي، ينبغي التركيز على لغة المصالح الاقتصادية، بحيث تكون المعاملات الاقتصادية على مستويات الدول ومجتمع الأعمال مصحوبة برسائل تؤيد الحق العربي الإسلامي في استعادة حقوقه، والحفاظ على هويته.

• تفعيل المؤسسات العربية الإسلامية الموجودة حالياً، مثل الاتحادات العربية النوعية، التي يزيد عددها عن نحو ٦٠ اتحاداً نوعياً، أو غرف التجارة العربية الإسلامية، أو مجموعة الثمانية للتنمية التي تضم أكبر ثمانية بلدان إسلامية، بما يؤدي إلى وجود تعامل تجاري اقتصادي نشط في المرحلة المقبلة.

• الدفع لتوظيف المال العربي سياسياً في ضوء المصالح العربية الإسلامية، وخاصة بعد ظهور ملامح خريطة جديدة للقوى الاقتصادية العالمية.

• تشجيع استخدام المنتجات القطرية والعربية الإسلامية، كنوع من المقاطعة الإيجابية، وخاصة في ظل توافر سلع بديلة على الصعيد التكنولوجي من ماليزيا واندونيسيا، أو سلع تقليدية وسيارات من تركيا، أو أدوية من مصر والأردن، مع مراعاة أن تكون المنتجات للشركات الوطنية وليست الأجنبية.

• تشجيع الحكومات العربية والإسلامية على الخروج من وضع الصراع والمشاحنات والطائفية إلى روح الأخوة والتعاون، ويكون ذلك من خلال تبني النخبة الحديث عن أهمية هذا الطرح، وأنه من أهم عوامل تقييم الحكومات.

• العمل على تصحيح منطلقات مجتمع رجال

الأهلي في دعوة المقاطعة الاقتصادية، فإنه أداه رغم الملاحظات التي أوردناها في متن الدراسة، وأعاد روابط مهمة حاول البعض إزالتها، مثل الأخوة الإسلامية، وأن مقدسات الأمة وقيمها لا تتسم بالقُطرية، بل هي كل لا يتجزأ. ففي إبان تفاعل رجل الشارع مع دعوة المقاطعة حدثت موجات انزعاج كبيرة لدى المعنيين، ولولا مخافة الحكومات العربية والإسلامية من توظيفها لصالح المشروع السياسي للإسلاميين لكان للمقاطعة الاقتصادية من جانب المجتمع الأهلي شأن ونتائج أخرى.

ولكن على المجتمع الأهلي، وهو يؤدي دوره في مجال المقاطعة الاقتصادية، أن يعتمد المؤسسية، والتنسيق بين روافده المختلفة، وأن يتسم العمل في مجال المقاطعة بالديمومة، وليس فقط إبان وقوع حوادث عارضة من قبل أعداء الأمة، وأن يتوفر مركز معلومات لدعم حركة المقاطعة، وأن تنتقل جهود المجتمع الأهلي من المقاطعة السلبية إلى المقاطعة الإيجابية.

معلومات إضافية

المقاطعة الاقتصادية في أزمة الرسوم الدانماركية:

- بعدما قامت الصحف الدانماركية - وتبعها بعض الصحف الأوروبية الأخرى - بنشر الرسوم المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم، ظهرت الدعوات إلى المقاطعة الاقتصادية للمنتجات والشركات الدانماركية من خلال إعلانات في الصحف، ووسائل الإعلام، وعبر خطباء المساجد.

- استجابة لدعاوى المقاطعة بدأت أسواق كبرى على امتداد العالم العربي والإسلامي، كما في السعودية بسحب المنتجات الدانماركية، ومن بينها مثلاً أسواق «السعودي مارشيه» التي سحبت المنتجات الدانماركية من أسواقها، واستبدلت بها عبارة «نحن لا نبيع بضائع دانماركية»، و«كان يوجد هنا بضائع دانماركية».

وكانت المجموعة الدانماركية السويدية تصدر إلى السعودية سنويًا بما قيمته ملياري كورون دانماركي/٢٦٨ مليون يورو معظمها منتجات الزبدة والأجبان.

- بدأت شركات دانماركية تطلق تحذيرات من أن حملات المقاطعة لمنتجاتها بدأت تُؤتي أكلها؛ إذ حذرت مجموعة أرلا فودز - أكبر الشركات المصدرة - أن المنتجات الدانماركية مهددة بحملة المقاطعة، وصرح المتحدث باسم الشركة بأن أصحاب المحال التجارية يقومون بسحب منتجاتها من أماكن العرض، والعزوف عن استيراد المزيد منها؛ لأن المستهلكين لا يريدون الشراء.

- أكدت أرقام بيانات اقتصادية أن المقاطعة كَبَّدت الدانمارك، خسائر فادحة، وباتت قطاعاتها مهددة بفقدان أكثر من ١١ ألف وظيفة.

- أشار تقرير بنك «يسكا» إلى أن استمرار المقاطعة لمدة عام يعني خسارة القطاعات الإنتاجية الغذائية والزراعية نحو (٣٢٠) مليون يورو، وأكد المدير العام لشركة (أرلا) الدانماركية السويدية «بادر تيرغ»، أن المقاطعة الإسلامية ضربت عصب الشركة في الخليج، وقد تصل الخسائر اليومية في سوق السعودية وحده ١,٥ مليون دولار.

- نشرت الشركة الدانماركية للأغذية إعلانات في الصحف الصادرة في منطقة الشرق الأوسط تدعو إلى وقف مقاطعة الدول الإسلامية لمنتجاتها، وقالت الشركة - التي تُعد واحدة من كبرى الشركات الأوروبية لمنتجات الألبان - : إنها تواجه ضغوطاً من قِبَل المستهلكين لاتخاذ موقف ضد قيام صحيفة دانماركية بنشر رسوم كاريكاتورية مسيئة إلى شخصية نبي الإسلام.

- اعترفت المتحدثة باسم الشركة بأن نحو ٣٠٠ مؤسسة أو شركة في الدول العربية والإسلامية قاطعت منتجات (أرلا) من بينها الجبن والزبدة والحليب.

- وصف الخبير الدانماركي «كلاوس بيرن ينسن» الوضع في مجلة (سفن للتقنية ٥ / ٣ / ٢٠٠٦) بأنه تراجيدي إذا طال.

كان الجانب المهم في حملة المقاطعة، ما بدأ من تأثيرات في مسار الأحداث بفعل الضغوط الاقتصادية:

- فوق إحصائيات نُشرت يوم ٨ سبتمبر ٢٠٠٦م فقد أدت حملة مقاطعة المنتجات الدانماركية في العالم الإسلامي؛ بسبب نشر الرسوم المسيئة لنبى الإسلام محمد عليه الصلاة والسلام، إلى خسارة مليار كورونة دانماركية، أي ما يعادل ١٣٤ مليون يورو خلال خمسة أشهر.

- نتج عن المقاطعة التي بدأت في ٢٠ يناير ٢٠٠٦م تراجع في الصادرات الدانماركية بنسبة ١٥,٥٪ من فبراير إلى يونيو، وسجلت رقم ٥ مليارات في مقابل ٦ مليارات في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥م، حسب نشرة المعهد الوطني للإحصاء.

- قال «بيتر طاجيسن» رئيس المستشارين في فدرالية الصناعات الدانماركية «دانسك أندوستري» لوكالة الأخبار «رويترز»: «إنه ليس هناك أدنى شك في أن هذه عواقب أزمة الرسوم نشدها بأعيننا، وإن الأمر جد بالنسبة للشركات التي أصابها المقاطعة».

- هبطت الصادرات الدانماركية، خاصة إلى المملكة العربية السعودية بنسبة (-٤٠٪) وإلى إيران بنسبة (-٤٧٪)، وهما على التوالي السوق الأول والسوق الثالث عبر العالم الإسلامي للشركات الدانماركية.

- سجلت أكبر التراجعات في دول ليبيا (-٨٨٪)، وسوريا (-٤١٪)، والسودان (-٥٥٪)، واليمن (-٦٢٪).

- كانت أشد الشركات مصابًا هي شركات التغذية، خاصة المنتجة للحليب مثل «أرلا فودز Arla Foods» مما أدى إلى انخفاض صادراتها طيلة تلك الفترة بنسبة ٢٥,٣٪، خاصة إلى السعودية بنسبة (-٩٣٪).

- أما المنتجات الصناعية، التي لا يدركها المستهلكون، فقد تراجعت بنسبة ٧,٤٪ حسب الإحصائيات المنشورة من قبل المعهد.

وفرت المقاطعة الشعبية هامش حركة واسعة لأصحاب القرار السياسي الذين وجدوا في سمة «الشعبية والتلقائية» في حملة المقاطعة مجالاً لنفي أي قدرة لهم على التدخل في مسار الحملة، والتحلل بالتالي من أي ضغط سياسي (كما عبر عن ذلك وزير الخارجية السعودي مباشرة حينما سئل عن الموضوع، فقال: إن المقاطعة شعبية ولا علاقة لها بسياسة الدولة).

مشروعية المقاطعة كسلاح:

اعتُبرت مسألة الرسوم مما هو خارج نطاق الحرية، بل من الاعتداء الذي يقابل بصور المقاومة المشروعة بمختلف أوجهها، ومنها ما سُمي بالجهاد الاقتصادي، وفُصِّلَتْ فيه الكثير من الفتاوى الشرعية، والتي ملخصها:

أن الجهاد الاقتصادي يأخذ حكم الجهاد بصفة عامة؛ فهو فريضة شرعية، وضرورة عقائدية، ولقد جاء

مقترناً بالنفس في العديد من الآيات، ومنها قول الله تعالى في وصف المؤمنين: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ

وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقوله تعالى

في سورة الصف: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَجْرِيفٍ يُنَجِّكُم مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ

ذَلِكَ حَبْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾ يَقِفْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَسَيَسْكِنُونَ فِيهَا بُيُوتًا يُبْنَى لَكُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ مِنَ الثَّمَرَاتِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٢﴾ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمْنَاكَ مَا يَضُرُّكَ وَمَا يَنْفَعُكَ وَأَنبَأْنَاكَ خَبْرَ الْبَاطِنِ الْخَفِيِّ ﴿١٣﴾

ويقول فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في حكم مقاطعة بضائع الدول المعتدية على المسلمين عموماً والمحتملة لأرضهم: «فمما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة: أن الجهاد لتحرير أرض الإسلام، ممن يغزوها ويحتلها من أعداء الإسلام؛ واجب مُحْتَمٌّ، وفريضة مقدسة، على أهل البلاد المغزوة أولاً، ثم على المسلمين من حولهم إذا عجزوا عن مقاومتهم، حتى يشمل المسلمين كافة.

إن الجهاد اليوم لهؤلاء الذين اغتصبوا أرضنا المقدسة، وشرّدوا أهلها من ديارهم، وسفكوا الدماء، وانتهكوا الحرمات، ودمروا البيوت، وأحرقوا المزارع، وعاثوا في الأرض فساداً.. هذا الجهاد هو فريضة الفرائض، وأول الواجبات على الأمة المسلمة في المشرق والمغرب. فالمسلمون يسعى بدمتهم أديانهم، وهم يد على من سواهم، وهم أمة واحدة، جمعتهم وحدة العقيدة، ووحدة الشريعة، ووحدة القبلة، ووحدة الآلام والآمال، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢] ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] وفي الحديث الشريف: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله»، ﴿وَإِنْ أَسَنَنْتُمْ رُكُومَكُمْ فِي الَّذِينَ فَعَلْتُمْ كُفْرًا﴾ [الأنفال: ٧٢] ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

«لما أسلم ثمامة بن أثال الحنفي رضي الله عنه، ثم خرج معتمراً، فلما قدم مكة، قالوا: أصبوت يا ثمامة؟ فقال: لا، ولكني اتبعتُ خير الدين، دين محمد، ولا والله لا تصل إليكم حبة من اليمامة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم خرج إلى اليمامة، فمنعهم أن يحملوا إلى مكة شيئاً، فكتبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنك تأمر بصلة الرحم، وإنك قد قطعت أرحامنا، وقد قتلت الآباء بالسيف، والأبناء بالجوع، فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه أن يخلي بينهم وبين الحمل».

ثم دعا العلامة القرضاوي أثناء حملة النصرة إلى مقاطعة البضائع الدانماركية بقوله: «ورأيي أن هذه الإساءات مصدر للصراع والنزاع بين الأمم والشعوب، ونحن ندعوا إلى السلام وإلى المحبة، لا إلى العداوة ولا إلى البغضاء، وندعوا إلى مقاطعة البضائع الدانماركية، ومن تضامن معها من الدول وأصر على هذا، وهذا من حقنا.. إن بعض من تحدث من الدانماركيين قال: «المسلمون لا ينتجون ونحن نتنتج فكيف يستغنون عنا؟» ورد: «والله نستطيع أن نستغني عنكم، ببدائل من الشرق، من الصين، من اليابان، من كوريا، من ماليزيا وغيرها، ونستغني عنكم بما لدى بعضنا، وبالتقلل والتزهد، ولو اضطرننا هذا ولم نجد إلا أن نصوم ونحمي حمى رسولنا صلى الله عليه وسلم لصمنا وجعنا».

المصدر: د. سمير بودينار، الرسوم الدانماركية.. أزمات القيم والهوية وآفاق الفعل الشعبي، التقرير الارتياحي (الاستراتيجي) الرابع لمجلة البيان (العالم الإسلامي.. عوامل النهضة وآفاق البناء)، ١٤٢٨هـ (بتصرف).

